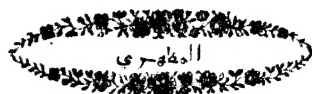


* الاشياء والنظائر *

من مؤلفات الفاضل الاجل الفقيه الاكمل سيد المتأخرين عيين اعيان
المتقدمين المشتهر بالشيخ زين العابدين *

* ند طبع في المطبع *



* سنة ١٢٧٠ هجرية *

* اهم بطبعه خادم الطلبة اضعف عباد الله الولي سيد *

* نذر علي *

* ابن سيد داروغه مظهر علي *

* اطهر له الله تعالى مظهره عليا *

* رندل فيسه الفخيم المنشي *

* عبد الحليم *

* سلمه الله الملك العلي العظيم *

* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى * وبعد فلما يسر الله تعالى بانعام كتاب الاشياء والنظائر النقية على مذهب الحنفية المشتمل على سبعة فنون اردت ان افهرسه في اوله ليمهل النظر فيه *

* الفن الاول في القواعد الكلية *

٢. الاولى لاثواب الابالية * وفيها بيان ما تكون النية فيه شرطاً وما لا تكون * وبيان

دعواها في العبادات والمعاملات والخصومات والمباحات والمناهي والتروك *

١٠. الثالثة الامور بمقاصدها * وفيها بيان ان الشيء الواحد يتصف بالحل والحرمه باحتبار

ما فؤده * وفيها ان الكلام في النية يقع في عشرة مواضع * (١٢) الاول في بيان

حقيقته * (١٢) اما الاول فهي في اللغة القصده * (١٢) الثاني في بيان ما شرعت

لاله * (١٣) الثالث في بيان تعيين النوي وعدمه * (١٨) الرابع في صفة النوي

من الغريضة والثالثة والاداء والقضاء * (٢١) الخامس في بيان الاخلاص * (٢٢)

السادس في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة * (٢٣) السابع في وقتها * (٢٦)

الثامن في بيان عدم اشتراطها في البقاء وحكمها مع كل ركن * (٢٧) التاسع في محلها *

(٣٠) العشر في شروط النية * وفيه بيان ما ينافيها *

(٣٢) وفاء في الايمان وهي تخصيص العام بالنية * وبيان ان المشيئة تدخل النية

اولا * وبيان ان اليمين على نية الحالف والمستحلف * وبيان ان الايمان مبنية على

الالفاظ ودونها لغراض * وفيها فروع في الطلاق * وبيان دخول الثبابة في النية *

وبيان ان هذا لقاعدة تجري في علم العربية ايضا * وبيان ما يتعلق بالكلام نحو وفاتها

* وبيان سماع المسجدة ممن لم يقصد تلاوتها * وبيان ان هذه تجري في العروض ايضا *

٣٢. القاعدة الثالثة ان لا يزول بالشك * وفيها قواعد *

منها قولهم الا صبقا ما كان على ما كان * وبيان ما تنفرع عليها من الطهارات

واستبادات والطنى وانكار المرأة وصول النية اليها * واختلاف الزوجين من

التمكين من الوطى لسكوت والرد والرجعة في العدة وبعدها * واختلاف المتباعدين

في الطوع ودعوى المطلقة الحبل *
(٣٧) قاعدة الاصل برآءة الذمة * وفيها بيان الاختلاف في القيمة والجواب على ما اورد عليها *

(٣٧) قاعدة من شك هل فعل شيئاً ام لا فالاصل انه لم يفعل * وتدخل فيها قاعدة اخرى من تيقن الفعل وشك في القليل والكثير حمل على القليل * وبيان ان ما ثبت يقيم لا يزول الا باليقين * وبيان الشك في الوضوء والصلوة هل صلاها ولا * والشك في تعيين الفروض والتروك * وبيان ما اذا اخبر عدل بترك شيء منها * والاختلاف بين الامام والقوم * وبيان الشك في اركان الحج وفي الطلاق وعدة * وفي الخارج من ذكره وفي قدر الدين وما يدعي عليه وفي الزكوة والصوم والمنذور وفي اليمين من كونها بالله تعالى او بطلاق او عتاق *

(٣٠) قاعدة الاصل عدم * وفيها بيان الاختلاف في وصول الغني * وفي ربح الشريك والمضارب * وفي ان المال قرض او مضاربة * وفي قدم العيب * وفي شرائط الخيار * وفي الروية * وفي بيان الشك في وصول اللبن الى جوف الرضيع بعد ما دخلت نديها في فمه * وفي آخرها التنبيه على تقييد القاعدة * وبيان ما خرج منها * (٢٢) قاعدة الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقاته * وبيان وجود نجاسة في الثوب والفارة في البئر * وبيان ما اذا اقر بقناعين العبد في ملك الباغ وكذبه المشتري * وفي اختلاف الورثة مع المرأة في ابايتها في المرض او الصحة * في اختلافهم في كون الاقرار لبعضهم في الصحة او المرض * وفيما لو اختلفوا في اسلمها بعد موت الزوج او قبله * وفي الاختلاف بين القاضي المعزول وغيره * وان ما خرج عن هذه القاعدة *

(٣٣) قاعدة هل الاصل في الاشياء الاباحة او الحظر او التوقف * وبيان ثمره الاختلاف * (٣٢) قاعدة الاصل في الابضاع التحريم * وفيها مسائل * البري في الفروج * وبيان الطلاق الميهم والعق الميهم والمنسي * وبيان ما خرج عن * وفيها بيان وطى السراري اللاتي يجلسن الآن من الروم والهند * ومن ان سحابتا احتسا طوا في الفروج الا في مسئلة *

(٣٦) وفيها قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة * وبيان ما فرع عليها * وبيان ما يشمل الصحيح والفاقد وما يختص بالصحيح * وبيان ما اورد عليها مع جوابه *

(٣٨) وفيها خاتمة فيها فوائد *

(٣٨) الفائدة الاولى تستثنى من قولهم اليقين لا يزول بالشك مسائل *

(٣٩) الفائدة الثانية في بيان الشك والوهم والظن واكبر الراي *

(٥٠) الفائدة الثالثة في بيان حد الاستصحاب وحجته وما فرع عليها *

٥٠ القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير * وبيان ان اسباب التخفيف سبعة السفر والمرض والاكراه والنسيان والجهل والعسر وعموم البلوى والنقص * وفيه بيان ما وسع فيه ابو حنيفة روح في العبادات وغيرها على هذه الامة وما وسع فيه الامة الاربعة وختمنا هذه القاعدة بقوائد مهمة *

(٥٦) الفائدة الاولى المشاق على قسمين * وفيها تنبيه في الفرق بين مرض الزوج ومرضها *

(٥٧) الفائدة الثانية ان تخفيفات الشرع سبعة انواع *

(٥٧) الفائدة الثالثة ان المشقة والحرج انما يعتبر في موضع لا نص فيه *

(٥٧) الفائدة الرابعة بيان قولهم اذا ضاق الامر اتسع واذا اتسع ضاق *

وبيان ما جمع به بينهما *

٥٨ القاعدة الخامسة الضرر يزال * وبيان ما يبيح عليه من ابواب الفقه وتعلق بها قواعد *

(٥٨) الاولى الضرورات تبيح المحظورات *

(٥٨) الثانية ما يبيح للضرورة يتقدر بقدرها ويقرب منها ما جاز به فربطل بزواله *

(٥٩) الثالثة الضرر لا يزال بالضرر * وبيان انها مفيدة لما قبلها * وفيها بيان ما يحتمل فيه الضرر الخاص لدفع ضرر عام * وبيان ما فرع عليها * وفيها بيان ما اذا تعارض ضرران

او مفسدان * وبيان احكام من ابتلي ببلتين * وبيان قولهم درأ الماسد اولى من

جلب المصالح وما تفرع عليها *

٦٣ القاعدة السادسة العادة محكمة * وبيان ما فرع عليها من حد الماء الجاري والماء

الكثير والحض والناس والعمل المفسد للصلوة وكون الشيء مكبلا وموزونا وصوما

يوم الشك ويومين قبل رمضان وقبول الهدية للقاضي وجواز الاكل من الطعام
المقدم اليه بغير اذن صريح * وبناء الايمان والنذور والوصايا والوقوف عليها *
وبيان ما تثبت العادة به * وبيان انها انما تعتبر اذا عُرِدَت او غلبت الا ان ندرت *
وفيها بيان حكم البطالة في المدارس * وفيها بيان مساحة الايام في كل شهرا سبوعا
للاستراحة ولزيارة اهله * وفيها بيان تعارض العرف والشرع وتعرض العرف
مع اللغة * وبيان ما خرج عن قولهم الايمان مبنية على العرف * وبيان ان العادة
المطردة تنزل منزلة الشرط * وما تفرع عليه من استحقاق الاجرة بلا شرط اذا
جرت العادة بانه يعمل بالاجر * وفيها بيان ان العارية اذا شرط ضمانها هل يصح
اولا * وبيان جهاز البنات وانه لا يجب السؤال عند الشراء في الاسواق * وبيان
ان العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن لا المتأخر وانه لا يعتبر في
التعليق والدعوى والاقرار * وفيها بيان ان الواقف اذا شرط النظر لحاكم المسلمين
وكان في زمنه شافعيان صار الآن حنفيان هل يكون له اولا * وبيان اذا شرط النظر للقاضي
هل يكون لقاضي بلده او الموقوف عليه * وفيها بيان ان المعتبر العرف العام لا الخاص
وهذا آخر القواعد الكلية *

٧٢ النوع الثاني في قواعد كلية يتخرج عليها ما لا يتحصر من الصور الجزئية *

٧٣ القاعدة الاولى الاجتهاد لا ينتقض بالاجتهاد * وفيها بيان ان القاضي اذا رد شهادة
فليس لغيره قبولها الا في اربعة * وانه لو حكم بشيء ثم تغير اجتهاده * وبيان ما خرج
عنها * وبيان ما استثناه اصحابنا من قولهم واذا رفع اليه حكم حاكم امضاء * وبيان
قولهم وحكم بموجب * وبيان قول الموقنين مستوفيا بشرائط الشريعة * وحكاية شمس
الدين الحلواني مع قاضي عنبسة * وبيان عدم الفرق بين الحكم بالصحة والحكم
بالموجب * وبيان ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه او برواية مرجوع عنها او مخالف
مذهبه عامدا او ناسيا * وبيان ان القضاء على خلاف شرط الواقف كالقضاء بخلاف
النص * وبيان ان فعل القاضي وامره انما ينفذ اذا وافق الشرع والارد *

٧٤ القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام * وبيان ما تفرع عليهما من
اشتباه محرمة باجنيبات * وما اذا كان احداً ابوة ما كول والاخر غير ما كول *

وما إذا شارك الكلب المعلم غيره أو كلب المسلم كلب المجوسي * وما إذا وضع
المجوسي يده على يد المسلم الذابح * وما إذا عجز المسلم عن مد فومته فاعانته مجوسي *
ووطئ الجارية المشتركة * وما إذا كان بعض الشجرة أو الصيد في الحل وبعضها
في الحرم * وما اختلفت الزكاة بالمبنة * وما إذا اختلفت يدك الميتة بالزيت * وما إذا
اختلفت زوجته بغيرها * وفيها بيان ما إذا أسلم وتحتة خمس * وما إذا رمى صيدا فوق
في ماء أو سطح ثم إلى الأرض * وبيان ما خرج عنها من المسائل العشرة وفي آخرها
تتمة فيما إذا جمع بين حلال وحرام في عقد أو نية * وبيان دخوله في أبواب النكاح
والمهر والبيع والاجارة والكفالة والبراء والهبه والهدية والوصية والافرار والشهادة
والقضاء والعبادات والطلاق والعقاق وعارية الرهن والوقف * وفي آخرها تنبيه
على ما إذا اجتمع في العبادات جانب الحضر والسفر ثم فصل في قاعدة إذا تعارض
المانع والمقتضي فانه يتقدم المانع الا في مسائل *

٨٢ القاعدة الثالثة هل يكره الايثار في القرب *

٨٣ القاعدة الرابعة التابع تابع تدخل فيها قواعد *

(٨٢) الا ولى انه لا يفرد بحكم وفيها بيان حمل الجارية والشرب والطريق
وخرج عنها مسائل * الثانية التابع يستقط بسقوط المتبوع ويقرب منها قولهم يستقط
الفرع بسقوط اصله * الثالثة يفتقر في التوابع مالا يفتقر في غيرها * وفيها بيان
ما يفتقر ضمنا لا قصدا *

٨٧ القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوطا لمصلحة * وبيان ان امره
انما ينفذ اذا وافق الشرع وفي آخرها تنبيه على تصرف القاضي في اموال
اليتامى والاوقاف * وفيها بيان اعدامه للوطائف بغير شرط الواقف ونقيضه في
المرتبات في الاوقاف *

٩٠ القاعدة السادسة الحدود تندربا للشبهات * وفيها بيان ان القصاص كالحدود الا
في خمس مسائل * وبيان مخالفة التعزير لها *

٩٣ القاعدة السابعة الحر لا يدخل تحت اليد * وفيها بيان ما خرج عنها *

٩٣ القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصود هاد حل

احدهما في الآخر غالبا * وبينان ما تفرع عليها من اجتماع الحرمتين وما يوجب
الجزاء على المحرم * وبينان ما يجزئ عن تحية المسجد وركعتي الطواف وتلاوة آية
السجدة * وبينان تعدد السهو في الصلوة * والفرق بين جائز الصلوة وجائز الحج *
وما اذا زنى مرارا او شرب موارا وقد ف مرارا * وما اذا وطئ في رمضان مرارا
وتعد جناية المحرم والوطئ بشبهة * وما اذا زنى بامة فقتلها او حره كذا لك * وما
اذا تعددت الجناية على واحد * وما اذا وطئت المعتدة بشبهة *

٩٦ القاعدة التاسعة اعمال الكلام اولى من اعماله متى امكن فان لم يمكن اهل * وفيها
بيان الحقيقة اذا تعذرت او حجرت شرعا او عرفا وما اذا تعذرت الحقيقة والمجاز *
وفيها بيان ما اذا اجمع بين امرأته وغيرها في الطلاق * وفيها بعض مسائل الوقف
والقول بنتقض القسمة وما ذكره السبكي والخصاف رح * وفيها تنبيه ان التأسيس
خير من التاكيد * وبينان ما تفرع عليه من انه لو كرا الطلاق او اليمين بالله تعالى
منجزا او معلقا *

١٠٩ القاعدة العاشرة الخراج بالضمان * وبينان معناه وما دخل فيها وما خرج عنها *
١١١ القاعدة الحادية عشر السوال معاد في الجواب * وبينان كلمة نعم وبلين *
١١١ القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول * وبينان ما تفرع عليها وما خرج عنها *
١١٣ القاعدة الثالثة عشر الفرض افضل من النفل الا في مسائل *
١١٣ القاعدة الرابعة عشر ما حرم اخذ لا حرم اعطاؤه الا في مسائل * وفيها تنبيه
ما حرم فعله حرم طلبه الا في مسئلتين *

١١٣ القاعدة الخامسة عشر من استعجل الشيء قبل اوانه عوقب بجرمانه * وبينان
ما تفرع عليها وما خرج عنها وفي آخرها لطيفة في العربية *
١١٥ القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة * وفيها بيان مراتب الولايات *
١١٥ القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالظن البين خطأ *
١١٦ القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يجزئ كذا كركله * وبينان ما خرج عنها *

١١٦ القاعدة التاسعة عشر ان الاجتماع المباشر والمنسب اضيف الحكم الى المباشر *
وبينان ما خرج عنها * والى هنا صارت القواعد خمسا وعشرين *

* (١١٧) * الفن الثاني في الفوائد من الطهارة *

* الى الفرائض على ترتيب الكنز *

- | | |
|--|--|
| كتاب الطهارة * ١١٩ | كتاب الصلوة * ١١٩ |
| كتاب الزكوة * ١٢٢ | كتاب الصوم * ١٢٣ |
| كتاب الحج * ١٢٢ | كتاب النكاح * ١٢٦ |
| كتاب الطلاق * ١٢٨ | كتاب العتاق وتوابعه * ١٣١ |
| كتاب الايمان * ١٣٣ | كتاب الحدود والتعزير * ١٣٥ |
| كتاب السرياب الردة * ١٣٥ | كتاب اللقط واللقطة والابق والمعقود * ١٣٨ |
| كتاب الشركة * ١٣٨ | كتاب الوقي * ١٣٨ |
| كتاب البيوع وفيه احكام العمل * ١٣٩ | كتاب الكفالة * ١٥٦ |
| كتاب القضاء والشهادات والدماري * ١٥٩ | كتاب الوكالة * ١٨٣ |
| كتاب الاقرار * ١٨٧ | كتاب الصلح * ١٩٣ |
| كتاب المضاربة * ١٩٥ | كتاب الهبة * ١٩٥ |
| كتاب امانات * ١٩٦ | كتاب الاجارات * ١٩٩ |
| كتاب الامانات من الوديعة والغارية وغيرها * ٢٠٨ | كتاب الحجر والماذون * ٢٠٨ |
| كتاب الشفعة * ٢١٠ | كتاب القسمة * ٢١١ |
| كتاب الاكراه * ٢١٢ | كتاب الغصب * ٢١٢ |
| كتاب الصيد والذباح والاضحية * ٢١٥ | كتاب الخطر والاباحة * ٢١٦ |
| كتاب الرهن * ٢١٧ | كتاب الجنابات * ٢١٨ |

كتاب الروايات *

كتاب الفرائض *

من (٢٢٧) * الفن الثالث من الاشياء والنظائر وهو فن الجمع والفرق *
وتبتهت فيه على احكام يكثر دورها ويقسم بالفقيه جهلها هي احكام الناسي *
والجهل * والاكراه * واحكام المصبيان * واحكام السكران * واحكام العبيد *
واحكام الاعمى * واحكام الاربعة الاقتصار والاستناد والتبيين والانتقال *
واحكام النقد وما يتعين فيه وما لا يتعين * وما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا
يقبله * وبيان ان الساقط لا يعود * وبيان ان الدراهم الزيوف كالجياذ * وبيان ان
النائم كالمستيقظ * واحكام المعتوه * واحكام المجنون * وبيان ان الاعتبار للمعنى
او اللفظ * واحكام التختي المشكل * واحكام الانثى * واحكام الذمي *
واحكام الجن * واحكام المحارم * واحكام غيبة الحشفة وما فارق فيه الدبر
والقبل * واحكام العقود * واحكام النسخ * واحكام الكتابة * واحكام الاشارة * والقول
في الملك * والقول في الدين * والقول في ثمن المثل * والكلام في اجرة المثل * والكلام
في مهر المثل * والاول في الشرط والتعليق * والقول في احكام السفر * والقول في
احكام الحرم * والقول في احكام المسجد * والقول في احكام يوم الجمعة *
(٢٨٢) بيان مسائل الفرق وفي آخره خاتمة اشتملت على بعض فوايد وفوائد شتى *
فائدة اذا اتى بالواجب زاد عليه هل يقع الكل واجسام لا * فائدة في اقسام
العلوم وما يكون فرض عين وفرض كفاية ومنه وبأحرار ما ومكرها * فائدة عن
الامام البخاري فيما ينبغي لطالب العلم وما لا ينبغي * فائدة في اعتقاده الانسان
في مذهبه ومذهب غيره * فائدة المفرد المضاف يعم في مسائل ولا يعم في اخرى *

فائدة العلوم ثلثة * فائدة ثلث من الدناءة * فائدة يدخل في الجنة خمس حيوان *
 فائدة يقطع الايمان خمسة * فائدة برفع الطاعون * فائدة لاتعاد الكنيسة المنهدمة *
 فائدة الفسق لا يمنع اهلية الشهادة * فائدة لا تكره الصلوة على ميت موضوع على
 الدكان * فائدة فرق بين علم القضاء وفقه * فائدة في شروط الامامة * فائدة
 يعلم الغيبة ما اراد الله تعالى * فائدة لم يصح تولية مدرس ليس باهل * فائدة ثلثة
 لا يستجاب دعاؤهم * فائدة كل شيء يسأل عنه العبد يوم القيمة الا العلم * فائدة
 سئلت عن مدرسة بها صفة لا يصلي فيها احد ولا يدرس * فائدة معنى قولهم الاشبد *
 فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه * فائدة يقرب من هذه القاعدة قولهم المعنى
 على الفاسد فاسد * فائدة اذا اجتمع الحقان قدم حق العبد *

ص (٣٠١) * الفن الرابع من الاشياء والنظائر وهو فن الالغاز *

(٣٠١) فيه كتاب الطهارة وكتاب الصلوة * وكتاب الزكوة وكتاب الصوم
 كتاب الحج * وكتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب العتاق *
 وكتاب الايمان وكتاب الحدود وكتاب السير * وكتاب المغفور وكتاب
 الوقي وكتاب البيع وكتاب الكفالة وكتاب القضاء * وكتاب الشهادات
 وكتاب الاقراز وكتاب الصلح وكتاب المضاربة وكتاب الهبة وكتاب
 الاجارة وكتاب الوديعة * وكتاب العارية وكتاب المكاتب وكتاب
 المذون وكتاب الغصب وكتاب الشفعة وكتاب التهمة وكتاب
 الاغصية * وكتاب الكراهية وكتاب الجنايات وكتاب الفرائض *

ص (٣٠٩) * الفن الخامس من الاشياء والنظائر وهو فن الحيل *

(٣٠٩) وفيه فصول في الصلوة وفي الصوم (٣١٠) وفي الزكاة * وفي الفدية وفي الحج
 وفي النكاح * (٣١١) وفي الطلاق (٣١٢) وفي الخلع * وفي الايمان * (٣١٣) وفي
 الاعتاق وتوابعه وفي الوقف والصدقة وفي الشركة (٣١٤) وفي الهبة * وفي البيع
 والشراء * وفي الاستبراء (٣١٥) وفي المدائبات * (٣١٦) وفي الاجارات * (٣١٧)
 وفي منع الدعوى وفي الوكالة * وفي الشفعة وفي الصلح وفي الكفالة وفي
 الحوالة وفي الرهن (٣١٨) وفي الوصية *

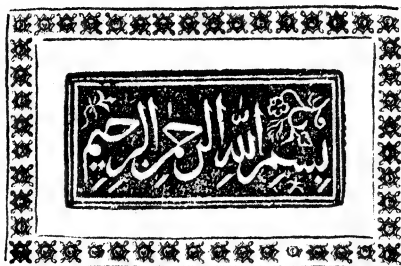
من (٣١٨) * الفن السادس من الاشياء والنظائر وهون الفروق *
 (٣١٨) فيه كتاب الصلوة وفيها بعض مسائل الطهارة * (٣١٩) وكتاب الزكاة *
 وكتاب الصوم وكتاب الحج وكتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب العتاق *
 من (٣٢١) * الفن السابع من الاشياء والنظائر وهون الحكايات والمراسلات
 (٣٢٢) * وصية الامام الاعظم لابي يوسف رح ***

*** **

** ** *

**

*



الحمد لله على ما انعم * صلى الله على سيدنا محمد وسلم * وبعد فان الفقه اشرف العلوم قدرا * واعظمها اجرا * واتمها فائدة * واعملها فائدة * واسناها منقبة * يملأ العيون نورا * والقلوب سرورا * والصدور انشراحا * ويقيد الامور اتساعا وانفتاحا * وهذا الان ما بالخاص والعام * من الاستقرار على سنن النظام * والاستمرار على وتيرة الاجتماع * والالتيام * انما هو بمعرفة الحلال والحرام * والتمييز بين الجائز والفاسد في وجوه الاحكام * وبحورة زاخرة * ورياضة ناضرة * ونجومه زاهرة * واصوله ثابتة * وفروعه ثابتة * لا يفتنى بكثرة الاتفاق كنز * ولا يبلى على طول الزمان عزه * شعر * وَاِنِّي لَا اَسْطِيعُ كُنْهَ صِفَاتِهِ * ولو ان اعضائي جميعا تكلم * واجله قوام الدين وقوامه * وبهم ابتلاؤه وانتظامه * واليه المفرج في الآخرة والدين * والمرجع في التدريس والفتوى * خصوصا ان اصحابنا راح لهم خصوصية السبق في هذا الشأن والناس لهم اتباع * والناس في الفقه عيال على ابي حنيفة راح * ولقد انصف الامام الشافعي راح حيث قال من اراد ان يتبحر في الفقه فلي نظر الى كتب ابي حنيفة راح كما نقله بن وهبان عن حرمله * وهو كما صدق رضى * له اجرة واجرم من عمل به ودون الفقه والله وفرع احكامه على اصوله الى يوم القيامة * وان المشائخ الكرام قد افرا ما بين مختصر ومصول من متون

وشروح وفتاوى واجتهدوا في المذهب والفتوى حرروا ونحووا شكر الله معيهم
 الا اني لم ار لهم كتابا يحكي كتاب الشيخ تاج الدين السبكي الشافعي مشتملا
 على فتون في الفقه * وقد كنت لما وصلت في شرح الكنز الى تبويب باب البيع
 الفاسد الفت كتابا مختصرا في الضوابط والاستثناءات منها سميت بالفوائد
 الزينية * في الفقه الحنفية * ووصل الي خمسمائة ضابط فاهتمت ان اضع كتابا
 على النمط السابق مشتملا على سبعة فتون يكون هذا المؤلف الثاني منها *
 الاول معرفة القواعد التي ترد اليها وفرعوا الاحكام عليها وهي اصول الفقه
 في الحقيقة وبها يرتقى الفقيه الى درجة الاجتهاد ولو في الفتوى * واكثر فروعها
 طُفرت به في كتب غريبة * او عثرت به من غير مظنة * الا اني بحول الله تعالى
 وقوته لا انتقل الا الصحيح المعتمد في كتب المذهب وان كان مغرعا على قول
 ضعيف او رواية ضعيفة نهت على ذلك غالبا * وحكي ان الامام ابو طاهر
 الدباس جمع قواعد مذهبنا بحقيقة روح سبعة عشر قاعدة وردت اليها وله حكاية
 مع ابي سعيد الهروي الشافعي فانه لما بلغه ذلك ما فرأيه وكان ابو طاهر ضريرا
 يكرر كل ليلة تلك القواعد في مسجده بعد ان يخرج الناس فالتفت الهروي بحصير
 وخرج الناس واغلق ابو طاهر باب المسجد وسرد منها سبعة فحصل للهروي سعة
 فاحس به ابو طاهر فضربه واخرجه من المسجد ثم لم يكره فيه بعد ذلك فرجع الهروي
 الى أصحابه وتلاها عليهم * الثاني الضوابط وما دخل فيها وما خرج عنها وهو
 انفع الاقسام للمدرس والمفتي والقاضي فان بعض المؤلفين يذكر ضابطا ويستنتي
 منه اشياء فاذكر فيه اني ازددت اشياء اخر فمن لم يطلع على المزيد طن
 الدخول وهي خارجة كما ستراه وللهذا وقع موقعا بديعا حسنا عند اهل الانصاف
 وابتهم به من هو من اولى الالباب * الثالث معرفة الجمع والفرق * الرابع
 الالغاز * الخامس الحيل * السادس الاشياء والنظائر * السابع ما حكي من
 الامام الاعظم وصاحبيه والمشائخ المتقدمين والمتأخرين من المطارحات
 والمكاتبات والمراسلات والغرائب * والمرجو من كرم الله التناح ان هذا

الكتاب اذا تم بحول الله وقوته يصير نزهة للناظرين * ومرجعا للمدرسين *
 ومطلبا للمحققين * ومعتمدا للقضات والمفتين * وغنية للمحصلين * وكشافا لكروب
 الملهوفين * هذا لان الفقه اول فنوني * طال ما استهرت فيه ميوني * واعملت
 بدني اعمال الجدمابين بصري ويدي وظنوني ولم ازل منذ زمن الطلب
 اعنتي بكتبه قدما وحديثا * واسعى في تحصيل ما هجر منها سعبا حثيثا * الى ان
 وقفت منها على الجعم الغفير * واحطت بغالب الموجود في بلدنا القاهرة مطالعة
 وتاملا بحيث لم يفتني منها الا القدر اليسير * كما ستراه عند سرد هامع ضم
 الاشتغال والمطالعة بكتب الاصول من ابتداء امري بكتاب البزدي للامام
 السرخسي * والتقويم لابي زيد الدبوسي * والتنقيح * وشرحه * وشرح شرحه *
 وحواشيه * وشروح البزدي من الكشف الكبير والتقرير حتى اختصرت
 تحرير المحقق بن الهمام وسميته لب الاصول * ثم شرحت المنار شرحا جاء
 بحول الله وقوته فائقا على نوعه فشرع ان شاء الله تعالى بحوله وقوته فيما قصدناه
 من هذا التاليف بعد تسميته بالاشياء والنظائر تسمية له باسم بعض فوئه سائلا
 من الله تعالى القبول * وان ينفع به مؤلفه ومن نظرفيه انه خير مامول * وان
 يدفع عنه كيد الحاسدين * واقتراء المتعصبين * ولعبري ان هذا الفن لا يدرك
 بالتمني * ولا ينال بسوف ولعل ولواني * ولا يناله الا من كشف عن ساعد الجود وشد
 واعتزل اهله وشد الميزر * وخاض البحار خالط العجاج ويدأب في التكرار
 والمطالعة بكرة واصيلا * وينصب نفسه للتاليف والتحرير بيا تاومقلا * ليس له
 همة الا معضلة يحلها * ومستصعبة هزت على الثاشرين فيرتقي اليها ويحلها *
 على ان ذلك ليس من كسب العبد وانما هو من فضل الله يوتيده من يشاء * وهانا
 ان كرا الكتب التي نقلت منها مؤلفاتي الفقهية التي اجتمعت عندي في اواخر
 سنة ثمان وستين وتسعمائة * فمن شروح الهداية النهاية * وغاية البيان * والعناية *
 ومعراج الدراية * والبنائية * وفتح القدير * ومن شرواح الكنز الزيلعي *
 والعيني * والمسكين * ومن شروح القدوري السراج الوهاج * والجرهرة *

والاجتنبي * والاطع * ومن شروح المجمع للمصنف * وابن الملك * ورايت
 شرحا للعيني وقتا * وشرح منية المصلي لابن امير حاج * وشرح الوافي للكافي *
 وشرح الوفاية * والنفاية * وايضاح الاصلاح * وشرح تلخيص الجامع الكبير للعلامة
 الفارسي * وتلخيص الجامع للمصدر الشهيد * والبدائع للكا شاني * وشرح
 المتحنة * والمبسوط شرح الكافي * والكافي للحاكم الشهيد * وشرح الدرر والغرر
 لملا خسرو * والهداية * وشرح الجامع الصغير لقا ضيخان * وشرح مختصر
 الطحاوي * والاختيار * ومن الفتاوى الخانية * والخلاصة * والبزاية * والظهرية *
 والولول الجية * والعمدة * والعدة * والصغرى * والوفات للحسام الشهيد *
 والفنية * والمنية * والغنية * ومال الفتاوى * والتلخيص للمحبوبي * والتهذيب
 للتلاوسي * وقتاوى فارى الهداية * والتاسمية والعمادية * وجامع الفصولين *
 والخراج لابي يوسف رح * وادواف الخصاف * والامعاف * والحاوى القدسي *
 واليتيمة * والمحيط الرضوي * والذخيرة * وشرح منظومة النسفي للمصفي *
 وشرحي منظومة بن وهبان له ولا بن الشحنة * والصيرفية * وخزانة الفتاوى *
 وبعض خزائن الاكمل * وبعض سراجة * والتا تاريخانية * والتجنيس *
 وخزانة اللغة * وحبرة الفقهاء * ومناقب الكردي * وطبقات عبدالقادر *

* الفن الاول فى القواعد الكلية *

الاولى لاثواب الالبانية * صرح به المشايخ فى مواضع من اللغة اولها فى
 الرضوء سواء قلنا انها شرط الصحة كما فى الصلوة والزكوة والصوم والحج اولا
 كما فى الرضوء والعمل * وعلى هذا قرر واحدث انما الاعمال بالنيات انه من
 باب المتقضى اذ لا يصح بدون تقدير لكثرة وجود الاعمال بدونها فقدروا
 مضافا الى حكم الاعمال وهو نوعان اخروي وهو الثواب واستحقاق العقاب
 ودنيوي وهو الصحة والفساد * وقد اريد الاخروي بالاجماع * للاجماع على
 انه لا ثواب ولا عقاب الالبانية فانتهى الاخران بكون مراد * اما لانه
 مشترك ولا عموم له * اولان دافع الضرورة به من صحة الكلام به فلا حاجة الى

الآخر والآخر وجه لان الاول لا يسلمه الخصم لانه فائل بعموم المشترك
 فتح لا يدل على اشتراطها في الوسائل للصحة ولا على المقاصد ايضا وفي بعض
 الكتب ان الوضوء الذي ليس بمنوي ليس باموريه ولكنه مفتاح للصلاة وانما
 اشترطت في العبادات بالاجماع * اوبآية وما امر وا لا يعبد والله مخلصين
 له الذين والآول وجه لان العبادة فيها بمعنى التوحيد بقربة عطف الصلاة
 والزكوة فلا تشترط في الوضوء والغسل ومسح الخفين وازالة النجاسة الحقيقية
 عن الثوب والبدن والمكان والاواني للصحة واما اشتراطها في التيمم فلدلالة
 الآية عليها لانه التصدق واما غسل الميت فقالوا لا تشترط لصحة الصلاة عليه و
 تحصيل طهارته وانما هي شرط لا سقاط الغرض عن ذمة المكلفين * ويتفرع عليه
 ان الغريق يغسل ثلثا في قول ابي يوسف رح * وفي رواية عن محمد رح ان نوى
 عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان لم ينو ثلثا * وعنه يغسل مرة واحدة كما
 في فتح القدير واما في العبادات كلها فهي شرط صحتها الا الاسلام فانه يصح
 بدونها بدليل قولهم ان اسلام المكركه صحيح ولا يكون مسلما بمجردنية الاسلام
 بخلاف الكفر كما سنبينه في بحث التروك واما الكفر فتشترط له النية لقولهم ان كفر
 المكركه غير صحيح واما قولهم انه اذا تكلم بكلمة الكفر هازلا يكفرا نما هو باعتبار ان
 عينه كفر كما علم في الاصول من بحث الهزل * فلا تصح صلوة مطلنا ولو صلوة
 جنازة الا بها فرضا او واجبة او سنة او نفلا واذا نوى قطعها لا يخرج عنها الا بمناف *
 ولونوى الانتقال منها الى غيرها فان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالتكبير
 صار منتقلا والا فلا * ولا يصح الاقتداء بامام الابنية * وتصح الامامة بدون نيتها
 خلافا للكرخي وابي حفص الكبير كما في البنائية * الا اذا صلى خلفه نساء * فان
 اقتداء من به بلا نيته للامامة غير صحيح * واستثنى بعضهم الجمعة والعديد من وصح *
 ولو حلف ان لا يؤم احدا فاقصدى به انسان صح الاقتداء وهل يحث * قال في
 الخلاصة يحث قضاء لادبائه * الا اذا اشهد قبل الشروع فلا يحث قضاء * وكذا
 لو ام الناس هذا الحالف في صلوة الجمعة صححت وحث قضاء ولا يحث اصلا اذا

اهمهم في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة * ولوحف ان لا يؤم فلانا فام الناس ناويا ان
 لا يؤمه ويؤم غيره فاقدم على به فلان حنت وان لم يعلم به انتهى * ولكن لا ثواب
 له على الامامة * وسجود التلاوة كالصلوة * وكذا سجدة الشكر على قول من براها
 مشروعة * والمعتمد ان الخلاف في سُنَّتها لا في الجواز * وكذا سجود السهو * ولا
 تضرة نية عدمه وقت السلام * واما النية للخطبة في الجمعة فشرط صحتها حتى لو عطل
 بعد صعود المنبر فقال الحمد لله للعطاس غير فاصد لها لم تصح كما في فتح القد برو
 غيره * وخطبة العيدين كذلك * لقولهم يشترط لها ماض شرط لخطبة الجمعة سوى تقديم
 الخطبة * واما الاذان فلا تشترط لصحته النية * وانما هي شرط للثواب * واما
 استقبال القبلة فشرط الجرجاني لصحته النية * والصحيح خلافه كما في المبسوط *
 وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان يصلي في الصحراء * والثاني على ما اذا كان
 يصلي الى محراب كذا في النهاية * واما ستر العورة فلا تشترط لصحته النية ولم
 ارفه خلافا * ولا تشترط للثواب صحة العبادة بل يناب على نيته وان كانت فاسدة
 بغير تعمد * كما لو صلى محمدا على طن طهارته وسباني تحقيقه * واما الزكوة فلا
 يصح ادائها الا بالنية * وعلى هذا ما ذكره القاضى الاسيماجي ان من امتنع
 عن ادائها اخذها الا امام كرها ووضعها في اهلها وتجزيه * لان للامام ولاية
 اخذها فقام اخذها مقام دفع المالك باختياره ضعيف * والمعتمد في المذهب عدم
 الاخذ كرها * قال في المحيط ومن امتنع عن اداء الزكوة فالساعي لا ياخذ منه كرها *
 ولو اخذ لا يقع عن الزكوة لكونها بلا اختيار * ولكن يجبر به بالحبس ليؤدي
 بنفسه انتهى * وخرج من اشتراطها ما اذا تصدق بجميع النصاب بلانية فان
 الغرض يستقط عنه * واختلفوا في سقوط زكوة البعض اذا تصدق به * وقالوا وتشترط
 نية التجارة في العروض * ولا بد ان تكون مقارنة للتجارة * فلوا اشتري شيئا لنفسه
 ناويا انه ان وجد ربعا بعه لا زكوة عليه * ولو نوى التجارة فيما خرج من ارضه
 العشرية او الخراجية او المستاجرة او المستعارة لا زكوة عليه * ولو فارنت ما ليس
 بدل مال بمال كالهبة والصدقة والخلع والمهر والوصية لا تصح على الصحيح *

وفى السائمة لابد من قصد اسامتها للدر والنسل اكثر الحول * فان قصد به التجارة
ففيها زكاة التجارة ان فارنت الشراء * وان قصد به الحمل او الركوب او الاكل
فلا زكاة اصلا * واما النية في الصوم فشرط صحته لكل يوم * ولو علقها بالمشية
صححت لانها انما تبطل الاقوال * والنية ليست منها * القرض والسنة والنفل في
اصلها سواء * واما النية في الحج فهي شرط صحته ايضا فرضا كان او نفلا * والعمرة
كذلك ولا تكون الا سنة * والمذور كالقرض * ولو نذر حجة الاسلام لا تلزمه الا
حجة الاسلام كما لو نذر الاضحية * والقضاء في الكل كالإداء من جهة اصل
النية * واما الاعتكاف فهي شرط صحته واجبا كان او سنة او نفلا * واما الكفارات
فالنية شرط صحتها عتقا وصيا ما او اطعما * واما الضحايا فلا بد فيها من النية لكن
عند الشراء لا عند الذبح * ويتفرع عليه انه لو اشتراها بنية الاضحية فذبح غيره بلا اذن
فان اخذها مذبوحة ولم يضمه اجزائه * وان ضمته لا تجزئه كما في الضحية الذخيرة *
وهذا اذا ذبحها عن نفسه * واما اذا ذبحها عن مالكها فلا ضمان عليه * وهل تتعين
الاضحية بالنية * قالوا ان كان فقيرا وقد اشترى هابيتها تعينت فليس له بيعها * وان كان
غنيا لم تتعين والصحيح انها تتعين مطلقا * فيتصدق بها الغني بعد ايامها حية * ولكن
له ان يقيم غيرها مقامها كما في البدائع من الاضحية * قالوا والهدايا كالضحايا *
واما العتق فعندنا ليس بعبادة وضعا بدليل صحته من الكافر ولا عبادة له * فان نوى
وجه الله كان عبادة مثابا عليه * وان اعتق بلانية صح ولا ثواب له ان كان مريحا *
واما الكناية فلا بد لها من النية فان اعتق للصنم او للشيطان صح واثم * وان اعتق
لاجل مخلوق صح وكان مباحا لاثواب ولا اثم * وينبغي ان يخصص الاعتاق
للصنم بما اذا كان المعتقد كافرا * اما المسلم اذا اعتق له فاصدا تعظيمه كفر * كما ينبغي
ان يكون الاعتاق لمخلوق مكروها * والتدبير والكتابة كالعتق * واما الجهاد فمن
اعظم العبادات فلا بد له من خلوص النية * واما الوصية فكالعتق ان قصد التقرب فله
الثواب والانهي صحيحة فقط * واما الوقف فليس بعبادة وضعا بدليل صحته من الكافر *
فان نوى القرية فله الثواب والا فلا * واما النكاح فقالوا انه اقرب الى العبادات

حتى ان الاشتغال به افضل من التخلي لمحض العبادة * وهو عند الاعتدال سنة
موكدة على الصحيح فيحتاج الى النية لتحصيل الثواب وهو ان يقصد اعفاف نفسه و
تحسينها وحصول ولد * وفسرنا الاعتدال في الشرح الكبير * ولما لم تكن النية فيه
شرط صحة فالوايصح النكاح مع الهزل * لكن قالوا لو عقد بلفظ لا يعرف معناه فنيبه
خلاف * والقوي على صحته علم اليهود اولا كما في البرازية * وعلى هذا سائر القرب
لا بد فيها من النية بمعنى توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها الى الله تعالى
من نشر العلم تعليما وافتاء وتصنيفا * واما القضاء فقالوا انه من العبادات فالثواب
عليه متوقف عليها * وكذا لك اقامة الحدود والتعازير وكل ما يتعاطاه الحكم
والولاية * وكذا تحمل الشهادة وادائها * واما المباحات فانها تختلف صفتها باعتبار
ما قصدت لاجله * فاذا قصد بها التقوي على الطاعات او التوصل اليها كانت عبادة
كالاكل والنوم واكتساب المال والوطي * واما المعاملات فالبيع لا يتوقف عليها *
وكذا الاقالة والاجارة * لكن قالوا ان عقد بمضارع لم يصدر بسوف والسين توقف
على النية * فان نوى به الايجاب للحال كان بيعا والا لا * بخلاف صيغة الماضي *
فان البيع لا يتوقف على النية * واما المضارع المتمحض للاستقبال فهو كالمرا لا يصح
البيع به ولا بالنية * وقد اوضحناه في شرح الكنز * وقالوا لا يصح مع الهزل لعدم
الرضاء بحكمه معه * واما الهبة فلا تتوقف على النية * قالوا لو هب مازحا صحت كما
في البرازية * ولكن لو لقي الهبة ولم يعرفها لم تصح * لالاجل ان النية شرطها * وانما هو
لنقد شرطها وهو الرضاء * وكذا الواكراهة عليها لم تصح * بخلاف الطلاق والعتاق * فانهما
يتعان بالثقلين ممن لا يعرفهما * لان الرضاء ليس بشرطهما * وكذا الواكراهة عليهما يتعان *
واما الطلاق فصريح وكناية * فالاول لا يحتاج في وقوعه عليها اليها * فلو طلق غافلا او
ساهيا ومخطيا وقع * حتى قالوا ان الطلاق يقع باللفاظ المصحفة قضاء * ولكن لا بد
ان يقصدها باللفظ قالوا الركرر مسائل الطلاق بحضرتها ويقول في كل مرة انت طالق
لم يقع * ولو كتبت امرأتي طالق او انت طالق وقالت له اقرء علي فقرأ عليها لم يقع
عليها * لعدم قصدتها باللفظ * ولا ينافيه قولهم ان الصريح لا يحتاج الى النية * وقالوا

لوقال انت طالق ناويا الطلاق من وفاق لم يقع ديانة * ووقع قضاء * وفي عبارة
بعض الكتب ان طلاق المخطي واقع قضاء لاديانة * فظهر بهذا ان الصريح
لا يحتاج اليها قضاء * ويحتاج اليها ديانة * ولا يرد عليه قولهم انه لو طلقها هازلا
يقع قضاء وديانة * لان الشارع جعل هزلها به جدا * وقالوا لا تصح نية التلث في
انت طالق ولا نية البائن ولا تصح نية التلث في المصدر في انت الطلاق الا ان
تكون المرأة امة * وتصح نية التلث * واما كنايةه فلا يقع بها الا بالنية ديانة * سواء
كان معها مذكرة الطلاق اولا * والمذكرة انما تقوم مقام النية في القضاء الا في
لفظ الحرام * فانه كناية ولا يحتاج اليها فينصرف الى الطلاق ان كان الزوج من قوم
يردون بالحرام الطلاق * واما تفويض الطلاق والخلع والايلاء والظهار فما كان منه صريحا
لا تشترط له النية * وما كان كناية اشترطت له * واما الرجعة فكذلك * لانها استدامة
لكن ما كان منها صريحا لا يحتاج اليها * وكنايتها تحتاج اليها * واما اليمين بالله فلا
يتوقف عليها * فينقصد اذا حلف عامدا او ساهيا او مخطيا او مكرها * وكذا اذا فعل
المحلف عليه كذلك * واما نية تخصيص العام في اليمين فمقبولة ديانة اتفاقا * و
قضاء عند الخصاف * والفتوى على قوله ان كان الحالف مظلوما * وكذلك اختلفوا
هل الا اعتبار نية الحالف او نية المستحلف * والفتوى على اعتبار نية الحالف
ان كان مظلوما * لان كان ظاهرا كما في الولوالجية والخلاصة * واما الاقرار
والوكالة فيصحان بدونها * كذا الايداع والاعارة * وكذا النذف والسرقه * واما
القصاص فموقوف على قصد القاتل القتل * لكن قالوا لما كان القصد امرا باطنيا
اقبمت الآلة مقامه * فان قتله بما يفرق الاجزاء مائة كان عمدا ووجب القصاص
فيه * والا فان قتله بما لا يفرق الاجزاء مائة لكنه يقتل غالبا فهو شبه عمدا لا قصاص
فيه عند الامام الاعظم * واما الخطاء فان يقصد بها حاصيها آدميا كما علم في باب
الجنايات * واما قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرآنا بقصد * فجزوا
للجنب والحائض قراءة ما فيه من الاذاكر بقصد الذكر * والادعية بقصد الدعاء *
لكن اشكل عليه قولهم لو قرء بقصد الذكر لا تبطل صلواته * واجبتا منه في شرح

الكثر بان في صحله فلا يتغير بعريمته * وقالوا ان الماموم اذا قرء الفاتحة في صلوة
الجنائزة بنية الذكر لا يحرم عليه مع انه تحرم عليه قرأتها في الصلوة * واما الضمان
فهل يترتب في شيء بمجرد النية من غير فعل * فقالوا في المحرم اذا لبس ثوبا ثم نزع
ومن قصده ان يعود اليه لا يتعد الجزء * وان قصد ان لا يعود اليه تعدد الجزء بلبسه *
وقالوا في المودع اذا لبس ثوب الودعة ثم نزعته ومن نيته ان يعود الى لبسه
لم يبرء من الضمان * واما التروك كترك المنهي عنه فذكره في الاصول في بحث ما
ترك به الحقيقة عند الكلام على حديث انما الاصل بالتبائت * وذكره في
نية الموضوء * وحاصله ان ترك المنهي عنه لا يحتاج الى نيته للخروج عن عهدة
المنهي * واما للحصول الثواب فان كان كفًا وهو ان تدعو النفس اليه قادرا
على فعله فكف نفسه عنه خوفا من ربه فهو مناب * والا فلا ثواب على تركه *
فلا يثاب على ترك الزنا وهو يصلي * ولا يثاب العيين على ترك الزنا * و
لا الا على على ترك النظر الى المحرم * وعلى هذا قالوا في الزكوة لو نوى فيما
كان للتجارة ان يكون للخدمة كان للخدمة وان لم يعمل * بخلاف عكسه
وهو ما اذا نوى فيما كان للخدمة ان يكون للتجارة لا يكون للتجارة حتى
يعمل * لان التجارة عمل فلا تتم بمجرد النية * والخدمة ترك التجارة فتتم بها *
قالوا ونظيره المقيم والصائم والكافروا المعوفة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا
ولا مسلما ولا سائمة بمجرد النية * ويكون مقيما وصائما وكافرا بمجرد النية * لانها
ترك العمل كما ذكره الزيلعي *

في المباحات * ومما سذكروه عن المشائخ * صح لنا وضع قاعدة للفقهاء هي
الثانية الامور بعقاصدها * كما علمته في التروك * وذكرنا ضميخان في فتاواه ان
بيع العصير ممن يتخذ خمران قصده التجارة فلا يحرم * وان قصده لاجل
التخمير حرم * وكذا غرس الكرم على هذا انتهى * وعلى هذا عصير الغناب بقصد
الخلة والخمرية * والهرفوق ثلث دائر مع القصد * فان قصد هجر المسلم حرم و
الا لا * والا حداد للمرأة على ميت غيرز وجهافوق ثلث دائر مع القصد * فان

قصدت ترك الزينة والتطيب لا جل الميت حرم عليها ولا فلا * وكذا قولهم ان
 المصلي اذا قرء آية من القرآن جوابا لكلام بطلت صلوته * وكذا اذا اخبر المصلي
 بما يسره فقال اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ قاصد للشكر بطلت * او بما يسوء * فقال لا حول ولا قوة
 الا بالله * او بموت انسان فقال اِنَّا لِلّٰهِ وَاِنَّا اِلَيْهِ رَاٰجِعُونَ قاصد انه بطلت * وكذا
 قولهم بكفرة اذا قرء القرآن في معرض كلام الناس كما اذا اجتمعوا فقرء فجمعناهم
 جمعا * وكما اذا قرء وكأسا دهاقا عند رويه كاس * وله نظائر كثيرة في الفاظ التكفير كلها
 ترجع الى قصد الاستخفاف به * وقال قاضيان الفقاهي اذا قال عند فتح الفقاع
 للمشتري صَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ * قالوا يكون انما * وكذا الحارس اذا قال في الحراسة
 لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ * يعني لا جل الاعلام بانه مستيقظ * بخلاف العالم اذا قال
 في المجلس صَلُّوا عَلَى النَّبِيِّ * فانه يثاب على ذلك * وكذا الغازي اذا قال
 كَبِّرُوا يثاب * لان الحارس والفقاهي ياخذان بذلك اجرا * رجل جاء الى
 برازيلشتري منه ثوبا فلما فتح المتاع قال سُبْحَانَ اللهِ * او قال اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ
 * ان اراد بذلك اعلام المشتري جودة ثيابه ومتاعه كره انتهى * وفيها ايضا اذا قال
 المسلم للذمي اطال الله بقاءك قالوا ان نوى بقلبه ان يطيل بقاءه لعله ان يسلم *
 او يؤدي الجزية عن ذل وصغارا لباس به * لان هذا دهاء له الى الاسلام او
 لمنعة المسلمين انتهى * ثم قال رجل امسك المصحف في بيته ولا يقرأ * قالوا ان
 نوى به الخير والبركة لا ياتم * ويرجى له الثواب * ثم قال رجل يذكرك الله في
 مجلس الفسق * قالوا ان نوى ان الفسقة يشتغلون بالفسق وانا اشتغل بالتسبيح فهو
 افضل واحسن * وان سبى في السوق فاويا ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وانا
 اسبح الله تعالى في هذا الموضع فهو افضل واحسن من ان يسبح وحده في غير السوق
 وان سبى على وجه الاعتبار يوجب على ذلك * وان سبى على ان الفاسق يعدل
 الفسق كان انما * ثم قال ان مسجد للسلطان فان كان قصده التحية والتعظيم دون الصلوة
 لا يكفر * اصله امر الملائكة بالسجود لادم * وسجود الاخوة ليوסף عليه السلام *
 ولو اكره على السجود للملك بالقتل فان امرؤ به على وجه العباد فلا فضل

الصبر * كمن اكره على الكفر * وان كان للتحية فالافضل السجود انتهى *
 وقالوا الاكل فوق الشيع حرام بقصد الشهوة * وان قصد به التقوي على الصوم او
 لاكل الضيف فمستحب * وقالوا الكافر اذا تترس بمسلم فان رماه مسلم فان قصد قتل
 المسلم حرم * وان قصد قتل الكافر لا * وتولا خوف الاطالة لاورد نافر وما كثيرة
 شاهدة لما استثناه من القاعدة وهي الامور بمقاصدها * وقالوا في باب اللقطة ان
 اخذها بنية ردّها حل رفعها * وان اخذها بنية نفسه كان غاصبا آنما * وفي التاثر خاينة
 من الحظر والاباحة اذا توسد الكتاب فان قصد الحفظ لا يكره والا يكره * وان غرس
 في المسجد فان قصد الظل لا يكره * وان قصد منفعة اخرى يكره * وكتابه اسم الله تعالى
 على الدراهم ان كان بقصد العلامة لا يكره * وللتهاون يكره * والجلوس على جوالق
 فيه مصحف ان قصد الحفظ لا يكره والا يكره * ثم اعلم ان هاتين القاعدتين يشملهما
 الكلام على النية * وفيها صياحت * الاول في بيان حقيقتها * الثاني في بيان
 ما شرعت لاجله * الثالث في بيان تعيين المنوي وعدم تعيينه * الرابع في بيان
 التعرض لصفة المنوي من الفريضة والنفلية والاداء والقضاء * الخامس في بيان
 الاخلاص فيها * السادس في بيان الجمع بين مبادتين بنية واحدة * السابع في وقتها
 الثامن في بيان عدم اشتراط استمرارها * وفيه حكمها في كل ركن من الاركان * التاسع
 في محلها * العاشر في شروطها * اما الاول فهي في اللغة القصد كما في القاموس نوي
 الشئ يَنُوِيهِ نِيَّةً وَيَخْفُفُ قَصْدَهُ انتهى * وفي الشرع كما في التلويح قصد الطاعة
 والتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل انتهى * ولا يرد عليه النية في التروك لانه كما
 قد مناه لا يتقرب بها الا اذا صار التروك كفا وهو فعل وهو المكلف به في النهي * لا التروك
 بمعنى العدم * لانه ليس داخلا تحت القدرة للعبد كما في التحرير * وعرفها القاضي
 ايضا وي بانها شرعا الارادة المتوجهة نحو الفعل ابتغاء لوجه الله تعالى ومثالا
 لحكمة * ولغة انبعث القلب نحو ما يراه موافقا لغرض من جلب نفع او دفع ضرر
 حالا او مالا انتهى * الثاني في بيان ما شرعت لاجله * قالوا المقصود منها تمييز
 العبادات من العادات * وتمييز بعض العبادات عن بعض كما في النهاية وفتح القدير

* كلاً مساك من المنطرات قد يكون حمية أو تدأوا أو لعدم الحاجة اليه * والجلوس في المسجد قد يكون للاستراحة وقد يكون قربة * ودفع المال قد يكون هبة أو لغرض دينوي وقد يكون قربة زكوة أو صدقة * والذبح قد يكون للاكل فيكون مباحاً أو مندوباً أو للضحية فيكون عبادة أو لدوم امير فيكون حراماً أو كغداً على قول * ثم التقرب الى الله تعالى يكون بالفرض والنفل والواجب * فشرعت لتمييزها عن بعضها * فتفرع على ذلك ان ما لا يكون عادة أو ما لا يلتبس بغيره لا تشتط فيه كالإيمان بالله تعالى كما قدمناه والمعرفة والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والاذكار لانها متميزة لا تلتبس بغيرها * وما عدا الإيمان لم أره صريحاً * ولكنه يخرج على الإيمان المصرح به * ثم رأيت بن وهبان في شرح المنظومة قال ان ما لا يكون إلا عبادة لا يحتاج الى النية * وذكر أيضاً ان النية لا تحتاج الى نية * ونقل العيني في شرح البخاري الاجماع على ان التلاوة والاذكار والاذان لا تحتاج الى النية * الثالث في بيان تعيين المنوي وعدمه * الاصل عندنا ان المنوي اما ان يكون من العبادات اولا * فان كان عبادة فان كان وقتها طرفاً للمودى بمعنى انه يسعه وغيره فلا بد من التعيين كالصلوة كان ينوي الظهر فان فرغه باليوم كظهر اليوم صح وان خرج الوقت أو بالوقت ولم يكن خرج الوقت * فان خرج ونسيه لا يجزيه في الصحيح * وفرض الوقت كظهر الوقت الا في الجمعة * فانها بدل لا اصل الا ان يكون اعتقاده انها فرض الوقت * فان نوى الظهر لا غير اختلف فيه والاصح الجواز * قالوا وعلامة التعيين للصلوة ان يكون بحيث لو سئل أي صلوة تصلي يمكنه ان يجيب بلا تأمل * وان كان وقتها معياراً لها بمعنى انه لا يسع غيرها كالصوم في يوم رمضان فان التعيين ليس بشرط ان كان الصائم صحيحاً متيقماً فيصح بمطابق النية ونية النفل وواجب آخر لان التعيين في المتعين لغو * وان كان مريضاً ففيه روايتان والصحيح وقوعه عن رمضان سواء نوى واجباً أو خيراً ونفلاً * وأما المسافر فان نوى عن واجب آخر وقع عما نواه لان رمضان * وفي النفل روايتان والصحيح وقوعه عن رمضان * وان كان وقتها مشكلاً كوقت الحج يشبه المعيار باعتبار انه لا يصح في السنة الاحقة واحدة والطرف باعتبار ان

أفعاله لا تستغرق وقته فيصاف بمطلق النية نظرا إلى المعيارية وإن نوى نفلا
وقع عما نوى نظرا إلى الظرفية * ولا يسهط التعيين في الصلوة لصيق الوقت لأن
السعة باقية بمعنى أنه لو شرع متنفلا صح وإن كان حراما * ولا يتعين جزء من أجزاء
الوقت بتعيين العبد قولا وإنما يتعين بفعله كالحادث في اليمين لا يتعين واحد من
خصال الكفارة إلا في ضمن فعله هذا في الأداء * وأما في القضاء فلا بد من التعيين
صلوة أو صوما أو حجا * أما إن كثرت الفوائت فاحتلوا في اشتراط التعيين لتمييز
الفروض المتحدة من جنس واحد * والأصح أنه إن كان عليه قضاء من رمضان
واحد فصام يوما وبأى منه ولكن لم يعين أنه عن يوم كذا فإنه يجوز * ولا يجوز في
رمضانين ما لم يعين أنه صائم عن رمضان سنة كذا * وأما قضاء الصلوة فلا يجوز ما لم
يعين الصلوة ويومها بان يعين ظهر يوم كذا * ولو نوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز *
وهذا هو المخلص لمن لم يعرف الاوقات الفائتة واشتبهت عليه أو أراد التسهيل
على نفسه * وذكر في المحيط أن نية التعيين في الصلوة لم تشترط باعتبار أن الواجب
مختلف متعدد بل باعتبار أن مراعات الترتيب واجب عليه * ولا يمكن مراعات
الترتيب إلا بنية التعيين * حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوائت تكفيه نية الظهرا
غير وهذا مشكل * وما ذكره أصحابنا كفا ضيغان وغيره خلافه وهو المعتمد كذا
في التبيين * وقالوا في التيمم لا يجب التمييز بين الحدث والجنابة حتى لو تيمم
الجنب يريد به الوضوء جاز خلافا للخصاف لكونه يقع لهما على صفة واحدة فيميز بالنية
كالصلوة المفروضة * قالوا وليس بصحيح لأن الحاجة إليها ليقع طهارة فاذا وقع طهارة
جاز أن يؤدي به ما شاء * لأن الشرط يراعى وجوده لا غير * ألا ترى أنه لو تيمم
للعصر جازله أن يصلي به غيره * ضابطة في هذا البحث * التعيين لتمييز الجنس *
فنية التعيين في الجنس الواحد لغو لعدم الفائدة * والتصرف إذا لم يصادف محله
كان لغوا * ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب * والصلوة كلها من قبيل
المختلف حتى الظهرين من يومين أو العصرين من يومين * بخلاف أيام رمضان
فإنه يجتمعها شهود الشهر * فتفرع على ذلك أنه لو كان عليه قضاء يوم بعينه فصام بنية يوم
حراما وكان عليه قضاء صوم يومين أو أكثر فصام يوما عن قضاء صوم يومين أو أكثر جاز *

بخلاف ما اذا نوى عن رمضان حيث لا يجوز لاختلاف السبب * كما اذا نوى
 ظهرين او ظهر من مصر او نوى ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس * وعلى
 هذا اداء الكفارات لا يحتاج فيه الى التعيين في جنس واحد ولو عين لغى *
 وفي الاجناس لا بد منه كما حققناه في الظاهر من كتابنا شرح الكنتز * واما في الزكوة
 فقالوا لو عجل خمسة سود عن ما يتي درهم سود فهلكت السود قبل الحول وعنده
 نصاب آخر كان المعجل عن الباقي * وفي فتح القدير من الصوم ولو وجب عليه قضاء
 يومين من رمضان واحد فلا ولي ان ينوي اول يوم وجب عليه قضاؤه من هذا
 الرضمان * وان لم يعين جاز * وكذا لو كان من رمضان على المختار * حتى
 لو نوى القضاء لا غير جاز * ولو وجبت عليه كفارة فطر فقام احدى وستين يوما عن
 القضاء والكفارة ولم يعين يوم القضاء جاز * وفي الخاتمة لو عجل الزكوة عن احد
 المالين فاستحق ما عجل عنه قبل الحول لم يكن المعجل عن الباقي * وكذا لو استحق
 بعد الحول لان في الاستحقاق عجل عماله لم يكن ملكه فبطل التعميل انتهى *
 وفيها ايضا لو كان له خمس من الابل الحوامل يعني الحبالى فعجل شاتين عنها و
 عما في بطونها ثم تجبت خمسا قبل الحول اجزاء عما عجل * وان عجل عما يحمل
 في السنة الثانية لا يجوز * هذا كله في الفرائض * والواحبات كالمندور والوتر على
 قول الامام والعيد على الصحيح وركعتي الطواف على المختار * وينوي الوتر
 لا الوتر الواجب للاختلاف فيه * وفي صلوة الجنازة ينوي الصلوة للتعالي
 والدعاء للميت * ولا يلزمه التعيين في سجود التلاوة ولا في تلاوة سجد لها كما في
 الفنية * واما النوافل فاتفق اصحابنا انها تصح بمطلق النية * واما السنن الرواتب
 فاختلفوا في اشتراط تعيينها * والصحيح المعتمد عدم الاشتراط * وانها تصح بنية
 النفل وبمطلق النية * وتقرع عليه لو صلى ركعتين على طن انها تهجد بطن بقاء الليل
 فتبين انها بعد طلوع الفجر كانت عن سنة الفجر على الصحيح * فلا يصليها بعد للكره *
 واما من قال اذا صلى ركعة قبل الطلوع واخرى بعده كانتا من السنة فبعيد * لان
 السنة لا بد من الشروع فيها في الوقت ولم يوجد * وقالوا لو قام الى الخامسة في
 الظهر ما هب بعد ما قعد الا خبره فانه يضم سادسة وتكون الركعتان تطلا * ولا تكونان

من سنة الظهر على الصحيح * وهذا لا يدل على اشتراط التعيين لان عدم الاجزاء
 لكون السنة لم تشرع الا بتحرمة مبتدأة ولم توجد * واختلف التصحيح في التراويح
 هل تقع التراويح بمطلق النية او لا بد من التعيين فصحيح فاضبحان الاشتراط *
 والمعتمد خلافة كالسنن الرواتب * وتفرع ايضا على اشتراط التعيين للسنن الرواتب
 وعدمه مسألة اخرى * هي لو صلى بعد الجمعة اربعاً في موضع يشك في صحة الجمعة
 نأويا آخر ظهر عليه او اوله ادرك وقتد ولم يؤد ثم تبين صحة الجمعة فعلى الصحيح
 المعتمد تتوب عن سنة الجمعة حيث لم يكن عليه طهر فائت * وعلى القول الآخر لا *
 كما في فتح القدير * وهو ايضا يفرع على ان الصلوة اذا بطل وصفها لا يبطل
 اصلها على قول البخينة وابي يوسف رح * خلافاً للمحدرح فينبغي ان يقال فيها
 انها تكون عن السنة الا على قول محمد رح * وينبغي ان تلحق الصلوات المسنونة
 بالصلوة المسنونة فلا يشترط لها التعيين * ولم ارم من ثبته عليه * تكميل * السنن
 الرواتب في اليوم والليلة ثنتا عشرة ركعة * ركعتان قبل الفجر * واربع قبل الظهر *
 وركعتان بعدها * وركعتان بعد المغرب * وركعتان بعد العشاء * وفي صلوة الجمعة
 اربع قبلها واربع بعدها * والتراويح عشرون ركعة بعشر تسليمات بعد العشاء في
 ليالي رمضان * وصلوة الترتل على قولهما * وصلوة العبد في احدى الروايتين *
 وصلوة الكسوف على الصحيح * وقيل واجبة * وصلوة الخسوف والاستسقاء
 على قول * واما المستحب فاربع قبل العصر * واربع قبل العشاء * وركعتان بعد
 ركعتي الظهر * وركعتان بعد ركعتي العشاء * وست بعد ركعتي المغرب * وستة
 الوضوء وتحية المسجد * وينوب عنها كل صلوة ادتها عند الدخول * وقيل تؤد على
 بعد النعود * وركعتا الاحرام كذلك ينوب عنها كل صلوة فرضا كانت او نفلاً * وصلوة
 الضحى واقفا اربع * واكثرها ثنتا عشرة ركعة * وصلوة الحاجة * وصلوة الاستحارة *
 كما في شرح منية المصلي * وتامها مع الكلام على صلوة الرغائب ولبلة براءة
 المذكور فيه لابن امير الحاج الحلبي * ضابطة فيما اذعن واخطأ * الخطأ فيما لا يشترط
 التعيين له لا يضر * كتعيين مكان الصلوة وزمانها وعدد الركعات * فلو عين عدد
 ركعات الظهر ثنائياً وخمسة صح * لان التعيين ليس بشرط فالخطأ فيه لا يضر * قال

في النهاية ونية عدد الركعات والسجرات ليست بشرط * ولو نوى الظهر ثلثا وخمسا
صحت * وتلغوية التعيين كما اذا عين الامام من يصلي به فبان غيره * ومنه ما اذا
عين الاداء فبان ان الوقت خرج * او القضاء فبان انه باق * وعلى هذا الشاهد
اذا ذكر ما لا يحتاج اليه فخطأ فيه لا يضره * وقال في البرازية لو سئلهم القاضي
من لون الدابة فذكروا اللون ثم شهدوا عند الدعوى وذكروا لونا آخر تقبل *
والتناقض فيما لا يحتاج اليه لا يضر انتهى * واما فيما يشترط فيه التعيين كالخطأ من الصوم
الى الصلوة وعكسه ومن صلوة الظهر الى العصر فانه يضر * ومن ذلك ما اذا نوى
الاقتداء بزيدا فاذا هو عمر وفا لافضل ان لا يعين الامام عند كثرة الجماعة كيلا يظهر
كونه غير المعين فلا يجوز * فينبغي ان ينوي القائم في المحراب كائنا من كان * ولو لم
يخطر بباله انه زيد او عمرو جاز الاقتداء به * ولو نوى الاقتداء بالامام الثائم و
هو يرى انه زيد فاذا هو عمرو صح اقتداؤه * لان العبرة لما نوى لا لما رأى * وهو نوى
الاقتداء بالامام * وفي التاتارخانية صلى الظهر ونوى ان هذا ظهر يوم الثلاثاء فتبين
انه من يوم الاربعاء جاز ظهره * والغلط في تعيين الوقت لا يضر انتهى * ومثله
في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس فاذا عليه غيره لا يجوز * ولو نوى قضاء ما عليه
من الصوم وهو يظنه يوم الخميس وهو غيره جاز * ولو كان يرى شخصه فنوى الاقتداء
بهذا الامام الذي هو زيد فاذا هو خلفه جاز * لانه عرفه بالاشارة فلغت التسمية *
وكذا لو كان آخر الصفوف لا يرى شخصه فنوى الاقتداء بالامام القائم في المحراب
الذي هو زيد فاذا هو غيره جاز ايضا * ومثل ما ذكرنا في الخطأ في تعيين الميت *
فعند الكثرة بنوى الميت الذي يصلي عليه الامام كذا في فتح القدير * وفي الفتاوى
العمدة لو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح * ولو قال اقتديت بهذا
الشيخ فاذا هو شاب صح * لان الشاب يدعى شيخا لعلمه بخلاف عكسه انتهى *
والاشارة هنا لا تكفي * لانها لم تكن اشارة الى الامام انما هي الى شاب او
شيخ فتأمل * وعلى هذا لو نوى الصلوة على الميت المذكور فبان انه انثى او عكسه
لم يصح * ولم ارحكم ما اذا عين عدد الموتى عشرة فبان انهم اكثر او اقل * وينبغي
ان لا يضره الا اذا بان انهم اكثر * لان منهم من لم ينو الصلوة عليه وهو انرا

مسئلة * ليس لنا ان ننوي خلاف ما نؤدي الا على قول محدود في الجمعة * فانه اذا ادرك الامام في التشهد او في سجود السهونواها دعة ويصليها ظهرا عند * والمذهب انه يصلها جمعة فلا استثناء * واما اذا لم يكن النوي من العبادات المقصودة وانما هو من الوسائل كالوضوء والغسل والتيمم * قالوا في الوضوء لا ينويه لانه ليس بعبادة * واعترض الشارح الزيلعي على الكزبي قوله (ونيتة) بناء على عود الضمير الى الوضوء * وكذا اعترضوا على القدوري في قوله (ينوي الطهارة) والمذهب ان ينوي ما لا يصح الا بالطهارة من العبادات او رفع الحدث * وعند البعض نية الطهارة تكفي * واما في التيمم فقالوا انه ينوي عبادة مقصودة لا تصح الا بالطهارة مثل سجدة التلاوة وصلوة الجبارة * قالوا واول تيمم لدخول المسجد او الاذان او الإقامة لا تؤدى بد الصلوة * لانها ليست بعبادة مقصودة * وانما هي اتباع لغيرها * وفي التيمم لقراءة القرآن روايتان * فعند العامة لا يجوز كما في الحنانية * وهو محمول على ما اذا كان محدثا * واما اذا كان جنبا فتيمم لها جازله ان يصلي به كما في البدائع * وقد اوضحناه في شرح الكتر * الرابع في صفة النوي من الفريضة والنافلة والاداء والقضاء * اما الصلوة فقال في النهاية انه ينوي الفريضة في الفرض فقال مغريا الى المجتبى والغاية لا بد من نية الصلوة ونية الفرض ونية التعيين * حتى لو نوى الفرض لا يجزئ انتهى * والواجبات كالفرائض كما في التارخانية * واما النافلة والسنة الراتبة فتقدمنا انها تصح بمطلق النية وبنية مبائة * وتقرع على اشتراط نية الفريضة انه لو لم يعرف اعتراض المحس الا انه يصلها في اوقاتها لا تجوز * وكذا لو اعتقد ان منها فرضا ونفلان لا يجزئ * وان لم يظن ذلك فكل صلوة صلها مع الامام جازان نوى صلوة الامام كذا في فتح القدير * وفي القنية المصلون سنة * الاول من عام الفروض منها والسنة منها * ولم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه * والسنة ما يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب على تركها * فنوى الطهارة والفجر اجزأته * واغتنية الطهر * نية الفرض * الثاني من يعلم ذلك * نوى

الفرض فرضاً ولكن لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن تجزيه * والثالث ينوي
 الفرض ولا يعلم معناه لا تجزيه * والرابع علم أن فيما يصلية الناس فرائض
 ونوافل فيصلي كما يصلّي الناس ولا يميز الفرائض من النوافل لا تجزيه *
 لأن تعيين النية شرط * وقيل تجزيه ما صلى في الجماعة ونوى صلاة الإمام *
 والخامس اعتقد أن الكل فرض جازت صلواته * والسادس لا يعلم أن الله
 تعالى على عباده صلاة مفروضة ولكنه كان يصلّيها لا وفاتها لم تجزه انتهى * وأما في
 الصوم فقد علمت أنه يصح بنية مبائة وبمطلق النية * فلا تشترط لصوم رمضان أداء
 نية الفريضة حتى قالوا لو نوى ليلة الشك صوم آخر شعبان ثم طهر بعد الصوم أنه
 أول رمضان أجزاء * وأما الزكوة فتشترط لها نية الفريضة لأن الصدقة متنوعة *
 ولم أر حكم نية الزكوة المعجلة * وظاهر كلامهم أنه لا بد من نية الفرض * لأنه
 تعجيل بعد أصل الوجوب لأن سببه هو النصاب الدامي وقد وجد * بخلاف الحول
 فإنه شرط لوجوب الأداء * بخلاف تعجيل الصلاة على وقتها فإنه غير جائز لكن
 وقتها سبب للموجوب * وشرط الصحة الأداء * وأما الحج فقد منا أنه يصح بمطلق النية *
 ولكن علوه بما يقتضي أنه ينوي في نفس الأمر الفريضة وقالوا لأنه لا تتحمل المشاق
 الكثيرة إلا لأجل الفرض * فاستبطل منه المعقق بن الهمام رح أنه لو كان الواقع أنه
 لم ينو الفرض لم تجزه * لأن صرفه إلى الفرض حلاله عليه عملاً بالظاهر وهو حسن
 جداً * فلا بد فيه من نية الفرض * لأنه لو نوى النفل فيه وعامه حجة الإسلام كان
 نفلاً * ولا بد من نية الفرض في الكفارات * ولذا قالوا إن صوم الكفارات
 وقضاء رمضان يحتاج إلى تبييت النية من الليل * لأن الوقت صالح لصوم النفل *
 وأما الوضوء والغسل فلا دخل لهما في هذا المبحث لعدم اشتراط النية فيهما *
 وأما التيمم فلا تشترط له نية الفريضة لأنه من الوسائل * وقد منا أن نية رفع
 الأحدث كافية * وعلى هذا الشرط كلها لا تشترط لها نية الفريضة * لقولهم إنما يرعى
 حصولها لا تحصيلها * وكذلك الخطبة لا تشترط لها نية الفريضة وإن شرطها النية *
 لأنه لا يتنفل بها * وينبغي أن تكون صلاة الجنازة كذلك * لأنها لا تكون إلا
 فرضاً كما صرحوا به * ولذا لا تعاد نفلاً * ولم أر حكم صلاة الصبي في نية

الفريضة * وينبغي ان لا تشترط لكونها غير فرض في حقه لكن ينبغي ان
 ينوي صلوة كذا التي فرضها الله تعالى على المكلف في هذا الوقت * ولم
 ار ايضا حكم نية فرض العين في فرض العين وفرض الكفاية فيه * والظاهر
 عدم الاشتراط * واما الصلوة المعتادة لا ارتكاب مكروه او ترك واجب فلا
 شك انها جالبة لا فرض لقولهم لسقوط الفرض بالاولى * فعلى هذا ينوي كونها
 جالبة لنقص الفرض على انها نفل تحقيقا * واما على القول بان الفرض لا يستطبها
 فلا خفاء في اشتراط نية الفريضة * واما نية الاداء والتضاء نفى التاخر اذ
 عين الصلوة التي يؤديها مع نوى الاداء والتضاء * وقال فخر الاسلام وغيره
 في الاصول في بحث الاداء والتضاء ان احدهما يستعمل مكان الآخر حتى يجوز
 الاداء بنية القضاء وبالعكس * ويثبت ان ما لا يوصف بهما لا تشترط له كالعبادة
 المطلقة عن الوقت كالزكوة وصدقة الفطر والعشرو الخراج والكفارات *
 وكذا ما لا يوصف بالقضاء كصلوة الجمعة فلا التباس * لانها اذا فاتت مع الامام
 يصلى الظهر * واما ما يوصف بهما كالصلوة الخمس فتألوا لا تشترط ايضا * قال في فتح
 القدير لو نوى الاداء على طن بقاء الوقت فتبين خروجه اجزا * وكذا عكسه *
 وفي النهاية لو نوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز * وان شك في خروجه
 فنوى فرض الوقت جاز * وفي الجمعة ينويها ولا ينوي فرض الوقت للاختلاف فيه
 * وفي التاخر اذ نية كل وقت شك في خروجه فنوى طهر الوقت مثلا فاذا هوفد خرج
 المختار الجواز * واختلفوا ان الوقتية هل تجوز بنية القضاء المختار الجواز ان كان
 في قلبه فرض الوقت * وكذا القضاء بنية الاداء هو المختار * وذكر في كشف
 الاسرار وشرح اصول فخر الاسلام ان الاداء يصح بنية القضاء حقيقة كنية من نوى
 اداء طهر اليوم بعد خروج الوقت على طن ان الوقت باق * وكنية الاسير الذي
 اشبهه عليه شهر رمضان فتحرى شهرا فصامه بنية الاداء فوق صومه بعد رمضان *
 وعكسه كنية من نوى قضاء الظهر على طن ان الوقت قد خرج ولم يخرج بعد *
 وكنية الاسير الذي صام رمضان بنية القضاء على طن انه قد مضى * والصحة
 فيه باعتبار انه اتى باصل النية ولكنه اخطأ في الطن والخطأ في مثله معذونتهى *

وَأَمَّا الْحَجُّ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَشْتَرَطَ فِيهِ نِيَّةُ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ . الْحَامِسُ فِي بَيَانِ الْإِخْلَاصِ * صَرَحَ الرَّبْلَعِيُّ بِأَنَّ الْمُصَلِّيَ يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةِ الْإِخْلَاصِ فِيهَا * وَلَمْ أَرِ مَنْ أَوْضَحَهُ . لَكِنْ صَرَحَ فِي الْخُلَاصَةِ بِأَنَّهُ لَا رِيَاءَ فِي الْفَرَائِضِ * وَفِي الْبَرَازِيَةِ شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ بِالْإِخْلَاصِ ثُمَّ خَالَطَهُ الرِّيَاءُ فَالْعَبْرَةُ لِلْسَّابِقِ * وَلَا رِيَاءَ فِي الْفَرَائِضِ فِي حَقِّ مَقُوطِ الْوَاجِبِ * ثُمَّ قَالَ الصَّوَاوَةُ لِارْضَاءِ الْخَصُومِ لَا تَقِيدُ بِإِصْلَاحِ لُجْجَةِ اللَّهِ تَعَالَى * فَإِنْ كَانَ خَصْمُهُ لَمْ يَعْفَ يُوْخَذُ مِنْ حَسَنَاتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ * جَاءَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَنَّهُ يُوْخَذُ لِدَانِ ثَوَابِ سَبْعِ مِائَةِ صَلَاةٍ بِالْجَمَاعَةِ فَلَا فَائِدَةَ فِي النِّيَّةِ * وَإِنْ كَانَ عَقَا فَلَإِذَا أَخَذَ * فَمَا الْفَائِدَةُ فِي النِّيَّةِ حَاقِلَةٌ * وَقَدْ أَفَادَ الْبَرَازِيُّ بِقَوْلِهِ فِي حَقِّ مَقُوطِ الْوَاجِبِ أَنَّ الْفَرَائِضَ مَعَ الرِّيَاءِ صَحِيحَةٌ مُسْقِطَةٌ لِلْوَاجِبِ * وَلَكِنْ ذَكَرُوا فِي كِتَابِ الْأَضْحِيَّةِ بِأَنَّ الْبِدَنَةَ تَجْرِي مِنْ سَبْعَةِ أَنْ كَانَ الْكُلُّ مَرِيدًا بَيْنَ الْقَرْبَةِ وَأَنَّ اخْتِلَافَ جِهَاتِهَا مِنْ الْأَضْحِيَّةِ وَفَرَانٍ وَمَتْعَةٍ * قَالُوا فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمْ مَرِيدًا لِحَمَالِهَا لَهَلْ أَتَى أَنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا لَمْ تَجْزِ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ * وَعَلَّلُوا بِأَنَّ الْبَعْضَ إِذَا لَمْ يَقَعْ قَرْبَةً خَرَجَ الْكُلُّ عَنْ أَنْ يَكُونَ قَرْبَةً لِأَنَّ الْإِرَاقَةَ لَا تَنْجِزِي * فَعَلَى هَذَا لَوْ بَحِثْنَا الْأَضْحِيَّةَ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِغَيْرِهِ لَا تَجْزِيهِ بِالْأَوَّلِيِّ * وَيَنْبَغِي أَنْ نَحْرَمَ * وَصَرَحَ فِي الْبَرَازِيَةِ مِنَ الْغَاظِ الْمُتَكْفِرِينَ أَنَّ الذَّبْحَ لِلْقَادِمِ مِنْ حَجٍّ أَوْ غَيْرِهِ أَمِيرٌ وَغَيْرُهُ يَجْعَلُ الْمَذْبُوحَ مَيْتَةً * وَاحْتَلَفُوا فِي كُفْرِ الذَّبْحِ * فَالْشَيْخُ السَّفَرْدَرِيُّ وَعَبْدُ الْوَاحِدِ الدَّرَنِيُّ الْحَسَنِيُّ وَالْحَاكِمُ عَلَى أَنَّهُ يَكْفُرُ * وَالْفَصْلِيُّ وَاسْمَعِيلُ الرَّاهِدِيُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ أَتَاهُمُ * وَفِي الثَّنَائِخِ رِخَابَةُ لَوْ افْتَتَحَ خَالِصًا لِلَّهِ تَعَالَى ثُمَّ دَخَلَ فِي قَلْبِهِ الرِّيَاءُ فَهُوَ عَلَى مَا افْتَتَحَ * وَالرِّيَاءُ أَنَّهُ لَوْ خَلَّى مِنَ النَّاسِ لَا يَصَلِّيَ وَلَوْ كَانَ مَعَ النَّاسِ يَصَلِّيَ * فَأَمَّا لَوْ صَلَّى مَعَ النَّاسِ بِحَسَنَاتِهِ وَلَوْ صَلَّى وَحْدَهُ لَا يَحْسِنُهَا فَلَهُ ثَوَابُ أَصْلِ الصَّلَاةِ دُونَ الْإِحْسَانِ * وَلَا يَدْخُلُ الرِّيَاءُ فِي الصَّوْمِ وَفِي الْبَيِّنَاتِ قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ الْوِزْرُ * وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِكَفْرِهِ * وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا أَجْرَ لَهُ وَلَا وَزْرَ عَلَيْهِ * وَهُوَ كَأَنَّهُ لَمْ يَصَلِّ * وَفِي الْوَلَوَاتِ الْجَيَّةِ إِذَا ارْتَدَى أَنْ يَصَلِّيَ أَوْ يَفِرَّ الْقُرْآنَ فَيُخَافُ أَنْ يَدْخُلَ فِي قَلْبِهِ غِلْبَةُ الرِّيَاءِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَسَرَّكَ لِأَنَّهُ أَمْرٌ مَوْهُومٌ أَتَاهُمُ * وَصَرَحُوا فِي كِتَابِ السِّرْبَانِ السُّوْفِيِّ لِأَسْمِهِ لَهُ أَنَّهُ مَتَدُ الْمَجَاوِزَةِ لَمْ يَقْصِدْ إِلَّا التَّجَاوُزَ لَا عَزَا زَالِدِينَ وَأَرْهَابَ الْعَدُوِّ قَاتِلًا مُتَحَنِّنًا

لانه ظهر بالمقاتلة ان قصده القتال والتجارة تبع فلا تنصره * كالحاج اذا انجر في طريق الحج لا ينقص اجره ذكره الربيعي * وظاهره ان الحاج اذا خرج تاجرا فلا اجر له * ومرواياته لو طاف طالبا غريبه لا يجزيه * ولو وقف بعرفة طالبا غريبه اجزاء والفرق ظاهر * وقالوا لو فتح المصلي على غير امامه بطلت صلوته لقصد التعليم * ورايت فرعا في بعض كتب الشافعية حكاه النووي فيمن قال له انسان صل الظهر ولك دينار فصلي بهذه النية انه تجزيه صلوته ولا يستحق الدينار انتهى * ولم ار مثله لاصحابنا وينبغي على قوامدنا ان يكون كذلك * اما الاجزاء فلما قدمنا ان الرباء لا يدخل في الفرائض في حق سقوط الواجب * واما عدم استحقاق الدينار فلان اداء الفرض لا يدخل تحت مقد الاجارة * ألا ترى الى قولهم لو استاجر الاب ابنه للخدمة لا اجر له ذكره في البرازية لان الخدمة واجبة عليه * بل اتى المتقدمون بان العبادات لا تصح الاجارة عليها كالامامة والاذان وتعليم القرآن والفقه * ولكن المعتمد ما اتى به المتأخرون من الجواز * وقد منا انه اذا نوى الاضاق لرجل كان مباحا * ولم ارحكم ما اذا نوى الصوم والحمية * ويشملها ما اذا اشرك بين عبادة وغيرها فهل تصح العبادة واذا صحت فهل يناب بقدره ولا نواب له اصلا * واما الخشوع فيها بظاهرة وباطنه فمستحب * وفي القنية شرع في الفرض وشغله الفكر في التجارة او المسئلة حتى اتم صلوته لا تستحب اعادته * وفي بعض الكتب لا يعيد * وفي بعضها لم ينقص اجره اذا لم يكن من تقصير منه انتهى * السادس في بيان الجمع بين عبادتين * وحاصله اما ان يكون في الوسائل او في المقاصد * فان كان في الوسائل فالكل صحيح * قالوا لو اغتسل الحنب يوم الجمعة للجمعة ورفع الجنابة ارتفعت جنبته وحصل له نواب غسل الجمعة * وان كان في المقاصد فاما ان ينوي فرضين او نفلين او فرضا ونفلا * اما الاول فلا يخلو اما ان يكون في الصلوة او في غيرها * فان كان في الصلوة لم تصح واحدة منهما * قال في السراج البوهاج لو نوى صلوتي قرّض كالظهر والعصر لم نصح اتفاقا * ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان من القضاء * وقال محمد راج يكون تطوما * وان نوى كفارة الظهار وكفارة اليمين يجعله لايهما شاء * وقال محمد راج يكون تطوما * ولو نوى الركوة وكفارة الظهار

جعلته من ايها شاء * ولو نوى الزكوة وكفارة اليمين فهو عن الزكوة * ولو نوى مكتوبة
و صلوة جنازة فهي عن المكتوبة * وقد ظهر بهذا انه اذا نوى فرضين فان كان احدهما
اقوى انصرف اليه * فصوم القضاء اقوى من صوم الكفارة * فان استويا في القوة
فان كان في الصوم فله الخيار ككفارة الظهار وكفارة اليمين * وكذا الزكوة وكفارة
الظهار * واما الزكوة مع كفارة اليمين فالزكوة اقوى * واما في الصلوة فيقدم الاقوى
ايضا * ولذا قدمنا المكتوبة على صلوة الجنازة * ولذا قال في السراج الوهاج لو نوى
مكتوبتين فهي للتي دخل وقتها * ولو نوى فائتين ففيه الاول منهما * ولو نوى
فائدة ووقفية فهي للفائدة الا ان يكون في آخر الوقت * ولو نوى الظهور والعجز عليه العجز من
يومه فان كان في اول وقت الظهر فهي عن العجز * وان كان في آخره فهي عن الظهر
انتهى * وبقي ما اذا كبرنا وباللحرمة وللركوع وما اذا طاف للفرس وللوداع * وان نوى
فرضا ونفلا فان نوى الظهر والتطوع قال ابو يوسف رح تجزيه من المكتوبة ويبطل التطوع *
وقال محمد رح لا تجزيه من المكتوبة ولا التطوع * وان نوى الزكوة والتطوع يكون
عن الزكوة * وعن محمد رح عن التطوع * ولو نوى نافلة وجنازة فهي عن النافلة كذا
في السراج * واما اذا نوى نافلتين كما اذا نوى بركتي الفجر التحية والسنة اجزأت
عنهما * ولم ارحكم ما اذا نوى سنتين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومه منه وعن
يوم عرفة اذا وافقه * فان نافلة التحية انما كانت ضمنا للسنة لحصول المقصود * واما
التعدد في الحج قال في فتح القدير من باب الاحرام لواحرم نذرا ونفلا كان نفلا *
او فرضا وتطوعا كان تطوعا ضد ما في الاصح * ومن باب اضافة الاحرام الى
الاحرام لواحرم بحجتين معا وعلى التعاقب لزم هذا بحقيقة واهي يوسف رح *
وعند محمد رح في المعية تلزمه احداهما * وفي التعاقب الاول قط * واذا لم يتا
ضدهما ارتفعت احداهما باتفاقهما لكن اختلفا في وقت الرض * فعند ابي يوسف رح
مقيب سيرورته محرما بلا مهلة * وعندنا بحقيقة ومحمد رح اذا شرع في الاعمال * وقيل
ان اتوجه ما ثرا * ونص في المبسوط على انه ظاهر الرواية * ونزعة الخلاف فيما اذا
جنى قبل الشروع فعليه دمان للجناية على احرامين * ودم واحد عند ابي يوسف
رح * ولو جامع قبل الشروع فعليه دمان للجماع * ودم ثالث للرض * فانه يرض

احدهما ويضحي في الاخرى ويقضى التي مضى فيها * وحجة وعمرة مكان التي
 رفضها * ولو قتل صيدا فغلبه قيمتان * او حصر فدمان * وعلى هذا الخلاف اذا
 آهل بعمرتين معا وعلى التعاقب بلا فصل انتهى * واما اذا نوى عبادة ثم نوى
 في اثنتاهما الانتقال منها الى غيرها فان كبرنا ويا لا انتقال منها الى غيرها صار خارجا
 من الاولى * وان نوى ولم يكبر لا يكون خارجا * كما اذا نوى تجديداً الى
 وكبر * وتما مه في مفصلات الصلوة من شرحنا على الكنز * فائدة * يتفرع علي
 الجمع بين الشئتين في النية وان لم يكن من العبادات ما لو قال لزوجتي انت علي
 حرام ناويا للطلاق . اظهار * او قال لزوجتي انتما علي حرام ناويا في احدهما
 الطلاق وفي الاخرى اظهار * وقد كتبنا في باب الابلاء من شرح الكنتز قلا من
 المحيط * السابع في وقتها * الاصل ان وقتها اول العبادات * ولكن الاول
 حقيقي وحكمي * فقالوا في الصلوة لنوى قبل الشروع فعن محمد ربح لنوى مند
 الوضوء انه يصلي الظهر اذا العصر مع الامام ولم يشتغل بعد النية بما ليس من
 جنس الصلوة الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم تحضر النية جازت صلوته
 بتلك النية * وهكذا روي من ابي حنيفة وابي يوسف ربح كذا في الخلاصة * وفي
 التجنيس اذا توضع في منزله ليصلي الظهر ثم حضر المسجد وافتتح الصلوة بتلك النية
 فان لم يشتغل بعمل آخر تركه تلك هكذا قال محمد ربح في الرقيات . لان النية
 المتقدمة على الشروع تبقى الى وقت الشروع حكما كما في الصوم اذا لم يبدلها
 بغيرها انتهى * وعن محمد بن سلمة ان كان عند الشروع بحجت لومثل اية صلوة
 تصلي فيجب على البدلة من غير تفكر فهي نية تامة * ولواحتاج الى التامل
 لا تجوز * وفي فتح القدير قد شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلوة لصحة تلك النية مع
 تصريحهم بانها صحيحة مع العلم بانه يتخلل بينها وبين الشروع المشي الى مقام
 الصلوة وهو ليس من جنسها فلا بد من كون المراد بما ليس من جنسها ما يدل على
 الامراض * بخلاف ما لو اشتغل بكلام اراكل * او نقول هذا المشي اليها من
 انفائها غير فاطع للنية * وفي الخلاصة اجمع اصحابنا ان الافضل ان تكون مقارنة
 للشروع * ولا يكون شاملا بنية متأخرة لان ما مضى لم يقع عبادة لعدم النية فكذا

الباقى لعدم التجزي * ونقل بن وهبان اختلاف بين الشائخ خارج عن المذهب
موا فقالتا نقل عن الكرخي من جواز التأخير عن التحريمة قبيل الى الثناء * وقيل
الى التعوذ * وقيل الى الركوع * وقيل الى الرفع * والكل ضعيف * والمعتمد انه
لا بد من القرآن حقيقة او حكما * وفي الجوهره ولا معتبر بقول الكرخي * اما النية في
الوضوء فقال في الجوهره ان محلها عند غسل الوجه * وينبغي ان تكون في اول السنن
عند غسل اليدين الى الرسغين لينال ثواب السنن المتقدمه على غسل الوجه * وقالوا
الغسل كالوضوء في السنن * وفي التميم بنوي عند الوضع على الصعيد * ولم اروى
نية الامامة للثواب * وينبغي ان تكون وقت اقتداء احد به لا قبله كما انه ينبغي ان
تكون وقت نية الجماعة اول صلوة المأموم وان كان في اثناء صلوة الامام * هذا للثواب *
واما الصحة الاقتداء بالامام فقال في فتح القدير والافضل ان ينوي الاقتداء
عند افتتاح الامام * فان نوى حين وقف عالما به لم يشرع جاز * وان نوى ذلك
على ظن انه شرع ولم يشرع اختلف فيه * قيل لا يجوز انتهى * واما نية التمر ب
الضرورة الماء مستعملا فوقيتها عند الاغتراف * واما وقتها في الزكوة فقال في الهداية
ولا يجوز اداء الزكوة الابنية مقارنة للاداء او مقارنة لعزل مقدار ما وجب * لان
الزكوة عبادة فكانت من شرطها النية * والاصل فيها الاقتران الا ان الدفع يتفرق
فاكتفي بوجودها حالة العزل تيسيرا كتقديم النية في الصوم انتهى * قد جوزوا
التقديم على الاداء لكن عند العزل * وهل يجوز نية مأخوذة عن الاداء قال في شرح
المجمع لو فعلها بلا نية ثم نوى بعده فان كان العال فائما في يد التميز جاز والا فلا انتهى *
واما اصدقة الطريق الزكوة نية ومصرفا * الا الذي ماله مصرف للظردون
الزكوة * واما الصوم فلا يخلوا ما ان يكون فرضا او نفلا وان كان فرضا فلا يخلوا ما ان
يكون اداء رمضان او غيره فان كان اداء رمضان جاز نية متقدمة من بعد غروب
الشمس * وبمقارنته وهو الاصل * وبمأخوذة عن الشروع الى ما قبل نصف النهار
الشرعي تيسيرا على الصائمين * وان كان غير اداء رمضان من قضاء او اذار
او كفارة ويجوز نية متقدمة من بعد غروب الشمس الى طلوع الفجر * ويجوز نية مقارنته
لطالوع النجم * لان الاصل القرآن كما في فتاوى قاضيهان * وان كان نفلا فكمضان اداء *

وَأَمَّا الْحَجُّ فَالنِّيةُ فَيَدُ سَابِقَةً عَلَى الْإِدَاءِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَهُوَ النِّيةُ مَعَ التَّلْبِيَةِ أَوْ مَا يَقُومُ
مَقَامَهَا مِنْ سَوْقِ الْهَدْيِ * فَلَا يُمْكِنُ فِيهِ الْقِرَانُ وَالنَّاحِزُ * لِأَنَّهُ لَا تَصِحُّ أَعْمَالُهُ
إِلَّا إِذَا تَقَدَّمَ الْإِحْرَامُ * وَهُوَ رُكْنٌ فِيهِ أَوْ شَرَطٌ عَلَى قَوْلَيْنِ * فَالْأَوَّلُ * هَلْ تَصِحُّ نِيَّةُ عِبَادَةِ
وَهُوَ فِي عِبَادَةِ أُخْرَى * قَالَ فِي الْقَنْبِيَةِ نَوِيلٌ فِي صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ الصَّوْمِ تَصِحُّ نِيَّتُهُ
وَلَا تَقْسُدُ صَاوِتُهُ أَنْتَهَى * الثَّانِي * فِي بَيَانِ عَدَمِ اشْتِرَاطِهَا فِي الْبَقَاءِ وَحُكْمِهَا مَعَ كُلِّ رُكْنٍ *
قَالُوا فِي الصَّلَاةِ لَا تَشْتَرُطُ النِّيةُ فِي الْبَقَاءِ لِلْحَرَجِ كَذَا فِي النِّهَايَةِ فَكَذَا فِي بَقِيَةِ الْعِبَادَاتِ *
وَفِي الْقَنْبِيَةِ لَا تُلْزَمُ نِيَّةُ الْعِبَادَةِ فِي كُلِّ جُزْءٍ إِنَّمَا تُلْزَمُ فِي جُمْلَةٍ مَا يَفْعَلُهُ فِي كُلِّ حَالٍ أَنْتَهَى *
وَفِي النِّهَايَةِ لَوْ أَنْتَهَى الْمَكْتُوبَةُ ثُمَّ طَمَنَ أَنَّهَا تَطُوعٌ فَاتَمَّهَا عَلَى نِيَّةِ التَّطَوُّعِ أَجْزَأُ تَهُ
عَنِ الْمَكْتُوبَةِ * وَمَنْ الْغَرِيبُ مَا فِي الْمَجْتَبَى وَلَا يَدُ مِنْ نِيَّةِ الْعِبَادَةِ وَهِيَ التَّذَلُّلُ
وَالْخُضُوعُ عَلَى أَبْلَغِ الْوُجُوهِ * وَنِيَّةُ الطَّاعَةِ وَهِيَ فَعْلُ مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ * وَنِيَّةُ
الْقُرْبَةِ وَهِيَ طَلَبُ الثَّرَابِ بِالْمَشَقَّةِ فِي فَعْلِهَا * أَوْ يَنْوِي أَنَّهُ يَفْعَلُهَا مَصْحَلَةً لَهُ فِي دِينِهِ
بِأَنَّهُ يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى مَا وَجِبَ عَلَيْهِ عَقْلًا مِنَ الْفَعْلِ وَإِدَاءِ الْأَمَانَةِ * وَابْعَدَ مَا حَرَّمَ
عَلَيْهِ مِنَ الظُّلْمِ وَكَفَرَانَ النِّعَةِ * ثُمَّ هَذِهِ النِّيَّاتُ مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ الَّتِي آخَرَهَا خُصُوصًا
عَدَمُ الْإِتِّتَالِ مِنْ رُكْنٍ إِلَى رُكْنٍ * وَلَا يَدُ مِنْ نِيَّةِ الْعِبَادَةِ فِي كُلِّ رُكْنٍ * وَالنِّفْلُ كَالْفَرَضِ
بِمَا لَا فِي وَجْهِ وَاحِدٍ وَهُوَ أَنْ يَنْوِي فِي النَّوَافِلِ أَنَّهَا لَطْفٌ فِي الْفَرَائِضِ وَتَسْهِيلٌ لَهَا
أَنْتَهَى * وَأَمَّا أَصْلُ أَنَّ السُّبْحَ الْمَعْتَمِدَ أَنَّ الْعِبَادَةَ الَّتِي ذَاتُ أَفْعَالٍ يَكْتَفِي
بِالنِّيَّةِ فِي أَوَّلِهَا * وَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي كُلِّ فَعْلٍ اكْتِفَاءً بِالنَّسَخِ بِهَا عَلَيْهَا * إِلَّا إِذَا نَوَى
بَعْضَ الْأَفْعَالِ غَيْرَ مَا وَضَعَ لَهُ * قَالُوا لَوْ طَافَ طَالِبًا لَغَرِيمٍ لَا يُجْزِيهِ * وَلَوْ وَقَفَ كَذَلِكَ
بِعَرَفَاتٍ أَحْرَاهُ وَقَدْ مَنَاهُ * وَالْفَرْقُ أَنَّ الطَّوَّافَ عَهْدَ قُرْبَةٍ مُسْتَقَلَّةٍ بِخِلَافِ الْوَقُوفِ *
وَفَرْقُ الرِّيَالِيِّ بَيْنَهُمَا بِفَرْقِ آخِرِهِ وَهُوَ أَنَّ النِّيَّةَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ تَصْنَعُ جَمِيعَ مَا يَفْعَلُ
فِي الْإِحْرَامِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِ النِّيَّةِ * وَالطَّوَّافُ يَقَعُ بَعْدَ التَّحَلُّلِ وَفِي الْإِحْرَامِ
مِنْ وَجْهِ * فَاشْتَرَطَ فِيهِ أَعْلَى النِّيَّةِ لَا تَعْيِينَ الْجِهَةِ أَنْتَهَى * وَقَالُوا لَوْ طَافَ بِنِيَّةِ التَّطَوُّعِ
فِي أَيَّامِ الْحَرِّ وَقَعَ عَنِ الْفَرَضِ * وَلَوْ طَافَ بَعْدَ مَا حَلَّ الْفَرْدَ وَنَوَى التَّطَوُّعَ أَجْزَأُ
عَنِ الصَّدْرِ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ * وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ نِيَّةَ الْعِبَادَةِ تَسْحَبُ عَلَى أَرْكَانِهَا *
وَأَسْتَبِيدُ مِنْهُ أَنَّ نِيَّةَ التَّطَوُّعِ فِي بَعْضِ الْأَرْكَانِ لَا تَبْطُلُ * وَفِي التَّنْبِيَةِ وَأَنَّ تَعْمِدَ أَنْ

لا ينوي العبادة ببعض ما يفعله من الصلوة لا يستحق الثواب * ثم ان كان ذلك فعلا لا تتم العبادة بدونه فسدت والا فلا وقد اساء انتهى * ^{التماس} في محلها * محلها القلب في كل موضع * وقد منا حقيقةها * وهنا اصلان * الاول انه لا يكفي التلفظ باللسان دونه * وفي الثانية والمجتنب ومن لا يقدر ان يحضر قلبه لينوي بقلبه ان يشك في النية يكفي التكلم بلسانه * لانه لا يكلف الله نفسا الا وسعها انتهى * ثم قال فيها ولا يواخذ بالنية حال سهوه * لان ما يفعله من الصلوة فيما يسهو معفو عنه وصلوته مجزئة وان لم يستحق بها ثوابا انتهى * ومن فروع هذا الاصل انه لو اختلف اللسان والقلب والمعتبر ما في القلب * وخرج من هذا الاصل اليمين * فلو سبق لسانه الى نطق اليمين بلا قصد انعقدت الكفارة * او قصد الحلف على شيء فسبق لسانه الى غيره * هذا في اليمين بالله تعالى * واما في الطلاق والعناق فيقع قضاء لاديانته * ومن فروعه لو قصد باللفظ غير معناه الشرعي وانما قصد معنى آخر كلف الطلاق اذا اراد به الطلاق عن وثاق لم يقبل قضاء ويدين * وفي الخائفة قال لعبد انت حر وقال قصدت به عن عمل كذا لم يصدق قضاء * وقد حكى في المبطل ان بعض الوعاظ طلب من الحاضرين شيئا فلم يعطوه فقال متضرعا منهم طلبة تكلم ثلاثا وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فانتم امام المحرمين بوقوع الطلاق * قال الغزالي وفي القلب منه شيء انتهى * قلت يخرج علي ما في فتاوى قاضيخان من العتق قال رجل عبيد اهل بلخ احرار * او قال عبيد اهل بغداد احرار ولم ينو عبده وهو من اهل بغداد او قال كل عبد اهل بلخ * او قال كل عبد اهل بغداد احرار * او قال كل عبد في الارض * او قال كل عبد في الدنيا * قال ابو يوسف رح لا يعتق عبده * وقال محمد رح يعتق * وعليه هذا الخلاف الطلاق * ويقول ابي يوسف رح اخذ عصام بن يوسف * ويقول محمد اخذ شدا * والفتوى على قول ابي يوسف رح * ولو قال كل عبد في هذه السكة حر وعبده في السكة * او قال كل عبد في المسجد الجامع حر وهو فيه فهو على هذا الخلاف * ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبده فيها يعتق عبده في قولهم انتهى * ولو قال ولد آدم كلهم احرار لا يعتق عبده في قولهم انتهى * فمقتضاها ان الواعظ اذا كان في دار طائف * وان كان في الجامع او السكة فعلى الخلاف * والا ولحق تحريرها على مسألة اليمين *

ولَوْ حَافٍ لَا يَكْلَمُ زَيْدًا فَسَلَّمَ عَلَى جَمَاعَةٍ هُوَ فِيهِمْ قَالُوا احْتَ* وَإِنْ نَوَاهُمْ دُونَ دِينِ
 دِيَانَةٍ لَا قَضَاءَ انْتَهَى* فَعِنْدَ عَدَمِ نِيَّةِ الْوَاحِظِ يَتَعَبَقُ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا* فَإِنْ فِي مَسْئَلَةِ الْيَمِينِ
 لَأَفْرَقَ بَيْنَ كَوْنِهِ يَعْلَمُ أَنَّ زَيْدًا فِيهِمْ أَوْ لَا* وَتَتَفَرَّعُ عَلَى هَذَا فُرُوعٌ لَوْ قَالَ لَهَا يَا طَالِقُ
 وَهِيَ اسْمُهُ أَوْ لَمْ يَقْصِدِ الطَّلَاقَ قَالُوا لَا يَقَعُ كَيْفَ حَرُّهُ وَاسْمُهُ كَمَا فِي الْخَانِئَةِ* وَفَرَّقَ
 الْمَحْبُوبِي فِي التَّقْيِيقِ بَيْنَ الطَّلَاقِ فَلَا يَقَعُ وَبَيْنَ الْعَتَقِ فَيَقَعُ خِلَافُ الْمَشْهُورِ* وَلَوْ
 نَجَزَى الطَّلَاقَ وَقَالَ ارْدَتِ بِهِ التَّعْلُوقَ عَلَى كَذِبٍ لَمْ يَقْبَلْ قَضَاءُ وَيَدِينُ* وَلَوْ قَالَ كُلُّ
 امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ وَقَالَ ارْدَتِ غَيْرَ لَانَّةٍ لَمْ يَقْبَلْ كَذَلِكَ* وَفِي الْكَزْوِ لَوْ قَالَ نَزَوَّجْتُ
 عَلَيَّ فَقَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ طَلَّقَتْ الْمَحْلَقَةَ* وَفِي شَرْحِ الْجَامِعِ لِقَا ضَيْحَانَ وَعَنِ
 أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا لَا تَطْلُقُ بِهِ أَخَذَ مِثْلَ أَخِي* وَفِي الْمَبْسُوطِ وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا
 أَمْسَحْ عَنِّي* وَلَوْ قِيلَ لَهُ أَلَيْكَ امْرَأَةٌ غَيْرُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ فَقَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ لَا تَطْلُقُ
 هَذِهِ* وَالْأَفْرَقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ مَسْئَلَةِ الْكَزْوِ مَذْكُورٌ فِي الْوَلَوِ الْخَبِيَةِ* وَفِي الْكَزْوِ كَمَا لَوْ كَبُرَ
 لِي حَرَمَتِي عِيْدَةُ النَّسَاءِ وَأَمَّهَاتُ الْوَلَدِ وَمَذْبُورُهُ* وَفِي شَرْحِ الزَّيْلَعِيِّ لَوْ قَالَ
 ارْدَتِ بِهِ الرِّجَالُ دُونَ النِّسَاءِ دِينٌ وَكَذَلِكَ الْوَلَوِيُّ غَيْرُ الْمَذْبُورِ* وَلَوْ قَالَ نَوَيْتُ السُّودَ
 دُونَ الْبَيْضِ أَوْ عَكْسَهُ لَا يَدِينُ* لِأَنَّ الْأَوَّلَ تَخْصِيصُ الْعَامِ وَالثَّانِي تَخْصِيصُ الْوَصْفِ
 وَلَا مَعْنَى لَغَيْرِ اللَّفْظِ فَلَا تَعْمَلُ فِيهِ نِيَّةُ التَّخْصِيصِ* وَلَوْ نَوَى النِّسَاءَ دُونَ الرِّجَالِ لَمْ يَدِينُ*
 وَفِي الْكَزْوِ إِنْ سَبَّتُ أَوْ أَكَلْتُ أَوْ شَرِبْتُ أَوْ نَوَيْتُ مَعِيْنًا لَمْ يَصْدُقْ أَصْلًا* وَلَوْ زَادَتْ أَوْ طَعَامًا
 أَوْ شَرَابًا دِينٌ* وَفِي الْمَحِيطِ أَوْ نَوَى جَمِيعَ الْأَطْعِمَةِ فِي لَا يَأْكُلُ طَعَامَهُ أَوْ جَمِيعَ مِيَاهِ الْعَالَمِ فِي لَا
 يَشْرَبُ شَرَابًا يَصْدُقُ قَضَاءُ انْتَهَى* وَفِي الْكَشْفِ الْكَبِيرِ يَصْدُقُ دِيَانَةُ الْقَضَاءِ* وَنِيلُ قَضَاءِ
 أَيْضًا* وَفِي الْكَزْوِ لَوْ قَالَ لَمْ يَطْلُقْ تَدَانَتْ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِلْسُّنَّةِ وَنَعَتْ فِي كُلِّ طَلْقٍ طَلْقَةٌ* وَإِنْ
 نَوَى أَنْ يَقَعَ الثَّلَاثُ السَّاعَةَ أَوْ عِنْدَ كُلِّ شَهْرٍ وَاحِدَةٍ مَحْتِ نِيَّةُ انْتَهَى* وَفِي شَرْحِهِ أَنْتَ
 طَالِقٌ لِلْسُّنَّةِ وَنَوَى ثَلَاثًا جَمْلَةً أَوْ مُتَفَرِّقَةً سَلَى الْأَطْهَارُ مَحْ* خِلَافًا لِصَاحِبِ الْهَدَايَةِ فِي نِيَّةِ
 الْجَمْلَةِ* وَفِي الْخَانِئَةِ وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَ مَكْرُحَتِهِ وَرَجُلٍ فَقَالَ أَحَدُكُمَا طَالِقٌ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى
 امْرَأَتِي فِي قَوْلِ الْبَحِيْقَةِ رَحِمَهُمَا* وَعَنِ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا أَنْ يَقَعَ* وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَتِهِ
 وَاجْنِبَتِهِ وَقَالَ طَلَّقْتُ أَحَدًا نَكَمًا طَلَّقْتُ امْرَأَتَهُ* وَلَوْ قَالَ أَحَدُكُمَا طَالِقٌ وَلَمْ يَنْوِ شَيْئًا لَا
 تَطْلُقُ امْرَأَتَهُ* وَهَذَا أَنَّهُ لَا تَطْلُقُ* وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَتِهِ وَمَا لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِلطَّلَاقِ كَالْبَهِيْمَةِ

والحجر وقال احدكما طالق طلقت امرأته في قول ابى حنيفة وابى يوسف رح * وقال
 محمد رح لا تطلق * ولو جمع بين امرأته الحية والميت وقال احدكما طالق لا تطلق
 الحية انتهى * ولا يخفى انه اذا نوى عدمه فيما قلنا بالوقوع فيه انه يدين * وفيها انه لو
 قال لهايا مطلقة ان لم يكن لها زوج طلقها قبله او كان لها زوج لكن مات ونع الطلاق
 عليها * وان كان لها زوج طلقها قبله ان لم ينو الاخبار طلقت * وان نوى به الاخبار صدق
 ديانته وقضاء على الصحيح * وكونه نوى به الشتم دين فقط * * الاصل الثاني من التاسع
 * وهو انه لا يشترط مع نية التغلب التلفظ في جميع العبادات * ولذا قال في المجمع ولا
 معتبرا للسان * وهل يستحب التلفظ او يس * او بكرة اقوال * اختار في الهداية الاول
 لمن لم تجتمع عزيمته * وفي فتح القدير لم ينقل من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 واصحابه التلفظ بالنية * لافي حديث صحيح ولا في ضعيف * وزاد بن امير الحاج انه لم ينقل
 عن الائمة الاربعة * وفي المفيد كره بعض مشائخنا النطق باللسان ورأه الاخرون
 سنة * وفي المحيط الذكر باللسان سنة فينبغي ان يقول اللهم اني اريد صلوة كذا فيسر هالي
 وتقبلها مني * ونقلوا في كتاب الحج ان طلب التيسير لم ينقل الا في الحج * بخلاف
 بقية العبادات * وقد حققناه في شرح الكز * وفي القنية والمجتبى المختار انه مستحب *
 وخرج عن هذا الاصل مسائل * منها النذر لا تكفي في ايجابه النية بل لا بد من
 التلفظ به صرحوا به في باب الاعتكاف * ومنها الوقف ولو مسجد الا بد من التلفظ
 الدال عليه * واما توقف شروعه في الصلوة والاحرام على الذكر ولا تكفي النية فلان من
 الشرائط للشروع * ومنها الطلاق والعناق فلا يقعا بالنية بل لا بد من التلفظ الا في
 مسئلة في فتاوى فاضل خان رجل له امرأتان عمرة وزينب فقال يا زينب فاجا بته عمرة
 فقال انت طالق قلنا وقع الطلاق على النبي اجابته ان كانت امرأته * وان لم تكن
 امرأته بطل * لانه اخرج الجواب جواب بالكلام التي اجابته * وان قال نويت زينب
 طلقت زينب انتهى * فقد وقع الطلاق على زينب بمجرد النية * ومنها حديث النفس
 لا يواخذ به ما لم يتكلم او يعمل به كما في حديث مسلم * وحاصل ما قالوه ان الذي يقع
 في النفس من قصد المعصية على خمس مراتب * اليها جس وهو ما يلقي فيها ثم حرمانه
 فيها وهو الخاطر * ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل او لا * ثم الوهم

وهو ترجيح قصد الفعل * ثم العزم وهو قوة ذلك القصد والجزم به * فالنبا جس لا
يواخذ به أجماعاً لأنه ليس من فعله * وإنما هو شيء ورد عليه لافدرة له ولا صنع *
والتخاطر والذي بعده كان قادراً على دفعه بصرف الهاجس أول ورود * ولكنه هو
وما بعده من حيث النفس مرفوعان بالحديث الصحيح * وإذا ارتفع حديث النفس ارتفع
ما قبله بالطريق الأولي * وهذه التلث لو كانت في الحسنات لم يكتب له بها اجر لعدم
القصد * وأما اللهم فقد بين في الحديث الصحيح ان اللهم بالحسنه تكتب حسنة واحدة *
والهمم بالسبئية لا تكتب سبئية * ويتنظر * فان تركها لله تعالى كتبت حسنة وان فعلها كتبت
سبئية واحدة * والاصح في معناه انه يكتب عليه الفعل وحده وهو معنى قوله (واحدة)
وأما اللهم مرفوع * أما العزم فالمحققون على انه يواخذ به * ومنهم من جعله من اللهم
المرفوع * وفي البرازية من كتاب الكراهة هم بعصية لا يانم ان لم يصمم عزمه عليه *
وان عزمه يانم انم العزم لا انم العمل بالجوارح * الا ان يكون امرا يتم بمجرد العزم
كالكفرا انتهى * العاشر في شروط النية * الأول الاسلام ولذا لم تصح العبادات من
كافر * صرحوا به في باب التيمم عند قول الكفر وغيره فانما تيمم كافر لا وضوء لان النية شرط
في التيمم دون الوضوء فيصح وضوء وغسله * فاذا اسلم بعدهما صلى بهما * لكن قالوا
اذا انقطع دم الكتابة لاقول من عشرة حل وطبها بمجرد الانقطاع * ولا يتوقف
على الغسل لانها ليست من اهلها وان صح منها لصحة طهارة الكافر قبل اسلامه *
* فائدة * قال في الملتقط قال ابو حنيفة رح اعلم النصراني النقة والقرآن لعله يهتدي
ولا يمس المصحف * وان اغتسل ثم مس فلا بأس به انتهى * ولم تصح الكفارة من
كافر فلا يعتد بيمينه * لا نهم لا ايمان لهم * وقوله تعالى وان تكفروا ايما نهم اي
المصورية * وقد كتبنا في الفوائد ان نية الكافر لا تعتبر الا في مسئلة في البرازية
والخلاصة * وهي صبي ونصراني خرجا الى مسيرة ثلث فبلغ الصبي في بعض الطريق
واسلم الكافر نصرا الكافر لا اعتبار بقصد لا الصبي في المختار انتهى * الثاني التمييز
للاصع عبادة صبي غير مميز ولا مجنون * ومن فروع عدمه صبي والمجنون خطأ *
ولكنه اعم من كون الصبي مميزا ولا * وينتقض وضوء السكران لعدم تمييزه وتبطل
صلوته بالسكر كما في شرح منظومة بن وهبان * الثالث العلم بالمعنى فمن جهل بفرضه

* الصلوة لم تصح منه كما قد مناه عن التنية الا في الحج فانهم صرحوا بصحة الاحرام الميهم * لان عليا رضى احرم بما احرم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصححه * فان عين حجابا وعمره صبح ان كان قبل الشروع في الافعال * وان شرع تعينت عمرة الرابع ان لا ياتي بمناف بين النية والمنوي * قالوا ان النية المتقدمة على التحريمة جائزة بشرط ان لا ياتي بعدها بمناف ليس منها * وعليه هذا تبطل العبادة بالارتداد في انائها * وتبطل صحبة النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم بالردة اذا مات عليها * فان اسلم بعدها فان كان في حيوته عليه الصلوة والسلام فلا مانع من عودها * والا فني عودها نظر كما ذكره العراقي * ومن المنافي نية القطع * فاذا نوى قطع الايمان صار مرتدا للحال * ولو نوى قطع الصلوة لم تبطل * وكذا سائر العبادات الا اذا كبر في الصلوة ونوى الدخول في اخرى فالتكبير هو القاطع لا وله لا مجرد النية * اما صوم الفرض اذا شرع فيه بعد التجرثم نوى قطعه ولا انتقال الى صوم النفل فانه لا يبطل * والفرق ان الفرض والنفل في الصلوة جنسان مختلفان لارجحان لاحدهما على الاخرى في التحريمة * وهما في الصوم والزكاة جنس واحد كذا في المحيط * وفي خزانة الاكمل لو افتتح الصلوة بنية الفرض ثم غير نيته في الصلوة وجعلها تطوعا صارت تطوعا * ولو نوى الاكل او الجماع في الصوم لم يفسره * وكذا لو نوى فعلا منافيا في الصلوة لم يبطل * ولو نوى الصوم من الليل ثم قطع النية قبل التجرثم سقط حكمها * بخلاف ما اذا رجع بعد ما امسك بعد التجرثم فانه لا يبطل كالاكل بعد النية من الليل لا يبطلها * ولو نوى قطع السفر بالاقامة صار متيمنا وبطل سفره بخمس شرائط * ترك السير حتى لو نوى الاقامة سائر الم تصح * وملاحة الموضع للاقامة فلو نواها في بحر او جزيرة لم تصح * واتخاذ الموضع والعدة * والاستقلال بالراي فلا تصح نية التتابع كذا في معراج الدراية * واذا نوى المسافر الاقامة في اناء صلواته في الوقت تحول فرضه الى الاربعة سواء نواها في اولها او في وسطها او في آخرها * وسواء كان منفردا او مقترنا او مدركا او مسوقا * اما الملاحق لاتباعها بنية بعد فراغ امامه لا استحكام فرضه بفراغ امامه كذا في الخلاصة * ولو نوى بمال التجارة الخدمة كان المخدوم بالنية * ولو كان على عكسهم توفركما ذكره الزايعي * وامانة الحيانة في الوديعة

فلم ارها صريحة * لكن في الفتاوى الظهيرية من جنابات الاحرام ان المودع اذا
تعدى ثم ازال التعدي ومن نيتان يعود اليه لا يزول التعدي انتهى * فرع * وتقرّب
من نية القطع نية القلب * وهي نية نقل الصلوة الى اخرى * قد منا انه لا يكون الا
بالشروع بالتحريمة لا بمجرد النية * ولا بد ان تكون الثانية غير الاولى كان يشرع
العصر بعد افتتاح الظهر فيفسد الظهر لا الظهر بعد ركعتي الظهر * شرطها ان لا يتلظ
بالنية فان تلفظ بها بطلت الاولى مطلقا وقد ذكرنا تفاريعا في مفسدات الصلوة من
شرح الكنز * فصل * ومن المنا في التردد وعدم الجزم في اصلها * وفي الملتقط
وعن محمد راجح فيمن اشتوى خادما للخدمة وهو بنوي ان اصاب ربعا بعه لازكوة
عليه * وقالوا نوى يوم الشك انه ان كان من شعبان فليس بصائم * وان كان من
رمضان كان صائما تصح نيته * وتورد في الوصف بان نوى ان كان من شعبان
فقل والا فمن رمضان صحت نيته كما بينا في الصوم * وينبغي على هذا انه لو كانت
عليه فائتة فشك انه قضاها والاقتضاها ثم تبين انها كانت عليه ان لا تجزيه للشك وعدم
الجزم بتعيينها * ولو شك في دخول وقت العباد فأتى بها فبان انه فعلها في الوقت
لم تجزه آخذا من قولهم كما في فتح القدير * ولو صلى الفرض وهداه ان الوقت لم
يدخل فظهر انه قد دخل لا تجزيه انتهى * وفي خزانه الاكمل ادرك القوم في
الصلوة ولا يدري انها المكتوبة او الترويجة ويؤى المكتوبة على انها ان لم تكن
مكتوبة بقضيتها يعني العشاء فاذا هو في العشاء صبح * وان كان في الترويجة تقع نفلا
انتهى * فرع عقب النية بالمشية * قد منا انه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم و
الصلوة لم تبطل * وان كان مما يتعلق بالانوال كالطلاق والعتاق بطل * تكميل
النية شرط عندنا في كل العبادات باتفاق الاصحاب لاركن * وانما وقع الاختلاف
بينهم في تكبيرة الاحرام * والمعتمد انها شرط كالنية * وقيل بركنيتها * قاعدة في الايمان *
لتخصيص العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء * وعند الخصاف يصح قضاء ايضا * فلو
قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بلدة كذا لم تصح في ظاهر المذهب
خلافه للخصاف * وكذا من نصب دراهم انسان فلما حلفه الخصم عاما نوى خاصا *
وما قاله الخصاف مخلص لمن حلفه طالم * والفتوى على ظاهر المذهب * فمن وقع

في يد الظلمة واخذ بقول الخصاص فلا بأس به كذا في الولو الجيمة * ولو قال كل معاوية
املكه فهو حر وقال عنت به الرجال دون النساء دين * بخلاف ما لو قال نوبت السود
دون البيض او بالعكس لم يصدق ديانة ايضا كقوله نوبت النساء دون الرجال *
والفرق بينه في الشرح من اليمين بالطلاق والعناق * واما تعميم الخاص بالنية فلم
اره الا ان * قاعدة فيها ايضا * اليمين على نية الحالف ان كان مطلوما * وعلى نية
المستحلف ان كان طالما كما في الخلاصة * قاعدة فيها ايضا * الايمان مبنية على الالفاظ
لا على الاغراض * فلو اغتاظ من انسان فعلف انه لا يشتري له شيئا بنلس فاشترى له
بما يدبره لم يحنث * ولو حلف لا يبيعه بعشرة فباعه باحد عشر وبتسعة لم يحنث مع ان
غرضه الزيادة لكن لا يحنث بلا لفظ * ولو حلف لا يشتريه بعشرة فاشترى باحد عشر حنث *
وتعامد في الخيص الجامع الصغير وشرحه للفارسي * فروع * لو كان اسمها طائفا وحره
فتادها ان قصد الطلاق والعتق ونعا * والنداء فلا * والطلق فالتعمد عدمه * ولو كرر
لفظ الطلاق فان قصد الاستيناف وقع الكل * او التاكيد فواحدة ديانة والكل قضاء *
وكذا اذا اطلق * ولو قال انت طالق واحدة في تنتين فان نوى مع تنتين ثلث دخل
بها اولا * والا فان نوى وتنتين ثلث ان كان دخل بها والا فواحدة كما اذا نوى
الطرف او اطلق * ولو نوى الضرب والحساب فكذلك * وكذا في الاقرار * ولو قال
انت علي مثل امي او كامي رجع اليه قصد لينكشف حكمه * فان قال اردت انكرامة
فيوكما قال * لان التكريم بالتشبيه فاش في الكلام * وان قال اردت الطهار فهو طهار
لانه تشبيه بجميعها * وان قال اردت الطلاق فهو طلاق بائن * وان لم تكن له نية فليس
بشيء عندهما * وقال محمد بن هوشيار * وان عني به التحريم لا غير فعند ابي يوسف رج
ايلاء * وعند محمد بن هوشيار * ولو قال انت علي حرام كامي ونوى طهارة او طلاقا فهو
علي ما نوى * وان لم ينو فعلي قول ابي يوسف رج ايلاء * وعلى قول محمد بن هوشيار
طهار * ومنها لو قرء الجنب قرآنا فان قصد التلاوة حرم * وان قصد الذكر فلا * ولو قرء
الغائبة في صلوة على الجبارة ان قصد الدعاء والنساء لم يكره * وان قصد التلاوة
كره * عطف الخطيب فقال الحمد لله ان قصد الخطية صحت * وان قصد الحمد لله للغاس
لم تصح * دبح فطس وقال الحمد لله فكذلك * ذكر المصلي آية او ذكر او قصد به

جواب المتكلم فسدت والافلا * تكميل في النيابة في النية * قال في تيمم الغنية مريض
 يَتِمُّهُ غَيْرُهُ فالنية على المريض دون التيمم انتهى * وفي الزكوة فاوا المعترية
 الموكل * فانوا هاون فع الوكيل بلانية اجزأته كما ذكرناه في الشرح * وفي الحج من
 الغير الاعتبار لنية المأمور وليس هو من باب النيابة فيها * لان الافعال انما صدرت
 من المأمور فالمعتبر نيته * تنبيه * اشتملت قاعدة الامور بمقاصدها على عدة فواعد كما
 تبين لك وقد اتينا على عيون مسائلها والافسائها لا تحصى وفروعها لا تستقصى *
 خاتمة * تجري قاعدة الامور بمقاصدها في علم العربية ايضا * قال ما اعتبروا ذلك
 في الكلام * فقال سبويه والجمهور باشتراط القصد فيه * فلا يسمى كلاما ما نطق به
 النائم والساهي وما تحكيه الحيوانات المعلمة * وحالف بعضهم فلم يشترطه وسمى
 كل ذلك كلاما واخذوا بوجوبه * وقرع على ذلك من الفقه ما اذا حلف لا يكلمه
 فكله نائما بحيث يسمع فانه بحيث * وفي بعض روايات المبسوط شرط ان يوقظه *
 وعليه مشائخنا لانه اذا لم ينتبه كان كما اذا ناداه من بعيد وهو بحيث لا يسمع صوته
 كذا في الهداية * والعامل انه قد اختلف التصحيح فيها كما بيناه في الشرح * ولم
 ار الا حكم ما اذا كلمه مغفيا عليه او مجنونا او سكران * ولو سمع آية السجدة من
 حيوان صرحوا بعدم وجوبها على المختار لعدم اهلية الغاري * بخلاف ما اذا
 سمعها من جنب او حائض * والسماع من المجنون لا يوجبها * ومن النائم يوجبها على
 المختار * وكذا تجب بسماعها من سكران * ومن ذلك المنادي الكفرة ان قصد
 نداء واحد بعينه يتعرف * ووجب بناؤه على الضم * والام يتعرف واعرب بالنصب *
 ومن ذلك العلم المنقول من صفة ان قصده لمح الصفة المنقول منها دخل فيه
 الالف واللام والافلا * وفروع ذلك كثيرة * وتجري هذه القاعدة في العروض ايضا *
 فان الشعر عند اهله كلام موزون متصو به ذلك * اما ما يقع موزونا تنافلا من
 قصد من المتكلم فانه لا يسمى شعرا * وعلى ذلك خرج ما وقع في كلام الله تعالى
 كقوله تعالى * لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ * او في كلام رسوله ﷺ كقوله
 * هَلْ أَتَيْتُمُ الْإِسْلَامَ دَمِيئًا * وفي سبيل الله مَا لَقِيتُمُ * الناعدة الثالثة التي لا يزول
 بالشك * ودليلها ما رواه مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه * اِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي

بُطْنُهُ شَيْئًا فَاشْكَلْ عَلَيْهِ أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا فَلَا يُخْرِجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا
 أَوْ يَجِدَ رِيحًا * وفي فتح القدير من باب الانجاس ما يوضحها فسوق عبارته بتمامها *
 قوله تطهير النجاسة واجب بقدر الامكان * واما اذا لم يتمكن من الازالة لخفاء
 خصوص محل المصاب مع العلم بتنجس الثوب * فقبل الواجب غسل طرف منه فان
 غسله بتحرّ او بلا تحرطه * وذكر الوجه بيمين ان لا اثر للتحرّري * وهو ان يغسل بعضه
 مع ان الاصل طهارة الثوب وقع الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون المغسول
 محلها فلا يتقضى بالنجاسة بالشك * كذا اوردوا الاستصحابي في شرح الجامع الكبير *
 قال وسمعت الامام تاج الدين احمد بن عبد العزيز يقول ويقسه على مسئلة في
 السير الكبير * هي اذا افتحنا حصنا وفيهم ذمي لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع
 بيقين * فلو قتل البعض واخرج حل الباقي للشك في قيام المحرم كذا هنا * وفي
 الخلاصة بعد ما ذكره مجردا عن التعليل * فلو صلى معه صلوة ثم طهرت النجاسة في
 طرف آخر يجب اعادة ما صلى انتهى * وفي الظهيرية ثوب فيه نجاسة لا يدري مكانها
 يغسل الثوب كله انتهى * وهو الاحتياط * وذلك التعايل مشكل عندي * فان غسل
 طرف يوجب الشك في طهر الثوب بعد اليقين بنجاسته قبل * وحاصله انه شك في
 الازالة بعد تيقن قيام النجاسة * والشك لا يرفع المتيقن قبله * والحق ان ثبوت الشك
 في كون الطرف المغسول والرجل المخرج هو مكان النجاسة والمعصوم الدم يوجب
 البتة الشك في طهر الباقي وابطاحة دم الباقي * ومن ضرورة عبور رتبه مشكوكا
 فيه ارتفاع اليقين عن تنجسه ومعصوميته * واذا صار مشكوكا في نجاسته حازت الصلوة
 معه الا ان هذا ان صح لم يبق لكليتهم المجمع عليها اعني قولهم اليقين لا يرتفع بالشك
 معنى * فانه حينئذ لا يتصور ان يثبت شك في محل ثبوت اليقين * ليتصور ثبوت
 شك فيه لا يرتفع به ذلك اليقين * فمن هذا حقق بعض المحققين ان المراد لا يرتفع به
 حكم اليقين * وعلى هذا التقدير يخلص الاشكال في الحكم لافي الدليل * فتقول وان
 ثبت الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرتفع حكم ذلك اليقين السابق بنجاسته
 وهو عدم جواز الصلوة * فلا تصح بعد غسل الطرف * لان الشك الطاري لا يرفع
 حكم اليقين السابق على ما حقق من انه هو المراد من قولهم اليقين لا يرتفع بالشك *

قتل الباقي والحكم بظاهرة الباقي مشكل والله اعلم انتهى كلام فتح القدير * ونظيره
 قولهم القسمة في المثالي من المظاهرات يعني انه لو تنجس بعض المثالي ثم قسم طهر *
 لوقوع الشك في كل جزء هل هو المتنجس اولا * فنت يندرج في هذه المساعدة قواعد *
 منها قولهم الاصل بقاء ما كان على ما كان * تنفرع عليها مسائل * منها من يتيقن في
 الظاهرة وشك في الحدث فهو متطهر * ومن يتيقن في الحدث وشك في الظاهرة فهو محدث
 كما في السراجية وغيرها * ولكن ذكر عن محمد راج اندا دخل بيتا خلاء وجلس
 للاستراحة وشك هل خرج منه اولا كان محدثا * وان جلس للوضوء ومعه ماء ثم شك
 هل توضأ ام لا كان متوضيا عملا بالغالب فيهما * وفي خزانة الاكمل استبين بالتيمم
 وشك في الحدث فهو على تيممه * وكذا لو استيقن بالحدث وشك في التيمم اخذ
 باليقين كما في الوضوء * ولو تيقن الظاهرة والحدث وشك في السابق فهو متطهر * وفي
 البرازية يعلم انه لم يغسل عضو الكنية لا يعلم بعينه غسل رجلا اليسرى لا ندأ خرا العمل *
 رأى البلاء بعد الوضوء سائلة من ذكره بعيد * وان كان يعرضه كثيرا ولا يعلم انه بول
 ارماء لا يلتفت اليه وينضح فرجه وازار به الماء قطعا للوسوسة * واذا بعد عهد عن
 الوضوء ارعاه انه بول لا تنفث الحيلة انتهى * ومن فروغ ذلك ما لو كان يريد على
 عمره الف مثلا فبرهن عمره على الاداء والابراء فبرهن زيد على ان له عليه الدائم
 قبل حتى يبينوا انها حدث بعد الاداء والابراء * شك في وجود النجس فالاصل
 بقاء الطهارة * واذا قال محمد راج حوض تملأ منه الصغار والعبيد بالايدي الدنسة
 والجرار السحرة يجوز الوضوء منه ما لم يعلم به نجاسته * ولذا اتوا بظاهرة طين الطرقات *
 وفي الملتقط فارة في كوز لا يدري انها كانت في الحجرة لا يتقضى بفساد الحجرة بالشك * وفي
 خزانة الاكمل رأى في نوبه قدرا وقد صلى فيه ولا يدري متى اصابه بعيدا من
 آخر حدث احده * وفي المنى من آخر رفدة انتهى * يعني احتياطا وعملا بالظاهر *
 اكل آخر الليل وشك في طوع الفجر صومه * لان الاصل بقاء الليل * وكذا في
 الوقوف * والا فصل ان لا ياكل مع الشك * ومن ابغضه رح انه مسي بالاكل مع الشك
 اذا كان يصره ملكا وكانت الليلة مقصورة او متغيرة او كان في مكان لا يستبين فيه النجس *
 وان غلب على ظنه طهارة لا ياكل * فان احكل فان لم يستبين له شيء لا قضاء طرد في

ظاهر الزواجة * وتوظهر انه اكل بعده قضى ولا كفارة * وتو شك في الغروب لم ياكل *
 لان الاصل بقاء النهار * فان اكل ولم يستين له شيء قضى * وفي الكفارة روايتان و
 تمامه في الشرح من الصوم * ادعت المرأة عدم وصول النفقة والكسوة المقررتين
 في مدة مد يد فاقول لها * لان الاصل بقاءهما في ذمتها كالمديون اذا ادعى دفع
 الدين وانكر الدائن * وتو اختلف الزوجان في التمكن من الوطى فاقول لمنكره *
 لان الاصل عدمه * وتو اختلفا في السكوت والرد فاقول لها * لان الاصل عدم
 الرضاء * وتو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها فاقول لها * لان الاصل عدمها * وتو كانت
 قائمة فاقول له * لانه يملك الانشاء فيملك الاخبار * وتو اختلف المتبايعان في الطوع
 فاقول لمن يدعيه * لانه الاصل * وان برهنا فيبينة من يدعى الاكراه اولي وعليه
 القتوى كما في البزازية * وتو ادعى المشتري ان اللحم احم ميتة وذبيحة مجوسي
 وانكر البائع لم اره الآن * ومقتضى قولهم القول لمدعى البطلان لكونه منكرا اصل
 البيع ان يقبل قول المشتري باعتبار ان الشاة في حال حيوتها محرمة فالمشتري
 متمسك باصل التحريم الى ان يتحقق زواله * ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم
 انقضاء العدة صدقت ولها النفقة * لان الاصل بقاءها * الا اذا ادعت الحمل
 فان لها النفقة الى سنتين فان مضت اتمتتين ان لاحمل فلا رجوع عليها كما في فتح القدير *
 قاعدة * الاصل براءة الذمة * ولذا لم يقبل في شغلها شاهد واحد * ولذا كان القول
 قول المدعى عليه لموافقته الاصل * والبينة على المدعى لدعواه ما خالف الاصل *
 فاذا اختلفا في قيمة المتلف والمغصوب فاقول قول الغارم * لان الاصل البراءة
 مما زاد * وتو افر بشيء او حق قبل تفسيره بما له قيمة فاقول للمقرع يمينه * ولا يرد عليه
 ما لو افر بدراهم فانهم قالوا تارمه ثلاثة دراهم * لانها اقل الجمع مع ان فيه اختلافا * فقبل
 اقله اثنان فينبغي ان يحمل عليه * لان الاصل البراءة * لا تأقول المشهور انه
 ثلاثة وعليه مبنى الافرار * قاعدة من شك هل فعل شيئا ام لا فالاصل انه لم يفعل *
 وتدخل فيها قاعدة اخرى * من يقيم الفعل وشك في النليل والكثير حمل على القليل *
 لانه المتيقن الا ان تشغل الذمة بالاصل فلا يبرأ الا باليقين * وهذا الاستثناء راجع
 الى قاعدة ثالثة * هي ما ثبت بيمين لا يرتفع الا باليمين * والمراد به غالب الظن *

أو صدقة ينبغي أن تلزمه كفارة يمين * اخذ امن قولهم لو قال علي نذر فعليه
كفارة يمين * لان الشك في المذور كعدم تسميته * السادس شك هل حلف بالله
او بالطلاق او بالعاق فينبغي ان يكون حلفه باطلا * ثم رايت المسئلة في البرازية
قيل الايمان حلف ونسي انه بالله تعالى او بالطلاق او بالعاق فحلفه باطل
انتهى * وفي اليتيمة اذا كان يعرف انه حلف معلقا بالشرط ويعرف الشرط وهرد خول
الدار ونحوه الا انه لا يدري ان كان بالله ام كان بالطلاق فلو وجد الشرط ماذا يجب
عليه * قال يحصل على اليمين بالله تع ان كان الحالف مسلما * قيل له كم يمين
عليك قال اعلم ان علي ايمان كثيرة غير اني لا اعرف عدد هاماذا يصنع * قال يحمل
على الاقل حكما * واما الاحتياط فلا نهاية له انتهى * قاعدة * الاصل عدم *
فمها نزع * منها القول قولها في الوطى * لان الاصل عدم * لكن قالوا في الغيب
لو ادعى الوطى وانكرت وقلن بكر خيمت * وان قلن ثيب فالقول له * لكوته
منكرا استحقاق الفرقة عليه * والاصل السلامة من العنة * وفي القنية انترقا قالت
انترقا بعد الدخول * وقال الزوج قبله فالقول قولها * لانها تكرر سقوط نصف المهر
انتهى * ومنها القول قول الشريك والمضارب انه لم يربح * لان الاصل عدمه *
وكذا لو قال لم اربح الا كذا * لان الاصل عدم الزائد * وفي المجمع من الانفراد
وجعلنا القول للمضارب اذا اتى باليمين وقال هما اصل وربح لالرب المال
انتهى * لان الاصل وان كان عدم الربح لكن عارضه اصل آخر * وهو ان القول
قول القابض في مقدار ما قبضه * ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها
وادعى الوصول اليها وانكرت فالقول لها كذا ان اثنائها انكر وصول الدين * ولو ادعت
المرأة نفقة اولادها الصغار بعد فرضها وادعى الاب الاتفاق فالقول له مع
اليمين كما في الخانية * والثانية خرجت من القاعدة فليتامل * وكذا في قدر راس
المال * لان الاصل عدم الزيادة * وكذا في اندمانها عن شراء كذا * لان الاصل
عدم النهي * ولو ادعى المالك انها فرض والآخذ انها مضاربة فينبغي ان يكون
القول فيها قول الآخذ * لانهما اتفقا على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان *
اقول هذا مقيد بما اذا قال اعطيتك المال فرضا وقال بل مضاربة * اما اذا قال

وبالمال أخذت المال فرضاً قال بل أخذتُه مضاربة * وكذا بعد هلاكه * فان
 القول للمالك انه فرض كما في العناية وغيرها * ولذا قال في الكنز وان قال اخذت
 منك الفادبعة وهلكت وقال اخذتها غصياً فهو ضامن * ولو قال اعطيتها ودبعة
 وقال غصبتها الا انتهى * وفي البرازية دفع لآخرين ثم اختلفوا قال الدافع فرض
 وقال الآخرهبة فالقول للدافع انتهى * لان مدعى الهبة يدعى الابراء عن القيمة
 مع كون العين متعمومة بنفعها * ومنها لو ادخلت المرأة حلة نديها في قم الرضيع
 ولاندرى ادخل اللبن في حلقه ام لا لا يحرم النكاح * لان في المانع شكاً كذا في
 الولو الجيمة * وسأتي تمامه في قاعدة ان الاصل في الابضاع الحرمة * ومنها لو
 اختلفا في قبض المبيع او العين الموجرة فانقول لمنكره كما في اجارة التهذيب * ومنها
 لو ثبت عليه دين باقرارا وبينه فادعى الاداء او الابراء فالقول للداث * لان الاصل عدم
 * ومنها لو اختلفا في قدم العيب فانكره البائع فالقول له * واختلف في تعليقه * فقول لان
 الاصل عدم * وقيل لان الاصل لزوم العقد * ومنها لو اختلفا في اشتراط الخيار *
 فقول القول لمن نفا عملاً بان الاصل عدمه * ولزوم العقد * وقيل لمن ادعاه * لانه
 ينكر لزوم العقد وقد حكينا القولين في الشرح * والعمد الاول * ومنها لو قال غصبت
 منك الفادبعة فيها عشرة آلاف فقال المغمصوب منه بل كنت امرتك بالمضاربة
 بها * فالقول قول المالك كما في اقرار البرازية * يعني لتمسكه بالاصل وهو عدم
 الغصب * ومنها لو اختلفا في روية المبيع فالقول للمشتري * لان الاصل عدمها *
 ولو اختلفا في تغيير المبيع بعد رويته فالقول للبائع * لان الاصل عدم التغيير * تنبيه *
 ليس الاصل عدم مطلقاً وانما هو في الصفات العارضة * واما في الصفات الاصلية
 فلا اصل الوجود * وتفرع على ذلك لو اشتراء على انه خباز او كاتب وانكر وجود
 ذلك الوصف به فالقول له * لان الاصل عدمهما لكونهما من الصفات العارضة *
 ولو اشتراها على انها بكر وانكر قيام البكارة وادعاه البائع فالقول للبائع * لان
 الاصل وجودها لكونها صفة املية كذا في فتح القدير من خيار الشرط * وعلى هذا
 تفرع لو قال كل مملوك خبازي فهو حر فادعاه مبدوا ونكر المولى فالقول للمولى *
 ولو قال كل جارية بكر لي فهي حرة فادعت جارية انها بكر وانكر المولى فالقول لها *

ونما تقريفة في شرحنا على الكنز في تعليق الطلاق عند شرح قوله فان اختلفا في وجود الشرط * فاعادة * الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقاته * منها ما قد ماله فيما لورأى في نويد نجاسة وقد صلى فيه ولا يدري متى امابته يعيدها من آخر حدث احده * وفي الغني من آخر فائدة ويلزمه الغسل عند التخييفه ومحمد رح وان لم يتذكر احتلاما * وفي البدائع يعيده من آخر ما احتلم * وقيل في البول يعتبر من آخر ما بال * وفي الدم من آخر ما رمف * ولو تفرق جبة فوجد فيها فارة ميتة ولم يعلم متى دخلت فيها فان لم يكن لها يقب يعيد الصلوة مذ يوم وضع القطن فيها * وان كان فيها يقب يعيدها من ثلثة ايام * وقد عمل الصالحان بهذه القاعدة فعكسا بنجاسة البشر اذا وجدت فيها فارة ميتة من وقت العلم بها من غير اعادة شيء * لان وقوعها حادث يضاف الى اقرب اوقاته * وخالف الامام الاعظم فاستحسن اعادة صلوة ثلثة ايام ان كانت متفحذا ومتفسخة * والا مندبوم ولبلة عملا بالسبب الظاهر دون الموهوم احتياطاً * كالمجروح اذا لم يزل صاحب فراش حتى مات بحال به على الجرح * ومنها لو كان في يد رجل صدفقان رجل نقأت عينه وهو في ملك البائع وقال المشتري نقأته وهو في ملكي فالقول للمشتري فيها خذ ارثه * ومنها لو ادعت ان زوجها ابانها في المرض وصار فاراً تترث * وقالت الورثة ابانها في صحته فلا تترث كان التوالع قولها تترث * وخرج عن هذا الاصل مسئله الكنز من مسائل شتى من القضاء * وان مات ذمي فقالت زوجته اسلمت بعد موته * وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالقول لهم مع ان الاصل المذكور يقتضي ان يكون القول قولها * وبه قال زفرح * وانما خرجوا عن هذه القاعدة فيها لاجل تكسيم الحال وهو ان سبب البذر مان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى * ومما فرغته على الاصل ما في التبيعة وغيرها * لو افرلوارث ثم مات فقال المقر له افر في الصحة وقالت الورثة في مرضه فالقول قول الورثة * والبيبة بيبة المقر له * وان لم يقم بيسته واراد استعلا فمهم فله ذلك انتهى * ومما فرغته على هذا الاصل قولهم لومات مسلم ونحته نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته * وقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته فالقول لهم كما ذكره الزبلي في مسائل شتى * ومما خرج عن هذا الاصل لو قال القاضي

بعد عزله لرجل اخذت منك الفاود نعتها الى زيد قضيت بها عليك فقال الرجل
اخذتها ظمما بعد ان عرس فالصحيح ان القول للقاضي مع ان الفعل حادث * فكان
ينبغي ان يضاف الى اقرب اوقاته وهو وقت العزل * وبه قال البعض واحتساره
الشرخي * لكن المعتمد الاول * لان القاضي اسنده الى حال منافذ الضمان *
وكذا لك اذا زعم المأخوذ منه انه فعل قبل تقليد القضاء * وخرج ايضا عنه ما لو قال
العبد لغيره بعد العتق قطع يدك واناعد * وقال المعزلة بل قطعها وانت حر كان
الاول للعبد * وكذلك لو قال المولى لعبد * وقد اعنقه اخذت منك غلة كل شهر خمسة
دراهم وانت عبد فقال المعتق اخذتها بعد العتق * كان التولي قول المولى * وكذلك
الوكيل بالبيع اذا قال بعث وسامت قبل العزل * وقال الموكل بعد العزل كان
القول للوكيل ان كان المبيع مستهكا * وان كان قائما بالتولي قول الموكل * وكذلك
في مسئلة الغلة لا يصدق في الغلة القائمة * ومما وانق الاصل ما في النهاية لو احتق
امته ثم قال لها قطع يدك وانت امتي قالت هي بل قطعها وانا حرة فالقول
لها * وكذلك في كل شيء اخذه منها عبدا بيمينه وابي يوسف رح ذكره قبيل الشهادات *
وتحتاج هذه المسائل الى نظر دقيق للفرق بينها * وفي الجمع من الاقرار ولو اذ
حربي اسلم باخذ المال قبل الاسلام او بالتلاف خمر بعده او مسلم بمال حربي في دار
الحرب او يقطع يد معتقه قبل العتق فكذبوه في الاسناد اُتني بعدم الضمان في الكل
انتهى * وقال ايضا * ومما نزع عنه لو اشترى عبدا ثم ظهر انه كان مريضا ومات
عند المشتري * فانه لا يرجع بالثمن * لان المرض يتزايد فيحصل الموت بالزائد
ولا يضاف الى السابق * لكن يرجع بقصان العيب كما ذكره الزيلعي * وليس
من فروعهما ما اذا تزوج امته ثم اشتراها ثم ولدت ولدا احتمل ان يكون حادنا بعد
الشراء وقبله * فانه لا شك عندنا في كونها ام ولد لا من جهة انه حادث اضيف الى
اقرب اوقاته * لانها له ولدت قبل الشراء ثم ملكها فتصير ام ولده عندنا * قاعدة *
هل الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل على عدم الاباحة وهو مذهب
الشافعي رح * والتعريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبته الشافعية الى
ابن حنيفة رح * وفي البدائع المختار ان لاحكم للافعال قبل الشرع * والحكم عندنا وان كان

أزيلوا فالمراد به هنا عدم تعلقه بالفعل قبل الشرع فانتهى التعلق لعدم فائدته انتهى *
 وفي شرح المنار للمصنف الأشياء في الأصل على الإباحة عند بعض الحنفية ومنهم
 الكرخي * وقال بعض أصحاب الحديث الأصل فيها العظر * وقال بعض أصحابنا الأصل
 فيها التوقف بمعنى أنه لا بد لها من حكم كئنا لم نقف عليه بالفعل انتهى * وفي الهداية
 من فصل الحدود أن الإباحة أصل انتهى * ويظهر أثر هذا الاختلاف في المسكوت
 عنه * ويخرج عليها ما أشكل حاله * فمنها الحيوان المشكل امرأة والنبات العجول
 سمته * ومنها إذا لم يعرف حال النهر هل هو مباح أو مملوك * ومنها لو دخل برحه
 حمام وشك هل هو مباح أو مملوك * ومنها مسئلة الزرافة ومذهب الشافعي
 رج الغائل بالإباحة الحل في الكل * وأما مسئلة الزرافة فالمختار عندهم حل
 أكلها * وقال الأسبوطي ولم يذكرها أحد من المالكية والحنفية وفوا عدمهم
 نقضها حلها والله تعالى أعلم * قاعدة * الأصل في الإبزاع التحريم * وكذا
 قال في كشف الأسرار شرح فخر الإسلام الأصل في النكاح العظر وإباح للضرورة
 انتهى * فإذا تقابل في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة * ولهذا لا يجوز التحريم
 في الفروج * وفي الكافي للحاكم النهي من باب التحريم * ولو أن رجلاه أربع
 جواربي اعتق واحدة منهن بعينها ثم نسيها فلم يدري أيهن اعتق لم يسعه أن يتحرى
 للوطي ولا للبيع ولا يسمع للحاكم أن يغلي بينه وبينهن حتى تبين المعتقد من غيرها *
 وكذلك إذا طلق إحدى نسائه بعينها ثلثاً ثم نسيها * وكذلك أن ميركلهن الواحدة
 لم يسعه أن يقر بها حتى يعلم أنها غير المطلقة * وكذلك بمنع القاضي عنها حتى يخبر
 أنها غير المطلقة * فإذا أخبر بذلك استحلقت أنه ما طلق هذه بعينها ثلثاً ثم خلى بينهما *
 فإن كان خلوف وهو جاهل بها فلا ينبغي له أن يقر بها * فإن باع في المسئلة الأولى
 ثلثاً من الجواربي بحكم الحاكم فإن أجاز بيعهن وكان ذلك من رآه وجعل الباقية
 هي المعتقد ثم رجع إليه بعض ما باع بشراء أو هبة أو ميراث لا ينبغي له أن يطأها *
 لأن القاضي قضى فيها من غير علم * فلا ينبغي له أن يطأ شيئاً منهن بالملك إلا أن
 يتزوجها فيجئ ذلك بأس * لأنها زوجته أو أمته * ولا يجوز التحريم في الفروج * لأنه
 يجوز في كل ما جاز للضرورة والفروج لا تحصل للضرورة انتهى * ثم قال ولو ائتمق

جارية من رقيقه ونسبها ثم مات لم يعز للقاضي التحري* ولا يقول للورثة اعتقوا
 أيتهم شتم* أو اعتقوا التي اكبر طنكم انها حرة* ولكنه يسئلهم فان زعموا
 ان الميت اعتق هذه بعينها اعتقها* واستحلهم على علمهم في البانيات فان لم يعرفوا
 من ذلك شيئا اعتقهم كلهم* واسقط عنهم قيمة احد بنهن وسعين فيما بقي انتهى*
 وخرج عن هذا الاصل مسئلة في فتاوى قاضيخان* صبيبة ارضعها قوم كثير من اهل
 القرية اقلهم او اكثرهم ولا يدري من ارضعها واراد واحد من اهل تلك القرية
 ان يتزوجها* قال ابو القاسم الصغار اذ لم تظهر له علامة ولا يشهد له بذلك يجوز
 نكاحها* وهذا من باب الرخصة كيلا يسد باب النكاح* ولو احتاطت الرضيعه بنساء
 يحصن لم اره الآن* ثم رأيت في الكافي المحاكم الشهيد ما يفيد الحل ولغظه ولو ان
 قوما كان لكل منهم جارية فاعتق احد هم جاريته ولم يعرفوا المعتقة بعينها فلكل واحد
 منهم ان يطأ جاريته حتى يعلم انها المعتقة بعينها* وان كان اكبر راي احد هم انه هو
 الذي اعتق فاحب الي الله لا يقرب حتى يستيقن ذلك* وتوقرب لم يكن ذلك
 حراما* ولو اشتراه رجل واحد قد علم ذلك لم يحل له ان يقرب واحدة منهم
 حتى يعرف المعتقة* ولو اشتراه الاواحدة حل له وطبهن* فان فعل ذلك ثم اشترى
 الباقية لم يحل له وطبى شيء منهم ولا يبيع حتى يعلم المعتقة منهم انتهى* ثم اعلم
 ان هذه القاعدة انما هي فيما اذا كان في المرأة سبب محقق للحرمة* فلو كان في الحرمة
 شك لم يعتبر* ولذا قالوا لو ادخلت المرأة حلة نديها في فم رضيعه فوقع الشك في
 وصول اللبن الى جوفها لم تحرم* لان في المانع شك كما في الوراثة الجنية* وفي الغنية
 امرأة كانت تعطي نديها صبيبة واشتهر ذلك فيما بينهم ثم تقول لم يكن في ندي لبن
 حين الغتمها ندي ولا يعلم ذلك الا من جهتها حار لا بنها ان يتزوج بهذه الصبيبة انتهى*
 وفي الخانية صغير وصغيرة بينهما شبه الرضاع ولم يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح
 بينهما* هذا اذ لم يخبر بذلك احد* فان اخبر به عدل ثقة يرحض بقوله* ولا يجوز النكاح
 بينهما* وان كان اخبر به النكاح وهما كبيران فلاحط ان يفارقا ثم اعلم ان البضع وان كان
 الاصل فيه الحظر يشمل في حله خبر الواحد* قالوا واشترى امه زيد وقال بكر وكذا
 زيد ببيعها يحل وطبها* وكذا الوحات امه وقالت لرجل ان مولاي ياتي اليك هدية

وظن صدقها حل له وطيبها * وتم ارحكم ما اذا وكل شخصاني شراء جارية وصفها فاشترى
 الوكيل جارية بالصفة ومات قبل ان يسلمها للموكل فمقتضى القاعدة حرمتها على الموكل
 لاحتمال انه اشتراها لنفسه * لان الوكيل بشراء غير المعين له ان يشتريه لنفسه وان كان
 شراء ذلك الوكيل الجارية بالصفات المعينة طاهرا في الحل * ولكن الاصل التحريم *
 وينبغي الرجوع الى قول الوارث لانه خليفة * وله نظائر في الفقه * ولما كان الاول
 الاحتياط في الخروج قال في المضمرات اذا عقد على امة تنزهها عن وطيبها حراما على سبيل
 الاحتياط فهو حسن * لاحتمال ان تكون حرة او معتقة الغير او محلوفا عليها بعقبها وقد حث
 الخالف * وكثيرا ما يقع لا سيما اذا انداولتها الايدي انتهى * نمارق لبعض الشافعية
 من ان وطى السراى اللاتي يجلسن اليوم من الروم والهند والترك حرام
 الا ان ينتصب في المعان من جهة الامام من يحس قسمتها فيقسمها من غير حيف ولا
 ظلم او تحصل قسمه من محكم * او يتزوج بعد العتق باذن القاضي والمعتق * والاحتياط
 اجتنابهن مملوكات وحرائر انتهى ورع لا حكم لازم * فان الجارية المحبولة الحال
 المرجع فيها الى صاحب البطان كانت صغيرة والى اقرارها نكاحا كبريا * وان
 علم حالها فلا اشكال * تنبيه * في معراج الدراية من كتاب الخطر والاباحة ان
 اصحابنا احتاطوا في امر الخروج الا في مسألة لو كانت جارية بين شريكين وادعى كل
 منهما انه يحالف عليها من شريكه وطلب ان توضع على يد عدل لا يجاب الى ذلك *
 وانما تكون عند كل واحد بوما حشمة للملك انتهى * قاعدة * الاصل في الكلام
 الحقيقية * ويتفرع على ذلك فروع كثيرة * منها النكاح الموطى وعليه حمل قوله
 تعالى * وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ فَحُرِّمَتْ مَرْتَبَةُ الْاَب كحليته * وكذا لو قضى
 شافعي بحلها لم ينفذ لما خلفته الكتاب * بخلاف القضاء بحل ميسوسته * والفرق المذكور
 في طهار شرحنا * وحرمة المعقود عليها بلاوطى بالاجماع * ولو نال لامته او سكوتها ان
 لم يحكك فعلى الموطى فلو عقد على امة بعد اعتاقها او على الزوجة بعد اباتها لم يحك
 كما في كشف الاسرار * ومنها لو وقف على ولد * او اوصى لولد بدم يدخل واد ولد *
 ان كان له ولد اصلبه فان لم يكن له ولد اصلبه استعفه ولد الابن * واحتلاف في واد البنات *
 ظاهر الرواية عدم الدخول وصحح فان اولد للوائف وله رجوع من ولد الابن اليه *

لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب * وهذا في المنرد * واما اذا وقف على ارادة
 دخل النسل كله كذكر الطبقات الثلث بلفظ الولد كما في فتح القدير * وكان للعرف فيه *
 والا فلو ولد منرد او جمعا حقيقة في الصلبي * ومنها حلف لا يبيع او لا يشتري او لا
 يواجر او لا يستاجر او لا يصلح من مال او لا يقاسم او لا يخاصم او لا يضرب ولده لم
 يحث الا بالمباشرة * ولا يحث بالتوكيل * لانها الحقيقة وهو مجاز * الا ان يكون مثله
 لا يباشر لك الفعل كالقاضي والامير * فحينئذ يحث بهما * وان كان مباشرة مرة
 ويوكيل فمرة اخرى فانه يعتبر فيه الاغلب * قال في الكثر بعدة * وما يحث بهما النكاح
 والطلاق والخلع والعق والكتابة والصلح عن دم العمد والمهبة والصدقة والترض
 والاستقراض وضرب العبد والذبح والبناء والخياطة والايديع والاستيداع والامارة
 والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والعمل انتهى * والآفعال والعنود في
 الايمان هل تخص بالصحيح او تتناول الفاسد * فقالوا الاذن في النكاح والبيع و
 التوكيل بالبيع يتناول الفاسد * والتوكيل بالنكاح لا يتناول * واليمين على النكاح
 ان كانت على الماضي يتناول * وان كانت على المستقبل لا * واليمين على الصلوة
 كاليمين على النكاح * وكذا على الحج والصوم كما في الظهيرية * وكذا على البيع
 كما في المحيط * ومنها لو حلف لا يصلي اليوم لا يتقيد بالصحيح قياسا ويتقيد به
 استحسانا * ومثله لا يتزوج اليوم كما في المحيط * ومنها لو قال هذه الدار ازيد
 كان اقرارا بالملك له حتى لو ادعى انها مسكنه لم يقبل * وفي الجزائية قوله فلان
 ساكن هذه الدار اقرار منه بكونها له * بخلاف زرع فلان او غرس او بنى وادعى
 انه فعل ذلك بالاجر فهي للمقر * ومنها لو حلف لا ياكل من هذه الشاة حث بالمعصية *
 لانه الحقيقة دون لئنها وانما جها * بخلاف ما اذا حلف لا ياكل من هذه النخلة حث
 بنمرها وطلعها * لا بما اتصل به صنعت حادثة كالديس * فان لم يكن لها نص حث بما
 اكله مما اشتراها بثمنها * ومنها حلف لا ياكل من هذه الحطة * بانه يحث باكل فيها الا مكان
 فلا يحث باكل خبزها * ومنها حلف لا يشرب من دجلة حث بالكرع * لانه الحقيقة ولا
 يحث بالشرب بيده اربانه * بخلاف من ماء دجلة * ومنها ارضي لعماليك وله متقاة ولهم
 متقاة اختصت بالاولين * لانهم مرايسته حقيقة والآخرون مجازا بالتسبيب *

ومنها اومني لانه زيد وله صليون وحفدة فالومية للصليبين * ونقص علينا الامل
المذكور بالمستامن على ابنائه لدخول الحفدة * وبمن حلف لا يضع قدميه في دار
زيد يحث بالدخول مطلقا * وبمن اضاف العتق الى يوم قدوم زيد تقدم ليلا حتى *
وبمن لا يسكن دار زيد عمت النسبة للملك وغيره * وبان ابا حنيفة ومحمد ارجح فالا
فبمن قال لله علي صوم رجب ناويا لليمين انه نذر وبمين * واجيب بان الامان
لحقن الدم المعتاط فيه * فانتهض الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه * ووضع
القدم مجاز عن الدخول نعم * والايوم اذا قرن بفعل لا يمتدكان لمطلق الوقت
لقوله تعالى ومن يومئذ يومئذيرة * وللنهار اذا امتد لكونه معمارا * والقدم غير
ممتد ما عتبر مطلق الوقت * واضافة الدار نسبة للمكني وهي عامة * والنذر مستفاد
من الصيغة واليمين من الموجب * فان ايجاب المباح بمن كتحريمه بالنص * ومع
الاختلاف لاجمع كذا في البدائع * ومن هذا الاصل لو حلف الا يصلي صلاة فانه لا يحث
الابر كعتين * لانه الحقيقة بخلاف لا يصلي فانه لا يحث حتى يقبدها بسجدة * لانه يكون
آتيا بجميع الاركان * وهل يحث بوضع الجبهة او بالرفع قولان ههنا من غير ترجيح
ينبغي ترجيح الثاني كما رجحوه في الصلوة * ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحث الا بالاربع
* ولو حلف لا يصليه جماعة لم يحث باذراك ركعة * واختلف فيما اذا انتهى بالاكتر *
حائذا فيها فوائد في تلك القاعدة اعني اليقين لا يزول بالشك * الفائدة الاولى
* تستثنى منها مسائل * الاولى المستحاضة المتحصرة يارزها الاغتسال لكل صلاة
وهو الصحيح * الثانية * اذا وحده فلا يدرى انه مني او مدي قد منا ايجاب الغسل
مع وجود الشك * الثالثة * وجد فارة ميتة ولم يدر متى وقعت وكان قد نوضا عنها *
قد منا وجوب الامادة عليه منفصلا مع الشك * الرابعة * قد منا انه لو شك هل كبر للافتتاح
اولا او احدث اول او مسح راسه اول او كان اول ما عرض له استقبال * الخامسة *
امابت نوبه اجاسة ولا يدرى اي موضع اصابت غسل الكل على ما قد مناه من الظهيرة
مع ما فيه من الاختلاف * السادسة * رمى صيدا فجرحه ثم تعقب من بصره ثم وجد
* فما ولا يدرى سبب موته يحرم مع وجود الشك * لكن شرط في الكفر احر منه ان يمد عن
طلبه * وشرط ان يصيح ان يتوارى عن بصره * واليه يشير ما في الهداية * والاعتماد

الأول * السابعة لو اكلت الهرة فارة قالوا ان شربت على فورها الماء يتنجس كشارب
 الخمر اذا شرب الماء على فوره * ولو مكثت ساعة ثم شربت لا يتنجس عند البحتفة
 رح * لا حتمال غسلها فيها بلعابها * وعند محمد رح يتنجس * بناء على اصله من انها لا تزول
 الا بالماء المطبق كالنجاسة الحكيمة * وههنا مسائل تحتاج الى المراجعة ولم ارها الا *
 منها شك مسافرا وصل بلدة اول * ومنها شك مسافر هل نوى الإقامة او لا * وينبغي
 ان لا يجوز له الترخيص بالشك * ثم رايت في التاتارخانية ولو شك في الصلوة أمقيم
 او مسافر صلى اربعاً ويقعد على الثانية احتياطاً فذلك اذا شك في نية الإقامة * ومنها
 صاحب العذر ان اشك في انقضاء فصلتي بطهارته * وينبغي ان لا تصح * ومنها جاء من
 قد ام الامام وشك أم تقدم عليه ام لا * ومنها شك هل سبق الامام بالتكبير او لا *
 ثم رايت في التاتارخانية واذا لم يعلم الامام هل سبق امامه بالتكبير ولا فان كان
 اكبر رآه انه كبير بعده اجزاء * وان كان اكبر رآه انه كبير قبله لم يجز * وان استوى الظن
 اجزاء * لان امره محمول على السداد حتى يظهر الخطأ انتهى * وينبغي ان يكون
 كذلك حكم المسئلة التي قبلها وهي الشك في التقدم والتأخر * ومنها من عليه
 فائنة وشك في قضائها * فهي ست مسائل * وفي التاتارخانية وحل لا يدري هل في ذمته
 قضاء الفوائت او لا * يكره له ان ينوي الفوائت * ثم قال واذا لم يدر الرجل انه
 بقي عليه شيء من الفوائت او لا الافضل ان يقره في سنة الظهر والعصر والعشاء
 في الاربع الفائتة والسورة انتهى * الفائدة الثانية * الشك تساوي الطرفين *
 والظن الطرف الراجح * وهو ترجيح جهة الصواب * والوهم رجحان جهة الخطأ * واما
 اكبر الراي وغالب الظن فهو الطرف الراجح اذا احذبه القلب وهو المعتبر عند
 الفقهاء كما ذكره اللامشي في اصوله * وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لانهم
 يريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا او ترجح احدهما * ولذا قالوا في
 كتاب الانفراد لو قال له علي الف درهم في غني لا يلزمه شيء * لانه للشك انتهى *
 وقالب الظن عندهم ملحق باليقين * وهو الذي يستني عليه الاحكام يعرف ذلك
 من تصفح كلامهم في الابواب * مروحوا في نواقض الوضوء بان الغالب كما تحقق
 وروحوا في الطلاق بان اذا ظن الوقوع لم يقع * واذا غلب على طمسه رفع *

القاعدة الثالثة * في الاستصحاب وهو كما في التحرير الحكم ببقاء امر محقق لم يظن
عدمه * واختلاف في حجبته قليل حجة مطلقا ونفاه كثير مطلقا * واختار الفحول الثلاثة
ابوزيد وشمس الأئمة ونحوهم إلا سلام أنه حجة للدفع لا للاستحقاق * وهو المشهور عند
الفقهاء * والآوجه أنه ليس بحجة أصلا * لأن الدفع استمرار عدمه الأصلي * ولأن موجب
الوجود ليس موجب بقاءه * فالحكم ببقائه بلا دليل كذا في التحرير * ومما فرّع عليه الشقص
إذا بيع من الدار وطلب الشريك الشفعة فانكر المشتري ملك الطالب فيما في
يده فالقول له ولا شفعة له الأبيينة * ومنها المفقود لا يرث عندنا ولا يرث * وقد منا
فروعا مبنية عليه في قاعدة أن الحادث يضاف إلى أقرب أوقاته * وفي إقرار
البرازية صب دهنًا لانسان عند الشهود فادعى مالكة الضمان فقال كانت نجسة
لوقوع فارة فالقول للصاب لا نكارة الضمان * والشهود يشهدون على الصب لا على
عدم النجاسة * وكذا الواثق لحم فصاب فطوبى بالضمان فقال كانت ميتة
فانقضت لا يصدق * وللشهود أن يشهدوا أنه لحم ذكي بحكم الحال قال القاضي خان
لا يضمن * فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهي أن رجلا قتل رجلا فلمسا
طالب منه القصاص قال كان ارتدًا وقتل أبي فقتلته فصامًا أو للردة لا يسمع *
فأجاب وقال لأنه لو قيل لا دى إلى فتح باب العذران * فإنه يقتل ويقول كان
القتل لذلك * وأمر الدم عظيم فلا يهمل * بخلاف المال فإنه بالنسبة إلى الدم أهون
حتى حكم في المال بالكنول * وفي الدم بحسن حتى يقرأ ويحلف * واكتفى بيمين
واحدة في المال وخمسين يمينا في الدم انتهى * القاعدة الرابعة * المشتة تجلب
التميس * والأصل فيها قوله تع * يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ * وقوله تعالى
وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ * وفي الحديث أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الْخَيْفَةُ
السَّمْحَةُ * قال العلماء يتخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاته * وأعلم
أن أسباب التخفيف في العبادات وغيره سبعة * الأول السفر وهو نوعان * الأول ما
يختص بالطويل وهو ثلاثة أيام وليلاتها * وهو القصر والنفط والمسه أكثر من يوم وليلة
وسقوط الأضحية على ما في غاية البيان * والثاني ما لا يختص به * والمراد به مطلق
الخروج من المصر * وهو ترك الجمعة والعيدين والجماعة والنفل على الدابة وجواز

التيمم واستحباب القرعة بين نسائه * والقصر للمسا فر عندنا رخصة إسقاطه بمعنى العزيمة
بمعنى ان الانتماء لم يبق مشروعا حتى اتم به وفسدت لوانتم ولم يقعد على راس
الركعتين ان لم ينو اقامته قبيل سجود الثالثة * الثاني المرض ورخصته كثيرة *
التيمم عند الخوف على نفسه او عضوه او من زيادة المرض او بطؤه * والنعوذ في صلوة
الفرس والاضطجاع فيها والاياء والتخلف عن الجماعة مع حصول الفضيلة *
والفطر في رمضان للشيخ الثاني مع وجوب الغدية عليه * والانتقال من الصوم
الى الاطعام في كفارة الظهار * والفطر في رمضان * والخروج من المعتكف *
والاستنابة في الحج * وفي رمي الجمار واباحة محظورات الاحرام مع الغدية *
والتداوي بالنجاسات وبالخمر على احد القولين * واختار فاضلخان عدمه *
واساغة اللقمة بها اذا غص اثقا * واباحة النظر للطبيب حتى العورة والسوءتين *
الثالث الاكراه * الرابع النسيان * الخامس الجهل وسيأتي لها مباحث * السادس
العسر وعموم البلوى كالصلوة مع النجاسة المعفوعة كما دون ربع الثوب من مخففة
وقدر الدرهم من المغلظة * ونجاسة المعذورات التي تصيب ثيابه وكان كاملا فصلها
خرجت * ودم البراغيث والبق في الثوب وان كثر * وبول ترشش على الثوب
قد ررؤس الابرة * وطين الشوارع * وان نجاسة عسّر زواله * وبول سنوري غير اواني
الماء وعليه الفتوى * ومنهم من اطلق في الهرة والفارة وخرء حمام ومصفور وان
كثر * وخرء الطيور المحرمة في رواية * وما لا نفس له سائلة * وريق النائم مطلقا
على المنتهي به * وافواه الصبيان * وغبار السرقة * وقليل الدخان النجس *
ومغذ الحيوان * والعفوس من الربيع والفساء اذا اصاب السراويل المبتلة او
المقعدة على المفتي به * وكان الحلواني لا يصلي في سراويله * ولا تاويل لفعله
الا انحرز من الخلاف * ومن ذلك قولنا بان النار مطهرة للروث والعذرة *
فقلنا بطهارة رمادها تيسيرا * ولا لزم نجاسة الخبز في غالب الامصار * ومن
ذلك طهارة بول الخفاش وخرئه * والبعر اذا وقع في المحلب ورمى قبل
التفتت * وتخفيف نجاسة الاروات عندهما * وما يصيب الثوب من بخارات
النجاسة على الصحيح * وما يصيبه مما سال من الكنيف ما لم يكن اكبر رائحه

النجاسة * وماء الطابق المنحصانا * ومورته احرفت العذرة في بيت فاصاب ماء
 الطابق يوب انسان * وكذا الاصطبل اذا كان حارا ولم يكن كونه طابقا * او بيت البالوعة
 اذا كان عليه طابق وتقاطر منه * وكذا الحمام اذا كان اهرق فيه النجاسات
 فغرق حيطانها وكوبها وتقاطر منه * وكذا الوكان في الاصطبل كوز معلق فيه ماء
 فترشح في اسفل الكوز * والقول بطهارة المسك وان كان اصله دما * والزيادة وان
 كان مرق حيوان محرم الاكل * والقرباب الطاهر اذا جعل طينا بالماء النجس او
 مكسه * والفتوى على ان العبرة للظاهر ايها كان * وما ترشش على الفاسل من
 غسالة الميت مما لا يمكن الاحتراز عنه * وما رش به السوق اذا ابتل به قدماء *
 ومواطى الكلاب * والطين المسرق * وروغة الطريق * ومشرومية الاستنجاء
 بالحجر مع انه ليس بمزيل * حتى لو نزل المستنجي به في ماء نجسه * والقول بان
 كل مانع فاعل يزيل النجاسة الحقيقية * ومس المصحف للصبيان للتعليم * ومسح
 الخف في الحضر لمشفة نزعته في كل وضوء * ومن ثم وجب نزع الغسل لعدم تكرره *
 وانه لا يحكم على الماء بالاستعمال مادام مترددا على العضو ولا نجاسة الماء اذا
 لاقى المتنجس ما لم ينفصل عنه * وانه لا يضره التغيير بالمكث والطين والطحلب و
 كما يعسر مودته عنه * وابهة المشي والاستدبار عند سبق الحدث * وابهتهما في
 صلوة الخوف * وابهة النافلة على الدابة خارج المصر بالايماء * وفيه رواية من
 ابي يوسف رح * وابهة التعود فيها بلا مذرة * ووسع ابو حنيفة رح في العبادات كلها
 * فلم يقل ان مس المرأة والذكر نافض * ولم يشترط النية في الطهارة * ولا ذلك
 * ووسع في المياه فتوضه الى راي المبتلى به * ولم يشترط مقارنة النية للتكبير *
 ولم يعين من القرآن شيئا حتى الفاتحة * مما لا يقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن
 * والتعيين بحيث لا يجوز غيره * وعر * واسقط القراءة من المأموم بل منعة منها شفقة
 على الامام دفعا للتخليط عنه * كما يشاهد في الجامع الازهر * ولم يخص تكبيرة الافتتاح
 بالعلم * وانما جوزها بكل ما يبعد التعظيم * واسقط نظم القرآن من المصلي * فجوز
 بالفارسي تيسيرا على الخاشعين * وروي رجوعه عنه وهو الصحيح * واسقط فرض
 الطمانينة في الركوع والسجود تيسيرا * واسقط لزوم التفريق على الاصناف الثمانية

في الزكوة * وصدقة الفطر * وجوز تأخير النية في الصوم * وعدم التعيين لصوم رمضان *
ولم يجعل للحج الاركنين الوقوف وطواف الزيارة ولم يشترط الطهارة له ولا السترة
ولم يجعل السبعة كلها اركاناً بل الاكثر * ولم يوجب العمرة في العمر * كل ذلك للتيسير
على المؤمنين * ومن ذلك الابراد بالظهر في شدة الحر * ومن ثم لا ابراد في الجمعة
لاستحباب التكبير اليها على ما قيل * ولكن ذكر الاستحباب في انها كالظهر في زمانين *
وترك الجماعة للمطر * والجمعة بالاعذار المعروفة * ولذا اسقط ابو حنيفة رح عن
الاعمى الجمعة والحج وان وجد فاندفعاً للمشقة عنه * وعدم وجوب قضاء الصلوة
على الحائض لتكررها * بخلاف الصوم * وبخلاف المستحاضة لندور ذلك * وسقوط
القضاء عن المغفل عليه اذا زاد على يوم وليلة * وعن المريض العاجز عن الایماء
بالراس كذلك على الصحيح * وجواز صلوة الفرض في السفينة فاعدا مع القدرة على
القيام لخوف دوران الراس * ولذا كان الصوم في السنة شهراً * والحج في العمر
مرة * والزكوة ربع العشر تيسيراً * ولذا قلنا انها وجبت بقدر ميسرة حتى سقطت
بهلاك المال * واكل الميتة ومال الفير مع ضمان البدل اذا اضطر * واكل الولي
والوصي من مال اليتيم بقدر حاجة عمله * وجواز تقديم النية على الشروع في الصلوة
اذا لم يفصل باجنبي * وتقديم النية على الصوم من الليل وتأخيرها عن طلوع الفجر
الى ما قبل نصف النهار الشرعي دفعا للمشقة عن جنس الصائمين * لان الحائض
تطهر بعده والكافر يسلم والصغير يبلغ كذلك * وابطاح التحلل من الحج بسوق الهدي في
الاحصار وفي الفوات * وابطاح ابي يوسف رح رضي حشيش الحرم للحاج في الموسم
تيسيراً * وليس تحرير للحجة والقتال * وبيع الموصوف في الذمة كالسلم جوز علي خلاف
القياس دفعا لحاجة المفايس * والاكتفاء بروية طاهر الصبرة والاعوذ ج * ومشرعية
خيار الشرط دفعا لندم * وخيار نقدا الثمن للبائع دفعا لحماطة * ومن هذا القبيل
بيع الامانة المسمى ببيع الوفاء جوزة مشائخ بلخ وبخارا توسعة * وبيان في شرح
الكنز من باب خيار الشرط * ومن ذلك ائتم المتأخرون بالخيار في الغبن الفاحش *
امامطلقا واذا كان فيه غرور رحمة على المشتري * ومنه الرد بالعيب * والتخالف
والافالة والحوالة والره والضمان والابراء والقرض والشركة والصلح والحج

والوكالة والاجارة * والمزارعة والمساقاة على قولهما المفتى به للحاجة * والمضاربة
والعارية والوديعة للمشقة العظيمة في ان كل واحد لا ينتفع الا بما هو ملكه * ولا يستوفي
الا من عليه حقه * ولا يأخذ الا بكماله * ولا يتعاطى امور الا بنفسه فهل الا مر
باباحة الانتفاع بملك الغير بطريق الاجارة والاعارة والترض * وبالاستعانة بالغير وكالة
وايداعا وشركة ومضاربة ومزارعة ومساقاة * وبالاتميا من غير المديون حوالة *
وبالتوثيق على الدين برهن وكفيل ولو بالنفس * وباسقاط بعض الدين صلحا او كله
ابراء * وتاجدة افتداء يمينه جوزنا الصلح عن انكار * ولقد ما شرعت الاجارة له
لوجعلت المنافع اجرة عند اتحاد الجنس قلنا لا يجوز * وقلنا الاجارة على منفعة غير
مقصودة من العين لا تجوز للاستغناء عنها بالعارية كما علم في اجارة البرازية * ومن
التخفيف جواز العقود الجائزة * لان لزومها شاق يكون سببا لعدم تعاطيها * ولزوم
اللازمة * والالم يستتبع ولا غيره * ووقفنا مزل او كليل على علمه د فعلا للخرج منه *
وكذا القاضي صاحب وظيفة * ومنه اباحة النظر للطبيب والشاهد وعند الخطبة
وللسيد * ومنه جواز النكاح من غير نظر لما في اشتراطه من المشقة التي لا يتحملها
كثير من الناس في بناتهم واهواتهم من نظر كل خاطب فنامسب التيسير فلم يكن له خيار
روية * بخلاف البيع فانه يصح قبل الروية وله الخيار لعدم المشقة * ومن ثم قلنا ان
الامرا يجب في النكاح بخلاف البيع * ومن هنا وسع فيه ابو حنيفة رح فجوز به بلا
ولي * ومن غير اشتراط عدالة الشهود * ولم يفسد بالشروط المفردة ولم يخصه بلفظ
النكاح والتزويج بل قال ينعقد بما يفيد ملك العين للعالم * وصححه بحضور ابني
العائدين وناعسين وسكارى يذكرونه بعد الصبح * وبعبارة النساء * وجوز شهادتهن
فيه فانه قد يحضر رجل وامرأتين * كل ذلك دفعا لمشقة الزنا وما يترتب عليه *
ومن هنا قيل عجت لحنني كيف يزني * ومنه اباحة اربع نسوة فلم يقتصر على واحدة
تسميها على الرجل وعلى النساء ايضا اكثرتهن * ولم يزد على اربع لما فيه من المشقة
على الرجل في القسم وغيره * ومنه مشروعية الطلاق لما في البقاء على الزوجية
من المشقة عند التنازع * وكذا امر وعبة الخلع والافتداء والرجعة في العدة قبل
الثلث ولم تشرع د اثما لما فيه من المشقة على الزوجة * ومنه وقوع الطلاق على

والموتى بمضي اربعة اشهر دفعا للضرر عنها * ومنه مشروعية الكفارة في الظهار واليمين
تيسيرا على المكلفين * وكذا التخبير في كفارة اليمين لتكررها * بخلاف بقية الكفارات
لندرة وقوعها * ومشروعية التخبير في نذر معلق بشرط لا يراى كونه بين كفارة اليمين
والوفاء بالمنذر وعلى ما عليه الفتوى واليه رجع الامام تبلي موته بسبعة ايام * ومنه
مشروعية الكتابة لتخليص العبد من ذمام الرق اما فيه من العسر * ولم يثبتها بالشروط
الفاصلة توسعة * ومنه مشروعية الوصية عند الموت لتدراك الانسان ما فرط منه
في حال حيوته * وصح له في الثلث دون ما زاد عليه دفعا للضرر الورثة * حتى اجزأها
بالجميع عند عدم الوارث * واوقفنا على اجازة بقية الورثة اذا كانت لوا رث *
وابقينا التركة على ملك الميت حكما حتى تقضى حوائجه منها رحمة عليه * ووسعنا
الامر في الوصية فجوزناها بالمعذور ولم نثبتها بالشروط الفاسدة * ومنه سقاط الائم
عن المجتهدين في الخطاء * والتيسير عليهم بالاكتفاء بالظن * ولو كلفوا الاخذ باليقين
لشق وعسر الوصول اليه * ووسع ابو حنيفة روح في باب القضاء والشهادات تيسيرا
فصح تولية الفاسق * وقال ان فسقه لا يعزله * وانما يستحقه * ولم يوجب تزكية
الشهود حملا لحال المسلمين على الصلاح * ولم يقبل الجرح المجرد في الشاهد *
وسع ابو يوسف روح في القضاء والوقف * والمتولى على قوله فيما يتعلق بهما * فجوز
للقاضي تلقين الشاهد * وجوز كتاب القاضي الى القاضي من غير سفر * ولم يشترط
فيه شيئا مما شرطه الامام * وصحح الوقف على النفس * وعلى جهة تنقطع * ووقف المشاع *
ولم يشترط التسليم الى المتولى ولا حكم القاضي * وجوز استبداله عند الحاجة
اليه بلا شرط * وجوز مع الشرط ترفيا في الوقف وتيسيرا على المسلمين * فقد بان
بهذا ان هذه القاعدة يرجع اليها غالب ابواب الفقه * السبب السابع النقص فانه
نوع من المثقة فاسبب التخفيف * فمن ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون بقروض
امر اموالهما الى الولي * وتربيته وحضانته الى النساء رحمة عليه * ولم يجبرهن على الحضنة
تيسيرا عليهن * وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجماعة والجمعة والجهاد
والجزية وتحمل العقل على نول والصحيح خلافة * وابطح دليل الحرير وحلي الذهب *
وعدم تكليف الارقاء بكثير مما وجب على الاحرار * ككونه على النصف من الحر في الحدود

والعدة مما سياتي في احكام العبيد * وهذه فوائد مهمة يختم بها الكلام على هذه القاعدة * الفائدة الاولى * المشاق على تسمين مشقة لا تنفك عنها العبادة غالباً كمشقة البرد في الوضوء والغسل * ومشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار * ومشقة السفر التي لا انفكاك للحج والجهاد عنها * ومشقة الم الحدود ورجم الزناة * وقتل الجناة وقتال البغاة * فلا اثر لها في اسقاط العبادات في كل الاوقات * واما جواز التيمم للخوف من شدة البرد الجنابة فالمراد من الخوف الخوف من الاغتسال على نفسه او على عضو من اعضائه او من حصول مرض * ولذا اشترط في البدائع لجواز من الجنابة ان لا يجد مكاناً يابيه ولا نوباً يتدقّبه ولا ماءً مستحسناً ولا حمماً * والصحيح انه لا يجوز للمحدث الاصغر كراهية في الجنابة * لعدم اعتبار ذلك الخوف في اعضاء الوضوء * واما المشقة التي تنفك عنها العبادات غالباً فعلى مراتب * الاولى مشقة عظيمة فادحة كمشقة الخوف على النعوس والاطراف ومنافع الاعضاء فهي موجبة للتخفيف * وكذا اذا لم يكن للحج طريق الا من البحر وكان الغالب عدم السلامة لم يجب * الثانية مشقة خفيفة كادني وجع في اصبع او ادني صداع في الراس او سوء مزاج خفيف فهذا الاثر له ولا التفات اليه * لان تحصيل مصالح العبادات الاولى من دفع مثل هذه المفهمة التي لا اثر لها * ومن هنارد على من قال من مشايخنا ان المريض اذا نوى الصوم في رمضان من واجب آخر فانه يقع عما نوى ان كان مرضاً لا يضر معه الصوم * والا فيقع من رمضان * بان ما لا يضر ليس بمخصص للفطر في رمضان * وكلامنا في مريض رخص له الفطر * تنبيه * مطلق المرض وان لم يضر ان كان بالزوج مانع من صحة حارته بها * بخلاف مرضها * الثالثة متوسطة بين هاتين كمريض في رمضان يخاف من الصوم زيادة المرض * او بطؤه البرء فيجوز له الفطر * وهكذا في المرض المبيح للتيمم * واعتبر في الحج الزاد والراحلة المناسبتين للشخص حتى قال في فتح القدير يعتبر في حق كل انسان ما يصح معه بدنه * وقالوا لا يكفي بالعفة في الراحة بل لابد من شق محمل او راس زائلة * ومن المشكل التيمم فانهم اشترطوا في المرض المبيح له ان يخاف من الماء على نفسه او عضوه ذهاباً ومنفعة او حدوث مرض او بطؤه براء ولم يسعوا بمطلق المرض مع ان مشقة السفر دون ذلك بكثير * ولم يوجوا

شراء الماء بزيادة فاحشة على قيمته لا البسيرة * الفائدة الثانية * تخفيفات للشرع
 سبعة انواع * الأول تخفيف اسقاط العبادات عند وجوبها * الثاني تخفيف
 تنقيص كالقصر في السفر على القول بان الاتمام اصل * واما على قول من قال القصر
 اصل والاتمام فرض بعده فلا الصورة * الثالث تخفيف ابدال كابدال الوضوء و
 الغسل بالتميم * والقيام في الصلوة بالقعود والاضطجاع * والركوع والسجود بالاياء *
 والصيام بلا طعام * الرابع تخفيف تقديم كالمجمع بعرفات * وتقديم الزكاة على الحول
 وزكاة الفطر في رمضان وقيله على الصحيح بعد تملك النصاب في الاول * ووجود
 الراس بصفة المؤنة والولاية في الثاني * الخامس تخفيف تاخير كالمجمع بمزدلفة
 * وتأخير رمضان للمريض والمسافر * وتأخير الصلوة عن وقتها في حق مشغول بانقاذ
 فريق ونحوه * السادس تخفيف ترخيص كصلوة المستحجر مع بقية النجوى وشرب
 الخمر للقصّة * السابع تخفيف تغيير كتغيير نظم الصلوة للخوف * الفائدة الثالثة المشقة
 والخرج انما يعتبر في موضع لا نص فيه * امام مع النص بخلافه فلا * ولذا قال ابو حنيفة
 ومحمد رحمهم الله رخصة رمي حشيش الحرم وقطعه الا الاذخر * وجوز ابو يوسف رحمهم الله
 للخرج * ورد عليه بما ذكرناه ذكره الزيلعي في جنائبات الاحرام * وقال في باب الانجاس
 ان الامام يقول بتغليظ نجاسة الارواث لقوله عليه الصلوة والسلام انها ركس اي
نجس * ولا اعتبار عند البلوى في موضع النص كما في بول آدمي * فان البلوى
 فيها عم انتهى * وفي شرح منية المصلي من المتأخرين من زاد في تغيير الغليظة على قول
 ابن حنيفة رحمهم الله ولا خرج في اجتنابه كما في الاختيار * وفي الغليظة على قولهما ولا يوجب في
 اصابتها كما في الاختيار ايضا * وفي المحيط وهي زيادة حسنة يشهد لها بعض فروع الباب *
 والمراد بقوله ولا خرج في اجتنابه ولا بلوى في اصابتها على اختلاف عبارتين
 انما هو بالنسبة الى جنس المكلفين * فيقع الاتفاق على صدق القضية المشهورة وهي
 ان ما صمت بلبته خفت قضيته انتهى * الفائدة الرابعة ذكر بعضهم ان الامر اذا ضاق
 اتسع واذا اتسع ضاق * وجمع بينهم بعضهم بقوله كل ما نجا وزعن حده انعكس الى
 ضده * ونظروها تبين انما تدن في انعكاس قولهم يفتقر في الدوام ما لا يعتد في الابتداء
 وقولهم يفتقر في الابتداء ما لا يعتد في البقاء ومباين ان شاء الله تعالى ذكره وعلمها

القاعدة الخامسة الضرر يزال * اصلها قوله عليه الصلوة والسلام لا ضرر ولا ضرار *
 أخرجه مالك في الموطأ من عمرو بن يحيى عن أبيه مرسلًا * وأخرجه الحاكم في المستدرک
 والبيهقي والدارقطني من حديث أبي سعيد الخدري * وأخرجه ابن ماجة من
 حديث ابن عباس وعبد بن صامت رض * وقسره في المغرب بأنه لا يضر الرجل
 أخاه ابتداء ولا جزاء انتهى * وذكره أصحابنا راجح في كتاب الغصب والشفعة وغيرهما *
 ويبنى على هذه القاعدة كثير من أبواب الفقه * فمن ذلك الرد بالعيب * وجميع أنواع
 الخيارات * والحجوساثرانواعه على المفتي به * والشفعة فانها للشريك لدفع ضرر
 القسمة * وللجار لدفع ضرر الجار السوء اذ * مصراع * بحجر انها تغلوا الديار وترخص *
 والقصاص والحدود والكفارات وضمان المتلفات * والجبر على النسيئة بشرطه * ونصب
 الأئمة والقضاة * ودفع الصائل * وقتال المشركين والبيعة * وفي البرازية من كتاب
 الكراهية باع اغصان فرصاد والمشتري اذا ارتقى لقطعها يطلع على عورات الجيران
 يؤمر بان يحمرهم وقت الارتقاء ليستروا امرأة او مرتين فان فعل فيها والارفع الى الحاكم
 ليمنع من الارتقاء انتهى * وهذه القاعدة مع التي قبلها متحدة او متداخلة وتعلق
 بها قواعد الأول الضرورات تبيح المحظورات * ومن ثم جاز اكل الميتة عند المحضمة *
 واساعة اللئمة بالحر * والفاظ بكلمة الكفر للأكراه * وكذا اتلاف المال * واخذ المال
 من الممتنع من اداء الدين بغير اذنه * ودفع الصائل ولو ادعى الى قتله * وزاد الشافعية
 على هذه القاعدة بشرط عدم نقصانها * قالوا يخرج مال الزكاة الميت نبيًا فانه لا يعل الكراهة
 للمضطر * لان حرمة اعم في نظر الشرع من مهيبة المضطر انتهى * ولكن ذكر
 أصحابنا راجح ما يفيد * فانهم قالوا لو اكره على قتل غيره بقتل لا يرخص له * وان قتله
 اثم * لان مفسدة قتل نفسه اخف من مفسدة قتل غيره * وقالوا لودفن بلا تكفين لا ينش
 عليه * لان مفسدة هتك حرمة اشد من عدم تكفينه الذي قام الستر بالتراب مقامه *
 وكذا قالوا لودفن بلا غسل واهيل عليه التراب صلى على غيره ولا يخرج *
 الثانية ما يبيح للضرورة يتقدر بقدرها * وكذا قال في ايمان الظهيرية ان اليمين الكاذبة
 لا تنجح للضرورة * وانما يباح التعريض انتهى * يعني لاندفاعها بالتعريض * ومن
 فروعهما المضطر لا يأكل من الميتة الا قدر سد الرمق * والطعام في دار الحرب يوح

على سبيل الحاجة * لانه انما ابيح للضرورة * قال في الكنز وينتفع فيها بعلف وطعام و
حطب وسلاح ودهن بلا قسمة * وبعد الخروج منها لا * وما فضل رد الى الغنمية * وانتوا
بالغفوع بول السنور في الثياب دون الازاني * لانه لا ضرورة في الاواني لجريان
العادة بتخميرها * وقرق كثير من المشائخ في العبريين آبار الفلوات فيعفى عن
قليله للضرورة * لانه ليس لها رؤس حجارة والابل يمعرجوها * وبين آبار الامصار
لعدم الضرورة بخلاف الكثير * ولكن المعتمد عدم الفرق بين آبار الفلوات والامصار *
وبين الصحيح والمنكسر * وبين الرطب واليابس * ويعفى عن ثياب المتوضي اذا
اصابها من الماء المستعمل على رواية انجاسة للضرورة * ولا يعفى عما يصيب
نوب غيره لعدمها * ودم الشهيد طاهر في حق نفسه نجس في حق غيره لعدم الضرورة *
والجيرة يجب ان لا تستمر من الصحيح الا بقدر ما لا بد منه * والطبيب انما ينظر من
العورة بقدر الحاجة * وفرع الشافعية عليها ان المجنون لا يجوز تزويجه اكثر من واحدة
لاندفاع الحاجة بها انتهى * ولم اره لشافعي ح * تذنب * يقرب من هذه القاعدة
ما جاز بعد بطل بزواله * فبطل التيمم اذا قدر على استعمال الماء * فان كان لفقده
الماء بطل بالندرة عليه * واذا كان لمرض بطل بئرته * وان كان لبرد بطل بزواله *
وينبغي ان يخرج على هذه القاعدة الشهادة على الشهادة اذا كان الاصل مريضاً نصح
بعد الاشهاد * او مسافراً تقدم ان يبطل الاشهاد على القول بانها لا تجوز الا بموت
الاصل او مرضه او سنه * الثالثة الضرر لا يزال بالضرر * وهي مقيدة لقولهم الضرر
يزال اي لا بضرر * ومن فروغها عدم وجوب العمارة على الشريك * وانما يقال
لمريدها انفق واحبس العيس الى استيفاء قيمة البناء او ما انفقته * فالاول ان كان
بغير اذن القاضي * والثاني ان كان باذنه وهو المعتمد * وكما في شرح الكنز في مسائل
شتى من كتاب القضاء ان الشريك يجبر عليها في ثلث مسائل * ولا يجبر السيد على
تزويج عبده وامته وان تضررا * ولا ياكل المضطر طعام مضطر آخر ولا شيئاً من بدنه * تنبيه
* يتحمل الضرر الخاص لاجل دفع الضرر العام * وهذا مقيد لقولهم الضرر يزال اي
لا يزال بمنله * وعاء فروغ كثيرة * منها جواز الرمي الى كفار تترسو بصبيان المسلمين *
ومنها وجوب نقض حائط مملوك مائل الى طريق العامة على مالكيها دفعاً للضرر

العام * ومنها جواز الحجر على البالغ العاقل الحر عند أبي حنيفة ربح في ثلث * المفتى
 الحاج * والطبيب الجاهل * والمكاري المفلس دفعا للضرر العام * ومنها جواز
 على السفيه عندهما وعليه الفتوى دفعا للضرر العام * ومنها بيع مال المديون المحبوس
 عندهما لقضاء دينه دفعا للضرر عن الغرماء وهو المعتمد * ومنها التسعير عند تعدي
 ارباب الطعام في بيعه بغش فاحش * ومنها بيع طعام المحتكر جبرا عليه عند الحاجة
 وامتناعه من البيع دفعا للضرر العام * ومنها منع اتخاذ حانوت للطبخ بين الميزازين *
 وكذا الكل ضرر عام كذا في الكافي وغيره * وتأممه في شرح منظومة ابن وهبان من
 الدعوى * تنبيه آخر * بقيد القاعدة ايضا بما لو كان احدهما اعظم ضررا فان الاشد
 يزال بالاخر * فمن ذلك الاجبار على قضاء الدين والفقات الواجبات *
 ومنها حبس الاب لو امتنع عن الاتفاق على ولده بخلاف الديون * ومنها لو غصب
 ساجدة ابي خشبة وادخلها في بناء فان كانت قيمة البناء اكثر بتملكها صاحبه بالقيمة *
 وان كانت قيمتها اكثر من قيمته لم ينقطع حق المالك منها * ومنها لو غصب ارضا
 فبنى فيها او غرس فان كانت قيمة الارض اكثر فلعادرت والاضمن له قيمتها *
 ومنها لو ابتلعت دجاجة لواء بنظر الى اكثرها قيمة فيضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل *
 وعلى هذا الواو حل فصل غيره دارة تكبر فيها ولم يمكن اخواجه الا بهدم الجدار *
 وكذا الواو حل البقر راسه في قدر من النحاس فتعذر اخراجه * هكذا ذكر اصحابنا
 ربح كما ذكره الربيعي في كتاب الغصب * وفصل الشافعية فقالوا ان كان صاحب
 البهيمة معها فهو مفروط بترك الحفظ * فان كانت غير ما كولة كسرت القدر وعليه ارض
 النقص * او ما كولة ففي ذبحها وجهان * وان لم يكن معها فان فرط صاحب القدر
 كسرت ولا ارض * والا فله الارض * وينبغي ان يلحق بمسئلة البقرة ما لو سقط دينار
 في مخبرة غيره ولم يخرج الا بكسرهما * ومنها جواز دحل بيت غيره اذا سقط متاعه
 به وخاف صاحبه انه لو طبعه عنه لاحقاء * ومنها مسئلة الظفر بجنس دينه * ومنها
 جواز شق بطن الميت لاخراج الولد اذا كانت ترجى حيوته * وقد امر به ابو حنيفة ربح
 فحاش الولد كما في المستط * قالوا بخلاف ما اذا ابقاع لؤلؤة فانه لا يشق بطنه * لان
 حرمة الآدمي اعظم من حرمة المال * وتسوى الشافعية بينهما في جواز الشق * وفي

تهذيب اللانسي من الحظر والاباحة وفحة الدرة في تركه * وان لم يترك شيئا
لا يجب شيء انتهى * ومنها طلب صاحب الاكثر التسمية وشره يكثر ضرر فان صاحب
الكثير يجاب على احد الاقوال * لان ضرره في عدم التسمية اعظم من ضرر شره
بها * ونشأت من هذه القاعدة قاعدة رابعة * هي ما اذا تعرض مفسد ثان له عي
اعطيهما ضررا بارتكاب اخيهما * قال الزياصي في باب شروط الصلوة ثم الاصل في
جنس هذه المسائل ان من ابتلى بيلتين هما متساويان ياخذ بايتهما شاء * وان
احتسنا اختارا هونهما * لان مباشرة الحرام لا تجوز الا للضرورة ولا ضرورة في حق
الزيادة * مثله رجل عليه جرح لم يجد سائل جرحه وان لم يجد لم يسأل فانه يصلي
فاعد يؤمى بالركوع والسجود * لان ترك السجود اهلون من الصلوة بالحدث *
الا ترى ان ترك السجود جائز حالة الاختيار في التطوع في الدابة ومع الحدث
لا يجوز بحال * وكذا شيخ لا يتدر على القراءة فالتواضع عليها فاعد يصلي فاعد *
لان يجوز حالة الاختيار في النفل * ولا يجوز ترك القراءة بحال * واولا في الفصلين
فانما مع الحدث وترك القراءة لم يجز * ولو كان معه ثوبان فلباس كل واحد منهما اكثر
من قدر الدرهم يتخير ما لم يبلغ احد هاربع الثوب * لا ستوائهما في النع * ولو كان دم
احدهما قدر الربع ودم الآخر فل يصلي في اقلهما ماء ولا يبروز عكسه لان للربع
حكم الكل * ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع او كان في احدهما اكثر لكن لا يبلغ ثلثة
اربعة وفي الآخر قدر الربع صلى في ايتهما شاء لا ستوائهما في الحكم * والا فضل ان
يصلي في اقلهما نجاسة * ولو كان ربع احدهما طاهرا والآخر اقل من الربع يصلي في
الذي ربه طاهر * ولا يجوز في العكس * ولو كان امرأه لم تلت ثمانية ينكشف من
مورتها ما يمنع جواز الصلوة ولو صلت لا ينكشف منها شيء فانها تصلي فاعدة
ما ذكرنا ان ترك القيام اهلون * ولو كان الثوب يعطي جسده وربع راسه وترك
تغطية الراس لا يجوز * ولو كان يعطي اقل من الربع لا يضره تركه * لان الربع
حكم الكل * وما دونه لا يعطي له حكم الكل والاسترا فضل تقبلا لا لكشاف
انتهى * ومن هذا القبيل ما ذكره في الخلاصة انه لو كان اذا خرج للجماعة لا يقدر
على القيام ولو صلى في بيته صلى قلنا يخرج اليها ويصلي فاعد * وهو الصحيح * ونسأل

في شرح منية المصلي **تفـ** بمجا آخر انه يصلي في بيته فاما وهو الاظهر * ومن هذا النوع
لواضطروا عند مية ومال الغرة فانه ياكل المية * ومن بعض اصحابنا راج ان من وجد
طعام الغير لا تباح له المية * ومن ابن ساعدة الغصب اولى من المية * وبه اخذ الطحاوي
وغیره * وخبره الكرخي كذا في البرازية * واواضطروا المحرم وعند مية وصيد اكلها
دونته على المعتمد * وفي البرازية لو كان الصيد مذبوحا فالصيد اولى وفاقا * ولو اضطروا
وعنده صيد ومال الغير فالصيد اولى * وكذا الصيد اولى من لحم الانسان * وعن
محمد راج الصيد اولى من الخنزير انتهى * وذكر الرياعي في آخر كتاب الاكرام لو
قال له لثقتن نفسك في النار او من الجبل او لا قتلتك وكان الالتقاء بحيث لا ينجم منه
ولكن فيه نوع حفة فله الخيار ان شاء فعل ذلك وان شاء لم يفعل وصبر حتى يقتل عند
ابني حنيفة راج * لانه ابتلى بياثنتين فيختار ما هو الا هو في زعمه * وعندهما يصبر ولا
يفعل ذلك * لان مباشرة العمل سعي في افلاك نفسه فيصير تحاما عنه * واسأله
ان الحريق اذا وقع في سفينة وعلم انه لو صبر فيه يحترق * ولو وقع في الماء يفرق فغده
يفتار بينهما شاة * وعندهما يصبر * ثم اذا القى نفسه في النار فاحترق فعلى المكره القصاص
* بخلاف ما اذا قال لثقتن نفسك من راس الجبل او لا قتلتك بالسيف والقلم نفسه
فمات فعند المعنف راج نجى الدية وهي مسئلة القتل بالمثل انتهى * ونظير القاعدة
الرابعة قاعدة خامسة وهي درء الماسد اولى من جلب المصالح * فاذا تعارضت مفسدة و
مصلحة قدم دفع المفسدة غالبا * لان اعتناء الشرع بالمنهيات اشد من اعتنائها بالامورات
* وكذا قال عليه الصلوة والسلام اِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا شِطَطْتُمْ . اِذَا نَهَيْتُكُمْ
مِنْ شَيْءٍ فَأَعِزُّوهُ . وروى في الكشف حديثا ترك درء معانته الله عند افضل من
عبادة الكافرين * ومن ثم جاز ترك الواجب دفعا للمفسدة * ولم يسمع في الاندام على
المنهيات خصوصا الكدائر * ومن ذلك ما ذكره البزازي في فتاواه ومن لم يجد سترة
ترك الاستنجاء ولو لم يلبس شط نهر * لان النهي راجح على الامر * حتى استوعب
النهي الا زمان ولم ينفذ الامر التكرار انتهى * والمرأة اذا وجب عليها الغسل
ولم يجد سترة من الرجال فخرجت * والرجل اذا لم يجد سترة من الرجال لا يخرجه
ويقتل * وفي الاستنجاء اذا لم يجد سترة يتركه * والفرق ان النجاسة المحكبة اقوى *

والمرأة بين النساء كالرجل بين الرجال كذا في شرح النقاية * ومن فروع ذلك المبالغة في المضمضة والاشتقاق مسنونة ونكرو للصائم * وتخليل شعر الحية سنة في الطهارة ويكره للمحرم * وقد تراعى المصلحة لغلبتها على المفسدة * فمن ذلك الصلوة مع اختلال شرط من شروطها من الطهارة أو السترا أو الاستقبال فان في كل ذلك مفسدة لما فيه من الاختلال بجلال الله تعالى في ان لا يتأجج الا على العمل الاحوال * ومتى تعدر شيء من ذلك جازت الصلوة بدونه تعدى المصلحة الصلوة على هذه المفسدة * ومنه الكذب مفسدة محرمة ومتى تضمن جلب مصلحة تترتب عليه جاز كما كذب للاصلاح بين الناس * وعلى الزوجة لاصلاحها * وهذا النوع راجع الى ارتكاب اخف المفسدتين في الحقيقة * القاعدة السادسة من الجماعة * الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت او خاصة * ولقد اجوزت الاجارة على خلاف الناس للحاجة * ولقد اقلنا يجوز اجارة بيت بمنافع بيت لاتحاد جنس المنفعة فلا حاجة * بخلاف ما اذا اختلف * ومنها ضمان الدرك جوز على خلاف القياس * ومن ذلك جواز السام على خلاف القياس * لكونه بيع المعلوم دفعا للحاجة المألوس * ومنها جواز الاستصناع للحاجة * ومنها دخول الحمام مع جهالة مكنته فيها * وما يستعمله من مائها * وشربة السقاء * ومنها الاقضاء بصحة بيع الوفاء حيث كثر الدين على اهل بحارى وهكذا مصر * وقد سمعوه بيع الامانة * والشابعة يسمونه الرهن المعلن وكذا اسماء به في الملتقط * وقد ذكرناه في شرح الكنز من باب خيار الشرط * وفي القيمة والبيعة يجوز للمحتاج الاستئراض بالرهن انتهى * القاعدة السادسة العادة محكمة * واصحابنا عليه الصلوة والسلام ما راوا المسلمين حسنا فهو عند الله حسن * قال العلاني لم اجد مرفوعا في شيء من كتب الحديث اصلا ولا بسند ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال * وانما هو من قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعا عليه * اخرجته احمد في مسنده * واعلم ان اعتبار العادة والعرف ترجع اليه في النفا مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك اصلا * فقالوا في الاصول في باب ما ترك به الحجة ترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة * هكذا ذكر فخر الاسلام فاحتمل في عطف العادة على الاستعمال فتقبلهما متراذبان * وقيل المراد من الاستعمال نقل اللفظ عن موضعه الاعلمي الى معناه

المجازي شرعا وغلبة استعماله فيه * من العادة نفاذ الى معناه المجازي عرفا * وتماثله
 في الكشف الكبير * وذكر الجدي في شرح المعنى العادة عبارة عما يستقر في النصوص
 من الامور المكورة المتقبولة عند الطبايع السائمة * وهي انواع ثلثة * العرفية العامة
 كوضع القدم * والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة مخصوصة كالرفع للنخاعة * والفرق
 والجمع والنقص للنظار * والعرفية الشرعية كالصلوة والزكاة والحج تركت معانيها
 المأهولة بمعانيها الشرعية انتهى * مما مرع على هذه القاعدة حد الماء التجاري * الاصح
 انه ما يعده الناس حاربا * ومنها وقوع المعز الكثير في البئر * الاصح ان الكثير
 ما يستكره الطائر * ومنها حد الماء الكثير النصف بالمجاري * الاصح فتوبضد الى راي
 المستلبي بدلا التقدير بشي من العشرة في العشرة ونحوه * ومنها الحميم والناس *
 فالو لو زاد الدم على اكثر الحميم والناس يرد الى ايام عادتها * ومن ذلك العمل
 المفسد للصلوة مفروض الى العرف لو كان بحيث لو رآه راي يظن انه خارج الصلوة *
 ومنها تناول النصارى السافطة * وفي احارة الطائر * وفيما لا نص فيه من الاموال الربوية
 ومفهومه العرف في كونه كيليا او وزنيا * واما المصوص على كيل او وزن ولا اعتبار بالعرف
 فيه عند ابي حنيفة ومعه درج * خلافا لابي يوسف رح * وقواه في فتح القدير من باب
 الرداء ولا خصوصية للربوا وانما العرف غير معتبر في النصوص عليه * قال في الطهيرة
 من الصلوة وكان محمد بن الفضل يقول السرة الى موضع نبات الشعر من العادة
 ليست بعسرة لتعامل العمال في الابداء من ذلك الموضع عند الانزاع وفي
 النزاع عن العادة الظاهرة نوع حرج * وهذا ضعيف وبعد لان التعامل بخلاف
 النص لا يعتبر انهم يلفظ * وفي صوم يوم الشك فلا يكره ان له عادة * وكذا صوم
 يومين قبله * والمذهب * دم كراهية صومه بنية الفل * طلقا * ومنها قبول الهدية
 لقاضي ممن له عادة بالاهداء له قبل توليته بشرط ان لا يزيد على العادة * بان زاد
 عليه اريد الرائد * والاكل من الطعام المتقدم ضمانة بلا صريح الاذن * ومنها العاط
 الواقين تستبي على عرفهم كما في وقف فتح القدير * وكذا العط الناذر والمومي *
 الخالف * وكذا الاقرار بنية عليه * الا فيما ذكره وصياتي في مسائل الايمان *
 وتعلق بهذه القاعدة مباحث * الابل بماذا تثبت العادة * وفي ذلك فروع * الازل

العادة في باب الخبز * اختلف فيها فعند ابني حنيفة ومحمد ربح لا تثبت الا بمرتين *
وعند ابني يوسف ربح تثبت بمرة واحدة * قالوا وعليه الفتوى * وهل الخلاف في
الاصلية او في الجعلية وفيهما مستوفى في الخلاصة وغيرها * الثاني تعليم الكلب الصائد
بترك الكله للصيد بان يصير الترك عادة له * وذلك بتركه الاكل تلك مرات *
الثالث لم اربما ذات ثبت العادة بالاهداء للقاضي المقتضية للقبول * المبحث الثاني
انما تعتبر العادة اذا اطردت وغلبت * ولذا قالوا في البيع لو باع بدرهم او دينار
وكان في بلد اختلف فيه النقود مع الاختلاف في المالية والرواج انصرف البيع الى
الاغلب * قال في الهداية لانه هو المتعارف فيصرف المطلق اليه * ومذهب الوبايع
التاجر في السوق شيأ يضمن ولم يصوح بحلول ولا ناجيل وكان المتعارف فيما بينهم
ان البائع ياخذ كل جمعة قدرا معلوما انصرف اليه بلا بيان * قالوا لان المعروف
كالمشروط ولكن اذا باعه المشتري ثوبا ولم يبين التقسيط للمشتري هل يكون للمشتري
الخييار * فمنهم من اثبت * والجمهور على انه يبيعه مرابحة بلا بيان اكبره حالا بالعقد *
ذكره الزيلعي في التولية * ومنها في استيجار الكاتب قالوا الحبر عليه والاقلام *
والخطاط قالوا الخط والابرة عليه عملا بالعرف * وينبغي ان يكون العمل على الحال
للعرف * ومن هذا القبيل طعام العبد فانه على المستاجر * بخلاف علف الدابة فانه على
الموخر حتى لو شرط على المستاجر فسدت كفا في البرازية * بخلاف استيجار الطائر بطعامها
وكسوتها فانه جائز وان كان مجهولا للعرف * وتخرج على ان علف الدابة على مالكها
دون المستاجر ان المستاجر لو تركها بلا علف حتى ماتت جوعا لم يضمن كفا في البرازية *
ومنها ما في وقف القنية بعث شعاعي شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقي منه ثلثه
او دونه ليس للامام ولا للمؤذن ان ياخذه بعجز اذن الدافع * ولو كان العرف في
ذلك الموضع ان الامام والمؤذن ياخذ من غير صريح الاذن في ذلك كان له ذلك
انتهى * ومنها المطالبة في الدارس كايام الاعياد ويوم عاشوراء وشهر رمضان في درس
الفقه لم اربما مرابحة في كلامهم * والمستأثمة على وجهين فان كانت مشروطا لم يسقط
من المعلوم شيء والا فينبغي ان يلحق بباطلة القاضي * وقد اختلفوا في اخذ القاضي
مارتب اذ من بيت المال في يوم بطلته فقال في المحيط انه ياخذ يوم البطالة * لانه

يستريح اليوم الثاني * وقيل لا باخذا انتهى * وفي النية القاضي يستحق الكفاية من
 بيت المال في يوم البطالة في الاصح * واختاره في منظومة بن وهبان وقال انه الاظهر *
 ينبغي ان يكون كذلك في المدارس * لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة
 يكون للمطالعة والتحرير عند ذي الهمة * ولكن تعارف النقهاء في زماننا بطالة طويلة
 أدت الى ان صار الغالب البطالة وايام التدريس قليلة * وبعض المدرسين يقدم
 في اخذ المعلوم على غيره محتجبان التدريس من الشعائر مستدلا بما في الجاوي
 القدسي مع ان ما في الجاوي القدسي انما هو في المدرس للمدرسة لا في كل
 مدرس فخرج مدرس المسجد كما هو في مصر * والفرق بينهما ان المدرسة
 تعطّل اذا غاب المدرس بحيث تعطّل اصلا * بخلاف المسجد فانه لا يعطل بغيبة
 المدرس * فائدة * قيل في القية ان الامام للمسجد يسامح في كل شهر اسبوعا للاستراحة
 او لزيارة اهله * وعبارته في باب الامامة امام يترك الامامة لزيارة اقربائه في
 المسانيق اسبوعا او نحوه والمصنفه والاستراحة لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع
 انتهى * ومنها المدارس المرفوفة على درس الحديث ولا يعلم مراد الواقف فيها
 هل يدرس فيها علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح كحصر ابن الصلاح او يقرأ من
 الحديث كالحارثي والمسلم ونحوهما ويتكلم على ما في الحديث من فقه او مربية او
 لغوي او مشكل او اختلاف كما هو في عرف الناس الآن * قال الجلال السيوطي
 وهو شرط المدرسة الشخصية كما رأيت في شروط واقفها * قال وقد سأل شيخ الاسلام ابو
 الفضل ابن حجر شيخه الحافظ ابنا الفضل العراقي عن ذلك * فاجاب بان الظاهر اتباع
 شروط الواقفين فانهم يختلفون في الشروط * وكذلك اصطلاح كل بلد فان اهل
 الشام يقولون دروس الحديث بالسماع ويتكلم المدرس في بعض الاوقات * بخلاف
 المصريين فان العادة جرت بينهم في هذه الاعصار بالجمع بين الامرين بحسب
 ما يقرأ فيها من الحديث * تصحّل في تعارض العرف مع الشرع * فاذ تعارضوا
 قدّم عرف الاستعمال خصوصاً في الأيمان * فاذ اختلف لا يجلس على الفراش او
 على البساط ولا يستنضمي بالسراج لم تكتب تجلوسه على الارض ولا بالاستنضاء
 بالشمس وان سماها الله تعالى فراشا وبساطا وسمى الشمس سراجا * وتوكل لا

ياكل لحما لا يحنت باكل لحم السمك وان سَمَّاهُ الله تعالى لحما في القرآن * ولو حلف لا يركب دابة فركب كافرا لم يحنت وان سَمَّاهُ الله تعالى دابة * ولو حلف لا يجلس تحت سقف فجلس تحت السماء لم يحنت وان سَمَّاهُ الله تعالى سقفا * الآتي مسائل فيقدم الشرع على العرف * ألا ولي لو حلف لا يصلي لم يحنت بصلوة الجبازة كما في عامة الكتب * الثانية لو حلف لا يصوم لم يحنت بطلاق الامساك * وانما يحنت بصوم ساعة بعد الفجر ينبت من اهله * الثالثة لو حلف لا ينكح فلانة حنت بالعقد * لانه النكاح الشائع شرعا لا بالوطي كما في كشف الاسرار * بخلاف لا ينكح زوجته فانه للوطي * اربعة لو قال لها ان رأيت الهلال فانت طالق فعلمت به من غير رؤية ينبغي ان يقع لكون الشارع استعمل الرؤية فيه بمعنى العلم في قوله عليه الصلوة والسلام مُؤْمِنًا رُؤْيَاهُ وَأَثَرُهُ وَيُتَقَرُّ * فكان الشرع يقتضي الخصوص واللفظ يقتضي العموم اعتبرنا خصوص الشرع * قالوا واصل لا فائدة لا يدل حل الوارث اعتبارا لخصوص الشرع * ولا يدل حل الوالدان والولد للعرف * وهذا فرعان يخرجان لم ارهما الآن صريحا * احدهما حلف لا ياكل لحما لم يحنت باكل الميتة * الثاني حلف لا يطأ لم يحنت بالوطي في الدبر * واما لو حلف لا يشرب ماء فمشرب ماء تغير بغيره فالعبرة للعالم كما صرحوا به في الرضاح * فَيَسْتَلِ في تمارض العرف مع اللغة * صرح الزبلي وغيره بان الايمان مبنية على العرف لا على الحقائق اللغوية * وعليها فروع * منها لو حلف لا ياكل الحميز حنت بما يعتاده اهل بلده * ففي المأذنة لا يحنت الا بحميز البحر * وفي طبرستان ينصرف الى خمر الارز * وفي زبيد الى خمر الدرة و الدخن * ولو اكل الخائف حلاف ما عندهم من الحميز لم يحنت * ولا يحنت باكل القطائف الا بالنية * ومنها الشواء والطبخ على الفحم فلا يحنت بالماذنيان والحيز المشوي فلا يحنت بالميز وفي الطبخ * ولا بالارز المطبوخ بالسمن * بخلاف المطبوخ بالدهن ولا بتليق يابسة * ومنها الراس ما يباع في مصره فلا يحنت الا براس العم * ومنها حلف لا يدخل بيتا قد حل بيعه او كنيسة او بيت نار او الكعبة لم يحنت * سَبَد خرجت عن بناء الايمان على العرف مسائل * ألا ولي حلف لا ياكل لحما حنت باكل لحم الحنظل والادمي على ما في اكثر * ولكن الفتوى على خلافه * وجواب

الزيلي بانه عرف عملي فلا يصلح مقيد بخلاف العرف اللفظي * فقد رد في فتح
 القدير بقولهم في الاصول الحقيقة تترك بدلالة العادة اذ ليست العادة الاعراف عمليا
 انتهى * الثانية حلف لا يركب حيوانا بحث بالركوب على انسان لتناول اللفظ *
 والعرف العملي وهو انه لا يركب عادة الا يصلح مقيد اذ كره الزيلي * بخلاف لا يركب
 دابة كما قدمناه * وقد استمر على ما مهدد وقد علمت رده لكن لم يجب ابن الهمام
 عن هذا الفرع * الثالثة حلف لا يهدم بيتا بحث يهدم بيت العنكبوت * بخلاف
 لا يهدم بيتا * وثوق الزيلي بينهما بامكان العمل بحقيقته في الهدم بخلاف الدخول *
 والوصف هذا المسلك لم يصح بناء الايمان على العرف الا عند تعذر العمل بحقيقته
 النعوية * الرابعة حلف لا يأكل لحما بحث باكل الكبد والكبد على ما في الكثر مع
 انه لا يسمى لحما عرفا * ولذا قال في المحيط انه انما بحث على عادة اهل الكوفة *
 واما في عرفنا فلا بحث * لانه لا بعد لحما انتهى * وهو حسن جدا * ومن هذا او امثاله
 علم ان العمي يعتبر عرفه قطعا * ومن ههنا قال الزيلي في قول صاحب الكثر والواقف
 على السطح دا حل ان المختار لا بحث في العجم * لانه لا يسمى دا حلا عندهم انتهى *
 البحث الثالث العادة المتطردة هل تنزل منزلة الشرط * قال في اجارة الظهيرة
 المعروف عرفا كالمشروط شرط انتهى * وقالوا في الاجارات لو دفع ثوبا الى خياط
 ليعطيه له او الخ صباغ لمصبغه له ولم يعين له اجرائه اختلفا في الاجر وعدمه وقد
 حرت عادته بالعمل بالاجرة فهل تنزل منزلة شرط الاجرة فيه اختلف * قال الامام
 الاعظم لا اجر له * وقال ابو يوسف رح ان كان الصانع حريفا له اي معاملا له فله
 الاجر والا لا * وقال محمد رح ان كان الصانع معروفا بهد الصعقة بالاجر وقام حاله
 بها كان القول قوله والا فلا اعتبار للظاهر المعتاد * وقال الزيلي والتمويل على
 قول محمد رح انتهى * والخصوصية اصناف بل كل مانع نصب نفسه ليعمل باجر فان
 السكوت كالاشتراط * ومن هذا القبيل نزول الخان ودخول الحمام والدلال كما
 في البزازية * ومن هذا القبيل المعد للاستغلال كما في المستنق * ولذا قالوا المعروف
 كالمشروط فعلى المفتي به صارت عادته كالمشروط صريحا * وهما مسئلتان لم ارهما الآن
 الا انه يمكن تحريضهما على ان المعروف كالمشروط * وفي البزازية المشروط عرفا

كالشروط شرعا * ومنها الوجرت عادة المقترض برد ازيد مما اقترض هل يحرم اقراضه
 تنزيلا للعادة بمصلحة الشرط * ومنها لو بارز كافرا مسلما واطردت العادة بالامان لكافرا
 هل يكون بمنزلة اشتراط الامان له فمحرم على المسلمين اعانة المسلم عليه * وحسن
 تاليف هذا محل ورد علي سوال فيمن اجره طبعا لطبخ السكر وفيه تخار ان للمستاجر
 في استعماله فتلف ذلك وقد جرى العرف في الطابخ بضما بها على المستاجر *
 فاجبت بان المعروف كالشروط فصاركانه مخرج بضما بها عليه * والعارية اذا اشترط
 فيها الضمان على المستعير تصير مضمونة عندنا في رواية * ذكره الزيلعي في العارية
 وجزم به في الجوهره * ولم يقل في رواية * لكن نقل بعده فرع البرازية عن الشافعي
 ثم قال اما الوديعه والعين الموجهة فلا ضمان بحال انتهى * ولكن في البرازية
 قال ائتمني هذا عني انه ان ضاع فانا ضامن له عارية فضاء لم يضمن انتهى * ومما
 تفرع على ان المعروف كالشروط لوجوب الاب بانه جهاز او دفعه اليها ثم ادعى ان
 عارية ولا يثبت فيه اختلاف * واختارنا لفتوى انه ان كان العرف مستمرا ان الاب
 يدفع ذلك الجهاز ملكا لعارية لم يقبل قوله * وان كان العرف مشتملا والقول الاب
 كذا في شرح منظوم ابن وهبان * وقال فاضلهم وعندي ان الاب ان كان من كرام
 الناس واشرفهم لم يقبل قوله * وان كان من اوساط الناس كان القول قوله انتهى *
 وفي الكرى الخاصي ان القول للزوج بعد موتها وعلى الاب البتة * لان الظاهر
 شاهد الزوج كمن دفع ثوبا الى عسارية عسره ولم يذكر الاجر فانه يعمل على الاجارة
 بشهادة الظاهر انتهى * وعلى كل قول فالمنطوق اليه العرف * فالسوال ائتمني بدظننا الى
 عرف بلدنا * وقاضيان نظرائي حال الاب في العرف * ما في الشكوى على نظر
 الى مطلق العرف من ان الاب انما يميز ملكا * وفي الملتقط من الرد * وعن ابني
 الاسم الصغار الاشياء على ظاهر ما جرت به العادة * فان كان الغالب الحلال في
 الاسواق لا يجب السوال * وان كان الغالب الحرام في وقت او كان الرجل ياحد
 انان من حيث وجده لا يئتمل في الحلال والحرام والسوال منه من انتهى * وبه
 ايضا ان دخل البركة والاكاف في بيع العمار ميني على العرف * راجد ان
 حمل الاجير الاحمال الى داخل البيت ميني على التعارف فذكر في الاجارات *

وفي اجارات منية المفتي رجل دفع فلان له الى حائك مدة معلومة ليتعلم النسيج ولم
يخترط الا جر على احد فلما علم العمل طلب الاستاذ الا جر من المولى * والمولى من
الاستاذ * ينظر الى صرف اهل تلك البلدة في ذلك العمل * فان كان العرف يشهد
للاستاذ يحكم باجر مثل تعميم ذلك العمل على المولى * وان كان يشهد للمولى فباجر مثل
ذلك الغلام على الاستاذ * وكذلك لو دفع ابنة انتهى * ومما بنوه على العرف ان
اكثر اهل السوق اذا استاجر واحدا وكره الباقيون فان الاجرة تؤخذ من الكل *
وكذا في منافع القرية * وتعامه في منية المفتي * وفيها لو دفع غزلا الى حائك لينسجه
بالنصف جوزه مشايخ بخاري وابواللبث وغيره للعرف انتهى * العجبت الرابع
العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انها هو المقارن السابق دون المتأخر * ولذا قالوا
لا عبرة بالعرف الطاري * فلذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في التعليق *
فيمضي على عمومه ولا يخصه العرف * وفي آخر المبسوط اذا اراد الرجل ان يغيب
فحلفت امرأته فقال كل جارية اشتريتها نهى حرة وهو يعني كل سفينة جارية عمل
بنيته ولا يقع عليه العلق * قال الله تعالى وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ *
والمراد السفن * فاذا اراد ذلك عملت نيته لانها طالمة في هذا الاستعلاف ونية
المطووم فيما يحلف عليه معتبرة * وان حلفت بطلاق كل امرأة اتزوجها عليك فبطل
كل امرأة اتزوجها عليك نهى طالق وهو بنوي بذلك كل امرأة اتزوجها على
رفقتك فيعمل بنيته * لانه نوى حقيقة كلامه انتهى * واما الاقرار فهو اخبار عن وجوب
سابق * وربما يقدم الوجوب على العرف الغالب * وكذا الواقر بدراهم ثم نسرهما انها
زيوف او نهرة يصدق ان وصل * وان اقر بالى من ثمن متاع او فرض لم يصدق
عند الامام اذا قال هي زيوف وصل او فصل * وصداها ان وصل * وان اقر بالى
غصبا او دية ثم قال هي زيوف صدق مطلقا * وكذا الدعوى لا تنزل على العادة *
لان الدعوى والاقرار اخبار بما تقدم فلا يقيد العرف المتأخر بخلاف العقد فانه
ماشر الحال فقيده العرف * قال في البرازية من الدعوى معزبا الى اللامشي اذا
كانت النقود في البلد مختلفة احداها اروج لا تصح الدعوى مالم يبين * وكذا الواقر
معترة دنانير حمرو في البلد نقود مختلفة حمرا يصح بلا بيان * بخلاف البيع فانه

ينصرف الى الاروج انتهى * وقد اوسعنا الكلام في ذلك في شرح الكنز من اول
 البيع * ويمكن ان تخرج عليهما مسئلتان * احدهما مسئلة البطالة في المدارس * فاذا
 استمر عرف بها في اشهر مخصوصة حمل عليها ما وقف بعدها لا ما وقف قبلها * الثانية
 اذا شرط الواقف النظر للحاكم وكان الحاكم اذا كان شافعيًا ثم صار الآن حنفيًا لا
 قاضي غيره الآية هل يكون النظر له لانه الحاكم * اولاً لانه متأخر فلا يحمل المتقدم
 عليه * فمقتضى القاعدة الثاني * ولقد اقولوا في الايمان لو حلفه والى بلدة ليعلمه بكل
 دأمر دخل البلدة بطلت اليمين بعزل الوالي فلا بحث اذا لم يعلم الوالي الثاني *
 ولم ار الآن حكم ما اذا حلف متني رأى منكراً رفضه الي القاضي هل يتعين
 القاضي حالة اليمين * ومن هذا النوع لو وقف بلد على الحرم الشريف وشرط
 النظر للقاضي هل ينصرف الى قاضي الحرم او قاضي البلد الموقوفة او قاضي بلد
 الواقف * ينبغي ان يستخرج عن مسئلة ما لو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر فهل
 النظر عليه لقاضي بلد اليتيم او لقاضي بلد ماله * صرحوا بالاول فينبغي ان يكون
 النظر لقاضي الحرم * ويمكن ان يقال ان الارجح كون النظر لقاضي البلد
 الموقوفة لانه اعرف بمصالحها * والظاهر ان الواقف قصد به تحصيل المصلحة *
 وقد اختلفوا فيما اذا كان العقار في ولاية القاضي وتنازع فيه عند فاض آخر * فمنهم
 من لم يصح قضاؤه * ومنهم من نظرا الى التداعي والتدافع * واختلف التصحيح
 في هذه المسئلة * تنبيه * هل يعتبر في بناء الاحكام العرف العام او مطلق العرف ولو كان
 خاصاً * المذهب الاول * قال في البرازية معزياً الى الامام البخاري الذي حتم به
 الفقه الحكم العام لا يثبت بالعرف الخاص * وقبل يثبت انتهى * ويتفرع على ذلك لو
 استقرض الغاو واستاجر المتراض لحظ امرأة او ملحفة كل شهر بعشرة وقيمتها لا تزيد على الاجر
 ففيها ثلثة اقوال * صحة الاجارة بلا كراهة اعتبار العرف خواص بخاري * والصحة
 مع الكراهة للاختلاف * والفساد لان صحة الاجارة بالتعارف العام ولم يوجد * وقد
 افتى الاكابر بفسادها * وفي الغيبة من باب استيجار المستقرض المقرض التعارف
 الذي ثبت به الاحكام لا يثبت بتعارف اهل بلدة واحدة عند البعض * وعند البعض
 وان كان يثبت ولكن احده عند بعض اهل بخاري * فلم يكن متعارفاً مطلقاً كيف وان

هذا الشيء لم يعرفه عامتهم بل تعرفه خواصهم فلا يثبت التعارف بهذا القدر * قال
 رضى الله عنه * والصواب انتهى * وذكر فيها من كتاب الكراهة قبل التعري
 لو تواضع أهل بلدة على زيادة في سجناتهم التي توزن بها الدراهم والابريسم على
 مخالفة سائر البلدان لسألهم ذلك انتهى * وفي اجارة البرازيل في اجارة الاصل
 استأجره ليعمل طعامه بغير منه فالاجارة فاسدة ويجب اجر المثل لا يتجاوز ذلك المسمى *
 وكذا اذا دفع الى حائك غرلا على ان ينسجه بالثلث ومشائخ بلخ وخوارزم اقتوا
 بعه اراحرة العائف للمعرف * وبداقني ابو علي السفي ايضا * والقوى على جواب
 الكتاب * لا اطعمان لانه منصوب عليه فزم ابطال النص انتهى * وفيما من البيع
 الفاسد في الام علم مع الوفاء في التسليم السادس من انه صحيح * قالوا الحاجة
 الناس فرار من الربوا * اهل بلخ اعتاد الدين * الاجارة * وهي لا تصح في الكرم *
 واهل بخارى اعتاد الاجارة الطويلة ولا يمكن في الاشجار * فاضطروا الى بيعها
 وفاء وماضاق على الناس امر الا تسع حكمه انتهى * والاصل ان الذبح عدم
 اعتبار العرف الخاص * ولكن اتفق كثير من المشايخ باعتبار * فاقوا علم اعتباره ينبغي
 ان يقع بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلع الحماة لازم ويصور الخلو في
 الحماة حذاه * لا يملك صاحب الحماة اخذها منه * لا احارثها الغيرة * وكانت
 وقفا * وقد تم في حوزة الحماة من الغورية ان السلطان النوري اماناها اسكنها
 المتحاربين والخلو وحمل لكل حماة قدر اخذ منهم وكتب ذلك بمكاتب الوقف * وكذا
 اتفق على اعتبار العرف الخاص في تعارف الفقهاء بالناحية النوا عن الموضائف
 على يعطى لصاحبها وتما في ذلك فتسعى الحماة * ان ذلك لا ينقض منه المانع
 ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حوا ولا قوة الا بالله العلي العظيم * وقد اعتبروا
 صرف القاهرة في مسائل * منها ما في فتح القدير عدم دخول السلم في البيت المجمع
 بالذمة دون غيرها * لان بيعهم طينيات لا ينتفع بها الا به * وقد تمت الفاعل الكلية
 وهي ست * الاولى لا نواب الالمانية * الثانية الامور اربعة اعدادها الثلاثة الباقين
 لا يملك بالملك * الاربعة المشقة تجلب التيسير * الخمسة الضرورية ال * السادسة
 العادة محكمة * والان ندر في النوع الثاني من القواعد في قواعد كلية يخرج عليها

ما لا ينحصر من الصور الجزئية * القائمة الأولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد * ودليلها
 الاجماع * وقد حكم ابو بكر رضي الله عنه في مسائل وحالته عمر رضي الله عنه فيها
 ولم ينقض حكمه * وعلته انه ليس الاجتهاد الثاني بأقوى من الاول وانه يؤدي الى
 ان لا يستقر حكم وفيه مشقة شديدة * وهذا أولى من قوله في الهداية * لان الاجتهاد
 الثاني كالاجتهاد الاول وقد ترجح الاول باتصال القضاء به فلا ينقض بما هو منه انتهى
 * لانه يكفي بان الثاني كالاول ولا حاجة الى ترجيح الاول بغير السبق مع ما اورده
 في العناية على قوله ان الاول ترجح باتصال القضاء بانه ترجيح للأصل بقرعة *
 لان الأصل في القضاء رأي المجتهد فكيف يترجح بالقضاء وان اجاب عنه بان
 الفرع يرجح أصله من حيث بداهته لا من حيث انه منه * فالشأن ان اتسوبا في القوة
 وكان لاحدهما فرع فانه يترجح على ما لا فرع له الى آخره * ومن فروع ذلك لو تغير
 اجتهاد في القبلة عمل بالثاني حتى لو صلى اربع ركعات لاربع جهات بالاجتهاد ولا
 قضاء * وإنما اختلفوا فيما لو صلى ركعة بالتحري الى جهة ثم تغير الى أخرى ثم عاد الى
 الأولى * وقد بينا في الشرح * وذكر فيه اختلافا في الخلاصة * منهم من قال لا يستقبل
 * ومنهم من قال يستقبل انتهى * ومنها لو حكم القاضي برد شهادة الفاسق ثم تاب فادها
 لم تقبل * وعلله بعضهم بان قبول شهادته بعد التوبة يتضمن نقض الاجتهاد بالاجتهاد *
 وأصله كما في الخلاصة من ردت شهادة تلعن ثم زالت فادها في تلك الحادثة
 لم تقبل الا في اربعة * الصبي والعبد والكافر والاعمى انتهى * ومنها لو كان لرجل
 ثوبان احدهما نجس فتحري باحدهما وصلى ثم وقع تحريه على طهارة الآخر لم يعتبر
 الثاني * وعلى هذا مسئله في الشهادات ان شهدت طائفة بقتل يوم النحر بكنة وطائفة
 بموته يومه بالكوفة لغتا * فان قضى باحدهما قبل حضور الآخر لم تعتبر الثانية
 لاتصال القضاء بها * ومتضى الاول انه لو تحري وطئ طهارة احد الاثنين فاستعمه
 وترك الآخر ثم تغير طئ لا يعمل بالثاني بل يتيمم * ولكن هذا مبني على جواز التحري
 في الاثنين * وفي شرح المجمع قبيل التيمم لو كان الاثنين يرفقهما ويتيمم اتفاقا انتهى *
 ومنها لو حكم الحاكم بشي ثم تغير اجتهاده لا ينقض الاول ويحكم بالمستقبل بما رآه
 ثانيا * ومنها حكم القاضي في المسائل الاجتهادية لا ينقض * وهو معنى قول اصحابنا

في كتاب القضاء إذا رفع اليه حكم حاكم امضاء ان لم يخالف الكتاب والسنة والاجماع *
وقد بينا شروط القضاء ومعنى الامضاء في شرح الكنز * وكتبنا المسائل المستثناة في النوع
الثاني * ثم أعلم ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة اعنى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد
مستثنين * أحدهما نقض القسمة إذا ظهر فيها غبن فاحش * فانها وقعت بالاجتهاد
فيكف بنقض بمثله * والجواب ان نقضها لقوات شرطها في الابتداء * وهو المعادلة
فطرا نهالم تكن صحيحة من الابتداء فهو كما لو ظهر خطأ القاضي بفوت شرط فانه
ينقض فضاؤه * والثانية إذا رأى الامام شيئا من مات أو عزل فللثاني تعبيرة حيث كان
من الامور العامة * والجواب ان هذا حكم بدو ومع المصلحة فإذا رأى الثاني وجب
ان يأمها ^{باعتباره} تنبيهات * الاول كثر في زماننا وقبله ان الموقنين يكتبون عقيب الواقعة
عند القاضي من بيع ونكاح وإجارة ووقف وإقرار وحكم بموجبه * فهل يمنع النقض
لورفع الى آخر * فاجبت مرارا بأنه ان كان في حادثة خاصة ودعوى صحيحة من
خصم الى خصم بمنعه * والا فلا يكون حكما صحيحا تمسك به اذ كره العادي في فصوله
وتعمد في حامع الفصولين والكردي والكرماني في فتاواه البرازية والعلامة قاسم
في فتاواه من ان شرط نفاذ القضاء في الاجتهادات ان يكون في حادثة ودعوى
صحيحة فان فات هذا الشرط كان فتوى لا حكما * وزاد العلامة قاسم ان الاجماع
عليه * وقال لوقضي شافعي رح بموجب بيع العتار لا يكون قضاء بأنه لا شفعة للجار *
ولو كان القاضي حقيقا لا يكون قضاء بان الشفعة للجار الى آخر ما ذكره من الفروع *
ومضى عليه ابن العرس * اوضحه بامثلة * الثاني لو قال الموقن وحكم بموجب حكما
صحيحا مستوفيا شرائط الشرعية فهل يكتفى به * فاجبت مرارا بأنه لا يكتفى به *
ولا بد من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفية الحكم كما في المتن من كتاب
الشهادات * ولو كتب في السجل ثبت عندي بما ثبتت به الحوادث المحكمة انه
لا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل * ثم قال وحكى انه لما استنقض قاضي عنده
بمعاري كان يكتب الامام الحلواني على محاضرهم لا * فاورد عليه اجوبته في
سجلات كتبت تلك النسخة بعونها بنعم * فقال انكم لا تفسرون الشهادة * وقبله القاضي
علي السعدي * وقبله شيخنا ابو علي النسفي وكان لا يخفى عليهما * فاما انت وامثالك

لا تنق بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير * وعن سيد الامام ابي شجاع
قال كنا نسهل في ذلك كمشا نلحنا حتى طالبتهم بتفسير الشهادة فلم ياتوا بها صحيحة
فتحقق عندي ان الصواب الاستفسار انتهى * وفي الخلاصة من كتاب المحاضر
والسجلات الاصل في المحاضر والسجلات ان يبالغ في الذكر والبيان بالصريح ولا
يكتفى بالاجمال حتى قيل لا يكتفى في المحاضر ان يكتب حضر فلان واحضر معه
فلانا دعى هذا الذي حضر عليه * ولكن يكتب هذا الذي حضر ادعى على هذا
الذي احضره الى ان قال وكذا لا يكتفى بذكر قوله فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد
ما لم يذكر عقب دعوى المدعي هذا الى ان قال ويكتب في السجل حكم القاضي
ولفظ الشهادة بتمامها * ولا يكتفى بما يكتب ثبت عندى على الوجه الذي ثبت به
الحوادث الحكمية الى آخره * وحكى فيها واقعة الحلواني مع قاضي عنبسة الى ان
قال والمختار في هذا الباب ان يكتفى به في السجلات دون المحاضر * لان السجل
لا يرد من مصر الى آخره فلا يكون في التدارك حرج انتهى * التالت ان لا يفرق
بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط السابق * فان وقع
التنازع بين خصمين في الصحة كان الحكم بها صحيحا * وان لم يقع بينهما تنازع فيها
فلا * وكذا الحكم بالموجب ان وقع تنازع في موجب خاص من مواجب ذلك الشيء
الثابت عند القاضي ووقعت الدعوى بشرطها كان حكما بذلك الموجب فقط دون
غيره والا فلا * فاذا اقر بوقف فقاره عند القاضي وشرط فيه شروطا ونبت ملكه بما
وقفه وسلمه الى ناظر * ثم تنازعا عند قاض حنفي وحكم بصحة الوقف ولزومه وموجبه
لا يكون حكما بالشروط * فلو وقع التنازع في شيء من الشروط وعند مخالف كان له ان
يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنع حكم الحاكم الحنفي السابق * اذ لم يحكم بمعاني
الشروط وانما حكم باصل الوقف وما تضمنه من صحة الشروط فليس للشافعي الحكم
باطاله باعتبار اشتراط الغلة له او النظر والاستبدال * الرابع يبيّن في الشرح حكم ما
اذا حكم بقول ضعيف في مذهب او برواية مرجوح منها * وما اذا خالف مذهب
حامد او ناميا * الخامس ما لا ينفذ القضاء به ما اذا قضى بشيء مخالف للاجماع
وموافق * وما خالف الائمة الاربعة مخالف للاجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم *

فقد صرح في التحريم ان الاجماع انعقد على عدم العمل بهذا مذهب مخالف للاربعة
لانضباط مذهبهم وانتشارها وكثرة أتباعهم * السادس القضاء بخلاف شرط الواقف
كالقضاء بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء شرط الواقف كنص الشارع * صرح به في
شرحي المجمع للمصنف وابي الملك * وصرح السبكي في فتاواه بان ماخالف شرط
الواقف فهو مخالف للنص * وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصا او
ظاهرا انتهى * ويدل عليه قول اصحابنا كما في الهداية ان الحكم اذا كان لا دليل
عليه لم ينفذ * وصارته اويكون قولنا لا دليل عليه * وفي بعض نسخ القدوري بان الى
آخره * ويدل عليه ايضا ما في الخبر والولولة الجبة وغيرهما من ان القاضي اذا قرر
قراشا للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل له ولا يحل للفرأش تناول المعلوم انتهى *
وبهذا اعلنت حرمة احداث الوظائف واحداث المرتبات بالاولى * وان فعل
القاضي ان وافق الشرع نفذ والارد عليه والله سبحانه تعالى اعلم * القامدة الثانية
اذا اجتمع الحلال والحرام قلب الحرام * وبمعناها ما اجتمع محرم ومباح الاغلب
المحرم * والعبارة الاولى لفظ حديث اورده جماعة ما اجتمع الحلال والحرام الاغلب
الحرام الحلال * قال العراقي لا اصل له * وضعفه البيهقي * واخرجه عبد الرزاق
مرفوعا على ابن مسعود رض * وذكر الزيلعي شارح الكنز في كتاب الصيد مرفوعا *
فمن فروعهما ما اذا تعارض دليلان احدهما يقتضي التحريم والاخر الاباحة قدم
التحريم * وعلله الاصوليون بتقليل النسخ * لانه لو قدم المباح للزم تكرار النسخ * لان
الاصل في الاشياء الاباحة * فاذا جعل المباح متاخرا كان المحرم ناسخا لاباحة الاصلية
ثم يصير منسوخا بالمباح * ولو جعل المحرم متاخرا كان ناسخا للمباح وهو لم ينسخ شيئا
لكونه على رتبة الاصل * وفي التحريم يقدم المحرم لتقليل للنسخ اذا احتياطا * وقد اوضحناه
في شرح المارقي باب التعارض * ومن قال عثمان رضي الله تعالى عنه لما مثل
من المجمع بين الاثنين بملك اليمين احلتهما آية وحرمتهما آية فالتحريم احب
اليها * ذكر بعضهم ان من هذا النوع حديث لك من الخائض ما فوق الآر * وحديث
اصغوا كل شيء الا لكساح فان الاول يقتضي تحريم ما بين السرة والركبة * والثاني
يقتضي اباحة ما عدا الوطى فرجح التحريم احتياطا * وهو قول البيهقي وابي يوسف و

مالك والشافعي رح* وخص محمد رح شعار الدم* وبه قال احمد رح عملاً بالناسي*
ومنها الواشيت محرمه باجنبيات محصورات لم تحل كما قدمنا في فاعه الاصل في
الابضاع التعريم* ومنها من احدا يويه ما كول والاخر غير ما كول لا يحل اكله على
الامسح* فاذا انزل على كلب على شاة فولدت لا ياكل الولد* وكذلك اذا انزل على حمار على
فرس فولدت بغلام ياكل* والاهلي اذا انزل على الوحشي فتح لا تجوز الا لاصحبه به
كذا في الفوائد الناجية* ومنها لو شارك الكلب المعام غير المعام اكله مجوسي او كلب
لم يذكر اسم الله تعالى عليه عمد احرم دما في الهداية* ومنها ما في صيد الخائفة مجوسي
احذبيد مسلم قد يح والسكران في يد المسلم لا يحل اكله لاحتجاج المحرم والمسيح فحرم كما
لوعجز مسلم عن مدقوسه بنفسه فاعانه على يده مجوسي لا يحل اكله انتهى* ومنها عدم
جواز وطى الجارية المشتركة* ومنها لو كان بعض الشجرة في الحل وبعضها في الحرم*
ومنها لو كان بعض الصيد في الحل والبعض في الحرم* والنقول في الثانية كما ذكره
الاسيحايني ان الاعتبار لقوائم لا لراسه حتى لو كان قائما في الحل وراسه في الحرم
فلا شيء بقتله* ولا يشترط ان يكون جميع قوائم في الحرم حتى لو كان بعضها في الحرم
وبعضها في الحل وجب الجزاء بقتله لتعليب الخطر على الاباحة انتهى* واما النقول
في الاولى ففى الاجناس الاغصان تابعة لاصحابها* وذلك على ثلاثة اقسام* احدها ان يكون
اصلها في الحرم والاغصان في الحل فعلى ناطع اغصانها القيمة* والثاني ان يكون اصلها
في الحل واغصانها في الحرم فلا ضمان على الناطع في اصلها واغصانها* والاحداث
ان يكون بعض اصلها في الحل وبعضه في الحرم فعلى الناطع الا ضمان* سواء كان
الغصن من جانب الحل او من جانب الحرم انتهى* ومنها لو احتلقت مسالين
المزكاة بمسالين الميتة ولا علامه تمييز وكانت الغلبة للميتة او استويا لم يجز تناول شيء
منها* ولا بالتحريري الا عند المخصصة* واما اذا كانت الغلبة للمزكاة فانه يجوز التعريم*
ومنها لو احتلقت ذلك الميتة بالزيت ولعوه لم ياكل الا عند الضرورة* والمستثنان
في صلوة الخلاصة من فصل اشتباه الغلبة* ومقتضى الثانية انه لو احتلقت بين بقرتين
اثنان او ماء وبول عدم جواز تناول* ولا بالتحريري* ومنها لو احتلقت زوجة بغيرها
فليس له الوطى ولا بالتحريري سواء كن محصورات او لا كما ذكره اصحابنا في الطلاق

ائيهم * وقالوا لو طلق احدى زوجتيه منهما حرم الوطى قبل التبعين * ولهذا كان
 وطى احدى لهما تعينا لطلاق الأخرى * ومن صورها ما لو اسلم على اكثر من اربع
 فانه يحرم عليه الوطى قبل الاختيار على قول من خيره وهو محمد والشافعي رح *
 وأما الشيطان فقال لا يبطل النكاح * قال في المجمع من فصل نكاح الكافر لو اسلم وتحت
 خمس او اختان او ام وبنت بطل النكاح * وان رتب فلا خير * وخبره في اختيار
 اربع مطلقا * او احدى الاختين والبنت او الام انتهى * ومنها لو رضى صيد افوق
 في ماء او على سطح او جبل ثم تردى منه الى الارض حرم للاحتمال والاحتياط
 التحريم * بخلاف ما اذا وقع على الارض ابتداء فانه يحل * لانه لا يمكن التعرّض
 عنه فسقط اعتباره * وخرجت من هذه القاعدة مسائل * الأولى من احدا يوبه
 كتابي والاخر مجوسي فانه يحل نكاحه وذبحته * ويجعل كتابيا وهي تقتضي
 ان يجعل مجوسيا * وبه قال الشافعي رح ولو كان الكتابي الاب في الاظهر منه
 فعليه الجانب التحريم * لكن اصحابنا تركوا ذلك نظرا للتفسير فان المجوسي شر
 من الكتابي فلا يجعل الولد تابعه * الثانية الاجتهاد في الاواني اذا كان بعضها
 طاهرا وبعضها نجسا والافل نجس والتحريم جائز * ويرى ما غلب على ظنه انه نجس
 مع ان الاحتياط ان يريق الكل ويقيم كما اذا كان اقل طاهرا عملا بالاعل
 فيهما * الثالثة الاجتهاد في ثياب مختلفة بعضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان
 الاكثر نجسا او لا * والفرق بين الثياب والاواني انه لا خلف لها في ستر العورة و
 للضرورة خلف في التطهير وهو التيمم وهذا كله حالة الاحتيار * واما في حالة الضرورة
 فتحرمى للشرب اتفاقا كذا في شرح المجمع قبل التيمم * وينبغي ان يلحق بمسئلة
 الاواني النوب المشوج لحديثه من حرير وغيره فيحل ان كان الحرير اقل وزنا او
 اسويا بخلاف ما اذا ازد وزنا * ولم اراه الآن * وفي الخلاصة من التحريم في كتاب
 الصلوة لو احتلقت اوانيه باواني اصحابه في السفر هم غيب او اختلط رغبه بارغبة
 غيره قال بعضهم يتحرمى وقال بعضهم لا يتحرمى ويتبرص حتى يجي اصحابه هذا
 في حالة الاحتيار * وفي حالة الاضطرار جاز التحريم مطلقا انتهى * وقد جوز
 اصحابنا راح من كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كون الاكثر تمسيرا او

قرأنا * ولو قيل به اعتبار الغالب لكان حسناً * الأربعة لو سقى شاة خمراً ثم
 ذبحها من ساعته فانها تحل بلا كراهة كذا في البرازية * ومتنضي القاعدة
 المحريم * ومتنضي الفرع انه لو علفها علفاً حراماً لم يحرم لبنها ولحمها وان كان
 الورع الترك * ثم قال في البرازية بعده ولو بعد ساعة الى يوم تحل مع الكراهة انتهى *
 الخامسة ان يكون الحرام مستهلكاً فلو اكل المحرم شيئاً استهلك فيه الطيب فلا فدية *
 وقد اوضحناه في شرح الكنز من جبايات الاحرام * السادسة اذا اختلط مائع طاهر
 بماء مطلق فالعبرة للغالب فان غلب الماء جازت الطهارة به والا فلا * ويتأني الطهارات
 من شرح الكنز بما اذا تعتبر الغلبة * السابعة لو اختلط لبن المرأة بماء او بدواء او بلبن
 شاة فالعبرة بالغالب * وثبتت الحرمة اذا استويا احتياطاً كما في العاية * واختلف فيما اذا
 اختلط لبن امرأة بلبن أخرى * والصحيح نبوت الحرمة فيهما من غير اعتبار الغلبة كما
 بيناه في الرضاع * الثامنة اذا كان غالب مال المهدى حلالاً لا باس بتحويل هديته
 واكل ماله لم يمتين انه من حرام * وان كان غالب ماله الحرام لا يملكها ولا ياكل
 الا اذا قل ان حلال ورثه او استقرضه * قال الحلواني وكان الامام ابو الناسم الحاكم
 ياخذ جوائز السلطان * والحيطة فيه ان يشتري شيئاً بمال مطلق ثم ينقذه من اي
 مال شاء كذا رواه الثاني عن الامام * وعن الامام ان الممنوع بطعام السلطان و
 الظلمة يتعزى فان وقع في قلبه حله قبل والا لا * لقوله عليه الصلوة والسلام استفت
 قلبك الحديث * وجواب الامام فيمن فيه ورع وصفاء قلب ينظر بنور الله تعالى و
 يدرك بالفراسة كذا في البرازية من الكراهية * التاسعة اذا اختلطت حمامته
 المملوكة بغير المملوكة فظاهر كلامهم انه لا تحرم وانما نكره * قال في البرازية من النقطة
 اتخذ برج حمام في قرية فينبغي ان يحفظها ويعلنها ولا يتركها بالملف كيلا يتضرر الناس
 فان اختلط حمام غير صاحبها لا ينبغي له ان ياخذها ولو اخذها طلب صاحبها كالفضالة
 الى آخر ما فيها العاشرة قال في القنية من الكراهية غلب على طئه ان اكثر بياعات
 اهل السوق لا تخلو من الفساد فان كان الغالب هو الحرام تنزه من شرائه ولكم مع
 هذا لو اشتراه يطيب له انتهى * وقد مرنا عن الملتقط في البحث الثالث من قاعدة
 اعتبار العرف * ثم قال ولا باس بشراء حرز الدلال الذي يعد الجوز فيها خذ من كل

الف عشرة * وشراء لحم السلاخين اذا كان المالك راضيا بذلك عادة * ولا يجوز شراء
 بيض النمازين المكسرة وجوز انهم اذا عرف انه اخذها نمارا انتهى * اما مسئلة
 الخلط فمذكورة باقساماها في البرازية من الوديعة * واما مسئلة ما اذا اخطأ الحلال
 بالحرام في البلد فانه يجوز الشراء والاخذ الا ان تقوم دلالة على انه من الحرام
 كذا في الاصل * تتممة * يد حل في هذه القاعدة ما اذا اجتمع بين حلال وحرام
 في عقد او نية ويدخل ذلك في ابواب * منها النكاح فالواو جمع بين من تحل ومن
 لا تحل كحرمه ومجوسية ووثنية وخطية ومنكوحة ومعتدة ومحرمة مع نكاح الحلال
 اثباتا * واما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام المسمى من المهر وعدمه وهي
 في الهداية * وليس منه ما اذا جمع بين خمس او اختين في عقد واحد فانه يبطل في
 الصل * لان المحرم الجمع لا حدتهن اواحد بهما فقط * وكذلك الزوج امة وحرّة
 معاني عقد بطل فيهما * ومنها المهر فاذا سمي ما تحل وما يحرم كان تزوجها على عشرة
 دراهم ودن من حرم كان لها العشرة وبطل المحرم * ومنها الخلع كالمرقعة غلب
 الحلال الحرام لما ان اشتراطه بمنزلة الشرط الخامس وهما لا يبطلان به * واما اذا تزوج
 الولي الصغير باكثر من مهر المثل فان كان ابا او جد اصح عليه والا فسد النكاح * وقبل
 يصح بمهر المثل * ومنها البيع فاذا اجمع بين حلال وحرام صفقة واحدة فان كان الحرام
 ليس بمال كالجمع بين الذكبة والامتة والحر والعبد فانه يسرى البطلان الى الحلال
 لقوة بطلان الحرام * وكذلك اذا اجمع بين حل وخمر * وان كان الحرام ضعيفا كان
 يكون مالا في الجملة كما اذا اجمع بين المدبر والفقن او بين القن والمكاتب او ام الولد
 ارعد غيره فانه لا يسرى الفساد الى القن لضعفه * واختلف فيما اذا اجمع بين وقف
 وملك والاصح انه لا يسرى الفساد الى الملك * لان الوقف مال * نعم اذا كان
 مسجدا عامرا فهو كالحرم بخلاف العامر بالمعجزة اي الخراب فكالمدر * ومن هذا القبيل
 ما اذا شرط العيار فيه اكثر من ثلثة فانه لا يصح في الثلثة ويبطل فيما زاد بل يبطل في
 الكل لكن اذا اسقط الزائد قبل دحوه انقلب البيع صحيحا * ومنها ما اذا اجمع بين
 مجهول ومعلوم في البيع فان كان المجهول لا تنضي جهالته الى المازعة لا يضر والا فسد
 في الكل كما علم في الميوع * ومنها الاجارة فهي كالبيع لا اشتراكهما في انها يبطلان

بالشرط القامد * وصرحوا بأنه لو استأجروا في كل شهر بكذا فإنه يصح في الشهر الأول فقط * ولم أر الآن حكم ما إذا استأجروا جارية ليسج له ثوبا طوله كذا وعرضه كذا فحالف بزيادة ونقصان هل يستحق بقدره أولا يستحق أصلا * ومنها الكفالة والابراء وينبغي أن لا يتعدى إلى الجائر * وقالوا لو قال لها ضمنت لك نفقتك كل شهر فانه يصح في شهر واحد * ومنها الهبة وهي لا تبطل بالشرط القاسد فلا يتعدى إلى الجائر * ومنها الأهداء قالوا لو أهدى إلى القاضي من له عادة بالأهداء له قبل القضاء وزاد يرد القاضي الزائد لا الكل * كما في فتح القدير فلم يتعد إلى الجائر * وظاهر كلامه أنه إن زاد في القدر * وآمان زاد في المعنى كما إذا كانت عادة الأهداء ثوب كنان فأهدى ثوب حرير لم أره الآن لا صحابنا رج * وينبغي وجوب رد الكل لا يتقدر ما زاد في قيمته لعدم تمييزها من الجائر * ومنها الوصية فلوا وصى لاجنبي ووارثه فلا جنبي نصفيها وبطلت للوارث كما في الكفر * وكذا الوصى للقاتل والأجنبي * ومنها الأقرار قال الزيلعي فيما لو أقر بعين أو دين أو وارثه ولا جنبي لم يصح في حق الاجنبي أيضا انتهى * وفي الجمع من الأقرار لو أقر لوارث مع اجنبي فتكاد با الشركة فهو صحيح في الاجنبي انتهى * ومنها باب الشهادة فإذا جمع بين اثنين من يجوز شهادتهما ومن لا يجوز ففي الظهيرية منها رجل مات وأوصى لفقراء جيرانه بشي وانكرت الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من جيرانه لهما أولاد معا وصح قال محمد رح لا تقبل شهادتهما * لانهما شهدا لأولادهما فيما يخص أولادهما فبطلت شهادتهما في ذلك * فإذا بطلت شهادتهما في حق الأولاد بطلت أصلا * لان الشهادة واحدة كما لو شهدا على رجل أنه قد فامهما وثلاثة لا تقبل شهادتهما * وذكر محمد رح في وقف الأصل إذا وقف على فقراء جيرانه فشهد بذلك ثمران من جيرانه جازت شهادتهما * قال النقيب أبو الليث رح ما ذكر في الوقف قول أبي يوسف رح * أما على قياس قول محمد رح فينبغي أن لا تقبل في الوقف أيضا * لان عبد أبي يوسف رح يجوز أن تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض * وعلى قول محمد رح لا تقبل أصلا * ويحتمل أن ما ذكره في الوقف محمول على ما إذا كانوا كثيرين لا يحصون * بخلاف ما إذا كانوا قليلا يحصون انتهى * وفي القبة أخ واخت أدعيا أرضا

الف عشرة * وشراء لحم السلاخين اذا كان المالك راضيا بذلك عادة * ولا يجوز شراء
 بيض النمايرين المكسرة وجوز انهم اذا عرف انه اخذها نمارا انتهى * اما مسئلة
 الخلط فمذكورة بافا مها في البرازية من الوديفة * واما مسئلة ما اذا اخلط الحلال
 بالحرام في البلد فانه يجوز الشراء والاخذ الا ان تقوم دلالة على انه من الحرام
 كذا في الاصل * **تتممة** * يدخل في هذه القاعدة ما اذا اجتمع بين حلال وحرام
 في عقد اونة ويدخل ذلك في ابواب * منها النكاح فالواو جمع بين من تحل ومن
 لا تحل كحرمه ومجوسية ووثنية وحلية ومكوحه ومعتدة ومحرمة مع نكاح الحلال
 اثنا * وانما الخلاف بين الامام ومناحية في انقسام المسمى من المهر وعدمه وهي
 في الهداية * وليس منه ما اذا جمع بين خمس او اختين في عقد واحد فانه يبطل في
 الصل * لان المحرم الجمع لا حدتهن او احد بهما فقط * وكذا لو تزوج امه وحره
 معاني عقد بطل فيهما * ومنها المهر فاذا سمي ما يحل وما يحرم كان تزوجهما على عشرة
 دراهم ودن من خمر كان لها العشرة وبطل الخمر * ومنها الخلع كالمرقنيهما غلب
 الحلال الحرام لان اشتراطه بمنزله الشرط الخامس وعما لا يبطلان به * واما اذا تزوج
 الولي الصغير باكثر من مهر المثل فان كان ابا او جد اصح عليه والا فسد النكاح * وقيل
 يصح بمهر المثل * ومنها البيع فاذا جمع بين حلال وحرام صفقة واحدة فان كان الحرام
 ليس بمال كالجمع بين الدكيه والميته والحر والعبد فانه يسرى البطلان الى الحلال
 لقوة بطلان الحرام * وكذا اذا جمع بين حل وخمر * وان كان الحرام ضعيفا كان
 يكون مالا في الجملة كما اذا جمع بين المدبر والفقن او بين القن والمكاتب او ام الولد
 ارعبد غيره فانه لا يسرى الفساد الى القن لضعفه * واختلف فيما اذا جمع بين وقف
 ومالك والاصح انه لا يسرى الفساد الى الملك * لان الوقف مال * نعم اذا كان
 مسددا مراهرا كالحرف لخلاف العامر بالجمعة اي الخراب فكالمدر * ومن هذا القبيل
 ما اذا شرط الخمار فيه اكثر من ثلثة فانه لا يصح في الثلثة ويبطل فيما زاد بل يبطل في
 الكل لكن اذا اسقط الزائد قبل دخوله انقلب البيع صحيحا * ومنها ما اذا جمع بين
 معيول ومعلوم في البيع فان كان المعيول لا تنضي جهالته الى المازعة لا يضروا الا بعد
 في الكل كما علم في البيوع * ومنها الاجارة فهي كالبيع لا اشتراكهما في انها يبطلان

بالشرط الفاسد * وصرحوا بأنه لو استأجر دارا في كل شهر بكذا فإنه يصح في الشهر الأول فقط * ولم أر الآن حكم ما إذا استأجر نساء ليس له نوباط وله كذا وعرضه كذا فخاف بزيادة ونقصان هل يستحق بقدره أولا يستحق أصلا * ومنها الكفالة والابراء وينبغي أن لا يتعدى إلى الجائر * وقالوا لو قال لها ضمنت لك نفقتك كل شهر فإنه يصح في شهر واحد * ومنها الهبة وهي لا تبطل بالشروط الفاسدة فلا يتعدى إلى الجائر * ومنها الإهداء قالوا لو أهدى إلى القاضي من له عادة بالإهداء له قبل القضاء وزاد يرد القاضي الزائد لا الكل * كما في فتح القدير فلم يتعد إلى الجائر * وظاهر كلامه أنه إن زاد في القدر * وآمان زاد في المعنى كما إذا كانت عادة إهداء ثوب كما أن فاهدى ثوب حبر لم أره الآن لأصحابنا رج * وينبغي وجوب رد الكل لا بقدر ما زاد في قيمته لعدم تمييزها من الجائر * ومنها الوصية ولو وصى لأجنبي ووارثه فلا جني نصفيها وبطلت للوارث كما في الكنز * وكذا الوصية للمقاتل والأجنبي * ومنها الأقرار قال الزيلعي فيما لو أقر بدين أو ورثه ولا جني لم يصح في حق الأجنبي أيضا انتهى * وفي الجمع من الأقرار لو أقر لوارث مع أجنبي فتكاد با الشركة لم يصح في الأجنبي انتهى * ومنها باب الشهادة فإذا جمع بين اثنين من تجوز شهادته ومن لا تجوز ففي الظهيرة منها رجل مات وأوصى لثلاثة جيرانه بشي وانكرت الورثة وصيقت فشهد على الوصية رجلان من جيرانه لهما أولاد معا وصح قال محمد رح لا تقبل شهادتهما * لأنهما شهدا لأولادهما فيما يخص أولادهما فأنطقت شهادتهما في ذلك * فإذا بطلت شهادتهما في حق الأولاد بطلت أصلا * لأن الشهادة واحدة كما لو شهدا على رجل أنه قد فاهما فلا تة لا تقبل شهادتهما * وذكر محمد رح في وقف الأصل إذا وقف على جيرانه فشهد بذلك ثمران من جيرانه حازت شهادتهما * قال النقيصة أبو الليث رح ما ذكر في الوقف قول أبي يوسف رح * أما على قياس قول محمد رح فينبغي أن لا تقبل في الوقف أيضا * لأن عند أبي يوسف رح يجوز أن تبطل الشهادة في البعض وينبغي في البعض * وعلى قول محمد رح لا تقبل أصلا * ويحتمل أن ما ذكره في الوقف محمول على ما إذا كانوا كثيرين إلا يحصون * بخلاف ما إذا كانوا قليلا يحصون انتهى * وفي النقيصة أخ واخت أدعيا أرضا

وشهد زوجها ورجل آخر ترشدها في حق الاخت والاح * فان الشهادة متى
 رد بعضها يرد كلها * وفي روضة الغفهاء اذا شهد لمن لا تجوز له الشهادة وغيره لا تجوز
 لمن لا تجوز له الشهادة بالاتفاق * واختلف في حق الآخر فقول تبطل وقبل لا تبطل
 انتهى * وقد كتبنا في شرح الكثران شهادة العدو لا تقبل اذا كانت لاجل الدنيا سواء
 كانت على مدونة وغيره بناء على انها فسق وهولا يتجزئ * ومن هذا القبيل اختلاف
 الشاهدين مانع من قبولها * لان احدهما طابق الدعوى والاخر خالفها * وكتبنا في
 الفوائد المستثنى من ذلك * ومنها القضاء فاذا امتنع القضاء للبعض امتنع للباقي
 كما في شهادات المرازمة * ومنها باب العبادات فلونوى صوم جميع الشهر بطل فيما عدا
 اليوم الاول * وليس منه ما اذا سجل زكاة سنتين فانه ان كان بعد ملك النصاب فهو
 صحيح فيهما والا فلا * وليس منه ايضا ما اذا نوى حجتين واحرم بهما معا فانقول
 بد حوله فيهما * لكن اختلفوا في وقت رفضه لاحد منهما كما علم في باب اضافة الاحرام
 الى الاحرام * وليس منه ما اذا نوى التيمم لفرضين * لانه لو لم يجز له ان يصلي
 بالتيمم الواحد ما شاء من الفرائض والواحد * ومنها ما اذا صلى على حيي رسيته
 ينبغي ان تصح على الميت * ومنها ما اذا استنجى للبول نجس ثم نام فاحتلم فامتنع
 فباصاب نوبه لم يطهر بالترك * لان البول لا يطهر به ولا يطهره النبي كما هو حوايه *
 ولهذا قال شمس الامم السرخسي رح مسئلة النبي مشككة * لان كل فعل يمدى
 اوله والدي لا يطهر بالترك الا ان يجعل تبعاله انتهى * وقد يقال يمكن جعل البول
 الثاني بعد الاستجمار تبعاله ايضا * وحوايه ان التيممة فيما هو لازم له وهو اذني بخلاف
 الاول ولم ار من الله عليه * ومنها باب الطلاق والعتاق فوطق زوجته وغيرها
 او اعتق عبده وعبد غيره او طلقها اربعة نفذ فيما يملكه * ومنها لو استعار شيئا لم يرضه
 علي قد رجع من فريته باز * قال في الكنز واوعين قد راوا جسا او بلد فخالف
 ضمن المعبر المستعير او امر بهن انتهى * وامتنع الماشرح ما اذا عين له اكثر من
 قيمته فريته باقل من ذلك عمل قيمته واكثر فانه لا يرض من كونه خلافا الى حبرائه انتهى *
 ومنها لو شرط الواف ان لا يوجرو فنه اكثر من سنة فزاد الباطر عليها فظاهر كلامهم
 الفساد في جميع هذه لا فيما زاد على الشروط * لانها كالبيع لا تقبل تفريق الصفة *

وصرح به في فتاوى قارى الهداية ثم قال والعقد ان افسد في بعضه فسد في جميعه *
 تنبيه * وليس من القاعدة ما اذا اجتمع في العبادات جانب الحضر والسفر فأتا
 لا تغلب جانب الحضر ومقتضاها تغليب * لانه اجتمع المبيح والحرم * لان اصحابنا راج
 قالوا في المسح على الخفين لو ابتدأ وهو مقيم فاسافر قبل اتمام يوم وليلة انتقلت مدته
 الى مدة المسافر فيمسح ثلثا * ولو كان على عكسه انتقلت الى مدة المقيم * ومقتضاها
 اعتبار مدة الإقامة فيهما تغليباً للجانب الحضر * وبدل قال الشافعي رح * وعند الواسع
 احد الخفين حضر او الآخر سفر انكذلك على الاصح طردا للقاعدة * واما عندنا
 فلا حناء في ان مدته مدة المسافر * واما لو احرم ناصراً قبلت سفينة دارا فامته فانه
 يتم * وشرع في الصلوة في دار الإقامة فسارت سفينة فليس له التصبر * ولم ارهما
 الآن * وعندنا فائتة السفر ان اقصاها في الحضر يقضيها ركعتين وعكسه يقضيها اربعاً *
 لان القضاء يحكي الاداء * واما باب الصوم فاذا عام مقيماً فاسافر في اناء النهار وعكسه
 حرم الفطر * فصل تدخل في هذه القاعدة قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضي فانه
 يقدم المانع * فلو ضاق الوقت او الماء من سنن الطهارة حرم فعلها * ولو جرحه جرح
 عمد او خطأ او مضى وهدر او مات بهما فلا قصاص * وجرمت عنها مسائل * الارلح
 لراستشهد الجنب فانه يغسل عند الامام ومقتضاها انه لا يغسل صفة اوهما * الثانية لو
 احتلج موئى المسلمين بموئى الكفار فيقتضاه عدم التغسل للصل * والشافعية قالوا
 بتغسل الصل ولم يفتلوا * واصحابنا راج تصاو انقال الحاكم في الكافي من كتاب
 التحري واذا احتلج موئى المسلمين وموئى الكفار فمن كانت عليه علامة المسلمين
 صلبى عليه * ومن كانت عليه علامة الكفار ترك * بان لم تكن عليهم علامة والمسلمون
 اكثر غلبوا وكفوا وصلى عليهم وينوزن بالصلوة والدعاء للمسلمين دون الكفار * و
 يدفون في مقابر المسلمين * فان كان الفريقان سواء او كانت الكفار اكثر لم يصل عليهم *
 ويغسلون ويكتفون ويدفون في مقابر المشركين انتهى * وقد رجحوا المانع على المقتضي
 في مسئلة سئل لرجل وهو لاخر فان كلا منهما ممانع عن التصرف في ملكه لحق الآخر *
 فملكه مطلق له وتعلق حق الآخر به مانع * وكذا انصرف الراغب والمجربى الرهون
 والعين الموجهة منع لحق المرتين والاستاجر * وانما قدم الحق هنا على الملك لانه لا يثبت

بد الآمنعة بالناخير* وفي تقديم الملك تقويت مين على الآخر* وتعامه في العمادية
 من مسائل الحيطان* القاعدة الثالثة لم ارها الآن لاصحابنا راجع من كرم الفتاح
 ان يفتح بها وبشي من مسائلها وهي الايتار في القرب* وقال الشافعية الايتار في القرب
 مكروه* وفي غيرها محبوب* قال الله تعالى وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ*
 وقال الشيخ عز الدين لا يتار في القربات فلا يتار بماء الطهارة ولا بستر العورة ولا
 بالصف الاول* لان الغرض بالعبادات التعظيم والاجلال فمن آثر به فقد ترك اجلال
 الاله وتعظيمه* وقال الامام لود حل الوقت ومعه ماء يتوضأ به فوجهه لغيره ليتوضأ به
 لم يجز ولا اعرف فيه خلافا* لان الايتار انما يكون فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق بالقرب
 والعبادات* وقال في شرح المذهب في باب الجمعة لا يقام احد من مجلسه لجلس
 في موضعه فان قام باختياره لم يكره* فان انتقل الى ابعد من الامام كره* قال اصحابنا
 رح لانه آثر بالقربة* وقال الشيخ ابو محمد في الفروق من دخل عليه وقت الصلوة
 ومعه ماء يكرهه لطهارته وهناك من يحتاجه للطهارة لم يجز له الايتار* ولو اراد المضطر
 ايتار فيه بالطعام لا مستيقنا* مهتدا كان له ذلك وان حاف فترات* مهتجة* والفرق
 ان الحق في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الايتار* والعق في حال المخصصة لنفسه*
 وكره ايتار الطالب غيره بنوبته في القراءة* لان قراءة العلم والمساعدة اليه قربة والايتار
 بالقرب مكروه* قال السيوطي من المشكل على هذه القاعدة من جاء ولم يجد في
 الصف الاول فرجة فانه يجز شخص بعد الاحرام ويندب للمجروان مساعدة فهذا
 بنوت علمي نفسه قربة وهو اجر الصف الاول انتهى* ثم رأيت في الهبة من منية
 المحتني فقبر محتاج معه دراهم فاراد ان يؤثر القراء على نفسه ان عام انه يصبر على
 الشدة فلا يتار افضل والا فلا تناق على نفسه افضل انتهى* القاعدة الرابعة التابع
 تابع تدحل فيها قواعد* الاولى انه لا يفرد بالعكم* ومن فروعهما العمل بدحل في
 بيع الأم تبعاً ولا يفرد بالبيع والهبة كالبيع* ومنها الشرب والطريق بدحلان في بيع
 الارض تبعاً ولا يفرد ان بالبيع على الاظهر* ومنها لا كفاية في تمل العمل* ومنها
 لا لعان بغيره* وخرجت عنها مسائل* منها يصح اعتاق العمل دون امه بشرط ان
 تلده لافل من سنة اشهر* ومنها يصح افراده بالوصية بالشرط المذكور* ومنها يصح

الابصاء له ولوحمل دابة * ومنها يصح الافرار له ان بين المقر سببا صالحا وولد لانا
 من ستة اشهر * ومنها انه يرث بشرط ولادته حيا * ومنها انه يورث فتقسم الغرة بين
 ورنه الجنين اذا ضربت بطنها فالقته * ومنها يصح الافرار بدوان لم يبين له سببا اذا
 جاءت به لائل المدة في الآدمي * وفي مدة يتصور عند اهل الخبرة في البهايم *
 ومنها صحة تدبيره * ومنها ثبوت نسبه * فقول صاحب الهداية في باب اللعان ان
 الاحكام لا تترتب على الحمل قبل وضعه ليس على اطلائه لما علمت من ثبوت الاحكام
 له قبله * فالمراد بعضها كما اثار اليه في العناية * وخرج عنها ايضا ما لو قال المديون
 تركت الاجل او ابطئته او جعلت المال حالا فانه يبطل الاجل كما في العناية وغيرها
 مع انه صفة الدين * والصفة تابعة لموصفها فلا يفر بحكم * ومما خرج منها لو اسقط
 الجودة فانه يصح لانها حقه كما في الاصل * ومما خرج عنها لو اسقط حقه في حبس
 الرهن فالوا يصح * ذكره العمادي في الفصول * ومنها الكفيل لو ابرأ الطالب صح
 مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين وهو باق * ووافقا الشافعية في الرهن والكفيل
 على الاصح * وخالفونا في الاجل والجودة فارقين بان شرط القاعدة ان لا يكون الوصف
 مما يفر بالعدد فان افرد كالرهن والكفيل افرد بالحكم * الثانية التابع بسقوط
 المتبوع * منها من فاته صلوة في ايام الجنون وقتل اعدم القضاء لا يقضي سننها الرواتب *
 ومنها من فاته الحج وتحلل بافعال العمرة لا ياتي بالرمي والمبيت * لانهما تابعان
 للوقوف وقد سقط * ومنها لومات الفارس سقط سهم الفرس لاعتكسه * وخرج منها
 من له حق في ديوان الخراج كالمثاقلة والعلماء وطلبتهم والمفتين والفقهاء بفرض
 لاولادهم تبعا ولا يسقط بموت الاصل ترغيبا * وقد اوضحناه في شرح الكنز * ومما
 خرج عنها الاخرس يلزمه تحريك اللسان في تكبيرة الافتتاح والتلبية على القول
 المنتهي به * اما بالقراءة فلا على المختار مع ان المتبوع قد سقط وهو التلظ * ومنها اجراء
 موسى على راس الاقرع فانه واجب على المختار تنبيه * يقرب من ذلك ما قيل
 بسقط الفرع اذا سقط الاصل * ومن فروعه قولهم اذا ابرأ الاصيل برأ الكفيل *
 بخلاف العكس * وقد ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل * ومن فروعه لو قال لزيد
 على عمرو الف وانما من يد فانكروا وعمرولزم الكفيل اذا اداهما زيد دون الاصيل

كما في الخانية * ومنها لو ادعى الزوج الخلع فانكحرت المرأة بآثت ولم يثبت المال الذي هو الاصل في الخلع * ومنها لو قال بعثت مدي من زيد فاعتقه فانكر زيد مَتَقَّ العبد ولم يثبت المال * ومنها لو قال بعته من نفسه فانكر العبد مَتَقَّ بلا عوض * الثالثة التابع لا يتقدم على المتبوع فلا يصح تقديم المأموم على امامه في تكبيرة الافتتاح ولا في الاركان ان انتقل قبل مشاركة الامام * وفرع عليه فاضحان في الغناوى ما اذا سبق امامه في الركوع والسجود في الرابعة * السرابعة يفتقر في التوابع ما لا يفتقر في غيرها * وقريب منها يفتقر في الشيء ضمنا ما لا يفتقر قصدا * وفي الفصل التاسع والثلاثين من جامع الفصولين فيما يثبت ضمنا وحكما ولا يثبت قصدا * منه فن لهما اعتقه احدهما وهو موصوفى وشري المعتق نصيب الساكت لم يجز * ولا يتمكن الساكت من نقل ملكه الى احد لكنه لو ادعى المعتق الضمان الى الساكت ملك نصيبه * ومنه غصب فباقي من يده وضمته المالك يملكه الغاصب * ولو شرا فاصدا لم يجز * ومنه فضولي زوجه امرأة برضاها ثم الزوج وكله بعد * بان يزوجه امرأة فقال نقضت ذلك النكاح لم ينتقض * ولو لم ينتقض فولا ولكن زوجه اياها بعد ذلك انتقض النكاح الاول * ومنه شري كرتين او امرأته المشتري البائع بقبضه للمشتري لم يصح * ولو دفع اليه امرأة امرء ان يكيله فيها صح * ان البائع لا يصلح وكيله عن المشتري في القبض قصدا ويصلح ضمنا وحكما لاجل الغرارة * ومنه شري ما لم يره فوكل وكيله بقبضه فقال الوكيل قد انتظت الخيار اعني خيار الروية لم ينتظ خيار الوكيل * ولو قبضه الوكيل وهو برأه سقط خيار روية موكله عندا بيمينه رجح حلا فلهما * وقريب من هذا الجنس من لا تجوز اجازته ابتداء وتجوز انتهائه * ومنه القاضي اذا استخلف مع ان الامام لم يره الاستخلاف لم يجز * ومعهد الحكم خليفته وهو يصلح ان يكون فاضيا واجازا القاضي احكامه يجوز * ومنه ان الوكيل با لبيع لا يملك التوكيل به ويملك اجازة بيع بآثه فضولي * والمعنى فيه انه اذا اجاز يحيط علمه بما اتى به خليفته * ووكيل الوكيل كذلك فتكرن اجازته في الانتهاء عن بصيرة بخلاف الاجازة في الابتداء * ومنه القاضي لو قضى في كل اسبوع يومين بان كان له ولاية القضاء في يومين من كل اسبوع لا غير فقضى في الايام التي لم تكن له ولاية القضاء فاذا جاء نوبته اجاز ما قضى جازت

أجازته انتهى * فائدة * طهرت بمسئلتين يفتقر في الابتداء ما لا يفتقر في البقاء مكن
القاعدة المشهورة * الأولى يصح تقليد الفاسق للقضاء ابتداء * ولو كان عدلا ابتداء
ففسق ان عزل عند بعض المشائخ * وذكر ابن الكمال ان الفتوى عليه * الثانية لو ابق
المأذون النحج ولو اذن للأبق صح كما في قضاء المعراج * وتيدة قاضيان بما في يده *
القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة * وقد صرحوا به في
مواضع * منها في كتاب الصلح في مسئلة صلح الامام عن الظلة المبنية في طريق العامة *
وصرح به الامام ابو يوسف ر ح في كتاب الخراج في مواضع * وصرحوا في كتاب
الجنابات ان السلطان لا يصح عقوه عن قاتل من لا ولي له * وانما له القضاء و
الصلح * وعقله في الايضاح بانه نصب ناظر اوليس من النظر المستحق العقو * واعلموا
ما اخرجه سعيد بن منصور عن البراء قال قال عمر رضي الله تعالى عنه اني انزلت
نفسي من مال الله تعالى بمنزلة والى اليتيم ان احتجبت اخذت منه وان ايسرت
ردته فاذا استغنيست استغنيست * وذكر الامام ابو يوسف ر ح في كتاب الخراج قال
بعث عمر بن الخطاب رض عمار بن ياسر على الصلوة والحرب * وبعث عبد الله بن
مسعود على القضاء وبيت المال * وبعث عثمان بن حنيف على مساحة الارضين * و
جعل بينهم شاه كل يوم في بيت المال * شرطها ويطنها العام * ورعيها عبد الله ابن مسعود *
ورعيها الآخر عثمان بن حنيف * وقال اني انزلت نفسي واتيكم من هذا المال
بمنزلة والى اليتيم فان الله تبارك وتعالى قال وَمَنْ كَانَ فَتِيًّا فَلْيَسْتَعِزْ وَمَنْ كَانَ فَقْرًا
فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ * والله ما ارحى ارضا تؤخذ منها شاه في كل يوم الا استسرع حرايتها
انتهين * فعلى هذا لا يجوز له التفضيل ولكن قال في المحيط من كتاب الزكوة والراي
الى الامام من تفضيل وتسوية من غير ان يعمل في ذلك الى هو على * ولا يعمل لهم
الا ما يكفيهم ويكفي اعوانهم بالمعروف وان فضل من المال شيء بعد اصال الحقوق
الى اربابها فسمه بين المسلمين * وان قصر في ذلك كان الله عليه حسيما انتهى * وذكر
الرباعي من الخراج بعد ان ذكر ان اموال بيت المال اربعة انواع * وقال وعلى
الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع بيتا يختص ولا يخلط ببعضه ببعض * لان
كل نوع حكما يختص به الى ان قال ويجب على الامام ان يتق الله تعالى ويصرف

إلى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة فان نصر في ذلك كان الله عليه حسيبا انتهى*
وفي كتاب الخراج لابي يوسف رح ان ابا بكر رضي الله تعالى عنه قسم المال بين
الناس بالتسوية فجاء ناس وقالوا له يا خليفة رسول الله عليه الصلوة والسلام انك
قسمت هذا المال فسويت بين الناس ومن الناس أناس لهم فضل وسوابق وقدّم
فلو فضلت اهل السوابق والقدم والفضل لفضلهم* فقال اما ما ذكرتم من السوابق و
الفضل والقدم فما امرني بذلك* وانما ذلك شيء ثوابه على الله تعالى وهذا معاش
فلا سوة فيه حير من الأثرة فلما كان عمر بن الخطاب رض و جاء الفتوح فضل وقال لا
اجعل من قاتل مع غير رسول الله صلعم كمن قاتل معه ففرض لاهل السوابق والقدم
من المهاجرين والانصار من شهد بدر او لم يشهد بدر اربعة آلاف درهم* وفرض
لمن كان اسلامه كاسلام اهل بدر دون ذلك* انزلهم على قدر منازلهم من السوابق
انتهى* وفي الغنية من باب ما جعل للمدرس والمتعلم كان ابو بكر رضي الله عنه يسوي بين
الناس في العطاء من بيت المال* وكان عمر رضي الله عنه يعطيهم على قدر الحاجة والفقه
والفضل* والاخذ بما فعله عمر رضي الله عنه في زماننا احسن فتعتبر الامور الثلاثة
انتهى* وفي النزازية السلطان اذا نوك العشر لمن هو عليه جاز غنيا كان او فقير لكن
ان كان المتروك له فقيرا فلا ضمان على السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء
من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة انتهى* تنبيه* اذا كان فعل الامام مبنيا على
المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا الا اذا افقده فان خالفه لم ينفذ*
وانه اذا قال الامام ابو يوسف رح في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس
للامام ان يخرج شيا من يد رجل الا بحق ثبت معروف انتهى* وقال فاضيلان في
فتاواه من كتاب الوقف ولوان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من اراضي البلدة
حواشيت موقوفة على المسجد او امرهم ان يزدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة
فتحت غنوة وذلك لا يضر بالمرء والناس ينفذ امر السلطان فيها* وان كانت البلدة
فتحت صلحا تبقى على ملك مالكها فلا ينفذ امر السلطان فيها انتهى* وفي صلح النزازية
وجله عطاء في الديوان مات من اثنين فاصطالحا على ان يكتب في الديوان اسم
احدهما ويأخذ العطاء والاخر لا شيء له من العطاء ويبدل له من كان العطاء له مالا

معلوما فالصلح باطل ويؤد بدل الصلح * والعتاء للذي جعل الامام العطاء له * لان الاستحقاق للعتاء بانبات الامام لا دخل له لرضاء العير وجعله غير ان السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضية حرمان المستحق وانبات غير المستحق مقامه انتهى * تنبيه آخر * تصرف القاضي فيما له فقله في اموال اليتامى والتركات والاوقاف مقيد بالصلحة * فان لم يكن مبنيا عليها لم يصح * ولذا قال في شرح تلخيص الجامع من كتاب الوصايا اوصي بان يشترى بالثلث عبد ويعتق فان بعد الايمان دين يحيط الثلثين فشاء القاضي عن الموصي كبلابصير خصما بالعهد واعتاقه لغولت عدي الوصية وهي الثلث بعد الدين * قال التارمعي شارحه واما اعتاقه فهو لغولت عذر تنفيذه باعتبار الولاية العامة * لان ولاية القاضي متبعية بالنظر ولم يوجد النظر فيلغوا انتهى * وفي قضاء الولوالجية رجل اوصى الى رجل او امرأة ان يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا بمائة دينار وكان الموصي بعيدا من تلك البلدة وانه بملك البلدة غريم له عليه الدرهم ثم يجد الوصي الى تلك البلدة سبيلا فامر القاضي الغريم بصرف ما عليه من الدرهم الى الفقراء فالدين عليه باق فهو متطوع في ذلك ووصية الميت فائمه انتهى * وبهذا علم ان امر القاضي لا ينفذ الا اذا اتفق الشرع * وصرح في الذخيرة وفي الوالوالجية وغيرهما بان القاضي اذا ترقرقرا شا للمسجد بغير شرط الواقف لم يجعل للقاضي ذلك ولم يجعل للقراش تناول المعلوم انتهى * وبهذا علمت حرمة احداث الوطائف بالاوقاف بالطريق الاولى * لان المسجد مع احتياجه للقراش لم يجوز تقريره لا مكان استيعاب القراش بالتقرير فتقرير غيره من الوطائف لا يجعل بالاولى * وبهذا علمت ايضا حرمة احداث المرتبات بالاوقاف بالاولى * وقد سئلت عن تقرير القاضي المرتبات بالاوقاف * فاجبت بان ان كان من وقف مشروط للفقراء فاللتقرير صحيح لكنه ليس بلازم * والمناظر انصرف الى غيره وقطع الاول الا اذا حكم القاضي بعدم تقريره فم يلزم * وهي في اوقاف الخصاف وغيره * وان لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يجعل * وكذا ان كان من وقف الفقراء وقدره لمن يملك نصا * ثم سئلت لو قرر من فائض وقف سكنت الواقف عن مصرف فائضه فهل يصح * فاجبت بان لا يصح ايضا لما في التاتار حانية

ان فائض الوقف لا يصرف للفقراء * وانما يشتري به المتوكل مستغلا * وصرح في
اليزازية وتبعه في الدرر والغرائب لا يصرف فائض وقف لوقف آخر اختلفا فيها او
اختلف انتهى * وكتبنا في شرح الكثر من كتاب القضاء ان من القضاء الباطل القضاء
بخلاف شرط الواقف * لان مخالفته كمخالفة النص * وفي المنطق القاضي اذا زوج
الصغيرة من غير كنول يجرى انتهى * فعلم ان فعله مقيد بالمصلحة * ولهذا صرحوا بان
الحائظ اذا مال الى الطريق فاشهد واحد على ما لكهاثم ابرأه القاضي لم يصح كما
في التهذيب * وكذا لا يصح تاجيل القاضي * لان الحق ليس لكذا في جامع
الفصولين * الفاصلة السادسة الحدود تدرك بالشبهات * وهو حديث رواه الأسوطي
معزيا الى ابن عدي من حديث ابن عباس رض * واخرج ابن ماجة من حديث
ابي هريرة رض ادعوا الحدود ما استطعتم * واخرج الترمذي والحاكم من
حديث ما يشبه رض ادعوا الحدود من المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلم مخرجاً
فخرجوا سبيلهم فان الامام لان يخطي في العفو خير من ان يعطي في العقوبة * واخرج
الطبراني عن ابن مسعود رض موقوفاً ادعوا الحدود والقتل عن الصادق عليه السلام
استطعتم * وفي فتح القدير اجمع فقهاء الامصار على ان الحدود تدرك بالشبهات *
والحديث المروي في ذلك متفق عليه والمنتهى الامة بالقبول * والشبهة ما يشبه الثابت
وليس بثابت * فاصحابنا راح قسموها الى شبهة في الفعل وتسمى شبهة الاشتباه * والى
شبهة في المحل * فالاولى تتحقق في حق من اشتبه عليه المحل والحرمه * فظن غير
الدليل دليلاً ولا بد من الظن والا فلا شبهة اصلاً كظنه حل وطبي جارية زوجته او ابنه
او امه اوجده او جدته وان علا * ووطي المطلقة ثلاثي العدة او بائناً على مال * او المحتلعة او ام
الولد اذا اعتفها وهي في العدة * ووطي العبد جارية مولاه * والرتين في حق الموهونة في رواية *
ومستعبر الرهن كالرتين * ففي هذه المواضع لاحد اذا ظن انها فعل لي * ولو ظن علمت
انها حرام علي وجب الحد * ولو ادعى احد هما الظن والآخرا لم يدع لاحد عليهما حتى
يقرا جميعاً بعلمهما بالحرمه * والشبهة في المحل في ستة مواضع * جارية ابنة * والمطلقة
طلافاً ثانياً نكاحات * والجارية المبيعة اذا وطئها البائع قبل تسليمها الى المشتري *
والجمعولة * هرا اذا وطئها الزوج قبل تسليمها الى الزوجة * والمشاركة بين الواطي و

غيره * والمرونة اذا وطئها المرتنه في رواية كتاب الرهن * وعلمت انها ليست بالمختار *
ففي هذه المواضع لا يجب الحد وان قال علمت انها علي حرام * لان المانع هو الشبهة
في نفس الحكم * ويدخل في النوع الثاني وطئ جارية عبده الماذون المديون و
مكاتبه * ووطئ البائع الجارية المباعة بعد القبض في البيع الفاسد * والتي فيها اخبار
للمشتري * وجاريته التي هي اخته من الرضاع * وجاريته قبل الاستبراء * والزوجة
الحرة بالردة او بالمطوعة لابنه * او بجماعة لامها انتهى ما في فتح القدير * وهذا شبهة
ثالثة عند ابي حنيفة رح وهي شبهة العقد فلا حد اذا وطئ محرمة بعد العقد عليها
وان كان عالما بالحرمه * فلا حد على من وطئ امرأة تزوجها بالاشهاد او بغير اذن مولاه
او مولاه * وقال يحد في وطئ محرمتها المعقود عليها اذا قال علمت انها حرام * والقول
على قولهما كما في الخلاصة * ومن شبهة وطئ امرأة اختلف في صحة نكاحها * ومنها
شرب الخمر للتداوي وان كان المعتمد تحريمه * ومنها انها لا يجوز التوكيل باستيفاء
الحدود * واختلف في التوكيل بانباتها * ومما ينبغي على انها ندرء بها انها لا يثبت
بشهادة النساء * ولا بكتاب القاضي الى القاضي * ولا بالشهادة على الشهادة * ولا
تقبل الشهادة بعد متقدم سوى حد القذف الا اذا كان بعدهم من الامام * ولا يصح
اترار السكران بالحدود الخالصة الا انه يضمن المال ولا يستعطف فيها * لانه لرداء
النكول وفيه شبهة حتى اذا انكر القاذف ترك من غيرهم * ولا تصح الكفالة
بالحد ودواقص * ولو برهن القاذف برجلين او رجل وامرأتين على اترار
المقدوف بالزنا فلا حد عليه * ولو برهن بثلاثة على الزنا حد وحده * ولا تقطع بسرقة مال
اصله وان علا وفرعه وان سفل واحد الزوجين وسيد وعبده ومن بيت ماذون في
دخوله * ولا فيما كان اصله مباحا كما علمت تفاريعه في كتاب السرقة * ويستقطم القطع
بدموه كونه المسروق ملكه وان لم يثبت وهو المص الطريف * وكذا اذا ادعى
ان الوطء فزوجته ولم يعلم بذلك * تنبيه * يقبل قول المترجم في الحدود كغيرها *
فان قيل وجب ان لا يقبل * لان عبارة المترجم بدل عن عبارة العجمي * والحدود
لا تثبت بالابدال * الا ترى انه لا تثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى
القاضي * اجيب بان كلام المترجم ليس ببديل من كلام الا عجمي لكن القاضي

لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذه الرجل المترجم بعرفة ويقف عليه فكانت عبارته
كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البديل بل بطريق الامالة * لانه يصار الى الترجمة
عند العجز عن معرفة كلامه كالشهادة يصار اليها عند عدم الاقرار كذا في شرح الادب
للمصدر الشهيد من الثامن والثلاثين * تنبيه آخر * القصاص كالحدود في الدفع بالشبهة فلا يثبت
الا بما ثبت به الحدود * وما فرغ عليه انه لو ذبح نائما فقال ذبحته وهو ميت فلا قصاص
ووجبت الدية كما في العمدة * ومنها لو جرح النائم بعد الحكم عليه بالقتل فانه ينقلب
دية * والافصاص يقتل من قال ائتلتني فقتله * واختلف في وجوب الدية والاصح
عدمه * والافصاص اذا قال ائتلت عبدي او اخي او ابني او ابني لكن لاشي في
العبد ونجس الدية في غيره * واستثنى في حرانة المفتين ما اذا قال اقتل ابني وهو
صغير فانه يجب القصاص وتما منه في البرازية * ويتبعني ان لا قصاص يقتل من لا
يعلم انه محقون الدم على التابيد او لا * وفي الخانية ثلثة قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا بعد
التوبة ان الولي عفا عنا * قال الحسن لا تقبل شهادتهم الا ان يقول اثنان منهم عفا عنا
ومن هذه الواحدة ففي هذا الوجه قال ابو يوسف رح تقبل في حق الواحد * وقال
الحسن تقبل في حق الكل انتهى * وكتبنا مسئلة في العوفي شرح الكنز من
الدعوى ضد قوله وقبل الخصم اعطه كفلا ملتمراجع * وكتبنا في الفوائد ان القصاص
كالحدود الا في سبع مسائل * الاولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الحدود
كما في الخلاصة * الثانية الحدود لا تورث والقصاص يورث * الثالثة لا يصح العفو
في الحدود ولو كان حدا القذف بخلاف القصاص * الرابعة التقادم لا يمنع من
الشهادة بالقتل بخلاف الحدود ودعوى حد القذف * الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة
من الاخرس بخلاف الحدود كما في الهداية من مسائل شتى * السادسة لا تجوز
الشفاعة في الحدود وتجوز في القصاص * السابعة الحدود ودعوى حد القذف لا تتوقف
على الدعوى بخلاف القصاص * لانه لا بد فيه من الدعوى والله سبحانه وتعالى اعلم *
تنبيه * التعزير يثبت مع الشبهة ولذا قالوا يثبت بما يثبت به المال ويجري فيه
الحلف ويقضى فيه بالنكول * والكفارات تثبت معها ايضا الا كفارة الفطر في رمضان
فانها تسقطها * ولذا لا تجب مع النسيان والخطأ وبفساد صوم مختلف في صحته كما علم

في محله * وأما القديفة فهل تستطها لم ارها الآن * ومن العجب ان الشافعية شرطوا في
 الشبهة ان تكون قوية * قالوا لو قتل مسلم ذميا فقتله ولي الذمي فانه يقتل به وان
 كان موافقا لراي ابي حنيفة رح * ومن شرب النبيذ بعد ولا يراعي خلاف ابي حنيفة
 رح انتهى * القاعدة السابعة الحر لا بد حل تحت اليد فلا يضمن بالعصب ولو
 صيبا * فلو غصب صيبا فمات في يده فجأة او نجح لم يضمن * ولا يرد ما لومات
 بصاعقة او بنهشة حبة بنقله الى ارض شسعة او الى مكان الصواعق او الى مكان تغلب
 فيه الحمى والامراض فان دبت على مائلة الغاصب * لانه ضمان اتلاف لا ضمان
 عصب * والحر يضمن بالاتلاف والعبد يضمن بهما * والكتب كالحر لا يضمن بالعصب
 ولو صغيرا * وتمامه في شرح الزبلي قبيح باب التسمية * وأم الولد كالحر * ولم
 ار الآن حكم ما اذا وطئ حرة بشبهة فاحلها وماتت بالولادة * وينبغي عدم وجوب
 ديتها بخلاف ما اذا كانت امه * ومن فروع القاعدة لو طاعة حرة على الزنا فلا مهر لها
 كما في الخانية * ولو كان الزاني صيبا فلاحد ولا مهر * وهذا ما يقال لنا وطئ حلا من
 الحد والعقر * بخلاف ما اذا طاعة امه لكون المهر حق السيد * وخرج من القاعدة
 قول اصحابنا راج اذا تنازع رجلان في امرأة وكانت في بيت احدهما او دخل بها
 احدهما فهو الاول لكونه دليلا على سبق عده * والآول ان يقال ان الزوجة في
 يد الزوج لما قد مناه * رلة ولهم في باب التحالف ان القول قوله فيما يصلح لهما معلمان
 بانها في يد الزوج فهي وما في يدها في يد فبقا في اصل القاعدة الحر لا بد حل تحت
 يد احد الا الزوجة فانها في يد زوجها والله سبحانه اعلم * ثم رأيت في جامع الفوائد
 من التاسع عشر من نصه امرأة في دار رجل يدعى انها امرأته وخرج يدعيها وهي
 تصدقه فالقول لرب الدار * فقد صرح بان اليد تثبت على الحرة بحفظ الدار كما في
 المتاع انتهى * القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف
 مقصودهما دخل احدهما في الآخر غالبا * فمن فروعهما اذا اجتمع حدث وجناية
 او جنابة وحبس كفى الغسل الواحد * ولو باشرا المحرم فيما دون الفرج والزمت
 شاة ثم جامع فمقتضاها الاكتهاء بموجب الجماع * ولم اره الآن صريحا * ومنها
 لو قص المحرم اطراف يديه ورجليه في مجلس واحد فانه يجب عليه دم واحد

اتفاقاً * وان كان في مجالس فكذلك عند محمد رح * وعلى قولهما يجب لكل
يدوم ولكل رجل دم حتى يجب عليه اربعة دماء اذا وجد في كل مجلس فلم يدار
رجل * فجعلناها جناية واحدة معنى لاتحاد المقصود وهو الارتفاق * فاذا اتحد
المجلس يعتبر المعنى * واذا اختلف تعتبر جاريات لكونها اعضاء متباعدة * وعلى هذا
الاختلاف لو جامع مرة بعد اخرى مع امرأة واحدة او نسوة الا ان مشائخنا رح
قالوا في الجماع بعد الوقوف في المرة الاولى عليه بدنة * وفي المرة الثانية عليه شاة كذا
في المبسوط * وفي الجناية فان جامعها مرة اخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف
بعرفة ولم يقصده برفض الحجة السادسة يلزمه دم آخر بالجماع الثاني في قول ابى حنيفة
وابى يوسف رح * ولو نوى بالجماع الثاني رفض الحجة السادسة لا يلزمه بالجماع
الثاني شيء انتهى * ومنها لو دخل المسجد وصلى الفرض او الراتبة دخلت فيه
التحية * واوطاف القادم عن فرض ونذر حل فيه طواف القدوم * بخلاف ما لو طاف
للافاضة لا يدخل فيه طواف الوداع * لان كلامهما مقصود ومقصودهما مختلف *
ولو دخل المسجد الحرام صلى فيه مع الجماعة لا تنوب عن تحية البيت لاختلف
الجنس * ولو صلى فريضة عقيب طواف ينبغي ان لا تكفيه من ركعتي الطواف *
بخلاف تحية المسجد * لان ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرها بخلاف تحية
المسجد * ولو تلا آية سجدة وسجدة صلواتيه قبل ان يقرأ آيات كفت عن التلاوة
لحصول المقصود وهو التعظيم * وكذا لو ركع لها فوراً اجزأت قياساً * وهذا من المواضع التي
يعمل فيها بالقياس كما بيناه في شرح المنار * وكذا لو تلا آية وكررها في مجلس واحد
اكتفي بسجدة واحدة * ولو تعدد السجود في الصلوة لم يتعدد الجابر * بخلاف الجابر في
الاحرام فانه يتعدد بتعدد الجناية اذا اختلف جنسها * لان المقصود بسجود السهو ورفض
الشيطان وقد حصل بالسجدتين آخر الصلوة والمقصود في الثاني جبره منك الحرمة
فلكل جبر فاختلف المقصود * وتوزني او شرب او سرق مرارا كفي حد واحد سواء
كان الاول موجباً او وجه الثاني او لا * فتوزني بكرائم تبيها كفي الرجم * ولو وقف
مراراً اذ احد او جماعة في مجلس او مجالس كفي حد واحد * بخلاف ما اذا زني فعدتم
زني فانه يعد ثانياً * وتوزني وشرب وسرق الهم الكل لاختلف الجنس * ولو وطئ

في نهار رمضان مراراً لم يلزم بالثاني وما بعده شيء ولو في يومين * فان كان من رمضان تعددت * فان كفر لاول تعددت والا تعددت * ولو قتل المحرم صيداً في الحرم فعليه جزاء واحد للاحرام لكونه اقوى * ولو لبس المحرم ثوباً محيطاً مطيباً فعليه فديتان لاختلاف الجنس * ولذا قال الزيلعي في قول الكنترا وخضب راسه بختاء * هذا اذا كان مائناً * واما اذا كان ملبداً فعليه دمان دم للطيب ودم لتغطية الرأس انتهى * ويتعدد الجزاء على القارن فيما على المفرد به دم لكونه محرماً باحرامين عندنا * وفولهم الا ان يتجاوزا اليقات غير محرر استثناء منقطع * لانه حاله المجاورة لم يكن فارناً * ولو تكرر الوطي بشبهة واحدة فان كانت شبهة ملك لم يجب الامهر واحد * لان الثاني صادف ملكه * وان كانت شبهة اشتباه وجب لكل وطئ مهر * لان كل وطئ صادف ملك الغير فالاول كوطئ جارئة ابنه او مكاتبه او انكحة فامدا * ومن الثاني وطئ احد الشريكتين الجارية المشتركة * ولو وطئ مكاتبه مشتركة مراراً تعد في نصيبه لها ويطعم في نصيب شريكه والكل لها * ولا تعد في الجارية المستعنة كذا في الطهيرية * ومن زنى بامه قتلها لزمه الحد والقيمة لا خلتان * ولو زنى بغيره قتلها وجب الحد مع الدية * ولو زنى بكبيرة فافضاها فان كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة فعليهما الحد ولا شيء في الانشاء لرضاها به * ولا مهر لها الوجوب الحد * وان كان مع دعوى شبهة فلا حد * ولا شيء في الافضاء وجب العقر * وان كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ونها ولا مهر لها * فان لم يستمسك بولها فعليه دية كاملة والا حد * وضمن ثلث الدية * وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليهما * فان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية * وان لم يستمسك البول فعليه دية كاملة * ولا يجب المهر عندهما خلافاً ل احمد ورج * وان كانت صغيرة تجامع مثلها فهي كالكبيرة الا في حق سقوط الارش * وان كانت لا تجامع مثلها فان كان يستمسك بولها فعليه ثلث الدية وكمال المهر * ولا حد عليه ولا دية فكذا في شرح الزيلعي من الحدود * واما الجناية اذا تعددت بقطع عضو ثم قتلها فانها لا تدل فيها الا اذا كانا خطابين عليهما واحد ولم يتحمل ما به * وصورها ستة عشر * لانه اذا نفع ثم قتل فاما ان يكونا ممدبين او خطابين او احدهما ممدداً والاخر خطأ وكل

من الاربعة اما على واحد او اثنين وكل من الثمانية اما ان يكون الثاني قبل
البرأ او بعده * وقد اوضحناه في شرح المنار في بحث الاداء والقضاء * والمعتدة
اذ اوليت بشبهة وجبت اخرى وتداخلتا والمرئي منهما * سواء كان الواطي صاحب
العدة الاولى او غيره لحصول المقصود * وقد علمت ما احتارنا عنه بقولنا من جنس واحد *
وبقولنا ولم يختلف مقصودهما * وبقولنا غالبا والله الموفق * القاعدة التاسعة اعمال الكلام
اولى من اهلاكه متى امكن فان لم يمكن اهل * ولذا اتفق اصحابنا راجح في الاصول
على ان الحقيقة اذا كانت متعددة فانه يصار الى المجاز * فلو حلف لا ياكل من هذه
الشجرة او هذا الدقيق حث في الاول باكل ما يخرج منها وشبهها ان باعها واشترى به
ما كولا * وفي الثاني بما يتخذ منه كالخبز * ولو اكل من الشجرة والدقيق لم يحنث على
الصحيح * والمجور شرعا ومرفا كما لمعذر * وان تعذرت الحقيقة والمجاز وكان اللفظ
مشتركا بلا مرجح اهل لعدم الامكان * قالوا كقوله لامرأته المروفة لا ينها هذه
بنتي لم تحرم بذلك ابدا * والثاني لو اوصى لوالديه وله معتق بالكسر ومعتق بالفتح
بطلت * ولو لم يكن له معتق بالكسر له موال اعتقهم ولهم موال اعتقوهم انصرف
الى مواله لانهم الحقيقة * ولا شيء لوالي مواله لانهم المجاز ولا يجمع بينهما *
ومما ارفقته على هذه القاعدة ما في الحائنة رجل له امرأتان فقال لاحدهما انت طالق
اربعا فقالت التثنية يكفييني فقال الزوج اوقعت الزيادة على فلانة لا يقع على الاخرى
شيء * وكذا لو قال الزوج التثنية لك والياقي على صاحبك لا تنطق الاخرى
انتهى * لعدم امكان العمل فاهل * لان الشارع حكم بطلاق ما زاد فلا يمكن ايقاعه
على احد * ومنها حكاية الاستاذ الطحاوي حكاها في يتيمة الدهر من الطلاق * ولو جمع
بين من يقع الطلاق عليها ومن لا يقع وقال احدهما طالق * ففي الحائنة لو جمع بين
منكو حته ورجل وقال احدهما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول ابي حنيفة
رح * وعن ابي يوسف رح انه يقع * ولو جمع بين امرأته واجنبية وقال طَلَّقْتُ احدا
كُما طَلَّقْتُ امرأته * ولو قال احدهما طالق ولم ينو شيئا لا تطلق امرأته * وعن ابي يوسف
ومحمد رح انها تنطق * ولو جمع بين امرأته وبين ما ليس بعمل للطلاق كالبهيمة و
الحيجر وقال احدهما طالق طَلَّقْتُ امرأته في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح * وقال

محمد رَح لا تطلق * وتَوجع بين امرأتَيْه الحَبَّة والمَيْت وقال اَحَدُكُمَا طالق لا تطلق
 الحَبَّة انتهى * ثم قال فيها ولو جمع بين امرأتين اَحَدُهُمَا صَحْبَةُ النِّكَاح والْآخَرَى
 قَامِدَةُ النِّكَاح وقال اَحَدُكُمَا طالق لا تطلق صَحْبَةُ النِّكَاح * كما لو جمع بين منكوحته
 واجنبية وقال اَحَدُكُمَا طالق انتهى * وحاصله انه اذا جمع بين امرأته وغيرها وقال
 اَحَدُكُمَا طالق لم يقع على امرأته في جميع الصور الا اذا جمع بينها وبين جد اراد
 بهيمة * لان الجدار لما لم يكن اهلا للطلاق عمل اللفظ في امرأته بخلاف ما اذا
 كان المضموم آدميا فانه صالح في الجملة الا انه يشكل بالرجل فانه لا يوصف بالطلاق
 عليه * ولذا لو قال لها انا منك طالق لغا * وقد يقال ان الطلاق لازالة الوصلة وهي
 مشتركة بينهما * وما فرغته على القاعدة قول الامام الاعظم فيما اذا قال لعبد الاكبر
 سئامك هذا ابني فانه اعلمه عقدا مجازا عن هذا حروهما اهلا * وقال في المار
 من بحث الحروف من او * وقال اذا قال لعبد ودأبته هذا حرا وهذا باطل * لانه
 اسم لا حدهما غير معين وذلك غير محل للعق * وهذه هوكه لك لكن على احتمال
 التعيين حتى لزمه التعيين كما في مسألة العبدین * لان العمل بالمحتمل اولى من
 الاهداء فجعل ما وضع لحقيقته مجازا عما يحتمله وان استحالت حقيقة * وهما ينكران
 الاستعارة عند استحالة الحكم انتهى * قيد يا ولانه لو قال لعبد ودأبته اَحَدُكُمَا حُر
 متفق بالاجماع كما في المحيط * وبين الفرق في شرح المنار * ومنها لو وقف على اولاده
 وليس له الا اولاد اولاد حمل عليهم صوتا للفظ عن الاهمال عملا بالمجاز * وكذا
 لو وقف على مواليه وليس له موالٍ وانما له موالٍ استحقوا كما في التحرير *
 وليس منها موالٍ اتى بالشروط والجواب بلا فاء فاقول بالتعليق لعدم امكانه فتتجز
 ولا يوي خلافا لروى عن ابي يوسف رح * وكذا انت طالق في مكة فتتجز الا
 اذا اراد في دخولك مكة ميدين * واذا دخلت مكة تكه تعاقب * وقد جعل الامام
 الاسيوطي من فروعه ما وقع في فتاوى الامام السبكي فنذكر كلاهما بالتمام ثم نذكر
 ما يشره الله تعالى مما يناسب اصولنا * قال السبكي لو ان رجلا وقف عليه ثم على
 اولاده ثم على اولادهم ونسله وعتبه ذكرنا وانتهى للذكر مثل حظ الانثيين على ان
 من توفي منهم عن ولد او نسل ماد ما كان جارا با عليه من ذلك على ولده ثم على ولد ولده

ثم علي نسله على الفريضة * وعلى ابن من توفي من غير نسل عاد ما كان جاريا عليه علي
 من كان في درجته من اهل الوقف المذكور يقدم الاقرب اليه فالاقرب * ويستوى
 الاخ الشقيق والاخ من الاب * ومن مات من اهل الوقف قبل استحقاقه لشيء من
 منافع الوقف وترك ولدا او اسنل منه استحق ما كان استحقه المتوفى لو بقي حيا الى
 ان يصير اليه شيء من منافع الوقف المذكور وقام في الاستحقاق مقام المتوفى * فاذا
 انقضى افعلى الفقهاء * فتوفي الموقوف عليه وانتقل الوقف الى ولديه احمد وعبد القادر
 ثم توفي عبد القادر وترك ثلاثة اولاد وهم علي وعمر و لطيفة * وولدي ابنه محمد
 المتوفى في حال حيوة والده وهما عبد الرحمن وملكة ثم توفي عمرو من غير نسل *
 ثم توفيت لطيفة وترك بنتا تسمى فاطمة * ثم توفي علي وترك بنتا تسمى زينب * ثم
 توفيت فاطمة بنت لطيفة من غير نسل * فالى من ينتقل نصيب فاطمة المذكورة *
 فاجاب الذي ظهر لي الآن ان نصيب عبد القادر جميعه يقسم من هذا الوقف علي
 ستين جزء * لعبد الرحمن منه اثنان وعشرون * وملكة احد عشر * وزينب سبعة و
 عشرون ولا يستمر هذا الحكم في اعقابهم بل كل وقت يصيبه * قال وبيان ذلك ان
 عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه الى اولاده الثلاثة وهم علي وعمر و لطيفة المذكور مثل
 حظ الانثيين * لعلي خمسة * وعمر وخمسة * وللطيفة خمسة * وهذا هو الظاهر عندنا *
 ويحتمل ان يقال بشاركتهم عبد الرحمن وملكة ولد محمد المتوفى في حيوة ابيه و
 نزل منزلة ابيهما * فيكون لهما السبعان * ولعلي السبعان * وعمر والسبعان * وللطيفة
 السبع * وهذا وان كان محتملا فهو مرجوح عندنا * لان الممكّن في ما خذ ثلثة امور *
 احدها ان مقصود الواقف ان لا يحرم احد من دريته وهذا ضعيف * لان المقاصد
 اذا لم يدل عليها اللفظ لا تعتبر * الثاني ادخالهم في الحكم وجعل الترتيب بين كل
 اصل وفرعه لا بين الطبقتين جميعا * وهذا محتمل لكنه خلاف الظاهر * وقد كنت
 ملت اليه مرة في وقف للفظ اقتضاء فيه لست اعنه في كل ترتيب * الثالث الاستناد
 الى قول الواقف انه من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه لشيء قام ولده مقامه *
 وهذا اقوى لكن انما يتم لو صدق على المتوفى في حيوة والده انه من اهل الوقف *
 وهذه مسئلة كان قد وقع مثلها في الشام قبل التسعين وسماية وطلبوا فيها نقلا فلم يجدوه *

فأرسلوا إلى الديار المصرية يستلون عنها ولا أدري ما أجابوهم * لكنني رأيت بعد ذلك في كلام الأصحاب فيما إذا وقف على أولاده على أن من مات منهم انتقل نصيبه إلى أولاده * ومن مات ولا ولد له انتقل نصيبه إلى الباقين من أهل الوقف * فمات واحد عن ولده انتقل نصيبه إليه * فإذا مات آخر عن غير ولد انتقل نصيبه إلى ولد أخيه * لأنه صار من أهل الوقف * فهذا التعليل يقتضي أنه إنما صار من أهل الوقف بعد موت والده * فيقتضي أن ابن عبد القادر المتوفى في حياة والده ليس من أهل الوقف * وأنه إنما يصدق عليه اسم أهل الوقف إذا آل إليه الاستحقاق * قال ومما يبينه أن بين أهل الوقف والموقوف عليه عمومًا وخصوصًا من وجه * فإذا وقف مثلاً على زيد ثم على عمرو ثم على أولاده فعمرو وموقوف عليه في حياة زيد * لأنه معن قصده الواقف بخصيصه وسماه * وعينه وليس من أهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه وهو موت زيد * وأولاده إذا آل إليهم الاستحقاق فكل واحد منهم أهل الوقف * ولا يقال في كل واحد أنه موقوف عليه بخصيصه * لأنه لم يعينه الواقف * وإنما الموقوف عليه جملة الأولاد كالتقراء * قال فقبحين بذلك أن ابن عبد القادر والد عبد الرحمن لم يكن من أهل الوقف أصلاً ولا موقوفاً عليه * لأن الواقف لم ينص على اسمه * قال وقد يقال أن المتوفى في حياة أبيه يستحق أن لو مات أبوه حرى عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق إلى أولاده * قال وهذا قد كنت في وقت أني كنته ثم رجعت عنه * فإن قلت قد قال الواقف أن من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه شيء فقد ساء * من أهل الوقف مع عدم استحقاقه فبذل على أنه أطاع أهل الوقف على من لم يصل إليه الوقف فبذل محمد والد عبد الرحمن ومملكتي في ذلك مستحقان * ونحن إنما نرجع في الأوقاف إلى ما دل عليه لفظ واقفياً سواء وافق ذلك حرف الفقهاء أم لا * قلت لا نسلم مخالفة ذلك لما قلناه * أما أولاً فلا لأنه لم يقل قبل استحقاقه * وإنما قال قبل استحقاقه شيء فنجوز أن يكون قد استحق شيئاً صار به من أهل الوقف * ويترتب استحقاق آخر فيموت قبله * فقص الواقف على أن ولده يقوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل إليه * ولو سلمنا أنه قال قبل استحقاقه فيحتمل أن يقال أن الموقوف عليه أو البطن الذي بعده وإن وصل إليه لا استحقاق أعني أنه صار من أهل الوقف فديننا حراً مستحقاً * أما لأنه مشروط بمدة

كقولہ فی كل سنة كذا فيموت في اثناها وما اشبه ذلك فيصم ان يقال ان هذا من اهل
 الوقف * والى الآن ما استحق من الغلة شيئا ما لمعدها اولعدهم شرط الاستحقاق
 بمضي الزمان او غيره * هذا حكم الوقف بعد موت عبد القادر * فلما توفي عمرو من
 غير نسل انتقل نصيبه الى اخوته عملا بشرط الوقف لمن في درجته فيصير نصيب
 عبد القادر كله بينهما انلانا * علمي الثلثان * وللطيفة الثلث * ويستمر حرمان عبد
الرحمن ملكة * فلما ماتت لطيفة انتقل نصيبها وهو الثلث الى ابنتها فاطمة * ولم ينتقل
 الى عبد الرحمن وملكه شي * لوجود اولاد عبد القادر وهم بحججهم فولما * لانهم
اولاد * وقد قد منهم علي اولاد الاولاد الذين هما منهم * ولما توفي علي بن عبد
 القادر وحلف بنده زينب احتل ان يقال نصيبه كله وهو الثلث نصيب عبد القادر ولهما
 عملا بقول الواقف من مات منهم من ولدا انتقل نصيبه لولده وتبقى هي وبنت عمته
 مستوعبتين بنصيب جد هما * لزينب ثلثا * وللفاطمة ثلثه * واحتل ان يقال ان نصيب
عبد القادر كله يقسم الآن على اولاد اولاد عملا بقول الواقف ثم على اولاد
 ثم على اولاد اولاد * قد انبت لجميع اولاد الاولاد استحقاقا بعد الاولاد * وانما
 حجبنا عبد الرحمن وملكه وهما من اولاد الاولاد بالاولاد فاذا انقرض الاولاد
 زال الحجب فستحقان * ويقسم نصيب عبد القادر بين جميع اولاد اولاد * فلا يحصل
 لزينب جميع نصيب ابها وينقص ما كان بيد فاطمة بنت لطيفة * وهذا امر اقتضاه
 التزول الحادث بانقراض طبقة الاولاد المستفاد من شرط الواقف ان اولاد الاولاد
 بعدهم * فلا شك ان فيه مخالفة لما هو قوله ان من مات فنصيبه لولده * فان طاهره
 يقتضي ان نصيب علي لبنته زينب واستمرار نصيب لطيفة لبنتها فاطمة فالحال
 بهذا العمل فيهما جميعا * ولولم يخالف ذلك لزنا مخالفة قول الواقف ان بعد الاولاد
 يكون لاولاد الاولاد فطاهره يشمل الجميع فهذان الظاهران تعارضا وهو تعارض
 قوي معب ليس في هذا الوقف محل اصعب منه * وليس التراجع فيه بالهين بل هو
 محل نظرا لثقله * وخطري فيه طرق * منها ان الشرط المقتضي لاستحقاق اولاد الاولاد
 جميعهم متقدم في كلام الواقف * والشرط المقتضي لاجرائهم بقوله من مات انتقل
 نصيبه لولده متأخر فالعمل بالمقدم اولى لان هذا ليس من باب النسخ حتى يقال

العمل بالتأخر اولى * ومنها ان ترتيب الطبقات اصل وذكر انتقال نصيب الوالد الى ولده فرع وتفصيل لذلك الاصل فكان التمسك بالاصل اولى * ومنها ان من صيغة عامة بقوله من مات وله ولد صالح لكل فرد منهم والمجموع عنهم * واذا اريد مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم الى مجموع الاولاد من مقتضيات هذا الشرط * فكان اعماله من وجه مع اعمال الاول * وان لم يعمل بذلك كان الغاء للاول من كل وجه وهو مرجوح * ومنها اذا تعارض الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعاضا لا ترجيح فيه فالاعطاء اولى * لانه لا شك انه اقرب الى غرض الواقف * ومنها ان استحقاق زینب لافل الامر بين هو الذي يخصها اذا اشترك بينها وبين بقية اولاد الاولاد متحقق * وكذا فاطمة * والرائد على المتحقق في حقها مشكوك فيه ومشكوك في استحقاق عبد الرحمن ملكة له * فاذا لم يحصل ترجيح في التعارض بين اللغطين يقسم بينهم فيقسم بين عبد الرحمن ملكة وزینب وفاطمة * وهل يقسم للذكر مثل حظ الانثيين فيكون لعبد الرحمن خمساء ولكل واحد من الاناث خمسة نظرا اليهم دون اصولهم * وينظر الى اصولهم فينزلون منزلةهم لو كانوا موجودين فيكون لفاطمة خمسة * ولزینب خمساء * ولعبد الرحمن ملكة خمساء فيه احتمال * وانا الى الثاني اميل حتى لا يفضل فخذ علي فخذ في المقدار بعد ثبوت الاستحقاق * فلما توفيت فاطمة من غير نسل والياقون من اهل الوقف * زینب بنت خالتها * وعبد الرحمن ملكة ولدا صغارا وكلاهما في درجتها وجب قسم نصيبها بينهم * لعبد الرحمن نصفه * ولملكة ربعة * ولزینب ربعة * ولا نقول هنا بنظر الى اصولهم لان الانتقال من مساويهم ومن هو في درجتهم فكان اعتبارهم بانفسهم اولى * فاجتمع لعبد الرحمن وملكة الخمسان حصلاهما بموت ماتي * ونصف ورثع الخمس الذي لفاطمة بينهما بالفريضة * فللعبد الرحمن خمس ونصف خمس وثلاث خمس * وللملكة ثلثا خمس ورثع خمس * واجتمع لزینب الخمسان بموت والدها ورثع خمس فاطمة * فاحتجنا الى عدد يكون له خمس ولخمسة ثلث ورثع وهو ستون فقسما نصيب عبد القادر عليه لزینب خمساء ورثع خمس وهو سبعة ومشرون * ولعبد الرحمن اثنان ومشرون وهو خمس ونصف خمس وثلاث خمس * وللملكة احد مشروهي ثلثا خمس ورثع خمس *

فهذا ما ظهر لي وما اشتبهى احدا من الفقهاء بقلدي بل ينظر لنفسه انتهى كلام السبكي رَحِمَ
 بِحَمْدِ اللَّهِ * قُلْتُ فأنالهُ الاصوطي الذي يظهر اختياره اَزْلا دخول عبد الرحمن
 وملكة بعد موت عبد القادر مملًا بقوله ومن مات من اهل الوقف الى آخره * وما
 ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه انه من اهل الوقف ممنوع * وما ذكره في تاويل قوله
 قبل استحقاته خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح كلام
 الواقف انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاته الذي لم يدخل في
 الاستحقاق بالكلية * ولكنه يصد دان بصير اليه * وقوله لشي من منافع الوقف دليل
 قوي لذلك فانه نكرة في سياق الشرط وفي سياق كلام معناه النقي فيعم * لان المعنى
 ولم يستحق شيأ من منافع الوقف * وهذا صريح في رد التاويل الذي قاله * وبؤيده
 ايضا قوله استحق ما كان يستحقه المتوفى لوقفي حيا الى ان يصير له شيء من منافع
 الوقف * فهذه الالفاظ كلها صريحة في انه مات قبل الاستحقاق * وايضا لو كان المراد ما قاله
 السبكي لاستغني عنه بقوله او لا على ان من مات من ولد ما كان جاريا عليه على
 ولده فانه يعني منه * وهذا لا ينافي اشتراطه الترتيب في الطبقات بتم * لان ذلك
 عام بخصوصه هذا كما خصصه ايضا قوله على ان من مات عن ولده الى آخره * وايضا
 فاننا اذا عملنا بعموم اشتراط الترتيب لزم منه الغاء هذا الكلام بالكلية وان لا يعمل
 في صورة لانه على هذا التقدير انما استحق عبد الرحمن وملكة لما استويا في الدرجة
 احدا من قوله ما على من في درجته فبقي قوله ومن مات قبل استحقاته الى آخره
 مهملا لا يظهر له اثر في صورة بخلاف ما اذا عملنا به وخصصنا به عموم الترتيب فان
 فيه امالا للكلامين وجمعا بينهما وهذا مرينبغي ان يقطع به * فنقول لما مات
عبد القادر ووقع نصيبه بين اولاده الثلاثة وولدي ولده اسما * عبد الرحمن وملكة
السبعان الثلاثة فلما مات مروم من غير نسل انتقل نصيبه الى اخوته وولدي اخيه فصير
نصيب عبد القادر ركاه بينهم * علي حَمَّان * وللطيفة حَمْس * وعبد الرحمن وملكة حَسَّان
 الثلاثة * ولما توفيت لطيفة انتقل نصيبها بكمالها لبناتها فاطمة * ولما مات علي انتقل
 نصيبه بكمالها لبنته زينب * ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقيون في درجتها زينب
 وعبد الرحمن وملكة قسم نصيبها بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اعتبارا بهم لا باصولهم

كما ذكره السبكي * لعبد الرحمن نصفه * ولكل بنت رُبْع * فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمرو وخمس وثلاث * وبموت فاطمة نصف خمس * وملكته بموت عمرو وثلاث خمس * وبموت فاطمة رُبْع خمس * ولزَيْنَب خمسَان ورُبْع خمس * فيقسم نصيب عبد القادر ستين جزء * لزَيْنَب سبعة وعشرون وهي خمسَان ورُبْع خمس * ولعبد الرحمن اثْنان وعشرون وهي خمس ونصف وثلاث * وملكته اَحد عشر وهي ثلثا خمس ورُبْع خمس * فصم ما قاله السبكي لكن الفرق لعدم استحقاق عبد الرحمن وملكته * والجزم ح بصحة هذه القسمة والسبكي تردد فيها وجعلها من باب قسمة المشكوك في استحقاقه * ونحن لا نتردد في ذلك * وسئل السبكي ايضا من رجل وقف وقفا على حمزة ثم اولاده ثم اولادهم وشرطان من مات من اولاده انتقل نصيبه الى الباقي من اخوته * ومن مات قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف وله ولد استحق ولده ما كان يستحق المتوفى لو كان حيا فمات حمزة وخلف ولدين هما ماد الدين و خديجة وولد ومات ابوه في حيوة والده وهونجم الدين بن مريد الدين بن حمزة * فاخذ الولد ان نصيبهما وولد الولد نصيب الذي لو كان حيا ابوه لاخذه * ثم ماتت خديجة فهل يختص اخوها بالباقي او يشاركه ولدا حية نجم الدين * فاجاب بانّه تعارض فيه اللفظان فيحتمل المشاركة ولكن الارجح اختصاص الاخ * ويرجح ان التنصيب على الاخوة وعلى الباقي منهم كالأخماس * وقوله من مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم الخاص على العام انتهى * هذا آخر ما اوردته الأسسوطي في هذه المسئلة * وانا اذا ذكر حاصل السؤال وحاصل جواب السبكي وحاصل ما خالف فيه الأسسوطي * ثم اذكر بعده ما عدي في ذلك * وانما اطلت فيها لكثرة وقوعها وقد اقتصت فيها مرارا * اما حاصل السؤال ان الواقف وقف على ذريته مرتبا بين البطون بنم للذكر مثل حظ الانثيين * وشرطا انتقال نصيب المتوفى من ولده * وعن غير ولد الى من هو في درجته * وان من مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لوليه حيا * فمات الواقف من ولدين * ثم مات احدهما من ثلثة ولدي ابن لم يستحق * ثم مات اثنان من الثلثة من ولدين * ثم مات واحد من غير نسل ثم مات احد الولدين من غير نسل * وحاصل جواب السبكي ان ما خص بالمتوفى وهو انه ف مفعول بين الاولاده

الثلاثة ولا شيء لولدي ابنة المتوفى في حياته * ومن مات من الثلاثة من غير نسل رد نصيبه الى اخوته فيكون النصف بينهما * ومن مات عن ولد قصيبه له مادام اهل طبقة ابية * ثم من مات بعدهم بقسم نصيبه بين جميع اولاد الاولاد بالسوية فيدخل ولد المتوفى في حيوته ابية فتنتقض القسمة بموت الطبقة الثانية وبزول الحجب عن ولدي المتوفى في حيوته ابية هملا بقوله ثم على اولاد اولاده * وانه انما يعمل بقوله من مات من ولد انتقل نصيبه الى ولده مادام البطن الاول * فمضى مات من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويقسم الثلث على هذا اذا لم يبق احد من البطن الاول تنتقض القسمة وتكون بينهم بالسوية * فمن مات من اهل الثاني من ولد انتقل نصيبه اليه الى ان ينقرض اهل تلك الطبقة تنتقض القسمة ويقسم بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن * وحاصل مخالفة الاسيوطي له في شيء واحد وهو ان اولاد المتوفى في حيوته ابية لا يحرمون مع بقاء الطبقة الاولى * وانهم يستحقون معهم ورافقه على انتقاض القسمة * قلت اما مخالفة في اولاد المتوفى في حيوته ابية فواجبة لما ذكره الاسيوطي * واما قوله تنتقض القسمة بعد انقراض كل بطن فقد اثنى به بعض علماء العصر وعزوا ذلك الى الخصاص * ولم يقتضها لما صوره الخصاص وما صور السبكي * فانا اذكر حاصل ما ذكره الخصاص بالاختصار وابين ما بينهما من الفرق * فذكر الخصاص صورة الاولى وقف على ذريته بلا ترتيب بين البطون استحق الجميع بالسوية الا على والاسل تنتقض القسمة في كل سنة بحسب قسمتهم وكثرتهم * الثانية وقف عليهم شارطا تقديم البطن الا على ثم وتم ولم يزد فلا شيء لاهل البطن الثاني مادام واحد من الا على * ومن مات من ولد فلا شيء لولده * ويستحق من مات ابوه قبل الاستحقاق مع اهل البطن الثاني لا مع الاول لكونه منهم * الثالثة وقف على ولده واولادهم ونسلهم لا يد حل ولد من كان ابوه مات قبل الوقف لكونه خصص اولاد الولد الموقوف عليه فخرج المتوفى قبله * الرابعة وقف على اولاده واولاد اولاده وذريته على ان يبدأ بالبطن الا على ثم وتم * قلنا لا شيء للبطن الثاني مادام واحد من الا على * فلو مات واحد من البطن الثاني وترك ولدا مع وجود الا على ثم انقرض الا على فلا مشاركة له مع البطن الثاني * لانه من الثالث * فاذا انقرض الثاني شارك الثالث * الخامسة وقف

على اولاده واولاد اولاده وذريته ونسله ولم يرثه * وشرط ان من مات من ولد
 قصيبه له * وحكمه قسمة الغلة بين الولد وولد الولد بالسوية * فما اصاب المتوفى
 كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجمعول له معهم بالسوية وما انتقل اليه
 من والده * السادسة وقف على اولاده الصلبة ذكرا وانثى وعلى اولاد الذكور
 من ولده واولاد اولادهم ونسلهم * وحكمه قسمة الغلة بين ولده ذكرا وانثى و
 اولاد الذكور ذكرا وانثى بالسوية فتدخل اولاد بنات البنين * فلو قال بعد يقدم
 الاعلى ثم وثم اخنص ولده الصلبة ذكرا وانثى * فاذا انقرضوا صار لولدا البنين
 ذون اولاد البنات ثم لا اولاد هؤلاء ابدا * السابعة وقف على بناته واولادهم و
 اولاد اولادهم * وحكمه ان الغلة لبناته ونسلهم * فلو قال يقدم البطن الاعلى
 اتبع * فان شرط بعد انقراضهن ونسلهن لولده الذكور ونسلهم اتبع * فان مات بعض
 ولده الذكور عن اولاده وبقي البعض ولهم اولاد * وحكمه من عدم الترتيب ان
 الغلة لهم سواء * فان رتب فالغلة للباقي من ولده * فاذا انقرضوا كانت لولد المتوفى *
 الثامنة وقف على ولده وولد ولده ونسلهم مرتبا شارطا ان من مات من ولد قصيبه
 له وعن غيره ولد فراجع الى الوقف * وحكمه ان الغلة للاعلى ثم وثم * فان قسمت
 سبعين ثم مات بعضهم من نسل قال تقسم على عدد اولاد الواقف الموجودين يوم الوقف
 وعلى اولاده الحاضرين له بعده * فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الميت
 كان لولده * وانما جعل لولد من مات حصة ابيه مع وجود البطن الاعلى مع كون
 الواقف شرط تقديم الاعلى لكونه قال بعده ان من مات من ولد قصيبه له * وكذا
 لو مات الاعلى الا واحد فجعل سهم الميت لابنه وان كان من البطن الثاني مع وجود
 الاعلى * ولو كان عدد البطن الاعلى عشرة مات اثنان بلا ولد ونسل ثم مات آخران
 من ولد لكل ثم مات آخران من غير ولد * وحكمه ان تقسم الغلة على ستة على
 هؤلاء الاربعة وعلى الميتين الذين تركا اولاد اما اصاب الاربعة فهو لهم * وما اصاب
 الميتين كان لاولادهما * ولو مات واحد من العشرة من ولدهم مات ثمانية من غير نسل
 تقسم على سبعة سهم للحي وسهم للميت يكون لاولاده * فلو قسمنا هاتين بين الاعلى
 وهم مرة ثم مات اثنان من غير ولد ثم مات واحد من اربعة اولاد واحد من اولادهم

مات من الاربعة واحدة وترك ولدا ومات آخر من غير ولد تقسم الغلة على ثمانية
فما اصاب الاحياء اخذوه * وما اصاب الموتى كان لاولادهم لكل سهم ابيه * ثم ينظر
الى ما اصاب الاربعة يقسم اربعا فيرد سهم من مات من غير ولد الى اصل الوقف
فتعاد القسمة على ثمانية * فما اصاب والدهم قسم بين الاثنين الباقيين وبين اخيه
الميت الذي مات من ولد اثنان * فما اصاب الميت كان لولده * فلو لم يمت احد من
البطن الاعلى ومات واحد من الثاني من ولد او مات بعض الاعلى ثم من الثاني
رجل او رجلان من ولد * وحكمه انه لا شيء لولد من مات قبل ابيه ولا لاولاد
من مات من الثاني لعدم استحقاق الاب * ثم أعاد الامام الخصاص رح الصورة
الثامنة من غير زيادة ولا نقص * وترغ ان البطن الاعلى لو كانوا عشرة وكان له اثنان
ما تأجيل الوقف وترك كل ولد الاحق لهما مادام واحد من الاعلى * لانهما من
البطن الثاني * فلا حق لهما حتى ينقرض الاول * فلو مات العشرة وترك كل ولد
اخذ كل نصيب ابيه * ولا شيء لولد من مات قبل الوقف وان استورا في الطبقة *
فان بقي منهم واحد قسمت على عشرة * فما اصاب الحي اخذوه * وما اصاب الموتى
كان لاولادهم * فان مات العاشر من ولد انتقلت القسمة لانقرض البطن الاعلى
ورجعت الى البطن الثاني * فينظر الى اولاد العشرة واولاد الميت قبل الوقف
فيقسم بالسوية بينهم * ولا يرد نصيب من مات الى ولده الا قبل انقرض البطن
الاعلى فيقسم على عدد البطن الاعلى * فما اصاب الميت كان لولده * فاذا انقرض
البطن الاعلى نقضت القسمة وجعلنا ما على عدد البطن الثاني * ولم نعمل باشتراط انتقال
نصيب الميت الى ولده هذا لكون الواقف مال على ولده وولد ولده * فلزم دخول
اولاد من مات قبل الوقف فلزم نقض القسمة * فلو لم يكن له ولد الا العشرة فماتوا
واحد بعد واحد وكل مات واحد ترك اولاد احتقن مات العشرة * فمنهم من
ترك خمسة اولاد * ومنهم من ترك ثلثة اولاد * ومنهم من ترك ستة اولاد * ومنهم
من ترك واحدا البس قلت فمن مات كان نصيبه لولد * فلما مات العاشر كيف
تقسم الغلة قال انقض القسمة الاولى واراد ذلك الى عدد البطن الثاني فانظر جماعهم
فانقسمها على عدد هم * ويبطل قوله من مات من ولد انتقل نصيبه لولده * لان

الامر يؤل الى قوله و ولد ولدي * وكذلك لو مات جميع ولد ولد الصلب فلم يبق منهم احد فظننا الى البطن الثالث فوجدناهم ثمانية انفس * وكذلك كل بطن يصبر لهم فانما تنقسم على عددهم و يطول ما كان قبل ذلك انتهى * فاخذ بعض العصريين من الصورة الثامنة وبيان حكمها ان الخصاص فاذل بنقص النسمة في مثل مسألة السبكي * ولم يتامل الفرق بين الصورتين * فان في مسألة السبكي وقف على اولاده ثم اولادهم بكلمة ثم بين الطبقتين * وفي مسألة الخصاص وقف على ولده وولد ولده بالاولاين * فصدر مسألة الخصاص اقتضى اشتراك البطن الا على مع السلمى * و صدر مسألة السبكي اقتضى عدم الاشتراك * فالقول بنقص النسمة وعدمه مبني على هذا * والدليل عليه ان الخصاص بعد ما قرر بنقص النسمة كما ذكرناه قال فان قلت لم كان هذا القول عندك المعمول به وتركتم قوله كما حدث على احد منهم الموت كان نصيبه مردود الى ولده وولد ولده ونسله ابدانا سلوا * قلت من قبل انا وجدنا بعضهم يدخل في العلة ويجب حقه فيها بنفسه لا بابه * فعملنا بذلك و قسمنا العلة على عددهم انتهى * فقد اتانا ان سبب نقصها دخول ولد الولد مع الولد بصدر الكلام * فاذا كان صدره لا يتنازع ولد الولد مع الولد بل يخرج به كيف يقال بنقص النسمة * فان قلت قد صدقت ان الخصاص صورها بالواو * ولكن ذكر بعده ما يفيد معنى ثم * وهو تقديم البطن الا على فاستويا * قلت نعم لكن هو اخراج بعد الدخول في الاول * بخلاف التعبير بنم من اول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول فكيف يصح ان يستدل بكلام الخصاص على مسألة السبكي مع ان السبكي رح بنى القول بنقص النسمة على ان الواف اذا ذكر شرطين متعارضين يعمل باولهما * قال وليس هذا ممن باب النسخ حتى يعمل بالمتأخر * فان كان هذا رأي السبكي في الشرطين فلا كلام في عدم التأويل عليه * وان كان هذا مذهب الشافعي رح فهو مشكل على قولهم ان شرط الواف كنص الشارع بانه اقتضى العمل بالمتأخر * وحيث كان مبنى كلام السبكي على ذلك لم يصح انقول به على مذهبنا فان مذهبنا العمل بالمتأخر منهما * قال الامام الخصاص انه لو كتب في اول المكتوب بعد الواف لا يباع ولا يوهب * وكتب في آخره على ان

ثلاثين مع ذلك والامتداد الـ بئنه كان له الامتداد الـ * قال من قبل ان الآخر ناسخ
 لاول * ولو كان علي عكسه امتنع بيده انتهى * قال حاصل ان الواقف اذا وقف علي
 ولادة واولاد اولاده وعلي اولاد اولاد اولاده وعلي ذريته ونسله طبقة بعد طبقة
 بطناً بعد بطن تحجب الطبقة العليا السفلى علي ان من مات من ولد انتقل نصيبه
 الي ولده * ومن مات من غير ولد انتقل نصيبه الي من هو في درجته وذوي طبقة *
 علي ان من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك ولداً
 وولداً ولداً اسفل من ذلك استحق ما كان يستحقه ابوه لو كان حياً * هذه الصورة
 كثيرة الوقوع بالغاخرة * لكن بعضهم يعبر عنها بـ بين الطبقات * وبعضهم بالواو * فان كان
 بالواو يقسم الوقف بين الطبقة العليا وبين اولاد المتوفى في حصة الواقف قبل دخوله *
 فلهم ما حص اباهم لو كان حياً مع اخوته * فمن مات من اولاد الواقف وله ولد كان
 نصيبه لولده * * ومن مات من غير ولد كان نصيبه لـ اخوته فتستمر الحال كذلك الي
 انقراض البطن الا علي * وهي مسئلة الخصاص التي قال فيها بنقض القسمة حيث
 ذكر بالواو وقد علمته * وان ذكرتم فمن مات من ولد من اهل البطن الاول انتقل
 نصيبه الي ولده ويمتد له ولا ينقض اصلاً بعده * ولو انقرض اهل البطن الاول فاذا
 مات احد ولدي الواقف من ولد والاخر من عشرة كان النصف لولد من مات وله
 ولد * والنصف الآخر للعشرة * فادام مات ابناء الواقف استمر النصف للواحد
 والنصف للعشرة وان استوزا في الطبقة * فوله علي ان من مات وله ولد مخصوص
 من ترتيب البطون فلا يرأى الترتيب فيه * ثم من كان له شيء ينتقل الي ولده *
 وهكذا الي آخر البطون حتى لو قدر ان الواقف مات من ولدين ثم ان احدهما مات
 عن عشرة اولاد * والثاني من ولد واحد * ثم ان ولد الميت من ولد واحد خلف ولداً
 واحداً * هكذا الي البطن العاشر * ومن مات عن عشرة خلف كل اولاد حتى وصلوا
 الي المائة في البطن العاشر يعطي للواحد نصف الوقف * والنصف الآخرين المائة
 وان استوزا في الدرجة * ثم امام ان المراد من قولهم تحجب الطبقة العليا الطبقة
 السفلى انه ان لم يشترط انتقال نصيب من مات لولده ان كل اصل يحجب فرعه و
 فرع غيره فلا حق لاهل البطن الثاني مادام واحد من البطن الاول موجوداً * وان

١- شرط الانتقال الى الولد فالمراد ان الاصل يحجب فرع نفقه لا فرع غيره لكن يقع
 في بعض كتب الاوقاف انهم يقولون بطناً بعد بطن ثم يقولون تحجب الطبقة العليا
 السفلى * ولا شك انه من باب التاكيد * وان حجب العليا للسفلى مستفاد من قوله
 طبقة بعد طبقة ويطنا بعد بطن ونسلا بعد نسل * ولا شك انه اذا جمع بين ثم وما ذكرناه
 كان ما بعد ثم تأكيد * لان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما افاده الطرطوسي
 في انفع الوسائل * ثم اعلم ان العلامة عبد البر ابن الشحنة نقل في شرح المنظومة عن
 فتاوى السبكي واقعتين غير ما نقله الاسيوطي * وذكر ان بعضهم نسب السبكي
 الى التناقض * وحكى عنه انه كتب خطه تحت جواب ابن القماح بشي ثم تبين له
 خطأه فرجع عنه واطال في تقريره ونظم الواقعة اياناً فمن رام زيادة الاطلاع فليراجع
 اليه * ولم تزل العلماء في سائر الاعصار مختلفين في فهم شروط الواقفين الامن رحمه
 الله * تعالى والله الموفق والميسر لكل عسير * تنبيه * يدخل في هذه القاعدة قولهم التأسيس
 خير من التاكيد * فاذا اراد اللفظ بينهما تعيين الحمل على التأسيس * وكذا قال اصحابنا راج
 لوقال لزوجته انت طالق طالق طالق طلقنا * فان قال اردت به التاكيد صدق
 ديانة لا قضاء ذكره الزيلعي في الكتابات * وفي الخلاصة اذا حلف على امر ان لا يفعله
 ثم حلف في ذلك المجلس او في مجلس آخر ان لا يفعله ابد انم فعليه ان نوى يمينا مبتدأ
 او التشديد او لم ينو شيئاً فعليه كفارة يمينين * وان نوى بالتاني الاول فعليه كفارة
 واحدة * وفي التجريد عن ابي حنيفة راج اذا حلف بايمان فعليه لكل يمين كفارة
 والمجلس والمجالس فيه سواء * ولو قال صليت بالتاني الاول لم يستقم ذلك في اليمين
 بالله تعالى * ولو حلف بحجة او عمرة يستقيم * وفي الاصل ايضا لو قال هو يهودي
 او هو نصراني ان فعل كذا يمين واحدة * ولو قال هو يهودي ان فعل كذا
 هو نصراني ان فعل كذا فهو يمينان * وفي التوازي رجل قال لا خروا الله لا كلمه
 يوما والله لا كلمه شهر والله لا كلمه سنة ان كلمه بعد ساعة فعليه كفارة ثلثة ايمان *
 وان كلمه بعد غد فعليه يمينان * وان كلمه بعد شهر فعليه يمين واحدة * وان
 كلمه بعد سنة فلا شيء عليه انتهى ما في الخلاصة * القامدة العاشرة * اخراج الضمان
 * هو حديث صحيح رواه احمد وابوداؤد والترمذي والنسائي وابن ماجة وابن

حبان رض من حديث ما يشة رضي الله عنها * وفي بعض طرقه ذكر السبب وهو
 ان رجلا ابتاع عبد افاقام عنده ما شاء الله ان يقيم ثم وجد به عيبا فخاصمه الى النبي
 ﷺ فبرده عليه * فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال الخراج بالضمان *
 قال ابو صبيدة الخراج في هذا الحديث غلة العبد يشترده الرجل فيستعمله زمانا ثم
 يعثر منه على عيب دلته البائع فبرده وياخذ جميع الثمن ويفوز بغلته كلها * لانه كان
 في ضمانه ولو هلك هلك من ماله انتهى * وفي الغائق كل ما خرج من شيء فهو خراج *
 خراج الشجرة ثمرها * وخراج الحيوان دهره ونسله انتهى * وذكر فخر الاسلام في اصوله
 ان هذا الحديث من جوامع الكلم لا يجوز نقله بالمعنى * وقال اصحابنا راجح في باب
 حيازل العيب ان الزيادة المفصلة الغير المتولدة من الاصل لا تمنع الرد بالعيب
 كالسب والعلّة وتسلم للمشتري ولا يضر حصولها له مجانا * لانها لم تكن جزء من
 البيع فلم يملكها بالثمن * وانما ملكها بالضمان وبمثل يطيّب الربح للحديث * وهنا
 سوالان اهما هما لاصحابنا راجح * احدهما لو كان الخراج في مقابلة الضمان لكانت
 الزوائد قبل القبض للمبايع ثم العقد وانفسخ لكونه في ضمانه ولا فائز له * واجيب
 بان الخراج يملك قبل القبض بالملك وبعد به وبالضمان معا * واتصرف في الحديث
 على التعليل بالضمان * لانه اظهر عند البائع واقطع لطلبه واستبعاده ان الخراج
 لمشتري * الثاني لو كانت العلة بالضمان لزم ان تكون الزوائد للغاصب * لان
 ضمانه اشد من ضمان غيره * وبهذا احتج لابي حنيفة رح في قوله الغاصب لا يضمن
 منافع العصب * واجيب بانّه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في ضمان الملك و
 جعل الخراج لمن هو ملكه اذا تلف على ملكه وهو المشتري * والغاصب لا يملك
 المعصوب * وبان الخراج هو المنافع جعلها لمن طليد الضمان * ولا خلاف ان الغاصب
 لا يملك المعصوب بل اذا اتلفها فالحلاف في ضمانها عليه فلا يتناول موضع الخلاف
 ذكره الأسويطي * وقال ابو يوسف ومحمد رح فيما اذا دفع الاصيل الذي الى
 الكعبيل قبل الاداء منه فربح الكعبيل فيه وكان مما يتعين ان الربح يطيب له واستدل
 لهما في فتح القدير بالحديث * وقال الامام يرد على الاصيل في رواية ويتصدق به
 في رواية * وقالوا في البيع الغاسد اذا فسح فانه يلزم للمبايع ما ربحه للاشتري * والتجاء ل

ان الخبث ان كان لعدم الملك فالربح لا يطيب كما اذا ربح في المغصوب والامانة * ولا فرق بين المتعين وغيره * وان كان لفساد الملك طاب فيما لا يتعين لا فيما يتعين ذكره الزيلعي في باب البيع الفاسد * قال الاسيوطي خرجت من هذا اصل مسئلة وهي ما لو اعتقت المرأة عبدا فان ولاؤه يكون لبيها ولو حضي جناية خطأ ما لعقل علي عصبتها ونه وقد يجي مثله في بعض العصبات تعقل ولا تثر انتهى * واما منقول مشا ئخنا فيها فان الحال يعقل ولا يثر * القاعدة العادية من السؤال معاد في الجواب * قال البرازي في فتاواه من آخر الوكالة وعن الثاني قال امرأة زيد طالق وعبد حر وعليه المشي الى بيت الله تعالى الحرام ان دخل هذه الدار * فقال زيدا نعم كان زيد حالها بكلمة * لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال * ولو قال اجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شيء * ولو قال اجزت ذلك علي ان دخلت الدار والرمته نفسي ان دخلت لزم * وان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء الى آخره * وفيها من كتاب الطلاق قالت له انا طالق فقال نعم تطيق * او قالت طلقني فقال نعم لا وان نوى * قيل له آلمت طلمت امراتك قال بلى طلمت * لانه جواب الاستفهام بالانبات * ولو قال نعم لا * لانه جواب الاستفهام بالنفي كانه قال نعم ما طلمت انتهى * ومن كتاب الايمان قال نعلت كذا امس فقال نعم فقال السائل والله لقد فعلتها قال نعم فهو حالف انتهى * وفي اقرار القنية قال لا حر لي هليك كذا فادعها الي فقال استهزاء نعم احسنت فهو اقرار عليه ويواخذ به انتهى * وقد ذكرنا الفرق بين نعم و بلى وما نفع على ذلك في شرح المنار من فصل الادلة العاسدة في شرح قوله والعام اذا خرج مخرج الجزاء الى آخره فمن رام الاطلاع فليراجع اليه * وفي بقية الدرر في فتاوى اهل العصر قالت لزوجها آحلف علي فقل انت طالق فلنا ان اخذت هذا الشيء فقال الزوج انت طالق فلنا ولم يزد هل يتضمن الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقا او يكون تبيضا فقال بل يكون نجيذا انتهى * القاعدة الثانية مشر لا نسب الى ساكت قول * فلورأى اجنبيا يبيع ماله فسكت ولم ينهه لم يكن وكلا يسكونه * ولورأى القاضي الصبي اذ المعتوه او عبدهما يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذ نافي التجارة * ولورأى المرتهن الرهن يبيع الرهن فسكت لا يبطل الرهن ولا يكون رضا في رواية *

وأورأى غيره يتلقى ماله فسكت لا يكون إذا نابا ثلاثة * ولورأى عبده يبيع عبدا من
 أعيان المالك فسكت لم يكن إذا ناكذا ذكره الريلعي في الماذون * ولو سكت عن وطئ
 أمته لم يسقط المهر * وكذا عن قطع عضو * أخذ من سكوت عند اتلاف ماله * ولورأى
 المالك رجلا يبيع مناعده وهو حاضر ساكت لا يكون رضا من داخلا لا لابن أبي ليلى رح *
 ولورأى فته يتزوج فسكت ولم ينهه لا يصير إذا ناله في النكاح * ولو تزوجت غير كفؤ
 فسكت الولي من مطالبة التفريق ليس برضا وان طال ذلك * وكذا
 سكوت امرأة العين ليس برضا ولو أقامت معه سنين وهي في جامع الفصولين *
 وفي إماره الحانية الإجارة لا تثبت بالسكوت * وخرجت من هذه القامدة مسائل
 كثيرة يكون السكوت فيها كالنطق * الأولى سكوت البكر عند استئجار
 وليها قبل التزويج وبعده * الثانية سكوتها عند قبض مهرها * الثالثة سكوتها
 إذا بلغت بكرا * الرابعة حلفت أن لا تخرج فزوجها أبوها فسكتت حشمت * الخامسة
 سكوت المصدق عليه قبول لا الموهوب له * السادسة سكوت المالك عند قبض الموهوب
 له أو المصدق عليه اذن * السابعة سكوت الوكيل قبول ويرتد برده * الثامنة
 سكوت المقر له قبول ويرتد برده * التاسعة سكوت المفوض اليه قبول للتفويض وله
 رده * العاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد برده وفيل لا * الحادية عشر سكوت
 أحد المتبايعين في بيع التلجئة حين قال صاحبه قد بدا لي أن أجعله بيعا صحيحا * الثانية
 عشر سكوت المالك القديم حين قسمة ماله بين الغانمين رضا * الثالثة عشر سكوت
 المشتري بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشترى سقط لخياره * الرابعة عشر سكوت
 البائع الذي له حق حبس المبيع حين رأى المشتري قبض المبيع اذن بقبضه صحيحا
 كان البيع إرفاسا * الخامسة عشر سكوت الشفيع حين علم بالبائع مسقط للشفعة *
 السادسة عشر سكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى اذن في التجارة * السابعة
 عشر لو حلف المولى لا ياذن له فسكتت حث في ظاهر الرواية * الثامنة عشر سكوت القرن
 وانقياد عند بيعه أو رهنه أو دفعه بجناية إقرار برقه أن كان يعقل بخلاف سكوت عند
 إجارته أو مرضه للبيع أو تزويجه * التاسعة عشر لو حلف لا ينزل ولا نافي داره وهو نازل
 في داره فسكتت حث لا لو قال له أخرج منها فابى أن يخرج فسكت * العشرون سكوت

الزوج عند ولادة المرأة وتنهيته اقرار به فلا يملك نفية * اتحادية والعشرون سكوت
 المولى عند ولادة ام ولد اقرار به * الثانية والعشرون السكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب
 رضا بالعيب ان كان المبيع عدلا * لا لو فاسقا عند روح * وعندهما هورضا ولو فاسقا *
 الثالثة والعشرون سكوت البكر عند اخبارها بتزويج الولي على هذا الخلاف * الرابعة
 والعشرون مكوته عند بيع زوجته او قريبة عقارا اقرارا به ليس له طلق ما فتى به
 مشايخ سمرقند خلافا للمشايخ بخارا فينظر المفتي فيه * الخامسة والعشرون رأه يبيع ارضا
 او دارا فتصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت يستطد عوا * السادسة والعشرون
 احد شريكي العنان قال للآخر اني اشتري هذه الامه لنفسي خاصة فسكت الشريك
 لا تكون لهما * السابعة والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراء شيء معين
 اني اريد شراءه لنفسي فشاؤه كان له * الثامنة والعشرون سكوت ولي الصبي
 العاقل اذا رأه يبيع ويشترى اذن * التاسعة والعشرون سكوته عند روية غيره بشق
 زنته حتى سأل ما فيه رضا * العاشر سكوت الحامل لا يستخدم مملوكه اذا خدمه
 بلا امره ولم ينهه حنث * هذه الثلثون في جامع الفصولين وغيره * وردت ثلثا
 اثنين من القليلة * الاولى دفت في تجهيزها لبيتها اشياء من ائمة الاب و هم
 ساكت فليس له الاسترداد * الثانية انفتت الام في جهازها ما هو معتاد فسكت
 الاب لم تضمن الام * الثالثة باع جارية وعلمها حثي وقولان ولم يشترط ذلك للمشتري
 لكن سلم المشتري الجارية وذهب بها واليا ربع ساكت كان سكوته بمنزلة التسليم
 فكان الحثي لها كذا في الطهريه * ثم وردت اخرى * القراءة على الشيخ وهو ساكت
 ينزل منزله نظفه في الاصح * واخرى على خلاف فيها * سكوت المدعي عليه ولا عذره
 انكاره * وقيل لا ويعبس * هي في قضاء الخلاصة * نهى خمسة وثلثون * ثم رأيت اخرى
 كتبتها في الشرح من الشهادات سكوت الزكي عند سؤاله عن الشاهد تعديل * السابعة
 والثلثون سكوت الراعي عند قبض الرهين العيين المرهونة اذن كما في القليلة *
 الثامنة والثلاثون عشر افترض افضل من الفضل الا في مسائل * الاولى ابراء المعسر
 مندوب افضل من انظاره الواجب * الثانية ابتداء السلام سنة افضل من ابرائه
 الواجب * الثالثة الوضوء قبل الوقت مندوب افضل من الرضوخ بعد الوقت

وهو الغرض * القاعدة الرابعة مشر ما حرم اخذه حرم اعطاؤه كالربوا ومهر البغي
وحلوان الكاهن والرشيوة والجرة النائفة والزمار في مسائل * الرشوة الخوف
على ما له او يفسد او يسوي امره عند سلطان او امير يستحق الالفاضي فانه يحرم
الاخذ والاعطاء كما بيناه في شرح الكنز من الغضا * وكف الاسير * واعطاء شيء لمن يخاف
مجهوه * ولو خاف الوصي ان يستولي فاصب على المال فله اداء شيء ليخلصه كما في
الخلاصة * وهل يحل دفع الصدقة لمن سأل ومعه قوت يومه تردد الاكمل في شرح
المشارك فيه * فمقتضى اصل القاعدة الاحرمه الا ان يقال ان الصدقة هنا كاتصدق
على الغني * تنبيه * ويقرب من هذا قاعدة ما حرم فعله حرم طلبه الا في محتملين * الاول
ان من دعوى صادقة فانكروا الغريم فله تحليفه * الثانية الجزية يجوز طلبها من الذمى
مع انه يحرم عليه اعطاؤها * لانه متمكن من ازالة الكفر بالاسلام فاعطاؤه ايها انما
هو لا استمراره على الكفر وهو حرام * والاولى من قوله عندنا ولم ار الثانية * القاسمة
العامة مشر من استعجل الشيء قبل آوانه عوقب بحرمانه * ومن فروعها حرمان
القاتل مورثه من الارث * ومنها ما ذكره الطحاوي في مشكل الآثار ان المكاتب
اذا كان لدن قدره على الاداء فآخره له * وم له النظر الى صيدته لم يجوز له ذلك * لانه
منع واجبا عليه ليقضي ما يحرم عليه اذا اداه * نقله عن السبكي رح في شرح المنهاج
وقال انه تحريم حسن لا يبعد من جهة الفتنة انتهى * ولم يظهر لي كونها من فروعها *
وانما هي من فروع ضدها * وهوان من اخر الشيء بعد آوانه فليبتأ مل في الحكم فانه
لم يذكر الا عدم الجواز فلم يعاقب بحرمان شيء * ومن فروعها لو طلقها نكاحا بلا رضاها
فامدا حرمانها من الارث في مرض موته فانها ترضه * وخرجت منها مسائل * الاول
لو قتل ام الوالد مبد ما صفت ولا تحرم * الثانية لو قتل المدبر سيده متق ولكن
سمى في جميع قبته * لانه لا وصية للقاتل * الثالثة لو قتل صاحب الدين المدينون حمل
دينه * الرابعة امك زوجته مباح شرها لا لجل ارئها ورثها * الخامسة امسكها كذا
لا لجل الحلع نفذ * السادسة شربت دواء فحاضت لم تقض الصلوة * السابعة باع
مال الزكوة قبل العول فرار عنها صحيح ولم تجب * الثامنة شرب شيئا لمرض قبل
الغيم فاصح مريض اجاز له الفطر * لطيفة * قال الأستاذ طي رأيت لهذه القاسمة نظيرا

في العربية وهو ان اسم القائل يجوز ان ينعت بعد استيفاء معموله فان نعت قبله امتنع
 عمله من اصله انتهى * القاعدة السادسة مشر الولاية الخامسة اقوى من الولاية
 العامة * ولهذا قالوا ان القاضي لا يزوج اليتيم واليتيمة الا عند عدم ولي لهما
 في النكاح ولو ذارحم محرم او اماً او معتقاً * وللولي الخاص استيفاء القضاء
 والصالح والعفو مجانا * والامام لا يملك العفو ولا يعارضه ما قال في الكفر ولا ي
 المعتوه الا ذود الصالح لا العفو يقتل وليه * لانه فيما اذا قتل ولي المعتوه كاتنه * قال
 في الكفر * والقاضي كالأب والوصي بصالحه فقط اي فلا يقتل ولا يعفو * ضابطه *
 الولي قد يكون ولياً في المال والنكاح وهو الأب والجدة * وقد يكون ولياً في النكاح فقط
 وهو سائر العصبات والام وذو الارحام * وقد يكون في المال فقط وهو الوصي
 الاجنبي * وظاهر كلام المشائخ رح ان لها مراتب * الاولى ولاية الأب والجدة وهو
 وصف ذاتي لهما * ونقل ابن السكيتي الاجماع على انهما لو عزلانا نفسيهما لم ينزل
 الثانية السفلى وهي ولاية الوكيل وهي غير لازمة فللموكل عزله ان علم * وللوكيل
 عزل نفسه بعلم * وكله * الثالثة الوصية وهي بينهما فلم يجوز له ان يعزل نفسه * الرابعة
 باطر الوقف * واختلف الشيعان فيجوز الثاني للواقف عزله بلا اشتراط ومنعه الثالث و
 اختلف التصحيح * والمعتمد في الارفاق والقضاء قول الثاني * واما اذا عزل نفسه فانه
 اخرج القاضي حرج كما في القنية * وفي القنية لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم
 مع وجود وصيه ولو كان منصوبه انتهى * وفي فتاوى رشيد الدين ان القاضي لا يملك
 عزل القيم على الوقف من جهة الواقف الا عند ظهور الغيبة منه * وعلى هذا لا يملك
 القاضي التصرف في مال الوقف مع وجودنا طره ولو من قبله انتهى * القاعدة السابعة مشر
 لاميرة بالظن البين خطأه * صرح بها أصحابنا رح في مواضع * منها في باب قضاء الذوائت *
 فالواو لوطن ان وقت العجز ضاق فصلي العجز تم تبين انه كان في الوقت معه بطل العجز *
 فاذا بطل ينظر ان كان في الوقت معه يصلي العشاء ثم يعيد العجز * وان لم يكن فيه معه يعيد
 العجز فقط * وتما في شرح الزيلعي * ومنها لوطن الماء نجسا فتوضأ به ثم تبين انه طاهر
 جاز وضوءه كذا في الخلاصة * ومنها لوطن المدفوع اليه غير مصرف للزكاة فدفعه له ثم
 تبين انه مصرف اجراه انفاقاً * وخرجت من هذه القاعدة مسائل * الاولى لوطنه مصرفاً

للزكوة فذبح له ثم تبين انه فني^١ وابنه اجزاء عندهما خلا فلا يبي يومف رح * واو
 تبين انه عبده او مكاتبه او حربي لم يجز * اتفاقا * الثانية لومل في نوب وعنده انه
 نجس نظهر انه طاهر اعاد * الثالثة لومل وعنده انه محدث ثم طهر انه متوضي *
 الرابعة صلي الغرض وعنده ان الوقت لم يدخل نظهر انه كان قد دخل لم يجز
 فيهما وهي في فتح القدير من الصلوة * والثانية تقتضي ان تحمل مسألة الخلاصة
 ما بقا على ما اذا لم يصل * اما اذا صلي فانه يعيد * ففي هذه المسائل الاعتبار لما
 طئه المكلف لما في نفس الامر * وعلى عكسها الاعتبار لما في نفس الامر * فلو صلي و
 عنده ان النوب طاهر وان الوقت قد دخل او انه متوضي فبان خلافه اعاد * وينبغي
 انه لو تزوج امرأة وعنده انها غير محل فتبين انها محل او عكسه ان يكون الاعتبار
 لما في نفس الامر * وقالوا في الحدود لو وطئ امرأة وجدها على فراشه طائفا انها امرأه
 فانه يحد ولو كان اعلى الا اذا ناداها فاجابته * ولو اقر بطلاق زوجته طائفا للفرق
 بامتناء الممتني فتبين عدمه لم يقع كما في الغنية * ولو اكل على طئه ليلابان انه بعد الطلوع
 قضى بلا تكثير * واوطن الغريب فاكل ثم تبين بقاء النهار قضى * وقالوا لو ازاوا
 فظنوه عدوا فصلوا صلوة الخوف فبان خلافه لم تصح * لان شرطها حضرة العدو * وقالوا
 لو استتاب المريض في حج الغرض طائفا انه لا يعيش ثم صح ادائه بنفسه * ولو طعن ان عليه
 دين فبان خلافه يرجع بما ادعى * ولو خاطب امرأة بالطلاق طائفا انها اجنبية فبان
 انها زوجته طلقت وكذا في العتاق * القاصدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزئ
 كذكر كراهة * فان اطلق نصف تطليقة وقعت واحدة او طلق نصف المرأة طلقت * ومنها
 العفو من النكاح اذا عفي عن بعض القتاتل كان عفوا عن كله * وكذا اذا عفا بعض
 الاولياء من طهارة وان انقلب نصيب الباقين مالا * ومنها النكاح اذا قال احرمت
 بنصف نكاح كان محصرا * ولم اره الا من ربحا * وخرج من القاعدة العتق عند
 اي حيفد رح فانه اذا اعتق بعض عبده لم يعتق كله ولكن لم يدخل * لانه مما يتجزئ
 عنده والكلام فيما لا يتجزئ * صابغة * لا يزيد البعض على الكل الا في مسألة واحدة
 * هي اذا قال انت علي كظهر امي فانه صريح * ولو قال كأمي كان كناية * القاصدة
 السعة عشرة اجتماع المباشر والتسبب اضيف الحكم الى المباشر فلا ضمان على

حاشا للبشر نعدّ يا بما تلف بالقاء غيره * ولا يقص من دأ سارقا على مال انسان فسرقه *
 ولا لهم ان دأ على حصن في دار الحرب * ولا ضمان على من قال تزوجها فانها حرة
 فظهر بعد الولادة انها امة * ولا ضمان على من دفع الى صبي مكينا او ملاحا لمiske
 فقتل به نفسه * وخرجت عنها مسائل * الاولى منها لودأ المودع السارق على الوديعة فانه
 بضمن لترك الخط * الثانية لو قال ولي امرأة تزوجها فانها حرة * الثالثة دأ وكيلها
 ذلك فولدت ثم طهرناها امة الغير رجع المغرور ببيعة الولد * الرابعة دأ محرم حلالا
 على صيد فقتله وجب الجراء على الدأ بشرطه في محله لازالة الامن * بخلاف
 الدلالة على صيد الحرم فانها لا توجب شيأ لبقاء امنه بالمكان بعدها * الخامسة الامانة
 بتضمن السامي وهو قول المتأخرين لغلبة السعاية * السادسة اودع الى صبي مكينا
 لمiske له فوقع عليه فجرحته كان على الدافع * فائدة في حفر البشر في الولي منط وقال
 الحافر سقط نفسه والقول للحافر كذا في التوضيح * تكميل * يضاف الحكم الى حفر البئر
 وشق الزق وقطع جبل التندبل وفتح باب النفص على قول محمد ربح * وعند هـ الاضمان
 كحل قيد العبد وتما مة في شرحنا على المار والله سبحانه وتعالى اعلم * وهذا آخر ما
 كتبناه وحررناه من النوع الاول من الاشياء والنظائر من القواعد الكلية وهو الفن المهم
 منها * والى هنا صارت خمسا وعشرين قاعدة كلية ويقاؤه الفن الثاني
 من الفوائد ان شاء الله تعالى والحمد لله وحده والصلوة

على محمد لا نبي بعده



الفن الثاني من الاشياء والنظائر وهو فن الفوائد نفعا الله بها اجمعين آمين *

 * بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله وكفى * والسلام على عباده الذين اصطفى * وبعد فقد كنت ألفت النوع
 الثاني من الاشياء والنظائر وهو الفوائد على سبيل التعداد حتى وصلت الى خمس مائة
 فائدة ولم اجد لها ابوابا * ثم رأيت ان أرتبها ابوابا على طريق كتب الفقه المشهورة كالمقدمة

والكثر ليسهل الرجوع اليها * وضمت اليها بعض ضوابط لم تكن في الاول تكتفيا
للفوائد وفي الحقيقة هي الضوابط والاستثناءات * والفرق بين الضابطة والقاعدة ان
القاعدة تجمع فروعا من ابواب شتى * والضابطة تجمعها من باب واحد هذا هو الاصل *
* كتاب الطهارة *

شرائطها ثومان * شروط وجوب وهي تسعة * الاسلام * والعقل * والبلوغ * ووجود
الحدث * ووجود الماء المطلق الطهور الكافي * والقدرة على استعماله * وعدم الحيض *
وعدم النفاس * وتجزئ خطاب المكلف لضيق الوقت * وشروط صحة وهي اربعة *
مباشرة الماء المطلق الطهور لجميع الاعضاء * وانقطاع الحيض * وانقطاع النفاس *
وعدم التلبس في حالة التطهير بما ينقضه في حق غير المعذورين * والمطهرات للنجاسة
خمس عشرة * المائع الطاهر القانع * وذلك النعل بالارض * وجفاف الارض بالشمس *
ومسح الصبغ * ونحت الخشب * وفرك النبي من الثوب * ومسح المحاجم بالخردق
المبتلة بالماء * والبار * وانقلاب العين * والدباغة * والتقوير في الفارة اذا ماتت
في السمن الجامد * والزكوة من الادل في المحل * ونزع البثر * ودخول الماء من
جانب وخروجه من جانب آخر * وحفر الارض بقلب الاعلى اسفل * وذكر بعضهم
ان قسمة المتلي من المطهرات * فلو تجس برقعهم طهر * وفي التحقيق لا يطهر * وانما
حاز لكل الانعام للشك فيها حتى لو جمع عادت * الثوب يطهر بالفرك من النبي الا
في مستثنين ان يكون الثوب جديدا * او منين * فبقبول لم يزل بالماء وقد ذكرناه
في شرح الكنز * والآبوالكلاب نجسة الا بول الحنظل فانه طاهر * واختلف التصحيح
في بول الهرة * ومراة كل شيء كبوله * وجرة البعير كسرفنه * الدماء كلها نجسة الا دم
الشهيد * والدم الباني في اللحم المهرول اذا قطع * والباني في العروق * والباني
في الكبد والطحال * ودم قلب الشاة * ومالم يسل من بدن الانسان على المختار * ودم
البقي * ودم البراغيث * ودم القمل * ودم السمك * فاستثنى مشرة * الخمر نجس
الا حرة الطبر المأكول * وغير المأكول على احد القولين * وحره الفارة على احدي
الروايتين * الجزء المنصل من الجني كمينه كالأذن المقطوعة والسن السانطة الا في
حق صاحبه ظاهر وان كثر * وما لا ينقص اذا تجس فلا بد فيه من التعجيل الا في الجدين

فتوالي الفعلات تقوم مقامه * وتشرط في الاستنجاء ازالة الرائحة من موضع الاستنجاء والاصبع الذي استنجى به الا اذا هجز والناس منه غافلون * توصأ من ماء نجس وهناك من يعلمه بفرض عليه الاعلام * رأى في ثوب غيره نجاسة مانعة ان غلب على طئه انه لو اخبره ازالها وجب والا فلا * والمرقة اذا انتنت لا تنجس * والطعام اذا تغير واشتد تغيره نجس وحرم * واللبن والزيت والسمن اذا انتن لا يحرم اكله * الدجاجة اذا ذبحت ونفق ريشها وأقلبت في الماء قبل شق بطنها صار الماء نجساً وصارت نجسة بحيث لا طريق لاكلها الا ان تعمل الهرة اليها فتاكلها *
 * كتاب الصلوة *

اذ اشروع في صلوة وقطعها قبل اكمالها فانه يقضيها الا الغرض والسنن فلا قضاء فيهما وانما يود بهما * وكذا اذا اشروع طائفاً ان عليه فرضاً ولم يكن عليه * اقتداء الانسان بادننى حال منه فاسد مطلقاً * وبالا على صحيح مطلقاً * وبالمائل صحيح الا في ثلثة * المستعاضة * والضائلة * والخنثى * القراء في الغرض الرباعي فرض في ركعتين الا فيما اذا احدث الامام بعد الاولين ولم يكن قرأ فيهما فاستغنى مسبقاً بهما فانه فرضت عليه في الرابع * المسبوق منفرد فيما يقضي الا في اربع لا يقتدي ولا يقتدى به * ولو كبرنا وبالا استيناف صح * ويتابع امامه في سجود السهو فان لم يعد اليه سجد آخرها * ويأتي بتكبيرات التشريق اجمالاً * المسبوق لا يكون اماماً الا اذا استخلفه الامام المحدث كما ذكره ملاحسرو * والمسبوق يقضي اول صلوته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد وتعامه في البرازية * لا اعتبار بنية الكافر الا اذا قصد السفر لثلاث اسلم في انشاء المدة فانه يقصر بناء على قصده السابق بخلاف الصبي اذا بلغ كما في الخلاصة * اذا كرر آية السجدة في مكان متحدث كفتة واحدة الا في مسئلة اذا قرأها خارج الصلوة وسجد لها ثم اعادها في مكانه في الصلوة فانه تلزمه اخرى * لا يكبر جهراً الا في مسائل * في عيد الاضحى * وفي يوم مرة للتشريق * وباراء مدو * وباراء فطاح الطريق * وعند وقوع حريق * وعند المخاوف كذا في شاية البيان * التبة بالقلب * ولا يقوم اللسان مقامه الا عند التذكر كما في الشرح * الدعوة الاحتجاجة يوم الجمعة في وقت العصر عندنا على قول عامة مشائنا كذا في البيضة * اذا صحت صلوة الامام

صحت صلوة المأموم الا اذا حدث الامام عامدا بعد القعود الاخير وخلفه مسبوق
فان صلاوة الامام صحيحة دون صلاوة هذا المأموم * اذا فسدت صلاوة المأموم لا تقصد
صلاوة الامام الا في مسئلة اقتدى على قاري يمي فصلوتهما فاسدة والمستثنان في الابضاح *
اذا ادرك الامام راكعا فشرعه لتحصيل الركعة في نصف الاخير افضل من وصل
الصف الاول مع فونها * شرع متفلا بثلت وسلم لزومه قضاء ركعتين * شرع في الفجر
ناسيا سنته مضى ولا يقضيها * الاشتغال بالسنة عقيب الغرض افضل من الدعاء *
قراءة الفاتحة افضل من الدعاء المأثور * كل ذكورات محله لم يأت به فلا يكمل
التسبيحات بعد رفع راسه * ولا يأتي بالتسميع بعد رفع راسه من الركوع * صلى
مكشوف الراس لم يكره * الرباعية المسنونة كالغرض فلا يصلي في التعدد الاول *
ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة الا في حق القراءة فانها واجبة في جميع ركعاتها بقراءة
كل ركعة الفاتحة والسورة * الاول ان لا يصلي على منديل الوضوء الذي يمسح
به * كل صلوة اديت مع ترك واجب او فعل مكروه تحريرا فانها تعاد وجوبا في الوقت
فاذا خرج لا تعاد * اذا رفع راسه قبل امامه فانه يعود الى السجود * من جمع بآله
لا ينال ثواب الجماعة الا اذا كان بعده * دخل المسجد في الفجر فوجد الامام يصلي
فانه ياتي بالسنة بعد اذن الصفوف الا اذا خاف سلام الامام * مسجد المحلة افضل
من الجامع الا اذا كان امامه مائلا * ومسجد المحلة في حق السوفي نهارا ما كان عند
حانوته ولا ما كان عند منزله * بكرة ان لا يرتب بين السور الا في النافلة * تنليل
القراءة في سنة الفجر افضل من تطويلها * نذر النافلة افضل وتبيل لا * انكلم بين
السنة والغرض لا يسقطها ولكن ينقص الثواب * بكرة ان يخصص لصلواته مكانا
في المسجد * وان فعل نسيه غيره لا يزعمه * يكون شارقا بالتكبير الا اذا اراد به
التعجب دون التعظيم * اذا تفكر المصلي في غير صلاته كتجارته ودرسه لم تبطل *
وان شغله همومه من خشوعه لم ينقص اجراه ان لم يكن من نقصير * ولا تمتحب
امادها لترك الخشوع * لا يتبع الممؤذن والامام انتظارا احدا الا ان يكون شريرا *
يصح اقتداء الرجال بالمصلي وان لم ينرا امامته ولا يصح اقتداء المرأة الا اذا اوعى
امامها الا في الجمعة والعبد بن * رخص نية امامتهن في فيئتهن * خرج الخطيب

بعد شروعه منتفلاً قطع على راس الركعتين الا اذا كان في سنة الجمعة فانه يتمها على الصحيح * لم يجد الاثوب حربر يصلي فيه بلا خيار بخلاف الثوب النجس حيث ينخير * فلو لم يجد الاهما صلي في الحربر * فناء المسجد كالمسجد فيصم الاقتداء وان لم تتصل الصفوف * المانع من الاقتداء طريق تمر فيه العجلة او نهر تجري فيه السفن او خلاء في الصحراء يسمع منين * والتخلاء في المسجد لا يمنع وان وسع صفوفه * لان له حكم بقعة واحدة * واختلفوا في الحائل بينهما والاصح الصحة اذا كان لا يشتبه عليه حال امامه * المسافر اذا لم يقعد على راس الركعتين فانها تبطل الا اذا نوى الاقامة قبل ان يقيد الثالثة بسجدة * الامير اذا اخلص يقضي صلوة المائتين الا اذا رحل العدو به الى مكان اراد الاقامة فيه خمسة عشر يوماً فيقضيهما صاوة المسافرين * ولئن بد شققة براسه الابعاء * لو كان المريض يحال لو خرج الى الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلي في بيت قد رمل به الاصح انه يخرج ويصلي قاعدا * لان الغرض بقدر حاله على الاقتداء وعلى اعتباره بسنن القيام * واحتجوا في مريض ان قام لا يقدر على مراعاة سنة القراءة وان فقد قدر الاصح انه يقعد ويراعيهما * قدر المريض على بعض القيام قام بقدره * واذا كرر آية سجدة واحدة في مجلس واحد فالفضل الاكتفاء بسجدة واحدة * واذا كرر اسم النبي ﷺ فالفضل تكرار الصلوة عليه وان كفاه واحدة فيهما * ولا يرفع يده لسجود التلاوة * ولا يديه بسجدة التلاوة ولا تجب نية التعيين لها * والسنة القيام بها * اذا قرأ الامام آية سجدة فالفضل الركوع اياها ان كان في صلوة المخافة والاسجد لها * بكترة ترك السورة في الاحبرين من التطوع عمدا فان مها فعليه السهو * ولو ضمه في اخري الغرض ساها لا يسجد وليد الفتوى * لا يجوز الاقتداء بالشافعي في الوتر وان كان لا يقطع على راس الركعتين * القرآن يخرج من القرآنية بقصد التناء فلو قرأ الجنب الفاتحة بقصد التناء لم يحرم ولو قصد بها التناء في الجنابة لم يكره الا اذا قرأ المصلي قاصدا التناء فانها تجزئه * لا رياء في الفرائض في حق موقوفها * اذا اراد فصل طاعة وحاف الرياء لا يتركها * قرأ الفاتحة لاجل المهمات عقب المكتوبة بدعة * القراءة في الحمام جهرا مكروهة وسر الا هو المختار * لا يكره للمحدث من كتب الفقه والحديث على الاصح * وضع اليقظة على الكتاب

مكروه الا لاجل الكتابة * وَضَعَ المصحف تحت راسه مكروه الا لاجل الحفظ * لَا يَنْبَغِي
تَأْتِيَت الدماء الا في الصلوة * يَكْرَهُ الاقْتِدَاءُ فِي صَلَاةِ الرَّفَائِبِ وَصَلَاةِ الْبِرَاءَةِ وَلَيْلَةُ
الْقَدْرِ اِذَا قَالَ نَدَرْتُ رُكْعَةً كَذَابُهُدَا اَلْاِمَامُ بِالْجَمَاعَةِ كَذَا فِي الْبِرَازِيَّةِ * تَعْدُدُ السُّهُولَا
يُوجِبُ تَعْدُدُ السُّجُودِ اِلَى الْمَسْبُوقِ * يَكْرَهُ الْاِذَانُ فَاَعَدَا اِلَى نَفْسِهِ * اَلْاَسْفَارُ بِالْخَيْرِ
اَفْضَلُ اَلْاِمْرُودُ لَفَةِ الْحَاجِّ * تَاخِيرُ الْمَرْبُ مَكْرُوهُ اِلَى الْفَرَاغِ عَلَى مَائِدَةٍ وَاللَّهُ اعْلَمُ *
* كِتَابُ الزَّكَاةِ *

الْفَقِيهَ لَا يَكُونُ غَنِيًّا بِكُتْبِهِ الْحَاجُّ إِلَيْهَا اِلَّا فِي دِينِ الْعِبَادَةِ فِتْيَانُ لِقَضَاءِ الدِّينِ كَمَا فِي مَنْظُومَةِ
ابْنِ وَهْبَانَ * اَلْاَمْتِثَالُ لَوْ زُنْ مَكَّةَ سَبْعَةً * مَنْ لَهُ دِينَ عَلَى مَنْطَلٍ مَقْرَفَتُهُ عَلَى الْمُخْتَارِ *
اَلْمَرِيضُ مَرَضُ الْمَوْتِ اِذَا دَفَعَ زَكَاةً اِلَى اَحْتَتِ نَفْسُهُ وَهِيَ وَارِثَةٌ اِجْزَأَتْهُ وَزَعَتْ مَوْعِدَهَا *
فَإِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ آخَرٌ رَدَّتْ * لِأَنَّهَا وَصِيَّةٌ لَوَارِثٍ * تَصَدَّقُ بِطَعَامٍ الْغَيْرِ عَنْ صَدَقَةٍ
غُطْرَةٍ تَوْفَى عَلَى اِجَازَتِهِ فَإِنْ اِجَازَ بِشِرَاطِهَا وَضَعْنَاهُ جَازَتْ * اَلْمَاءُ وَرَبْدُ نَفْعِ الزَّكَاةِ
اِذَا تَصَدَّقَ بِدِرَاهِمٍ نَفْسُهُ اِجْزَاءُ اِنْ كَانَ عَلَى نِيَّتِهِ الرُّجُوعُ وَكَانَتْ دِرَاهِمُ
اَلْمَاصُورِ قَائِمَةً * تَوَيَّ الزَّكَاةُ اِلَّا اِنْ سَمَاءُ فَرْضًا اَخْتَلَفُوا وَالصَّحْبُ الْجَوَازُ عَدَدُ الْخِدْمَةِ
اِذَا اِذْنٌ لَهُ فِي التِّجَارَةِ لَا يَكُونُ لِلتِّجَارَةِ فَتَجِبُ صَدَقَةُ فُطْرَةٍ * مَنِ اَلْتَا ذُرْمًا مَسْكِينًا
عَلَيْهِ اَعْطَاهُ غَيْرُهُ اِلَّا اِذَا لَمْ يَعْنِ الْمُنْذُورُ كَمَا لَوْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ اِنْ اَطْعَمْتُ هَذَا الْمَسْكِينِ
شَيْئًا فَإِنَّهُ يَقَعُ * وَلَوْ مِثْلُ مَسْكِينَيْنِ لَهُ اَلْاِقْتِصَارُ عَلَى وَاحِدٍ * يَحْتَسِبُ الْمُتَمَتِّعُ مِنْ اِذَاءِ
الزَّكَاةِ * وَاخْتَلَفُوا فِي اِحْدَاثِهَا مِنْ جَبْرًا اَوْ اِلْعْتِمَادًا * حَوْلَ الزَّكَاةِ قَمَرِيٌّ لَا شَمْسِيٌّ *
كُلُّ الصَّدَقَاتِ حَرَامٌ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ زَكَاةٌ اَوْ عَمَلَةٌ فِيهَا اَوْ عَشْرًا اَوْ كِفَارَةً اَوْ مَنُذُورَةً
اِلَّا اَلتَّطَوُّعَ وَالْوَفَى * شَكَ اِنَّهُ اَدَّى الزَّكَاةَ اَمْ لَا فَإِنَّهُ يُوَدِّعُ يَهْـلَ الْاَنَامِ وَفَتَا الْعُمَرِ *
اَوْ دَعَا مَالًا وَنَسِيَهُ ثُمَّ تَذَكَّرَهُ لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ اِلَّا اِذَا كَانَ الْمُوَدَّعُ مِنَ الْمَعَارِفِ *
دَيْنُ الْعِبَادَةِ مَا نَعِيَ مِنْ وَجُوبِهَا اِلَّا اَلْمُتْرَا الْمُؤَجَّلُ اِذَا كَانَ الزَّوْجُ لَا يُرِيدُ اِدَاءَهُ *
يَكْرَهُ اَعْطَاءُ نَصَابٍ لِفَقِيرٍ مِنْهَا اِلَّا اِذَا كَانَ مَدْيُونًا اَوْ صَاحِبَ عِيَالٍ لَوْ قَرَّبَهُ عَلَيْهِمْ لَمْ يَخْصُ
كُلَّامُهُمْ نَصَابًا * يَكْرَهُ نَقْلُهَا اِلَّا اِلَى قَرَابَتِهِ اَوْ اَحْوَجٍ اَوْ مِنْ دَارِ حَرْبٍ اِلَى دَارِ اِسْلَامٍ
اَوْ اِلَى طَالِبِ عِلْمٍ اَوْ اِلَى الزَّهَادِ اَوْ كَانَتْ زَكَاةً مُعَجَّلَةً * اَلْمُخْتَارُ اِنْ لَمْ يَحْزُزْ دَفْعُ الزَّكَاةِ
لَا هَلْ اَلْبَدَنُ دَفْعُهَا لَاحِقَةُ الْمُنْزُوجَةِ اِنْ كَانَ زَوْجُهَا مَعْرُوجًا * وَإِنْ كَانَ مُرْسَرًا

وكان مهرها أقل من النصاب كذلك * وان كان المعبول قد رء لم يجز وبه يفتى *
 وكذا في لزوم الأصحية * الولد من الزنا لا يثبت نسبه من الزاني في شيء الا في الشهادة
 لا تقبل للزاني * وفي الزكوة لا يجوز دفع زكوة الزاني الى الولد من الزنا الا اذا كان من
 امرأة لها زوج معروف كما في جامع الفصولين * الزكوة واجبة بقدرة ميسرة تنسب بهلاك
 المال بعد الحول * وصدقة الفطر وجبت بقدرة ممكنة فلو افتقر بعد يوم العيد لم تسقط *
 اتفق على اقراره بنية الزكوة جاز الا اذا حكم عليه بنقصهم * تحل الصدقة لمن له غلة
 مفار لا تكفيه وعياله سنة * ومن معه الف وعليه مثلها كره له الا خذوا جزءا الدفع *
 ولو له قوت سنة يساوي نصابا او كسوة شتوية لا يحتاج اليها في الصيف فالصحيح
 حل الاخذ * عجلها من نصاب عند فتم الحول وعند أقل من النصاب ان دفع
 الى الفقير لا يسترد ما مطلقا والى السامي يسترد ما كان قائمة وان قسمها الساعي
 بين الفقراء ضمنها من مال الزكوة خلا ما لمحمد رح * ولو عجل زكوة حمل السوائم
 بعد وجوده جاز لا قبله * وفي الملتقط من الاجارة العلم اذا اعطى خليفته شيئا رابيا
 الزكوة فان كان بحيث يعمل له لو لم يعطه يصح منها والا لا *
 * كتاب الصوم *

ند رصوم الا بد فاكل لعذر يفدي لما اكل * نذر صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان تقدم
 بعد ما نواه تطوعا يتوب عن النذر * للزوج ان يمنع زوجته عن كل صوم وجب بايجابها
 لاعن صوم وجب بايجاب الله تعالى * وتوقف المشايخ في منعها عن قضاء رمضان اذا
 انطرت بغير عذر * قال بعض اصحابنا راج لا يباس بالاعتماد على قول المتجهين * وعن
 محمد بن مقاتل ان كان يما لهم يعتمد على قواهم بعد ان يتفق على ذلك جماعة منهم *
 وردة الامام السرخسي رح بالحديث من صدق كاذبا او كذبا فقد كفر بما ائثر على
 محمد * نية الصوم في الصلوة صحيحة ولا تفسدها * اذا اكل او شرب ما يفسد على
 به او يتد اوى به فعليه الكفارة والا فلا الا الدم اذا شربه فان عليه الكفارة فانه طعام
 لبعض الناس * الصوم في السفر افضل الا اذا خاف على نفسه او كان له رفقة اشتركوا
 معه في الزاد واختاروا الفطر * صوم يوم الشك مكروه الا اذا نوى تطوعا او واجبا آخر على
 الصحيح * والافضل فطرو الا اذا افاق صوما كان يصومه او كان مفتيا * لا يصوم

العبد والامة والمدير وام الولد تطوما الا باذن المولى * لا تصوم المرأة تطوما الا باذن الزوج او كان مسافرا * لا يصوم الا جبر تطوما الا باذن المستاجر اذا تضرر بالصوم * لا يلزم النذر الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان من جنسه واجب على التعيين * فلا يصح النذر بالعاصي ولا بالواجبات * فلو نذر حجة الاسلام لم تلزمه الا واحدة * ولو نذر صلوة سنة ومنى الفرائض لاشي عليه وان منى منها لم يلزمه وبكمله المغرب * ولو نذر عبادة المريض لم تلزمه في المشهور * ولو نذر نسبجات دبر الصلوة لم تلزمه * الروح اذا اذن لزوجته بالاغتلاف ليس له الرجوع * ومولى الامة يصح رجوعه وبكره * اذا دعا واحد من اخوانه وهو صائم لا يكره له النطر الا اذا كان صائما من قضاء رمضان * سافر في رمضان ثم رجع الى اهله لحاجة نسبها فاكل صدهم فعليه القضاء والكفارة * رأى صائما ياكل ناسيا تخبره الا اذا كان يضعف عنه * المسافر يعطي صدقة فطره من نفسه حيث هو * ويكتب الى اهله يعطون عن انفسهم حيث هم * وان اعطى منهم في موضعه جاز * قال الامام الاعظم رح اذا شهد واحد بالليل فصاموا لثنتين يوما لم يفطروا حتى يصوموا يوما آخر * رمضان ينقطع التتابع في حق انفسهم لا فرق بين المجاورة والعاقلة في وجوب الكفارة بجماعهما * التجماع في الدبر يوجب الكفارة اتفاقا على الاصح * التحايز في نهار رمضان لا يجوز له ان يعمل عملا يصل به الى الضعف من الصوم فيحيز نصف النهار ويستريح الباقي * وقوله لا يكتفي كذب وهو باطل باقصر من ايام الشتاء * ظن طلوع الفجر فاكل فاذا هو طالع الاصح وجوب الكفارة *
* كتاب الحج *

ضمان النعل بقصد تعدد الفاعل وضمان المحل لا * فلوا اشترك محرمان في قتل صبي تعدد الجزاء * ولو دحلا لان في قتل صبي الحرم لا كفصان حقوق العباد * جتمع مرارا فعليه لكل مرة دم الا ان يكون في مجلس واحد فيكفيه دم واحد * لا ياكل من الهدايا الا ثلثة هدي المتعة والقران والتطوع * التحج تطوما افضل من الصدقة النافلة * بكره الحج على الحمار * بناء الرباط بحيث ينتفع به المسلمون افضل من الحج النافلة * اذا كان الغائب السلامة على الطريق فالحج فرض والا لا * حج الفرض اولى من طاعة الوالد بن خلاف النعل * اذا لم يكن الاب مستعبدا لم يحل

الخروج * وعن ابن المسيب كان اذا دخل العشر لا يقلم اطفاره ولا ياخذ من شعر راسه * وقال ابن المبارك السنة لا تؤخره احدا لثقبه * معه الف درهم وهو يحاف العزوة فعليه الحج * ولا يتزوج اذا كان وقت خروج اهل بلدة فان كان قبله جازله التزوج * التحاج من الميت اذا خلط ما دفع اليه بماله جازان اخذ المأمور المال والتجربة ورجم وحج من الميت قال ابو حنيفة وابو يوسف رح لا يعجزه الحج خلافا لمحمد رح * المحرم من لا يجوز له نكاحها تايبدا الا الصبي والغامق والمجوسي * المأمور بالحج له ان يؤخر من السنة الاولى ثم يحج ولا يضمن كفاي التاتار حانية وتوعين له هذه السنة * لان ذكرها للاستيعال لا للتأييد كفاي الخاتية * والصحيح وقومه من الأم * والفاضل من النفقة للأمر ولو ارثه ان كان ميتا الا ان يقول وكلت ان تهب الفضل من نفسك وتقبله لنفسك * الوصي صد الاطلاق يحج بنفسه الا اذا قال ادفع المال لمن يحج عني او كان الوصي وارث الميت فيتوقف على اجازتهم * وللمأمر الا اتفاق من مال الأمر اذا قام ببلدة خمسة عشر يوما الا اذا كان لا يقدر على الخروج قبل القافلة * واثمته بمكة بعد الحج اقامة * متادة كسفرة * وعزمه على الاقامة زيادة على المعتاد مبطل للنفقة الا اذا مزم بعده على الخروج فانها تعود الا اذا اتخذ بمكة دارا * ونفقة خادم المأمور عليه الا اذا كان ممن لا يخدم نفسه * وللمأمر خلط المراهم مع الرفقة والابداع * وان ضاع المال بمكة او قرب منها فانفق من مال نفسه رجع به وان كان بغير قضاء للاذن دلالة * المأمور اذا امسك مؤنة الكراء وحج ما شيا ضمن المال * آدمي المأمور ان منع من الحج وقد اتفق في الرجوع لم يقبل الا اذا كان امرا ظاهرا يشهد على صدقه * واذا ادعى انه حج وكذب الأمر بالقول له الا اذا كان مديون الميت وقد امر بالاتفاق منه * ولا تقبل بينة الوارث انه كان يوم النحر بالكونة الا اذا برهنوا على اقراره انه لم يحج * ليس للمأمور بالحج الا استمرار قبله وبعده * وكل دم وجب على المأمور فهو من ماله الا دم الا حصار في قول الامام * اوصى الميت بالحج فبسرع الوارث او الرمي لم يعجز * ولو حج الوصي بماله جازوله الرجوع * وكذا الزكوة والكفارة بخلاف الاجنبي * ليس للمأمور لا مر بالحج ولو لمرض الا اذا قال له الأمر ما شئت فله

ذلك مطلقا * يصح استبجار الحاج من الغير وله اجر مثله * والامور اذا امسك البعض وحج بالقبضة جاز ويضمن ما خلف * واذا انفق من ماله وما ل الميت فانه يضمن الا اذا كان اكثرها من مال الميت وكان مال الميت يكفي للكرء وعامة النفقة كذا في الثانية * انفق المأمور بالحج الكل في الذهاب ورجع من ماله ضمن المال * يبدأ بالحج الفرض قبل زيارة النبي صلعم وبخبران كان تطوما * حج الغني افضل من حج الفقير * لان الفقير يؤدي الفرض من مكذوب ومنطوع في ذهابه وفضيلة الفرض افضل من فضيلة التطوع * اذا جمع بين الصلوتين بعرفة لا يتنفل بعدهما كما في التيممة *
* كتاب النكاح *

المقبوض على موم النكاح مضمون كما في جامع الفصولين * احتياط اصحابنا راج في الفروج الا في مسئلة ما اذا كانت الجارية بين شريكين فادعى كل الخوف عليها من شريكه وطلب الوضوع عند عدل لا يجاب الى ذلك وانما تكون منه كل يوم حشمة للملك كذا في كراهية المعراج * ما ثبت لجماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل * الاولى ولاية الانكاح للصغير والصغيرة ثابتة للاولياء على سبيل الكمال لكل * الثانية القصاص الموروث ثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الامام الاعظم للوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كان للبالغين فان الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر اتفاقا فلا احتمال العفو * الثالثة ولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق المسلمين ثبت لكل من له حق المرور على الكمال * والضابط ان الحق اذا كان مما لا يتجزأ فانه يثبت لكل على الكمال * فالاستخدام في المملوك مما يتجزأ * ليس لنا عبادة شرعت من عهد آدم عليه السلام الى الآن ثم تستمر في الجنة الا الايمان والنكاح * المولى لا يستوجب على عبده دين فلا مهران زوج عبده من امته * ولا ضمان عليه بالتلاف مال عبده * ولو قتل العبد مولاه وله ابنان فعلى احدهما مقط القصاص * ولم يجب شيء لغير العاني عند الامام * الفرق ثلثة مشرفة * سبعة منها تحتاج الى القضاء * وستة لا * فالاولى الفرقة بالحب * والعنة * وبخيار البلوغ * وبعدم الكفاءة * وبقصان المهر * وباباء الزوج من الاسلام * وبالعان * والثانية الفرقة بفسار العنق * وبالبلا * و

بالردة * وتباين الدارين * وملك احد الزوجين صاحبه * وفي النكاح الفاسد *
النكاح يقبل الفسخ قبل التام لا بعده فلا تصح اقلته ولا يفسخ بالجمود الا في مسئلتين
فيقبله بعد * ردة احدهما * وملك احدهما الآخر * يكمل المهر باربعة * بالدخول *
وبالخلوة الصحيحة * وبوجوب العدة عليها منه سابقا * ويموت احدهما * للزوج ان
يضرب امرأته على اربعة وما بمعناها * على ترك الزينة بعد طلبها * وعلى عدم اجابتهما
الى فراشه وهي طاهرة من الحيض والنفس * وعلى خروجها من منزل لا يغير اذنه
بغير حق * وعلى ترك الصلوة في رواية وقد بينا في شرح الكنز قولهم وما كان
بمعناها * لها ان تخرج بغير اذنه قبل ايفاء المعجل مطلقا * وبعده اذا كان لها حق
او عليها * او كانت قابلة * او غائبة * او لزيارة ابويها كل جمعة مرة ولزيارة المحارم
كل سنة * وفيما مد اذ لك من زيارة الا جانب وعيادتهم والوليمة لا تخرج ولو اذنه *
ولو خرجت باذنه كانا ماصيين * واختلسوا في خروجها للعمام * والاعتماد الجواز
بشرط عدم التزوي والتطيب * يتعد النكاح بما افاد ملك العين في الحال الا في لفظ
المتعة فانه يفيد ملك العين كما في هبة الخانية لو قال متعتك بهذا الثوب كان هبة مع
ان النكاح لا يعتقده * الوطى في دار الاسلام لا يخلو من حد او مهر الا في مسئلتين *
تزوج صبي امرأة مكلفة بغير اذن وليه ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما في الخانية *
ولو وطى البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر * ويسقط من الثمن ما قبل
البكارة والا فلا كما في بيع الولو البينة * لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو اذن الزوج * ولا يحل
لها وصل شعرها بشعرها * تزوجها على انها بكر فاذا هي نبت فعليه كمال المهر * والعذرة تدب
بأشياء فليحسن الظن بها كذا في المتن * ولو غلط وكبها بالنكاح في اسم ابوها ولم تكن
حاضرة لا يعتد النكاح * تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا يعدل لا يسعد ذلك وان علم
انه يعدل بينهما في القسم والنفقة وجعل لكل واحدة مسكنا على حدة جازله ان يفعل
فان لم يفعل فهو ما جور لترك الغم عليها * وفي زماننا ومكاننا ينظر الى معجل مهر
مثلا من مثله * واما نصف المسمى فلا يعتقده * لانه قد يهر خمين الف دينار ولا
يعجل الا اقل من الف * ثم ان شرطها شيئا معلوما من المهر معجلا فافاها ذلك ليس
لها ان تمنع * وكذا المشروط مادة نحو الخبز والمكعب ودجاج اللقافة ودراهم السكر

على ما هو معروف صبرته * فان شرطوا ان لا يدفع شيئا من ذلك لا يجب * وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف من غير تردد في الاعطاء بمنها من مثله * والعرف الضعيف لا يباحق المسكوت منه بالمشروط كذا في المنتق * الفقير لا يكون كفوا للغنية كبيرة كانت او صغيرة الا ان يكون عالما او شريفا كذا في المنتق * ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها فالقول لها الا اذا طاعت في الزفاف * ولو زوجة بنته وسلمها الاب الى الزوج فهربت ولا تدرى لا يلزم الزوج طلبها كذا في المنتق * لا ينبغي للقاضي ان يزوج صغيرة الا اذا كانت مراة تطلب منه ذلك * تجسس من خدع بنت رجل او امرأته واخرجها من منزله الا ان يأتي بها او يعلم بموتها كذا في المنتق * اختلف في الصحة والفساد فالقول لمدعى الصحة كذا في الحانية * الا فرار بالولد من حرة افرار بنكا حلالا الا فرار بمهرها * وقوله خدي هذا من نفقة مدتك لا يكون افرار ابطلا لها * وقولها اعطني مهري افرار بالنكاح كذا في افرار اليتيمة * يجوز حلو النكاح من الصداق * والنكاح باقل من مهر المثل الا في صغيرة يزوجه غير الاب والجد * وممحورة وموكلة عينته * النكاح لا يقبل الفسخ بعد التام هكذا ذكرنا وادبوا عليه ان جعده لا يكون فسخا * قلت يقبله بعده في ردة احدهما كما بينا في الشرح * واما طرود الرضاع ملبسه والمصاهرة فعندنا يفسده ولا يفسخه كما في الشرح *
 * كتاب الطلاق *

الستران كالصاحي الا في افرار بالحدود الخالصة والردة والاشهاد على شهادة نفسه كذا في جامع الحانية * الداء للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق باطلاق * وفي العتق باحر * وفي الحد وديارانية * وفي التعزير يا سارق * فتفرع على الاول لو قال لجاريتك يا سارقة بازانية يا مجنونة وباعها فطعن المشتري بقول البائع لا يرداها * لانه للاعلام لا للتحقيق * ولو قال لزوجته يا كافرة لم يفرق بينهما كذا في الجامع * ولذا المأنة لا ينتفي نسبة في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة والمناكحة والعتق بملك الغريب الا في حكمين الارث والنفقة كذا في البدائع * المتبنون لا يقع طلاقه الا في مسائل * اذا تلقى ما قلنا من فوجد الشرط * وفيما اذا كان مجبوا فانه يفرق بينهما بطلبها وهي طلاق * وفيما اذا كان متبنا يؤجل بطلبها فان لم يصل ترق بينهما

بخصوصة وليده وفيما اذا اسامت وهو كافر وابن ابواه الاسلام فانه يفرق بينهما وهي
 طلاق * التسمي لا يقع طلاقه الا اذا اسلمت زوجته فعرس الاسلام عليه ميثاقين رفع الطلاق
 على الصحيح * وفيما اذا كان مجبوا وفرق بينهما فهو طلاق على الصحيح * ويؤمل له
 لكونه مستحقا عليه كعتق قريبه كذا في ضمن المعراج * المعلق بالشرط لا ينعقد سببا للحال *
 والمضاف ينعقد في الطلاق والعناق والنذر * فاذا قال انت حرعدالم يملك بيه
 اليوم وملكه اذا قال اذا جاء غد * ولو قال لله علي التصديق بدرهم غد املك التعجيل
 بخلاف ما اذا جاء غد الا في مسئلتين فقد مر وأبينهما * الأولى في ابطال حيار الشرط *
 قالوا لا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال اذا جاء غد فقد ابطلت حيا ربي
 او قال ابطلته غد افعاء غد يبطل حيا رة كذا في خيار الشرط من الخاتبة * الثانية قال
 النقيب ابو الميث والاسكاني رح لو قال آجرتك غدا اذا جاء غد فقد آجرتك
 صححت مع ان الاجارة لا يصح تعاقبها وتصح اضافتها * ومن نزع اصل المسئلة
 ما في ايمان الجامع * لو حلف لا يحلف ثم قال لها اذا جاء غد فانت طالق حث
 بخلاف ان دخلت * وفي الخاتبة تصح اضافة نسخ الاجارة المضافة ولا يصح تعليقها *
 طلب المرأة الخلع حرام الا اذا علق طلاقها بالائن بشرط فشهد ابو جوده فلم يقص
 بها فعليها ان تحاط في طلب النداء للمفارقة * القول له ان اختلفا في وجود الشرط
 فيما لا يعلم من جهتها الا في مسائل * لو ملته بعدم وصول نعتها شهر اذ جاء وانكرت
 والقول لها في المال والطلاق على الصحيح كما في الخلاصة * وفيما اذا اطلقها للسنه
 وادمى جماعها في الحيض وانكرت * وفيما اذا ادمى المولوي قربانها بعد المدة معها
 وانكرت * وفيما اذا علق صفة بطلاقها ثم حبرها وادمى انها احتضرت بعد المجلس وهي
 فيه كما في الكافي * وان اعتقد بفعليها الذلبي تعلق باخبارها او كاذبة الا اذا قال ان
 سررتك فانت طالق فضر بها فقالت سررت لم يقع كما في الخاتبة من الطلاق * اذا ملته
 بما لا يعلم الامنها كحيضها والقول لها في حقها * وان اعلق متقه بما لا يعلم الامنه والقول له
 على الاصح كقوله للعدان احتلمت فانت حر فقال احتلمت ورفع باخباره كذا في
 المحيط * وفرق بينهما في الخاتبة بامكان النظر الى خروج النبي بخلاف الدم الخارج
 من الرحم * كرر الشرط لنا والجزاء واحد فوجد الشرط مرة طلق واحدة * واو

تعدد الجزاء تعدد الوقوع كما في الخانية * ولو طلقها ثم مطلقها مع اغترى بالاولى او انهم
او الغاء طلقت الاولى وتنتهي والآخرى واحدة * ولو طلقها ثم اضرى بها وابتنى لها لا يتعدد
الابالة * ولو جمع الاول مع اخرى في الاضراب تعدد على الاولى * اذا ادخل
كنية او في الایقاع طلق امرأتين واعقبه بشرط فان التعيين له بعد وجود الشرط *
اذا طلق ثم اتى بأوفان كان ما بعد او كذا وقع بالاول والا * كسر الشرط ثم اعقبه
جزاء واحد اتعد الشرط لا الجزاء * ولو ذكر الجزاء بين شرطين تعدد الشرط *
كل امرأة اتزوجها حلت بالباينة مندها خلا للناسي وبه اخذ الفقهاء ابو الليث رح *
بتكرار الجزاء بتكرار الشرط كلما حلت كذا كلمة فعدت عندك كذا بقية ساعة طلقت ثانيا *
كلما ضربت بك فضر بها ايده طلقت تنتين وان بكف واحدة فواحدة * ككلمة طلقتك
فطلقها وقع ثنتان * كلما وقع عليك طلاق فطلقها طلقت ثلثا * وسط الشرط بين طلاقين
تتبع الثاني وتعلق الاول * ذكر من ادعى بين شرط وجزاء ثم نادى اخرى تعلق
طلاق الاول ويسوي في الاخرى * ولو بدأ بالبداية الواحدة ثم ذكر الشرط
والجزاء ثم نادى اخرى فاذا حدد الشرط طلقتا * كلمة كل في التعليق عند عدم إمكان
الاحاطة بالافراد منصرفه الى ثلثة لقولهم لو قال لها ان لم اقل منك لاحيك بكل
فبيع في الدنيا فانك كذا امرؤ ثلثة انواع من القبيح * اذا طلقه بوصف قائم بها كان طلق
وجوده في المستقبل بقوله لست اخص ان حضيت ولم يرخصه ان مرضت الا اذا قال
لصبيحة ان صححت وانا ضابط ان ما يمتد فلدوامه حكم الابتداء والا لا * ان طلق
النراخي الابقرينة الفور * ومنه الملب جماعها فابت فقال ان لم تدخلني معي البيت
مدحلت بعد سكون شهوته * ومنه طلقني فقال ان لم اطلقك * طلقه على زنا وشهد اعلى
اثراره به وقع * وان طلق المعاينة لا * كما لو شهد اربعة به فعدل منهم انسان * قال
للابريرة المدحولات كل امرأة لم اجامعها منكم الليلة فلاحريات طوائف
فجامع واحدة ثم طلع العجر طلقت التي جامعها ثلثة او غير ثلثتين * اضافة وعلقه
فان قدم الجراء واخر الشرط ووسط الوقت تعلق ولغت الاضافة * ولو قدم الشرط تعلق
المضاف به * ولو ذكر شرط او لا ثم جزاء ثم عطف عليه بالواو ونم ذكر
جزاء آخر تعلق الاوليان بالاول والثالث بالناسي * ولو كان الجزاء واحدا

كأن المعلق بالثاني جزاء الأول فلا يقع لو وجد الثاني قبل الأول ثم
الأول * وهذه المسائل في الصفحة من مع ابضاها من الثانية * كل من علق على
صفة لم يقع دون وجودها إلا إذا قال أنت طالق أمس فانها تطلق للعالم * وتم
أرا الآن ما إذا علق بربوبيتها الهلال فراء غير ما وينبغي الوقوع * لأن المراد دخول
الشهر * استثناء الكل من الكل باطل * وفرع عليه في النهاية من مسائل شتى من
القضاء أنه لو أقر بقبض عشرة دراهم جباه وقال متصلا إلا إنها زبوف لم يصح
الاستثناء * لأنه استثناء الكل من الكل كما لو قال له طلي مائة درهم ودينار إلا
مائة درهم ودينار لم يصح انتهى * وفي ابضاح فيبطل الأيمان إذا قال فلا ما ي
حوران سالم ويزرع الابزيعا صح الاستثناء * لأنه فصل على سبيل التفسير فانصرف
الاستثناء إلى المهر وتذكرهما جملة فصح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حرو ويزرع
حرا الابزيعا * لأنه أفرد كلا منهما بالذكور فكان هذا الاستثناء بجملة ما تكلم به ولا يصح انتهى *

• كتاب العتاق وتوابعه •

في ابضاح الكرمانبي رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من ممالكي احرار
الأواحد اثنى الخمس * لأن تقديره تسعة من ممالكي احرار وله خمسة فعتقوا *
ولو قال من ممالكي عشرة احرار الأواحد اثنى اربعة منهم * لأنه ذكر العشرة
على سبيل التفسير وذلك غلط منه فلما انصرف ذكر العشرة إلى ممالكه * إذا وجبت
قيمة على انسان واحتل المقومون فأنه ينضم بالوسط إلا إذا كانت على قيمة نفسه
فأنه لا يعتق حتى يؤدي الأمل كما في كتاب الظهيرية * أحد الشريكتين في العبد
إذا اثنى نصيبه بلا إذن شريكه وكان موسرا فإن الشريك ان يضمه حصته إلا إذا
اثنى في مرضه ولا ضمان عليه عند الإمام خلافا لما كذا في حق الظهيرية * وقوله
الاستيلاء تستند والتحرير يقتصر والأولى أولى وببانه في الجامع * معتق البعض
كما نكح الأفي ثلث * الأولى إذا عجز لا يؤدي الرق الثانية إذا جمع بينه وبين
من في البيع يتعدى البطلان إلى الثمن بخلاف المكاتب * الثالثة إذا قتل ولم يترك
وإن لم يجب القصاص بخلاف المكاتب إذا قتل من غير وفا فان القصاص واجب
ذكره الزبلي في الجنايات * والثانية في السراج الوهاج الأولى في المتن •

التوا مان كالولد الواحد فالثاني يتبع الاول في احكامه * فاذا اعتق ما في
 بطنها فولدت توأمين الاول لافل من ستة اشهر والثاني لتمامها فاكثر متق
 الثاني تبع الاول بخلاف ما اذا ولدت الاول لتمامها فانه لا يعتق واحد منهما
 الا في مسئلتين * الاولى من جنابات المبسوط لو ضرب بطن امرأة فالت جنينين
 فخرج احدهما قبل موتها والاخر بعد موتها وهما ميتان ففي الاول فرة فقط *
 الثانية نفا من التوا مين من الاول ومارأته عقب الثاني لا * من ملك ولده من
 الزنا فانه يعتق عليه * ومن ملك اخته لايه من الزنا لم تعتق * ولو كانت اخته لأمه من
 الزنا اعتقت * والفرق في غاية البيان من باب الاستيلاء * والتدبير وصية يعتق المدبر
 من الثلث الا في ثلث * لا يصح الرجوع منه ويصح عنها * وتدبير المكره صحيح لا
 وصيته * ولا يبطله الجنون ويبطل الوصية * والثلث في الظهيرة * التاقيت الى مدة
 لا يعيش الانسان قالبا تايد معنى في التدبير على المختار فيكون * طلقا * وفي الاجارة
 فتفسد الى نحو ما بقي سنة الا في النكاح فتاقبت فيفسد * المتكلم بما لم يعلم معناه يلزمه
 حكمه في الطلاق والعناق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والاعلم على الصحيح فلا
 يلزمها المال * والاجارة والهبة والابراء عن الدين كما في نكاح الخانية * المعتق
 لا يصح افراره بالرق * قلت الا في مسئلة لو كان المعتق مجهول النسب فافترقا لرق
 لرجل وصدقه المعتق فانه لا يبطل افراره كما في اقرار التلخيص * الولاء لا
 يحتمل الابطال * قلت الا في مسئلتين * الاولى هي المذكورة فانه يبطل الولاء باقراره *
 والثانية لو اردت المعتقة وصيتها فاعتقها السابي كان الولاء له وبطل الولاء عن
 الاول كما في اقرار التلخيص * لو اختلف المولى مع عبده في وجود الشرط فالقول
 للمولى الا في مسائل * كل امة لي حرة الا امة حجارة الا امة اشترتها من زيد الا امة
 نكحتها البارحة الا امة نيا فني هذه الاربعة اذا انكرت ذلك الوصف وادعاه
 والقول لها بخلاف ما اذا قال الا امة بكرا ولم اشترها من فلان او لم اطأها البارحة
 او الاحراسية فالقول له * ونعامة في ايمان الكافي * المدبر اذا اخرج من الثلث فانه
 لا سعاية عليه الا اذا كان السيد مغبها وقت التدبير فانه يضمن في نيته مدبرا كما في
 الخانية من الحجر * وفيه اذا اقبل سيده كما في شرحه المدبر في زمن معاينه

كالكتاب عدة فلا تقبل شهادته كما في البرازية في العتق في المرض * وجنايته
جناية المكاتب كما في الكافي * وفروعت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسعى *
ومندهما حرمديون في الكل *

* كتاب الايمان *

المعرفة لا تدخل تحت النكرة الا المعرفة في الجزاء كذا في ايمان الطهيرية * يمين اللغو
لا مواحدة فيها الا في ثلث الطلاق والعتاق والتدرك كما في الخلاصة * لا يجوز تعميم
المشترك الا في اليمين * حلف لا يكلم مولا * وله اعلون واسفلون فأيهم كلم حنت كما
في المسومة * فطلت الوصية للموالي والعانة هذه * ولو وقف عليهم كذلك فهي للفقراء *
لا يكون الجمع للمواحد الا في مسائل * وقف على اولاده وليس له الا واحد بخلاف
بنية * وقف على اثار به المقربين في بلد كذا فلم يبق منهم فيها الا واحد كما في العدة *
حلف لا يكلم اخوة فلان * ليس له الا واحد * حلف لا ياكل ثلثة اربعة من هذا العجب
وليس له فيه الا واحد كما في الوافات * حلف لا يكلم الفقراء * والمساكين حنت بواحد
بخلاف رجال * حلف لا يركب دواب فلان لا يابس ثيابه لا يكلم مبيد * ففعل بثانته
حنت * لو حلف لا يكلم زوجات فلان او احد فاند از اخوته لا يحنت الا بالصل * و
اللعنة والنساء والثياب مما يحنت فيه بفعل البعض كما في الوافات * لا يحنت العمال
بفعل بعض المعانوف عليه الا في مسائل * حلف لا ياكل هذا الطعام ولا يمكن الكذب في
* مجلس واحد * حلف لا يكلم فلانا وفلانا فاذوايا احدهما * كلام * مولا * القوم او كلام
اهل بنداد علي حرام فكلم واحد الكل من الوافات * الصغيرة امرأه فحنت
بها في قوله ان تزوجت امرأة الا في مسئلة * لا يشترى امرأة الا بعثت بالصغيرة *
الايمان مبنية على الاثبات لا على الاغراض * ولو حلف ليعبد الله اليوم باف فاشترى
رفيعا باف وغدا به براء * ولو حلف ليعتق مملوكا اليوم باف فاشترى مملوكا بالث
لا يساويها * متقدرا الا في مسائل * حلف لا يشترى عشرة حنت باحد عشر * ولو حلف
البائع لم يحنت به * لان مراد المشتري المطلقة ومراد البائع المرددة * ولو اشترى
او باع بشعة لم يحنت * لان المشتري مستنقص والبائع وان كان مستزدا انكن لا
حنت بالعرض بلا مستمى * وتماهد في الجامع من باب المساومة * حلف لا يملك

حث بالتعليق لافي مسائل * ان يعاقب بافعال القلوب * او يعلق بمجي الشهر في
 ذوات الاشهر * او بالتطليق * او يقول ان اديت الي كذا فانت حر وان مجزت فانت
 رقيق * او ان حضت حيضه او مشرين حيضة * او بطلوع الشمس كما في الجامع *
 التحالف على عقد لا يحث الا بالايجاب والقبول الا في تسع مسائل فانه يحث
 بالايجاب وحده * الهبة * والوصية * والاقرار * والابراء * والاباحة * والصدقة *
 والاعارة * وامترض * والكفالة * ان تزوجت النساء او اشتريت العبيد او كلمت
 الناس او بني آدم او اكلت الطعام او طعاما او شربت الشراب او شربا
 فبعثت بواحد الجنس * ولو قال نساء او مبيدا فبثثة للجمع * ولو نوى الجنس في
 الكل صدق للحقيقة * المعلق بآخره والمضاف يقارن * فلو قال لا جنبية انت
 طالق قبل ان اتزوجك بشهر او اطلق لا ينعقد * ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق
 قبل ذلك بشهر فتزوجها قبل شهر لا تطلق بعده نطق * التيه انما تعمل في الملقوط
 وهي مسئلة ان اكلت ونوى طعاما دون طعام الا اذا قال ان خرجت ونوى
 الصبر المتنوع * وفيما اذا حل لا يتزوج ونوى حبشية او درية * الحرف لا بدخل
 تحت المنكر * قال ان دخل داري هذه احدا او كلم فلانا هذا او ابني هذا
 او اضاف الى غيره لا يدخل المالك لتعريفه بخلاف النسبة * ولو لم يصف بدخل
 لشكبه الا في الاجزاء كاليد والراس وان لم يصف للاتصال * الفعل يتم بفاعله
 مرة وبمفعوله اخرى قال ان شتمته في المسجد او رميت اليه فشرط حثه كون الفاعل
 فيه * وان ضربته او جرحته او قتله او رميته كون المحل فيه * الشرط متى اقرض
 على الشرط يقدم المؤخر * المعلق بشرطين ينزل عند آخرهما وباحدهما عند الاول
 والمضاف بالعكس * مقابلة الجمع بالجمع تنقسم وبالمفرد لا * وصف الشرط كالشرط *
 التحريم للصدق وفيه الا ان يصله بالسوء * وكذا الكتابة والعلم والبشارة على الصدق *
 في للطرفة ويجعل شرطا للتعذر * صفة المالكية نزول بزوال ملكه وكونه مشتركا لا
 الاول اسم لمفرد سابقا * والاوسط مفرد بين مدد بين متساويين * والاخر مفرد لاحق *
 اوفي النبي نعم وفي الانبات تخص * الوصف المعتاد معتبر في الغائب لافي العين *
 اضافة ما يمتد الى زمن لاستغراقه بخلاف فيه * الوقت الموصوف معرف لا شرط

كتاب العبد ودو التعزير *

اذ امار الشافعي حنيا نم عاد الى مذهبه يعز رد البعض لانتقاله الى المذهب
الاذون كذا في شعبة البرازية * من اذى فيه يقول او فعل يعزركذا في التاتارخانية
ولوبعز العين * ولو قال له ممي يا كافرا يانم ان شق عليه كذا في الغنية * وضابطة
التعزير لكل معصية ليس فيها حد مقد رفته التعزير * فظاهر اقتصارهم انه يعز على
ما فيه الكفارة ولم اره * مسلم حل دار الحرب وار تكب ما يوجب الحد والعقوبة
نم رجع اليانم يواخذ به الا القتل فتجب الدية في ماله عمد او خطأ * يعز على الورع
البارد كتعزيرف نحو تمرة كذا في التاتارخانية * قال له با فاسق نم اراد اثبات نفسه
بالبيئة لم تقبل * لانه لا يد حل تحت الحكم كما في الغنية * التعزير لا يسقط بالثبوت
كالحد كذا في التيمة * من له دعوى على رجل فلم يعده فامسك اهله بالظنمة بغير
كفالة فقيدوهم وحسروهم وضربوهم وغيره وهم يذراهم عزركذا في التيمة * رجل
خدع امرأة انسان واخر جهار وزوجها من غيره او صغيرة نجس الى ان يحدث
توبته او يموت * لانه شاع في الارض بالفساد كذا في قضاء الولوالجية * خلق متق
عبد على زناه وادعى العبد وجود الشرط حلف المولى فان نكل متق * واختلفوا في
كون العبد فاذا كفا في قضاء الولوالجية وفي مناقب الكورد في حرمة اللواط
عقوبة فلا وجود لها في الجنة * وقبل سمعية فلها وجود فيها * وقيل يخلق الله تعالى ملائكة
يكون نصفها الاملى على صفة الذكور ونصفها الادون على صفة الاناث والصحيح
هو الاول انتهى * وفي التيمة ان الاب يعز اذا شتم ولده مع كونه لا يعده *
واستثنى الشافعي رح من لزوم التعزير ذوى الهيات فلا تعزير عليهم * واختلفوا
في تفسيره * فقبل صاحب الصغيرة فقط * وقيل من اذا اذنب ذنبا لم ولم
اره لا محابنا رج *

* كتاب الحبر باب الردة *

فمبيل الكافر كافر * فلو سلم على الذمي تبيلا كافر * ولو قال للعجموسي يا
امنا تبيلا كافر كذا في ملوطة الطهيري * وفي الصغرى الكفر شي عظيم فلا جعل
الؤمن كافرا مني وجدت رواية انه لا يكفر * لا تصح ردة السكران الا الردة بسب

النبي ﷺ فإنه يقتل ولا يعفى عنه كذا في البرأية * كل كافر تاب توبته، مثنوالة
في الدنيا والآخرة الاجماع الكافر بسب النبي ﷺ وما ثرا الانبياء * وبسب
الشخصين او احدهما * وبالسحر ولو امرأة * وبالزندقه اذا اخذ قبل توبته * كل مسلم
ارتد فانه يقتل ان لم يتب الا المرأة * ومن كان اسلامه تبعا * والصبي اذا اسلم *
والكره على الاسلام * ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين * ومن ثبت اسلامه
برجلين ثم رجعا كما في شهادات اليتيمة * حكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع *
وحبط الاعمال مطلقا * لكن اذا اسلم لا يقضيها الا الحج كالكافر الاصلي اذا اسلم *
ويبطل ما رواه غيره من الحديث فلا يجوز للسامع منه ان يرويه منه بعد رده كما في
شهادات الولوالجية * وبينونة امراته مطلقا * وبطلان وقعه مطلقا * وادامات او قتل
على رده لم يدفن في مقابر المسلمين ولا اهل ملته وانما يلقي في حفرة كالكلب *
والمرتد افسح حالا من الكافر الاصلي * الايمان تصديق سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم في جميع ما جاء به من الدين ضرورة * الكفر تكذيب محمد ﷺ
في شيء مما جاء به من الدين ضرورة * ولا يكفر احد من اهل القبلة الا بوجود
ما دخله فيه * وحاصل ما ذكره اصحابنا في الفتاوى من الفاظ التكفير يرجع
الى ذلك * وفيه بعض اختلاف لكن لا يقتضي بقاءه اختلاف * سب الشخصين ولعنهما
كفر * وان فضل من ارض عليه ما يستدع كذا في الخلاصة * وفي مناقب الكوردي
يكتمرا ان الكفر خلافتهمما ارجعهما المحبة النبي ﷺ لهما * واذ احب عليا اكثر منهما
لا يواحد به انتهى * وفي التهذيب ثم انما يصير مرتدا بانكار ما وجب الانوارية *
او ذكر الله تعالى اركلامه او واحد من الانبياء بالاستهزاء انتهى * يقتل المرتد
ولو كان اسلامه بالفعل كالصلوة بجماعة وشهود مناسك الحج مع التلبية * انكار الردة
توبة فاذا شهد واعلى مسلم بالردة هو منكرا لا يتعرض له * لا لتكذيب الشهود العدول
بل لان انكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير * فان قلت قد قال فيه وتقبل
الشهادة بالردة من مدعين ضافائده * قلت ثبوت رده بالاشهاد وانكاره توبة
فثبت الاحكام النبي للمرتد لو تاب من حبط الاعمال وبطلان الوقف وبينونة الزوجة *
وقوله لا يتعرض له انما هو في مرتد تقبل توبته في الدنيا اما من لا تقبل توبته فانه يقتل

كالردة بسبب النبي ﷺ والشيخين كما قد مناه * وأختلفوا في تكفير معتقد قطع المسافة البعيدة في زمن يسير للولي * ولا يكفر بقوله لأصلي إلا جوداً * لا يشترط في صحة الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم معرفة اسم أبيه بل تكفي معرفة اسمه ﷺ * وصَفَ الله تعالى بحضرة زوجته فقالت كنت ظننت أن الله تعالى في السماء كفرت * ولا يكفر بقوله أنا فرعون أنا إبليس إلا إذا قال اعتقادي كاعتقاد فرعون * وأختلفوا في كفر من قال عند الاعتذار كنت كافراً فأسلمت * قيل لها إنبتِ كافراً فقالت أنا كافرة كفرت * استحلَّ اللواط بزوجه كفر عند الجمهور * ويكفر بوضع رجله على المصحف مستحقاًه والألا * الاستهزاء بالعلم والعلماء كفر * ويكفر بانكار اصل التوراة والأصحبة وبترك العبادة بها وتناهي مستحقاًه * وأما إذا تركها متأسلاً أو مأولاً وهي في المجتبى * ويكفر بآدماء علم الغيب * وتكفر بقولها لا أرفق الله تعالى * الاستهزاء بالأذان كفر لا بالمؤذن * قال التاجران الكفار ودرا الحوب خبير من دار السلام والمسلمين لا يكفرا إلا إذا اراد أن دينهم خير * ولا يكفر بقول المسلم عليه أن رد دت السلام ارتكب كبيرة عظيمة * ولا يكفر بقوله لا تعجب فتهلك فان موسى عليه الصلوة والسلام أعجب بنفسه فهلك ويستفسران فسرهما بما يكون كفراً كفر * قيل له قل لا إله إلا الله فقال لا أقول لا يكفر * ولا يكفر أن قال امرأتي أحب إلي من الله تعالى أن اراد محبة الشهوة * وإن اراد محبة الطاعة كفر * مادة الصنم كفر ولا اعتبار بما في قلبه * وكذا الوسخ بقوله ﷺ أو كشف عنده موارثه * وكذا لو صور عيسى عليه السلام ليسجد له * وكذا اتحاد الصنم ذلك * وكذا الاستعفاف بالقرآن والمسجد ونحوه مما يظم * ولو استعمل نجاسة بقصد الاستعفاف فكذلك * وكذا لو تزيين ثار اليهود والنصارى دخل كنسبتهم أو لم يدخل * وأما قال كنت استهزأ بهم ولا اعتقد دينهم صدق ديانته * ويكفر إذا شك في صدق النبي ﷺ أو شبهه أو نقصه أو صغره * وفي قوله مُسْتَجِد حلاف * والأسم لا كتمتبه أن لا يكون الله سبحانه وتعالى بعنده أن لم يكن مدأوة * ولوطن الفاجر نبياً فهو كافراً كبيراً * ويكفر بنسبة الأنبياء إلى الفواحش كعزم على الزنا ونحوه في يوسف عليه السلام * لأنه استخفاف بهم * وقيل لا ولو قال لم بعضهم حال النبوة وقبلها كفر لأنه رد النصوم * . ٣٠ .

أَدَّاهُمْ يَعْرِفُ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْرَأَ النَّبِيَّاءَ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ لِأَنَّهُ مِنَ الصَّرُورَاتِ *
 * كِتَابُ اللَّيْطِ وَالنَّقْطَةِ وَالْأَبْقِ وَالْمَغْفُودِ *

يُجْعَلُ الْجُعْلُ لِرَادِّ الْأَبْقِ إِلَّا إِذَا رَدَّهَ مَنْ فِي مَبَالِ السَّبَدِ * أَوْ رَدَّهَ أَحَدُ الْأَبْوِينَ
 مَطْلَقًا * أَوْ الْأَبْنَى إِلَى أَحَدِهِمَا * أَوْ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ * أَوْ مَسِيَّ الْيَتِيمِ * أَوْ مِنْ
 يَعُولِهِ * أَوْ مِنْ اسْتَعَانَ بِهِ مَالِكٌ فِي رَدِّهِ إِلَيْهِ * أَوْ رَدَّهَ الْمَلْطَانُ * أَوْ الشَّخْصَةَ * أَوْ الْخُفَيْرَ *
 فَالْمُسْتَنْتَهَى مَشْرُوعٌ مِنَ الْأَطْلَاقِ الْمَتُونِ * وَلَوْ أَرَادَ الْمَلْتَقَطُ الْإِنْتِفَاعَ بِهَا بَعْدَ التَّعْرِيفِ وَكَانَ
 ضَمًّا لَمْ يَحِلَّ لَهُ * وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا فَكَذَلِكَ الْأَبَازُنُ الْقَاضِي كَمَا فِي الْخَاتِمَةِ * الصَّيْنِي
 فِي الْإِنْتِفَاعِ كَالْبَالِغِ وَالْعَبْدُ كَالْأَحْرَى * إِنْ رَدَّ الْعَبْدُ الْأَبْقِ فَالْجُعْلُ لِمَوْلَاهُ * أَنْ يَنْهَضَ رَادُّ الْأَبْقِ
 أَنَّهُ اخْتَارَهُ لِبَرْدَةٍ عَلَى مَوْلَاهُ انْتَهَى الضَّمَانُ عَنْهُ وَاسْتَحَقَّ الْجُعْلُ وَالْأَفْلَاقُ فِيهِمَا *
 * كِتَابُ الشَّرَكَةِ *

الْقَتُولَى عَلَى جَوَازِهَا بِالْمَلُوسِ * التَّبَرُّ لَا يَصْلَحُ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ يَجْرِي فِيهِ مَجْرَى
 الْقُودِ * لِلْمَقَادِرِ الْعَقْدُ مَعَ مَنْ لَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ لَهُ * لَا تَجُوزُ شَرَكَةُ الْقُرَّاءِ وَالْوُحَاظِ
 وَالِدَّالِّينَ وَالشَّحَّاذِينَ * وَالْحَقُّ بِهِمُ الشُّهُودُ فِي الْحَاكِمِ * وَأَنْ شَرَطَ الرَّبِيعُ لِلْعَامِلِ
 أَكْثَرَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ يَصِحُّ الشَّرْطُ وَيَكُونُ مَالُ الدَّافِعِ عِنْدَ الْعَامِلِ مُضَارِبَةً * وَلَوْ شَرَطَا
 الرَّبِيعُ الدَّافِعَ أَكْثَرَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ لَمْ يَصِحَّ الشَّرْطُ وَيَكُونُ مَالُ الدَّافِعِ عِنْدَ الْعَامِلِ
 بَضَاطَةً * وَكُلُّ مِنْهُمَا رَبِيعٌ مَالُهُ كَمَا فِي السَّرَاجِيَةِ * إِذَا عَمِلَ أَحَدُ الشَّرِيكَينِ دُونَ
 الْآخَرِ بَعْدَ رَأْيِ بَعْضِهِمَا فَالرَّبِيعُ بَيْنَهُمَا بِخِلَافِ مَا إِذَا تَقَبَّلَ ثَلَاثَةُ عَمَلَاءَ مِنْ فَيْرٍ مَعَهُ شَرَكَةٌ
 فَعَمِلَ أَحَدُهُمْ كَانَ لَهُ ثُلُثُ الْأَجْرِ وَهُوَ مُتَطَوِّعٌ فِي الثَّلَاثِينَ وَلَا شَيْءَ لِلْآخَرِينَ * مَا أَشْتَرَبْتُ
 الْيَوْمَ مِنْ أَنْوَاعِ التِّجَارَةِ فَهُوَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ فَقَالَ نَعَمْ جَازَ * وَلَوْ أَشْتَرَبْتُ شَيْئًا فَقَالَ آخَرُ
 أَشْرَكْنِي فِيهِ فَقَالَ فِدَا شَرَكَتِكَ فِيهِ جَازَ لَا أَنْ يَكُونَ قَبْلَ قَبْضِهِ * نَهَى أَحَدُهُمَا شَرِيكَه
 مِنَ الْخُرُوجِ وَمَنْ بَاعَ النِّسْبَةَ جَازَ * وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا السُّفْرُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخَرِ فَإِنْ سَافَرَ
 فَهَلْكَ لَمْ يَضْمَنْ فِيمَا لَا حِمْلَ لَهُ وَلَا مَوْتَةَ وَالرَّبِيعُ بَيْنَهُمَا * تَكَرَّرَ الشَّرَكَةُ مَعَ الذَّمِّ *
 اِخْتَلَفَ رَبُّ الْمَالِ مَعَ الْمُضَارِبِ فِي التَّفْيِيدِ وَالْإِطْلَاقِ فَالْقَوْلُ لِلْمُضَارِبِ * وَفِي
 الْوَكَالَةِ الْقَوْلُ لِلْمُوكَلِّ * وَلَوْ اخْتَلَفَ الْمُوَكَّلُ مَعَ فِرْمَاءِ الْعَبْدِ فَالْقَوْلُ لَهُمْ *
 * كِتَابُ الرِّقَابِ *

ولو وقف على المسلم المهي للامام والمحطوب والقيم وشراء الدهن والحمير
 والمواوح كذا في منظومة ابن وهبان * كل من بنى في ارض غيره بامرءه فالباء مالكمها *
 ولو بنى لنفسه بلا امرء فهو له * وان رفعه الا ان يضر بالارض * واما البناء في ارض
 الوقف فان كان الباني المتولي عليه فان كان بمال الوقف فهو وقف * وان كان من
 ماله للوقف او اطلق فهو وقف * وان كان لنفسه فهو له * وان لم يكن متوليا فان كان
 باذن المتولي ليرجع فهو وقف والا فان بنى للوقف فهو وقف * وان بنى لنفسه او
 اطلق له رفعه لو لم يضر * وان اضر فهو المصنع ماله فليترى الى حلاله * وفي بعض
 الكتب للناظر ملكة باقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزع بمال الوقف * الناظر
 اذا اجر ثم مات فان الاجارة لا تنتسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع
 الربيع له فانها تنتسخ بموته كما حرره ابن وهبان معزيا الى عدة كتب ولكن اطلاق
 المتون بخالفه * الاستدانة على الوقف لا تجوز الا اذا احتيج اليها المصلحة الوقف
 كتعمير وشراء بذر فتجوز بشرطين * الاول اذن الناضي * الثاني ان لا يتيسر اجارة
 العين والصرف من اجرتها كما حرره ابن وهبان * وليس من الضرورة الصرف
 على المستحقين كما في القنية * والاستدانة القرض او الشراء بالنسيئة * وهل يجوز
 استولي ان يشترى متاعا باكثر من قيمته او يبيعه ويصرفه على العارية ويكون الربيع
 على الوقف * الجواب نعم كما حرره ابن وهبان * لا يشترط صحة الوقف على
 شيء وجود ذلك الشيء وقسه * ولو وقف على اولاد يرد ولا ولد له سمح وتصرف
 الغلة الى الفقراء الى ان يوجد له ولد * واختلفوا فيما اذا وقف على مدرسة او مسجد
 وهيا مكانا لبنائه قبل ان يبنيه والصحيح الجواز اخذ من السابقة كما في فتح القدير *
 والقلة الناظر عقد الاجارة جاثرة الا في مستثنين * الاول اذا كان العاقد ناظر الوقف
 فله كما فهم من تعليمهم * الثانية اذا كان الناظر يعجل الاجرة كما في القنية * ومثني
 عليه ابن وهبان * استبدل الوقف العامر لا يجوز الا في مسائل * الاولى لو شرطه
 الواقف * الثانية اذا اضميه غاصب واجرى الماء عليه حتى صار بحر لا يصلح
 لزراعة فضمته القيم القيمة ويشترى بها ارضا بدلا * الثالثة ان يجعده العامس
 ولا يبنه وهي في الثانية * الرابعة ان يرقب انسان فيه يبدل اكثر غلة واحسن وم

فيجوز على قول أبي يوسف رح وعلية الفتوى كما في فتاوى نازمي الهذابة * آجارة
الوقف باقل من اجرة المثل لا يجوز الا اذا كان احد لا يرغب في اجارتها الا بالافل *
وفيما اذا كان النقصان بسيرا * شرط الواف يجب اتباعه لقولهم شرط الواف كنص
الشارح اي في وجوب العمل به وفي المفهوم والدلالة كما بيناه في الشرح الا في
مسائل * الاولى شرط ان القاضي لا يعزل الناطر فله عزل غير الاهل * الثانية شرط
ان لا يوجر وقفه اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استيجاره سنة او كان في
الريادة في استيجاره نفع للفقراء للقاضي المخالفه دون الناطر * الثالثة لو شرط ان
يقرا على غيره فالتعيين باطل * الرابعة شرط ان يتصدق بفاضل الفلّة على من
يسأل في مسجد كذا اكل يوم لم يراع شرطه فالتصديق على سائل غير ذلك المسجد
او خارج المسجد وعلى من لا يسأل * الخامسة لو شرط للمستحقين خبز او لحما معيناً
كل يوم فالتصديق ان يدفع القيمة من النقد * وفي موضع آخر لهم طلب العين واخذ
القيمة * السادسة تجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكتفيه
وكان عالماً ببقاء السابعة شرط الواف عدم الاستبدال للقاضي الاستبدال اذا
كان امسح * لا يجوز للقاضي عزل الناطر المشروطه بلا حيانة ولو عزل لا يصير
الثاني متولياً كذا في فصول العمادي * ويصح عزل الناطر بلا حيانة ان كان
منصوب القاضي * اذا عزل القاضي الناطر ثم عزل القاضي اومات فتقدم المخرج
الى الثاني واخبره ان الاول عزله بلا سب ولا عيب ولكن يأمره بان يثبت عنده انه
اهل للولاية فاذا اثبت اعاده * ليس للقاضي عزل الناطر بمجرد شكاية المستحقين
حتى يثبتوا عليه حيانة وكذا الوصي * الواف اذا عزل الناطر فان شرطه العزل
حال الوقف مسح اتفاقاً والا لا عدد محمد رح * ويصح عند أبي يوسف رح * ومثانيح
طلب اختيار القول الثاني * والصادر اختيار قول محمد رح * وعلى هذا الاختلاف
لومات الواف فلا ولاية للناظر اكونه وكما عنه فملك عزله بلا شرط وتبطل
ولا يته بموته * وعند محمد رح ليس يوكّل فلا يملك عزله ولا تبطل بموته * والخلاف
فيما اذا لم يشترط له الولاية في حيوته وبعد مماته * واما لو شرط ذلك لم تبطل
بموته اتفاقاً * هذا حاصل ما في الخلاصة والمرازمة * والفتوى على قول أبي يوسف

روح كما في الولو الجبة * وفي العتابة لولم يجعل الواقف له فيما نصب القاضي له فيما وقضى بقوامته لم يملك الواقف اخراجه انتهى * ولم ارحم عزل الواقف للمدرس والامام الذَّيْنِ وَلَا هُمَا * ولا يمكن الا لحاق بالناظر لتعاليلهم بصحة عزله عند الثاني بكونه وكيلاً عنه * وليس صاحب الوظيفة وكيلاً من الواقف * ولا يمكن منعه من العزل مطلقاً لعدم الاشتراط في اصل الايقاف لكونهم جعلوا له نصب الامام والمؤذن بلا شرط كما في البرازية * الثاني اولى بنصب الامام والمؤذن * وولد الثاني ومشيرته اولى من غيرهم * بنى مسجداني محلقة فنازعه بعض اهل المحلة في العمارة فالباني اولى مطلقاً * وان تنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة ان كان ما اختاره اهل المحلة اولى من الذي اختاره الباني فما اختاره اهل المحلة اولى وان كانا سواء فمنصب الباني اولى انتهى * كثر في زماننا اجارة ارض الوقف مقيلاً ومراحاً فاصدين بذلك لزوم الاجراء ان لم تُرَوِّبْ ماء النيل ولا شك في صحة الاجارة * لانها تستأجر للزراعة وغيرها وهما منفعتان مقصودتان كما في اجارة الهدايا الارض تستأجر للزراعة وغيرها * قال في النهاية اي لغير الزراعة نحو البناء وغرس الاشجار ونصب القساطر ونحوها * وفي المراج وفي فتح القدير من البيع الفاسد ولا تجوز اجارة المرحى اي الكلا * * والهيئة في ذلك ان تستأجر الارض ليضرب فيها قسطاً او ليجمعها حظيرة لغنمه ثم يستقيم المرحى * وذكر الزيلعي الهيئة ان يستأجرها لا يقف الدواب او منفعة اخرى انتهى * والحاصل ان المقبل مكان التياولة وهي يوم نصف النهار * وقال الامام الرازي في تفسير الفرقان المقبل زمان القبول او مكانها وهو الفردوس في الآية وهي اصحاب الجنة **يَوْمَئِذٍ حَيْرٌ مُسْتَقَرٌّ** و**اَحْسَنُ مَقِيلًا** * وفي القاموس الثالثة نصف النهار * قال فيلا وثالثة وقبولة ومثلاً ومقيلاً انتهى * واما المراج فقال في القاموس اروح الابل ردها الى المراج بالضم اي الماوى في المساء * وفي الصحاح اراح ابله ردها الى المراج * وفي المصاييح الروح روح العشي وهو من الزوال الى الليل والمراج بالضم حيث ناوى البعد الماشية بالليل والمناخ والماوى مثله * وفتح الميم بهذا المعنى خطأ * لانه اسم مكان واسم المكان والرومان والمصدر من افعل بالالف مفعل بضم

المبيع على صيغة اسم المفعول * وأما المراج بالفتح فاسم الموضع من راحته بغير الف
 واسم المكان والزمان من الثلاثي بالفتح * والمراج ايضا الموضع الذي يروح النوم
 منه او يروحون اليه انتهى * فرفع معنى المقيال في الاجارة الى مكان القبلولة *
 وبدل على صحته قوله لو استاجرناها نصب الغسائط جاز * لانه لقبولة * ورجع
 * معنى المراج الى مكان ماوى الابل * وبدل على صحته قوله لو استاجرناها لا يناف
 الدواب او جعلها حظيرة لغده جاز * تخليد البعيد باطلة فلو استاجر قرية وهو بالمصر
 لم يصح تخليتها على الاسم كما في الخانية والظهيرية في المبيع * والآجارة بيع وهي كثيرة
 الرفع في اجارة الاوقاف فينبغي للمتولى ان يذهب الى القرية مع المستاجر فتخلي
 بينه وبينها ويوصل وكيلة او رسوله احياء لما الى الوقف * اقرار الموقوف عليه بان فلانا
 يستحق معد كذا او انه يستحق الربيع دون صدقة فلان صح في الموقوفين غيره من
 اولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف مخالفا له حمل على ان الواقف رجع عما
 شرطه وشرط ما قرره الموقوف كره المحصاف في باب مستقل واطال في تقريره * ما شرطه
 الواقف لا نسين ليس لاحد ههنا الا افراد الاداء الواقف الاستبداد لنفسه وللآخر
 فان لواقف الا افراد الاغنان كما في فتاوى فاضلحان * ومقتضى شرطهما الادخال والاحراج
 ليس لاحدهما ذلك ولو بعد موت الآخر فيبطل ذلك الشرط بموت احدهما * وعلى
 هذا الشرط النظر لهما فمات احدهما اقام القاضي غيره مقامه وليس للحي الا افراد
 الا اذا اقامه القاضي كما في الاسعاف * الناظر وكيل الواقف عند ابي يوسف رح *
 ووكيل الفقراء عند محمد رح * فيعزل بموت الواقف عند ابي يوسف رح * وله عزله
 ويبطل ما شرطه بموته خلافا لمحمد رح في الكل * في الدور والجنات المسلمة في
 يد المستاجر يسكنها بغير فاحش بنصف اجرة المثل ونحوه لا يهد راعل المحلة بالسكوت
 عنه اذا مكثهم رفعه * ويجب على الحاكم ان يأمره بالاستيجار باجر المثل * ويجب
 عليه تسليم زائد السنين الماضية * واوكان القيمة كما تدرت على الوقف الى القاضي
 لافراطة عليه وانما هي على المستاجر * واذا اظفر الناظر مال الساكن فله اخذ القصاص
 منه فيصرفه في مصرفه فضاء * وديانته كذا في الغنية * عزل القاضي فادعى القيمة انه
 قد اجرى له كذا مشاهرة او مائة وصدقه المذول فيد لا يقبل الا بيينة ثم ان كان

مما عينه اجر مثل عمله اودونه يعطيه الثاني والابطح الزيادة ويعطيه الباقي انتهى *
 يصح تعليق التقرير في الوظائف اخذ من جواز تعليق القضاء والامارة بجامع الولاية
 مخلومات المعلق بطل التقرير * فاذا قال القاضي ان مات فلان او شعرت وطيفة
 كذا فقد قرر انك فيها صحيح وقد ذكره في انفع الوسائل تفهها وهو ثقة حسن * وفي فوائد
 صاحب المحيط الامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ما تاسط لانه في معنى الصاة
 وكذا القاضي * وقيل لا يستط لانه كالا حرة انتهى * ذكره في الدرر والغرر
 وجزم في البغية تلخص التنبه بانه يورث * ثم قال خلاف رزق القاضي *
 وفي البيوع للاسيوطي فرع * نذكر ما ذكره اصحابنا الفقهاء في الوظائف
 المتعلقة بالاوقاف * اوقاف الامراء والسلاطين كلها اذا كان لها
 اصل من بيت المال او ترجع اليه فيجوز ان كان بصفة الاستعاق من عالم للعلوم
 الشرعية وطالب العلم كذلك وصوفي على طريقة الصوفية اهل السنة ان يأكل مما
 وفوه غير مقيد بما شرطوه * ويجوز في هذه الحالة الاستتابة بغيره وغيره * ونحو
 المعلوم وان لم يباشر ولم يستتب * واشتراك الاثنين فاكثري الوظيفة الواحدة *
 والواحد عشرة وظائف * ومن لم يكن بصفة الاستعاق من بيت المال لم يعمل له
 الاكل من هذا الونف ولو قرره الناظر وباشرا الوظيفة * لان هذا من بيت المال
 لا يتحول عن حكمه الشرعي بجعل احد * وما يقوهمه كثير من الناس من تحول
 في ملك الذي وقف فهو توهم فاسد ولا يتقبل في باطن الامر * اما اوقاف ارض ملكوها
 واقدوها عليها حكم آخر * وهي قابلة بالنسبة الى تلك * واذا عجز الوانف من الصرف
 الى جميع المستحقين فان كان اصله من بيت المال روعي فيه صفة الاحقية من بيت
 المال * فان كان في اهل الوظائف من هو بصفة الاستحقاق من بيت المال ومن ليس
 كذلك فقدم الاولون على غيرهم من العلماء وطلبة العلم آل الرسول عليه السلام * وان
 كانوا كلهم بصفة الاستحقاق منه فقدم الا حوج فالأحوج * فان استوا في الحاجة
 قدم الاكبر فالأكبر فقدم المدرس ثم المؤذن ثم الامام ثم القيم * وان كان الونف
 ليس ما حوز من بيت المال اتبع فيه شرط الوانف * فان لم يشترط تقديم احد لم يقدم
 فيه احد بل يقسم على كل منهم من جميع اهل الوانف بالسوية اهل الشان وغيرهم

انتهى بانظرة * وقد اشتهر لك كثير من الفقهاء في زماننا فاحتما حوائنا و معاليهم
الوطنان بغير مبالغة او مع مخالفة الشروط والحال ان ما نقله الاسيوطي من
فيها فهم اعما هو فمباقي بيت المال ولم يثبت له نازل * واما الاراضي التي باعها
السلطان * حكم بصحة بيعها ثم وقفها المشتري فانه لا بد من مراعاة شرائطه * فان
قلت هل في مذهبنا ذلك اصل * قلت نعم كما يثبت في الرسالة الرضوية في الاراضي
المصرية * وقد سئل عن ذلك المحقق ابن الهمام فاجاب بان للامام البيع اذا كان
بالمسلمين حاجة والعياد بالله تعالى * ويثبت في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة مس
وان لم يكن الحاجة كبيع عقار اليتيم على قول المتأخرين المفتي به * فان قلت هذا
في اوقاف الامراء * اما في اوقاف السلاطين فلا * قلت لا فرق بينهما فان للسلطان
الشراء من وكيل بيت المال * وهي جواب الموافقة التي اجاب عنها المحقق ابن
الهمام في فتح القدير * فانه سئل عن الاشرف برسائي اذا اشترى من وكيل بيت
المال ارضا ثم وقفها فاجاب بما ذكرناه * اما اذا وقف السلطان من بيت المال ارضا
للمصلحة العامة فذكر قاضيان في فتاواه جوازه * وهل يراعى ما شرطه دائما *
اما استواء المستحقين عند الضيق فمخالف لابي مذهبنا لما في الحاوي القدسي الذي
يبدأ من ارتفاع الوقف عمارته شرط الواقف ام لان ما هو اقرب الى العمارة واعم
للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج
والبساط كذلك انتهى * والظاهر ان المقدم في الصرف الامام والمدرس والوقاد
والمراس وما كان بمعناهم لتعميمه بالكاف فما كان بمعناهم الناصر * ويتبعي الحاق
الشارع من العمارة والكاتب بهم لاني كل زمان * ويتبعي الحاق الجاني المباشر
للتجارية بهم * والسواق ملحق بهم ايضا * والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجماعة
ولكن قيد المدرس بمدرس المدرسة * وظاهره اخراج مدرس الجامع * ولا يخفى
ما بينهما من الفرق فان مدرس المدرسة اذا غاب تعطلت المدرسة فيؤا قرب الى العمارة
كمدرسي الحرم * واما مدرس الجامع ككثر المدرسين بمصر فلا * ولا يكون مدرس
المدرسة من الشعائر الا اذا كان لازم التدريس على حكم شرط الواقف * اما مدرسو زماننا
لا كما لا يخفى * وظاهر ما في الحاوي تقدم الامام والمدرس على بقية الشعائر

التعبير * ثم إذا علمت ذلك ظهر لك أن الشاهد والمباشر والشاذ في غير زمن العماره
والزمن ملائبي والشحنة وكاتب الغيبة وخازن الكتب وبقية أرباب الوظائف ليسوا
منهم * وينبغي الحاق المؤننين بالامام * وكذا الملقائي لكثرة الاحتياج اليه
للمسجد * فظاهر ما في الحواوي قد فهم من ذكرناه ولو شرط الوافق الاستواء عند
الضيق * لانه جعلهم كالعماره * ولو شرط استواء العماره بالمستحقين لم يعتبر
شرطه وانما تقدم عليهم فكذلكهم * التمامية في الاوقاف لها شبه الاجرة وشبه الصلة
وشبه الصدقة فيعطى كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا شبه الاجرة في اعتبار زمن المباشرة
وما يتأمله من العلوم والحل للاغنياء * وشبه الصلة باعتبار ان اذا قبض المستحق
المعلوم ثم مات او عزل فانه لا يسترد منه حصه ما بقي من السنة * وشبه الصدقة
لتصحيح احوال الوقف فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء اقامات المدارس في احوال
السنة مثلاً قبل مجي العلة وقبل ظهورها وقد يشرده ثم مات او عزل ينبغي ان
ينظر وقت تسمية العلة الى مدة مباشرته والى مباشرة من جاء بعده وبسط المعلوم على
المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس للفصل والمتصل فيعطى بحسب مدته ولا يعتبر في
حقه اعتبار زمان مجي العلة اذ راكمها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يقتصر
الحكم بينهم وبين المدارس والعقيد وصاحب قطعة ما * وهذا هو الاشبه بالعقد و
الاعدل كذا حذر الطرطوسي في انفع الوسائل * ثم اعلم ان اعتبار زمن مجي العلة
في حق الاولاد في غير الاوقاف الموحدة على الاقساط الثلثة كل اربعة اشهر بسط
فوجب اعتبار اذراك القسط لكل من كان معلوماً قبل تمام الشهر الرابع حتى ثم وهو
مخلوق استحق القسط ومن لا ولا كما في فتح القدير * لا تنفس الاجارة بموت الموح
لوقف الا في مستلتم * ما اذا آجرها الوافق ثم ارتدت ثم مات لبطان الوقف برودة
فانقلت الى ورثته * وفيما اذا آجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات تنفس ذكره
ابن وهبان في آخر شرحه * المأخوذ اذا آجر انما يهرب ومال الوقف عليه لا يضم
كذا في التاثير خاتمة * بخلاف ما اذا فرط في حطب الوقف حتى ضاع فانه يضمه *
اخر بارض في بدعيه بانها اوقفت وكذبتم اشتراها او ورثها صارت وقفاً واحدة
له بن عمه وقد كتبنا نظائرها في الافرار * وقعت حادثة وقف الامير على فلان ثم على

اولادهم ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم من بعدهم على ذريتهم
 ونسأهم وعقبهم من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض اولاد الذكور صرف
 الى كذا * فهل قوله من الذكور خاصة قيد للآباء والابناء حتى لا تستحق انثى ولا
 ولد انثى * ام هو قيد في الابناء دون الآباء حتى يستحق ولد الذكور ولو كان انثى
 الاناث * ام هو قيد للآباء دون الابناء حتى يستحق والد الذكور ولو كان انثى * فاجبت
 هو قيد في الآباء دون الابناء * لان الاصل كون الوصف بعد متعاطفين للاخير كما
 صرحوا به في باب المحرمات في قوله تعالى **مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ** بعد قوله
تَعَالَى وَأَصْحَابَاتٍ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمْ * ولان الظاهر ان مقصوده حرمان اولاد البنات
 لكونهم ينسبون الى آباءهم ذكورا كانوا او اناثا * وتخصيص اولاد الابناء ولو كانوا
 اناثا لكونهم ينسبون اليهم * وبقرينة قوله بعده فاذا انقرض اولاد الذكور ولم يبق ابناء
 الذكور ولا ابناء الاولاد والله سبحانه وتعالى اعلم * ذل بعني ان بعض الشافعية جعله قيد
 في الآباء والابناء * ووافقه بعض الحنفية فرأيت الامام الاستوي في التمهيد نقل
 ان الوصف بعد الجمل يرجع الى الجميع عند الشافعية والى الاخير عند الحنفية * وان
 محل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالوارث * واما بهم فيعود الى الاخير اتفاقا *
 الاستدانة على الوقف لمصلحة الوقف عند الضرورة لا يجوز الا باذن القاضي * وان
 كان المتولي بعد عنه يستدين بنفسه كذا في خزانة المفتين * التا ط اذا فوض النظر
 لغيره فان كان التفويض بالشرط صحيحا لمقتضى الا فان فوض في صحته لم يصح * وان
 فوض في مرض موته صحيح كذا في الفتية والنيمة وخزانة المفتين وغيرها * واذ
 صحيح التفويض بالشرط لا يملك عزله الا اذا كان الواقف جعل له التفويض والعزل
 كما حرره الطرطوسي في انفع الوسائل * ولم يذكر ما اذا فوض في مرض موته
 بلا شرط وقلنا بالصحة * ويتبغي ان يكون له العزل والتفويض الى غيره كالا يضاء *
 وسئل عن تاجر معين بالشرط ثم بعد وفاته لحاكم المسلمين فهل اذا فوض النظر لغيره
 ثم مات ينتقل للحاكم اولا * فاجبت بانه ان فوض في صحته ينتقل للحاكم بموته لعدم
 صحة التفويض * وان في مرض موته لا ينتقل له ما دام الفوض اليه باقيا لقباه
 مقامه * ومن واقف شرط مرتبا لرجل معين ثم من بعده لعقراء ففرغ عنه لغيره ثم

صارت فهل ينتقل الى الفقراء * فأجبت بالانتقال * ليس للقاضي ان يقرر وطيفة
في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر له الاخذ الا بطريق الوقف ذكر
الحسامي في واقعاته ان للقاضي نصب القيم بغير شرط وليس له نصب حازم للمسجد
بغير شرط فاستفدت منها ما ذكرته * يكره اعطاء فقير من وقف الفقراء ما يفي درهم *
لانه صدقة واشتهت الزكوة الا اذا وقف على فقراء قرابته فلا يكره كالزوجة لئلا
في الاختيار * ومن هذا يعلم حكم المرتب الكبير من وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء
فمحظ * اذا وقف على فقراء قرابته لم يستحق مد عيها الا بسنة على القرابة والمقر *
ولا بد من بيان جهة القرابة * ولا بد من بيان انه فقير معدم * ومن له سنة على غيره
ولا مال له فقير ان كانت لا تجب الا بالقضاء كذوى الرحم المحرم * وان كانت
تجب بغير قضاء فليس بفقير كالولد الصغير كذا في الاحبار * اذا جعل تعمير الوقف
في سنة وقطع معلوم المستحقين كلهم اربعضهم مما قطع لا يفي لهم دينسا على الوقف ان
لاحق لهم في السنة زمن التعمير بل زمن الاحتياج اليه عند اوله * وفي الذمير ما
يفيد ان الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير فانه يضمن التعمير * وانكره
ما ذكرناه لوجبات الغلة في السنة الثانية وفضل شيء بعد صرف معلومهم هذه السنة
لا يعطيهم الفاضل عوضا عما قطع * وقد استثنيت مما اذا شرط الواقف الفاضل من
المستحقين المعتناء وقد قطع للمستحقين في سنة شيء بسبب التعمير * بل يعطى الفاضل
في الثانية لهم ام المعتناء * فأجبت المعتناء لما ذكره والله سبحانه وتعالى اعلم * وان
فلما يضمن الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه
لكونهم قبضوا مما لا يستحقونه ولا * ولم ارد صرحا لكن نقلنا في باب استعانت ان مودع
الغائب اذا اتفق على ابوي المودع بغير اذنه واذن القاضي فانفذ من * وانما ضمن لا يرجع
عليهما * لانه لما ضمن تيمم ان المودع منك لا سقانا منك ذلك وقت التعدي كما في الهداية
وغيرها * وقالوا في كتاب الغصب ان المضبوطات يملكها الغاصب مستند الى وثقة التعدي
حتى اوجب الغاصب العين المعصومة وضمة المالك مكنها مستند الى وثقة الغصب عند
بعده السابق * واوافق العبد المغضوب بعد التضمين نقد * او كان عبرة مدقق فاجد
كما بيناه في النوع الثالث من بحث الملك * ولا يخالفنا في السنة من باب الشرط

في الوقت أو شرط الواقع قضاء دينه ثم يصرف الفائض إلى الفقراء فلم يظهر دين
في تلك السنة فصرف الفائض إلى المصروف المذكور ثم ظهر دين على الواقف يسترد
ذلك من المدفوع اليهم انتهى * لأن الناظر ليس بمتعدي في هذه الصورة لعدم
ظهور الدين وقت الدفع فلم يملك القايض مكان الناظر استرداده بخلاف مسئلتنا *
لأنه متعدد كونه صرف عليهم مع علمه بالحاجة إلى التعمير * وكذا لا يرد ما إذا اذنت
القاضي بالدفع إلى زيادة الغائب فلما حضر جدد الكاح * حاشي فأنه قال في العناية
إن شاء ضمن المرافة وإن شاء ضمن الدافع ويرجع هو على المرافة انتهى * لأن غير متعدد
وقت الدفع وأما ظهور الخطأ في الادن فالمدفع بناء على صحة اذن القاضي فكان
له الرجوع عليها * لأنه وإن ملك المدفوع بالخضاعان فليس بمتبرع * وفي التوازل
مثل أو كبر من رجل وقت دار على مسجد على أن ما فضل من مزارعه فهو للفقراء
فاجتمعت الغلبة والسجد لا يحتاج إلى العماره هل تصرف إلى الفقراء * قال لا
تصرف إلى الفقراء وإن اجتمعت فافقه كثيرة * لأنه يجوز أن يحدث للمسجد حدث
والدار يعمل لا تعمل * قال القيد مثل الرجوع عن هذه المسئلة واجب فكذا ولكن
الاحتمال عند ذي النور إذا علم أنه قد اجتمع من الغلبة مقدمه ما يحتاج إلى السجد
والدار إلى العماره أمكن العماره معها صرف الزيادة على الفقراء على ما شرط
الواقف انتهى بطله * فقد استغفنا منه إن الواقف إذا شرط تقديم العماره ثم الغافل
عنها للمستحقين كما هو الواقع في أوقاف القاهرة فأنه يجب على الناظر إمساك قدر ما
يحتاج إليه للعماره في المستقبل وإن كان الآن لا يحتاج الواقف إلى العماره على
النول المختار للفقير * وعلى هذا افتراق بين اشتراط تقديم العماره في كل سنة والسكوت
عنه فإن مع السكوت تقدم العماره عند الحاجة إليها ولا يدخل لها صدمه الحاجة
إليها ومع الاستمرار تقدم عند الحاجة ويدخل لها صدمه * ثم يفرق الباني *
لأن الواقف المتأجل الفاضل منها للفقراء * نعم إذا اشترط الواقف تقديمها عند
الحاجة إليها لا يدخل حرجها عند الاستعلاء * وعلى هذا افتد حرج الباني في كل سنة قدرا
للعماره * ولا يقال أنه لا حاجة إليه * لأننا نقول قد ملته في التوازل بجوار أن يحدث
للمسجد حدث والدار يعمل لا تعمل * وحاصله جاز خراب المسجد وبعض الواقف *

لأقله لذي يؤدى الصرف الى الفقراء من غير أن يخرشوا لثمنه الى حراب العين
المشرفة طعمها أولا * وصي الواقف ناظر على أوقافه كما هو متصرف في أمواله *
وأوجب جعل رجلا وصيا بعد جعل الأول كان الثاني وصلا ناظرا كما في العارية
من الواقف * ولم يظهر لي وجهه فإن مقتضى ما قالوا في النوصا بأن يكونا وصيين
حيث لم يعزل الأول فكونان ناظرين فليتأمل ولا يرجع غيره *

* كتاب السويع *

أحكام العمل ذكرناها هنا لما سبقت أنه لا يجوز بيعه وموتابع لا مد في أحكام *
العتق * والتدبير المطلق لا المتبدد كما في الظهيرة * والاستلزام * والكتابة
والحرية الأصلية * والرق * والملك بغير أسائه * وحق المالك التمتع بغير
الهدية * وحق الاسترداد في البيع العاسد * وفي الدين فمباح مع ائمه للدين *
وحق الأضحية * والرهن * فهي اثنا عشرة مسألة * وما زاد على ما في المتن
من جامع التصوليين ويتبعها في الرهن * فإذا وادت الموهنة كان رهنها معها
تخلاف المستأجرة والكفيلة والمغصوبة والموصى بعد موتها فإنه لا يتبعها كما
في الرهن من الرهن * ولم أر الآن حكم ما إذا باع حارسه حملها أو مع حملها
أو حملها أو ابتذلك فإن عائلنا نولم يفسد المبيع فيما لو باع حارسه إلا حملها لكونه
مجهولا لاستثناءه من معلوم فصار النكاح * فتقول هذا يفسد البيع لكونه حارسا
معلوم ومجهول لكن أم أره صريحا * وفي فتح القدير قد ما اعتق العمل لا يجوز بيع
الأم وتجاوز هبتها ولا تجوز هبتها بعد تدبير العمل على الاسم ضد ما في المسوطة *
ولم أر حكم ما إذا حملت أم كاتبة للكاظم من كافر فاسم هل يؤمر ما لكنها يبيعها الصمور
العمل مسلما بإسلام ابنه والحال أن سيدة كافر * ولا يبيع أمه في العارية فلا
يدفع معها إلى ولها * وقد لا يتبعها في حق الوجوع في الهبة * ولا في حق الفقراء
في الزكاة في السائمة * ولا في حبوب القصاص على الأم * ولا في حبوب العبد
عليها * فلا تقتل ولا تحذف ولا بعد وضعها * ولا يندك في الجنين بكافة أمه فلا يتبعها
في ست مسائل * ولا يتبعها في الكفالة * ولا جارة * ولا أوصاء بعد موتها فهي تسع *
ولم أر الآن حكم الاجازة له * ويبقى الصحة * لا يجوز للمعدوم العمل أولى *

وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل الاولى * ولا تفرق بين كون الجنين تبعاً لأمه
 بين بني آدم والحيوانات * فالولد منها صاحب الانثى لالصاحب المذكور كذا في
 كراهية البزازية * ولا يفرق بحكم مادام متصلاً بها فلا يباع ولا يوهب الا في احد من
 عشرة مسائل يفرق فيها * في الاعناق * والتدبير * والوصية به وله * والاقرار به وله
 بالشرط المذكور في المتون في الوصية والاقرار * وينبت نسبه * ونجب نفقته لأمه *
 ويورث * ويورث * فان ما يجب فيه من الغرة يكون موروثاً بين ورثته * وبصح الخلع على
 ما في بطن جاريته ويكون الولد له اذا ولدت لافل من ستة اشهر * ولا يتبع أمه في
 شيء من الاحكام بعد الوضع الا في مسئلة * وهي ما اذا استحققت الام بيتة فانت
 بغيرها ولدها وبأقراره لا كما في الكنز * ويمكن ان يقال فانية ولد البهيمة يتبع أمه
 في البيع ان كان معها وقتة على القول المفتي به * رد المبيع بعيب بقضاء فسخ في حق الكل
 الا في مسئلتين * احداهما لو احال البائع بالنسب ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل
 الحوالة * الثانية لو باعه بعد الرد بعيب بقضاء من غير اشتري وكان منقولاً لم يجز
 ولو كان فسخاً لجازه قال الفقهاء وجعفر كذا نظراً ان بيعه جائز قبل قبضه من المشتري
 ومن فيه لكونه فسخاً في حق الكل فيما سأل على البيع بعد الاقالة حتى رأينا نص
 عند رخ على عدم حوازه قبل القبض مطلقاً كذا في مجموع الذخيرة * الاعتبار للمعنى
 لا للاتفاق صرح حوايه في مواضع * منها الكفالة فهي بشرط براءة الاصيل حوالة
 وهي بشرط عدم براءة ته كفالة * ولو قال بعثك ان شئت او شاء ابي اوزيد ان ذكر
 ثلثة ايام او اقل كان بيعاً بخيار للمعنى والابطال للتعليل * ولا يحتمله * وآو هب
 الذين ان عياله كان ابراء للمعنى ولا يتوقف على القبول على الصحيح * ولو قال
 اعطيتك عندك مئة بالي كان بيعاً للمعنى لكنه ضمنى اقتضاء فلا تراعى شرطه *
 وانما تراعى شرط مقتضى فلا بد ان يكون الامر اهلاً للاعتاق ولا يفسد بالاف
 ورط من حمى * ولو را جعها بلفظ الكاح صحت للمعنى * ولو نكحها بلفظ الرجعة
 صحت ايضاً * ولو قال لعبد ان ادبت الي الف فانك حر كان اذا ناله بالتجارة
 وتعلق عقده بالاداء نظر للمعنى لا كتابة فاسدة * ولو وقف على ما لا يحصى كني
 نسم صحت نظر للمعنى وهو بيان الجهة كالعقراء لا لللفظ ليكون له ايكال مجهول * يعقد

البيع بقوله خذ هذا بكذا فقال اخذت * ويتعقد بلفظ الهبة مع ذكر البدل * ولفظ
 الاعطاء * والاشراك * والادخال * والرد * والاقالة على نوال * وقد بيناه مفصلا
 معزوا في شرح الكنز * وتتعقد الاجارة بلفظ الهبة والتمليك كما في النخبة * و
 بلفظ الصلح عن المنافع * ولفظ العارية * ويتعقد النكاح بما يدل على ملك العين للعالم
 كالبيع والشراء والهبة والتمليك * ويتعقد السلم بلفظ البيع كعكسه * ولو قال لبعده بيعت
 نفسك منك بالالف كان اعتقا فالله مال نظرا للمعنى * ولو شرط رب المال للمضارب
 كل الربح كان المال قرضا * ولو شرط الرب المال كان بصاعة * ويقع الطلاق
 بالفاظ العتق * ولو صالحه عن الف على نصفه فالواحدة استمات للباقي فمقتضاها عدم
 اشتراط القبول كالأبراء * وكونه عقد صلح يقتضي القبول * لان الصلح ركنه الايجاب
 والقبول * ولو وهب المشتري المبيع من المنافع قبل قبضه وقبل كانت اذلة * وخرجت
 عن هذا الاصل مسائل * منها لا تتعقد الهبة بالبيع بلا من * ولا العارية بالاجارة
 بلا اجرة * ولا البيع بلفظ النكاح والترويع * ولا يقع العتق بالفاظ الطلاق وان نوعي *
 والطلاق والعتق تراعى فيهما الالفاظ لا المعنى فقط * ولو قال لبعده ان اديت الي كذا
 في كيس ايض فانت حرة فادتها في كيس احمر لم يعتق * ولو وكله بطلاق زوجته منهرا
 فعقده على كائن لم يطلاق * وفي الهبة بشرط العوض نظروا الى جانب الملقط ابتداء فكانت
 هبة ابتداء * والى جانب المعنى فكانت بيعا انتهاء فتثبت احكامه من العبارات ووجوب
 الشفعة * بيع الايق لا يجوز الا لمن يزعم انه عنده * ولو ادعى الصغير كما في النخبة * الشراء
 اذا وجد نفاذا على المباشر فقد فلا يتوقف شراء الفضولي ولا شراء الوكيل المعالي
 ولا اجارة المتولي اجبر الموقوف بدروهم ودائق بل يند عليهم * والوصي كالمتولي *
 وقبل تقع الاجارة للمتميم وتبطل الزيادة كما في القيمة الا في مسئلة * الامير والقاضي
 اذا استأجر اجيرا باكثر من اجرة المال فان الزيادة باطلة * ولا تقع الاجارة له
 كما في سير النخبة * الذرع صفة في المذروع الا في المذرع والمهارة كذا في
 دعوى البرازية * المتعوض على سوم الشراء مضمون لا المتعوض على سوم المظار
 كما في الذخيرة * تكرر الايجاب مبطل الاول الا في العتق على مال كذا في دع
 الذخيرة * العتود تعتمد صحتها النائدة فما لم يند لم يصح * فلا يصح بيع درهم بدرهم

استوباً وزناً وصفاً كما في الذخيرة * ولا تصح اجارة مالا يحتاج اليه كسكنى دار يسكن
داره * اذا قبض المشتري المبيع بعد اتمام ملكه الا في مسائل * الاولى لا يملكه في بيع
الهازل كما في الاصول * الثانية لو اشترى الاب من ماله لابنه الصغير او باعه له كذلك
اسد الاملاك بالقبض حتى يستعمله كذا في المحيط * الثالثة لو كان مقبوضاً في يد
المشتري امانة لا يملكه به * المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد باذن بائعه ملكه
وتثبت احكام الملك كلها الا في مسائل * لا يجل له الكلب * ولا البسه * ولا وطئها لو كانت
حاربه او وطئها ضمن عقره * ولا شفعه لجاره لو كانت فقاراً * الخامسة لا يجوز ان
تزوجها المانع من المشتري كما ذكرناه في الشرح * اذا اختلف المتبايعان في الصحة
والبطالان فالقول لمدعي البطلان كما في البرازية * وفي الصحة والفساد فالقول لمدعي
الصحة كذا في الحائنية والظهيرية الا في مسألة في اقالة من القدير * لو ادعى
المشتري انه باع المبيع من المانع باقل من الثمن قبل التقدير او عى المانع الاقالة
فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد * ولو كان على القلب تعالفاً *
و اذا سمى شمساً او اشار الى خلاف حقه كما اذا سمى ياقوتاً او اشار الى زجاج
فالمبيع باطل اكونه بيع العدو * واختلفوا فيما اذا سمى هريراً او اشار الى مربي
فيل باطل فلا يملك بالقبض * وفيل فاسد كذا في الحائنية * كل عقد أعيد وجدد دون
السامي باطل * فالصالح بعد الصالح باطل كذا في جامع الفصولين * والكاح
بعد الكاح كذا في كفاي التنبه * والحوالة بعد الحوالة باطلة كما في التلخيص
الا في مسائل * الاولى الشراء بعد الشراء صحيح اطلقه في جامع الفصولين * وقيد
في القية ان يكون الثاني اكثر اسماً من الاول او اقل او ليس آخراً الاثلام
الثانية الصالح بعد الصالح صحيح لزيادة التوفيق بخلاف الحوالة فانها تنقل
ولا تعتمد ان كما في التلخيص * واما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول والثانية
فصح الاولى كما في البرازية * التعلية تسليم الا في مسائل * الاولى قبض المشتري
المبيع قبل التقدير لا ادن المانع ثم حطب بينه وبين المانع لا يكون رداله * الثانية في
المبيع العاسد على ما سمعنا العمادي وصحح فاقه بخان انها تسليم * الثالثة في الهبة
العاسدة اتفاقاً * الرابعة في الهبة الجائزة في رواية * حبار الشرط ثبتت في نصابه *

البئع * والاجارة * والقسمة * والصلح من مال * والكفالة * والرهن المراهن *
 والتخلف لها * والاتفاق على مال للفق * لا للسيد والزوج فكذلك في فصول العمادي
 معزيا الى الاستروشي نقلا عن بعضهم وتبعهما في جامع الفوائد وابن * وزدت عليها
 في الشرح سبعة اخرى فصارت خمسة عشر * الصكالة * والحوالة كما في البرازية *
 والابراء من الدين كما في اصول فخر الاسلام من بحث الهزل * والتسلم للشفعة
 بعد الطلب كما ذكره ايضا منه * والوقف على قول ابي يوسف رح * والمرارة *
 والمعاملة الحافله مصلابا لا جارة * ولا بد حل الحمار في سبعة * النكاح * والطلاق الا
 التخلف لها * واليمين * والندى * والافراز الا لاقرار بمقتضى المد * والصرف * والسلام بشرط
 التناض قبل الاقتراق في الصرف فان نفر فاقبله بطل العقد الا فيما اذا استهلك
 رجل بدل الصرف قبل القبض واحتار المشتري اتباع الجاهلي ونسرق العاقدان قبل
 قبض الثمن من المتلف فان الصرف لا يفسد عدد * ما خلا ما تعدد رح كما في الخلع *
 البئع لا يبطل بالشروط في اثنين وثلاثين موضعا * شرطه من * وكفيل * واحالة معلومين *
 واشهاد * وخيار * وتقدر ثمن الى ثلاثة * وتاجيل الثمن الى معلوم * وبرائة من
 العيوب * وقطع الثمار المبيعة * وتركها على التخلل بعد ادراكها على المشتري بد * ووصف
 * وعيوب فيه * وعدم تسليم المبيع حتى يستلم الثمن * ورد * يعيب وجد * وكون
 الطريق لعبرا لمشتري * وعدم خروج المبيع عن ملكه في غير الآدمي * والمطعم
 المشتري المبيع الا اذا عين ما يطعم في الآدمي * وحمل الجارية * وكونها معتمدة *
 وكونها حلوبا * وكون الفرس * ملاجا * وكون الجارية مارة * وابيض المسن في
 بلد آخر * والحمل الى منزل المشتري فيما له حمل بالخارسة * وحد * والعل * وحرز
 الخف * وجعل رقعة على الثوب وحياطتها * وكون الثوب مداسيا * وكون السوق
 ملتونا بسمين * وكون الصابون متعذرا من كذا جرة من الزيت * وبيع العمد الا
 اذا قال من فلان * وجعلها ببيعة * والمشري ذمي بخلاف اشتراط ان يجعلها للمسلم
 مسجد * ويرضى الجيران اذا عصبهم في بيع الدار * الكل * من العائنة * اليهود
 في الاموال الربوية هدر الا في اربع مسائل * في مال المريض تعتبر من الثمن *
 وفي مال الجنين * والوقف * وفي القلب الرهن اذا انكسر ونقصت قيمته بغيره

تضمن المرتفع قيمته ذهباً ويكون رهناً كما ذكره الزيلعي في الرهن * مما جازى راد
العقد ما به بانفراد من استثناءه الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثناءها *
من اشترى مالاً بره وقت العقد وقبله وقت القبض فله الخيار اذا رآه الا اذا حمله
البائع الى بيت المشتري فلا يرد اذا رآه الا اذا اعاده الى البائع * بيع الفضولي
موقوف الا في ثلث فباطل * اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في التلقين * وفيما
اذا باع لنفسه وهي في البدائع * وفيما اذا باع موصياً من عاصب بعرض آخر للمالك
فهو في منحه انديرو * بيع الثراء التي يكتسبها الديوان على العمال لا يصح *
فما ورد ان ائمة بخارا جاوزوا بيع خطوط الائمة ففرق بينهما بان مال الوقف قائم
نعم ولا كذلك هنا كما في القنية * بيع المدوم باطل الا فيما يستجره الانسان من البقال
اذا حاسب على انما يبعدها استهلاكها فانه جائز استحساناً كما في القنية * من باع او
اشترى او اجر ملك الا قاله الا في مسائل * اشترى الوصي من مديون الميت
دارا بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الا قاله * اشترى الماذون غلاماً بالف وقيمته
ثلثه لم تصح ولا يملكان الرد بالعيب ويملكانه خيار شرط او روية * والمتولي على
الوقف لو اجر الوقف ثم اقال ولا مصلحة لم تجز على الوقف * والوكيل بالشراء
لا تصح اقالته بخلافه بالبيع نصم ويضمن * والوكيل بالسلم على خلاف * تصح اقالته
الوارث والوصي دون الموصى له * وللوارث الرد بالعيب دون الموصى له *
لا تصح الاجازة بعد هلاك العين الا في اللقطة * وفي اجازة الغرماء بيع الماذون
المديون بعد هلاك الثمن * الموقوف يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا ينوم
الوارث مقامه الا في القسمة كما في قسمة الولو الجبة * لا يجوز تفريق الصدقة على
البائع الا في الشفعة * ولها صورتان في شفعة الولو الجبة * الموقوف عليه العقد اذا
اجازته بدو لا رجوع له الا في مسئلة واحدة في قسمة الولو الجبة * اذا اجاز الغريم
قسمة الوارث فان له الرجوع * اتعاقب المعردة لا يجوز الاعتياض منها كحق
الشفعة * ولو صالح عند بطلت ورجع به * ولو صالح المخير بما لم يختاره
بطل ولا شيء له * ولو صالح احدى زوجتيه بما لم يترك زوجته لم يلزم ولا شيء
لها هكذا ذكره في الشفعة * وعلى هذا لا يجوز الاعتياض من الموطوف بالارفاق *

وخرج منها حق الفصاض وملك النكاح وحق الرق فانه يجوز الامتناع منها كما
 ذكره الربيعي في الشفعة * والكفيل بالنفس اذا صالح المكفول له بمال
 لم يصح ولم يجب * وفي بطلانها روايتان * وفي بيع حق المرور في الطريق روايتان *
 وكذا بيع الشرب * والمعتمد لا الاتبع * العقد الفاسد اذا تعلّق به حق عبد لازم و
 ارتفع الفساد الا في مسائل * آجر فاسد اذا جبر المتاجر صحيحا فلاول نقضها *
 المشتري من المكره لو باع صحيحا للمكره نقضه * المشتري فاسد اذا آجر فالبائع
 نقضه * وكذا اذا زوج * العش حرام الا في مستلثن * احدهما في الولو الجيسة *
 اشترى المسلم الاسير من دار الحرب ودفن الثمن دراهم زينة فاوصروا معشوشة
 جازان كان حرا * وان كان الاسير عبد لم يجز * الثانية يجوز اعطاء الزينوف
 والباق في الجبايات * للمانع حق حبس المبيع للثمن الحال الا في مسائل في البرازية *
 لو اشترى العبد نفسه من مولا * ولو امر عبد المشتري نفسه من مولا فاشترى
 للأمر * ولو باعه دارا هو ساكنها * اذا قبض المشتري المبيع بلا اذن البائع قبل بد
 الثمن ثم تصرف للمانع نقض تصرفه الا في القديمره الا عناق والاستملاذ * وله
 ابطال الكتابة كما في البرازية * شراء الام لابنها الصغير لا يحتاج اليه غير
 نافذ عليه الا اذا اشترت من ابية او ممد ومن اجنبي كما في الواو الجيسة * اوله الا فله
 صحبة الا في السام لكون المسم فيه دينا سقط والساقط لا يعود كمد كره الربيعي
 في باب التعالي * التمسأ من بيع مدبره ومكاتبه دون ام ولده * ومن باع ماله
 الغائب بطل بيعه الا بال المحتاج كذا في نقات البرازية * القروض على يوم الشراء
 مضمون عند بيان الثمن * وعلى وجه النظر ليس مضمون مطلقا كما بينا في شرح
 الكثر * الحيلة في عدم رجوع المشتري على باعنه بالثمن عند استحقاق المبيع ان يفر
 المشتري انه باعه من البائع قبل ذلك فتدريج عليه يرجع عندك الى البرازية * حيا والشرط
 في البيع داخل على الحكم لا على المبيع فلا يبطله الا في بيع الفضولي اذا اشترط للمالك
 فانه يبطله كما في فروق الكرابسي * في دعوى البرازية المرافق مد الامام الثاني
 المانع * والحقوق الطريق والمسيل * وفي طاهر الرواية المرافق في الحقوق انتهى *
 البيع لا يبطل بموت البائع الا في الاستصناع فيبطل بموت الصناع * اذا اختلفا في

اعمل الناجل لنا فيه فالقوا في السلم * وان اختلفا في مقداره فلا تحالف الا في السلم * رأس المال بعد الافالة كهب قبلها فلا يجوز التصرف فيه بعدها كقبلها الا في مستثنين * لا تحالف اذا اختلفا فيه بعدها بخلاف ما قبلها * ولا يشترط قبضه بعدها قبل الافتراق بخلافه قبلها * بدل الصرف كراس المال فلا بد من القبض قبل الافتراق فيهما ولا يجوز التصرف فيهما قبل القبض الا في مسئلة لا بد من قبضه قبل الافتراق بعد الافالة كقبلها بخلاف راس المال * والكلف في الشرح * يشترط قيام المبيع عند الاختلاف للتخالف الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما في الهداية * الربوا حرام الا في مسائل * بين مسلم وحربي فممة * وبين مسلمين مسلمانة ولم يخرجوا اليها * وبين الاولى وعبد * وبين المتفاوضين * وشريكي العنان كما في ايضاح الكرماني والله اعلم *

* كتاب الكفالة *

براءة الاصيل موجبة لبراءة الكفيل الا اذا ضمن له الا في التي له على فلان ميراث فلان على انه قد فاضا قبل ضمان الكفيل وان الاصيل يبرأ دون الكفيل كذا في الحاشية * اما خبر من الاصيل فاحذر عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل العمد مال ثم قتل انسان ثم عجز المكاتب فاعزت مطالبة المصالح الماعني الاصيل والى مطالبة الكفيل الآن كذا في الحاشية * ولو كان المدين مؤحلا بكنل به فمات الكفيل حل بموته عليه فقط للمطالب احده من وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالا مرحتي بحل الاجل عندنا كذا في المجمع * اداء الكفيل يوجب براءة المطالب الا اذا اخل الكفيل على مدينه وشرط براءة نفسه خاصة كما في الهداية * العزو ولا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فاحذره للصوص * او كل هذا الطعام فانه ليس بمسموم فاكله فمات فلا ضمان * وكذا الواخير رجل انها حرة فتزوجها ثم طهرت انها مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المهر الا في ثلث * الاولى اذا كان العزو بالشرط كما لو زوج امرأته على انها حرة ثم استعقت فاجبر على المهر بما غرمه للمسموع من قيمة الولد * الثانية ان يكون في ضمن مقدم معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استعقت

بعد الاستيلاء * ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استمقت الدار
يعدان يسلم البناء له * وإذا قال الاب لاهل السوق بايعوا ابني فقد اذنت
له في التجارة نظهر انه ابن غيره رجعوا عليه للغرور * وكذا اذا قال بايعوا
عدي فقد اذنت له فبايعوه ولحقه دين ثم طهرانه بعد العبر رجعوا عليه ان كان
الاب حراً والام بعد العتق * وكذا اذا ظهر حراً او مدبراً او مكاتباً * ولا بد في
الرجوع من اضافته اليه والامر بما يعتد كذا في ما دون السراج الوهاج * الثالثة ان
يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالمدينة والجاره حتى لو هلكت المدينة
او العين المتاجرة ثم استمقت وضمن المودع او المستأجر فانهما يرجعان على الدافع
بما ضمناه وكذا من كان بيعناهما * وفي العارية والهبة لا رجوع * لان القبض كان
لنفسه وتماهى في الخاتمة من فصل الغرور من البيوع * وقد ذكر في التمهيد مسائل
مهمة من هذا النوع * منها لو جعل المالك نفسه دلالاً فاشترى بناء على قوله انه
طهرانه ازيد من قيمته وقد تلف المشتري بعضه فانه تركه على ما تلفه ويرجع
بالنعم * ومنها اذا غر البائع المشتري وقال له فتمد مدعي كذا فاشترى
فاشترى بناء على قوله ثم طهر به شئ فاحش فانه يرد به يقر * وكذا اذا غر
المشتري البائع * ويرده المشتري بغرور الدلال * وبما ورد به طهران قول
الربيعي في باب ثبوت النسب ان العروء باحد امرين بالشرط او بالمعاوضة
قاهر * ويقع على الشرط الثاني مستثنان في باب منقرات بيع الكنز * اشترى
فانابدا يعني فانابدا بخلاف ارنهني * لا يلزم احدا احضار احد فلا يلزم الزوج
احضار زوجته الى مجلس القاضي لسماع دعوي عليها ولا يمتنع الا في مسائل *
الكفيل بالنفس صداقة * وفي الاب اذا امر احبنا بضمان انه فطمه الضامن
منه فعلى الاب احضاره لكونه في تدبيره كما في جامع الدعوات * الثالثة سجان
القاضي على رجل من المحجورين حبسه القاضي بدين عليه فلو لم يدين ان يطلب
السجان باحضاره كما في الفقه * الواعد ادعى الاب مهر بنته من الزوج فادعى
الزوج انه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوائجها امر
القاضي الاب باحضارها * وكذا الواعد ادعى الزوج عليه شيئاً آخر والا ارسل اليها

امينا من امنائه ذكره الولوالجي في القضاء * من قام عن غيره بواجب بامره فانه يرجع عليه بما دفع وان لم يشترطه كالا مر بالانفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل * امره بتعويض من هبته * او بالاطعام من كفارته * او باداء زكوة ماله * او بان يهب فلا ناضي * واصله في وكالة البرازية * في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابلا بملك ماله فان المأمور يرجع بلا شرطه والا فلا * وذكر له اصلا في السراج الوهاج فليراجع * الكفيل بالنفس مطالب بتسليم الاصيل الى الطالب مع قدرته الا اذا كفل بنفس فلان الى شهر على ان يبرأ بعده لم يصرف كفيل اصلا في طاهر الرواية * وهي الحيلة في كفاية لا تلزم كما في جامع الفصولين * ابراء الاصيل بوجب ابراء الكفيل الا كفيل النفس كما في جامع الفصولين * كفل بنفسه فافرط عليه انه لا حق له على المطاوب فله اخذ كفيته بنفسه انتهى * وهكذا الى البرازية الا اذا قال لاحق لي فمده ولا او كفي ولا لقيم انا وصيته ولا لو قف انا متوكله فيجبر الكفيل وهو طاهر * في آخر وكالة البدائع ضمان الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفاية انتهى * لكفيل منع الاصيل من السمران كانت كفايته حائلة بمخلصه منها * اما بالاداء او الابراء * وفي الكفيل بالنفس يرد اليه كما في الصغرى * وينبغي ان يفيد بما اذا كانت بامره * لا تصح الكفاية الا بدين صحيح وهو ما لا يحفظ الا باداء او الابراء * فلا تصح بعينه كبذل الكتابة فانه يسقط بالتعجيل * قلت الا في مسئلة لم ار من اوضحها * قالوا لو نزل بالبنقة المقررة الماضية صححت مع انها تسقط بدونها لموت احدهما * وكذا لو كفل بنقعة شهر مستقبل وقد نور لها في كل شهر كذا او بيوم يأتي وقد نور لها في كل يوم كما صرحوا به فانها صحيحة * القاضي يأخذ كفيل من المدعي عليه بنفسه اذا برهن المدعي ولم يتزك شهوده * او اقام واحدا * او ادعى وقال شهودي حضور * ويأخذ كفيل باحضار المدعي ولا يجبر على اعطاء كفيل بالمال * ويستثنى من طلب كفيل بنفسه ما اذا كان المدعي عليه وصيا او وكيل او لم يثبت المدعي الوصاية والوكالة وهما في ادب القاضي المختص * وما اذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه او دينا غيره * وما اذا ادعى العبد المأذون الغير المدبون على مولاه دينا بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه او المأذون المدبون فانه يكفل كذا في كافى الحاكم *

* كتاب القضاء والشهادات والدماري *

لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاء
الماضين * لان القاضي لا يقضي الا بالحجة وهي البيّنة او الاقرار او البكول كما
في واقف الخانية * ولو احضر المدعي خط اقرار المدعى عليه لا يحلف الله ما كتب *
وانما يحلف على اصل المال كما في قضاء الخانية * وفي بيوم القبة اشترى على حائزنا
فوجد بعد القبض على يابه مكتوباً وقف على مسجد كذا الا برده * لانه علامة لا يسمى
الاحكام عليها انتهى * وعلى هذا لا اعتبار بكتابة وقف على كتاب او مصحف * قلت الا
في مستثنى * الا على كتاب اهل الحرب بكتاب الامان الى ارامام فانه يعدل به و
ينبت الامان لهامد كما في مير الخانية * ويمكن الحاق البراءة السلطانية بالوظائف
في زماننا ان كانت العدة انه لا يزور * وان كانت العدة الاحتياطي الامان لحقن
الدم فلا * الثانية يعمل به بغير السمسار والصراف والبيع كما في قضاء الخانية * و
تعبه الطرسوسي بان سأل عن رده على مالك في عمدة القضاة من الخط بشدة
الخط فكتب عملوا به هنا * ورده ابن وهبان عليه بانه لا يكتب في دفتر الاماله وطلبه
وتعامده من الشهادات * وفي اقرار البرازية ادعى ما لا يقال المدعى عليه كلما يوجد
في تذكرة المدعي بخطه فقد البرمته لا يكون اقراراً * وكذا الوفاة ما كان في جريدك
عليه الا اذا كان في الجريدة شيء معلوم او ذكر المدعي شيئاً معلوماً قال المدعى عليه
ما ذكرناه كان تصديقه * لان التصديق لا يلحق بالمجهول * وكذا اذا اشار
الى الجريدة وقال ما فيها فهو علي كذا لك يصح * ولو لم يكن مشار اليه لا يصح
للمجهول انتهى * من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب * لانه اذا اوان
المدعيون لا يضرب في الحبس ولا يقتدر ولا يعل * قلت الا في ذلك * اذا امتنع من
الاتفاق على تربيته كما ذكره في النفقات * واذا لم يقسم بين نسائه وعظم لم يرجع
كما في السراج الوجيه من القسم * واذا امتنع من كفارة الطهار مع قدرته كما
صرحوا به في يابه * والعلة الجامة ان الحق يفوت بالتأخير فيها * لان القسم
لا يسمى كذا بقية الترتيب تسقط بنفسه الزمان وحقق في الجماع يفوت بالتأخير
لا الى حاف الا تعف القاضي على حق مجهول * ولو ادعى على شريكه حيازة مبهمة

لم يحلف الا في مسائل * الآلة اذ اتهم القاضي وحشي اليتيم * الثانية اذ اتهم
مولى الوقف فانه يحملها نظرا لليتيم والوقف كما في دعوى الحانية * الثالثة اذ
ادعى المودع على المودع حبانة مطقة فانه يحلفه كما في القضية * الرابعة الرهن المجهول *
الخامسة في دعوى الغصب * السادسة في دعوى السرقة وهي الثلث التي تسمع
فيها الدعوى المجهول فصارت ستة * القضاء يقتصر على المقضي عليه ولا يتعدى الى
غيره الا في خمسة * ففي اربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى احد فيه بعد *
في الحرية الامانة * والنسب * ولا العتاقة * والنكاح * كذا في فتاوى الصغرى *
والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى كافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف
المحكم به كذا في الجانية * جامع الفصولين * في واحدة يتعدى الى من تلقى
المقضي عليه الملك منه * ولو استحق المبيع من المشتري والبيعة والقضاء كان قضاء عليه
وعلى من تلقى الملك منه * فلو برهن البائع بعهده على الملك لم يقبل * ولو استحققت
مين من يد وارث بقضاء بيعة دكوت انه ورثها كان قضاء على سائر الورثة والميث
فلا تسمع بيعة وارث آخر كما في النزازية * وفي شرح الدرر والغرر للأخضر ومن باب
الاستحقاق والحكم بالحرية الاصلية حكم على كافة حاشي لا تسمع دعوى الملك من
واحد وكذا العتق وفروعه * واما الحكم في الملك المورث فعلى كافة من التارخ
لاقله يعني اذا قال زيد لكرانك عهدي مكنك مند خمسة اعوام فقال بكراني كنت
عبد بشر ملكي مند ستة اعوام فاستغني وبرهن عليه اندفعت دعوى زيد * ثم اذا قال
معه لكرانك عهدي مكنك مند ستة اعوام وانت ملكي الآن وبرهن عليه يقبل
ويمنح الحكم بحرريته ويعدل ملكا لعمره * ويدل عليه ان قاضيجان قال في اوان
اليوم في شرح الزيادات فصارت مسئلة الباب على قسمين * احد هاعق في ملك
مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على كافة الناس * والثاني القضاء
بالعتق في الملك المورث وهو قضاء على كافة الناس من وقت التارخ ولا يكون قضاء
فله فليكن هذا على ذكر مكر فان الكتب المشهورة حاوية عن هذه الفائدة انتهى *
وهذا فائدة اخرى وهي انه لا فرق في كونه على كافة بين ان يكون بينة او قوته
انا حر اذ لم يسبق منه اقرار بالترق كما صرح به المحيط البرهاني * اختلاف

الشاهد من مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظاً ومعنى إلا في مسائل الأولى
 في الوقف بنفسه بأقلهما كما في شهادات قسم القدير معاً إلى الخصاف * الثانية في
 المهر إذا اختلف في مقداره بنفسه بالأقل كما في الميزانية * الثالثة شهد أحد * ما بالهبة
 والأحرار بالعتبة تقبل * الرابعة شهد أحد ما بالكاح والآخر بالتزويج وهذا في شرح
 الزيلعي * الخامسة شهد أن له عليه العا والآخر أنه أقره بالثقل كما في العدة *
 السادسة شهد أنه اعتقه بالعربية والآخر بالعارسفة تقبل بخلاف الطلاق * والأما في
 القبول فيهما وهي السابعة * وأجمعوا على أنها لا تقبل في القذف كذا في الصريحة *
 وتكررت في الشرح مثلاً في أخرى * فالمستثنى ثلثة وعشرون * ثم رأيت في الخصاف
 في باب الشهادة باليوكاذا مسائل تراد عليها فراجع * وقد تكررت في الشرح أن
 المستثنى اثنان وأربعون مسألة وبينها مفصلة * يوم الموت لا يدخل تحت القضاء
 ويوم القتل يدخل كذا في الميزانية والو الو الحية والفصول * وما بها مروع إلا في مسألة
 في اليو الحية فان يوم القتل لا يدخل فيه * وهي مسألة الزوجة التي * بها ولده *
 تقبل بينتها بتاريخ مناقض لما قضى القاضي به من يوم القتل * وفي التنية من باب
 الدفع في الدعوى ذكر مسألة * الصواب فيها أن يوم الموت يدخل تحت القضاء
 فراجع إليها ان شئت * وتكررت مسائل في جزاء الاكمل في الدعوى في ترجمته
 الموت فراجع * وقد اشبعنا الكلام في المسائل في الشرح في باب دعوى الرجلين *
 شاهد الحسبة إذا شهد أنه لا تقبل لعسده كما في القنية * أبي أحد الشريكين
 العمارة مع شريكه فلا جبر عليه إلا في جد اريتمين لهم وصيان ويحاف سقوطه
 وعلم ان في تركه ضرراً فان أبي من الوصيين يجبر كما في الحائنة * وينبغي ان
 يكون في الوقف كذلك * الشهداء بالجهول غير صحيحة إلا في ثلث * إذا شهدوا له
 صكتل بنفسه لان ولا يعرفه * وإذا شهدوا به من لا يعرفه او يعصب شيء مجهول
 كما في قسم الحائنة * والشهادة به من مجهول صحيحة الا اذا لم يعرفوا قدر ما به من
 عليه من الدين كما في القنية * تلقا في ان يسأل من سبب الدين احتياطاً فان أبي
 الخصم لا جبر كما اذا اطلب منه الخصم اخراج دفتر الحساب يأمره باخراجه ولا يجبر
 كذا في الحائنة * قضاء القاضي في موضع الاختلاف جائز لا في موضع

الخلاف * ومحل الاول فيما اذا كان فيه اختلاف السلف * والثاني ليس فيه وانما
 هو حادث كذا في التاتارخانية * ومنهم من فرق بينهما بان الاول دليلادون الثاني *
 كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل مشرة مذكورة في الفينة * الوصي في
 دعوى الاتفاق على اليتيم او رفق * وفي بيع القاضي مال اليتيم * وادعى
 اشتراط البراءة من كل عيب * واذا ادعى على القاضي اجارة مال وقف او يتييم *
 وفيما اذا ادعى الموهوب له هلاك العين * واذا خلت في اشتراط العوض * وفي قول
 العبد المانع انا ما دون * والاب في مقدار النسي اذا اشترى لابنه الصغير
 واحتلف مع الشفيع * وفيما اذا انكر الاب شراء نفسه وادعاه لابنه * وفيما
 يدعى المتولي من الصرف * المتضي عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا ينفذ الا اذا ادعى
 باقي المالك من المدمي اهل التاج او برهن على ابطال القضاء كما ذكره العمادي *
 والدفع بعد القضاء بواحد مما ذكر صحيح وينقض القضاء فكما يسمع الدفع قبله
 يسمع بعده لكن ينفذ الثلث * وتسمع الدعوى بعد القضاء بالنكول كما في الخاتبة *
 النكاح غير مقبول الا فيما كان محل الخفاء ومنه تناقض الرصي والناظر والوارث
 كما في الخاتبة * الشهادة اذا طلعت في البعض بطلت في الكل كما في شهادة الظهيرية
 اذا كان مدعيون مسلم وصراحي يشهد نصرانيان عليهما بالعنف فانها تقبل في
 حق الصراحي بطلت كما في العتاق منها * بينة النفي غير مقبولة الا في عشر * فيما اذا
 طلق طلاقا على عدم شيء فشهد بالعدم * وفيما اذا شهد الله اسلم ولم يستثن * وفيما اذا
 شهد الله قال المسيح ابن الله ولم يقل قول النصارى * وفيما اذا شهدا بتناج الاداة
 صدق ولم تزل على ملكه * وفيما اذا شهدا بجمع او طلاق ولم يستثن * وفيما اذا آمن
 الاعمام اقل * به فشهدا ان * ولاء لم يكونوا بينها وقت الامان * وفيما اذا شهدا
 ان الاحل لم يدكر في عقد السلم * وفي الارث اذا تالوا والاوارث له غيره * وفيما اذا
 شهدوا انها ارضعت الحبيبي لمن شاء لا يدين نفسها كما في جامع الفصولين *
 وشمل بينة النفي المتواتر كما في الظهيرية والنزاهة * وفي ايمان الهداية لا فرق بين
 ان يحيط به علم الشاهد اولي عدم القبول تبسيرا ذكره في قوله صدق حران لم يحسم
 العام فشهدا بنحره بالكوه لم يعنف بقاء على الله شيء معنى بمعنى انه لم يحسم * القضاء

محمول على الصحة ما أمكن ولا ينقض بالشك كذا في شهادة الظهيرة * الفتوى
على عدم العمل بعلم القاضي في زماننا كما في جامع الفصولين * الفتوى على قول
أبي يوسف راج فيما يتعلق بالقضاء كما في القنية والبرازية * لا يجوز الاحتجاج بالمتهوم
في كلام الناس في طاهر المذهب كالدلالة * وما ذكره محمد درج في السير الكبير من
جواز الاحتجاج به فهو خلاف طاهر المذهب كما في الدعوى من الظهيرة * وأما
متهوم الرواية فمجهول كما في غاية البيان من العجم * الحق لا يسطر بتقدم الزمان
فدما أو صاماً أو لعاناً أو حقناً لعدم كذا في لعان الموهرة * أرسل المتني من شيء
فإنه يقتضي بالصحة حلاً على الكمال وهو وجود الشرائط كذا في صلح البرازية *
المتني إنما يقتضي بما يقع بعده من المصلحة كذا في مهر البرازية * ويتعين الانقضاء
في الوقت لا يقع له كذا في شرح المجمع والعاوي الندسي * يقتل قول الواحد
العدل في أحد عشر موضعاً كما في منظومة ابن وهبان في تفويم المثلث * وفي العرج *
والنوديل * والمترحم * وفي حودة المسلم فيه ورداءة * وفي الأخبار بالنس بعد
مضى المدة * وفي رسول القاضي إلى المزكي * وفي اثبات العيب * وفي رواية
رمضان عند الاعتذار * وفي أخبار الشاهد بالمرث * وفي تعدد وارث المثلث * وردت
أخرى يقبل قول أمين القاضي إذا أخبره بشهادة شهره على عين تعدد حضورها
كما في دعوى القنية بخلاف ما إذا عتبه لتحلف المحذرة فقال حلفها لا يقبل إلا شاهد
معه كما في الصعري * الناس أحرار بلا بيان إلا في الشهادة والقصاص والعدو
والدية * إذا أخطأ القاضي كان خطأه على القاضي له وإن تعدد كان عليه كذا في
سير الحامية * وتماه في قضاء الخلافة * لا تسمع الدعوى بعد الإبراء العام نحو
لاحق لم يلبه الأضمان الدرك فإنه لا بد حل الخلاف الشبهة فإنها تستطبه * وأما
إذا أبرأ الوارث الوصي أبرأ عما كان أقرا أنه مض تركه والده فلم يبق له حق
منها إلا ما توفي عنه ادعى في يد الوصي شيئاً من تركه أبه وبه من يقبل * وكذا إذا
أقر الوارث أنه قبض جميع ما على الناس من تركه أبه ثم ادعى على رجل
ديناً تسمع كذا في الحامية * وتحت يد الطرموسي بخارده ابن وهبان * الرابعة
ما لم أحد الوارثة وأبرأ عما منهم ظهر شيء من الترك لم يكن وقت الصلح الأصح

جواز دمواء في حصته كذا في صلح البرازية * الخامسة الابرء العام في ضم
مقد فاسد لا يمنع الديموى كما في ديموى البرازية * وقد ذكرنا بعد هذا ان الابرء
عن الربوا لا يصح فسمع الديموى به وتقبل البيعة * وفي البيعة لو قال لاحق لي في
هذه الضبعة ثم ادعى ان البذرة تسمع * ثم قال لو قال لاحق لي في هذه الضبعة ثم
ادعى انها وقف عليه وعلى اولاده فبذرة اختلاف المتأخرين * وفي البيعة ايضا ما مات
من ورثة فانتسموا التركة بينهم وابرأ كل واحد منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم
ان احد الورثة ادعى ديناً على الميت وعلى تركة الميت تسمع انتهى * وفي قسمة القبة
قسماً ارضاً مشتركة واقريل واحد منهما انه لاديموى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم
اراد احدهما الفسخ بالعين فله ذلك اذا كان العين فاحشاً ضد بعض المشايخ انتهى * وفي
اجارة البرازية ان الابرء العام انما يمنع اذا لم يقر بان العين للدموى فان اقر بعه
ان العين للدموى سلمها له ولا يمنع الابرء * وفي ديموى القبة ان الابرء العام
لا يمنع من ديموى الوكالة * وفي الرابع عشر من ديموى البرازية ابرأه عن الدعاوى
ثم ادعى عليه بوكالة او وصاية صح * اقراره له ثم ادعى شراءه بلاثا ريخ بتقبل بخلاف
ما لو قال لاحق لي قبلت ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن انه حادث بعد الابرء * والفرق
في جامع الفصولين * ثم اعلم ان قولهم لا تسمع الديموى بعد الابرء العام لا يصدق
حادث بعده بعيد جواب حادثه * اقران في ذمتهم لثلاث كذا وابرأه ما عانم ادعى
بعدهما انه اقر بعدهما ان لا شيء لثلاث ذمتهم فانه تسمع دعواه وتقبل بيبعد ولا يمنعها
الابرء العام * لانه انما ادعى بما يمين بعده لا قبله * وقول فاضيلان في الصلح
انه لو برهن بعده على اقراره قبلت بانه لاحق له لم يقبل ولو برهن بعده على اقراره بعده
انه لاحق له وانه مطلق فيما ادعى يقبل انتهى يدل على ما ذكرناه من ان اقراره
بعد الابرء العام مطلق * ولكن في جامع الفصولين من التناقض * كقول من قال
لرجل بد مبه فبرهن التكفل على اقراره المكفول له وهو يتجحد انها صاروا ومن
حصر لا يقبل * ولو اقر به الطالب ضد القاضي وكذا وانما تقبل البيعة على الاقرار
لانها تسمع ضد صحة الديموى وقد بطلت هذا التناقض * لان كذا انه اقرار بصحتها
انتهى * واظهر ما كتبناه في الدلائل من مسئلة ديموى الربوا بعد الابرء *

وآخر ما في الجامع يدل على ان التناقص من الاصل معنونه حيث قال ويقال له
أُطْلِبَ خصمك فحاشية انتهى * تسمع الشهادة بدون الدعوى * في الحد الخالص *
والوفى * وعق الامة * وحريتها الاصلية * وفيما تحض لله تعالى كرمضان * وفي
الطلاق * والابلاء * والظهار * ونماه في شرح ابن وهبان * دفع الدعوى صحیح *
وكذا دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار * وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة
يصح بعدها * وكما يصح قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما بينا في الشرح *
وكما يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره * * وكما يصح قبل الاشهاد يصح بعده
هو المختار الا في تلك مسائل * الاولى ان قال لي دفع ولم يمين وجهه لا يلتفت اليه *
الثانية لو بينه لكن قال بينتي به فائبة عن البتة لم يقبل * الثالثة لو بين دفا فاسدا *
ولو كان الدفع صحيحا قال بينتي حاضرة في المصر بعلمه الى المجلس الثاني كذا
في جامع الفصولين * والامهال هو المفتى به كما في البرازيد * وعلى هذا الوافر
بالدين وان دعى ايقاعا او ابراء فان قال بينتي في المصر لا يقضى عليه بالدفع
والا فاضي عليه * الدفع بعد الحكم صحیح الا في المسئلة الخمسة كما ذكرته في الشرح *
اقر بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايقاعا لم يقبل للتناقص الا اذا ادعى ايقاعا بعد
الافراز والتفرق عن المجلس كذا في جامع الفصولين * الدفع من غير المدعى عليه
لا يصح الا اذا كان احد الورثة * لا ينتصب احد خصما عن احد قصد ايقاعا
ونياة ولا لاية الا في مستثنين * الاولى احد الورثة ينتصب خصما عن الباقي *
الثانية احد الموقوف عليهم ينتصب خصما عن الباقي كذا حرة ابن وهبان
من القنينة لا يجوز للقاضي تاحير الحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلث * الاولى
لرجاء الصلح بين الاقارب * الثانية اذا استعمل المدعى * الثالثة اذا كان منه
رية * ايقاعا سهل من الابتداء الا في مستثنين * الاولى اذا فسق القاضي فانه
ينعزل واذا دلت فاسقا يصح * هو قول البعض وجوابه في النهاية والمعراج * الثانية
الدين للآق صحیح واذا اتى المأذون من محجور عليه ذكر الزباني في القضاء *
من عمل اقراره قبل بينته ومن لا فلا الا اذا ادعى اقرارا ونفقة او حضنة فلو ادعى
انه اخوه او جده او ابنته او ابن ابنته لا تقبل بخلاف الابوة والبوة والزوجة والولا

نبويه * وكذا معتق ابده وهو من مواليه وتعامه في باب دعوة النسب من الجامع
 * لا تقبل شهادة كافر على مسلم الاتباع وضرورة * فالأولى اثبات توكيل كافر كافرا
 بكافرين بكل حق له بالكونه على خصم كافر فيتعدى الى خصم مسلم آخر * وكذا
 شهادتهما على عبد كافر يدين ومولاه مسلم * وكذا اشهاد نهما على وكيل كافر موكله
 مسلم * وهذه الخلاف العكس في المستقلين لكونها شهادة على المسلم قصدا وفيما سبق
 ضمنا * والثانية في مستقلين * في الايضاء شهد كافران على كافر انه اوصى الى كافر
 احضر مسلما عليه حق للميت * وفي النسب شهد ان النصراني ابن الميت فادعى
 على مسلم بحق وتعامد في شهادات الجامع * لا يقضى القاضي لنفسه ولا ان لا تقبل
 شهادة الا الى الوصية لو كان القاضي غريم ميت فانبت ان فلانا وصيه صحيح و بريء
 بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع اليه قبل القضاء امتنع القضاء * وبخلاف الوكالة عن
 غائب نأيد لا تجوز القضاء بها اذا كان القاضي مدعيون الغائب سواء كان قبل الدفع
 او بعده وتعامد في قضاء الجامع * أمين القاضي كالتقاضي لا عهد له بخلاف
 الوصي فانه يتعدى العهد ولو كان وصي القاضي * فيبين وصي القاضي وامينه فرق
 من هذه ومن جهة اخرى وهي ان القاضي محجور عن التصرف في مال اليتيم
 مع وجود وصي له ولو منصوب القاضي بخلافه مع ائمه * وهو من يقول له القاضي
 جعلتك امينا في بيع هذا العبد * واحتملوا فيما اذا قل بيع هذا العبد ولم يزد
 والاصح ان امينه فلا تلحقه عهدة وقد اوضحناه في شرح الكنز * وصحح البرازي
 من الوكالة انه تلحقه العهدة فليراجع * ينصب القاضي وصيا في مواضع * اذا
 كان على الميت دين * اوله * او لتنفيذ وصيته * وفيما اذا كان للميت ولد صغير *
 وفيما اذا اشترى من ورثته شيئا واراد ردّه بعيب بعد موته * وفيما اذا كان اب
 الصغير مرسدا فامدرا فنصبه للحفظ * وذكر في فحة الولو الجية موضع آخر ينصب فيه
 فليراجع * وطريق نصبه ان يشهد واعند القاضي ان الانامات ولم ينصب وصيا *
 فلو نصبه ثم طهر للميت وصي فالوصي وصي الميت * ولا يلي النصب الا قاضي
 القضاء والامور بذلك * لا يقبل القاضي الهدية الا من قريب محرم او ممن جرت
 مادته به قبل القضاء بشرط ان لا يزيد ولا حصومة لهما * وزدت موضعين من

تهذيب الفلاح من السلطان ووالى البلد * ووجه ظاهر فان منها انما هو الخوف
من مراعاته لا جعلها وهو ان يراهى الملك ونائبه لم يراع لا جعلها * اذا ثبت
الامس المحموس بعد المدقة السؤال فانه يطابق لا كقيل الا في مال المتيم كما في السرازية *
والجفت به مال الوفق * وهذا اذا كان رب الدين غائبا لا يجوز قضاء القاضي
لمن لا تقبل مهادته الا اذا ورد عليه كتاب فاض لمن لا تقبل شهادته له فانه يجوز
القضاء به ذكره في السراج الوهاج * للقاضي ان يفرق بين الشهود الا في شهادة
النساء * قال في الملتقط حكى ان ام بشر شهدت ضد الحاكم فقال فرقوا بينهما فالت
ليس كذلك * قال الله تعالى ان تضل احدنهما فقد ضل الاخرى نسكت
الحاكم * شاهد الزور اذا تاب قبل توبته الا ان كان عدلا عند الناس لم تقبل كذا
في الملتقط * قضاء الامير جائز مع وجود قاضي البلد الا ان يكون القاضي ولى
من الخليفة كذا في الملتقط * الحكم القاضي الا في اربعة مشر مسئلة ذكرناها في شرح
الكنز * وفيه ان حكمه لا يتعدى الا في مسئلة * وذكر العدا في باب الشهادة
بالوكالة مسئلة في اختلاف اشاهد بين خالف الحكم فيها القاضي * كل
موضع تجري فيه الوكالة فان الولي يتنصب حصصا عن الصغير مبه وما لا فلا فانصب
منه في التفرق بسبب الحب وحبس البلوغ وعدم الشهادة * ولا يتنصب من في الفرقة
بالاباء عن الاسلام واللعان كذا في المحيط * لا يسمع البيعة على مقر الآي وارث
مفريد بن على الميت مقام البيعة للتعدي * وفي مدعى عليه اقربا لوصاية فزهر
الوصي * وفي مدعى عليه اقربا لولا له فينتهها الوكيل دفعا للضرورة * وقال في جامع
الفصولين نهى ابدال على جوارا فانتهى مع الاثر اري كل موضع توقع الضرر من
غير المقر لولا ما فيكون هذه الصلاة انتهى * ثم رأيت رابعا تنسب في الشرح من الدعوى
وهو الاستحقاق تقبل البيعة به مع اقرار المستحق عليه لانه من الرجوع على يانعه *
ولا تسمع على ساكت الا في مسئلة ذكرناها في دعوى الشرح * ثم رأيت خامسا في
الغنية * عزى الى جامع البرغزي لو حوصم الاب بحق من الصبي فاقول لا يخرج من
الخصومة ولكن تقام البيعة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وامر القاضي اذا اقر
خرج من الخصومة انتهى * ثم رأيت سادسا في الغنية لو اقر الوارث للموصى له فانه

تسمع البيعة عليه مع اقراره * ثم رأيت ما بعاني اجارة منبة المفتي آجود آية بعينها من رجل ثم من آخر فاقام الاول البيعة فان كان الآخر حاضرا تقبل عليه البيعة وان كان يقر بما يدعي هذا المدهي * وان كان غائبا لا تقبل انتهى * كتمان الشهادة كبيرة ويجوز انما يخبر بعد الطالب الا في مسائل * ان يكون عاجزا عن الذهاب * وفيما اذا قام الحق بغيرة الا ان يكون اسرع قبولا * وان يكون الحاكم جائرا * وان يخبره عدلان بما يثبت * ان يكون معتقد القاضي خلاف معتقد الشاهد * وان يعلم ان القاضي لا يقبله * القاصي اذا تاب تقبل شهادته الا المحدث في القذف * والمكروفي بالكذب * وشاهد الزور اذا كان عدلا كما في المنظومة * وفي الحائنية القبول * لا تقبل شهادة الفرع لاصله الا اذا شهد الابن ابنه على ابيه * شهادة الفرع على امله جائزة الا اذا شهد على ابيه لاه * او شهد على ابيه بطلاق صرة امد والام في نكاحه * اذا تعارضت بيعة الطوع مع بيعة الاكراه فيبيح الاكراه او لم يبيح والاجارة والصلح والاقرار * وعند عدم البيان والقول لمدهي الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالقول لمدهي الصحة * اذا اختلف المتبايعان فعالفا الا في مسئلة ما اذا كان المبيع عبدا فحلف كل بعثته على مدق دعواه فلا تحالف ولا فسخ ويلزم البيع ولا يعتق * واليمين على المشتري كما في الواقعات * القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات كما في الخلاصة * وعلى هذا الوامر السلطان بدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا تسمع ولا يجب عليه سماعها * الرأي الى القاضي في مسائل * في السؤال من سب الدين المدهي به ولكن لا جبر على بيانه * وفي طلب الحاسبة بين المدهي والمدهي عليه فان امتنع لا جبر وهما في الحائنية * وفي التفريق بين الشهود * وفي السؤال من المكان والزمان * وفي تحليف الشاهد ان رآه جاز كما في الصيرفة * وفيما اذا باع الاب او الوصي مقار الصغير فالرأي الى القاضي في نقضه كما في بوع الحائنية * وفي مدة حبس المدين * وفي حبس القاضي للصوم * وفي تقييد المحوس اذا خيف قراره كما في جامع الفصولين * وفي سوال الشاهد من الابحان اذا اتهمه * وفيما اذا انصرف الناظر بما لا يجوز كبيع الوقف او رهنه فالرأي الى القاضي ان شاء عزله وان شاء ضم اليه نقض بخلاف

المعاجز فانه بضم اليه كما في القنية * من معنى في نقض ما تم من جهته فسميه مودود عليه
 الا في موضعين * اشترى عبدا وفضله ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب
 بكذا او برهن فانه يقبل * ومب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الوهاب
 انه كان دبرها واستولدها وبرهن يقبل ويسترد ها والعنكة في بيع الخلاصة
 والبزازية * وزدت عليهما مسائل * الاول باعه ثم ادعى انه كان اعتقه * وفي فتح
 القدير نقلا عن المشائخ التنافض لا يضر في الحرية وفروها انتهم * وظاهره ان
 البائع اذا ادعى التدبير او الاستيلاء سمع بالهبة في كلام الفخار على مثال * وفي دعوى
 البزازية سوى بين دعوى البائع التدبير والامتناع وذكر حلا فيهما * الثانية
 اشترى ارضا ثم ادعى ان بائعها كان جعلها مقبرة او مسجدا * الثالثة اشترى عبدا
 ثم ادعى ان البائع كان اعتقه * الرابعة باع ارضا ثم ادعى انها وقف وهي في بيع
 الخانية وقضاها * وفصل في فتح القدير في احوال الاستحقاق فليطرقه *
 وفصل في الظهيرية فيه تفصيلا آخر ورتجده * وظاهر ما في العمادية ان المعتد القول
 مطلقا الخامسة باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغيره فاحش * السادسة
 الوصي اذا باع ثم ادعى كذلك * المتابعة المتولى على الوفاء كذلك * ذكر الثالث
 في دعوى القنية ثم قال وكذا كل من باع ثم ادعى العاد * وشرط العمادى التوفيق
 بانه لم يكن عالما به وذكر فيها اختلافا * ومن فروع اصل المسئلة لو ادعى البائع انه
 مضى لم يقبل * ومنها الوضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم يقبل * لا يشتط في صحة
 المدعى بيان السبب الا في دعوى العين كما في البزازية * لا تثبت اليد في الفخار
 الا بالبيعة او علم القاضي * ولا يكفي التصادق لصحة المدعى الا في دعوى
 القصب كما في القنية * او الشراء منه كما في البزازية * الشهادة ان واقتت المدعى
 نيلت والا لا في مسائل ادعى دين بسبب شهدا باطلاق * اركان الشهود ثلاثة *
 ادعى انه تزوجها فنشهد انها مكوتت * ادعى ملكا مطلقا بلا تاريخ فنشهد انه بتاريخ على
 المختار * ادعى انشاء نعل كفصب وقتل شهدا ابا لافرا ربه * ادعى الناكفالة من
 فلان فنشهد انها كفالة من آخر * ادعى ملك مبن بالشراء من رجل لم يعينه فنشهدا
 بالطلق * ادعى ملكا مطلقا فنشهدا بسبب وقال المدعى فولي بذلك السبب *

ادمى الايلاء فشهد بالابراء او التحليل * ادمى الهبة فشهد بالصدقة كما في التلخيص *
 وما قبلها من الخلاصة وفتح القدير * وقد ذكرنا في الشرح ثلثة وعشرين مسئلة طبر ارجع *
 الامام يقتضي بلمة في حد النذف والفصام والتعزير كذا في المراجعة * وفي
 التمهيد بب يقتضي القاضي يعلمه الا في الحدود والفصام * القاضي اذا قضى
 في معتد فيه نقد فضاؤه الا في مسائل نص اصحابنا فيها على عدم النفاذ * لو قضى
 بطلان الحق بمقتضى المدة او بالتقريب للعجز عن الاتفاق غائبا على الصحيح لاحضرا *
 او بصحة نكاح مزنية ابنة او ابنه لم يصح عند ابي يوسف رج * او بصحة نكاح
 ام مزنية او بنتها * او بنكاح المتعة * او سقوط المهر بالنكاح * او بعدم تاجيل
 العتق * او بعدم صحة الرجعة بلا رضاها * او بعدم وقوع الثالث على التحليل *
 او بعدم وقوعها قبل الدخول * او بعدم الوقوع على الحائض * او بعدم وقوع
 ما زاد على الواحدة * او بعدم وقوع الثالث بكلمة * او بعدم وقوعه على الموطوءة
 عقيد * او نصف الجهاز لمن طنتها قبل الوطني بعد المهر والتجهيز * او شهادة بخط
 ابيد * او بشاهدين او بشهادة شاهد على الملك لم يذكرفه الا انه يعرف خطه
 وحاشية او بشهادة من شهد على صحيفة محتومة من غير ان يقره اوفي
 قسامة يقتل * او بالتقريب بين الزوجين بشهادة المرضعة * او قضى لولده *
 او رجع اليه حكم صبي * او عيد * او كفر * او الحكم بحجر منقيد * او بصحة بيع نصيب
 الساكت من قرن حوزة احد هما * او ببيع متروك التسمية مدها * او ببيع ام الولد
 على الاظهر * وفيل يند على الامسح * او بطلان عفو المرأة عن القود * او بصحة
 ضمان العلاء * او بزيادة اهل العائلة في معلوم الامام من اوقاف المسجد *
 او جعل المطلقة نكاحا مجرد فقد الثاني * او بعدم ملك الكافر مال المسلم باحراره
 نذرهم * او ببيع نذرهم بنذرهم يد ابيد * او بصحة صلوة المحدث * او بقسامة على
 اهل المحلة بثلث مال * او بحد النذف بالتعريض * او بالقرعة في معتق البعض *
 او بعدم تصرف المرأة في مالها غير اذن زوجها لم ينفذ في الكل * هذا * احررت
 من البرازية والعمادية والصيرفية والتأخرانية * الشاهد اذا اردت شهادة ائمة
 ثم زالت ائمة فشدي في تلك الحادثة لم تقبل الا اربعة * العبد * والكافر على المسلم *

والأعمى * والصبي إذا شهد وأفردت ثم زال المانع فشهد وانقبل كذا في الخلاصة *
وسواء شهد عند من رده أو غيره * وسواء كان بعد سنين أو لا كما في القنية * لتخصم ان
يطعن في الشاهد بين ثلاثة * انهما عبادان * أو محدودان * أو شريكان في المشهود به
كذا في الخلاصة * القضاء الضمني لا تشتراط له الدعوى والخصومة * فإذا شهد على
خصم بحق وذكر اسمه واسم ابنته وجدته وقضى بذلك الحق كان قضاء بنسبه ضمنا وإن
لم يكن في حادثة النسب * وقد ذكر العبادي في فصوله فرعين مختلفين حكما
وذكر ان احدهما يقاس على الآخر * وفرق بينهما في جامع الفصولين فليستروا هو من
مهمات مسائل القضاء * وعلى هذا الوجه ايدان فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلانا
في كذا على خصم منكره وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما وهي حادثة التقوى *
ونظيره ما في الخلاصة في طرائق الحكم بثبوت الرضائية ان يعلق رجل وكالة فلان
بدحول رمضان ويدعي بحق على آخر ويتنازعان في دحوله فقام المينة على رؤياه
فثبت رمضان في ضمن ثبوت التوكيل * وأما القضاء الضمني ما ذكره اصحاب
المؤمن من انه لو ادعى كفاية على رجل بمال ياديه فاقربها وانكر الدين ميرهن على
التكفل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصد او على الاصل الغائب ضمنا *
وله فروغ ونفاصيل ذكرناها في الشرح * قال في حرائر المتأوى اذا مات القاضي
انعزل خلفاؤه * او مات واحد من الولاة انعزل خلفاؤه * او مات الخليفة لا يعزل
ولا تدفع قضائه انتهى * وفي الخلاصة وفي هداية الناطقي او مات القاضي انعزل
خلفاؤه * وكذا اموات امراء الناحية بخلاف موت الخليفة * السلطان اذا عزل القاضي
انعزل النائب بخلاف موت القاضي * وفي المعبط اذا عزل السلطان القاضي انعزل
نائبه بخلاف ما اذا مات القاضي حيث لا يعزل نائبه هكذا قبل * ويدعي ان
لا يعزل النائب بعزل القاضي * لانه نائب السلطان او نائب العامة * لا يرى انه
لا يعزل بموت القاضي وعليه كثير من المشائخ رجح انتهى * وفي المزاينة مات
الخليفة ولده امراء وعمال فاكل على ولايته * وفي العظامات القاضي انعزل
خلفاؤه * وكذا امراء الناحية بخلاف موت الخليفة * واذا عزل القاضي انعزل
نائبه واذا مات لا * والغتوى على انه لا يعزل بعزل القاضي لانه نائب السلطان

او العامة * وب عزل نائب القاضي لا ينزل القاضي انتهى * وفي العمادة وجامع
 النصولين كما في الخلاصة * وفي فتاوى فاضلخان واذا مات الخليفة لا ينزل
 قضاته وعمله * وكذا لو كان القاضي مازونا بالا مستخلف فاستخلف غيره ومات
 القاضي او قتل لا ينزل خليفته انتهى * فتحرر من ذلك اختلاف المشايخ في انزال
 النائب بعزل القاضي وموته * وقول المرازى الفتوى على انه لا ينزل بعزل
 القاضي يدل على ان الفتوى على انه لا ينزل بموته بالا ولا لكن ملله بانه نائب
 السلطان فيدل على ان الثواب الآن ينزلون بعزل القاضي وموته * لا نهم
 ثواب القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل * ولا يفهم احد الآن انه نائب
 السلطان * ولهذا اقال العلامة ابن العرس ونائب القاضي في زماننا ينزل بعزله
 وبموته بانه نائبه من كل وجه انتهى * فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المعراج
 كونه كوكيل قاضي القضاة مذهب الشافعي واحمد رح * وعندنا انما هو نائب
 السلطان * في التناظر حانية ان القاضي انما هو رسول من السلطان في نصب الثواب
 انتهى * وفي وقف القبة لومات القاضي او عزل يبقى مانصه على حاله ثم رقم يبقى
 فيما انتهى * وفي التهذيب وفي زماننا لما تعذرت التزكية بغلبة النسق اختار القضاة
 اختلاف الشهود كما اختاره ابن ابي الليثي للحصول غلبة الظن انتهى * وفي مناقب
 الكردري في باب ابي يوسف رح * اعلم ان تحليف المدعي والشاهد امر منسوخ
 باطل والعمل بالمنسوخ حرام * وقد ذكر في فتاوى القاعدي وخزانة المفتين ان
 السلطان اذا امر قضاته بتحليف الشهود يجب على العلماء ان ينصحو السلطان
 ويقولوا له لا تكلف قضاتك امرا ان اطاعوك يلزم منه طاعة الخلق وان مصوك يلزم منه
 صحتك الا آخر ما فيها * لا يصح رجوع القاضي عن قضائه فلو قال رجعت من قضائي
 او وقعت في تلبس الشهود او بطلت حكمي لم يصح والقضاء ماض كما في الخانية *
 فبده في الخلاصة بما اذا كان مع شرائط الصحة * وفي الكنز بما اذا كان بعدد سوى
 صحيحة وشهادة مستقيمة انتهى الا في مسائل * الاول اذا كان القضاء بعلمه فله
 الرجوع عنه كما ذكره ابن وهبان امثنا طامن تقيد الخلاصة بالبيان * الثانية اذا ظهر له
 خطأ وجب عليه نقضه بخلاف ما اذا تدل رأبي المجتهد * الثالثة اذا قضى في

مجتهد فيه مخالف لمذهبه فله نقضه دون غيره كما في شرح المنظومة * امر القاضي حكم
نكوله ملزم الحدود الى المدعي * والا لم يرد دفع الدين * والا لم يحبس الا في مسئلة
في العمدية والبرازية * وقف على الفقراء فاحتاج بعض قرابة الواقف بامر القاضي
بان يصرف شيء من الوقف اليه كان بمنزلة الفتوى حتى لو اراد ان يصرفه الى فقير
آخر صح * قول القاضي حكم منه فليس له ان يزوج اليتيم التي لا ولي لها من نفسه
ولا من ابنه ولا ممن لا تقبل شهادته له * واما اذا اشترى القاضي مال اليتيم لنفسه
من نفسه او من وصي اقامه فمذكورة في جامع الفصولين من فصل تصرف الوصي
والقاضي في مال اليتيم * فقال لم يجز بيع القاضي ما له من يتيم وكذا عكسه *
واما ما اشتراه من وصيه او باعه من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو صبا من جهة
القاضي انتهى * ولو باع القاضي ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه
ثم ظهر مال آخر للميت لم يطل البيع ويشترى بالنعم ارضا توقف بخلاف الوارث
اذا باع الثاني عند عدم الاجازة فانه لا يشتري بقيمة الثاني ارضا توقف * لان فعل
القاضي حكم بخلاف غيره كما في الطهريه من الوقف الا في مسئلة ما اذا اطلق
فقيرا من وقف الفقراء فانه ليس بحكم حتى كان له ان يعطي غيره كما في جامع
الفصولين * وقيل اذا اذن الولي للقاضي في تزويج الصغيرة فزوجها القاضي كان
وكيلا فلا يكون فعله حكما حتى ارفع عقده الى مخالف كان له نقض كذا في القاسمية *
فالمستثنى مستثنان * وقولهم ان فعله حكم يدل على ان الموكل انما هي
شرط للحكم القولي دون التعلي فليتنبه له * وقد ذكرناه في الشرح * اذا قال
المقر له مع اقراره لا تشهد علي ولا معه ان يشهد عليه كما في الخلاصة الا اذا قال له
المقر له لا تشهد عليه ما افرم لا يسعه كما في حيل التاثير حائصة من حيل
المدائيات ثم قال واحتلفوا فيما ادرج المقر له وقال انما نهيتك لعدو طلب منه
الشهادة قيل يشهد وقيل لا يشهد * يحلف القاضي فربما الميث بان الدين واجب
لك على الميت وما ابرأه منه ولو كان ثابتا باقرار المريض في مرض موته كذا في
التاثير حائصة من كتاب الحيل * انما يجوز اقامة البيعة على المستقر اذا لم يعلم
القاضي بانه مسخر وان علم بدفلا آيات التوكيل عند القاضي بلا خصم جائز ان

كان القاضي مرف المولكل باسمه ونسبه * لا ينزعزل القاضي بالردة والفسق * ولا
 ينزعزل والى الجمعة بالعلم بالنعزل حتى يقدم الثاني * وأختلف المشائخ رح في القاضي
 الآن يكون في المنشور اذا اتاك كتابي فقد صرلتك فلا ينزعزل الآبه * طلب من
 القاضي كتابة حجة الابرأ في فية خصمه لم يكتب له ضد أبي يوسف رح خلافا لمحمد رح *
 وأجمعوا على انه يكتب له حجة الاستيناء ولها حجة الطلاق * قال القاضي قضيت
 بكذ اعليك بيينة او افرا يرسل * يرسل القاضي الى المخدرة للدعوى واليمين *
 لا يمس على الصبي في الدماوي * ولو كان محجورا لا يحضره القاضي لساها * ويختلف
 العد ولو محجورا ويقضى بكوله ويواخذ به بعد العتق * الأصح انه لا يحلف على
 الدين المؤجل قبل حلول الاجل * لا يقبل قول امين القاضي انه حلف المخدرة
 الا شاعدين * اقتضاء ينخصص بالزمان والمكان * ولو لا فاضيا بمكان كذا الا يكون
 فاضيا في غيره * وفي الملتقط ونضأ القاضي في غير مكان ولا يبتدأ بصرح * واحتلوا
 بما اذا كان العتار لافي ولا يته * ما ختار في عدم صحة فضائه * وصح في
 الخلاصة الصحة * واقتصر فاضحان عليه * والعلاف انما هو العتار لافي العين
 والدين كما في المزايده * وفي القيمة قضى في ولا يتهنم اشهد على قضائه في غير ولا يته
 لا يصرح الاشهاد انتهى * ولا تقبل شهادة من قال لا ادري * مؤمن انا اول للشك في
 الايمان وكذا امامته كذا في شهادات الولو الحجة * تقبل الشهادة حسبة بلا
 دعوى في طلاق المرأة * وعق الامه * والوف * وهلال رمضان وغيره الالهلال
 العطر * والاضحى * والحدود * الآحد القذف والسرة * واحتلوا في قبولها
 بلا دعوى في النسب كما في الظهيرية من النسب * وحزم بالقبول ابن وهبان *
 وفي تدبير الامه * وحرمة المصاهرة * والخلع * والايلاء * والظهار * ولا تقبل في عتق
 العبد بدون دعوى ضد خلافا لها * واحتلوا على قبوله في الحرية الاملية والمعتدلا *
 والنيكاح ثبت بدون الدعوى كالطلاق * لان حل المروج والحرمة فيه حق الله تعالى
 معازة نوبة من غير دعوى كذا في فردق الكرايبي من النكاح * المشهود عليه
 شيء ان كان حاضرا كعت الاشارة اليه * وان كان غائبا بد من تعريفة باسمه واسم
 ابيه وحده ولا تكتفى النسبة الى العتد ولا الى العرفة * ولا يكتفى الاقتصار على الاسم

إلا ان يكون مشهوراً * وتكفي النسبة الى الزوج * لان المقصود الاعلام * ولا بد من
 بيان حليتها * ويكتفي في العبد اسمه ومولاه * واب مولاه * ولا بد من النظر الى وجهها
 في التعريف * والفتوى على قولهما انه لا يشترط في المخبر المشاهد باسمه ونسبه اكثر من
 عدلين لانه ايسر * والقاضي هو الذي ينظر الى وجه الرأ ويكتب حلالاً اذا كان
 الكل من البرازية * لا اعتبار بالشاهد الواحد الا اذا اقامه واراد ان يكتب
 القاضي الى آخره فانه يكتب كما في البرازية * ذكر في الفقه من باب ما يبطل دمي
 المدمي قال سمعت شيخ الاسلام القاضي علاء الدين المروزي يقول يقع دمي
 كثيراً ان الرجل يفر على نفسه بما لا في ملكه ويشهد عليه ثم يدعي ان بعض هذا المال
 قرض وبعضه ربوا عليه * ونحن نقضي انه ان اقام على ذلك بيعة تقبل وان كان
 منافساً لا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار انتهى * وقال في كتاب المدايات
 قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا ان رجلاً كان يشتري الذهب الردي زماناً
 الدينار بخمسة دوانق ثم تبه فاستحل منهم ما يروونه ما بقي لهم عليه حال كون ذلك
 مستهلكاً فكشيت انا وغيري انه يبرأ * وكتب ركن الدين الرجباني الابرأ لا يعمل
 في الربوا * لان رده لعق الشرع وقال انه اجاب نعم الدين الحكمي معللاً بهذا
 التعليل * وقال هكذا سمعت من ظهير الدين المرفعياني * قال رضي الله عنه فرب
 من طني ان الجواب كذلك مع تردد فكنت اطلب الفتوى لا محجوا بي عنه
 فعرضت هذه المسئلة على علاء الانسة النخاطي * فاجاب انه يبرأ ان كان الابرأ
 بعد الهلاك وفضب من جواب غيره انه لا يبرأ فارد ان طني بصحة جوابي ولم احمد *
 وبدل على صحته ما ذكره البردوي في عناء الفقهاء من حملة صور البيع الفاسد جملة
 العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض فاذا استهلك على ملكه ضمن مثله ولو لم
 يصح الابرأ لرد مثله فيكون ذلك رده ضمان ما استهلك لارد من ما استهلك ويرد
 ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد السابق بل ينقر منه المملك في فصل الربوا ولو
 لم يكن في رده فائدة نقص عقد الربوا لا يجب ذلك هذا للشرع * واما الذي يجب
 هذا للشرع رده عين الربوا ان كان قائماً لارد ضمانه انتهى * وقد اقيمت آخذ امن
 الاولى بان الشهود اذا شهدوا ان البعض لاحقة لهو انا فعل مواطاة وحيلة تقبل *

لا يجوز اطلاق المحبوس الأبرص لخصمه إلا اذا ثبت اعصاؤه او احضره ابن للقاضي في
 غيبة خصمه * تصرف القاضي في الاوقاف مبنية على المصلحة فما خرج منها منه باطل *
 وقد ذكرنا من ذلك اشياء في القواعد * وما يدل عليه انه لو عزل ابن الواف من
 النظرا لشرطه ولو في غيره بلا خيانة لم يصح كما في فصول العمادي من الواف
 وجامع الفصولين من القضاء * واوعين للنظر معلوما وعزل نظر الثاني ان كان
 ما مبنية له بقدر اجر مثله او دونه اجراء الثاني عليه والآجل له اجر المثل وحط
 الريادة كما في الغيبة وغيرها * ومنها حرمة احداث تقرير فراش المجد بغير شرط
 الواف كما في الذخيرة وغيرها * وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة ان من اعتمد
 على امر القاضي الذي ليس بشري لم يخرج من العهدة * ونقلنا هناك فرما من
 فنارعي الولو الجيدة ولا يعارضه ما في الغيبة * طالب القيم هل المحلة ان يقرض من
 مال المجد للامام فابى فامر القاضي به فافرضه ثم مات الامام مفلسا لا يضمن
 القيم انتهى * لا بد لا يضمن بالاقرار باذن القاضي لان القاضي الاقرار من
 مال المجد * وفي الكافي من الشهادات الاصح ان القاضي اذا علم ان المحضر مسخر
 لا بد وزا فامه البينة عليه * ولا يجوز اثبات الوكالة او الوصاية بلا حصر حاضر *
 لا تقبل شهادة المغفل وقيل اقراره كما في الولو الجيدة * شهدا على انه مات وهي امراته
 وامر ان انه طلقها بالاولى والى * تنازعنا في ولا رجل بعد موته فبر من كل انه اعتقه
 وهو بملكه فالمراث بينهما * كما لو برهننا على نسب ولد كان بينهما * واي بينة سقت
 ونقضت بهما لم تقبل الا حرمي * مثل الشهود بالبيع من الثمن فقالوا لا نعم لم تقبل *
 وبالكاح من المهر فقالوا لا نعم تقبل كلما في الصبرية * الاصح انه لا يقتضى يجوز تحمل
 الشهادة على المتقية * واجمعوا على انه لا يتحملها من وراء جدار كذا في المجتبى *
 وفي الموازية شهدا بطلاق او عتاق وقال لا تدري كان في صحة او مرض فهو على
 المرمى * واوقال الوارث كان يهدي يصدق حتى يشهدوا انه صحيح العقل * وفي
 الحجة انه فلا بد زوج الكبرى لكن لا بد من الكبرى نكاحه اقامة البينة ان الكبرى ذمة *
 شهدا النهار وحت نكاحها ولا تعلم هل هي في الحال امراته ام لا * او شهدا انه باع منه
 هذا العبد ولا تدري هل هو في ملكه في الحال ام لا بقضى بالنكاح والملك في

الحال بالامتنعاب * والشاهد في المقد شاهد في الحال انتهى * وفي البرازية
معزيا الى الجامع الشاهد عاين دابة تتبع دابة وتوضع له ان يشهد بالملك والتاج
انتهى * لا يحلف المدعي اذا حلف المدمي عليه الا في مسئلة ذكرناها في الدعوى من
الشرح من المحيط * وقال فيه انها من خواص هذا الكتاب وغرائبها فيجب حفظها *
اللعب بالشرطي لا يسقط العدالة الا باحد من خمسة * الفمارة عليه * وكثرة الحلف
عليه * واخراج الصلوة عن انتهاه بسببه * واللعب به على الطريق * وذكر شي من
الفق عليه كما بيناه في شرح الكنز * الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع الا في دعوى
العصب في المقتول * وامّا في الدور والعتار فلا فرق كما في البيتمة * شهادة الزوج
على زوجته مقبولة الا بزناها وقد نفها كما في حد القذف * وفيما اذا شهد على
امرأها بانها امه لرجل يدعيها لا تقبل الا اذا كان الزوج اعطاه المهر والمدعي
يقول انك انما في المتاج كما في شهادات الحائبة * تقبل شهادة الذمي على منته
الا في مسائل * فيما اذا شهد نصراني على نصراني انه قد اسلم حيا كان او متوفيا
بصلى عليه يحلف ما اذا كانت نصرانية كما في الخلاصة الا اذا كان ميتا وكان له
ولي مسلم يدعيها تقبل للارث وبصلى عليه بقول وليه كما في الحائبة * وفيما اذا
شهد على نصراني ميت ديني وهو مدعيون مسلم * وفيما اذا شهد عليه بعين اشتراها
من مسلم * وفيما اذا شهد اربعة نصاري على نصراني انه زنى بمسلمة الا اذا قالوا
استكروها فبعد الرجل وحده كما في الحائبة * وفيما اذا ادّعى مسلم عبدا في يد كافر
فشهد كافر ان انه عبده فبطلان القاضي المسلم له كما في البدائع * لا تقبل
شهادة الانسان لنفسه الا في مسئلة * القابل اذا شهد بعفو ولي المقتول * وصورت في
شهادات الحائبة ثلثة فتلو ارجلا صدام شهدوا بعد التوبة ان الولي قد عفا عنه قال
الحسن لا تقبل شهادتهم الا ان يقول انسان منهم عفا عنه وعن هذا الواحد فني *
الوجه قال ابو يوسف رج تقبل في حق الواحد * وقال الحسن تقبل في حق الكل
انتهى * وكنت في فائدة اليقين البيزول بالشك انه من انك لحسن انسان وادّعى
انه ميتة فاشهد ان يشهدوا انه ذكبة بحكم الحال كما في البرازية * وتلى هذا فرمى
لوراوا شخصا ليس عليه آثار مرض اترشي لهم ان يشهدوا انه اقره هو صحيح

وكذا عكسه * ولورأوه في فراش اوبه مرض ظاهر فلهم ان يشهدوا انه كان مريضاً
 عملاً بالحال * لكن لو قال لهم انا صحيح هل يشهدوا بصحته او يحكموا قوله فان
 ظهر لهم ما يدل على صحته شهدوا بها والاحكموا قوله * وينبغي ان يسألهم القاضي
 هل ظهر عليه ما يدل على مرضه فان اخبروا به لم يعمل باخباره انه صحيح والاميل به
 وهو حادثة الفتوى * وفي حنايات البزازية شهدوا على رجل انه جرحه ولم يزل
 صاحب فراش حتى مات يحكم به وان لم يشهدوا انه مات من جراحته * لانهم
 لا علم لهم به * وكذا لا يشترط في الحائض المائل ان يقولوا مات من مقولته * ولان
 اضافة الاحكام الى السبب الظاهر لا زام الا الى سبب يتوهم * الا ترى انه لا تجب
 القسامه في ميتة بحلة على رقبته حبة ملتوية انتهى * نقبل شهادة العتيق لمعنه الا في
 مسئلة ما اذا شهد بالتمن عند اختلافها كما في الخلاصة * وتقبل عليه الا في مسئلة
 ذكرناها في الشرح * قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء ما لفظه وذكر جماعة
 من اصحاب الشافعي وابي حنيفة راجد الم يكن القاضي له شيء من بيت المال
 فله اخذ مشرو ما يتولى من اموال التمام والارواق ثم بالغ في الانكار انتهى *
 وله ارهذ الا صما شارح لكن في العانة ذكر العشر للمتولي في مسئلة الطاحونة *
 لا تحليف مع البرهان الا في ثلث ذكرناها في الشرح * دعوى دين على ميت *
 وفي استحقاق المبيع * ودعوى الأبق * لا تحليف بلا طلب المدعي الا في
 اربع على قول ابي يوسف راجد مذكورة في الخلاصة * نقبل الشهادة حسبة بلاد دعوى
 في نمانيه مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان * في الوقف * وطلاق
 الزوجة * وتعليق طلائها * وحرية الامه * وتدبيرها * والخلع * وهلال رمضان *
 والنسب * وزدت خمسة من كلامهم ايضا * حد الزنا * وحد الشرب * والابلاء *
 والطهاره * وحرمة المصاهرة * والمراد بالوقف الشهادة باصله * واماً يريعه فلا * وعلى
 هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها * فالدعوى حسبة لا تجوز *
 والشهادة حسبة بلاد دعوى جائزة في هذه المواضع فلنحفظ * ثم زدت سادسة من القبة
 نصارت اربعة عشر موضعاً وهي الشهادة على دعوى مولاه نفسه * ولم ارمض بارجح
 الشاهد حسبة من غير موال القاضي * وأعلم ان شاهد الحسبة اذا اُخبر شهادته بلا عذر

يفسق ولا تقبل شهادته نصوا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعنق الأمة * وظاهر ما في
 الفتية انه في الكل وهي في الظهيرة والبتيمة * وقد آلفت فيها رسالة لنا شاهد حسنة وانس
 لنا مدعي حسنة الا في دعوى الموقوف عليه اصل الوقف فانها تسمع ضد البعض * والفتوى
 على انها لا تسمع الدعوى الا من التولي كذا في الجزازية من الوقف * فاذا كان الموقوف
 عليه لا تسمع دعواه فالاجنبى والاولى * وظاهر كلا مهم انها لا تسمع من غير الموقوف
 عليه اتفاقا * وهل يقبل تجريم الشاهد حسنة الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى * لا يعال
 بين المولى وعبد قبل ثبوت عتقه الا في ثلث مسائل مدكورة في منية المفتي * ولا
 يعال بين الموقوف والمدعى عليه به الا في موضعين منها ايضا * لا يلزم المدعى ببيان
 السبب ونصحه بدونه الا في المثليات * ودعوى المرأة بدين على ترك زوجها *
 والثانية في جامع النصولين * والاولى في الشرح من الدعوى * الشهادة بحرية
 العبد دون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسألتين * الاولى اذا شهدوا بالحربة
 الاصلية وامه حبة تقبل لا بعد موتها * الثانية شهدوا بانها ام ولد بائنا تقبل وان
 لم يدع العبد وهما في آخر العمادية * والاولى معرفة على الضعيف فان الصحيح
 عنده اشتراط دعواه في العارضة والاصلية كما قدمنا * ولا تسمع دعوى الاتفاق
 من غير العبد الا في مسألة من باب التحالف من المحيط * بأم عبدانم ادعى على
 المشتري الشراء والاتفاق وكان في يد البايع تسمع منهما * وان كان في يد المشتري
 تسمع في الشراء فقط * ولا يشترط سجد دعوى الحرية الاصلية دئرا من امد ولا اسم
 ابي امه لجواز ان يكون حرا الاصل وامه رفيقة صرح بدعي آخر العمادية وجامع
 النصولين * وكذا في الشهادة بحرية الاصل كما في دعوى الفتية * القضاء بعد صدوره
 صحيحا لا يبطل باطال احد الا اذا انقضى له بطلانه فانه يبطل الا في المقضي
 بحريته * وبما اذا ظهر اليهود عبيدا او محدودين في فداف بالجنة فانه يبطل القضاء
 لكونه غير صحيح * يعال المنكر الا في احدى وتلن مسئلة ببها في شرح الكز *
 اذا ادعى رجلان كل منهما على ذي اليد استحقاق ما في يده فاقترلا أحدهما وانكر
 للآخر لم يستحق للمنكر منهما الا في ثلث * دعوى الغصب * والابداع * والامارة *
 فانه يستحق للمنكر بعد اقراره لاحدهما كما في الخانية مفصلا في الخلاصة في كل موضع

لواقرنه بلزمه فاذا انكره يستخلف الا في ثلث وذكرها * والصواب الا في اربع وثلثين وقد
ذكرتها في الشرح * يجوز قضاء الامير الذي يولى القضاة وكذلك كتابه الى القاضي
الا ان يكون القاضي من جهة الخليفة فقضاء الامير لا يجوز كذا في المتن * وقد
اقتبست بان تولية با شامصر قاضيا يحكم في اقصيته بمصر مع وجود قاضيهما المولى من
السلطان باطلقة لانهم لم ينقض ذلك اليه * ذكر الصدر الشهيد في شرح ادب القضاء
ان المولى لا يكون قاضيا قبل وصوله الى محل ولايته فمقتضاه جواز قبول الهدية قبل
الوصول مطلقا وعدم جواز استثنائه بارسال نائب لدفعه في محل قضائه وصل القضاء
الآن على ارسال نائب حين التولية في بلد السلطان * والظاهر انه بالان السلطان
وج لا كلام فيه * حادثة ادعى انه فرس اثلا في ارض محدودة بكذا من مدة ثمانية
عشر سنة على ان الارض ان ظهر لها مالك دفع اجرتها وان المدعى عليه يتعرض به بغير
حق وطالبه بذلك فاجابه المدعى عليه بان الاصل المذكور غرس مستاجر الوقف له فاحصر
المدعى شاهدين شهدا بان غرسه من المادة المذكورة وزاد احدهما يانه واضع اليد عليه
فحكم القاضي بالملك للمدعى ولم يطلب البينة من المدعى عليه فثبتت من الحكم *
فاجبت بان غرس صحيح * لان المدعى لم يبين نية ان غرسه خارج او ذبيحة وعلى كل
لا موافقة بين الدعوى والشهادة * والحاصل ان القاضي يستأنف الدعوى فان
ذكر المدعى ان المدعى عليه واضع اليد وان غرسه من غرسه المدعى عليه على وضع
اليده او برهن عليه ثم برهن على الغرس وشهدا على طبق الدعوى طلب من
الناظر البرهان فان برهن على المدعى قدم برهانه الخارج * لان الغرس مما يتكرر
فليس كالساج * وان ذكر المدعى انه واضع اليد وان الناظر المدعى عليه يعارضه وبرهن
فبرهن الناظر على غراس المستاجر قدم برهانه الناظر لكونه خارجا * وهل الترجيح
لبينة الناظر لكونها ثبتت الغرس بحق والاولى نية فصبا * قلت لا ترجيح بذلك *
ثم سئلت لو ارجح الغرس * فاجبت بتقديم بينة الخارج الا اذا سبق تاريخ ذى
اليده يقدم * لان الغرس مما يتكرر * وقال الزبلي انه بمنزلة الملك المطابق وهذا
حكمه * ثم رأيت في فصوص القنية لو غرس المسلم في ارض ممسكة كانت مبيلا انتهى *
فمقتضاه ان يكون الاصل وهذا اذا كانت الارض وقفا على ابناء السبل * وظهر ما في

الا تعاف انه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت ملكا له لا وقتا * وذكر في حوزة
 المعتين من الوقف حكم ما اذا غضب ارضا وبنى فيها اَوْ غرس * لا تعاف اذا
 اختلفا في الاجل الا في اجل السلم * دعوى دفع التعرض مسمومة على المعتين *
 كما في دعوى البزازية * ودعوى قطع النزاع لا كما في دعوى دارى الهداية * اختلف
 الشاهدين مانع الا في احدى * وتلنين مسئلة ذكرناها في الشرح * اذا احسب الغاصبي بشي
 حال قضاء قبل منه الا اذا احسب ان ارجل بعده وتعامه في شرح ادب القضاء للصدوق
 لا تسمع الدعوى بدين على الميت الا على وارث او وصي او موصى له لا تسمع على غيره
 كما في جامع الفصولين الا اذا اوجب جميع ماله لا حصصه * وسئل هل فانها تسمع منه
 لكونه ذا يد كما في حوزة المعتين * المذهب عليه اذا دفع دعوى المالك من
 دلائل بان فلانا ودعا اياه انه دفع الدعوى بلا شبهة الا في مسئلتين * الاولى اذا
 ادعى الارث منه فانها لا تندفع بخلاف دعوى الشراء منه * الثانية اذا ادعى
 الشراء منه وقال امرني بالقبض منك لم تندفع * والفرق في مروق الكراوية *
 دعوى القضاء والشهادة عليه من غير تسمية الغاصبي لا تسمع الا في مسئلتين * الاولى
 الشهادة بالوقف اي بان فاضيا من قضاء المسلمين قضى بصحته صحت * الثانية
 الشهادة بالارث اي بان فاضيا من القضاء قضى بان الارث له صحت وهذا في
 الحوزة * ودعوى الفعل من غير بيان افعال لا تسمع الا في اربع * مسئلة في قضاء الغاصبي
 * والثالثة الشهادة بانه اشتراه من وصيه في صفقة صحيحة وان لم يسموه * والرابعة
 الشهادة بان وكيله باعه من غير بيان * والكل في حوزة المعتين * الخامسة نسبة فعل
 الى متولي وقف من غير بيان من نصبه على التعيين * السادسة نسبة فعل الى وصي
 يتيم كذلك * ويمكن رجوع الاخبار الى الاول * القضاء بالحرية قضاء على
 الكافة الا اذا قضى بعتق من ملك * ورخ فانه يكون قضاء على الكافة من ذلك
 التاريخ فلا تسمع فيه دعوى ملك بعده وتسمع فيه كما ذكره ملا حسروني في شرح
 الدرر والعروة القول لمكر الاجل الا في السلم فلنمده * الشراء ببيع دعوى الملك
 وكذا الاستيداع الا للضرورة كما اذا اخاف من الغاصب تلف العين فاشترها
 او احدها ودفعه ذكره العاصمي في الفصول * وفي جامع الفصولين ببيعته لغير

ينبغي * الجهالة في المكوحة تمنع الصحة * وفي المهر ان كانت فاحشة فمهر المثل والا
فالبوط كعبد * وفي البيع في المبيع والنمن تمنع الصحة الا اذا دهن حقاني دار فاد من
الا حر عليه حقاني دار اخرى فتبايعا الحقيق المجهولين فانه جائز * وفي الاجارة
تمنع الصحة في العين او في الاجرة كهذا * وفي الدعوى تمنع الصحة الا في
العصب والسرفة * وفي الشهادة كذلك الا فيهما * وفي الرهن وفي الاستحلاف تمنعه
الا في ست * هذه الثلاثة * ودعوى خيانة مبهمة على المودع * وتعليق الوصي من اتهام
الفاضي له * وكذا المولى * وفي الاقرار لا تمنعه الا في مسئلة ذكرناها في باب *
وفي الوصية لا تمنعها * البيان الى الوصي او وارثه * وفي المتفق لو قال اقطو فلانا
شياً او جزء من مالي اقطوه ما شاء * وفي الوكالة فان في الموكل فيه ونفا حشت منعت
والا فلا * وفي الوكالة تمنع كهذا * وقيل لا * وفي الطلاق والعناق لا رعليه
البيان * وفي الحد ود تمنع كهذا ان اراد * لا يجوز لادم من عليه الانكار اذا كان
حاليا لعق الا في دعوى العيب فان لبائع الكاره ليعيم المشتري البيعة عليه لينمكن
من الرد على بائعه * وفي الوصي اذا علم بالدين ذكرهما في بيع التوازل * اذا اقام
الحاج بيعة على النجاج في ملذود واليد كذلك قدمت بيعة ذي اليد هكذا اطبق
اعجاب المتون * قلت الا في مسئلتين ذكرهما في حزانة الاكمل من دعوى النسب
* الاولى لو كان النزاع في عيذ فال الحارج انه ولد في ملكي واصفقت وبرهن * وقال
دو اليد ولد في ملكي قط بخلاف ما اذا قال الحارج دبرته او كاتبة فانه لا يقدم *
الثانية لو قال الحارج ولد في ملكي من امتي هذه او هو ابني قدم على ذي اليد * اذا
برهن الحارج ذو اليد على نسب صغير قدم ذو اليد الا في مسئلتين في الحزانة الاولى
لو برهن الحارج على انه ابنه من امراته هذه وهما حيران واقام ذو اليد انه ابنه ولم
يشبه الى امه فهو للحارج * الثانية لو كان ذو اليد ذميا والحارج مسلما برهن الذمي
بشهود من الكفار وبرهن الحارج قدم الحارج صواب برهن بمسلمين او بكافرين *
ولو برهن الكافر بمسلمين قدم على المسلم مطلقا لا يقدم المسلم على الكافر ولا الكتابي
على الموالي في الدعاوي الا في دعوى النسب كما في حزانة الاكمل * اذا شهدوا
له بانه وارث فلان من غير بيان سببه لا تقبل الا اذا شهدوا بان ملاذا لفاضي

فرضي بانه وارنه فانها تقبل كما في خزانه الاكل آحوالد ماوي * اذا شهدوا له بقرابة
 بانه آحو او صه او ابن صه لا بد ان يبينوا انه لابيه واسه او لايه الا في الابن والبنات
 وابن الابن والاب والام كما في الخزانه * التحفة بينه ماله او اقرارا وتكول من يمين
 او يمين او فسامه او علم القاضي بعد توليته او قرية فاطعة وقد ارضعناه في الشرح من
 الدعوى الا ان الفتوى على قول محمد راجع المرجوع اليه انه لا اعتبار بعلم القاضي
 * وفي جامع الأصولين وعليه الفتوى * وعليه مشا تخرج كما في البرازية من المسائل
 المحمسة من الدعوى * القول قول الاب انه اتفق على ولده الصغير مع اليمين
 ولو كانت النفقة مفروضة بالغضاء او بفرض الاب ولو كذبته الام كما في نفقات
 الخائفة * بخلاف ما لو ادعى الاتفاق على الزوجة وانكرت * وعلى هذا يمكن ان
 يقال المديون اذا ادعى الايفاء لا يقبل قوله الا في مسئلة * اذا تنازع رجلان في عين
 ذكر العادي انها على سنة وتلين وجهها * وثلت في الشرح انها على خمس مائة والنسي
 صر * اتصديق اقرار الا في الحد وكما في الشرح من دعوى الرجلين * لا يرضى
 بانقرينة الا في مسائل ذكرتها في الشرح من باب التحالف * القاضي اذا حكم في شيء
 وكتب في السجل يجعل كل ذي حجة على حجة اذا كانت له * وخمس من السجلات
 لا يجعل القاضي كل ذي حجة على حجة * النسب * والحكم بشهادة القابضة
 * ونسخ النكاح بالعتق * ونسخ البيع بالابان * ونفسق الشاهد كذا في الخلاصة من
 كتاب المحاضر والسجلات *

• كتاب الوكالة •

الاصل ان الموكل اذا ائتم على وكيله فان كان مفيدا ائتمر مطلقا والا لا * وان كان
 بائعا من وجه ضاررا من وجه فان اكده بالنسي ائتمر والا لا * وعليه فروع * منها
 بعد اختياره بعد تغييره لم يفسد لانه مفيد * بعد من فلان فباعه من غيره كذلك * وهما في
 الخط * ومن هذا النوع بعد بكفيل * بعد برهن وبعد نسبة فباعه نقدا بخلاف بعد نسبة
 له يبعد نقدا * ولا تبع الا نسبة له يبيع نقدا * بعد في سوق كذا فباعه من غيره * لا تبعه
 الا في سوق كذا الا * ونظيره بعد بشهود * لا تبعه الا بشهود فلا مخالفة مع النهي الا في
 قوله لانح الاب بالنسبة * وفي قوله لا تسام حتى تقبض الثمن كما في الصغيرى فله المخالفة

بخلاف لاتباع حتى قبض لان التسليم من الحقوق وهي راجعة الى الوكيل
 فلا يملك النهي * الوكيل يملك الموقوف كالماتق ولا ينهاها وتامد في تكاح الجامع *
 الوكيل مصدق في براءته دون رجوعه فلو دفع اليه النكاح وامره ان يشترى بها
 عبدا ويريد من عبده الى خمس مائة فاشترى زاد من الزيادة وكذا بد الامر حالها
 ويقسم الثمن اثلاثا للتعذر بخلاف شراء المعينة حال قيامها وتامد في الجامع * لا يصح
 عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا الوكيل بشراء شيء بغير عينه او بيع مال ذكره في
 وصايا الهداية * قنت وكذا الوكيل بالكاح والطلاق والعناق وانعصر في الوكيل بشراء
 معين والخصومة * لا يجبر الوكيل اذا امتنع من فعل ما وكل فيه لكونه متبرعا الا في
 مسائل * اذا وكل في دفع مدين وغاب لكن لا يجب عليه الحمل اليه * والمغضوب و
 الامانة سواء * وفيما اذا وكنت يبيع الرهن سواء كانت مشروطة فيه او بعده * وفيما اذا
 كان * كيلا بالخصومة بطلب الدمي وغاب المدعي عليه * ومن فروع الاصل لا جبر على
 الوكيل بالامتناع والتدبير والكتابة والهبة من فلان والبيع منه وطلاق فلانة وقضاء دين
 فلان اذا غاب الموكل ولا يجبر الوكيل بغير اجر على تقاضي الثمن وانما يجبر الموكل *
 ولا يجبر الوكيل بددين موكلة ولو كانت وكالته هامة الا ان ضمن * لا يوكل الوكيل
 الا باذن او تعميم تفويض الا الوكيل بقبض الدين لانه يوكل من في عياله بدونهما
 فبرأ المدبون بالدفع اليه * والوكيل بدفع الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم فدفع الآخر
 جاز ولا يتوقف كما في اضية الخانية * الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله
 فانه يرجع على موكله به الا فيما اذا دمي الدفع ومصدق الموكل وكذا البائع فلا رجوع
 كما في كفالة الخانية * وكيل الاب في مال ابنه كالاب الا في مستثنين من بيع
 الولو الحية * اذا باع وكيل الاب من ابنه لم يجز بخلاف الاب اذا باع من ابنه *
 ولما اذا باع مال احد الابنين من الآخر يجوز بخلاف وكيله * المأمور بالشراء اذا
 حال في الجنس نفذ له الا في مستثناة من يوم الولو الحية * الاسير المملوك في دار الحرب اذا
 امر ان يابان يشترى بالف درهم فخالف في الجنس فانه يرجع عليه بالالف *
 الوكيل اذا سئل الموكل الثمن فاشترى باكثر نفذ على الوكيل الا لو كبل بشراء
 الا سبر فانه اذا اشتراه باكثر ازم الامر المسمى كما في الوقات * الوكالة لا تقتصر

على المجامع بخلاف التملك * فاذا قال لرجل طلقها لا يقتصر وطلقى نفسك يقتصر
الاذا قال ان شئت فيقتصر وكذا اطلقها ان شاءت كما في الحائبة * التوكيل مامل
لغيره فمضى كان عاملا لنفسه بطلت * واذا قال فى الكنز وطل توكيل التوكيل مامل
الا في مسئلة ما اذا وكل المديون ببراءة نفسه فانه صحيح ولذا لا ينقد المجلس * به سم
مزاله وان كان عاملا لنفسه * بخلاف ما اذا وكله بقبض الدين من نفسه او من غيره
لم يصح كما في البرازية * التوكيل اذا امسك مامل الموكل وفعل بمامل نفسه فانه يكون
متعديا فلو امسك دينارا الموكل وبيع ديناره لم يصح كما في الخلاصة الا في مسائل *
الاولى التوكيل بالانفاق على اهله وهي مسئلة الكنز * الثانية التوكيل بالانفاق على غيره
داره كما في الخلاصة * الثالثة التوكيل بالشراء اذا امسك المديون ووفى من مامل
نفسه * الرابعة التوكيل بقضاء الدين كذلك وعما في الخلاصة ايضا * وقد اختلف فيها
بما اذا كان المامل قائما لم يصفى الشراء الى نفسه * الخامسة التوكيل بالاطعام
الركبة اذا امسكه وتصدق بما لا يتاوى بالرجوع اجزاء كما في الفقة * السادسة
رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وامره ان يتصدق بها فامسكه التوكيل وتصدق
بعشرة دراهم من عند نفسه جاز وتكون العشرة له بالعشرة كذا في مساوى
فاضي حان * براءة التوكيل بالبيع المشترى من الثمن قبل قبضه وهنه صحيح عند
ابى حنيفة راج * وما حظ الكل عند غير صحيح عند هاهنا خلافا لمحمد راج كما في
حيل النثار حائبة * وما حرج من قهاتهم يجوز التوكيل بكل ما يعقد والوديل لنفسه
الوصي فان له ان يشتري مامل اليتيم لنفسه والمنع ظاهر * ولا يجوز ان يكره ولا
في شرائه لغيره كما في بيع البرازية * الا مراد ان يقد العلى بزمان بيع هذا عدا او اعينه
فدا فعلة المامور بعد جاز كذا في حسم الحائبة * من ملك التصرف في شئ ملكه في
بعضه ولو وكله في بيع عبده فباع نصفه صح عند الامام * وتوفى منه هاهنا اذ في شراء
مدين معين ولم يسم ثمنه فاشترى احد هاهنا * اذ في بيع دينه ملك قبض بعضه
الا اذا نص على ان لا يقبض الا الكل معا كما في البرازية * واذا وكله بشراء عبده
فاشترى نصفه توفى ما لم يشتري الباقي كما في الكنز * التوكيل اذا وكل بغير اذن
وتعميم واجاز ماعنه وكيل له الا الطلاق والعتاق * التوكيل بالتوكيل صحيح

فادركه ان يركل فلان في شراء كذا ففعل واشترى الوكيل يرجع بالثمن على
المأموور وهو على أمره * ولا يرجع الوكيل على المأموور في فروق الصرايبي *
أو وكيل اذا كانت وكالة عامة مطلقه مَلَكَ كل شيء الاطلاق الزوجة وعتق العبد
ووفى البيت * وقد كتبت نهار سالة * المأموور بالدفع الى فلان اذا ادعاه وكذا به
وان قال قول له في شراء كذا الا اذا كان غاصبا او مديونا كما في منظر من ابن وهبان *
تعت المديون المال على يد رسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه * وان كان
المديون هلك عليه * وقول الدائن ابعث بهما مع فلان ليس رسالة له منه
ملك فملك على المديون بخلاف قوله اذعتما الى فلان فانه ارسال فادركه هلك
الدائن * وبما انه في شرح المظومعة لا يصح توكيل مبيعول الا لا مفسط مدم
لوضاء بالتوكيل كما تها في مسائل شتى من كتاب القضاء من شرح الكثر * ومن
التوكيل المبيعول قول الدائن لمديونه من جاءك بعلامة كذا او من اخذ اصبعك
او قال لك كذا وكذا فادفع مالي عليك اليه لم يصح * لانه توكيل مبيعول فلا يبرأ
بالدفع اليه كما في القنية * التوكيل يقبل قوله نعم بفسد فيما يقصد الا التوكيل يقبض
الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياؤه ودفعه فانه لا يقبل قوله
الا بالفسد كما في الولو العينة من الوكالة * وقد ذكرنا في الاطلاقات * والافعال اذا
ادعى بعد موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن عتقودا * وفيما اذا قال بعد
عزله بعتا عس وكذا به الموكل * وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعت من فلان بالثمن
دارهم بفضة او هلكت وكذا به الورثة في البيع فانه لا يصدق اذا كان البيع قائما
بعد بخلاف ما اذا كان مستهلكا الكل من الولو العينة من الفصل الرابع في
اختلاف الوكيل مع الموكل * وفي جامع الفصولين كما ذكرنا * وفي الاثر والى قول
نكت قبضت في حياؤه الموكل ودفعه اليه لم يصدق الا اذا اخبره عما لا يملك الشاهد
وكان منهم * وقد بحث فانه يسعي ان يكون الوكيل قبض الخوذة كذا ذلك ولم يقبضه
بما ترق به الولو العيني بينهما بان الوكيل يقبض الدين يريد ان يجاب الصمان على
الابت اذ الديون تقضى بما ملأها بخلاف الوكيل يقبض العين * لانه يريد نفق
الذمان من نفسه انتهى * وكتبنا في شرح الكثر في باب التوكيل بالخصومة والقبض

هكذا لا يقبل فيها قول الوكيل بالقبض انه قبض * وفي الواقعات العسائية الوكيل
 يقبض القرض اذا قال قبضته ومدة القرض وكذا الوكيل ما نقل للموكل * آداب
 الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل بالبيع وفاء كما في بيع السرازية * اذا قبض الموكل
 الثمن من المشتري صح استحسانه الا في الصرف كما في منية الغني * الوكيل اذا احاز
 فعل الفضولي او كل بلا اذن وتعميم حضوره فانه ينفذ على الموكل * لان المتصور حصول
 رايه الا في الوكيل بالطلاق والعقاق لان المتصور عبارته * والبيع والكفارة كالبيع
 كما في منية الغني * الشيء الموضع الى اثنين لا يمكنه احدهما كالوكيلين والوصيين
 والمأطرين والمأضييين والحكميين والمودعين والمشرطين اهم الاستبدال والادخال
 والاحراج الا في مسئلة ما اذا شرط الواقف التطول والاستبدال مع فلان فان الواقف
 الاثر اذ دون فلان كما في العارية من الوقف * الوكيل لا يكون وكيلاً قبل العلم
 بالوكالة الا في مسئلة ما اذا علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل السابق بكونه وكلاً كما في
 السرازية * وفي مسئلة ما اذا امر المودع المودع ببيعها الى فلان فبيعها له ولم يعلم بكونه
 وكلاً هي في العارية بخلاف ما اذا وكل رجل ببيعها لم يعلم المودع بالوكالة
 فدفعها له فان المالك معتبر في تصديق ايها شاء اذا هلكت وهي في العارية ايضا *

* كتاب الاقرار *

المقر له اذا كتب المقر بطل انواره الا في الاقرار بالعريضة والنسب ولا
 العتق كما في شرح المجمع معاً بانها لا تشمل القرض * وان زاد الوقف فان
 المقر له اذ ارادهم مدة صح كما في الاسعاف * والطلاق والنسب والوقف
 كما في السرازية * الاقرار لا يجمع المسد * لانها لا تقام الا على منطوق الا في
 اربع * في الوكالة * والوصاية * في اثبات دين على الممت * وفي استعانة
 العين من المشتري كما في وكالة العائنة * الاقرار المصحح باطل الا في
 مسئلة ما اذا اراد المشتري المبيع ببيع موهن الجائع على اقراره انه باعه من رجل لم
 يمتد قبل وسقط حق الرد كذا في يوم انه حيرة * الاستعانة اقراره عدم الملك له على
 احد الطرفين الا اذا امتاز المولى عبداً من نفسه لم يكن اقراره بحريته كما في الغيبة
 اذا اقر بشيء ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في العارية الا اذا اقر بالطلاق بنساءه على

ما افترق به المنتهي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع التصولين و التفتية *
 اقرار المكر باطل الا اذا اقر المارق مكرها فقد امتنع بعض المتأخرين بصحته كما في
 سرقة الظهيرية * الاقرار اخبار لا إنشاء ولا يطيب له لو كان كادبا الا في مسائل فاشاء *
 يرتد بالرد ولا يظهر في حق الزوائد المستهكة * ووافوتم انكر يحلف على انه ما اقر بناء
 على انه انشاء منك لكن الصحيح تحليفه على اصل المال * من ملك الانسان ملك
 الاخبار كالوصي والمولى والمراجع والوكيل بالبيع ومن له اخبار * وتفر بعد في آيمان
 الجامع * قلت في الشرح الا في مسئلة استد انه الوصي على اليتيم فانه يملك انشاءها
 ومن الاخبار بناء المقر له اذا ارد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شيء له الا في
 الوقوع كما في الاسعاف من باب الاقرار بالوقوف * الاختلاف في المقر به يقع
 الصحة وفي سببه لا * اقره بيمين ودعاه مضاربة او امانة فقال ليس لي ودعاه لكن
 لي فملك الو من نعم مبيع او مرض فلا شيء له الا ان يعد الى تصديقه وهو مصر *
 ولو قال اقرضتك فله احدى لانه لما على ملكه الا اذا صدقه خلا فالابي بوصف رج *
 ولو اقر انها غصب فله منها الرد في حق العمن كذا في الجامع الكبير * اما اذا صار
 مكد باشر باطل اقراره فلو ادعى المشتري الشراء بالعقود والمبايع بالدين واقام البيعة
 فان الشئع يأخذها باليمين * لان القاضي يدب المشتري في اقراره * وكذا اذا اقر
 المشتري بان المبيع لبياعته ثم استعق من يد المشتري بالبيعة بالقضاء له الرجوع باليمن
 على ياتعه وان اقر انه للبياع كذا في قضاء الخلاصة * ومنه ما في الجامع ادعى عليه
 تعالفه فبينة فانكر من المدهمي وقضى على الكنيل كان له الرجوع على المديون اذا كان
 نامره * وحرجت من هذا الاصل مسئلتان في قضاء العلاءة بجمعهما ان القاضي
 اذا قضى باستصحاب الحال لا يكون تكديماله * الاولى لو اقر المشتري ان البياع
 امتنع العبد قبل البيع وكذبه البياع ف قضى بالنعم على المشتري لم يبطل اقراره بالعق
 حتى يعتق عليه * الثانية اذا ادعى المديون الالفاء او البراء على رب الدين
 بعدد وحلف ونفى له بالدين لم يصر الغريم مكد با حتى لو وجدت بيعة نقبل * وزدت
 مسائل * الاولى اقر المشتري بالملك للبياع صريحا ثم امتنع بيعة ورجع بالنعم لم
 يبطل اقراره فلو ما د البه يوما من الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه * الثانية ولدت

وزوجها غائب ونظم بعد المدة وفرض القاضي له التفتق ولها بينة ثم حضر الاب
ونفاة لا من وقطع النسب * ولها اختان في تخلص الجامع من الشهادة * وعلى هذا
لو اقر بحرية عبد ثم اشتراه متفق عليه ولا يرجع بالنسب اذ يوفىة دار ثم اشتراها كما
لا يخفى * ومسئلة الونف مذكورة في الاسعاف * قال لو اقر بارض في يدها وانهما وقف
ثم اشتراها وورثها صارت وقاما واحدة له بزعمه انتهى * وقد ذكر في البرازية من
الوكالة طروفا من مسائل المفراذ اصابا مكد باشرما * وقد ذكر في خزائن الاكمل مسئلة
في الوصية في كتاب الدعوى وهي رجل مات من ثلثة اعمد له ابن فقط فادعى
رجل ان الميت اوصى له بعبد يقال له سالم فانكر الابن واقر انه اوصى له بعبد
يقال له بزيغ فبرهن المدعى قضى له بسالم ولا يبطل اقرار الوارث بزيغ فلو اشتراه
الوارث بزيغ صح وفرض قخته للموصى له * ثم ذكر بعد ها مسئلة نحاها فلتراجع قبل
قوله ولد * الاقرار بحجة فاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره ولو اقر المخرج ان الدار
لغيره لا تنسخ الاجارة الا في مسائل * لو اقرت الزوجة بدين فلن اثن حبسها
وان تضمر الزوج * لو اقر المخرج بدين لا وفاء له الا من ضمن العبد فله بيعها للقضائه
وان تضمر المحتاجر * ولو اقرت بمجهولة النسب بانها بنت اب زوجها وصدها
الاب اندسخ الكاح بينهما بخلاف ما اذا اقرت بالرق * واوطقتها اثنتين بعد الاقرار
بالرق لا يملك الرجعة * واداد من ولد امته المبيعة وله اخ ثبت نسبه وتعدى الى
حرمان الاخ من الميراث لكونه لابن * وكذا المكنب اذا ادعى نسب ولد حرة في
حيوة اخيه صحعت وميراثه لولده دون اخيه كما في الجامع * باع المبيع ثم اقر ان البيع
كان على الثلجية وصدة المشتري فله الرد على بائنه بالبيع كما في الجامع * الاقرار
بشي محال باطل كما لو اقر له بارش يده التي قطها خمس مائة درهم ويدها صمغتان
لم يارمه شي كما في التناظر حانية من كتاب العيل * وعلى هذا اقيمت بطلان اقرار
انسان بده من السهام لو ارث وهو ازيد من العريضة الشرعية لكونه محالا شرما
مثلا لو مات من ابن وبنت فافرا الابن ان التركة بينهما نصفان بالسوية بالقرار
باطل لما ذكرنا ولكن لا بد من كونه محالا من كل وجه والا فذكر في التناظر حانية
من كتاب العيل انه لو اقر ان لهذا الصغير على والده درهم فرض اقرضه

اء من ثمن مبيع فامتنعه مع الاقرار مع ان الصبي ليس من اهل البيع والقرض
 ولا يتصور ان منه لكن انما يصح باعتبار ان هذا القرض محل لثبوت الدين للصغير عليه
 في الجملة انتهى * وانظر الى قولهم ان الاقرار بالعمل صحيح ان بين مبيها لما
 كالامارات والوصية * وان بين ما لا يصلح كالبيع والقرض بطل كونه محالا * بملك
 الاقرار من لا يملك الانشاء فلوا اراد احد الدائنين تأجيل حخته في الدين
 المشترك وامى الآخر لم يجز * ولو افترقه حين وجب وجب مؤجلا مع اقراره * ولا يملك
 المذوف العفو عن القاذف * ولو قال المذوف كنت مبطلا في الدعوى سقط الحدكدا
 في حيل التاخر خاتمة من حيل المداينات * وقرعت على هذا الواقر المشروط له الربح انه
 يستحقه فلان دون ثلث من * ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشروط له النظر * وعلى
 هذا الوفا المريض في مرض الموت لاحق له على فلان الوارث لم تسمع الدعوى
 عليه من وارث آخر وهي الحيلة في ابراء المريض وارثه في مرض موته بخلاف ما
 اذا قال ابراءه فانه يتوقف كما في حيل الحاوى القدسي * وعلى هذا الواقر المريض
 بذلك لا يجزي لم تسمع الدعوى عليه بشي من الوارث فكذا اذا قبل بعض ورثته
 كما في البرازية * وعلى هذا يقع كغيره ان البنت في مرض موتها نقر بان الامتعة
 العلابية ملك ابائها لاحق لها فيها * وقد اجبت فيها مرارا بالصحة * ولا تسمع دعوى
 زوجها فيها مستندا بما في التاخر خاتمة من باب اقرار المريض معزبا الى العيون *
 اذ من على رجل مالا وابنته وبراءه لا يجوز براءة ان كان عليه دين * وكذا الوابر
 الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين او لا * ولو انه قال لم يكن لي على هذا المطلوب
 شي ثم مات جازا قراره في القضاء انتهى * وفي البرازية معزبا الى حيل النصف
 قالت في مرض الموت ليس لي على زوجي مهرا وقال فيه لم يكن لي على فلان شي براءتها
 حلالا للشافي رح انتهى * وفيها قبله وبراء الوارث لا يجوز فيه * قال فيه لم يكن لي
 عليه شي ليس اورثته ان يدوم عليه شي في القضاء * وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار
 وفي الجامع اقرار الابن فيه انه ليس له على والده شي من تركته امه مع بخلاف
 ما لو ابراءه او وجهه * وكذا الواقر قبض ماله منه انتهى * نهذا امر به فيما قلناه ولا ينافيه
 ما في البرازية معزبا الى الذخيرة * ولو لها فيه لا مهر له عليه او لا شي له عليه

اولم يكن لي عليه مهر ثل لا يصح • وقيل يصح • والصحيح انه لا يصح انتهى •
لان هذا من خصوص المهر لظهور انه عليه غالباً • وكلامنا في غير المهر • ولا ينافيه ما ذكره
في البرازية ايضا بعده • آدمي عليه ما لا ودينا وديعة فصالح مع الطالب على شيء
يسير سراً او اقر الطالب في العلانية انه لم يكن له على المدعي عليه شيء • وكان ذلك في
مرض المدعي ثم مات ليس لورثته ان يدعوا على المدعي عليه • فان برهنوا انه كان
لمورثنا عليه اموال لكنه بهد الاقرار قصد حرماننا لا تسمع • وان كان المدعي عليه
وارث المدعي وجري ما ذكرنا فبرهن بقية الورثة على ان ابانا قصد حرماننا بهذا
الاقرار وكان عليه اموال تسمع انتهى • لكونه متهماً في هذا الاقرار لتقدم الدعوى
عليه والصالح معه على يصير • والكلام عند عدم قرينة على التهمة • ولا ينافيه ايضا ما في
البرازية اقره بعد لا مرأته ثم اعتقه فان مدته الوارث فيه والعقوب باطل • وان كذبه
فالعقوب من الثلث انتهى • لان كلامنا فيما اذا انقضى من اصله بقوله لم يكن لي
اولا حق لي • اما صيرد الاقرار للوارث معروف على الاحازة سواء كان بعين
او دين او قبض دين منه او ابراء الا في ثلث • لو اقر بآلاف وديعة المعروفة • او اقر
بقبض ما كان مدته وديعة • او قبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مدونه كذا في
تلخيص الجامع • وينبغي ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة
او العارية • والمعنى في الكل انه ليس فيه ايتار لبعض فأعظم هذا التعوير فانه من
مفردات هذا الكتاب • وقد طعن كثير ممن لا حيرة له بنقل كلامهم وفهمه ان النفي من
قبيل الاقرار للوارث وهو خطأ كما سمعته • وقد طهر لي ان الاقرار منها بان الشيء
الفلاني ملك ابني او أمي وانه مندي عارية بمنزلة نواها لا حق لي فيه فيصح
ليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث • لانه فيما اذا قال هذا اللان فليأتمل ويراجع
المنقول في جنائيات البرازية ذكر بكر اشهد الميروح ان فلان لم يجرحه ومات الميروح
منه ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس لا يصح اشهادهم • وان لم يكون
معروفا عند الحاكم والناس يصح اشهادهم لاحتمال الصدق فان برهن الوارث
في هذه الصورة ان فلان كان جرحه ومات منه لا يقبل • لان القصاص حق الميت
الى آخره • ثم قال ونظير ما اذا قال المقتول فلان لم يقتلني فلان ان لم يكن قد

فلان معروفًا يسع إفراؤه والألا انتهى * الفعل في المرض أحط رتبة من الفعل في الصحة
 الألفي مسئلة اسناد الماطر النظر غيره بلا شرط فانه في مرض الموت صحيح لافي الصحة
 كما في البيهقي وغيره * وفي كافي الحاكم من باب الإفرا في المضاربة لو أفرا المضارب
 يروح الب درهم في المال ثم قال غلطت انها خمس ما يعلق لم يصدق وهو ضامن لما اقربه
 انتهى * احتشائي كون الإفرا للنوارث في الصحة اذ في المرض فالقول بان ادعى
 انه في المرض * ا في كونه في الصغرا والبلوغ فالقول لمدعى الصغر كذا في إفرا
 البرازية * وكذا لو طلق او اعتق ثم قال كنت صغيرا فالقول له * وان اسند الى حال
 النعمون بان كان مبهودا قبل والا فلا * مات المقر له فبرهن وارثه على الإفرا ولم
 يشهد وان المقر له صدق المفرا وكذبه بقبل كما في الغنية * اقرب في مرض موته بشيخ
 ونال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الإفرا في المرض من غير اسناد الى زمن الصحة *
 قال في الخلاصة لو اقرب في المرض الذي مات فيه اندبا هذا العبد من فلان في صحته
 وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع لا يصدق في قبض الثمن
 الا بقدر التمسك * وفي العاصدة لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات
 قبل مرضه انتهى * ونعمه في شرح ابن وهبان * مجهول السب اذا اقرب بالرق
 لاسان ومدة المقر له صح ومبارعه * ان كان قبل تأكيد حرقه بالقضاء * اما بعد
 قضاء القاضى عليه بعد كمال او بالنصاح في الاطراف لا يصح إفراؤه بالرق بعد
 ذلك * واذا صح إفراؤه بالرق فاحكامه بعد في الجنابات والعهد و احكام العبد *
 ونماه في شرح المنظومة * وفي المنتقى يصدق الاتي خمسة زوجته ومكانه ومدبره
 * ام ولده ومولى معتقه * اقرب بالرق ثم ادعى الحرية لا تنيل الابرهان كذا في
 البرازية * وطاهر كلامهم ان القاضى لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه حر فانه
 ينيل * لان القضاء بالملك بقبل النقص لعدم تعديه كما في البرازية * بخلاف
 ما لو حكم بالنسب فانه لا تسمع دعوى احديه لغير المحكم له ولا برهانه كما في
 البرازية لما قد منان القضاء بالنسب مما يتعدى * فكل من هذا الوافر صد المجهول انه ابنه
 ومثله ومثله بولد لثله وحكم به بطريقة لم تصح دعواه بعد ذلك انه ابن لغير العبد
 المفرا وهي تصلح حيلة لدفع دعوى السب * وشرطي التهذيب تصدق في الاولى *

وفي البينة من الدعوى مثل علي ابن احمد عن رجل مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاء رجل وادّعى ان هذا الميت كان ابي وانبت النسب عند القاضي بالشهود وان اياه اقر انه ابنه وقضى القاضي له بثبوت النسب فيقول له الوارثون بين ان هذا الرجل الذي مات نكح أمك هل يكون هذا دفعا يقال ان قضى القاضي بثبوت نسبه ثبت نسبه وبثبوت ولا حاجة الى الزيادة انتهى * جهالة المقر مع صحة الاقرار الا في مسئلة ما اذا قال لك علي احد ثا الى درهم وجمع بين نفسه وصده الا في مسئلتين فلا يصح وهما ان يكون العبد مديونا ومكاتبيا كذا في المنتقى * الاقرار بالمجهول صحيح الا اذا قال علي عبدا واداراه غير صحيح كما في البرازية * ثم قال علي من شاء الى بقرة لا يلزمه شيء سواء كان بعينه او لا انتهى * اد اقر بدين ودول يلزمه بياضه الا اذا قال لا ادري له علي مدس او وقع فانه يلزمه الاقل كما في البرازية * اذا تعدد الاقرار بموضعين لم يرد الشيطان الا الى الاقرار بالمقتل او بال قتلت ابن فلان ثم قال قتلته ابن فلان وكان له ايمان * وكذا في العبد * وكذا في التزويج * واذا الاقرار بالجر احد انتهى ثبت كما في اقرار منية المذنب * اد اقر بالدين بعد الانواء منه لم يلزمه كما في النكاح راحة الا اذا اقر له وجده * فربعد جهالة المهر على ما هو المختار عند الغلبة ويجعل زيادة ان ثبتت والاشبه خلافا * قد ها كما في مهر البرازية * واد اقر بان في ذمتها كسوة ماضية ففيها وعلى قارى المهداية انها تلزمه ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسر اذا ادعت وان اعنتها بالقضاء ولا رضاء لم يسمعهما السقوط الاسم بها ولا يستفسر المقر انتهى * يعني ما اذا اقر بانها في ذمتها حمل على انها بقضاء او رضاء فقام به اللهم الا اذا صدقت البراءة انها غير قضاء ورضاء بعد اقراره المطابق ينبغي ان لا تلزمه * كتاب الصلح *

الصلح من اقرار ببيع الا في مسئلتين في المستصحب * الاول ما اذا صالح من الدين على عبد وقبض ليس له ان يبيعه مرة بعد بلا بيان * الثانية لرضا فان على ان لا ينس بطل المصلح * وفي الشراء بالدين لا انتهى * ويؤاد ما في المجمع لو صالح احد من شاة على صوبها بجزء بجزء ابو يوسف رح * ومعه محمد رح * والمع رواية * وعلى روف ميرها لا يجوز اتفاقا كما في الشرح مع ان بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز * الحق

اذا اجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلث مسائل * في شفعة الوارث لوجبة اجل
 الشفع المشتري بعد المثلين للاخذ منه * وله الرجوع * اجلت امرأة العن زوجه
 بعد الحول صح ولها الرجوع * استعمل المسمى عليه فانه له المسمى صح وله الرجوع *
 الصالح عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع * ويصح بعد
 حلف المسمى عليه دفعا للنزاع باقامة البيعة * ولو برهن المسمى بعد علمه اصل الدعوى
 لم يقبل الا في صلح الوصي عن مال اليتيم على انكاره اذ اصله على بعضه ثم وجد البيعة
 فانها تقبل * ولو بلغ الصبي فاقامها قبل * ولو طلب بيعته لا يحلف كما في الثانية * الثانية
 ادعى دينا فاقربه وادعى الالباء او الابرأ فانكر فصالحه ثم برهن عليه يقبل * لان
 الصلح يناليس لا قضاء اليمين كذا في العمادية من العاشر * ولو برهن المسمى على اقرار
 المسمى انه مبطل في الدعوى فان برهن على اقراره قبل الصلح لم يقبل وان بعد
 يقبل * ولو برهن على صلح قبله بطل الثاني اذ الصالح بعد الصلح باطل كما في العمادية *
 الصلح على انكار بعد دعوى فاسدة فاسد كما في الثانية * ولكن في الهداية في مسائل شتى
 من القضاء ان الصلح على انكار جائز بعد دعوى مجهول فليحفظ * ويجعل على
 صاها بسبب مناقضة المسمى لا ترك شرط الدعوى كما ذكر في القنية * وهو توفيق
 واجب فيقال الا في كذا والله سبحانه اعلم * صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة صحيح
 لابعه * و صلح الوارث مع الموصى له بيمين الامة صحيح وان كان لا يجوز ببعده *
 وبيانه في حل التاتار خابية * طلب الصلح والابراء من الدعوى لا يكون اقرارا *
 وطلب الصلح والابراء من المال يكون اقرارا * الصلح على انكار على شيء انما
 يرفع النزاع في الدنيا لا في العقبي الا اذا قال صا لحتك على كذا و ابرأ منك من الباقى *
 الصلح اذا كان من مال بمنفعة كان اجارة او كان على خدمة العبد للمدعى الا
 اذا صالحه على قلته او قلته ادرا فانه غير جائز كمنهرة النخيل كما في الخلاصة * اذا
 استحق الصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع
 بقيمته كالفقاص والعنق والنكاح والخلع كما في العار مع الكبير * الصلح جائز من
 دعوى المنافع الاد دعوى اجارة كما في المستصحب * لا يصح الصلح من الحد ولا يسقط
 به الاحد التذف اذا كان قبل المرافعة كما في الثانية * اذا صالح المحبوس ثم ادعى

انه كان مكرها لم تقبل الا اذا كان في حبس الوالي * لان الغالب حصة ظلماء كما
في البرازية * الصلح يقبل الا فالة والنقض الا اذا صالح من العشرة على حصة كما
في التقنية * آدمي فانكر فصالحه ثم ظهر بعده ان الاشئ عليه بطل الصلح كما في
العمادية من العاشر *

* كتاب المضاربة *

اذا قدمت كان للمضارب اجر مثله ان عمل الا في الوصي يأخذ مال البيتيم مضاربة
فائدة فلا شيء له اذا عمل كذا في احكام الصغار * اذا ادعى المضارب فسادها
فالقول لرب المال او عكسه للمضارب فانقضى المدعى الصيغة الا اذا قال رب المال
شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فقول للمضارب كما في
الذخيرة من البيوع * للمضارب الشراء الا اذا اخذ بالشفعة فلا يملكه الا بالنقض
كما في البرازية * وللمضارب البيع بالنسيئة الا الى اجل لا يبيع اليه التجار وبعث
البيع الفاسد لا الباطل * لا يتجوز المضارب ما عينه له رب المال الا اذا قيد به
بموق بخلاف التقيد بالبلد * والا اذا قيد بالبلد كاهل الكوفة فلا تقيد بهم
بخلاف المعين منهم * المضاربة تقبل التقيد بالوقت فتبطل بمضيئه تصرف او لا
كما في الهداية * يصح نهي رب المال مضاربة الا اذا صار المال عروضا * اذا
قال له اعمل برأيك ثم قال له لا تعمل برأيك صح نهيه الا اذا كان بعد العمل *
اطبقها ثم نهاه عن السفر عمل نهيه الا اذا كان بعد الشراء *

* كتاب الزهبة *

هبة المشغول لا تجوز الا في مسئلة ما اذا وهب الاب لولد الصغر كما في الدرر *
قبول الصبي العاقل الهبة صحيح الا اذا وهب له اعمى لا يقع له وتلقه مؤتدا فان قبوله
باطل ويرد الى الواهب كما في الذخيرة * تعاتيك الدين من غير من عليه الدين
باطل الا اذا سلطه على قبضه * ومنه لو وهبت من ابنها ما على ابيه لها فالمعتمد الصحة
للتسلط * وينتفع على هذا الا صل لوقضى دين غيره على ان يكون الدين له لم يجز
ولو كان وكلا بالبيع كما في جامع الفصولين * وليس منه ما اذا اقر الدائن ان الدين
لذلان وان اسمه هاربة فيه فهو صحيح لكونه اخبارا لا اطلاقا ويكون للمقر له ولا يقبضه

كتاباً في البرازية * الهبة تكون مجازاً عن الأقالمة في البيع والأجارة كما في أجارة
 الزواجة * لا جبر على الصلوات إلا في مسائل * منها نفقة الزوجة * والثانية العين
 الوصي بها يجب على الوارث دفعها إلى الموصي له بعد موت الموصي مع أنها صلة *
 الثالثة الشفعة يجب على المشتري تسليم العقار إلى الشفيع مع أنها صلة شرعية *
 ولذا الرومات الشفيع بطلت الشفعة كذا في شرح أدب القضاء للصدر الشهيد من
 النفقات * قلت الرابعة مال الوقف يجب على الناظر تسليمه للموقوف عليه مع أنه
 صلة محضة إن لم يكن في مقابلة عمل والأفقيه شأنتها *

* كتاب المداينات *

ومنه مسائل الإبراء من الدين * إذا قال الطالب المطلوب لا تعاق لي عليك كان إبراء
 ما مائة دية لا حق في قتل إلا إذا طالب الدائن الكفيل فقال له طالب الأصل
 وقال لا تعاق لي عليه لم يبرأ الأصل * هو المختار كما في الفتية * الإبراء يرتد بالرد
 إلا في مسائل * الأولى إذا أبرأ المحتال المحتال عليه مرداه لم يرتد كما ذكرناه
 في شرح الكنز * الثانية إذا أبرأ المدعي أبرأه المدعي لا يرتد كما في
 البرازية * الثالثة إذا أبرأ الطالب الكفيل فرداه لم يرتد كما ذكرناه في الكفالة *
 وقبل يرتد * الرابعة إذا قبله ثم رداه لم يرتد كما ذكرناه في مسائل شتى من
 القضاء * الإبراء لا يتوقف على القبول إلا في الإبراء في بدل الصرف والسلم كما
 في المدائع * الإبراء بعد قضاء الدين صحيح * لأن الساقط بالقضاء المطالبة لا أصل
 للدين يبرج المديون بما إذا أبرأه أبرأه أبرأه أبرأه أبرأه أبرأه أبرأه أبرأه أبرأه
 فلا ريب * وأختلفوا فيما إذا أطلقها كذا في الذخيرة من النجوم * وصرح به ابن
 وهبان في شرح المنظومة من الهبة * وعلى هذا الوجه طلاقها بإبرائها من المهر ثم
 دفعه لها لا يبطل التعاقب إذا أبرأته أبرأه أبرأه أبرأه أبرأه أبرأه أبرأه أبرأه
 خلافاً في صحة إبراء المحتال المحيل بعد الحوالة فابطله أبو يوسف ورجح بناء على أنها
 نقل الدين * وصححه محمد ورجح بناء على أنها نقل المطالبة فقط * وفي مداينات الفتية
 برع بقضاء دين من إنسان ثم أبرأ الطالب المطلوب على وجه الاستفاضة فلم يتبرع
 إن يرجع عليه بما تبرع به انتهى * وتفرع على أن الديون تقضى بامثالها مسائل *

مَنَّهُا لَوْ هَلَكَ الرَّهْنُ بَعْدَ الْإِبْرَاءِ مِنَ الدِّينِ فَانَّهُ يَكُونُ مَضْمُونًا بِخِلَافِ هَلَاكِهِ بَعْدَ
الْإِبْرَاءِ ذَكَرَهُ الرَّزَيْلِيُّ * وَمِنْهَا الْوَكِيلُ يَقْبِضُ الدِّينَ إِذَا دُمِيَ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوَكَّلِ إِنْ
كَانَ قَبْضُهُ فِي حَيَوْتِهِ وَدَفَعَهُ لَهُ فَانَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ إِلَّا بَيِّنَةً * لِأَنَّهُ يَرِيدُ إِيْجَابَ التَّضَامِينِ
عَلَى الْعَيْتِ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ يَقْبِضُ الْعَيْنَ كَذَّابِي وَكَأَلَهُ الْوَلَوُ الْجَبِيَّةُ * هَذِهِ الدِّينُ
كَالْإِبْرَاءِ مِنْهُ إِلَّا فِي مَسَائِلَ * مَنَّهُا لَوْ هَبَّ الْمُحْتَالُ الدِّينَ مِنَ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ
رَجَعَ بِهِ عَلَى الْمُحْبِلِ * وَلَوْ إِبْرَأَهُ لَمْ يَرْجِعْ * مَنَّهُا فِي الْكِفَالَةِ كَذَلِكَ * وَمَنَّهُا تَوْفُّعُهَا عَلَى
الْقَبُولِ عَلَى قَوْلِ بَخْلَافِ الْإِبْرَاءِ * وَمِنْهَا لَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْإِبْرَاءِ وَالْآخَرُ بِالْهَيْبَةِ
فَبِهِ قَوْلَانِ * قِيلَ لَا تَقْبَلُ * وَيَسَانُهُ فِي الْعَشْرِينَ مِنْ جَامِعِ النُّصُولِ * الْإِبْرَاءُ
مِنَ الدِّينِ فِيهِ مَعْنَى التَّمْلِيكِ وَمَعْنَى الْأَسْقَاطِ فَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ بِصَرِيحِ الشَّرْطِ لِلْأَوَّلِ
سُوءَانِ أَدْبَتِ الْيَدُ إِذَا كَذَّابًا فَانْتَ بَرِّي مِنَ الْبَاقِي * وَإِذَا دُمِيَ كَانَ * وَيَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ
بِمَعْنَى الشَّرْطِ لِلثَّانِي وَيُسَمَّى تَقْيِيدًا نَحْوَ قَوْلِهِ أَنْتَ بَرِّي مِنْ كَذَا عَلَى أَنْ تُؤَدِّيَ الْيَدُ إِذَا
كَذَا * وَتَمَامُ تَقْرِيعِهِ فِي كِتَابِ الصَّلَاحِ مِنْ بَابِ الصَّلَاحِ مِنَ الدِّينِ * وَالْأَوَّلُ يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ
وَالثَّانِي لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْقَبُولِ وَيَصِحُّ الْإِبْرَاءُ مِنَ الْمَجْهُولِ لِلثَّانِي * وَلَوْ قَالَ الدَّائِنُ
لِدَبُونِيهِ إِبْرَأْتُ أَحَدًا كَمَا لَمْ يَصِحْ لِلثَّانِي ذَكَرَهُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ مِنْ حَبَارِ الْعَيْبِ * وَأَوْبَرَأَ
الْوَارِثُ مَدَبُون * وَرَدَّهُ فِيمَا لَمْ يَمُوتْهُ نَمَّ بَيِّنًا مَيِّتًا فَبِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّهُ اسْقَاطُ يَصِحُّ *
وَكَذَا بِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِهِ تَمْلِيكًا لِأَنَّ الْوَارِثَ لَوْ بَاعَ مِنْهُ قَبْلَ الْعِلْمِ بِمَوْتِ الْمَوْرَثِ نَمَّ
طَهَرُ مَوْتُهُ صَحَّ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِيهَا بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ * وَلَوْ وَكَّلَ الْمَدْيُونُ بِإِبْرَاءِ نَفْسِهِ
فَالْوَأَصِي التَّوَكَّلُ نَظَرَ إِلَى جَانِبِ الْأَسْقَاطِ * وَلَوْ طَرَأَ إِلَى جَانِبِ التَّمْلِيكِ لَمْ يَصِحَّ
كَمَا لَوْ كَلَّمَهُ بِأَنْ يَبِيعَ مِنْ نَفْسِهِ * وَاسْتَشْكَلَ بِأَنَّهُ مَامِلٌ مِنْهُ لِنَفْسِهِ وَهُوَ إِبْرَاءُ نَفْسِهِ وَالْوَكِيلُ
مِنْ يَمْعَلٍ لِعَبْرَةٍ * وَاجْتِنَانُهُ فِي شَرْحِ الْكُنْزِ مِنْ بَابِ تَوْبِضِ الطَّلَاقِ * كَلَّ نَرَضَ
جَرَّ نَعْمًا حَرَامٌ مَكْرَهُ لِلْمُرْتَهِنِ سَكَنَى الْمُرْهُونَةَ بِأَذْنِ الرَّاهِنِ كَمَا فِي الظَّهِيرَةِ * وَمَا رَدِّي
مِنْ الْأَمَامِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْبُ فِي ظُلِّ جَدَارٍ مَدْيُونُهُ فَذَلِكَ لَمْ يَنْتِهِ كَذَّابِي كَرَاهَتَهَا *
الْقَبُولُ لِلْمَالِكِ فِي جِهَةِ التَّمْلِيكِ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ فَدَفَعَ ذُوْنَا
فَالْعَبِيْنِ لِلدَّائِنِ إِلَّا إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسَيْنِ لَمْ يَصِحَّ تَقْيِيدُهُ * مِنْ خِلَافِ جَانِبِهِ * وَأَوْفَانُ
وَاحِدًا بِأَمْرٍ شَبَّاهُ وَقَالَ هَذَا مِنْ نَصْبِهِ فَإِنْ كَانَ الْقَاعِيَيْنِ مُفِيدًا بِأَنْ كَانَ أَحَدُهُمَا جَاهِلًا

أوبه رهن أو كفيل والآخرون لا فلا * ولو آدمى المشتري أن المدفوع من الثمن وقال الدلال من الأجرة فاقول للمشتري * ولو آدمى الزوج أن المدفوع من المهر وقالت هدية فاقول له الآي المهبأ للأكل كذا في جامع الفصولين * ككل دين أجله صاحبه فانه يلزم منه نأجيله الآي سبعة * الأولى القرض * الثانية الثمن عند الأقالة * الثالثة الثمن بعد الأقالة وهما في القنية * الرابعة إذا مات المديون المحتقرض فأجل الدائن الوارث * الخامسة الشفع إذا أخذ الدار بالشفعة وكان اليمن حالاً فاجله المشتري * السادسة بدل الصرف * السابعة رأس مال السلم * آخر الدينين قضاء للاول * عليه الف قرض فنام من مقرضه شيئاً بالف موجهة ثم حلت في مرضه وعليه دين الصحة لم تقع المقاصة والمقرض أسوة للعرماء كذا في الجامع * القرض لا يلزم نأجيله الآي وصية كما ذكره قبيل الربوا * وفيما إذا كان مجعوداً فانه يلزم نأجيله كما في صرف الطهيرية * وفيما إذا حكم ما كفي بلزوم بعد ثبوت أصل الدين عده * وفيما إذا حال المقرض بدعى إنسان فاجله مستقرض كذا في مداينات القنية * الوكيل بالابراء إذا أبرأ ولم يصف إلى موكله لم يصح كذا في حوزة النساء على * الأبراء العام يمنع الدعوى بحق قضاء لا ديانة إذا كان بحيث لو علم بحاله من الحق لم يبرأ كما في شفعة الولو الحبة * لكن في خراطة الفتاوى على التقوى على معنى أنه سراً قضاء ديانة إن لم يعلم به * وفي مداينات القنية حالت النساء على الزوج على أن يؤدى من المهر ثم وهبت المهر من الزوج قبل الدفع لا تصح * قال استاذنا وله ثلث حبل * أحد بها شراء شيء ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة * والثانية صلح إنسان معها عن المهر بشيء ملفوف قبل الهبة * والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغير لها قبل الهبة انتهى * وفي الأجرة نظرون كره في أحكام الدين من الجمع والفرق * الدين المؤجل إذا قضاه قبل حلول أجل يجبر الطالب * لأن الأجل حق المديون فله أن يسقطه كذا ذكر الزيلعي في الكفالة وهي ابضامى الحامية والنهاية * وقد وقعت حادثة عليه بر مشروط تسليمه في بولاق فلقبه اندائن بالصعيد وطلب تسليمه فيه مسقطاً عنه مؤنة الحمل إلى بولاق فمقتضى مسئلة الدين أن يجبر على تسليمه بالصعيد لكن نزل في القنية قولين في السلم وظاهرهما ترجيح

انه لا جبر الا للضرورة بان يفهم المديون بتلك البلدة * وقد أفتيت به في الحادثة
 المذكورة * لانه وان اسقط منه مؤنة الحمل الى بولاق فقد لا يتيسر له برأيا لصعيد *
 اذا اقر بان دينه لفلان صحيح وحمل على انه كان وكيلا عنه ولهذا كان حق القبض
 للمقر وبين المديون بالدفع الى ايهما كما في الخلاصة والبرازية الا في مسألة هي ما اذا
 قالت المرأة المهر الذي لي على زوجي لفلان اولوالدي فانه لا يصح كما في شرح
 المنظومة والغنية وهو ظاهر لعدم امكان حمله على انها وكيلة في سبب المهر كما لا ينبغي *
 والحبلة في ان المقر لا يصح قبضه ولا ابرأؤه منه بعد اقراره المذكورة في فن الحبيل منه *
 وفي وكالة البرازية للزوج عليها دين وطلبت النفقة لا تقع المقاصة بدین النفقة
 بل ارضا الزوج بخلاف ما تراءى المديون * لان دين النفقة اضعف فصارا كاختلاف
 الجنس فتشابه ما اذا كان احد الحقيقين جیدا او الآخر دبالا يقع التقاض بلا تراخي *
 صدر حل وديعة والممودع عليه دين من جنس الوديعة لم تصرفا صا بالدين حتى
 يجتمعوا وبعد الاجتماع لا تصير قصاصا ما لم يحدث فيه قبضه ان كان في يده يكنى
 الاجتماع بلا تجديد قبض وتفع المقاصة * وحكم العصب صدقة امد في يدرب الدين
 كالوديعة انتهى * اذا تعارضت بينة الدين وبينة البراءة لم يدم القاريخ قدمت
 بينة البراءة * واذا تعارضت بينة البيع وبينة البراءة قدمت بينة البيع كذا في
 المحيط من باب دوى الرجلين *

• كتاب الاجارات •

في ايضاح الكرماني من باب الاستصناع اجارة الغاصب عند توقوف على الاجارة
 فان اجازها المالك قبل استيفاء المعقود عليه فالاجارة * ان كان بعد فلا * وان
 كان بعد قبض البعض فالكل للمالك عند امي يوسف راج * وقال محمد راج الماضي
 للغاصب والمستقبل للمالك انتهى * الغاصب يسقط الاجرة من الاستاذ الا اذا
 امكن اخراج الغاصب بشعاعه وحماية كفا في التناحر حانية والغنية * ان مكنت من
 الانتفاع بوجب الاجر الا في مسائل * الاولى اذا كانت الاجارة فاسدة فلا يجب
 الا بحقيقة الانتفاع كما في فصول العمادي * وثالثها ما في الاسعار اخراج الرب

فتجب اجرة في الفاسدة بالتمكن * الثانية اذا استأجر دابة للركوب خارج المصر
فحبسها عنده ولم يركبها فلا اجرة له كما في الثانية بخلاف ما اذا استأجرها للركوب
في المصر فحبسها عنده ولم يركبها * الثالثة اذا استأجر ثوباً كل يوم بدا في نامسكه
سنتين من غير لبس لم يجب اجرة ما بعد المادة التي اولسه لتخرق كما في الخلاصة *
وتنزع على الثانية انها لو هلكت في زمان امساكها عنده يضمنها لانه
لالم يجب الاجر لم يكن ما ذروا في امساكها بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في
المصر فهلكت بعد امساكها صح كما في فردق الكرايبي * الزيادة في الاجرة من
المستأجر من غير ان يزيد عليه احد فان كان بعد مقضي المدة لم تصح * والخط والزيادة
في المادة جائزة * وان زيد على المستأجر فان كان في الملك لم تقبل مطلقاً كما لو رخصت
وهو شامل لمال اليتيم بعمومه * وان كانت العين وقفاً كانت الاجارة فاسدة آجرها
الناظر بلا مرض على الاول اذ لاحق له لكن الاصل وقوعها صحيحة باجرة المثل فاذا
ادعى رجل انها بغين فاحضر رجوع القاضي الى اهل البصرة والامانة فان اخبروا
انها كذبت ففسخها * والواحد يكفي ضدهما خلافاً لحدود كفا في وصايا الثانية
وانعم الوسائل * وتقبل الزيادة ولو شهدوا وقت العقد انها باجرة المثل كما في انفع
الوسائل والا فان كان اضراراً وتعتل لم تقبل * وان كانت الزيادة اجرة المثل
فالمختار قبولها ففسخها المتولي بمضيه القاضي * وان امتنع المتولي ففسخها القاضي
كما حرره في انفع الوسائل * ثم يؤجرها من زاد فان كانت داراً او حانوتاً مرضها
على المستأجر فان قبلها فهو الا حق وكان عليه الزيادة من وقت قبولها الا من ادل
المدة * وان انكر زيادة اجر المثل وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان عليه *
وان لم يقبلها آجرها المتولي * وان كانت ارضاً فان كانت فارغة من الزرع كالدار *
وان كانت مشغولة لم تصح اجارها العبر صاحب الزرع لكن تضم الزيادة من وقتها على
المستأجر * واما الزيادة على المستأجر بعد ما بنى او شرس فان كان استأجرها مباشرة
فانها تؤجر للبدن اذ افرغ الشهران لم يقبلها واليا * يملكه الناظر بقيمته مستحق القلع
للو ف او يصبر حتى يتخلص بناؤه وان كانت المادة باقية لم تؤجر لغيره * وانما تقسم
عليه الزيادة كما في زيادة وبها زرع * واما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيده

احدى الممتولى فسحقها عليه الفتوى * ومالم يفسح كان على المستاجر المسمى كما في
 الصغرى * هذا ما حررته في هذه المسئلة من كلام مشائخنا راج * اذا فسح العقد بعد
 تعجيل البذل صحيحا كان العقد وانما ذلك لتعجيل حبس المبدل حتى يستوفى البذل
 ذكره الزيلعي في البيع الفاسد معصرا بان للمستاجر حبس العين حتى يستوفى
 ما عجله * ولا يخالفه ما في آخر اجارات الولوالجية لانه فيما اذا كانت العين في
 هذا المجر وما ذكره الزيلعي انما هو فيما اذا كانت في بد المستاجر وقد صرح به في
 الاجارة الفاسدة من جامع الفصولين * الا جارة عقد لازم لا تنفسح بفسد مدرالا
 اذا وقعت على استهلاك عين كالاستكتاب فلصاحب الورق فسحقها بلا مذرة * واصله
 في المزارعة لرب البذر الفسح دون العامل * ومن اذرها المجوزة لفسحقها الدين
 على المجر ولا ولاء له الا من ثمنها فله فسحقها ضمن بيعها الا اذا كانت الاجرة المعلقة
 تستغرق قيمتها * لا يصح الاستيجار لمن تعين عليه الفعل كفسل الميت وحمله ودفعه
 والا جاز * صح استيجار قلم ببيان الاجر والمدة * اجر الفاسد ثم ملك نذرت *
 استاجر ارضا لوضع شبكة الصيد جاز * وكذا استيجار طريق المرور وان بين المدة *
 استاجر مشغولا ومارضا صح في الفارغ فقط * آجرها المستاجر من المجرولم تصح *
 استاجر نصراني مسالما للمخدة لم يجوز ولغيرها جاز كالاستيجار لكتابة الفاء اولينا
 بعة او كنيسة * استاجر ليصيد له او ليعتطب جاز ان وقت * استاجرت زوجه الفجر
 رجلها لم يجوز * استاجر شاة لارضاع ولده او جد بد لم يجوز * استاجر الى ما يتي منه لم
 يجوز * اضافة الاجارة الى منافع الدار جائزة * دفع داره الى آخر ليرمى بها ولا اجر
 عليه فهي مارية * المستاجر فاسد اذا اجر صحيحا جازت وقيل لا * استاجر
 دراهم ليعمل فيها كل شهر كذا انتهى فاسدة ولا اجر ويضمنها ولو لم يتي بها جازت ان
 وقت * ولا يجوز اجارة الشجر والكرم باجر على ان يكون الثمرة وكذا الكلبان الغنم
 وموئها * ولو استاجر الشجر مطلقا قال حواهر زاده لنا نل ان يقول بالحيوان وينصرف
 الى شد الثياب عليها او الدابة وبعد مه لان المنفعة المقصودة منها النعمة * دفع فرلا
 الى حائك لينسجه له بالنصف فسدت كاستيجار الكتاب للقرأة مطلقا بفسدها الشرط
 كاشترائها طعام العبد ومال الدابة ونظيرين الدار ومرتبتها وتعلق الباب وادخال

جفد في سقفها على المستاجر • لا يجوز الاستيصال لا متياف الحدود والقصاص •
 استعان برجل في السوق لبيع متاعه فطلب منه اجرا فالعبوة لعادتهم وكذا الوادخل
 رجلا في حانوته ليعمل له • استاجر شيئا لينتفع به خارج المصروفات فنتفع به في المصروفات كان
 نوبيا وجب الاجر وان كان دابلا • استاجر دابة فساها ولم يركبها فغلبه الاجر الا
 لعذر بها • الاجر الكاتب اذا اخطأ في البعض فان كان الخطأ في كل ورقة خيران شاء
 اخذوا وعطاء اجر مثل وان شاء تركه عليه واخذ منه القيمة وان كان في البعض فقط اصطاء
 بحسابه من المسمى • استقدمه بعد جعلها وجب الاجر • قيمته او فلك • حمل احد
 الاجيرين فقط فان كانا شريكين وجب لهما ككلا • الا فليحمل النصف • نصرت الثوب
 المجمود فان كان قبله فله الاجر والا فلا • وكذا الصباغ والساج • لا يستحق الخياط اجر
 التفصيل اى القطع بلا خياطة • الصيرفي باجر اذا ظهرت الريانة في الكل استرد الاجرة
 وفي البعض بحسابه • دفع الموجه له المتاج لم يقدر على الفتح لصاعته ان امكنه الفتح
 بلا كلفة وجب الاجر والا فلا • اجرت دارها من زوجهاتم سكن فيها فلا اجر • من دلي
 على كذابه كذا فهو باطل ولا اجر لمن دله • ان دلتني على كذا فلك كذا فله فله
 اجر المثل للمشي لاجله • وفي السير الكبير قال امير السرية من دلتا على موضع كذا
 فله فله ايصح • يتعين الاجر بالدلالة فوجب الاجر كذا في الزاوية • وظاهره وجوب
 المسمى • والظاهر وجوب اجر المثل اذا لا فقد اجارة هنا • وهذا مخصص لمثله الدلالة
 على العموم لكونه بين الموضع • اجارة المادي والسمار والاحمام ونحوها جائزة
 للعاقة • المكون في الاجارة رضى وقبول • قال الراعي لا رضى بالمسمى وانما
 ارضى بكذا انككت المالك فروعى لزمته • وكذا الوفال للمساكن اسكن بكذا والا
 فانتقل نسكن لزمه مسمى • الاجرة للارض كالخراج على المعتمد فاذا استاجرها
 للزراعة فاسطلم الزرع آفة وحب منه لما قبل الاصطلام ومقا ما بعده • لا يلزم المكاري
 الذهاب معهما لا ارسال غلام معها وانما يلزم الاجر بتخليتها • استاجر الحرف حوض
 مشرة في مشرة وبين العمق فحفر حمة في حمة كان له ربع الاجر • لان المشرة في
 المشرة مائة والنصف في النصف حمة ومشرون فكان له ربع العمل • استاجر
 الحفر فحفره فدفن فيه قبر ميت المستاجر فلا اجر له • بعه لي بكذا ولك كذا فباع له

اجر المثل * متى وجب اجر المثل وجب الوسيط منه * أكثرها ما يبذل ما يتكاري
 الناس ان كان متفاديا لم تصح والاصح * داري لك هبة اجارة او اجارة هبة هي
 اجارة * آجرتك بغير شيء فاسدة لا مارية * اجر القصار امين لا يضمن الا بالتعدي *
 والقصار على الاختلاف في المشترك ومحلله فندم اشتراط الضمان فله امانة
 فيضمن اتفاقا * المستاجر اذا بنى فيها بلا اذن فان كان بلس فله رفعه وان بنى بها
 فلا * لا ضمان على العمامي والنيابي الا بما يضمن به المودع * نقس اجارة
 العمال لطعام معين ببيان المدة وكذا بشرط الورق على الكاتب * شرط العمامي
 ان اجره من التعطيل معطوط عنه صحيح * لا ان يعط كذا * وتعد بشرط كون مؤنة
 الرد على المستاجر وباشترط حراجها او مشرفا على المستاجر وبرد ما مكروبه *
 آجرة حمال حنطة القروض ملو من استأجره الا اذا استأجره المقرض باذن
 المستقرض * امتنع الاجير من العمل في اليوم الثاني اجر * نزح بيت الخلا ليجب
 على الموجه وان كان يجير الساكن للبيت * وكذا اصلاح الميراث وتطمين السطم
 ونحوهما لان المالك لا يجير ملو اصلاح ملكه * واحراج تراب المستاجر عليه وكاسنه
 ورماه لا تفويغ اليالوفة * رد المستاجر على الموجه واجب في مكان الاجارة *
 الصحيح ان الاجارة الاولى اذا انقضت انقضت الثانية * الاجارة من المستاجر
 او مستأجره للموجه لا تصح ولا تنقض الاولى * التقصان من اجر المثل في الوفاء
 اذا كان يسيرا جائزا * آجره انتم آجره من غيره فالثانية موفقة على احازة الاول
 فان ردها بطلت وان اجازها فالاجرة له * استأجره ليعمل سنة فمضى نصفها
 بلا مل فله النسخ * تنسخ الاجارة بموت الموجه العائد لنفسه الا ضرورة كموته في
 طريق مكة ولا فاضي في الطريق ولا سلطان فتبقى الى مكة ويرفع الامر الى القاضي
 ليعمل الاصلح للبيت والورثة فؤجره له ان كان امينا او يبيعها بالقيمة فان برهن
 المستاجر على قبض الاجرة للاياب رد عليه حصه من الثمن وتقبل البينة فسا
 بلا خصم * لانه يريد الاخذ من ثمن ما بيده * واذا امتنع الاجير في انهاء المدة
 بغير مان فسحقا للملوك اجر ما مضى * وان اجازها فلا اجر ككذلك للملوك * واولف
 البنيان في اثناها لم يكن له فسخ اجارة الوصفي الا اذا اجر البنيان فله فسخها *

أجر العبد نفسه بلا إذن ثم امتنع نفذت وما عمل في رقة فلمولا • وفي منقعه له • ولومات
 في خدمته قبل منقعه ضمنه • مرض العبد • إياقه وسرقته مذر للمتا جر في نسخها •
 وكذا إذا كان مملعه فاسدا لا مدم حذفته • آدمى نازل الخان ودخل الحمام وما كن
 المعد للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب • احتلف صاحب الطعام والملاح
 في مفذاره فالقول لصاحبه وبأخذ الاجر بحسابة الا ان يكون الاجر مسلماته •
 اختلفا في كونها مشغولة او فارغة بحكم الحال • اذا اختلفا في صحتها وفسادها فالقول
 لدمى الصحة • قال الفضلي رح الا اذا ادعى المجر بانها كانت مشغولة بالزرع
 وادعى المستاجر انها كانت فارغة فالقول للمجر كما في آخر اجارة البرازية •
 آجرها المستاجر باكثر مما استاجر لا تطيب الزيادة له ويتصدق بها الا في مثلتين •
 ان يؤجرها بخلاف جنس ما استاجر وان يعمل بهاء ملاكينا • كما في البرازية •
 اختلفا في الخشب والآجر • الغلق • الميزاب فالقول لصاحب الدار الا في اللبن
 الموضوع • الباب والآجر • الجص والجذع الموضوع فانه للمستاجر والله اعلم •
 • كتاب الامانات من الودعة والعارية وغيرهما •

الامانات تنقسم مضمونة بالموت من تجهيل الا في ثلث • الناطر اذا مات مجهلا
 ملأت الوفاء • والقاضي اذا مات مجهلا اموال اليتامى مند من اودعها •
 والسلطان اذا اودع بعض الغنيمة عند الغازي ثم مات ولم يبين مند من اودعها •
 هكذا في فتاوى قاضيهان من الوفاء وفي الخلاصة من الودعة ذكرها التوليحي •
 وذكر من الثلثة احدا متعارفين اذا مات ولم يبين حال المال الذي في يده ولم
 يذكر للقاضي فصارا المستثنى بالتلفيق اربعة • وزدت عليها مسائل • الاولى الرومي
 اذ مات مجهلا لما وضعه فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين • الثانية الاب اذا
 مات مجهلا مال ابنه ذكر • فيها ايضا • الثالثة اذ مات الوارث مجهلا ما اودع
 مند مورثه • الرابعة اذ مات مجهلا لما افته الربح في بيته • الخامسة اذ مات
 مجهلا لما وضعه ما لكه في بيته بغير علمه • السادسة اذ مات الصبي مجهلا لما اودع
 مند محبورا • وهذه الثلث في تلخيص الجامع الكبير للخلاطي فصارا المستثنى
 مشرة • وفيدوا بتجهيل الغلة لان الناطر اذا مات مجهلا لمال البدل فانه يضمه كما

في الحائبة * ومعنى موته مجهلا ان لا يبين حال الامانة وكان يعلم ان وارثه لا يعلمها فان تبينها وقال في حيوته رددها فلا تجهيل ان يرهن الوارث على مقالته والالم يقبل قوله * وان كان يعلم ان وارثه يعلمها فلا تجهيل * وقد اقل في المزازية والمودع انما يضمن بالتجهيل اذا لم يعرف الوارث الودبعة * اما اذا عرف الوارث الودبعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لم يضمن * ولو قال الوارث اننا علمناها وانكر الطالب انفسها وقال هي كذا وكذا وهنكت صدق انتهى * ومعنى ضمانها صبر ورثها ديناني تركته * وكذا الوادعي الطالب التجهيل اذ مضى الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم * هكت بالقول للطالب في الصحيح كذا في المزازية * تلزم العارية فيما اذا استعار جدار غيره لوضع جذو عدو وضعتهم باع المعمر الجدار فان المشتري لا يتمكن من رفعها * وقيل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في القنية * اذا تعدى الامين ثم ازاله لا يزول الضمان كالاستعير والمستاجر الا في الوكيل بالبيع * او بالحفظ * او بالاجارة * او بالاستعجار * والمضارب * والمستنضع * والشريك منابا او مغاوضة * والمودع * ومستعير الزهر * وهي في الفصول الا الاخيرة نهى في المسوطة * الودبعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن * والمستاجر يحرر بعاره لا يرهن * والعارية تعار ولا تؤجر * قبل يودع المستاجر والعارية ان تصح امارتهما هي اقوى من الابداع * وقيل لا لان الامين لا يسامها الى غير عياله * وانما جازت الامارة لاذن المعمر والموجر للاطلاق في الاتباع وهو معدوم في الابداع * فان قيل اذا عار فقد اودع * قلنا ضمنني لا قصدي * والرهن كالودبعة لا يودع ولا يعار ولا يزجر * واما الوصي فيملك الابداع والاجارة دون الامارة كما في وصايا الخلاصة * وكذا المتولي على الوفاء والوكيل بقض الدين بعد مودع فلا يملك الثلثة كما في جامع الفصولين * العامل لعمره امانة لا اجر له الا الوصي والناظر يستحقان بقدر اجرة المثل اذا عملا الا اذا شرط الواف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان الوفاء طاحونة والموقوف عليه يستعملها فلا اجر للناظر كما في الحائبة * ومن هنا يعلم انه لا اجر للناظر في المسقف اذا احيل عليه المستحقون ولا اجر للوكيل الا بالشرط * وفي جامع الفصولين الوكيل بقض الودبعة اذا سمى له اجر البأني

بها جاز بخلاف الوكيل بقض الدين لا يصح استيجاره الا اذا وقت له وقتا *
وقى البرائة لوجعل للكفيل اجر الم يصح * وذكر الزيلعي ان الوديعه باجر
مضمونه * وفي الصيرفيه من احكام الوديعه اذا استاجر المودع المودع مع بخلاف الراهن
اذا استاجر المرتهن * كل امين ادعى ابطال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا
ادعى الرد والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم * ومواء كان
في حيوة مستحقها وبعد موته الا في الوكيل بقض الدين اذا ادعى بعد موت
الوكيل انه قبضه ودفعه له في حيوته لم تقبل الا بينه بخلاف الوكيل بقض العين *
والفرق في الولوالجية * القول للاميين مع الميمن الا اذا كذب الظاهر فلا يقبل قول
الوصي في نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذا المتولي * الامين اذا خلط بعض اموال
الناس ببعض امواله فانه ضامن فلو ادعى اذا خلطها بما له بحيث لا يتميز
ضمنها * ولو انفق بعضها فردّه و خلطها بها ضمنها * العاقل اذا سأل للفقراء شيئا و خلط
الاموال ثم دفعها ضمنها لاربها ولا تجزئهم من الزكوة الا ان يأمره الفقراء ولا
بالاخذ * والمتولي اذا خلط اموال اوقاف مختلفة يضمن الا اذا كان باذن القاضي *
والامسار اذا خلط اموال الناس وامان ما باعه ضمن الا في موضع جرت العادة
كالاذن بالخلط * والوصي اذا خلط مال اليتيم ضمنه الا في مسائل * لا يضمن
الاميين بالخلط * القاضي اذا خلط ماله بمال غيره او مال رجل بمال آخر * والمتولي
اذا خلط مال الوقف بمال نفسه * وقبل يضمن * ولو اتلف المتولي مال الوقف ثم
صنع مثله لم يبرأ * وحيلة براءته انفاق في التعمير وان يرفع الامر الى القاضي
فيصب القاضي من يأخذ منه فيبرأ ثم يرد عليه * الامين اذا هلكت الامانة
ساده لم يضمن الا اذا سطر من بدو شيئا عليها فهلكت كذا في الولوالجية والبرائة
الرفيق اذا اكتسب واشترى شيئا من كسبه وادفعه وهلك فداودع فانه يضمنه
لكونه مال المولى مع ان للعديد معتبرة حتى لو ادعى شيئا وقاب فليس
للمولى اخذه * المأذون له في شيئا كاذبه امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع *
وحررت منه مسئلتان * المودع اذا اذن انسانا في دفع الوديعه الى المودع فدفعها
ثم استعقت بينه وبينه الهلاك فلا ضمان للمودع والمستحق تضمين الدافع كما في

جامع الفصولين * الثانية حمام مشترك بين اثنين آجر كل واحد منهما حصته
 لرجل ثم اذن احد هما مستأجره بالعمارة فمولا رجوع لامتداجر على الشريك
 الساكت * ولو عمر احد الشريكين الحمام بلا اذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته
 كذا في اجارة الولو الجبة * لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب الا في مسائل * لو كانت
 سيفا فطلبه ليضرب به غلما او كانت كتابا فانه اقرا ريبا لغيره او قبض كما في الجانية *
 المودع اذا ازال التعدي زال الضمان الا اذا كان الابداع موثقا فتعدى بعده ثم
 ازاله لم يزال الضمان كما في جامع الفصولين * المودع اذا اجعد حاصصها الا اذا
 هلك قبل النقل كما في الاجناس * الوديعة امانة الا اذا كانت باجر فمضمونة ذكره
 الزيلعي * وقد مر * للمعمران يسترد العارية متى شاء الا في مسائل * لو استعار امة
 لا رضاع ولده وصار لا يأخذ الا نده بهاله الرجوع لا الرد فله احرا العتلى الى الفظام *
 ولو رجع في مرس العازي قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء والكراء فله اجر
 المثل وحق في الجانية * وتبعا اذا استعار ارضا للزراعة ورعاه لم تؤخذ منه حطب
 يحصد ولو لم يوقت فتترك باجر المثل * مؤثرد العارية على المستعير الا في عارية الرهن
 كما في المبسوط * تحلف الامين عند دعوى الرد والهلاك قبل لنفي التهمة *
 وقيل لا نكارة الضمان * ولا يثبت الرد بيمينه حتى لو ادعى الرد على الوصي
 وحلف لم يضمن الوصي كذا في ودبعة المبسوط * لو رد المودعة الى عبده بهالم
 يبرأ سواء كان يقوم عليها او لا هو الصحيح * واحتلف الا فتاء فيما اذا ردها الى بيت
 مالكتها او الى من في عياله * ولو دفعها المودع الى الوارث الا امر القاضي ضمن
 ان كانت مستغرقة بالدين وام يكن مؤتمنا والا الا اذا دفع ليهضوم * ولو نضى
 المودع بهادين المودع ضمن على الصحيح * ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين
 الى الوارث وعلى الميت دين * ادعى المودع دفعها الى ماديون مالكتها وكذا باء
 فانقول له في براءته لاني وجوب الضمان عليه * الماذن له بالدفع اذا ادماه وكذا باء
 فان كانت امانة فانقول له * وان كان مضمونا كالغصب والدين لا حكما في متاوى
 فارى الهداية * ومن الثاني ما اذا اذن المودع المستأجر بالتعمير من الاجرة فلا
 يضمن الجان وهي في احكام العمارة من العماري * مستأجر يعير الى مكة فهو على

الذئابة دون المجني * وكذا متعارف غير انهم ملبها كذا في اجارة الولو الجبة وفي
 وكالة البوازبة * المستبضع لا يملك الا بضاع والابداع * والابضاع المظلفة كالولكا لفة
 المفرونة بالمشبة حتى اذا دفع اليه نوباً وقال له اشتر لي به نوباً صم كما اذا قال اشتر لي
 به اي نوب شئت * وكذلك لو دفع اليه بضاعة وامره ان يشتري له نوباً صم *
 والبضاعة كالضاربة الا ان المضارب يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في قصده
 ما يعلم انه قصد الاسترباح او نقص على ذلك انتهى * الا عارة كالا جارة تنفس بموت
 احدهما كما في المنية * القول للمودع في دعوى الرد والهلاك الا اذا قال امرني
 بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه ربه في الامر فالقول لربه * والمودع ضامن عند
 اصحابنا رح خلافا لابن ابي ابيلى كذا في آخر الوديعه من الاصل للمحمد رح * انودع
 اذا قال لا ادري ايكما استودعني وادعاهما رجلا وانى ان يحلف لاحدهما ولا
 بينة يعطيهما لهما نصفين ويضمن مثلهما بينهما * لانه اتلف ما استودع بحمله * مات
 رجل وعليه دين ومنده ودبعة تغير عنهما فجميع ما تركه بين الغرماء وصاحب
 الوديعه بالعصص كذا في الاصل ايضا *

* كتاب الحج والعمرة *

المحجور عليه بالسف على قولهما المفتى به كالصغير في جميع احكامه الا في النكاح *
 والطلاق * والعنق * والاستبلا * والتدبير * وجوب الزكاة والحج والعبادات *
 وزوال ولاية ابيه وجده * وفي صحة افرااره بالعقوبات * وفي الانفاق * وفي صحة
 وصاياه بالقرب من الثلث فهو كالبالغ في هذه * وحكمه كالعبد في الكفارة فلا يكثر الا
 بالصوم حتى لو افاق من كفارة طهارة صم او لا تعز به منها وبصوم لها ونماه في
 شرح ابن وهبان * واما افرااره ففى الفنا رحانية انه صحيح عند ابي حنيفة رح لا
 عند ما انتهى * يعني بناء على المحجور بالسف * الصبي المحجور عليه مواخذ بافعاله
 بضمن ما اتلفه من المال واذا قتل بالدية على عاقلة الا في مسائل * لو اتلف ما افترضه
 وما اودع منه بلا اذن ولية وما اعير له وما بيع منه بلا اذن * وبسنتين من ابدامه
 ما اذا اودع صبي محجور مثله وهي ملك غيرهما فللما لك تضمن الدافع والآخذ *
 قال في جامع الفصولين وهي من مشكلات ابداع الصبي * قلت لا شك لانه

١ نمال بضمنها الصبي للتسلط من مالها وهنالم يوجد كما لا يخفى * الآذن في
 الأجارة آذن في التجارة * مكه كذا في السراجية * لا يصح الآذن لأبى والمقصوب
 المحجور ولا بينة ولا يصير محجوراً بهما على الصحيح * آذن لعبد * ولم يعلم لا يكون
 آذناً إلا إذا قال بايعوا عبدي فاني قد آذنت له في التجارة بما يعوه وهو لا يعلم بخلاف
 ما إذا قال بايعوا ابني * آذا قال له آجر نفسك ولم يقل من فلان أو مع نوبى ولم يقل
 من فلان كان آذناً بالتجارة كما في الحائمية * والأمر بالشراء كذلك كما في الولولة الجبة *
 قلنا قال اشترى ثوباً ولم يقل من فلان ولا للبس كان آذاً وهي حادثة التمسك على
 قلحط * الآذن بالتجارة لا يقبل التخصيص إلا إذا كان الآذن مضارباً في نوع
 واحد فآذن لعبد بالمضاربة فإنه يكون مآداً ونافياً ذلك النوع خاصة * وقال
 السرخسي رح الأصح مندى التعيم كما في الطهيرية * آذا رأى المولى عبداً يبيع
 ويشترى مكنت كان مآداً ونافياً إذا كان المولى فاضلاً كما في الطهيرية * السفيه إذا
 زوجت نفسها من كفؤ صبي فإن قصرت من مهر من ماله كان المولى الاعتراض * ولو
 احتلمت من زوجها على مال وقم ولا يلزمها * ولا يصح إقرار السفيه ولا الأشهاد
 عنه * ولو دفع الوصي المال إلى المقيم بعد بلوغه سببها ضمنه ولو لم يعمر عليه *
 وأوجب القاضي على سفيه ما طلقه آجر جازاً مطلقاً * لأن العهر ليس بقضاء * ولا
 يجوز للثالث تنبيه الحجر الأول خلافاً للخصاف * وقف المحجور عليه بالسفـة باطل *
 وأحسنوا فيما إذا وقف بآذن القاضي فصحة المأجبي وإطله أبو القاسم * ولا يصير السفيه
 محجوراً عليه بالسفـة عند الثاني ولا بد من حجر القاضي ولا ينفع منه الحجر بالرشد
 ولا بد من إطلاق القاضي خلافاً للمحدثين * ولا يشترط حضور مد لصحة الحجر عند كفاي
 حران المدعين * ووقعت حادثة حجر القاضي على سفيه إن أدمى الرشدة أدمى
 حصمه بقاء على السفـة وبرهنا لم أر فيها نقلاً صريحاً وينبغي تقديم بينة البقاء على
 السفـة كما في المحيط من الحجر الطاهر زوال السفـة لأن عقده بمنعه من ذكره
 في دليل أبي يوسف رح على أن السفـة لا تحجر إلا بحجر القاضي * وقال الزيلعي
 وغيره في باب النكاح إذا حلف الزوجان في المهر فضي لمن برهن فإن برهنا
 شهد له مهر المثل لم تقبل بينة لانهما للاتبات فكل بينة شهداها الطاهر لم تقبل *

وهنا ينشأ زوال السفة شهد لها الظاهر فام نقبل * الماذون اذ الحفة دين يتعلق بكسبه
ورفتة الا اذا كان اجيرا في البيع والشراء كما في اجارة منية المنتهي * العبد الماذون
المديون اذا ارصى به سيده لرجل ثم مات ولم يجز الغريم كان سلكا للموصي له
اذا كان يخرج من الثلث وبما كده كما يملكه الوارث والدين في رفته * ولو وهبه في
حدوته فللغريم ابطالها ويبعد القاضي فماتصل من ثمنه فلهما اذهب كذا في حزامه
المتقين من الوصايا * الماذون لا يضمن ما دون ما قبل العلم به الا في مسئلة
ما اذا قال المولى لاهل السوق بايعوا صدي ولم يعلم العبد *

* كتاب الشفعة *

مبيع في جميع الاحكام الا في ضمان العرر المجردان استحق المبيع بعد البناء
فلارجوع للمشتري على الشفع كالموهوب له والمالك القديم واستيلاد الاب خلافه
البايع فردية المشتري ورضاه بالعب لا يظهر في حق الشفع كالا لجل ويردها على
البايع لا تسلم للمشتري * ودلت المسئلة على النسخ دون التحول * قال الاسعابي
والتحول اسم الا بطلت به * المعلوم لا يجوز للموهوم * فلو قطع يميني رجس فحضر
احدهما اقتصر له ولا حصة في الدية * ولو حضر احد الشفعين قضى له بكليتها كذا
في جنابات شرح الجمع * باع ماني اجارة العبر ووشفيعها فان اجاز البيع احدها
بالشفعة الا بطلت الاجارة ان ردها كذا في الولو الحجة * الاب اذا اشترى دارا
لابنه الصغير وكان شفيعها كان له الاخذ بها * والوصي كالاب * اذا كانت دار
الشفيع ملازمة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لازقه فقط وان كان فيه طريق الصنفه
والفتوى على جواز بيع دور مكة وجوب الشفعة فيها بصح الطلب من الوكيل
بالشراء ان لم يسلم الى موكله فان سلم له لم يصح وبطلت هو المختار * والتسليم من
الشفيع له صحيح مطلقا * سمع بالبيع في طريق مكة بطلب طلب الموانة ثم يشهد ان
قدروا الا وكل او كتب كتابا او ارسل رسولا او ابطلت * تسلم الجار مع الشريك صحيح
حتى لو سلم الشريك لم يأخذ الجار * سلام الشفع على المشتري لا يبطلها هو المختار *
الا براء العام من الشفع يبطلها قضاء مطلقا ولا يبطلها ديانة ان لم يعلم بها * اذا اصغ
المشتري البناء فجاء الشفع فهو مختار ان شاء امطاه ما زاد الصغ وان شاء ترك كذا *

في الولو الجبسة * وفيه نظر * آخر الشفع الحمار الطلب لكون القاضي لا يبرأ منه
معدور * وكذا لو طلب من القاضي احضاره فامتنع فاحرق اليهودي اذا امتنع
بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن مذرا * تعليق ابطالها بالشرط جائز * انكر المشتري
طلب الشفع حين علم بالقول له مع يمينه على نفي العلم * ادعى الشفع على المشتري
انه احتال لا بطلها بطل فان نكل فنه الشفعة * وفي منظومة ابن وهبان حلالة *
اشترى الاب لابنه الصغير ثم اختلف مع الشفع في منه ار انتم والقول الاب
بلا يمين * هبة بعض الثمن تظهر في حق الشفع الا اذا كانت بعد التمسك *
حظ الوكيل بالبيع لا يلتحق فلا يظهر في حق الشفع * لا دهرى في رقبة الادار
وشغنت فيها يقول هذا الدارد اري واذا ادعيا فان وصلت الي والا فانا على
شعتي فيها * استولى الشفع عليها بلاقضاء فان اعتد بنول عالم لا يكون ظالم
الا كان ظالما * وفي جنايات الملتقط ومن ابى حبيبه ربح اشيء على عدد الرؤس *
العقل * والشفعة * واجرة القسام * والطريق اذا اختلفوا بعد التمهين *

* كتاب القسمة *

الغرامات اذا كانت لحظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك * وان كانت لحظ
الانفس فهي على عدد الرؤس * وقرع عليها الولو الجبي في القسمة ما اذا قرع السلطان
اهل فريضة فانيانقسم على هذه وهي في كماله انما تارحانيه * التي فتارى في الهداية
اذا حبس العرق فالتقوا على الفناء بعض الامتعة منها فالتوا بالغرم بعد الرؤس *
لانيها لحظ الانفس انتهى * القسمة العائدة لا تصد الملك بالقبض وهي تطل
بالشرط العائدة * يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسعاً لا يضركم وكذا الاول
المحتمل ان يدخلوا شيئا من الطريق في صحتهم وفي دورهم ان لم يضركم * ولا بناء طبة
في هوا * طريق ان لم يضركم ان حوصم قبل البناء منع منه وبعده دم * المشترك
اذا اهدم فابى احدهما العمارة فان احتمل القسمة لا جبر وقسم والا بنى ثم اهدم
لم يرجع * بنى احدهما بغير اذن الآخر فطلب رفع بناءه قسم فان وقع في نصيب الباني
فيها والا هدم * لا تصرف في ملكه وان تأذى جاره في ظاهر الرواية فله ان يجعل
فيها تنورا وحما ولا يضمن ما تلف به * تنقض القسمة بظهور دين او وصية الا

أذا نفي الورثة الدين ونفذوا الوصية * ولا بد من رضا الموصي له بالثلاث *
وهذا إذا كانت بالتراضي * أما بقضاء القاضي لا تنقض بظهور وارث *
واختلفوا في ظهور الموصي له *

* كتاب الاكراه *

بيع المكره بخالف البيع الفاسد في أربع * يجوز بالاجازة بخلاف الفاسد * وينقض
فصرف المشتري منه * وتقدر القيمة وقت الاعتاق دون القبض * والنمن امانة
في يد المكره مضمون في غيره كذا في الجنبي * أمر السلطان اكراه وان لم يتوعد
واصره لا الآن يعلم بدلالة الحال انه لو لم يمثل امره يقتله أو يقطع يده أو يضره
ضربا يخاف على نفسه أو تلف ماله أو كما في منية المفتي * أجرى الكفر على
اسائه بوعده خمس أو قيد كفره وبانت امره * اكراه بالقتل على القطع لم يسهه *
اكراه المحرم على قتل صيد فاسد حتى قتل كان ما حورا * اكراه على العفو من دم
العمد لم يضمن المكره * اكراه على الاعتناق له تضمين المكره الا اذا اكراه على
شراء من يعتق عليه فالبصير أو بالقرابة * اذا تصرف المشتري من المكره فانه يفسخ
بصرفه من كفاية أو احارة أو التديبر والاستيلاء أو الاعتناق * اكراه على الطلاق
وقد الا اذا اكراه على التوكيل بدفوع كل * اكراه على النكاح باكثر من مهر المثل
وجب قدره وطلت الزيادة ولا رجوع على المضطر وشي انتهى *

* كتاب العصب *

العصوب منه محصرون تضمين الغاصب وعاصب الغاصب الا اذا كان في الوقف
العصوب اذا غصب وقعة اكثر وكان الثاني املا من الاول فان المتولي انما
يضمن الثاني كذا في وقف الحانية * اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان
يادبه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرئه فمانت وادعى انه كان يادنها
واكراه الوارث فالقول للزوج كذا في القبة * من هدم حائط غيره فانه يضمن بقصائها
ولا يؤمر بعمارها الا في حائط المسجد كما في كراهية الحانية * الاجازة لا تلحق الانلاف
فلو تلف مال غيره نعدا بمال المالك اجرت أو رضيت لم يبرأ من الضمان
كذا في دهمي البرازية * الا مرلا بضمن بالامر الا في خمسة * الاولى اذا كان

الأمراض طائفة الثالثة اذا كان مولى للمأمور * الثالثة اذا كان المأمور عبداً الغير،
 كأمرة عبداً الغيرة بالابق او بقتل نفسه فان الأمر يضمن إلا اذا أمره بالانفاق مال
 عبده فلا ضمان على الأمر بخلاف مال غير عبده فان الضمان الذي يفرضه المولى يرجع
 به على الأمر * الرابعة اذا كان المأمور مملوكاً اذا أمره بالانفاق مال الغير فالثمة
 ضمن الصبي ويرجع به على الأمر * الخامسة اذا أمره بتعريضه في حائط الغير
 فحذر فالضمان على الخافو ويرجع به على الأمر وتما منه في جامع الحصولين * لا يجوز
 التصرف في مال غيره بلا اذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراية الأولى يجوز للموَدع
 والوالد الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه غير ادن * الثانية اذا اتى الموَدع
 على ابوي الموَدع بعيراه كان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاضي لم يضمن
 استحقاقه * الثالثة مات بعض الرقيق في السفر ما عدا ما شهد وقدره وجهه وشمه ووزنه
 البقية الى الورثة * او اغشي عليه ما دفعوا عليه من ماله لم يضمن والاستحقاق هو
 واقعة اصحاب محمد رج ذكره الزيلعي في آخر التفات * ومن هذه النوع المسائل
 الاستحقاقية * دس شاة تصاب شدقاً لم يضمن * دس أخد عتقه سره لا اذن في ايامها
 لم يضمن * اطلق في الاصل وقيد بعضهم بما اذا اخرجها للبيع * وكذا الوضغ
 قدر على كائون فيه لحم ووضع الخطب ما وجد غيره المار والمضغ * وكذا لو طعن براحه له
 في دوق وربط العمار فمات * وكذا لو حمل حملاً الساطع في الطريق فمات * وكذا
 لو اعاد في رفع الجرة فانكسرت * وكذا لو فتح هذه الارض فسقطت احسن سدها صاحبها
 ومنها احرام ريفه لا غمانه * ومنه ارضه بعد بذل المزارع * وليس منها سلم الشاة
 بعد تعاقبها للقطاوت * والكل من كتاب الارضين من جامع الحصولين * المأثور
 ضامن وان لم يعمد * والمضغ لا اذا كان متعمداً فلو رمى منها ما من ملكه فاصاب
 انما يضمنه * ولو حفر بئر في ملكه فوق فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه *
 ولو ارضعت الكبيرة الصغيرة لم تضمن نصف مهر الصبي * الا يعتمد الا في ارضان
 تعلم بالبحاح * يكون الارضاع مفسد الدوان يكون له راجحة والجهل مدناه عند ارجع
 الفساد كما في ارضاع الهداية * الغار لا يضمن الا في مسائل * اذا حصد الموَدع *
 واذا باعد الغاصب وملمد * واذا رجع الشاهد به بعد القضاء كما في جامع

الفصولين * منافع الغصب لا تضمن إلا في ثلث * مال اليتيم * مال الوقف * والمعد
 الاستغلال * منافع المعد الاستغلال مضمونة إلا إذا سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت
 سكنه أحد الشريكين في الملك * أما الوقف إذا سكنه أحدهما بالقبلة بدون إذن الآخر
 سواء كان موقوفا للسكنى أو للاستغلال فإنه يجب الاجر * ويستثنى من مال اليتيم
 مسئلة إه مكنت أمه مع زوجها في داره بلا اجراء يسألها ذلك ولا اجر عليهما كذا في
 وصايا النخبة * لا تصير الدار معدة لاجارتها إنما تصير معدة إذا ابتاعها ذلك أو
 اشتراها له * وبإمارة البائع لا تصير معدة في حق المشتري * العاصب إذا أجر ما
 منافع مضمونة من مال وقف أو يقيم أو معد الاستغلال فعلى المستاجر المسمى لاجرا المثل *
 ولا يلزم العاصب اجرا المثل إنما يرد ما قبضه من المستاجر * السكنى بتأويل عقد
 سكنى المرتبة * لا استأجر مائة باجر معلوم فسكنها متعين ودفع اجرتها ليس له
 الاسترداد * والتخريج على الأصول يقتضي أن له ذلك إن لم تكن معدة لكونه
 دفع مال ليس بواجب فيسترد إلا إذا دفع على وجه الهبة فاستهلكه المجر * أجر
 العسولي دار مرفوعة وقص الاجر حرج المستاجر عن الهبة إذا كان ذلك اجر
 المثل ويرده إلى الواقف * أجره العاصب ورد اجرتها إلى المالك تطيب له
 لأن أحد الأجرة اجازة * استعم فيمسي * مال للعاصب ضيق بها إن ملك قبل
 التضمين ضيقا وإن بعده لا * الأجر فيمسي وكذا الفهم * أمره أن ينظر إلى حايبة
 منظر فمال الدم فيها من أنه ضمن نقصان المحل * الحطب إذا كسره العاصب
 فاحشا لا يملكه * ولو كسره الموهوب له لم يقطع الرجوع * عثر في ريق انسان وضعه
 في الطريق ضمه إلا إذا وضعه بغير ضرورة * الأمر لضمان عليه بالأمر إلا في ثلث *
 ما إذا كان الأمر ملطبا * أو مولى المأمور * أو كان المأمور صد الغيرة بالتلاف
 مال غيره فإنه كان الضمان على العبد ويرجع به على أمره كما في جامع النصولين
 * وزدت رابعا * إذا أمر الأب ابنه كما في النخبة لا يجوز حول بيت انسان إلا بإذنه
 إلا في الغزو كما في منية المغني * وفيما إذا سقطت في بيت غيره وخاف لو أطلمه
 أخذه كما في الوردية * حفر قبراً فدفن فيه آخراً فهو على ثلاثة أوجه * فإن كان في
 أرض مملوكة للمحافر فللمالك النجش عليه وإخراجه وله القسوة والزرع فوقها *

وان كان في ارض مباحة ضمن الحافر قيمة حفره ممن دفن فيه * وان كان في ارض موقوفة لا يكره ان كان في الارض سعة * لان الحافر لا يدري بأي ارض يموت هكذا ذكر الفروع الثالثة في الواقعات العمامية من النوقف * ويسعى ان يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة الحفر ويحمل مكوثه من الضمان في صورة الوقف عليه فهي صورتان في ارض مملوكة فللمالك الخيار * وفي مباحة فلا تضمن قيمة الحفر *

* كتاب الصيد والذباح والاضحية *

الصيد مباح الا للثلهي او حرفة كذا في الزازية * وعلى هذا التقاذه حرفة كصياد السمك حرام * وآداب الملك ثلاثة * مثبت للملك من اصله وهو الاستيلاء على المباح * وناقض للمبيع والهبة ونحوهما * وخلافة كملك الوارث * والا لاول شرطه حاو المحل من الملك فلوا استولى على حطب جمعه ضرر من المازاة لم يملكه * ولا يعلل للمفلس ما يجده بلا تعريف * ولو ارسل انسان مائة وقال من اخذ فهو له لا يملك بالاستيلاء فلصاحبه اخذ بعده حتى تشور الثرمان المقتاة في الطريق لكن المعتارانه بملك تشور الثرمان * ولو القى بهيمة ميتة فباء رجل وملكها واخذها لما ملكها اخذ فلود يقره رده ما زاد الذباح ان كان بماله قيمة * والاستيلاء ثمان * حقيقي وحكمي * والا لاول بوضع اليد * والثاني بالهبة فاذا نصب الشبكة للصيد ملك ما تعقل بخلاف ما اذا نصبها الجوف * واذا نصب القسطاط فتعقل الصيد به ملكه * ولو نصبها فتعقل بها فاخذ ضرره وان كان الاول بحيث لو مد يد اخذ ملكه بما اخذ من الثاني والا فلا * ولو حفر بئر الصيد الدياب وقاب قدم آخر ميتة اصيدها فوقع الذئب في البئر فهو لحافره * وما تعقل في ارضه فهو له وان لم يلقها له * لانه من انزالها بخلاف التحل والطبي اذا تنكس او باض الصيد فانه لا يكون لصاحبها الا بالتهمة ما لم يكن فريضة بحيث لو مد يد لاخذ * ولو وقع في حجره من النار شي فاحد ضرره * لا اخذ الا ان يهتج حجره له * واما الثاني بشرطه وجود الملك في المحل فلا يجوز بيع ضرره الفاسد والعائض للملك * لا لعل ذبيحة الجبر * ان كان ابوه متبعا * وان كان جريا حلت * سمكه في سمكة فان كانت صحيحة حلا والا لا لانها مستفدرة * وان وجد فيها ذرة ملكها حلا لا * وان وجد

حائما لو د يناراه ضرر وبلا وهو اطفاء * لئان يصرفها على نفسه بعد التعريف ان كان محتملا ج *
 وكذا اذا كان ضياضنا * ارسأت السمكة في الماء النجس فكبرت فيه لا بأس باكلها
 للحال * وبحال اكلها اذا كانت معبروحة طافية * اشترى سمكة مشدودة بالشبكة في
 الماء وفضها كذلك فجاءت سمكة فابتلعها فابتلعت البائع والمشدودة للمشتري فان
 كانت المبتلعة هي المشدودة فهما للمشتري قبضها والا * ذبح لقهوم الامير او واحد
 من العطاء اعزهم ولو ذكر الله تعالى * والنصيب لا * التفر على الامير لا يجوز *
 وكذا التناط * وفي العرس حائز * العضد المتصل من العبي كهيئة الامن مذ بوح
 قبل موته فعمل اكله من المأكول كما في صفة المعني *

* كتاب الطر والاباحة *

ليس زمانا زمان اجتناب الشبهات كما في الحانية والخميس * القس حرام فلا يجوز
 اعطاء الزيوف اذائن ولا بيع العروض العشونة بلا بيان الا في مستلتي الزلى في شراء
 الاسير من دار الحرب * الثانية في اعطاء السبل يجوز له اعطاء الزيوف والمستوفة
 وهما في رافة الحسامي من شراء الاسير * القوي في حق الباهل بمنزلة الاجتهاد
 في حق الجهد كذا في قضاء الحانية * الحرمة تقع على في الاموال مع العلم
 بها الا في حق الوارث فان مال مورثه حلال له وان علم بحرمته من الحانية *
 وقبده في الظهيرة بان لا يعلم ارباب الاموال * من قبل بد ضرر لسق الا اذا كان
 ذا علم وشرف كذا في مكبرات الظهيرة * ويد حل السلطان العادل والامير
 تحت ذي الشرف * بكرة معاشرته من لا يصلي ولو كانت زوجته الا اذا كان
 الزوج لا يصلي لم يكره للمرأة معاشرته كذا في نفقات الظهيرة * التحلف في
 الوعد حرام عدا في الضحية الذخيرة * وفي القنية وعد ان يأنسه فلم يأنه لا يأنم *
 ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كما في كفالة المرازية * وفي بيع الوفاء كما ذكره
 البلعي * استعدام البنم بلا اجرة حرام ولو لاجبة ومعلمه الا لامة * وفيما اذا ارسله
 المعلم لا حضار شريكه كما في القنية * آس الحرير الحاصل حرام على الرجل الادع
 قبل او حكمة كما في الحداد من فاية المبان * ولا يجوز الحاصل في الحرب عنده *
 ما حرم على البالغ فعلة حرم عليه فعلة او دة الصغير فلا يجوز ان يسقيه خمر * ولا ان

بلبسه حريرا * ولا ان يخضف يده بجثاء او رجليه * ولا اجلاس الصغير لغايط او يبول
مستقبلا او مستديرا * التحلوة بالاجنبية حرام الالملازمة مدبونة هربت ودخلت
خربة * وفيما اذا كانت عجوزا شوها * * وفيما اذا كان بينهما حائل في بيت * التحلوة
بالمحرم مباحة الا الاخت من الرضاغة والصهرة الشاة * من مات على الكفر
ابيع لعنه الا والدي رسول الله ﷺ ليموت ان الله تعالى احبهم اليه حتى آما به كذا
في مناقب الكردري * استماع القرآن اثوب من قرأه كذا في منظومة ابن وهبان *
* كتاب الرهن *

ما قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة * بيع المشاع جائز لارهته * بيع المشغول جائز
لارهته * بيع المتصل بمجره جائز لارهته * بيع المعلق متقد شرط قبل وجوده في غير
المذبح جائز لارهته * كذا في شرح الا قطع * لا يجوز رهن الثاء دون الارض وان
آجره الرهن لا يطيب له الاجر * ان الراهن للمرهون في الاجارة فاحوج حرج
من الرهن ولا يعود * الا حواذير الرهن العين عند السجاء على دين له صريح *
آباح الراهن للمرهون اكل المذابة كلها لم يضمن * باع الراهن الرهن من زيد ثم باعه
من المرفهون الفسخ الاول * يكره للمرهون الاتباع بالرهن بادن الراهن * اذا اذن
له في السكنى فلا رجوع له بالاجرة * رهنه على دين موهود تدفع له البعض وامتنع
لا حرج * لا يبيع الخاصي الرهن بغير الراهن * المتخوض على * وم الرهن ان المبيع
المند ارليس بضمه * ن في الاصح * الاجل في الرهن بفسده * انه ارث اذا عرف
الرهن لا الراهن لا يكون القسط بل يحفظه الى ظهور المالك * اتقوا المنكر مع المسلمين *
وفي تعيين الرهن * وفي مند ارما رهن به * احتل الراهن والمرهون فيه اذا باع به
العدل الرهن فالنوال للمرهون وان صدق العدل الراهن كما لو اصاب في فعة
الرهن بعد فلا كذا * وتومات في يد العدل فالنوال للراهن * ولو كان رهنه بصل الدين
فباعه العدل وادعى المرهون انه باعه ما قل من تيممه وكذا به الراهن فالنوال للراهن
بالنسبة الى المرهون لا العدل * ما حازت الكفالة به حاز الرهن به الا في ذلك البيع *
فيجوز الكفالة بدون الرهن * ويجوز الكفالة بما هو على التكفل بدون الرهن * في الكفالة
المعلمة يجوز احد التكفل قبل وجود الشرط ودون الرهن ذكره ما في ايضاح الكرماني *

• كتاب الجنائيات •

العاقلة لا تعقل العمد الا في مسئلة ما اذا عا بعض الاولياء او صالح فان نصيب
 الباقي ينقلب مالا ويحمله العاقلة كما في شرح المجمع • صلح الاولياء وعفوهم من
 القاتل يسقط حقهم في القصاص والدية لاحق المقتول كذا في المنية • الواجب
 لا يتيد بوضي السلامة والمباح يقتيد به فلا ضمان لو سرى قطع القاضي الى النفس
 • وكذا اذا مات الممّور • وكذا اذا سرى العمد الى النفس ولم يجاوز
 المعتاد لوجوبه بالعقد • ووقع المظنح بدو يد فاطعة فسرت ضمن الدية لانه
 مباح يقتيد • وضمن لو مّور زوجته ماتت • ومنه المروى في الطريق يقتيد بها •
 ومنه ضرب الاب ابنه او الام او الوصي ناديا • ومن الاول ضرب الاب
 ابنه او الام او الوصي او المعلم باذن الاب تعليمات لا ضمان فضرب التاديب
 مقتيد لكونه مباحا • وضرب المعلم لا لكونه واجبا • ومحل في الضرب المعتاد
 ما غيره بموجب للضمان في الكل • وخرج عن الاعل الثاني ما اذا وطئ زوجته
 فاضاها وماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا يكون الوطي احد موجه • وهو المهر
 فلم يجب به آخر • وتماضى في التعزير من الزيلعي • الجنائيات على شخص واحد
 في النفس • فيما دونها لا تعد اطلاق الا اذا كانتا خطأ ولم يتحملهما يزوجت دية
 واحدة ذكره الزيلعي • القصاص يجب للميت ابتداء ثم ينتقل الى الوراث فلو
 قتل العمد مولاه وله اثنان فعلى احدهما سقط القصاص ولا شيء لغير العاقلة عند الامام •
 ومن عفو المخرج ينقض ديونه من لو انقلب مالا وهو مّورث على فوالض الله تعالى
 فيرثه الزوجان كالا موال • الاختار في ضمان النفس بعد الجارة لا بعد الجنائيات
 وعليه نرى ان يؤول الجني الى الجارة • لو امره ان يضرب عبده عشرة اسواط فضربه
 احد عشر فمات ربع منه • ما نقصه العشرة وضمن ما نقصه الاخير فيضمنه • ضرر ما
 بعشرة اسواط ونصف قيمته • دية القتل خطأ او شبه عمد على العاقلة الا اذا ثبت باقراره
 او كان القتل في دار الحرب • الاسلام في دار الحرب لا يوجب مصمة الدم فلا
 قصاص ولا دية على ما قلته • هبة القصاص لغير القاتل لا تجوز • لانه لا يجري فيه
 التملك كما في اجارة الوالو الجبة • لا تجب على المكره دية المكره على القتل اذا اتلف

الآخر نعلم من نعمة * كمال واحد التعرض على من شرع جناحا في الطريق *
ولا ياتون بالسكوت منه * يضمن المباشرون ان لم يكن متعديا فيضمن الحدود اذا
اطرق العبد بدهن فقتل عينا * والقصار اذا دق في حانوته فانهم حانوت جاره *
لا اعتبار برضا اهل المصلحة بالصحة النافذة * حبر بشراني بوية في غير ممر الناس
لم يضمن ما وقع فيها * قطع الحجام للحمام من عينه وكان غير حاذق بمعيت فعله نصوف
الدية * مذهب الاصوليين ان الامام شرط لا متيقنا القصاص كالحدود * ومذهب
القنهاء المرق * القصاص كالحدود الا في خمس ذكرناها في قاعدة ان الحدود تندرك
بالشبهات * فقوالولي من القاتل افضل من القصاص وكذا فقو المخرج *
وقوالولي يوجب براءة القاتل في الدنيا ولا يبرأ من قتله كالوارث اذا ارأ
المدعيون براء ولا يبرأ من ظلم الورث ومطله * اذا قال المخرج قلني فلان ثم مات
لم يقبل قوله في حق فلان ولا يثبت الوارث ان فلانا آخر فثبت له في ما اذا قال
جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا آخر جرحه فقبل كما في شرح المنظومة *
يصح فقو المخرج والوارث قبل موته لا ينفذ السب لهما كما في البرازيلة *
الحدود تندرك بالشبهات ولا تثبت معها الا في الترجمة وانها تدخل في الحدود
مع ان فيها شبهة كما في شرح ادب الفقهاء *

• كتاب الوصايا •

لا يجوز الوصي بيع ما اراد التميم عند التقصد * ومنعه المأخرون ايضا الا في ثلث
كما ذكره الزبائي * اذا بيع بصعق فتمتسه * وفيما اذا احتاج التميم الى الفقه ولا
مال له سواء * فيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه * وردت اربعة
فصار المستثنى منه * ثلث من الظهيرة * فما اذا كان في التركة ومنه مرسلة لسانها
الا منه * وفيما اذا كانت فلا تدل على يد على * وثلاثة * فما اذا كان حائونا او دارا بعشرين عليه
القصاص انتهى * والرابعة من بيع الحائنة فما اذا كان العقار في يد متغلب خاف
الوصي عليه فله بيعه انتهى * وفي الجمع * يضمن القاضي الى العاجز من بعته وان شكى
اليه ذلك لا يجيبه حتى يتحققه فان ظهر مجرأ استدلال به * وان شكى منه الورثة
لا يعزله حتى تظهر له خيانة انتهى * وفيه ربيع الوصي من التميم او شراءه لنفسه

وفيه نفع للصبي جائز انتهى * وأختلفوا في تفسير النفع قليل نقصان النصف
 في البيع وفي الشراء بزيادة نصف القيمة * وقيل درهمان في العشرة نقصان
 وزيادة * وتماه في وصايا الحانية * وقسم الوصي ما لا مشترك بينه وبين الصغير
 فيوزان كان فيها نفع ظاهر ضد الامام خلافا ل احمد ر ح كذا في قسمه الثانية * وفي جامع
 المصولين قضى وصية دينا بنوا مر القاضي فلما كبر اليتيم انكر دينا على ابيه
 ضمن وصية ما دفع له لم يجد بينه * اذا اقر ببيع الضمان وهو الدفع الى الاجنبي
 فانه ظهر فريم آخر فريم له حصته لدفعه باختياره بعض حقه الى غيره فلو لم تكن المغيرم
 الاول بينة على الدين يضمن الوصي كل ما دفعه لوقوعه بغير حجة * وصي ادلى
 دينا فذكرت الورثة قبل بئنه ولولا بينة فله تخلف الورثة انتهى * وقد علم ان
 الوصي لا يقبل فوائده في قضاء دين على الميت سواء كان المازع له اليتيم بعد بئنه
 او لا الا في هرا البراءة لا ضمان عليه اذا دفعه بلا بينة كما في حرائق الغنم * قيد
 في جامع المصولين على قول بالمرحل مرنا * وفي يسوع القنية ولو باع القاضي من
 وصي الميت شيئا من الشركة بمن لا ينفذ لانه محذور به * والوصي لا يملك الشراء
 لنفسه * ولو اشترى القاضي لنفسه من الوصي الذي نصبه عن الميت جاز انتهى *
 وفي الملتطابق الوصي على الوصي في حياته وهو معتقل للزمان يضمن * ولو
 اتفق الركيل لا يضمن * واودى الوصي بعد باوغ اليتيم انه كان باع صده وانفق
 نفسه صدق ان كان هاتكا والا كذا في دعوى خزانة الاكمل * وقيل قول الرصي
 بصارفة من الاتفاق بلا بينة الا في ثلث * في واحدة اتفاقا وهي فيما اذا فرض
 القاضي بعد ذى الرحم المحرم على اليتيم فادى الوصي الدفع * كذا في شرح
 المعجم * ما بان هذا ليس من حوائج اليتيم * وانما يقبل قوله فيما اذا كان من
 حوائج انتهى * ويجوز ان لا تكون لغة زوجته كذلك لانها من حوائج * ولا
 بذلك عليه قول قول الناظر ما يدعيه من الصرف على المستحقين بلا بينة *
 لان هذا من حصة مئة في الوقف * وفي ثنتين اختلاف * لو قال ادبت خراج ارضه
 ارجل مبد الآبق قال ابو يوسف ر ح لا بيان عليه * وقال محمد ر ح بالبيان
 كما في الجمع * وانما صل ان الوصي يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل *

الأولى آدمي قضاء دين الميت * الثانية آدمي ان اليتيم استهلك مال آخر دفع ضمانه * الثالثة آدمي انه ادعى جعل عبده الآبق من غير اجازة * الرابعة آدمي انه ادعى خراج ارضه في وقت لا تصالح للزراعة * الخامسة آدمي الاتفاق على محرم اليتيم * السادسة آدمي انه اذن لليتيم في التجارة وانه ركبته دون فضاها منه * السابعة آدمي الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبه ماله واراد الرجوع * الثامنة آدمي الاتفاق على ارقائه الذين ماتوا * التاسعة تجر ورسم آدمي انه كان مضارباً * العاشرة آدمي فداه عبده الجاني * الحادية عشر آدمي قضاء دين الميت من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها * الثانية عشر آدمي انه زوج اليتيم امرأه دون دفع مهرها من ماله وهي ميتة * الكل في تناوب العتابي من الوصايا * وذكر ضابطا ودون كل شيء كان مسئلة عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا * وصي القاضي كوصي الميت الا في مسائل * الأولى لو وصي الميت ان يبيع من نفسه ويشترى لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر عند اني حبيبه روح خلاها لهما * وما وصي القاضي فليس له ذلك اتفاقا * لا بد كما لو قيل وهو لا يعقد لنفسه كذا في شرح المجمع من الوصايا * الثانية اذا حصص القاضي تخصص بخلاف وصي الميت * الثالثة اذا باع ممن لا تقبل شهادته لم يصح بخلاف وصي الميت * وهما في الخلاصة * وذكر في تخصيص الجامع استواء ما في روايتي الاولى * الرابعة او وصي الميت ان يواجر الصغير خياطاً لذهب وسائر الاعمال بخلاف وصي القاضي كذا في الغيبة * الخامسة ليس للقاضي ان يعزل وصي الميت العدل الكافي وله عزل وصي القاضي كما في الغيبة خلافا لما في اليتيمة * السادسة لا يملك وصي القاضي القبض الا باذن مبتدأ من القاضي بعد الابضاء بخلاف وصي الميت كذا في الخلاصة من المحاضر والسجلات * السابعة يعمل نهي القاضي من بعض التصرفات ولا يعمل نهي الميت كما في الزاوية وهي راجعة الى قبول التخصيص ومدمه * الثامنة وصي القاضي اذا جعل وصيا من ماله لا يصير الثاني وصياً بخلاف وصي الميت كذا في اليتيمة وفي الخزانة وصي وصي القاضي كوصيه اذا كانت الوصية مائة انتهى * وبه يحصل التوفيق * ترم المريض في مرض موته انما ينفذ من الثلث مدمه الا اجازة الآتي ترمه بالمنافع فانه نافع من جميع المال كذا

في وصايا الفتاوى الصغرى . وظاهر ما في تلخيص الجامع الكبير من الوصايا بما فيه
وصورها الزلمي في كتاب الغصب بأن المريض أعار من اجنبي والمنصوم عليه
انه اذا أحرى باقل من احرى المال فانه ينفذ من الجميع . وقال الطرسوسي انها خالفت
القواعد وليس كما قال فان الامارة والاجارة تبطلان بموته فلا اضرار على الورثة
بعد موته لانما خ وفي حوته لا ملك لهم فابهم . اذا أحرى الوصي من مال اليتيم
ولم يجب بعقد لم يصح والاشح . ضمن الآتي مسئلة . لو كاتب الوصي عند اليتيم
ثم انراه من المال لم يصح كما في الحاشية . القولي على الوقف كالوصي كما في جامع
المصولين . الاشارة من الناطق بالغلة في . صفة . خبرها الآتي الاثناء . والاقرار بالنسب .
والا سلام . والكر كذا في التفتيم . واختلف في وصية معتقل الممان كما في المجمع .
والقولي على صحته ان دام العتق الى الموت والابطالت . ليس للقاضي عزل
الوصي العدل الكافي فان مر له كان جائزا انما كما في العبط . واختلف في صفة سوله .
والاكثر على الصحة اما ذكره ابن الشحنة لكن يجب الاثناء بعدم صحته كما في جامع
المصولين . واما عزل الحاشية فاح . وانما العاجز فضمن اليه آخر كما قد مضى .
والعدل الكافي لا ملك عزل نفسه . والعتبة فيه شأن . احد هـ ان يجعله اليتيم
وصيا على ان يعزل نفسه متى شاء . الثاني ان يدعي دينا على اليتيم بتهمة القاضي
بمصرحه كذا في الواو العتية . وفي الحاشية القاضي اذا اتهم الوصي لا يخرج على
قول ابي حنيفة روح واما يضم اليه آخر . وقال ابو يوسف روح يخرج روحا عليه القضي .
المعنى في مرض الموت كالكتاب في زمن معاوية . فوافقه مدد فيه يقتل مولا .
خطا فعليه قيمتان يسع فيهما . واحد الا شاق مبدل له . وصية ولا وصية لقائل
. احرى . هي الاول من قيمته ومن دية المقتول معاينة كالكتاب اذا اجنى خطا .
. لو شهد في زمن معاوية لم يثمل كما في شهادات الصغرى . والمدبر بعد موت مولا .
كالعتق في زمن المرض فيقول في زمن معاينة خطا كان . به الاول . وعند هذا الدية
على ما قلته وهي من جبايات المجمع . ومصرح ايضا في الكافي قتل النمامة بان المدبر
في زمن معاينة كالكتاب عند . وحرمد بن مند هـ . كذا الروايات . ترك مدبرا لآمال
نه غيره فقتل هذا المدبر رجلا خطا فعليه ان يمدى في قيمته لولي القتل عند .

كالمكاتب • ومادهما عليه الدية انتهى • وعلى هذا ليس المدبرة ان تزوج نفسها من
 معايتها لان المكاتب لا تزوج نفسها • وعندهما لها ذلك لانه حرة • فدانبت به •
 القاضي لا يعزل وصي الميت الا في ثلث • فيما اذا ظهرت حياقة • او تصرف
 ما لا يجوز عالمًا مختارًا • او ادمى دينًا على الميت • وميز من ثباته • ولكن في هذا
 بقول له اما ان توري الميت او ميراثك • ولا ينصب وصية • مع وجهه • الا اذا
 غاب غيبة منقطعة • اذا قرأ على الدفن كما في العزارة • لا يملك الوصي بيع شيء
 باقل من ثمن المثل الا في محنة ما اذا اوصى ببيع عبده من فلان فلم يرض الموالي له
 ثمن المثل له الخط • او ارث اذا تصدق بثلث الموالي • للفقراء • وهناك وصي لم
 يعز • يأخذ الوصي اثنتي مرة اخرى • ويقصد به ثلثي القيمة • او وصي يملك
 الابناء سواء كان وصي القاضي او الميت كمال العافية • الوصي اذا حط مال
 الصغير بما له لم يضمن منها • الوصي اطلاق قوله يتم من العدم ان كان
 معسر الا ان كان موسرًا • لا يملك القاضي التصرف في مال الرقيم مع وجود
 وصيه ولو كان مسلوبًا لثاني يوم القيمة • لا يضمن الرقيم ما عقد على ولية حنان
 النعيم اذا كان متعارفًا لسرفه • ومنهم من شرط ادن القاضي • وقبل يضمن مطلقًا
 كذا في غصب النيمة • القاضي اذا اقام دية بغير الوصي لا يعزل الوصي •
 وان اقامه منام الاول اعزل كذا في قيمة الميراث والجمعة • اذا مات احد
 الوصيين اقام القاضي السبي وصيًا او ضم اليه آخر • ولا يبطل الا اذا اوصى لهما
 بالتصدق باثنتي قبضه • حيث شاء • كذا في الميراث • وفي الثاني خلاف • الوصي
 اذا ابرأ عما وجب بعده صح • ويضمن الا اذا ابرأ من مكانه من بدل الخطاب • وكذا الوكيل
 والاب كما في العصابة • العلم ان الم يكن • او حاكمًا ليس له في حجره • وبنيته
 الحبس • لانه يعبر بها • والام • والاية اجارة ابها • ولو كان في حجره • قال القاضي
 جعلتك • كيلا في تركه فلان كان • كيلا بالخط لا غير • ولو زاد شمسي • تنبع كان
 وكيلا بهما • لو قال جعلتك • صياني تركه فلان كان • وصياني الكل • اذا مات الموالي
 خرج الوصي به من ملكه • لم يدخل في ملكه • حتى يقبل الموالي له • بعد حل
 في ملكه • ابرر • بعد حل في ملكه • الورثة كذا في التبع • الوصي الى رجل ثم الى

آخرهما شريكان في كلمة كذا في التهديب * نفى الرومي الدين ثم طهر آخر ضمن له حصته الا اذا قضى باصر القاضي * اتفق الرومي على التميم من مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل الابينة
* كتاب الفرائض *

الميت لا يملك بعد الموت الا اذا انصبت شبكة الميدين مات فتعقل الصيد فيها بعد الموت فانه يملكه ويورث عند كذا ذكر الرزبلي من المكاتب * العطاء لا يورث كذا في صلح الرززية * ذكر الرزبلي من آخر كتاب الولاء ان بنت المتيق توث المتيق في زمانها * وكذا ما فصل بعد فرض احد الزوجين يرد عليه * وكذا المال يكون للبنت رضا ما مزاها الى النهاية بناء على انه ليس في زمانها ما لا يرضونه موضع كل انسان يورث ويورث الآتية * الانبياء عليهم السلام لا يورثون ولا يورثون * وما قيل انه عليه السلام ورث خديجة ام يضح * وانما وبيت ما لها عليه السلام في صحتها * والمرتد لا يورث وترثه ورثته المسلمون * والجنين يورث ولا يورث كذا في آخر البيهقي * وفي الثالث نظري علم مما قد مر في البيوع * واختلوا في وقت الارث * قال مشايخ العراق رح في آحرج * من اجزاء حصة المورث * وقال مشايخ بلخ رح عند الموت * وقائدة الاختلاف فيما لو قال الوارث لجارية مورثه ان مات مولاك فانت حرة فعلى الاول تنفق لا على الثاني كذا في البيهقي * والآرث يعبري في الاميان * واما الحقوق فهما ما لا يعبري فيه كحق الشفعة * وخيار الشرط * وحد الغدق * والكلح لا يورث * وحس المبيع والردن يورث * والوكالات والعواري والودائع لا تورث * واختلوا في خيار العيب * منهم من قال يورث * ومنهم من انبته للوارث ابتداء * والدية تورث ابتداء * واختلوا في القصاص فذكر في الامل انه يورث * ومنهم من جعله للورثة ابتداء * ويجوز ان يقال لا يورث عند خلافا لهما احدا من مسئلة ما لو برى احد الورثة على القصاص والباقي قيب فلا بد من امادته على القصاص اذا حضر واغنى خلافا لهما كذا في آخر البيهقي * واما خيار التعيين فانفقوا انه ينبت للوارث ابتداء * الجدد كالأب الابي احد على عشرة مسئلة * خمس في الفرائض * وست في غيرها * اما الخمس

الجدة أم الأب لا ارث لها مع الأب ولا تحجب بالجد * الثانية إلا خوة لا يورث
 أولاد بسقطون بالأب ولا بسقطون بالجد على قولهما * ويسقطون به كالأب على
 قول الإمام * وعليه الفتوى * فالمخالفة على قولهما خاصة * الثالثة للام ثلث ما بقي
 مع أحد الزوجين والأب * ولو كان مكان الأب جد فلام ثلث جميع المال ضد
 أبي حنيفة ومحمد رح خلا لا أبي يوسف رح * أما بعد أومات المعتق من أب
 معتقه وابن معتقه فلأب السدس والباقى لابن في رواية * ولو كان مكان الأب
 جد فالثلث لابن في الروايات كلها على قول الإمام * الخامسة لو ترك جد
 معتقه وإخاء قال أبو حنيفة رح يختص الجد بالولاء * وقال الولاء بينهما * ولو كان
 مكان الجد أب فالمرث كله له اتفاقا * وأما المسائل الست فاربعة في الكتب
 المشهورة * أولاً وصى لأقرباء فلان لا يدخل الأب ويدخل الجد في ظاهر الرواية *
 وفي مدقة القطر نجب مدقة فطر الولد على أبيه الغني دون جده * وثانياً الأب جبر
 ولأولاده إلى ميراثه دون الجد * ويصير الصغير مسلمة إذا أسلم أبوه دون جده *
الثالثة لو مات وترك أولاداً أصغاراً ومالاً فالولاية للأب فهو كوصي الميت بخلاف
 الجد * الرابعة في ولاية الإنكاح لو كان للصغير أخ وجد فعلى قول أبي يوسف رح
 يشتركان * وعلى قول الإمام رح يختص الجد * ولو كان مكانه أب اختص اتفاقاً *
 ثم زدت أخرى وهو أنه إذا مات أبوه صار بتيماً ولا يقوم لعدم مقام الأب لا زالة
 اليتيم منه * فهي اثنا عشر مسألة * ثم رأيت أخرى في نفقات العايدة لو مات ترك
 أولاداً أصغاراً وأمالاً له ولهم أم وجد أب الأب فالنفقة عليهما اتفاقاً * الثالث على
 الأم والسنان على الجد بغير * ولو كان الأب كانت كلها ملته * لا تشارك الأم في
 نفقتهم فهي ثلثة عشر * الحمد للحمد من ذوي الأرحام وليس كاب الأب فلا يلي
 الإنكاح مع العصبات * ولا ملك التصرف في مال الصغير * وثوابع من نسب وأد
 جارية ابن يتيم لم يثبت لها نصيب * وفي الميراث من ذوي الأرحام إلا في مسئلة
 ما إذا نزل ولد منه فإنه لا يقتل به كاب الأب لذكره الرباعي والعدادي من
 العنايات * وصي الميت كالأب إلا في مسائل * الأولى لا يجوز أن يوصى اتفاقاً ويجوز أن يوصى
 الأب في رواية * الثانية بيع ويشترى النعمة بشرط الخبرية اليتيم * والأب ذاك بشرط

ان لا ضرر * الثالثة للاب ان يقضي دينه من مال ولده بخلاف الابن * الرابعة للاب الاكل من مال ولده عند الحاجة وللوصي بقدر عمله * الخامسة للاب ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوصي * السادسة لا تقوم عيارته مقام عيارتين فاذا باع او اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف الاب * السابعة لا يلحق الاب بطلاق الاب * الثامنة لا يضمن بخلاف الاب * التاسعة لا يؤدي من ماله صدقة طهر بخلاف الاب * العاشرة لا يستخذه بخلاف الاب * الحادية عشر لا حضنة له بخلاف الاب * الثانية عشر لا يرث الابن الابن الا في مسألة ما اذا ضرب بطن امرأة فالتقت ميتا فان الغرة يورثها الابن لثورث عنه كما في جنايات الميسوط * ولا يملك الميت الابن في مسألة ذكرناها في الصيد * ولا يضمن الابن في مسألة ما اذا حفر بئر او تعد بانتم مات فوق فيها انسان بعد موته كانت الدية على عاقلة * ولو حفر صيد شرا تعد بافاعته مولا * ثم مات العبد فوق انسان فيها فالدية على عاقلة المولى كما في الجامع * لو مات المستأمن في دار اعداء مال وورثته في دار الحرب وقف ماله حتى يقدموا فاذا قدموا فلا بد من بينة ولو اهل دمه * ولا بد ان يقولوا لا نعلم له وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كقول ولا يملك كتاب ما حكمهم ولو نبت انه كتابه كذا في مسائل من قسم القديرة * قال الشيخ هذا القادر في الطبقات في باب الهمزة في احمد قال الحراني في الحراني * قال ابو العباس الساطقي رأيت بعض مشايخنا يروي عن رجل جعل لاحد بيته دارا يصيبه على ان لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز * وانتهى به العقبه ان يرجع من معدن اليماني احد اصحاب محمد بن شعاع البلخي * وحكى ذلك

اصحاب احمد بن ابي الخارث وابو عمرو

الطبري انتهى * والله سبحانه

تعالى اعلم *



• ثم المتن الثاني من الاشياء والظواهر وبالله العن •
• الثالث من الاشياء والظواهر وهو من الجمع والفرق •



الحمد لله على ما انعم والهم * ونفتح من ذائق الحقائق ونهيم * ونسأل الله على
رسوله محمد وآله واصحبه وسلم * وبعد هذا هو الفن الثالث من الاشياء والبطان
وهو من الجمع والفرق ونهت فيه على احكام بكترد وراه * ونسج بالفتيد جهاه
هي احكام الناسي والجاهل والمكره * واحكام الصبيان والعمد والاضطاري
والاعمى * واحكام العمل وقد كتبنا في الفوائد من كتاب المجموع * واحكام الاربعه
الانقصار * والاستناد * والتبيين * والاقبال * وحكم العقود مما يتبع من * والامام
وبيان جريان احدهما مكان الآخر * وبيان حكم الساطل بعودام لا * وارجع على
ذلك * وبيان ان النائب يملك ما لا يملكه الاصيل * وبيان ما ينقل الاستقامه
الحقوق وما لا يقله * وبيان ان الزبوف كالعماد في بعض دون بعض * واحكام
اللائم * واحكام المجنون والمعتوه * وبيان ما يغير فيه العتق دون الخط ومكده * واحكام
الانثى * واحكام النسي * واحكام الذمى * واحكام العارم * واحكام فيموبه العشه
واحكام العفود * واحكام الفسوح * والقول في الملك * والقول في الدين واحكامه
والقول في زمن المثل واجرة المثل ومهر المثل * والقول في الشرط والمعلق * والقول
في السر * وفي احكام المسجد * وفي العموم * ويوم العمه * احكام الناسي * وحد
السيان في التعرير بانه مدم نه كوالشيء وقت حاجته اليد * واحتله واني الفرق بين
المهود والسيان * والمعتمد هما مترادفان * واتفق العامة على ان الله يحفظ اللائم
مطلقا لحديث الحسن ان الله تعالى وضع من امني الخطا واليوان * وما نسكو فوا
صايه * قال الاصوليون انه من باب ترك الحقيقة بدلالة محل الكلام * لان مبن
الخطا وحده غير مرفوع * فالمراد حكمها وهو نوعان * احدهما وهو اللائم * والآخر
وهو العاد * والحكمان مختلفان فصار الاسم بعد كونه مجازا مشتركا فلا يعنى * اما ما

فلان المشترك لاعوم له * وآما عند الشافعي رح فلان المجاز لاعوم له * فاذا ثبت
الاحروي اجما ما لم يثبت الآخر كذا في التنقيح * ونعامه في شرحنا على المنار *
وآما الحكم الديني فان وقع في ترك ما موزل بسقط بل يجب تداركه ولا يحمل
الثواب المترتب عليه او فعل منه فان اوجب مقربة كان شبهة في اسقاطها
عن نسي صلوة او صوما او حجا او زكوة او كفارة او نذرا اوجب عليه قضاؤه بلا خلاف *
وكذا الووف بغير عرفة غلطا يجب القضاء اتفاقا * ومنها من صلى بجماعة مانعة ناسيا *
او نسي ركنا من اركان الصلوة * او يقن الخطأ في الاجتهاد في الماء والثوب ووقت
الصلوة والصوم * او نسي نية الصوم * او تكلم في الصلوة ناسيا * وما يسقط حكمه
في النسيان لو اكل او شرب ناسيا في الصوم او جامع لم يبطل * او اكل ناسيا في
الصلوة تبطل * ولو سلم ناسيا في الصلوة الرابعة على راس الركعتين * والناسي
والعائد في اليمين سواء * وكذا في الطلاق لو قال زوجتي طالق ناسيا ان له زوجة *
وكذا في العتاق * وكذا في محظورات الاحرام * وقد جعل له اصلا في التحرير فقال ان
كان معه مذكرولا دامي له كاكل المصلي لم يسقط لتفسيره بخلاف سلامه في القعدة *
او لا معه مع داع كاكل الصائم سقط * او لا فاولى كترك الدايح التسمية انتهى *
ومن مسائل النسيان لو نسي المديون الدين حتى مات فان كان ثمن مبيع او فرض
لم يواحد به * وان كان فصبا يواحد به كذا في الحاشية * ومنها لو علم الوصي بان
الوصي اوصى بوماليا لكنه نسي مقدارها وحكمه في وصايا خزائن المتقين *
واما الجهل بمقتضى عدم العلم صام من شانه ان يعلم فان اقرن اعتقاد النقيض
وهو مركب وهو المراد بالشعور بالشئ على خلاف ما هو به والافسيت وهو المراد
بعدم الشعور * وافسامة على ما ذكره الاصوليون كما في المنار اربعة * جهل باطل
لا يصلح عدوا في الآخرة كجهل الكافر بصفات الله تعالى واحكام الآخرة * وجهل
ساحب الهوى * وجهل الباطني حتى يضمن مال العدل اذا اتلفه * وجهل من
حالف في اجتهاده الكتاب والسنة والاجماع كالفتوى ببيع اميات الاولاد *
والناسي الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح او في موضع الشبهة والله يصلح عذرا
وشبهة كالمعلم ان انظر على من انها فطرته * وكمن زنى تجارية والد او زوجته

على طن انها تحمل له * والثالث الجهل في دار العرب من صدام لم يهاجر والله يكون
 مذكرا * ويلحق به جهل الشفيع * وجهل الامة بالاعتاق * وجهل البكر سباح الولي *
 وجهل الوكيل والمأذون بالاطلاق وضده اى الحجر انتهى * ومما فرقوا فيه بين العلم
 والجهل اوفال ان لم اقبل فلانا فكداه * وموت ان علم به حث والا لا كذا فى الكثر *
 وقالوا لو لم تعلم الامة بان لها حيار العنق لا يبطل بسكوته * ولو لم تعلم الصغيرة
 حيار البلوغ بطل * وقالوا استقام جارية متنبية او نوبال مغر فاعطه رانه ملكه بعد الكشوف
 قبل يعذر اذا ادعى للجهل في موضع الجفاء * وقيل لا * والمعتمد الاول * وقالوا يعذر
 الوارث والوصي والمثولى بالتناقض للجهل * وقالوا اذا قلت العلم ثم ادعت
 الغت قبله تسمع * فاذا برمت استردت البدل للجهل في محله * ولو قيل التثابة
 وادى البدل ثم ادعى الامتاق قبله تسمع ويسترد اذا برهن * وقالوا اذا باع الوصي
 او الاب ثم ادعى ان له وقع بعين فاحش وقال لم اعلم يقبل * وقالوا في باب الرضاع
 ولا يضر التناقض في الحرية والسب والطلاق ككما او صحبا في العمر من باب
 المنقرقات ان الجهل معتبر عند دفع المصاد فلا ضمان على الكسرة لو جهلت
 ان الا رضاع مفسد كما في الهداية * وفي العلامه ان انكم بكلمة الضمير جاء لا
 قال بعضهم لا يكفر * وعامتهم على انه يكفر ولا يعذر انتهى * وفي آخر التسمية
 طن لجهل ان ما فعله من المعطورات حلال له فان كان ما يعلم من دين النبي
 ضرورة كغرو الا لا * وقالوا في باب حيار الروية لو اشترى ما كان راءه ام
 يتغير فلا حيار له الا اذا كان لا يعلم انه مرفيد لعدم الرضا به كذا في الهداية * وقالوا
 في كتاب العصب ان الجهل بكونه مال الغير يدفع الاتم لا الضمان * وفي اقرار
 البتية مثل علي ابن احمد من رجل اقران عليه لعلان حطه من سام فعداه بينهما
 ثم انه بعد ذلك قال سألت الفقهاء من العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب علي شيء والمقر
 معروف بالجهل هل يواحد باقراره فقال لا ينفذ هذا الحق بدوى الجهل انتهى *
 وقال قبله اذا اقر بالطلاق التلت على طن صدق المقتضى بالوقوف ثم تبين خطاؤه
 بافتاء الا هل لم يقع دبانه ولا يصدق في الحكم * ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة
 لم يجز البيع * ولو باع الوصي قبل العلم بالايعاء جاز * ولو باع مالا يبيعه ولم يعلم بموته

ثم علم جازة * وكذا البيع الجذم مال ام ابنه ولم يعلم بموته ففد على الصغير * ومقتضى نفاذ بيع الوارث انه لو تزوج امه ابنه ثم بان ميتا ففد * ولو باعه على انه آبق فبان راجعا ينبغي ان ينفذ * ومما افرقوا فيه بين العلم والجهل ما في وكالة الخاتبة الوكيل بقضاء الدين اذا دفعه الى الطالب بعد ما رعت الدين من المديون قالوا ان علم الوكيل بالهمة ضمن والآ فلا * ولودفع الى الطالب بعد ردته قالوا ان علم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع الى الطالب بعد ردته لا يجوز ضمن مادفعه والآ لا * ولودفع بعد ما دفع الموكل ضمن ابي يوسف رح الفرق بين العلم والجهل * والمذهب الضمان مطلقا كالمقتضى ضمن اذا اذن كل منهما لصاحبه باداء الزكاة فادعى احدهما من نفسه وعن صاحبه ثم ادعى الثاني من نفسه ومن صاحبه فانه يضمن مطلقا * والآ ما يرضاه الدين اذا ادعى الا من نفسه ثم قضى المأمور فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء الموكل * قالوا هذا على حرمها ما على قوله فيضمن على كل حال انتهى * ولو اجاز الورثة الوصية ولم يعلموا ما اوصى به لم تصح اجازتهم كذا في وصايا الخاتبة * وفي وكالة الخاتبة امر رجلا ببيع عبدا بمائة دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بما باعه فقال المأمور دمت الغلام فقال احترت حازا لبيع وكذا في السكاح * وان قال قد اجزئت ما امرتك بتمام بيع انتهى * وفي وكالة الواو الخاتبة اذا عفا بعض الورثة عن القاتل عمد انهم قتلوا الباقي ان علم ان عفا البعض بسط النص من اقتص منه والآ لا * لان هذا مما يشكل على الناس انتهى * وفي جامع الأصول وكسب نقض دينه فنفذه بعد ابراء الطالب ولم يعلم بهلك في يده لم يضمن وللدفع تضمن الموكل * ولو تركته يبيع عبده فباعه بعد موته فبرعاه ونقص النقص * ذلك في يده لم يضمن ولا ضمان على الموكل انتهى * واحكام الاتراء مدكور في آخر كتاب روهي شهيرة في الفروع تركناها مقصدا * احكام الصبيان * موجبين مادام في بطن امه فاذا انفصل ذكرنا فقصي ويسمى رجلا كما في آية المواريت الى الجوع * غلام ان سعى عشرة * وشاب الى اربع وثلاثين * فكهل الى احدى وحسين * وشبه الى احرمره هند الى اللغة * وفي الشرع يسمى غلاما الى الجوع وبعده شابا وفتى انه تسين * فكهل الى حسين فتدح * ونما مد في آيات البرازية فلا تكلف عليه بشي من العبادات حتى الزكاة فتدح * ولا ينبغي

من المنهيات فلا حد عليه لو فعل اسبابها ولا فساد من عليه ومعه خطأ * وأما الإيمان
 بالله تعالى ففى التحرير واستثنى فخر الاسلام من العبادات الايمان فاقبت
 اصل وجوبه على الصبي العاقل بسببية حدوث العلم لا الاداء * فاذا اسلم ما قالا
 وقع فرضا فلا يجب تجديده بالاعاكه جيل الزكوة بعد السبب * ونفاة شمس
 الائمة لعدم حكمه ولو اداء * وقع فرضا * لان عدم الوجوب كان لعدم حكمه
 فاذا وجد وجب * والاول اوجه انتهى * واختلفوا في وجوب صدقة العطر في ماله
 والأضحية * والاعتماد الوجوب فيؤدبها الولي وبذبحها لا يتصدق بشئ من لحمها
 فبطعمه منه ويتناع له بالباقي ما تبقى منه * وانفق الخي وجوب العشر والحراج في
 ارضه * وعلى وجوب نفقة زوجته وماله ونفرا ابنته كالمال * وعلى بطلان عبادته
 بفعل ما يفسدها من نحو كلام في الصلوة * والكل وشرب في الصوم * وجماع في الحج
 قبل الوقوف لكن لا دم عليه في فعل محظور احرأمة ولا تنقض طهارته بالتهمة
 في سلوته وان اطلت الصلوة * ونصح عبادته وان لم يجب عليه * واختلفوا في
 نوايها * والمعتمد انه له وللعلم نواب التعليم وكذا اجمع حسنة * ولا يصح
 امامته * واختلفوا في صحتها في التراءى * والمعتمد عدمها * وأحب سجدة التلاوة
 طهر سامعها من محبي * وقيل لا بد من عتله * تحصل فضيلة الجماعة بصلوته
 مع واحد الا في الجمعة والنصح بثقة هو منهم * وليس هو من اهل الولايات ولا يلي
 الاكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقا لكن او حطب فادن السلطان ومتمن بالها
 حازه * ونصح سلطنته ظاهرا * قل ان الزاوية مات السلطان وانفت الزمنية على
 سلطة ابن مفر له ينبغي ان يفوض امور التتليد على وال * وبعد هذه الوالى نفسه
 تبع لابن السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالى لعدم
 صحة الاذن بالقضاء والجمعة ممن لا ولاية له انتهى * ويصلح وصيا والطارء بقسم
 القاضي مكاء بالغاى بلوقه كما في منطقة ابن وهبان من الوصايا وفي
 الامعاف والمنقط ولا تصح خصومة الصبي الا ان يكون ماز وباقى الخصومة *
 وهو كالبالغ في نوافض الوضوء الا للتهمة * ويصح ادائه مع الكراهة كما في المجمع
 لكن في الحراج الواج انه لا كراهة فيها اذ ان الصبي العاقل في ظاهر الرواية وان كان

البالغ المضل * وعلى هذا صرح تقريره في وطيفة الاذان * واما قيامه في صلوة الفريضة
 مظاهر كلا مهم انه لا بد منه للحكم بصحتها وان كانت اركانها وشرائطها لا توصف
 بالوجوب في حقه * واما فرض الكفاية فهل يسقط بفعله فقالوا بعدم سقوطه في صلوة
 الجازة وبسقوطه في رد السلام * وتقبل روايته * ونصح الاجازة له * وبقبل قوله في
 الهدية والاذن * ويمنع من مسح المصحف * وتمنع الصبية المطلقة والمتوفى عنها زوجها
 من التزوج الى انقضاء العدة * ولا نقول بوجوبها عليها على المعتمد * ويصح امانته *
 ولا يدعى الا بالاذن وليه * وتنب اذن البنت الطبل مكره فياسا ولا باس به استحسانا
 كما في المتنظ * واداهدي للصبي نبي وعلم انه له فليس للوالدين الاكل منه بغير
 حاجة كما في المتنظ * ويصح توكيله اذا كان يعقل العقد ويقصد ولو محجورا *
 ولا ترجع الحقوق اليه في تعويض بل الموكلة * وكذا في دفع الزكوة * ولا اعتبار
 لنية الموكل ويعمل بقول المميز في المعاملات كهدية ونحوها * وفي المتنظ ولا تصح
 العصومة من العسي الا ان يكون مازنا انتهى * ويحصل بوطئه التحليل للمطقة
 فلنا اذا كان مراهاة تغيرك آتية ويشتبهى النساء * ويملك المال بالاستبلاء على
 المباح كاللواحق والبقاطة كالنقاط البالغ * ويجب رد سلامه * ويصح اسلامه ورجوعه *
 ولا يقتل لو ارتد بعد اسلامه صغيرا او تبعا * وتحل ذمته بشرط ان يعقل التسمية
 ويصطفاها بان يعلم ان الحل لا يحصل الا بها كذا في الكافي * ويؤكل الصيد بدمه اذا
 سمي * وليس كاللواحق في النظر الى الاجنبية والخلوة بها يجوز له الدخول على
 النساء الى خمس مشرة كذا في المتنظ * ولا يقع طلاقه ولا تنفقه الا حكماء في مسائل
 ذكرنا ما في النوع الثامن من الفوائد في الطلاق * والحجر عليه في الاقوال كلها الا
 في الاعمال فيضمن ما يملكه الا في مسائل ذكرنا في النوع الثاني من الفوائد في الحجر *
 ونثبت حرمة المصاهرة بوطئه ان كان ممن يشتهى النساء والا فلا * ونثبت
 ايضا بوطي الصبية المشتهاة وهي بنت نزع على المحارمة * ولا يدخل الصبي في
 النسامة والعاقلة * وان وجد تنبل في داره فالدبة على ما قلته كما في الصغيرى *
 ولا حزية عليه * ولا يدخل في الفرائد السلطانية كما في فقه الولو الحية *
 ولا يؤخذ ميسان اهل الدمة بالتمييز من ميسان المسلمين كما في الخائفة

• ولا شيء على ميسان بني تغلب • ولا يقتل ولد العربي اذا لم يقتل ولو قتله
مجاهد بعد قول الامام من قتل قتيل لافله سلبه لم يستحق السلب الا اذا قاتل
وبدخل الصبي تحت قوله من قتل قتيل لافله سلبه فاذا قتل الصبي استحق سلب
مقتوله لقول الزيلعي بدخل فيه كل من يستحق الغنيمة سهما ورضعا انتهى • وفي
الكنزان الصبي ممن يوضح له اذا قاتل • ولو قاتل السلطان الصبي اذا ادركت عقله
بالناس الجمعة جاز • وفي البرازية السلطان او الوالي اذا كان فيبلغ مبلغ يحتاج
الى تقليد جديد انتهى • ولا تتعد يمينه • ولو كان ماد وناقباع فوجد المشتري به صيا
لا يخلقه حتى يترك كمافي العمد • ولو ادعى على صبي محجور ولا ينفذ له لا يحضره
الى باب القاضي • لانه لو حلف فكل لا يقضي عليه كذا في العمد • ويقام التعزير
عليه نأديسا • وتتوقف عقوبة المترددة بين النع والضرر على اجازة واليه • ويمسح
قبضه للهمة • ولا يتوقف من اقواله ما تعص ضررا • ومنه افراصد واستراضه
لو محجورا الا لو كان ماد ونا • وكفالة باطلة ولو من ابيه • وصعقت له ودينه طائفا •
وقد جمع العمادي في قصده احكام الصبيان فمن اراد الاطلاع على كثرة فروشا
وحسن تقريرها واستعمالها على ما نعم الله تعالى علينا فيها فنصده من جمع المتفرق
فلينظر ماد كره العمادي • وقد ذكر العمادي ما يكون به العالم ما يتعلق به ذكره •
فصد التصريح بهم في كتاب المحرم وكنا ما هذا ان شاء الله تعالى كتاب المردات
المنقطات • والصفة التي لا تنهي يجوز السفر بها بغير معرم • ولا يصحمن الصبي
بالعص فله ضرب صيا فمات منه ام بضمه الا اذا نقل الى مبيدة او مكان البقاء
او النعم • وقد شئت من احد ابن انسان صغير او اخره من البلد هل يلزمه
احضاره الى ابيه فاجبت بقاء العامة رجل فصب صيا حرا غاب الصبي من
يده فان العاصب يحبس حتى يصبي بالصبي او يعلم انه مات انتهى • ولو وجدته
حتى احذه برضاه لم يضمن كمافي الخامسة • لانه ما فصبه لانه الاحذر • وفي المنقط
من الهلاك ومن محمدرج فبمن حذع بنت رجل او امرأت واخرجهما من ماله
قال احبسه ادا حتى ياتي بها او يعلم موتها انتهى • ولو قطع طرف صبي لم تعلم
• عنه فله حكمة عدل لاديه • ولو دفع سكين الى صبي فقتل فسلم يضمن الدافع •

وان ثل خبره فالدية على عاقلة الصبي ويرجعون بها على الدافع * وكذا الوا امر صبا
بقتل انسان قتلته * ولو امر صبا بالوقوع من شجرة توقع اضمن ديتته * ولو ارسله
في حاحة معطب ضمنه * وكذا الوا امره بصعود شجرة لتغص ثمارها توقع * وكذا الوا امره
بكسر الحطب كذا في الثانية * وفيها ايضا صبي ابن تسع سنين سقط من سطح او فرق
في ماء قال بعضهم لاشي على الوالد بن لانه ممن يحفظ نفسه * وان كان لا يعقل او كان
اسفرا منا قالوا يكون على الوالد بن او على من كان الصبي في حجره الكفارة
انترك الحفظ * وقال بعضهم ليس على الوالد بن شي الا الاستغفار وهو الصحيح
الا ان يسقط من يده تعذيب الكفارة * واوحمل صبا على دابة وقال امسكها لي وهي
وافقة فسقط ومات كان على عاقلة الدية مطلقا * وان سير الصبي الدابة
فاولأت انسانا فتقدمه فالدية على عاقلة الصبي الا ان يكون الصبي لا يستملك عليها
فهدر * ولو كان الرجل راكبا حمل صبا معه فقتلت الدابة انسانا فان كان الصبي
لا يستملك فالدية على عاقلة الرجل فقط والا فعلى عاقلةهما انتهى * ولو ملاً صبي
كوزا من حوض ثم صبه فيه لم يحل لاحد ان يشرب منه * ولا يجوز لولي اليتام
الحرير والد هب * ولا ان يستقبه حمرا * ولا ان يجلسه للبول والغائط مستقبل
او مستدبرا * ولا ان يخضب بده او رجله بالحناء * وفي المنقذ زوج ابنته من رجل
وذمت ولا يدري مكانها لا يحسب زوجه على الطلب انتهى * احكام السكران * هو مكلف
لقوله تعالى لا تشرأوا الصاوة واتم سكارى جاهلهم تعالى ونهاهم حال مكرهم * فان كان
السكران معرماً بالسكران منه هو المكلف * وان كان من مباح فلا فهو كالمعسر عليه لا يقع
طأقه * واختلف النصح فيما اذا سكر مكرها او مضطراً فطلق * وقد مناه في الفوائد
انه من محرم كالصاحي الا في ثلث * الردة * والافرار بالحد ود الخالصة * والاشهاد
على شهادة نفسه * وردت على الثلاثة ترويه الصغير والصغيرة بان قل من مهر المثل او بانكر
فانه لا ينفذ * الثانية الوكيل بالطلاق ما حبا اذا سكر فطلق لم يقع * الثالثة الوكيل
بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على موكله * الرابعة فصب من صاح ورد عليه وهو سكران
وهي في فصول العمادي فهو كالصاحي الا في سبع فواحد باقرا له وافعاله * واختلف
النصح فيما اذا سكر من الاثرية المتعذبة من الحبوب او العمل * والغتوى على

انه ان سكر من محرم فيقع طلانه وضائه * ولو زال عقله بالسج لم يقع * ومن الامام
 انه ان كان يعلم انه ينج حين شربه يقع والاعلاء * وصرحوا بكراهة اذ ان السكران و
 واستحياب اعادته * وينبغي ان لا يصح اذ انه كالجنون * واما صومدي رخصان
 فلا اشكال انه ان صح قبل خروج وقت النية انه يصح منه اذ اتوى * لا بالاشتراط
 التيسير بها * واذا خرج وقتها قبل صحوه اتم وقصر * ولا يبطل الا فتكاف سكر *
 وبصح وفوته بعرفات كالعمى عليه اعدم اشتراط النية فيه * واختلف في حد السكران
 فقيل من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة * وبه قال الامام الاعظم
 رح * وقيل من في كلامه اختلاط وهذيان وهو قولهما وبه اخذ كثير من المشايخ * و
 المعتبر في القدح المسكر في حق الحرمة ما قاله احتياط في المعمرات * والاعلاف
 في الحد * واقتوى على نوله ما في انتفاض الطهارة به وفي يمينه ان لا يسكر كما يساء في
 شرح الدر * تنبيه * قولهم ان السكر من مباح كالاشياء يستثنى منه سقوط القضاء به
 لا يسطع عنه وان كان اكثر من يرم وليته * لانه نصه عند ابي المعيط * احكام العبيد *
 لاجتماع عليه ولا عبد ولا تشرقي ولا اذان ولا اقامة ولا حسم ولا عمرة * ودورها كالرجل
 ويزان البطن والظهر * وتعمر بغير المعمر الى عورتها فقط وما عداها ان استثنى *
 ولا يجوز كونه شاهد اولاً * وكذا علابه * ولا ماضياً * ولا مقوماً * ولا كاتب
 حكم * ولا اميناً لحاكم * ولا اماماً اعظم * ولا ناضياً * ولا ولياً في نكاح او فود * ولا
 يلي امرأه ما لا يتابعه من الامام الاعظم فقد نصب القاضي بيان من السلطان *
 ولو حكم بنفسه لم يصح * ولو اذن لعده بالقضاء ففصل بعد عقده حاز لا يحد يداً *
 ولا وصياً الا اذا كان عند المومسي والورثة معارضة الامام الاعظم * ولا يملك وان
 ملكه سيده * ولا زكوة عليه * ولا نظرة وانما هي على مولاه ان كان للعدة * ولا
 أصحبه * ولا هدي عليه * ولا يكفر الا بالصوم * ولا يصوم فيمرفض الا بادن السيد *
 ولا نرضاً واجب بالعبادة * وكذا الافتكاف والحجم والعمرة * ولا يفسد انفراد حال
 ما دونها ومكاتبها الا بادن مولاه الا اذا امر المأذون بما في يده ولو بعد حجره * وكذا
 انفراد تعبادة موجبة للدفع والعداء غير صحيح بحلله بعد او فود * ولا ينفرد بنزول به
 نفسه * ولا يحجر عليه * ويجعل صداقاً * ويكون نذراً * ورهناً * ولا يورث ولا يورث *

ولا نصيب كالثقة حاله الا باذن سيده * ولا دية في قتله * وقيمته قائمة مقامها الا وبعضها * ولا تبلى * ولا عاقلة * ولا هو منهم * وحده النصف * ولا احصان له * وجنايته متعلقة برفته كدينه * ولا سهم له من العزيمة وانما يرخص ان قاتل * ويبيع في دينه * ويدفع في جنايته ان لم يقد سيده * بينكم اثنين * ولا تسري له مطلقا * وطلاقها اثنان * ومذنتها حبستان ونصف المقدرة * ولا لعان قد فيها * ولا تنكح على حره * ويصح عتقه من الكفارات ولا يحد فاذنه وانما يعرف * ونحوها على النصف من قسم الحرية * ومهرها كغيرها * ولا يلحق ولدها مولاه الا بدعوى موته ولو اقر بوطئها * واى الامه المبكره شهران * ولا حادى لها ولو جميلة * ولا تجب نفقتها الا بالنسوة * ولا تورط الا بعد الاستبراء * بخلاف الحرية * ولا حصر بعد السراري * ويجوز جمعهم في مسكن واحد بدون الرضا * ولا طهار * ولا اى الامه من امنه * ولا مطالبة لها اذا كان مولاها عتيقا * ولا احصان لا قارب له السيد * ولا نصيب بينه وبين الحر في الاطراف بخلاف النفس * وتجب الحكومة تعلق بحبته * ودواؤه مريض على مولا * بخلاف الحر ولو زوجه * وان لم يقدر على الوضوء الا بعين فعلى السيد ان يرضيه بخلاف الحر * ولا يتزوج الا باذن مولاه * ومهره متعلق برفته كالبين * ويبيع في نفقه زوجته * ولا تجب عليه نفقه ولده * ولا تسمع الدعوى * الشهادة عليه لا حضور سيده * ولا يحسن في دينه * وبملكه الكفار بالاستيلاء * ولا يصح تضادق العبد والامه على الكاح الا في المسنين قبل القسم بخلاف الحرين كما في التناحر جارية * واعتاقه باطل ولو معلقا بامه يملكه بعد عتقه وكذا وصيته وهبته وصدقته وتبرعه الا اهداء المسير من الماذون * المحاباة السيرة منه * والآذن في العزل الى مولاها وهو المطالب لزوجها العتق واليهيب بالتفريق * وآمس مصر فالصدقات الواجبة الا اذا كان مولاه فقير او كان مكانه ولا يعمل منه * مولاه مؤنة آدم احصا ومن احرام ما دون فيه * ولا ترجع الحقوق اليه لو سكنه محبورا * ولا جربة عليه * ولا بدخل في القسامة * ووطئ احدى الامتين يان لتعلق المهر بخلاف وطئ احدى المرأتين لا يكون يان في الطلاق المهر * وامره عبده يان للاف شيء موجب لضمانه * وامر عبده الغير يان للاف مال غير مولاه موجب للنضمان على الامر مطلقا بخلاف الحر الا اذا كان سلطانا

بالغصب بخلاف النحر والوفاء **ولا يصح** وقته **•** رافقه **•** موقوف على اجازة مولاه **•**
وتخرج الامة في العدة **•** ويسل سقرها بغير محرم **•** ولا حق له في بيت المال **•**
ولا يؤخذ بالتميز عما لو كان عبد ذمى **•** ولا يصح الوقف على عبد نفسه او امته عند
محمد **•** راجح المذبذب **•** ام الولد **•** وله ارحكم التقاطع واستيلاء على المباح **•** ويسمي
في الثاني ان يملكه مولاه **•** احدا من قولهم لورداً **•** اي ما جعل لمولاه **•** ويعبر
مولاه على الصحيح **•** ولا يحد عندنا **•** ويعم الله على عبده **•** تسمير جمها من
مجانها **•** ولم ارها مجموعة **•** ولا حوا **•** ولا فرة **•** الا بالله **•** فلي العظيم اللهم افتح لنا
من رحمتك والهمنا رشدا **•** احكم الاقصى **•** هو كالبصير **•** الا بي مسائل **•**
منها لا **•** ياد عليه **•** ولا جمعة **•** ولا جمعة **•** ولا حج وان **•** حد قنذا **•** ولا به لم
للشهادة **•** مطلقا على المعتمد **•** والغضباء **•** والامام **•** الظمى **•** ولا يذ في ميسه
وانما الواجب الحكومة **•** تذكر امامته **•** الا ان يكون اعلم القوم **•** ولا يصح منعه
من كفارة **•** ولم ارحكم دعه وصيده **•** وحدا نفسه **•** ورويند لما اشترى بالوصف **•**
ويشفي ان يكره دعه **•** وامام حضايقه فان امكده حط الحاضرون كان اياه **•** والاولا
ويصلح باطرا **•** او وصيا **•** والي يذ في منظومه ابن **•** هبان **•** والاولى **•** اوفاف **•** دلال
كما في الاساف **•** الاحكام **•** الاربعة **•** قال في المستصحب **•** الاحكام ثبتت بطريق
اربعة **•** الاقتصار كما اذا انشا الطلاق او العتاق **•** ولد طائر جمه **•** والافلات **•** وهو
افلاب ماليس **•** ملة عة **•** ما اذا عبق الطلاق او العتاق **•** بالشرط فعه **•** حودا الشرط يغلب
ماليس **•** ملة عة **•** والاستعداد **•** وهو ان ثبت في الحال ثم يستند الى الماضي **•** وهذا ان
التبيين **•** والاقتدار **•** وذلك كالمسحوات **•** امك مداد **•** الضمان **•** مستند الى وقت **•** حود
المسب **•** والاصحاب **•** فانه يجب الرتبة عند تمام العول **•** مستند الى وقت **•** حود **•**
وكظهار **•** المستحقة **•** والمتهم **•** تنقص عند خروج الوقت **•** ورويدا **•** مستند الى
وقت الحدث **•** ولله المال **•** يجوز المسم **•** لهما **•** والتميم **•** وهو ان يظهر في الحال ان
الحكم كان ناشئا من قبل **•** بل ان يقال في اليوم ان كان يريد في الدار فانت طائفي
وتبين في القدر **•** حوده **•** فيها يقع الخطا في اليوم **•** ويعتبر ابتداء العدة منه **•** وكما
اذا قال لامرأته احدثت فانت طائفي فوات الدم لا يقضي **•** بوفوع الطلاق **•** مالم

بمقد ثلثة ايام واذا تم ثلثة ايام حكمنا بوقوع الطلاق من حين حاضت * والفرق
بين التبيين والاستناد ان في التبيين يمكن ان يطلع عليه العباد * وفي الاستناد
لا يمكن * وفي الحيض يمكن الاطلاع عليه بشق البطن فيعلم انه من الرحم * وكذا
نفترا المحلية في الاستناد بين التبيين * وكذا الاستناد يظهر اثره في القائم
دون المفلاشي * وانرا التبين يظهر فيهما * فلو قال انت طالق قبل موت فلان بشهر
لم تطلق حتى يموت فلان بعد اليمين بشهر فان مات لتمام الشهر طلقت مستندا
الى اول الشهر فتعتبر العدة من اوله * ولو طمها في الشهر صار مباحا لو كان
الطلاق رجعا * وضم العقر لو كان بائنا * ويرد الزوج بدل الخلع البهالو حالها في
حلاله ثم مات فلان * ولو مات فلان بعد العدة بان كانت بالوضع او لم نجب العدة
لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم المحل * وبهذا تبين انه فيها يطرق الاستناد
لا يطرق التبيين * هو الصحيح * ولو قال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتصر
على القدوم لا مستندا انتهى * والفرق بينهما في المستصفي * وقد قرع الكرايسي
في الفرق على الاستناد تسع مسائل طبر ارجع فيها * احكام النكاح وما يتبع فيه
وما لا يتبع * لا يتبع في المعاضات * وفي تعينه في العقد الفاسد واثنان * راجع
بعضهم ماصيلا بان ما فسد من اصله يتعين فيه لا فيما انتقض بعد صحته * والصحيح
يعد في الصرف بعد فساده وبعد ذلك المبيع * وفي الدين المشترك فهو مبرور
مصرف ما فسد على شرطه * وقما اذا تبين طلاق القضاء فلوا دعي على آخر ما لا
واحد ثم اتوا له لم يكن له على حصه حتى يعلى المدعي رد عين ما فسد مادام قائما
ولا يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فيرد مثل نصفه * ولد الزمها زكواته
او نصا في حوليها عندهما * ولا يتعين في الذرة الوكالة قبل التسليم * واما بعده فالحال
كذلك * ويتعين في الامانات والهبه والصدقة والشركة والمصارفة والعصب *
ونماه في فصول العمادي * وكتبا في بيع الشرح جريان الدراهم مجرى
الدنانير في نمائية * وفي وكالة النهاية اعلم ان عدم تعيين الدراهم والدنانير
في حق الاستحقاق لا يبرر انهما في بيان جسا وقد راو وصفا بالانفاق وبه صرح
الامام الغنائي في شرح الجامع الصغير * ما يقبل الاصطفا من الحقوق وما لا

يقبله و بيسان ان المافظ لا يعود * لو قال الوارث تركت حقّي لم يبطل حقه
 اذ الملك لا يبطل بالترك * والحق يبطل به حتى لو ان احد الغائبين قال قبل
 القسمة تركت حقّي يبطل حقه * وكذا لو قال المرنهين تركت حقّي في حسن
 الرهن بطل كذا في جامع الفصولين وفصول العمادي * وظاهره ان كل حق يسقط
 بالاسقاط وهو ايضا ظاهر ما في الخانية من الشرب ولقها رجل له مسيل ماء في داره
 فباع صاحب الدار داره مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان لصاحب العمل
 ان يضرب بذلك في الثمن * وان كان له حق اجراء الماء دون الرقعة لاشي له من
 الثمن * ولا يسيل له على المسيل بعد ذلك كرجل او مولى لرجل يسكن داره فباع الموصي
 وباع الوارث الدار ورضي به الموصي له جاز البيع وبطل سكناه * ولو لم يبع صاحب
 الدار داره ولكن قال صاحب المسيل اطلت حقّي في المسيل فان كان له حق اجراء
 الماء دون الرقعة بطل حقه فيما على حق السكنى * وان كان له رقعة المسيل
 لا يبطل ذلك بالابطال * وذكر في الكتاب اذا اوصى لرجل بثلاث ماله ومات
 الموصي فصالح الوارث الموصي له من الثلث على السنن جاز الصلح * وذكر
 الشيخ الامام المعروف بجواهر زاد ان حق الموصي له وحق الوارث قبل
 القسمة غير متأكد يعتمل السقوط بالاسقاط السهلي * وقد علم ان حق العالم قبل
 القسمة على قول جواهر زاد يسقط بالاسقاط * وصرح جواهر بان حق الشمعة يسقط
 بالاسقاط * وقالوا حق الرجوع في الهبة لم يسقط ما في هبة الزاردي * واما الحق في
 الوفاء فقال قاضيان في تناوذه من الشهادات في الشهادة بوقف المدعي ان
 من كان قهرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا بطل بالابطال
 فانه لو قال اطلت حقّي كان له ان يطلب * باخذ بعد ذلك انتهى * وذكر كذا
 في شرح الكثر من الشهادات ما فهمه الطبرسي من عبارة قاضيان وما
 رده عليه ابن وهبان وما حرمنا دها * وقد بقي حقوق * ومنها حيار الشرط قالوا
 يسقط به * ومنها حيار الوفاء قالوا ابطنه قبل الروية بالقول لم يبطل * وبالدفع
 يبطل * وبعد ما يبطل بهما * ومنها حيار العيب يبطل به * ومنها الدين يسقط
 بالبراءة * ومنها حق القصاص يسقط بالعفو * ومنها حق النسم المزوجة يسقط

بإسقاطها وإن كان لها الرجوع في المستقبل * وأما حقوق الله تعالى فلا تقبل الإسقاط
 من العبد * قالوا لو عفا المذنب ثم ماد وطلب حد لكن لا يقام بعد مغفوة لفقد الطلب *
 وأما ما ليس بلازم من العقود فلا يتصف بالإسقاط كالوكالة والعارية وقول الودعة *
 وأما حق الجارة فينبغي أن لا يسقط إلا بالاقالة * وقد وقع الاشتباه في مسائل و
 كثيرا السؤال منها ولم ارفعها صريحا بعد التفتيش * ومنها أن بعض الذرية المشرط لهم
 الربع إذا أسقط حقه لغيره من استحقاقه * ومنها المشرط له النظر إذا أسقط لغيره فإن
 فرغ له منه إلا أن في التهمة وفيها أن المشرط له النظر إذا فوّض لغيره فإن كان التفويض
 له ملحق وجه العموم صح تفويضه وإلا فإن كان في صحته لم يجوز * وإن كان عند موته حاز
 بناء على أن الموصي أن يوصي إلى غيره انتهى * وفي التهمة إذا عزل المأطرا المشرط
 له النظر نفسه لا يجوز إلا أن يخرج الواقف الفاضلي انتهى * ومنها أن الواقف إذا
 شرط لنفسه شرطاً في أصل الوقف كشرط الإدخال والإخراج والزيادة والنقصان
 والاستبدال فأسقط حقه من هذا الشرط * ويسعى أن يقال بالسقوط في الكل *
 لا بد الأصل في سقوط حقه كما علم سابقاً من كلام جامع الفصولين إلا أن أسقط
 المشرط له الربع حقه لا لا حيد فلا يسقط كما فهمه الطرسوسي بخلاف ما إذا أسقط
 حقه لغيره * وفيما إذا أسقط الواقف حقه مما شرطه لنفسه أو لغيره * فإن قلت إذا
 أقر المشرط له الربع وبعضه أنه لا حق له به وإن يستحقه فلا يهل بسقط حقه * قلنا
 نعم لو كان مكتوب له فببطلان ما ذكره الخصاف في باب مستقبل * وأما حق
 المطالبة برفع جد وعاهير الموصوفة على حائظه بعد أن لا يسقط بالبراءة ولا بالصلح
 ولا بالعقد ولا بالمع ولا بالجارة كما ذكره المزاجي من فصل الاستخلاف فاعلم
 هذا التعمير فإنه من مفردات هذا المؤلف أن شاء الله تعالى * ولا حول ولا قوة
 إلا بالله العلي العظيم * وفي إيضاح الكرماني من السلم لوقال رب السلام أسقطت
 حقّي في السلام في ذلك المكان أو البلد لم يسقط انتهى * وقد وقعت حادثة مثلت
 منها شرط الواقف له شرط طامع أو حال وإخراج وغيرهما حكمه لرفق متضمناً
 لشرطها كما حكم حنفياً ثم رجع الواقف فمأ شرط لنفسه من الشروط * فاجت بعد صحة
 رجوعه * لأن الواقف بعد الحكم لازم كما صرحوا به بسبب الحكم * وشامل لشرط

فلزم من كل ذلك ما صرح به الطرسوسي فيمن استطاعه فيما شرط له من الربح لا للاحد
فانه قال بعدم سقوطه * وعلته ان الاشتراط له صار لا زما كلزوم الوقف كما ان
المشروط له لا يملك امقاط ما شرط له فكذا الشرط * وبدل عليه ايضا ما نقلناه من
ايضاح الكرماني من امقاط رب السلم حقه مما شرط له من تسليم المسلم فيه
في مكان معين فانه يدل على ان الشرط اذا كان في ضمن عقد لازم فانه يلزم
ولا يقبل الامقاط * بيان ان الساقط لا يعود * فلا يعود الترتيب بعد سقوطه
بقلة العوائت بخلاف ما اذا سقط بالسيان فانه يعود بالتدكير لان السيان
كان مانعا لا مسقطا فهو من باب زوال المانع * ولا تعود النعامة بعد الحكم
ببرئها لولد بغير الجلاء الشمس ونحوه * وفرك الترتيب من المني * وجبت الارض
بالشمس ثم اعياها ما لا تعود النعامة في الاصح * وكذا الترتيب اذا صار ما ذهابه ما
ومنه عدم صحة الاقالة للاقالة في السلم لانه لا ينسقط باليعود * وامامودا المنفذ
موقوفها بالشرع الرجوع فهو من باب زوال المانع لا من باب عود الساقط * وتبين
هذا اختلاف المسائل في بعض مسائل في الخبرات من المبرع * فمنهم من قال يعود
الخبر بطرا الى ان مانع زال فعمل المنتضي * ومنهم من قال لا يعود بطرا الى ان
ما نزل يعود وقد ذكرنا في الشرح * والاصل ان المنتضي للحكم ان كان موجودا
والحكم معدوم فهو من باب المانع * وان عدم المنتضي فهو من باب الساقط * وقد
فعلت حادثا في الفتوى ان ابرأ أو عاقلتم افرقعدو بالمال المرأته هل يعود بعد سقوطه كانه
وجبت بانه لا يعود لصافي جامع التصولين بوهن اعد ابرأني من هذه الدعة على ان
المدعي المدعي فليأبانه افرق بالمال بعد ابرأني فلو قال المدعي عليه ابرأني وجبت
الاقراره قال مدفت لا يصح هذا المدعي يعني دموعي الاقراره * ولو لم يغسله يصح
الادفع لاحتمال الرد * والاسرا ابرأني افرق في المال فليأبانه افرق * وفي الما تار حاشية
من كتاب الاقرار لو قال لاحق لي عليك ما شهد لي عليك فاني درهم فسال عنه
لاحق لك على ثم شهد ان له عليه الف درهم والشهود يسلمون ذلك كنه هذا
باطل ولا يلزمه شيء ولا يسمع الشهود ان يشهدوا عليه انتهى * وقرئت على قواعدهم
الساقط لا يعود ولو لم ادا حكم القاضي برب شهادة الشاهد مع وجود الاولية لم يبق او

تهمة فانه لا يقبل بعد ذلك في تلك الحادثة * بيان ان الدراهم الزيوف كالجمادات
 مسائل ذكرتها في شرح الكثير من البيوع * بيان ان النائم كالمتنيط في بعض المسائل *
 قال الولي الحبي في آخر فتاواه النائم كالمتنيط في خمس وعشرين مسئلة * الاولى
 اذ انام الصائم على القناء وهو مفتوحة فظرة من ماء المطر في فيه بعد صومه *
 وكذا لو افطر احد نظرة من الماء في فيه وبلغ ذلك جوده * الثانية اذ اجامعها زوجها
 وهي نائمة بفسد صومها * الثالثة لو كانت محرومة فجامعها زوجها وهي نائمة فعليها
 الكفارة * الرابعة المحرم اذ انام فجاء رجل فخلق راسه وجب الجراء عليه * الخامسة
 المحرم اذ انام فقلب على صيد ثقله وجب عليه الجزاء * السادسة اذ انام المحرم
 على بعره ودخل في غرات فقد ادرك الحج * السابعة الصيد المرعي اليه بالسهم
 اذ اوقع صيده نائم فمات من تلك الرمية يكون حراما كما اذ اوقع عند البقطان وهو
 فادري على ذكره * الثامنة اذ انقلب النائم على متاعه وكسره وجب الضمان *
 التاسعة الاب اذا انام تحت جد ارفوق الابن عليه من سطحه * هونائم فمات الاب
 بعزم عن الميراث على قول البعض * هو الصحيح * العاشرة من رفع النائم ووضع
 تحت صدره صفيحة الحديد او مات لا يلزمه الضمان * الحادية عشر رجل حلا
 نام اذ لم يمسد احصى نائم لا يصح التحاوه * الثانية عشر رجل نام في بيت فجاءت
 امرأته ومكثت عنده ساعة سعت العلوة * الثالثة عشر وكانت المرأة نائمة في بيت
 ودخل عليها زوجها ومكث عنده ساعة صحت العلوة * الرابعة عشر امرأته نامت
 فجاءه رضيع فامسك من ثديها نبت حرمة الرضاع * الخامسة عشر المتبع اذا سوت
 راسه على ماء يمكن استعماله وهو عليها نائم انتقض نومه * السادسة عشر المصلي
 اذ انام وتكلم في حاله اليوم بعد صلاته * السابعة عشر المصلي اذ انام وقرا في
 حاله يومه تعبر تلك القرأ في روايته * الثامنة عشر اذا تلا آية احدى في يومه
 سمعها رجل فترجمه السجدة كما لو سمع من البقطان * التاسعة عشر اذا استنيط هذا
 النائم فاحسره رجل بذلك كان شمس الائمة يقتني بانه لا يحب عليه سجدة التلاوة
 ونجس في بعض الافوال وعلى هذا الوفا رجل صدق نائم فأكفنه فاحسره هو على هذا *
 العشرة رجل حلف ان لا يكلم نائما فجاء الخائف الى المخلوف عليه وهو نائم وقال

له فلم يستقطب الثائم قال بعضهم لا يبحث * والاصح انه يبحث * التجارية والعشرون
رجل طاق امراته طلاقا رجعا فبإزاء الرجل * معها بشهوة * وهي ثائمة صار مراجعا *
الثانية والعشرون لو كان الزوج ثائما فجاءت المرأة وقبضت بشهوة يصبر مراجعا *
ابن يوسف رح خلافا لمحمد رح * الثالثة والعشرون الرجل اذا نام وجاءت امرأة
وادخلت نرجها في نرجه وعلم الرجل بفعلها ثبت حرمة المصاهرة * الرابعة والعشرون
اذا جاءت امرأة الى ثائم وقبضت بشهوة وانفق ثائما ان ذلك كان بشهوة * ثبت
حرمة المصاهرة * الخامسة والعشرون المصلي اذا نام في صلاته واحتمل حب العمل
ولا يمكن البناء * وكذلك اذا نسي ثائما وما وليله * وممن وليته من صارت الصلوة
دينا في مده انتهى * احكام المعتوه * احكاما كاحكام المسمى العاقل تنصص العبادات
معه ولا يجب * فيل هو كالمجنون * فيل هو كالبالغ العاقل وقد ذكرناه
في التواضع من شرح الكفر * احكام المجنون * ذكرها الاصوليون في بحث
العوارض بسطوها من رايها * يمان ان الاعتناء ببعض او القليل ذكرناه
في كتاب النكاح من النوع الثاني * احكام المجنون المشكل ذكر المسمى في
الشرعية وقد عرف من احكام مدونة في الفقه وحكم ميراثه وحجته * وذكره مولانا
محمد رح احكامه في الاصل من كتاب المندود وانما اذكر ما ذكره هناك
باختصار * يبرهن ان امات * ربحي فيه * ولا بد منه الاستعانة * ويمكن ان المرأة
ولا يبرهن ميراثه في حيوانه * وانما فلسه رجل شهوة ميراثه عليه ولد ومروعة *
فان زوجة امه رجل موصلا اليه جازوا الا فلا عام الى ذلك * ان امرأة تبيع موصلا
اليها جازوا اذا حل كالعتيق * وليس لباس المرأة في الحرام * ولا يصح الانقاع *
ويقوم انكاس اسماء حلف الرجال * وان وف في سمك النساء اعادها * وان في سمك
الرجال لا يعيدها * وبه دفعت من بعية وفساده وحلفه * عاد ياله * ويؤمض في العترة
حلف الرجال * والمرأة حلفه * ويجعل حلف الرجل في الغر لو ذم الضرر *
حاضر بينهما من العبد * ولا حد لمن قاذفه * ولا عليه بغيره بمسرة الجيوب *
ونقطع يده للسرقة * ويقطع سارق ماله * ويقعد في صلاته كالمراة * ولا تضام لمن
قاطع يده ولو معدا لو كان القاطع امرأة * ولا تقطع يده اذا قطع يده غيره معدا * ومن

ما قلته ارضها * ولا يحل به رجل * لا امرأة * ولا يحل لرجل ولا امرأة * ولا يسافر ثلثة
 ايام الا بحرم * واذا اوصى رجل لافي بطن امرأة بالى ان كان فلا ما وخمس
 مائة ان كان انثى فولدت خنثى مشكلا فالوصية موقوفة في الخمس مائة الزائدة الى
 ان يستبين امره * وان قال لامرأته ان كان اول ولد تلد بنيه فلا ما فالت طالق او
 قال كذا لك لامتة فالت حرة فولدت خنثى مشكلا لم تطلق ولا تعتق * ولا سهم له
 مع المقاتلة وانما يرضع له * ولا يقتل او اسير او مرته الا بعد الاسلام * ولاخراج على
 راسه لو كان ذميا * ولا بدخل تحت قول المولى كل مبدلي حرة او كل امهلى حرة الا
 اذا قالها فبعثت * ولو قال الزوج ان ملكك عند افانتي طالق فاشترى خنثى لم تطاق *
 وكذا لك لو قال ان ملكك امه * ولو قالها معا طلقت * ولو قال المشكل انا ذكرا وانثى
 لم يقتل قوله * واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة * ويوفى الباقي الى التبيين * وكذا
 فيما دون النفس * ويصح اعتاقه من الكفارة * ولو تزوج مشكلا مثله لم يحرم حتى
 يبين فلا يتوارثان بالموت * ولو شهد شهود انه ذكروا فهو دانه انثى فان كان يطلب
 ميراثا قضيت بشهادته من شهداته ملام * واطلقت الا حرة * وان كان رجل يدعي
 انه امرأته قضيت بشهادته انه انثى * واطلقت الا حرة * فان كانت امرأة يدعي
 انه زوجها او قعت الا امرأته ان يستبين فان لم يطب العننى شيئا ولا يطلب منه شيء
 لا تقبل واحدة منهما حتى يستبين * واما ميراثه والميراث منه فقال فان مات ابوه
 فله ميراث انثى منه وتما منه قبله * وحاصله انه كالا انثى في جميع الاحكام الا في مسائل *
 لا تلبس حرا به لانها ولا فقة * ولا يتزوج من رجل * لا يقف في صلب النساء *
 ولا حد بقدره * ولا يحل له امرأة * ولا يقع عتق وطلاق مطلقا على * لانها انثى به * ولا بدخل
 تحت قوله كل امه * احكام الانثى تعالى الرجل في ان السنة في ما نهى الله *
 ولا يسر حناها وانما امر مكرمه * ويسر حاق احبتها لو نسبت * وتلع من حاق واسها *
 ومبيها لا يظهر بالعرك على قول * وترد في اسباب اللوغ بالحبس والعمل * وبكره
 اذ انها واقامتها * وبدنها كاه عورة الا وجهها وكفها وقد مبوا على المعتمد * وذراعيها
 على المرحوج * وصوتها عورة في قول * وبكره لها ان حول الحمام في قول * وتبلى بكرة
 الا ان تكون مريضة او نكساء والمعتمد لا كراهة مطلقا * ولا ترفع يديها حذاء اذ نهى *

ولا تجهر بقراءتها • وتضم في ركوعها وسجودها أصابعها • ولا تخرج في الركوع •
 وإذا نالها شيء في ملوئها • تفتت • ولا تلمح • وتكبر جماعة منهن • وتقف الامام
 ومطهر • ولا تلمح امام الرجال • ويكبر حضور الجماعة • وملوئها في بينها
 افضل • وتضع يمينها على شمالها تحت نديها • وتضع يدها في الشهد تبلغ رؤس
 اصابعها ركبتيها وتثورك • ولا جمعة عليها لكن تتعديها • ولا مبد • ولا تكبر تشريق •
 ولا تسافر الا تزوج او محرم • ولا يجب العم عليها الا باحد • ولا تلبس حياء •
 ولا تنزع الخط • ولا تكشف راسها • ولا تسمى بين الملبس الا حصرين • ولا تعاق
 وانما تنصر • ولا ترمل • والتباعد في طوافها عن البيت افضل • ولا تعطب • ملتنا •
 وتقف في حاشية الموقف لا عند الصغرات • وتكون قاعدة • وراكب • وتمس في
 احرامها العتيق • وترك طواف الصدر بعد العيص • وتؤخر طواف الزبارة بعد
 العيص • وتكفي في خمسة ابواب • ولا تؤم في الجيزة • وانزلت سقط الغرض
 بصلواتها • ولا تعمل الجيزة وان كان الميت اثنين • وتذهب اليها بعد الفدي الثابت •
 ولا سهم لها ولا يوضح لها ان فالت • ولا يقتل المرتدة والمشرقة • ولا تنبل شهادتها
 في المدد والنقصان • وتفتك في بينها • وساج لها عصب يدها ورجلها بخلاف
 الرجل الا لضرورة • والنضحية بالذكر افضل منها • وهي على النصف من الرجل
 في الارث والشهادة والدية بقسا وبعضا ونفقة الغريب • ولا ينبغي ان تؤلى القضاء
 وان مس بها في غير العدد والنقصان • وبضها ما تلبس بالجوهر من الرجل •
 وتغير الامم على النكاح دون العدي رواية • والمتمتع عدم الفوق يستعاض العسر •
 وتغير الامم اذا اختلفت لعلاف المدد وان كان زوجها حراً • اسها محرم في الرضاع
 دون • وتقدم على الرجال في العضانية والنفقة على الولد الصغير • وفي الدر من
 مزدلفة الى من • في الانصراف من الصلوة • وتؤخر في جماعة الرجال والموقوف •
 وفي اجتماع الخناثر مد الامام فتجعل عند القلة • والرجل مد الامام • وكذا في
 التحد • وتجب الدية نطم نديها وحامته بخلافه من الرجل فان قيد الحكومة •
 ولا فاس بنطع طرفها بخلافه • ولا فاسه عليها • ولا تدحل مع العائنة فلا شيء
 عليها من الدية لو قتلت خطأ بخلاف الرجل فان القاتل كاحدهم • وتعفر لها في

المزجم ان ثبت زياها بالبيئة * وتجلد جالسة و لرجل قائما * ولا تنفق مائة وينفي
هو عما بعد الجلد مائة لاحدا * ولا تكلف المحصور لك عوى اذا كانت مخدرة
ولا لايمن بل تحضر اليها القاضي او يبعث اليها نائبة تحلفها بحضرة شاهدين *
ويقبل توكلها بالارض الخضم اذا كانت مخدرة اتقاها * ولا تبعد الشاة بسلام تعزينة *
ولا تجاب * ولا تشمت * وتحرم الخلوة بالاجنبية ويكره الكلام معها * واختلغوا في
جواز كونها نبيية * واختار في المسائرة جواز كونها نبيية لارسولة * لان الرسالة مبنية على
الاشتمار ومبنى حاله على الستر بخلاف النبوة والتمام فيها * ولا تدخل النساء في
الغرامات السلطانية كما في الولوالجية من القسمة * احكام الذممي * حكمه حكم
المسلمين الا انه لا يومر بالعبادات * ولا تصح منه * ولا يصح تيممه * ويصح وضوءه *
وقسله فلو اسلم جازت صلواته به * ولا يأنثم على ترك العبادات على قول * ويأنثم
على ترك اعتقادها اجماعا * ولا يمنع من دخول المسجد جنبا بخلاف المسلم * ولا
يقترف جواز دخوله على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد الحرام * ولا يصح نذره *
ولا سهم له من الغنيمه * وبرضخ له ان ثاقل او دل على الطريق * ولا يحد بشرب
الخمر * ولا تراق عليه بل ترد عليه اذا غصبت منه * ويضمن مئلفه بالآل ان يظهر
بيعهما بين المسلمين فلا ضمان في اراقتها او يكون المئلف اما يرضى ذلك بخلاف
الآلاف خمر المسلم فانه لا يوجب الضمان ولو كان المئلف ذميا * وينبغي ان يكون
الظهاره شراءها كظهاره بيعها * ولم اره الا ان * ولا يمنع من لبس الحرير والذهب *
ولا يتعرض لهم لو تاكلوا فاسدا او تبايعوا كذلك ثم اسلموا * وفي اكثر ويتبل نول الكاير
في الحبل والحرمة * وتقبه الربيعي بانه مهو * ولا يقبل قولا فيهما * وجوابه انه يقبل
فيهما ضمن الاعمال لا مقصودا وهو مراد كما انصح به في الكافي * ويؤخذ الذممي
بالتمييز مئاني المركب والممس فيركبون كالاكف * ولا يلبسون الطماسة والاردية *
ولا ثياب اهل العلم والشرف * وتجعل على دورهم علامة * ولا يحدون بيعة ولا كنيسة
في مصر * واختلفت الرواية في سكناهم بين المسلمين في المصر * واعتمد الجواز
في محلة خاصة * واختلف المشائخ رح هل يلزم تمييزهم بجميع العلامات او تكفي
واحدة * واعتمد انهم لا يركبون مطلقا ولا يلبسون العمام * وان ركب الحمار لضررة

نزول في الجامع * ويضيق عليه في المرور * ولا يجم وانما يجلد * والاحاصل انه تقام
الخدمة كلها عليه الا احدث شرب الخمر * ولا يبدأ الذمي بسلام الا ل الحاجة * ولا يزداد
في الجواب على وملك * وتكره مصافحته * ويحرم تعظيمه * ويكره للمسلم ان يؤجر نفسه
من كافر لعصر الغنم * وفي المنتقل كل شيء منع منه المسلم منع منه الذمي الا الخمر
والخنزير * ولا تكرر عيادة جاره الذمي ولا ضيافته * ولا تعتبر الكفاءة بين اهل الذمة
الا اذا كانت بنت ملك خدعها حائل او كناس فيفرق لتسكين الفتنة كذا في النزازية
* تنبيه * الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الآدميين كالنقصان
وضمان الاموال الا في مسائل * لو اجتب الكافر ثم اسلم لم تسقط * ومنها الوزني ثم
اسلم وكان زنا ونا بتايينة مسلمين لم يسقط الحد باسلامه والاسقط * تنبيه آخر * اشترك
اليهود والنصارى في وضع الجزية * وحل المناكحة * والديائم * وفي الدية * وشاركهم
المجوسي في الجزية والدية دون الآخرين واستوى اهل الذمة فيما ذكر * وقتل
المسلم بالذمي * ودية الكافر والمسلم سواء * ولا يقتل المسلم والذمي بمسئله *
تنبيه آخر * لا توارث بين المسلم والكافر * ويجوز الارث بين اليهود والنصارى
والمجوس * والكفر كل عنداملة واحدة بشرط اتحاد الدار * والكفار يتعاقدون فيما بينهم
وان احتجفت منهم * وخرج المرتد فانه يرث كسب اسلامه ورفقه المسلمون مع عدم
الاتحاد * احكام الجن * قل من تعرض لها * وقد الف فيها من اصحابنا القاضي
بدر الدين الشبلي في كتابه احكام المرجان في احكام الجن لكلي لم اطعم عليه الا ان *
وما تلتذذ عنه فاما هو يومئذ نقل الاسير طي رح * والاخلاف في انهم مكلفون مؤمنهم
في الجنة وكافرهم في النار * وانما اختلفوا في نواب الطائعتين * ففي النزازية معزى الى
الاجناس عن الامام امس للجن ثواب * وفي التفاسير توقف الامام في ثواب الجن *
لانه جاء في القرآن فهم يغفر لكم ذنوبكم * والغفرة لا تستلزم الاثابة لانه ستر *
ومنه اغفر للمسيئة والاثابة بالوعد فضل * قالت المعتزلة او عدل الموم يستحق العتاب *
ويستحق الثواب صالحهم * قال الله تعالى واما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً *
قلنا لثواب فضل من الله تعالى لا بالاستحقاق . وقيل قوله تعالى قايي الآء بكم
تسكتي بان بعد دعوى الجنة خطايا للقلوب يرد ما ذكرنا من كبر * قلنا ذكر وان المراد

بالتوقف التوقف في المأكل والمشرب والملاذ لا اله حول فيه كدخول الملائكة للبيلا
 والزبارة والخدمة * والملائكة يدخون عليهم من كل باب سلام الآية انتهى * ومنها
 النكاح * قال في السراجية لا تجوز المناكة بين بني آدم والجن وانسان الماء لاختلاف
 الجنس انتهى * وتبعه في منية المفتي والمفيض * وفي القنية مثل الحسن البصري
 رضى عن التزويج بجنية فقال يجوز بلاشهود * ثم رقم آخر فقال لا يجوز * ثم رقم آخر يصنع
 السائل لحما فته انتهى * وفي يتيمة الدهر في فتاوى اهل العصر مثل علي ابن احمد
 من التزويج بامرأة مسلمة من الجن هل يجوز اذا تصور ذلك ام يختص الجواز
 بالآدميين * فقال يصنع هذا السائل لحما فته وجهله * قلت وهذا لا يدل على حكمة
 السائل وان كان لا يتصور * الا ترى ان ابا الليث رح ذكر في فتاواه هل ترى ان الكفار لو
 تترسوا بنبي من الانبياء هل يرمى فقال يسأل ذلك النبي ولا يتصور ذلك بعد رسولنا
 ﷺ * ولكن اجاب على تقدير التصور كذا هذا * وسئل عنها ابو حامد رح فقال
 لا يجوز انتهى * وقد استدل بعضهم على تحريم نكاح الجنيات بقول تعالى في سورة
 النحل والله جعل لكم من انفسكم أزواجا اي من جنسكم ونوعكم على خلقكم كما
 قال الله تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم اي من الآدميين انتهى * وبعضهم
 بما رواه حرب الكرماني في مسأله عن احمد واسحق * قال حدثنا محمد بن يحيى
 القطيعي حدثنا بشر بن عمر عن الهبة عن يونس بن يزيد عن اذهرى قال نهى رسول الله
 ﷺ عن نكاح الجن وهو وان كان مرسلنا فقد اعتضد بانوال العلماء فروي المنع من
 الحسن البصري وقادة والحاكم بن قتيبة واسحق بن راهوية وعقبة بن الاصم رضى
 فان اقرر المنع من نكاح الانسي الجنية فالمنع من نكاح الجنى الانسية من
 باب اولى * ويدل عليه قوله في السراجية لا تجوز المناكة وهو شامل لهما * لكن روى
 ابو عثمان بن سعيد بن العباس الرازي في كتاب الالهام والوسوسة فقال حدثنا ما تل
 قن سعيد بن داود الزبيدي قال كتب قوم من اهل اليمن الى مالك يسألونه
 من نكاح الجن وقالوا ان هنا رجلا من الجن يخطب النساء جارية يزعم انه يريد
 التحلل * فقال ما ارى بذلك بأسا في الدين ولكن اكره اذا وجد امرأة حاملا
 فيلها من زوجها قالت من الجن فيكثر الفساد في الاسلام بذلك انتهى * ومنها

ابو طي الجني انسية فهل يحب عليها الغسل * قال فاضمخان في ثوابه امرأة قالت
 معي جني يا تبني في النوم مرارا واجد في نفسي ما اجد لوجا معني زوجي لا تغسل
 عليها انتهي * وفيده الكمال بما اذا لم تنزل * اما اذا انزلت وجب كانه احتلام *
 ومنها انعقاد الجماعة بالجن ذكره الاسيوطي عن صاحب آكام المارجان من اصحابنا
 مستند الحديث احمد بن مسعود رضى في قصة الجن * وفيه فلما قام رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم بصلي اذ ركه شخصان منهم فقالا يا رسول الله انا نبت ان نؤمنا في
 صلواتنا قال فصعقهما خلفهما ثم صلى بهما ثم انصرف * ونظير ذلك ما ذكره السيكي ان الجماعة
 تحصل باللائكة * وفرع على ذلك اوصلي في قضاء باذان واقامة منردا ثم حلف
 انه صلى بالجماعة لم يحث * ومنها صحة الصلاة حلف الجني ذكره في آكام المارجان *
 ومنها اذا امر الجني بين يدي المصلي يقتل كما يقتل الانسي * ومنها لا يجوز قتل
 الجني بغير حق كالانسي * قال الزيلعي قالوا ينبغي ان لا تقتل الحية البيضاء التي
 تمشي مستوية * لانها من البيان لقوله عليه السلام ائتكم اذا الطائفتين والابتر
 اياكم والحية البيضاء فانها من الجن * وقال الطحاوي لا بأس بقتل الصل لانه
 صلى الله عليه وسلم عاهد الجن ان لا يذخروا ويوت امته ولا يظهروا انفسهم * فاذا خالفوا
 فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم * والا اولك هو الاند اردوا الا عند اذيقال لها ارجعي
 باذن الله تعالى او خلتي طريق المسلمين فان ابنت قتلتها * والاند اذا ردا يكون خارج
 الصلوة انتهي * وقد روي عن ابن ابي الدنيا ان عايشة رضى الله عنها رأت في
 بيتها حية فامرت بقتلها فقتلت فأتيت في تلك الليلة فقيل لها انها من الجن فأتيت
 يستمعوا الوحي من النبي صلى الله عليه وسلم فأسلمت الى الجن فأتيت
 لها اربعون راسا فاعتقتهم * ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه * وفيه فلما أصبحت
 أمرت بأشعر الديرهم ففرقت على المساكين * ومنها قبول رواية الجني ذكره
 صاحب آكام المارجان * وذكر الاسيوطي انه لا شك في جواز روايتهم عن الانس
 ما سجدوا سواء علم الانسي بهم ولا * واذا اجاز الشيع من حضور داخل الجن كما في
 نظيره من الانس * واما رواية الانس عنهم فالحق في منعها لعدم حصول التمسك بهم *
 ومنها لا يجوز الاستئذان من الجن * اعلم كما ثبت في الحديث انهم لا يسمعون

لا تحل * قال في المتنقط وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن ذبائح
الجن انتهى * وقد ذكر الامام الكردري في مناقبه في فصل قراءة الامام شيثا من احكام
الجن واولاد الشيطان * وبيان الغول والكلام على جماعتهم واكلهم * فوايد *
الاولى الجمهور على انه لم يكن من الجن نبي * واما قوله تعالى يا معشر الجن
والانس اقموا الصلوة واسمعوا لرسولكم فقاموا على انهم رسل عن الرسل سمعوا كلامهم
فانذروا قومهم لا عين الله تعالى * وذهب الضحاك وابن حزم على انه كان منهم
نبي تمسك بحديث وكان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث الى قومه خاصة قال وليس
الجن من قومه * ولا شك انهم اندر وافصح انهم جاءهم انبياء منهم * الثانية قال
البغوي في تفسير الاحقاق وفيه دليل على انه عليه السلام كان مبعوثا الى الانس
والجن جميعا * قال مقاتل رح لم يبعث قبله نبي الى الانس والجن * واختلف
العلماء في حكم مؤمنى الجن فقال قوم لاثواب لهم الا النجاة من النار واليه ذهب
ابو حنيفة رح * وعن الليث ثوابهم ان يجاروا من النار ثم يقال لهم كونوا ترابا
كالبهائم * وعن ابى الزيد كذلك * وقال آخرون يثابون كما يعاقبون * وبه قال مالك
وابن ابي ليلى رح * وعن الضحاك انهم يلهمون التسبيح والذكر فيصيبون من
لذته ما يصيبه بنو آدم من نعيم الجنة * وقال عمر بن عبد العزيز ان مؤمنى الجن
حول الجنة في ربهها وليسوا فيها انتهى * الثالثة ذهب الحارث المحاسبي ان الجن
الذين يدخلون الجنة يكونون يوم القيمة نراهم ولا يروننا عكس ما كانوا عليه في الدنيا *
الرابعة صرح ابن عبد السلام بان الملائكة في الجنة لا يرون الله تعالى * قال لان
الله تعالى قال لا تدركه الابصار * وقد استثنى منه مؤمنى البشر فبقي على عمومته
في الملائكة * قال في آكام المرجان ومقتضى هذا ان الجن لا يرونه * لان الآية باقية
على العموم فيهم ايضا انتهى * ولم يتعقبه الاسيوطي رح * وفي الاستدلال على
عدم رؤية الملائكة والجن بالآية نظر * لانها لا تدل على عدم رؤية المؤمنين اصلا فلا
استثناء * قال القاضي البيضاوي لا تدركه لا تحيط به * واستدل المعتزلة على
امتناع الرؤية وهو ضعيف ان ليس الا دراك مطلق الرؤية * ولا النفي في الآية
ما ما في الاوقات فلهذا مخصوص ببعض الحالات ولا في الاشخاص فانه في قوة

قولنا كل بضر لا يدركه مع ان النفي لا يوجب الامتناع * احكام المحارم * المحرم
عندنا من نكاحه على التابيد بنسب او مصاهرة او رضاع ولو بوطي حرام *
فخرج بالاول ولد العمومة والخلوة وبالثاني اخت الزوجة وعمتها وحالتها *
وشمل ام الزني بها وبنتها * وابا الزاني وابنه * واحكامه تحريم النكاح
وجواز النظر والخلوة والمسافرة الا للمحرم من الرضاع فان الخلوة بها مكروهة
وكذا بالصهر والشابة * وحرمة النكاح على التابيد لا مشاركة للمحرم فيها
فان الملاصة تحل اذا كذب نفسه او خرج عن اهلية الشهادة * والجوسية تحل
بالاسلام او بتهودها او تنصروها * والمطلقة ثلثا بدخول الثاني وانقضاء عدته *
ومنكوحة الغير بطلاقها وانقضاء عدتها * ومعتدة الغير بانقضائها * وكذا الامشاركة
للمحرم في جواز النظر والخلوة والسفر * واما عبد لها فكالاجنبي على المعتمد لكن الزوج
يشارك المحرم في هذه الثلاثة * والنساء الثقات لا يقمن مقام الزوج والمحرم في
السفر * واختص المحرم النسبي باحكام * منها عتقه على قريبه لو ملكه ولا يختص
بالاصل والفرع * ومنها وجوب نفقة الفقير العاجز على قريبه الغني فلا بد من كونه
رحمًا محررًا من جهة القرابة فابن العم والاخ من الرضاع لا يعتق ولا تجب نفقته
ويغسل المحرم قريبته * ومنها انه لا يجوز التفريق بين صغير ومحرر ببيع او هبة الا
في عشر مسائل ذكرناها في شرح الكنز فان فرق صح البيع * ومنها ان المحرمة مائة
من الرجوع في الهبة * وتختص الاصول والفرع من بين سائر المحارم باحكام *
منها انه لا يقطع احدهما بسرة مال الآخر * ومنها لا يقضي ولا يشهد احدهما للآخر *
ومنها تحريم موطوءة كل منهما على الآخر ولو بزنا * ومنها تحريم منكوحة كل منهما
على الآخر بمجرد العقد * ومنها لا يدخلون في الوصية للافارب * وتختص الاصول
باحكام * منها لا يجوز له قتل اصله الحربي الادعاء عن نفسه * وان خاف
رجوعه ضيق عليه والجأه ليقته غيره * وله قتل فرعه الحربي كمحرمه * ومنها لا يقتل
الاصل بفرعه * ويقتل الفرع باصله * ومنها لا يحد الاصل بحد فرعه * ويحد الفرع
بحد اصله * ومنها لا تجوز مسافرة الفرع الا باذن اصله دون عكسه * ومنها لو ادعى
الاصل ولد جارية ابنه ثبت نسبه * والحداب الاب كالاب عند عدمه ولو حكما

يعني م الالهية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد جارية اصله لم يضح الا بتصدق الاصل *
 ومنها لا يجوز الجهاد الا باذنهم بخلاف الاصول لا يتوقف جهادهم على اذن الفروع *
 ومنها لا يجوز المسافرة الا باذنهم ان كان الطريق مخوفوا الا فان لم يكن ملتجيا فكذلك
 والا فلا * ومنها اذا دعا احد ابويه في الصلوة وجبت اجابته الا ان يكون عالما
 بكونه فيها * ولم ارحكم الاجداد والجدات وينبغي اللاحاق * ومنها كراهة حجة
 بدون اذن من كرهه من ابويه ان احتاج الى خدمته * ومنها جواز تاديب الاصل
 نعمة * والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام والاجداد والجدات كذلك * ولم
 ارده الا ان * ومنها تسمية الفرع للاصل في الاسلام * وكتبنا مسائل الجهد وما يقوم
 مقام الاب فيه في سنن القوائد * ومنها لا يحسبون بدين الفرع * والاجداد والجدات
 كذلك * واختص الاصول الذكور بوجوب الانفاق * واختص الاب والجد
 باحكام * ومنها ولاية المال فلا ولاية للام في مال الصغير الا لحفظ وشراء مالا له منه
 للصغير * ومنها تولي طرفي العقد فلو باع الاب ماله من ابنه او اشترى وليس فيه
 فحش فاحش انعقد بكلام واحد * ومنها عدم خيار الباطل في تزويج الاب والجد فقط *
 واما ولاية النكاح فلا تختص بهما فتثبت لكل ولي سواء كان عصبة او من ذوي
 الارحام * وكذا الصلوة في الجنابة لا تختص بهما * وفي الملتقط من النكاح لو ضرب
 المعلم الوالد باذن الاب فهلك لم يغرم الا ان يضرب ضربا لا يضرب مثله * ولو
 ضرب باذن الام غرم الدية اذا هلك * والجد كالاب عند فدية الا في اثنا عشر مسألة
 ذكرناها في النوائد من كتاب الفرائض * وذكرنا ما خالف فيه الجد الصحيح الفاسد
 * فائدة * يترتب على النسب اثنا عشر حكما * توريث المال * والولاء * وعدم صحة الوصية
 عند المرحمة * ويلحق بها الاقرار بالدين والهبة في مرض موته * وتحمل الدية * وولاية
 التزويج * وولاية غسل الميت * والصلوة عليه * وولاية المال * وولاية الحضنة * وطلب
 الجهد والتصاص * ومتى سقط التصاص * احكام غيبوبة الحضنة يترتب عليها احكام * وجوب
 الغسل * وتحريم الصاوة والسجود * والخطبة * والظهار * وتزويج القران * وحمل
 المصحف ومسحه وكتابه * ودخول المسجد * وكراهة الاكل والشرب قبل الغسل *
 وجرب نزع الخنثى * والكفارة وجوبا او ندبا في اول الحوض بدنيار وفي آخره

ببصرف دينار * ونسأد الصوم ووجوب قضائه * والتعزير والكفارة * وعدم انعقاد
إذا طلع الفجر مخالطاً * وقطع التتابع المشروط فيه وفي الاعتكاف * ونسأد الاعتكاف
والحج قبل الوقوف * والعمرة قبل طواف الاكثر * ووجوب المضى في نسأدهما
وقضائهما * ووجوب الدم * وبطلان خيار الشرط لمن له * وسقوط الرد بعيب إذا فعله
المشتري بعد الاطلاع عليه وقبله ان كانت بكرًا ونقصها * ووجوب مهر المثل
بالوطي بشبهة او بنكاح فاسد * وثبوت الرجعة به * وبيع العبد في مهرها إذا نكح باذن
سيده * وتحريم الربيبة * وتحريم اصل الموطوءة وفرعها عليه * وتحريم اصله وفرعه
عليها * وحلها للزوج الاول * ولسيدها الذي طلقها ثلثاً قبل ملكها * وتحريم وطئ
اختها إذا كانت امة * وزوال العنة * وبطلان خيار العتقة * وبطلان خيار البلوغ
إذا كانت بكرًا * وكمال المسمى * ووجوب مهر المثل للمفوضة * واسقاط حبسها نفسها
لاستيفاء مهر معجل من مهرها على قولهما * ووقوع الطلاق المعلق به * وثبوت السنة
والبدعة في طلاقها * وكونه تعييناً في الطلاق المبهم * وثبوت الفبيح في الايلاء *
ووجوب كفارة اليمين لو كان بالله تعالى * ووجوب العدة * ومنع تزويجها قبل
الاستبراء على قول محمد رح المفتي به * ووجوب النفقة والسكنى للمطلقة بعده *
ووجوب الحد لو كان زناً ولو اطة على قولهما * وذبح البهيمة المفعول بهائم حرثها *
ووجوب التعزير ان كان في ميتة * او مشتركة * او موصى بصفتها * او محرم مملوك له *
او لو اطة بزوجه * وثبوت الاحصان * وثبوت النسب * ووقوع العتق المعلق به *
واستحقاق العزل من القضاء * والولاية * والوصاية * ورد الشهادة لو كان
زناً والله اعلم * فوائد * الاولى لافرق في الايلاج بين ان يكون بمحائل او لا لكن بشرط
ان تصل الحرارة معه هكذا ذكره في التحليل فتجري في سائر الابواب * الثانية
مانيت للحشفة من الاحكام ثبت لمقطوعها ان بقي منه قدرها * وان لم يبق منه قدرها
لم يتعلق به شيء من الاحكام * ويحتاج الى نقل لكونها كلية ولم اره * الثالثة الوطي في
الدبر كالوطي في القبل فيجب به الغسل * ويحرم به ما يحرم بالوطي في القبل * ويفسد
الصوم به اتفاقاً * واختلفوا في وجوب الكفارة * والاصح وجوبها * ويفسد الحج به
قبل الوقوف على قولهما * واختلف الرواية على قوله * والاصح نسأد به كما في

فتح القدير * وينسب به الا عتلاف * وثبت به الرجعة على المفتي به كما في التبيين
 الا في مسائل * لا تثبت به حرمة المصاهرة ولا يجب الخدبة عند الامام الا اذا تكرر
 فمقتل على المفتي به * ولا يثبت به الا حصان * ولا التحليل للزوج الاول * ولا يفي
 للمولي * ولا يخرج به من العتمة * ولا يخرج به من كونها بكرا فيكتفى بسكوتها * ولا يحل
 بحال * والوطي في القبل حلال في الزوجة والا مة عند دم مانع * وينبغي ان يسقط
 به خيار الشرط والصيب لقولهم بسقوطه بالتقبيل والمس بشهوة فهذا الاولى لك لالة على
 الرضا * وفي جامع الفصولين جامعها في دبرها بنكاح فاسد لا يجب المهر والعدة
 انتهى * فعلى هذا الوطي في الدبر لا يوجب كمال المهر في النكاح الصحيح * ولا تجب
 العدة لو طلقها بعدة من غير حلوة * الرابعة الوطي بنكاح فاسد كالوطي بنكاح صحيح
 الا في مسائل * الاولى وجوب مهر المثل ولا يزا على المسمى * وفي الصحيح
 يجب المسمى * الثانية الحرمة * الثالثة عدم الحل للاول * الرابعة عدم الا حصان
 به * الخامسة للوطي بملك اليمين احكام كاحكام الوطي بنكاح فيوجب تحريرها على
 اصوله وفروعه * وتحرير اصولها وفروعها عليه * وجوب الاستبراء * وحرمة
 ضم اختها اليها * وبخالف الوطي بالنكاح في مسائل * لا يثبت به التحليل * ولا
 الا حصان * السادسة كل حكم تعلق بالوطي لا يعتبر فيه الانزال لكونه تبعاً * السابعة
 لا يخلو الوطي بغير ملك المتعة وملك اليمين عن مهر واحد الا في مسائل * الاولى الذميمة
 اذا نكحت بغير مهر مثلاثم اسلموا كانوا يدينون ان لا مهر فلامهر * الثانية نكح صبي
 بالغة حرة بغير اذن وليه ووطيها طائفة فلا حد ولا مهر * الثالثة زوج امته
 من عبده فالاصح ان لا مهر * الرابعة وطي العبد سيدته بشبهة فلا مهر اخذ من
 قولهم في الثالثة ان المولى لا يستوجب على عبده دينا * الخامسة لو وطى حرة
 فلا مهر لها ولم اره الآن * السادسة الموقوف عليه اذا وطى الموقوفة ينبغي ان لا
 مهر ولم اره الآن * السابعة البائع لو وطى الجارية قبل التسليم الى المشتري وهي
 في حفظي منقولة كذلك * الثامنة اذن الراهن للمرتبة في الوطي فوطي طائفة
 التحل ينبغي ان لا مهر ولم اره الآن * التاسعة الذي يحرم على الرجل وطى
 زوجته مع بقاء النكاح الحيض * والنفاس * والصوم الواجب * وضيق وقت

الصلوة * والاعتكاف * والاحرام * والايلاء * والظهار قبل التكفير * وعدة وطى
 الشبهة * واذ اصبحت مفضاة اختلط قبلها ودبرها فانه لا يحل له اتيانها حتى ينحلق
 وقوعه في قبلها * وفيما اذا كانت لا تحتمله لصغرها ومرض او سمنه * وعند امتناها
 لقبض معجل مهرها لم يحل كرها * وفي بعض كتب الشافعية انه يحرم وطى من وجب
 عليها قصاص وليس بها حمل ظاهر لئلا يحدث حمل يمنع من استيفاء ما وجب عليها *
 التاسعة اذا حرم الوطى حرمت دواعيه الا في الحيض والنفس والصوم لمن امن
 فتحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقا والظهار والاستبراء * العاشرة اذا اختلف
 الزوجان في الوطى فالقول لها فيه الا في مسائل * الاولى ادعى العنين الاصابة
 وانكرت وقلن ثيب فالقول له مع يمينه لا ان كانت بكرا * ولا فرق في ذلك بين
 ان يكون قبل التاجيل او بعده * الثانية المؤني اذا ادعى الوصول اليها قبل مضى
 المدة قيل قوله بيمينه لا بعد مضيتها * الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول ولي كمال
 المهر وقال قبله ولك نصفه فالقول لها لوجوب العدة عليها * وله في المهر والنفقة والسكنى
 في العدة * وفي حل بنتها * واربع سواها * واختها للحال فلو جاءت بولد لمز من تحتمله
 ثبت نسبه * ويرجع الى قولها في تكميل المهر فان لآعن بنفيه عدنا الى تصديقه هكذا
 فهمته من كلامهم ولم اره الا صريحا * الرابعة ادعت المطلقة ثلثا ان الثاني دخل
 بها فالقول لها لعلها المطلق لا لكمال المهر * الخامسة لو علقه بعدم وطئه اليوم فادعت
 عدمه وادعاه فالقول له لانكاره وجود الشرط * قال في الكنز وان اختلفا في وجود
 الشرط فالقول له * احكام العقود * هي اقسام * لازم من الجانبين * البيع *
 والصرف * والسلم * والتولية * والمرابحة * والوصية * والتشريك * والصلح *
 والحوالة الا في مستثنين ذكرناهما في الفوائد منها * والا جارة الا في مسئلة ذكرناها
 في الفوائد منها * والهبه بعد القبض ووجود مانع من الموانع السبعة * والصداق *
 والخلع بعوض * والنكاح الخالي عن الخيارين خيار البلوغ والعلق * والاولى
 ان يقال ونكاح البالغ العاقل الحر امرأة كذلك * وجائز من الجانبين * الشركة *
 والوكالة * والمصاربة * والوصية والعارية * والايديع * والقرض * والقضاء *
 وسائر الولايات الا الامامة العظمى * وجائز من احد الجانبين فقط * الرهن من

جانب المرنين * ولازم من جانب الراهن بعد القبض * والكتابة جائزة من جانب
العبد * لازمة من جانب السيد * والكفالة جائزة من الطالب * لازمة من جانب
الكفيل * وعقد الامان جائز من قبل العربي * لازم من جانب المسلم
* تنبيه * من الجائز من الجانبين تولية القضاء للسلطان مزل ولوبلا جحة كما
في الخلاصة * وله عزل نفسه * واما الولاية على مال اليتيم بالوصاية فان كان وصي
الميت فهي لازمة بعد موت الموصي فلا يملك القاضي عزله الا بخيانة او عجز ظاهر *
ومن جانب الوصي فلا يملك الوصي عزل نفسه الا في مستثنين ذكرناهما في وصايا
الفوائد * وان كان وصي القاضي فلا * لان للقاضي عزله كما في القنية * وله عزل نفسه
بحضرة القاضي * وقد ذكرنا التولية على الاوقاف في وقف الفوائد * تقسيم في العقود *
البيع نافذ * وموقوف * ولازم * وغير لازم * وفاسد * وباطل * وضبط الموقوف
في الخلاصة في خمسة عشر * وزدت عليها ثمانية * تكميل * الباطل والفاسد عندنا في
العبادات متراد فان * وفي النكاح كذلك * لكن قالوا نكاح المحارم فاسد عند
ابي حنيفة رح فلاحد * وباطل عندهما رح فيحد * وفي جامع الفصولين نكاح المحارم
قيل باطل وسقط الحد لشبهة الاشتباه * وقيل فاسد وسقط الحد بشبهة العقد انتهى * واما
في البيع فمتباينان * فباطل ما لا يكون مشروعا با صله ووصفه * وفاسد ما كان
مشروعا با صله دون وصفه * وحكم الاول انه لا يملك بالقبض * وحكم الثاني انه
يملك به * واما في الاجارة فمتباينان * قالوا لا يجب الاجر في الباطلة كما اذا
استاجر احد الشريكين شريكه لحمل طعام مشترك * ويجب اجر المثل في الفاسدة *
واما في الرهن فقال في جامع الفصولين فاسد * يتعلق به الضمان وباطله لا يتعلق
به الضمان بالاجماع * ويملك الحبس للدين في فاسدة دون باطله * ومن الباطل
لورهن شيئا باجر نائحة او مغنية * واما في الصلح فقالوا من الفاسد الصلح على انكار
بعد دعوى فاسدة * والصلح الباطل الصلح من الكفالة والشفعة وخيار العتق و
قسم المرأة وخيار الشرط وخيار البلوغ * ففيها يبطل الصلح * ويرجع الدافع بما دفع
كذا في جامع الفصولين * واما في الكفالة فقال في جامع الفصولين اذا ادلى
بحكم كفالة فاسدة رجع بما ادلى فالكفالة بالامانات باطلة انتهى * ولم يتضح

الفرق بين الفاسد والباطل في الرهن والكفالة بما ذكرنا فليراجع الى الكتب المطولة *
 واما الكتابة ففرقوا فيها بين الفاسد والباطل فيعتق باء العين في فاسدها كالكتابة
 على خمر او خنزير * ولا يعتق في باطلها كالكتابة على ميتة او دم كما ذكره الزيلعي *
 واما الشركة فظاهر كلامهم الفرق بينهما فالشركة في المباح باطلة وفي غيره اذا فقد شرط
 فاسدة * فائدة * الباطل والفاسد عند الشافعية مترادفان الا في الكتابة والخلع
 والعارية والوكالة والشركة والقرض * وفي العبادات في الحج ذكره الاسيوطي رح *
 احكام الفسوخ * وحقيقته حل ارتباط العقد * اذا انعقد البيع لم يتطرق اليه نسخ
 الا باحد اشياء * خيار الشرط * وخيار عدم النقد الى ثلثة * وخيار الروية * وخيار العيب *
 وخيار الاستحقاق * وخيار الغبن * وخيار الكمية * وخيار كشف الحال * وخيار فوات
 الوصف المرفوب فيه * وخيار هلاك بعض المبيع قبل القبض * وبالاقالة * والتحالف *
 وهلاك المبيع قبل القبض * وخيار التعرير الفعلي كالتصرية على احدى الروايتين *
 وخيار الخيانة في المراجعة * والتولية * وظهور المبيع مستجرا * امرهونا * فهذه
 ثمانية عشر سببا وكلها يباشرها العاقد الا التحالف فانه لا يفسخ به وانما يفسخه القاضي *
 وكلها تحتاج الى الفسخ ولا يفسخ فيها بنفسه * وقد منافرق النكاح في قسم الفوائد *
 خاتمة * جود ما عد النكاح فسح له اذا ساعده صاحبه عليه * واختلفوا في جود الموصي
 للوصية الفسخ هل يرفع العقد من اصله او فيما يستقبل * قال شيخ الاسلام انه يجعل
 العقد كان لم يكن في المستقبل لا فيما مضى * وفائده مذكورة في احكام شروح الهداية *
 وذكرها الزيلعي ايضا في خيار العيب * احكام الكتابة * يصح البيع بها * قال في
 الهداية والكتاب كالخطاب وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب
 واداء الرسالة انتهى * وفي فتح القدير وصورة الكتاب ان يكتب اما بعد قد بعث
 صدي منك بكذا فلما بلغه وفهم ما فيه قال قبلت في المجلس * وما في المبسوط من
 تصويره بقوله يعني بكذا اقال بعته يتم فليس مراده الا الفرق بين البيع والنكاح في
 شرط الشهود * وقيل يفرق بين الحاضر والغائب فعني من الحاضر استيلاء ومن
 الغائب اجاب انتهى * ويصح النكاح بها * قال في فتح القدير وصورة ان يكتب اليها
 بخطها فاذا اجابها الكتاب احضرت الشهود وقرأته عليهم وقالت زوجت نفسي منه * ونقل

ان فلا تكتب اليّ بخطبتي فاشهد وانني قد زوجت نفسي منه * اما لو لم تقل بحضرتهم
سوى زوجت نفسي من فلان لا ينعقد * لان سماع الشطرين شرط و باسماهم الكتاب
او التعبير منه منها قد سمعوا الشطرين بخلاف ما اذا انتفيا * ومعنى الكتاب بالخطبة
ان يكتب زوجتي نفسك فاني رغبت فيك ونحوه * ولوجاء الزوج بالكتاب الى الشهود
مختوما فقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا علي بذلك لم يجز في قول ابي حنيفة
رح حتى تعلم الشهود ما فيه * وجوزوا ابو يوسف رح من غير شرط اعلام الشهود بما
فيه واصله كتاب القاضي الى القاضي * قال في المستصفى هذا اذا كان بلفظ
التزويج اما اذا كان بلفظ الامر كقوله زوجني نفسك مني لا يشترط اعلامها
الشهود بما في الكتاب * لانها تتولى طر في العقد بحكم الوكالة * ونقله من الكامل
قال وفائدة الخلاف فيما اذا جحد الزوج الكتاب بعد ما اشهدهم عليه من غير قراءة
عليهم و اعلامهم بما فيه وقد قرأ المكتوب الكتاب عليهم وقبل العقد بحضرتهم فشهدوا
ان هذا كتابه ولم يشهدوا بما فيه لا تقبل هذه الشهادة عندهما ولا يقضى بالنكاح * وعند
يقبل ويقضى به * اما الكتاب فصحيح بلا اشهاد وهذا الاشهاد لهما وهوان تتمكن
المرأة من اثبات الكتاب عند جحد الزوج الكتاب انتهى * واما وقوع الطلاق و
العتاق بها فقال في البرازية الكتابة من الصحيح والاخرس على ثلثة اوجه * ان كتب
على وجه الرسالة مصدرا معنونا وثبت ذلك باقراره او بالبيئة فكما لخطاب * وان قال
لم انوبه الخطاب لم يصدق قضاء وديانة * وفي المنتقى انه يدين * ولو كتب على شيء
تستبين عليه امرأته او عبده كذا ان نوى صرح والا فلا * ولو كتب على الهواء او الماء
لم يقع شيء وان نوى * وان كتب امرأته طالق فهي طالق بعث اليها ولا * وان كان
المكتوب اذا وصل اليك فانك اذا لم يصل لا تطلق * وان ندم ومحي من الكتاب
ذكر الطلاق وترك ما سواه وبعت اليها فهي طالق اذا وصل * ومحو الطلاق كرحومه
عن التعليق * وانما يقع اذا بقي ما يسمى كتابة او رسالة فان لم يبق هذا القدر لا يقع *
وان محى الخطوط كلها وبعت اليها البياض لا تطلق * لان ما وصل اليها ليس بكتاب *
ولو جحد الزوج الكتاب واقامت البيئة عليه انه كتبه بيده فرق بينهما في القضاء انتهى *
وذكر الزبلي من مسائل شتى في الكتابة لا على الرسم ان الاشهاد عليه او الا ملاء

على الغير يقوم مقام البينة * وفي القنية كتبت انت طالق ثم قالت لزوجها انرا على
 فقرا لا تطلق مالم يقصد خطا بها انتهى * وقد سئلت من رجل كتب ايمانا ثم قال
 لا خرا فقرأها فقرأها هل تلزمه * فاجبت انها لا تلزمه ان كانت بطلاق حيث لم يقصد *
 وان كانت بالله تعالى فقالوا الناسي والمخطي والذاهل كالعادم * وآما الاقرار بها فبني
 اقرار البزازية كتب كتابا فيه اقرارين يدي الشهود فهذا على اقسام * الاول ان
 يكتب ولا يقول شيئا وانه لا يكون اقرارا فلا تحل الشهادة بانه اقرار * قال القاضي
 النسفي ان كتب مصدرا مرسوما ولم الشاهد حل له الشهادة على اقراره كما لو اقر
 كنه لك وان لم يقل اشهد علي به فعلى هذا اذا كتب للغائب على وجه الرسالة * اما
 بعد فلك على كذا يكون اقرارا * لان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر
 فيكون متكلم * والعامه على خلافه لان الكتاب قد يكون للتجربة * وفي حق الاخرس
 يشترط ان يكون معنونا مصدرا وان لم يكن الى الغائب * الثاني كتب وقرأ عند الشهود
 لهم ان يشهدوا به وان لم يقل اشهدوا علي * الثالث ان يقرأ هذا عندهم غيره فيقول
 الكاتب اشهدوا علي به * الرابع ان يكتب عندهم ويقول اشهدوا علي بما فيه ان
 علموا ما فيه كان اقرارا والا فلا * وذكر القاضي ادعى عليه مالا واخرج خطأ وقال
 انه خطأ ادعى عليه بهذا المال فانكر ان يكون خطا فاستكتب وكان بين الخطيين
 مشابهة ظاهرة دالة على انهما خطا كتب واحد لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لانه
 لا يزيد على ان يقول هذا خطي وانا حررت له لكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب
 كذا هذا الا في يادكار العامة والصراف والسمسار انتهى * وكتبت في القضاء من
 الفوائد انه يعمل بدفتر لبيع والسمسار والصراف فالخط فيه حجة * وفي كتاب منك
 الكفار بالاستيمان حتى لو وجد حربي في دارنا وقال انارسل الملك لم يصدق الا
 اذا كان معه كتاب كما في سير الخانية فيعمل بها * وآما اعتماد الراوي على ما في كتابه
 والشاهد على خطه والقاضي على علامته عند عدم التمكن من غيره جائز عند الامام *
 وجوز ابو يوسف رح للراوي والقاضي دون الشاهد * وجوز محمد رح للكل ان
 يقيمن به وان لم يتذكر توسعة على الناس * وفي الخلاصة قال شمس الائمة الحلواني رح
 ينبغي ان يفتي بقول محمد رح وهكذا في الاجناس انتهى * وفي اجارات البزازية

امر الصكّاك بكتابة الاجارة واشهد ولم يجز العقد لا ينعقد بخلاف صكّ الافراز
 والمهر انتهى * واختلفوا فيما لو امر الزوج بكتابة الصك بطلاقها فقبل يقع وهو
 افرازه * وقيل هو توكيل فلا يقع حتى يكتب وبه يفتى وهو الصحيح في زماننا كذا في
 القبة * وفيها بعده وقيل لا يقع وان كتب الا اذا نوى الطلاق * وفي المبتغي بالمعجمة
 من رأى على خطه وعرفه وسعه ان يشهد اذا كان في حرزة وبه أخذ انتهى * ويجوز
 الاعتماد على كُتْب الفتاة الصحيحة * قال في فتح القدير من القضاء وطريق نقل المفتي
 في زماننا من المجتهد احدا لا مريين اما ان يكون له سند فيه اليه او يأخذه من كتاب
 معروف تداركته الا يدي نحو كُتْب محمد بن الحسن رح ونحوها من التصانيف
 المشهورة انتهى * ونقل الاسيوطي من ابي اسحق الاسفرائني الاجماع على
 جواز النقل من الكتب المعتمدة * ولا يشترط اتصال السند الى مصنفها انتهى *
 ويجوز الاعتماد على خط المفتي اخذا من قولهم يجوز الاعتماد على اشارته فالكاتبه
 اولى * واما الدعوى من الكتاب والشهادة من نسخة في يده فقال في الخانية و
 لو ادعى من الكتاب تسمع دعواه * لانه عسى ان لا يقدر على الدعوى لكن لا بد من
 الاشارة في موضعها * وفي اليتيمة مثل من وكيل من جماعة بالدعوى لا شيء
 عن نسخة يقرأها بعض الموكلين هل يسمعها القاضي قال اذا تلقىها الوكيل من لسان
 الموكل صح دعواه والا لا انتهى * وفي شهادات البزازية شهد احدهما من النسخة
 وقرأها بلسانه وقرأ غير الشاهد الثاني منهما وقرأ الشاهد ايضا معه مقارنا لقرآته لا يصح *
 لانه لا يتبين القاري من الشاهد * وذكر القاضي ادعى المدعى من الكتاب تسمع
 اذا اشار الى موضعها انتهى * وفي الصيرفية شهد بالكتابة فطلب القاضي ان يشهد
 باللسان لا تجب * وهذا اصطلاح القضاة * وفي اليتيمة ومثل علي ابن احمد من الشاهد
 اذا كان يصف حدود المدعى به حين ينظر في الصك واذا لم ينظر فيه لا يقدر هل تقبل
 شهادته فقال اذا كان ينظره ينقله ويحفظه من النظر فلا تقبل * فاما اذا كان يستعين به
 نوع استعانة كقارى القرآن من المصحف فلا بأس به انتهى * واما الحوالة بالكتاب
 فذكرها في كفاية الوافعات الحسامية في فصل السفينة وفصل فيها تفصيلا حسنا فليراجع
 من رآه * واما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتبي كتب صك بخط يده اقرارا

بمال او وصية ثم قال لا خراش على من غير ان يقر له وسعة ان يشهد انتهى * وفي
الخائفة من الشهادات رجل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ
وصيته عليهم * قال علماؤنا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه * وقال بعضهم يسعهم ان
يشهدوا والصحيح انه لا يسعهم وانما يحل لهم ان يشهدوا باحدى معاني ثلث * اما ان
يقرأ الكتاب عليهم * او كتب الكتاب غيره وقرأ عليه بهن يدي الشهود ويقول لهم
اشهدوا علي بما فيه * او يكتب هو بين يدي الشاهد والشاهد يعلم بما فيه ويقول هو اشهدوا
علي بما فيه وتسامه فيها * احكام الاشارة * الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة
مقام العبرة في كل شيء من بيع * واجارة * وهبة * ورهن * ونكاح * وطلاق * وعتاق *
وابراء * واقرار * وقصاص الا في الحدود ولو حد قذف وهذا مما خالف فيه القصاص
الحدود * وفي رواية ان القصاص كالحدود هنا فلا يثبت بالاشارة وتسامه في الهداية *
وقد اقتصر في الهداية وغيرها على استثناء الحدود * وتزاد عليها الشهادة فلا تقبل
شهادته كما في التهذيب * واما يمينه في الدعاوى ففي ايمان خزائن الفتاوى * وتحليف
الاخرس ان يقال له عليك عهد الله تعالى وميثاقه ان كان كذا فيشير به نعم * ولو حلف
بالله كانت اشارة اقرار بالله تعالى * وظاهرا تقتصر المشايخ على استثناء الحدود فقط
مسحة اسلامه بالاشارة ولم ارا لان فيها تغلصا * كتابة الاخرس كاشارته * واختلفوا
في ان عدم القدرة على الكتابة شرط للعمل بالاشارة والا والمعتمد لا * ولذا ذكره في
الكنز باو * ولا بد في اشارة الاخرس من ان تكون معهودة والا لا تعتبر * وفي فتح
القدير من الطلاق ولا يخفى ان المراد بالاشارة التي يقع بها طلاق الاشارة المقرنة
بتصويت منه * لان العادة منه ذلك فكانت بيان لما اجمله الاخرس انتهى * واما اشارة
غير الاخرس فان كان معتقل اللسان ففيه اختلاف * والفتوى على انه ان دامت
العقل الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والشهادة عليه * ومنهم من قدر الامتداد
بسنة وهو ضعيف * وان لم يكن معتقل اللسان لم تعتبر اشارة مطلقا الا في اربع *
الكفر * والاسلام * والنسب * والافتاء كذا في تلخيص المحبوبي * ويزاد اخذ امن
مسئلة الافتاء بالراس اشارة الشيخ في رواية الحديث * واما ان الكافر اخذ امن
النسب * لانه يحق طغيه لحقن الدم ولذا اثبت بكتاب الامام كما قدمناه * واخذنا

من الكتاب * والطلاق اذا كان تفسيراً لمبهم كما لو قال انت طالق هكذا و اشار بنكث
وقعت بخلاف ما اذا قال انت طالق و اشار بنكث لم تقع الا واحدة كما علم في الطلاق *
ولم رالآن حكم انت هكذا مشيراً باصابعه ولم يقل طالق * وتزاد ايضاً الاشارة من
المحرم الى صيد فقتله يجب الجزاء على المشير * وهنا فروع لم ارها الا ان * الاول
اشارة الاخرس بالقرأة وهو جنب ينبغي ان تحرم عليه اخذاً من قولهم ان الاخرس
يجب عليه تحريك لسانه فجعلوا التحريك قرأة * الثاني علق الطلاق بمشبة اخرس
فاشار بمشبة وينبغي الوقوع لوجود الشرط * الثالث لو علق بمشبة رجل ناطق فخرس
فاشار بمشبة ينبغي الوقوع والله اعلم * قاعدة * فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة
واصحاً بنيا يقولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية فقال في الهداية من باب المهر
الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه * لان المسمى
موجود في المشار اليه اذا تاو الوصف يتبعه * وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى *
لان المسمى مثل المشار اليه وليس يتابع له * والتسمية ابلغ في التعريف من حيث انها
تعرف الماهية * والاشارة تعرف الذات * ألا ترى ان من اشترى فصاعاً على انه
ياقوت ناذاهوز جاج لا ينعقد العقد لاختلاف الجنس * ولو اشترى على انه ياقوت
احمر فاذا هو اخضر انعقد لاتحاد الجنس انتهى * قال الشارحون ان هذا الاصل
متفق عليه في النكاح والبيع والاجارة وسائر العقود * ولكن ابو حنيفة رح جعل الخمر
والخيل جنساً والحر والعبد جنساً واحداً فتعلق بالمشار اليه فوجب مهر المثل فيما لو
تزوجها على هذا الدن من الخيل و اشار الى خمر * او على هذا العبد و اشار الى حر *
ولو سمي حراماً و اشار الى حلال فلها الحلال في الاصح * ولو سمي في البيع شيئاً و اشار
الى خلافه فان كان من خلاف جنسه بطل البيع كما اذا سمي يا تونا و اشار الى زجاج لكونه
بيع المعدوم * ولو سمي ثوباً هريفاً و اشار الى مروي اختلفوا في بطلانه او فسادة هكذا
في الخائصة في البيع الباطل ذكره الاختلاف في الثوب دون النص * ونظير الفص
الذكرو الانثى من بني آدم جنسان بخلافهما من الحيوان جنس واحد فله الخبر
اذا كان الجنس متحداً والفائت الوصف * وفي باب الاقتداء قالوا لو نوى الاقتداء
بالامام زيد فبان عمر ولم يصح الاقتداء * ولو نوى الاقتداء بالامام القائم في المحراب

على ظن انه زيد فبان انه عمر ويصح * ولو نوى الاقتداء بهذا الشاب فاذ هو شيخ
 ثم يصح الاقتداء * ولو بهذا الشيخ فاذ هو شاب يصح * لان الشاب يدعى شيخا لعمه *
 وقياس الاول انه لو صلى جنازة على انه رجل فبان انه امرأة لم تصح * واستنبط من
 مسئلة الاقتداء شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري عند الكلام على الحديث
 صلوة في مسجد هـ افضل من الف صلوة فيما سواه ان الاعتبار بالتسمية عند
 اصحابنا راجح فلا يختص الثواب بما كان في زمنه عليه السلام الى آخر ما قاله * واما في النكاح
 فقال في الحانية رجل له بنت واحدة اسمها عايشة فقال الاب وقت العقد زوجت
 منك بنتي فاطمة لا ينقد النكاح * ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجتك بنتي
 فاطمة هـ * وأشار الى عايشة وغلط في اسمها فقال الزوج قبلت جازا انتهى * ومقتضاه
 انه لو قال زوجتك هذا الغلام وأشار الى بنته الصبية تعويلا على الإشارة * وكذا لو قال
 زوجتك هـ العربية فكانت اعجمية * او هـ العجوز فكانت شابة * او هـ البيضاء
 فكانت سوداء * او عكسه * وكذا الخالفة في جميع وجوه النسب والصفات والعلو
 والنزول * واما في باب الايمان فقالوا لو حلف لا يكلم هـ الصبي او هـ الشاب
 فكلمه بعد ما شاخ حنث * ولو حلف لا ياكل لحم هـ الحمل فاكل بعد ما صار كبشا
 حنث * لان في الاول وصف الصبا وان كان داعيا الى اليمين لكنه منهي عنه
 شرعا * وفي الثاني وصف الصغر ليس بداعٍ اليها فان الامتنع عنه اكثر امتناعا عن
 لحم الكبش * ولو حلف لا يكلم عبد فلان هـ او امرأته هـ او صديقة هـ افرألت الاضافة
 فكلمه لم يحنث في العبد وحنث في المرأة والصديق * وان حلف لا يكلم صاحب
 هـ الطبيب لسان فباعه ثم كلمه حنث * القول في الملك * قال في فتح القدير الملك قدرة
 يشتملها الشارع ابتداء على التصرف فخرج نحو الوكيل انتهى * وينبغي ان يقال الامناع
 كالحجور عليه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف * والجميع المنقول مملوك للمشتري
 ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه * وعرفه في الحارثي القدسي بانه الاختصاص الحاضر
 وانه حكم الاستيلاء * لانه به ثبت لا غير اذ المملوك لا يملك كالكسور لا ينكسر *
 لان اجتماع المالكين في محل واحد محال فلا بد وان يكون المحل الذي ثبت للملك
 فيه خاليا من الملك والحالي من الملك هو المباح * والمنتب للملك في المال المباح

الاستيلاء لاخير الى آخره * وفيه مسائل * الأولى اسباب التملك * المعاضات المالية *
والامهار * والخلع * والميراث * والهبات * والصدقات * والوصايا * والموقف *
والغنيمة * والاستيلاء على المباح * والاحياء * وتملك اللقطة بشرطه * ودية القتل
يملكها ولائمه تنتقل الى الورثة * ومنها الغرة يملكها الجنين فتورث عنه * والغاصب
اذا فعل بالمغصوب شيئاً ازال به اسمه وعظم منافع ملكه * واذا خلط المثلّي بمثلّي
بحيث لا يتميز ملكه * الثانية لايدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث
اتفاقا * وكذا الوصية في مسئلة وهي ان يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل قبوله *
قال الزيلعي وكذا اذا وصى الجنين بدخل في ملكه من غير قبول استحسانا لعدم من
يلبي عليه حتى يقبل عنه انتهى * وردت ما ذهب للعبد وقبله بغير اذن السيد يملكه
السيد بلا اختياره * وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل * ونصف الصداق
بالطلاق قبل الدخول لكن يستحقه الزوج ان كان قبل القبض مطلقا وبعده لا يملكه الا بقبضاء
او رضاء كما في فتح القدير * والمعيّب اذا ارد على البائع به لكن ان كان قبل القبض
انفسخ البيع مطلقا * وان كان بعده فلا بد من القضاء او الرضاء والموهوب اذا رجع
الواهب فيه * وارش الجنايات * والكشفيع اذا تملك بالشفعة دخل الثمن في ملك
المأخوذ منه جبراً كما بيع اذا هلك في يد البائع فان الثمن به دخل في ملك المشتري *
وكذا انما ملكه من الولد والثمار والماء النابع في ملكه * وما كان من انزال الارض
الا الكلاء والحشيش والصيد الذي باض في ارضه * الثالثة المبيع يملكه المشتري
بالايجاب والقبول الا اذا كان فيه خيار شرط فان كان للبائع لم يملكه المشتري اتفاقا *
وان كان للمشتري فكذلك عند الامام خلافا لهما * وفي التحقيق الامر موقوف فان
نعم كان للمشتري فنكون الزوائد له من حينه * وان فسخ فهو للبائع فالزوائد له *
ويقرب منه ملك المرتد فانه يزول عنه زوا الامراعي فان اسلم تبين انه لم يزل * وان
مات او قتل بان انه زال من وقتها * الرابعة الموصي له يملك الموصي به بالقبول الا في
مسئلة قد مناها فلا يحتاج اليه فلها شبهان * شبه بالهبة فلا بد من القبول * وشبه بالميراث
فلا يتوقف الملك على القبض * واذا وقع الياس من القبول اعتبرت ميراثا فلا تتوقف
على القبول * واذا قبلها ثم ردّها الى الورثة ان قبلوها انفسخ ملكه والا لم يجبروا

كما في الورثة الجبة * وأمالك بقبوله يستند الى وقت موت الموصي بدليل ما في
 الورثة الجبة * رجل اوصى بعد لانسان والموصي له غائب فنفقة في مال الموصي فان
 حضر الغائب ان قبل رجوع عليه بالنفقة ان فعل ذلك باصر الفاضي * وان لم يقبل
 فهو ملك الورثة انتهى * الخامسة لا يملك المورث الا جرة بنفس العقد وانما يملكها
 بالاستيفاء او بالتمكين منه او بالتعجيل او بشرطه فلو كانت عبدا فانتقه المورث قبل
 وجود واحد مما ذكرناه لم ينفذ عنه لعدم الملك * وعلى هذا لا يملك المستاجر المنافع
 بالعقد لانها تحدث شيئا فشيئا وبهذا فارتقت البيع فان المبيع عين موجودة فعالم يحدث فهو
 على ملك المورث ولذا قلنا ان المستاجر لا تصح اجارته من المورث * السادسة اختلفوا
 في القرض هل يملكه المستقرض بالقبض او بالتصرف * وفائدة ما في البرازية باع
 المقرض من المستقرض الكرا المستقرض الذي في يده المستقرض قبل الاستهلاك
 لا يجوز لانه صار ملكا للمستقرض * وعند الثاني يجوز لانه لا يملك المستقرض
 قبل الاستهلاك * وبيع المستقرض يجوز اجماعا فيه دليل على انه يملك بنفس
 القبض * وان كان مما لا يتعين كالنقدين يجوز بيع ما في الذمة وان كان قائما في يده
 المستقرض * ويجوز للمقرض التصرف في الكرا المستقرض بعد القبض قبل الكيل
 بخلاف البيع انتهى * ولينأمل في مناسبة التعليل للحكم * السابعة دية القتل تثبت
 للمقتول ابتداء ثم تنتقل الى الورثة فهي كسائر امواله فتقتضي منه دية يونه وتنفسه
 وصاياه * واواوصى بثلث ماله دخلت * وعندنا القصاص بدل عنها فيورث كسائر
 امواله ولهذا اوانقلب ما لا تقتضي به دية يونه وتنفسه وصاياه ذكره الزيلعي في باب
 القصاص فيما دون النفس * وفرعت على ذلك ولم ار من فرعه لونا الا قتلتني فقتله
 وقلنا لا قصاص باتفاق الروايات عن الامام فلا دية ايضا * لانها تثبت للمقتول
 وقد اذن في قتله وهي احدى الروايتين * وينبغي ترجمتها لما ذكرناه * ثم رأيت
 في البرازية ان الاصح عدم وجوبها فظهر ما رجحته بحثنا من جحائلا والله الحمد والمثني *
 ولو جنى اياهون على وارث السيد قتلا لم اره الآن * ومقتضى ثبوتها المجني عليه
 ابتداء ان يكون الحكم مخالفا لما اذا جنى على الراهن * الثامنة في رقة الوقف الصحيح
 عندنا ان الملك يزول من المالك لا الى مالك وانه لا يدحل في ملك الموقوف عليه

ولو كان معينا * التناصفة اختلوا في وقت ملك الوارث فقبل في آخر جزء من أجزاء
حيوة الورث * وقيل بموته وقد ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الفرائض من الفوائد *
والدين المستغرق لتركته يمنع ملك الوارث * قال في جامع الفصولين من الفصل
الثامن والعشرين أو استغرقها دين لا يملكها وارث، إلا إذا أبرأ الميت غريمه أو آذاه
وارثه بشرط التبرع وقت الأداء * أما الأداء من مال نفسه مطلقا بشرط التبرع
أو الرجوع يجب له دين على الميت فتصير مشغولة بدين فلا يملكها فلو ترك أبنا وقتا
ودينه مستغرق فآذاه وارثه ثم اذن للفق في التجارة أو كاتبه لم يصح اذ لم يملكه *
ولا ينفذ بيع الوارث التركة المستغرقة بالدين وإنما يبيعه الغاضي * والدين المستغرق
يمنع جواز الصلح والقسمة فان لم يستغرق لا ينبغي أن يصلحوا ماله بقضائه *
ولو فعلوا جاز * ولو اقتسموها لم تظهر دين محيط والارث القسمة * وللوارث استخلاص
التركة بقضاء الدين ولو مستغرقا * وهنا مسئلة لو كان الدين للوارث والمال منحصرا فيه
فهل يسقط الدين وما يأخذ ميراثا ولا يستط وما يأخذ دينه * قال في آخر البرازية
استغراق التركة بدين الوارث إذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث انتهى *
ثم أعلم أن ملك الوارث بطريق الخلافة من الميت فهو قائم مقام كانه حي فيرد
البيع بعيب * ويرد عليه ويصير مغرورا بالجارية التي اشتراها الميت * ويصح
اثبات دين الميت عليه * ويتصرف وصي الميت بالبيع في التركة مع وجوده *
وأما ملك الوصي له فليس خلافة عندنا بل بعقد يملك ابتداء فان عكست الأحكام
المدكورة في حقه كذا ذكره الصدر الشهيد رح في شرح ادب القضاء
للخصاف * وذكر في التلخيص ما ذكرناه * وزاد عليه أنه يصح شراؤه
مبايع الميت بأقل مما باع قبل نقد النعم بخلاف الوارث * العاشرة يملك المصدق
بالعقد والزوائد لها قبل القبض وإنما الكلام في تنصيف الزيادة مع الأصل بالطلاق
قبل الدخول وقد ذكرنا تفصيلها في شرح الكنز * وقد منا أن النصف يعود إلى ملك
الزوج بالطلاق قبل الدخول قبل القبض مطلقا * وبعدة بقضاء أو رضاء * وفائدته
في الزوائد * الحادية عشر في استقراء الملك يستغرق في البيع الخالي من الخيار بالقبض *
ويستقر المصدق بالدخول أو الخلوة أو الموت أو وجوب العدة عليها منه قبل النكاح

كما أوضحناه في الشرح * والاخير من زياد اني اخذ ا من كلامهم * والمراد من
 الاستقرار في البيع الامن من انفساخه بالهلاك * وفي الصداق الامن من تشطيره
 بالطلاق وسقوطه بالردة وتقبيل ابن الزوج قبل الدخول * ولا يتوقف استقراره
 على القبض * لانه لو هلك لم ينفسخ النكاح * ولا فرق بين الدين والعين * وجميع
 الديون بعد لزومها مستقرة الا دين السلم لقبوله الفسخ بالا نقطاع بخلاف نمن البيع
 فانه لا يقبله بالا نقطاع لجواز الاعتياض عنه * واما الملك في المغصوب والمستهلك
 فمستند عندنا الى وقت الغصب والاستهلاك فاذا غيب المغصوب وضمن قيمته
 ملكه عندنا مستند الى وقت الغصب * وفائدة تملك الكسب * وجوب الكفن *
 ونفوذ البيع * ولا يكون الولد له * والتحقيق عندنا ان الملك يثبت للغاصب شرطا
 للقضاء بالقيمة لا حكما ثابتا بالغصب مقصود * ولد الا يملك الولد بخلاف الزيادة
 المتصلة كذا في الكشف في باب النهي * وفي الهداية من النفقة لو انفق المودع على
 أبوي المودع بلا اذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع عليهما * لانه لما ضمن
 ملكه بالضمان فظهر انه كان متبرعا * وذكر الزيلعي انه بالضمان استند ملكه الى وقت
 التعدي فتبين انه تبرع بملكه فصاركما اذا قضى دين المودع بها انتهى * وفي شرح
 الزيارات لقاضيان من اول كتاب الغصب الاصل الاول ان زوال المغصوب
 عن ملك المالك عند اداء الضمان منه نايستند الى وقت الغصب في حق المالك
 والغاصب * وفي حق غيرهما يقتصر على التضمن الا اذا تعلق بالاستناد حكم شرعي
 يمنعنا من ان يجعل الزوال مقصورا على الحال فيج يستند في حق الكل * لان الزوال
 في حق المالك والغاصب استند لا لكون الغصب سببا للملك وضعا حتى يستند في
 حق الكل بل ضرورة وجوب الضمان من وقت الغصب فلا يظهر ذلك في حق غير
 هما الا اذا اتصل بالاستناد حكم شرعي * لان الحكم الشرعي يظهر في حق الكل
 فيظهر الاستناد في حق الكل * ثم ذكر فروعا كثيرة على هذا الاصل * منها الغاصب
 اذا اودع العين ثم هلك عند المودع ثم ضمن المالك الغاصب فلا رجوع له على
 المودع * لانه ملكها بالضمان فصار مودعا مال نفسه * وفيه اذا غصب جارية فادعها
 فابقت فضمن المالك قيمتها ملكها الغاصب فلما اعتقها الغاصب مئ * ولو ضمن

والمودع فاعتقها الغاصب لم يجز* ولو كانت محرمة من الغاصب عتقت عليه لا على المودع
 اذا ضمنها* لان قرار الضمان على الغاصب* لان المودع وان جاز تضمينه فله الرجوع
 بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عاملا له فهو وكيل الشراء* ولو اختار المودع
 بعد تضمينه ان يأخذ ما بعد عودها ولا يرجع على الغاصب لم يكن له ذلك* وان هلك
 في يده بعد العود من الاباق كانت امانة وله الرجوع على الغاصب بما ضمن*
 وكذا اذا ذهبت عينها* وللمودع حبسها عن الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه المالك
 فان هلك بعد الحبس هلكت بالقيمة* وان ذهبت عينها بعد الحبس لم يضمها كالكيل
 بالشراء* لان الثالث وصف وهو لا يقابل شيئا ولكن يتخير الغاصب ان شاء اخذها
 وادى جميع القيمة وان شاء ترك كما في الكيل بالشراء* ولو كان الغاصب آجرها
 او رهنها فهو الوديعة سواء* وان امارها او وهبها فان ضمن الغاصب كان المالك له* وان
 ضمن المستعير والموهوب له كان المالك لهما* لانهما لا يستوجبان الرجوع على الغاصب
 فكان قرار الضمان عليهما فكان المالك لهما* ولو كان مكانهما مشترفين ضمن سامت الجارية
 له* وكذا غاصب الغاصب اذا ضمن ملكها* لانه لا يرجع على الاول فتعتق عليه لو كانت
 محرمة منه* وان ضمن الاول ملكها فتعتق عليه لو كانت محرمة* ولو كانت اجنبية فللاول
 الرجوع بما ضمن على الثاني* لانه ملكها فيصير الثاني غاصبا ملك الاول* وكذا
 لو ابراء المالك بعد التضمن او وهبها له كان له الرجوع على الثاني* واذا ضمن
 المالك الاول ولم يضمن الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا للاول* فان
 قال انا سلمتها للثاني وارجع عليه لم يكن له ذلك* لان الثاني قدر على رد العين
 فلا يجوز تضمينه* وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كانت للثاني* وتام
 التفرعات اثنتان عشرة المالك اما للعين والمنفعة معا وهو الغالب* او للعين فقط*
 او للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعته ابد ارقبته للوارث وليس له شيء من منفعة ومنفعته
 للموصى له فاذا مات الموصى له عادت المنفعة الى المالك* والولد والغلة والكسب
 للمالك* وليس الموصى له الا جارة ولا اخراجه من بلد الموصى الا ان يكون اهله
 في غيرها* ويخرج العبد من الثلث ولا يملك استخدا امدا الا في وطنه وعند اهله* ويصح
 الصلح مع الموصى له على شيء وتبطل الوصية* وجاز بيع الوارث الوضعية من الموصى له*

وتو جنى العبد فالغداء على المخدوم فان مات رجع ورثته بالغداء على صاحب الرقبة
 فان انبى بيع العبد * وان ابى المخدوم الغداء اذ اء المالك اودفعه وبطلت الوصية
 * وارش الجناية عليه للمالك كالموهوب له وكسبه ان لم تنقص الخدمة فان نقصها
 اشترى بالارش خادم ان بلغ والابيع الاول وضم الى الارش واشترى به خادم *
 ولا قصاص على قاتله عمدا ما لم يجتمعا على قتله فان اختلفا ضمن القاتل قيمته يشترى
 بها آخر * ولو اعتقه المالك نفذ وضمن قيمته يشترى بها خادم هكذا في وصايا المحيط
 * واما نفقته فان كان صغيرا لم يبلغ الخدمة فنقته على المالك * وان بلغها فعلى
 الموصى له الا ان يمرض مرضا يمنعه من الخدمة فهي على المالك * فان تطاول
 المرض باعه القاضي ان رأى ذلك واشترى بثمنه عبد يقوم مقامه كذا في نفقات
 المحيط * واما صدقة فطرة فعلى المالك كما في الظهيرية * واما ما في الزيلعي من انه
 لا تجب صدقة فطرة فسبق قلم كما في فتح القدير * ويمكن حمله على ان المراد لا تجب
 على الموصى له بخلاف نفقته * واما بيعه من غير الموصى له فلا يجوز الا برضا فان
 بيع برضا لم ينتقل حقه الى الثمن الا بالتراضي ذكره في السراج الوهاج من
 الجنايات بخلاف ما اذا قتل خطأ واخذت قيمته يشترى بها عبد وينتقل حقه فيه
 من غير تجديد كالوقوف اذا استبدال الوقف الى بدل ذكره قاضيان من
 الوقف * وكالمذبح اذا قتل خطأ يشترى بقيمته عبد ويكون مدبراً من غير تدبير ذكره
 الزيلعي من الجنايات * ولم ارحكم كتابته من المالك * وينبغي ان تكون كاخائه لا
 تصح الا بالتراضي وحكم اعتاقه عن الكفارة * وينبغي ان لا يجوز * لانه عادم المنفعة
 للمالك * ولم ارحكم وطى المالك * وينبغي ان يعمل له * لانه تابع للملك الرقبة * وقيد
 الشافعية بان تكون ممن لا تحبل والا فلا * الثالثة عشر تملك الهبة والمصدقة بالقبض *
 ويستقر الملك في الهبة بوجود مانع من الرجوع من سبعة معلومة في الفقه * وفي
 المصدقة بما ذكرناه في اصل الملك * الرابعة عشر يملك الفقار للشفيع بالاخذ
 بالتراضي او قضاء القاضي فقبه لا ملك له فلا تورث عنه لو مات وتبطل اذا
 باع ما شفيع به * تنبيه * قد علمت ان الموصى له وان ملك المنة لا يؤجر وينبغي
 ان له الاعارة * واما المستاجر فيؤجر ويعبر ما لا يختلف باختلاف الاستعمال الموقوف

عليه السكنى لا يؤجر ويعبر * وألشافعية جعلوا ذلك أصلاً وهو أن من ملك المنفعة ملك الإجارة والإعارة * ومن ملك الانتفاع ملك الإعارة لا الإجارة * ويجعلون المستعير والموصى له بالمنفعة مالاً للانتفاع فقط * وهذا يخرج على قول الكرخي من أن الإعارة إباحة المنافع لا تملكها والمذهب ضدنا إنها تملك المنافع بغير عوض فهي كالإجارة تملك المنافع وإنما لا يملك المستعير الإجارة لأنه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك أن يملكها بعوض * ولا أنه لو ملك الإجارة لملك أكثر مما ملك فإنه ملك المنفعة بلا عوض فيملكها نظير ما ملك * ولا أنه لو ملكها للزم أحد الأمرين الغير الجائزين لزوم العارية أو عدم لزوم الإجارة * وهذا هو التعليلان يشملان الموقوف عليه والمستعير وهما سواء على الأرجح فيملك الموقوف عليه السكنى المنفعة للمستعير * وقيل إنما يبيع له الانتفاع وهو ضعيف بأن له الإعارة وتماه في فتح القدير من الوقف * وأما إجارة المقطع ما قطعه الإمام فافتى العلامة قاسم بن قنطوبغا بصحتها * قال ولا أنزلجوا زأخراج الإمام له في أثناء المدة كما لا أنزلجوا زموت الموجد في أثناءها * ولا لكونه ملك منفعة لا في مقابلة مال فهو نظير المستاجر * لأنه ملك منفعة الاقطاع بمقابلة استعداد له لما عدله لانظير المستعير لما قلنا * وإذا مات الموجد أو أخرج الإمام الأرض من المقطع تنفس الإجارة لا تنقل الملك إلى غير الموجد كما لو انتقل ملك في النظائر التي خرج عليها إجارة الاقطاع وهي إجارة المستاجر * وإجارة العبد العبد الذي صولح على خدمته مدة معلومة * وإجارة الموقوف عليه الغلة * وإجارة العبد المأذون * وما يجوز عليه عقد الإجارة من مال التجارة * وإجارة أم الولد انتهت وقد ألفت رسالة في الاقطاعات وأخرى سميتها النخبة المرضية في الاراضى المصرية * وفيما افتى به العلامة قاسم التصريح بأن للإمام أن يخرج الاقطاع من المقطع متى شاء وهو محمول على ما إذا قطع أرضاً عامرة من بيت المال * أما إذا قطعها مواتاً من بيت المال فاحياها ليس له إخراجها منه * لأنه صار مالاً للرقبة كما ذكره أبو يوسف رح في كتاب الخراج * القول في الدين * وعرفه في العاوى القدسي بأنه مباركة من مال حكومي يحدث في الذمة ببيع أو استهلاك أو غيرهما وإيفاؤه واستيفاءه لا يكون إلا بطريق المقاصة عند أبي حنيفة رح * مثاله إذا اشتري ثوباً بعشرة

فرائده صار الثوب ملكا له وحدث بالشراء في ذمته عشرة دراهم ملكا للبائع فاذا دفع
 المشتري عشرة الى البائع وجب مثلها في ذمة البائع ديناً * وقد وجب للبائع على
 المشتري عشرة بدلا عن الثوب ووجب للمشتري على البائع مثلها بدلا عن المدفوعة
 اليه فالتفيا قصا ما انتهى * وتفرع على ان طريق ايفائه انما هو المقاصة انه لو ابرأه
 منه بعد قضائه صح ورجع المديون على الدائن ببادفعه وقد ذكرناه في المدائيات من
 قسم الفوائد * وأختص الدين بالحكم * منها جواز الكفالة به اذا كان ديناً صحيحاً وهو
 ما لا يسقط الا بالاداء او البراء فلا يجوز بديل الكتابة * لانه يسقط بهما بالتعجز *
 ومنها جواز الرهن به فلا تجوز الكفالة والرهن بالاعيان الا امانة والمضمونة بغيرها
 كالمبيع * وأما المضمونة بنفسها كالمغصوب * وبديل الخلع * والمهر * وبديل الصلح
 عن دم العمد * والمبيع فاسداً * والمقبوض على سوم الشراء فتصح الكفالة والرهن بها *
 لانها ملحقة بالديون * قال الاسيوطي رح معزيا الى السبكي في تكملة شرح المهذب
 * فرع * حدث في الاحصار القريبة وقف كُتِبَ اشترط الواقف ان لا تغار الا برهن *
 او لا تخرج من مكان يحبسها الا برهن * او لا تخرج اصلاً * والذي اقول في هذا ان
 الرهن لا يصح بها * لانها غير مضمونة في يد الموقوف عليه * ولا يقال لها عارية ايضا بل
 الآخذ لها ان كان من اهل الوقف استحق الانتفاع ويدها عليها امانة فشرط احده
 الرهن عليها فاسد وان اعطاه كان رهناً فاسداً * ويكون في يد خازن الكتب امانة *
 لان فاسد العقود في الضمان كصحها والرهن امانة هذا اذا اريد الرهن الشرعي *
 وان اريد مدلوله لغة وان يكون تدكراً فيصح الشرط * لانه فرض صحيح * واذالم
 يعرف مراد الواقف فيحتمل ان يقال بالبطالان في الشرط المذكور حملاً على المعنى
 الشرعي * ويحتمل ان يقال بالصحة حملاً على المعنى اللغوي وهو الاقرب تصحيحاً
 للكلام ما امكن وح لا يجوز اخراجها بدونه * وان قلنا بطلانه لم يجز اخراجها به
 كعذره ولا بدونه * امّا لانه خلاف لشرط الواقف * واما الفساد الاستثناء فكانه قال لا
 تخرج مطلقاً * ولو قال ذلك صح * لانه شرط فيه فرض صحيح * لان اخراجها مظنة
 ضياعها بل يجب على ناظر الوقف ان يمكن كل من يقصد الانتفاع بتلك الكتب في
 مكانها * وفي بعض الاوقاف يقول لا تخرج الا بتدكراً وهذا الابس بد ولا وجه لبطلانه

وهو كما حملنا عليه قوله الابرهن في المدلول اللغوي فيصح ويكون المقصود ان
تجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به مشروط بان يضع في خزانه الوقف ما يتذكر هوبه
اعادة الموقوف ويتذكر الخازن به مطالبة فينبغي ان يصح هذا * ومتى اخذ على
غير هذا الوجه الذي شرطه الواقف يمتنع * ولانقول بان تلك التذكرة تبقى رهنا بل له
ان يأخذها فاذا اخذها طالبه الخازن برد الكتاب ويجب عليه ان يرده ايضا بغير طلب *
ولا يبعد ان يحمل قول الواقف الرهن على هذا المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن
تزيلا للفظ على الصحة ما امكن وح يجوز اخراجه بالشرط المذكور ويمتنع بغيره لكن
لا تثبت له احكام الرهن ولا يستحق بيعه ولا بدل الكتاب الموقوف اذا تلف بغير تقريط *
ولو تلف بتقريط ضمنه ولكن لا يتعين ذلك المرهون لو فائه ولا يمتنع على صاحبه التصرف
فيه انتهى * وقول اصحابنا لا يصح الرهن بالامانات شامل للكتب الموقوفة * والرهن
بالامانات باطل فاذا اهلك لا يجب شيء بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كالصحيح *
واما وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى اللغوي فغير بعيد * ومنها صحة البراء
عنه فلا يصح البراء عن الاعيان والابراء عن دعاواها صحيح فلو قال ابراءك عن دعوى
هذه العين صح البراء فلا تسمع دعواه بها بعده * ولو قال برئت من هذه الدار
او من دعوى هذه لم تسمع دعواه وبينته * ولو قال ابراءك عنها او عن خصومي
فيها فهو باطل وله ان يخاصم وانما ابراءه عن ضمانه كذا في النهاية من الصلح *
وفي كافي الحاكم من الاقرار لاحق لي قبله يبرأ من العين والدين والكتالة والاجارة
والحد والنصاص انتهى * وبه علم انه يبرأ من الاعيان في البراء العام لكن في
مدائيات القنية اشترق الزوجان وبراء كل واحد منهما صاحبه من جميع الدعاوي وكان
للزوج بد في ارضها واعيان قائمة بالحصاد والاعيان القائمة لا تدخل في البراء
عن جميع الدعاوي انتهى * وقد دخل في البراء العام الشفعة فهو مسقط لها قضاء لانيانه
ان لم يقصدها كما في الولو الجبة * وفي الخزانه البراء عن العين المفصولة ابراء
عن ضمانها وتصبر امانة في يد الغاصب * وقال زفر رح لا يصح البراء وتبقى
مضمونة * ولو كانت العين مستهلكة صح البراء وبرئ من قيمتها انتهى * فتولهم
البراء عن الاعيان باطل معناه انها لا تكون ملكا له بالبراء والا فلا يبرأ عنها سقوط

الضمان صحيح او يحمل على الامانة * الثالث قبول الاجل فلا يصح تاجيل الاعيان
 * لان الاجل شرع رفقا للتخصيل والعين حاصلة * فواكد * الاول ان ليس في الشرع
 دين لا يكون الا حالا الاراس مال السلم * وبدن الصرف * والقرض * والتمن
 بعد الاقالة * ودين الميت * وما اخذه الشفع الغار كما كتبنا في شرح التكنز عند
 قوله وصح تاجيل كل دين الا القرض * وليس فيه دين لا يكون الا مؤجلا الا الدية
 والمسلم فيه * واما بدل الكتابة فيصح عندنا حالا ومؤجلا * الثانية ما في الذمة لا
 يتعين الا قبض ولهذا لو كان لهما دين بسبب واحد قبض احدهما نصيبه فان
 لشريكه ان يشاركه ويصح تفريعه على ان ما في الذمة لا تصح قسمته * الثالثة الاجل
 لا يحل قبل وقته الاموت المديون ولو حكما بالحاق مرتد ابدار الحرب * ولا
 يحل بدوت الدائن * واما العربي اذا استرق وله دين مؤجل فتقول يسقط الدين
 مطلقا لا يسقط الا اجل فقط كما قال الشافعي رح * واما الجنون فظاهر كذا مهم انه لا
 يوجب الجلول لا مكان التخصيل بوليته * الرابعة الحال يقبل التاجيل الا ما قد مرنا
 * والاحيلة في الزوم تاجيل القرض شيئا * حكم المالكى بلزومه بعد ما ثبت عند
 اصل الدين * وان يحل المستقرض صاحب المال على رجل الى سنة او سنتين
 يصح ويكون المال على المحتال عليه الى ذلك الوقت * وعند الشافعية الحال لا
 يقبله بعد الزوم الا اذا نذر ان لا يطالبه به الا بعد شهر او اوصى بذلك * وشرط
 التاجيل القول والا فلا يصح والمال حال * وشرطه ايضا ان لا يكون مجهولا جهالة
 متفاحشة فلا يصح التاجيل الى مهت الربح ومجبي المطر * ويصح الى الحصاة
 الدياس وان كان البيع لا يجوز بتمن مؤجل اليهما كذا في الفتنة * تنبيه * قال
 الدائن للمديون اذهب واعطني كل شهر كذا فليس بتاجيل * لانه امر بالاعطاء * الرابع
 لا يصح تمليكك من غير من هو عليه الا اذا سلطه على قبضه فيكون وكيفا قابضا للموكل
 ثم لنفسه * ومقتضاء صحة عزله من التسليط قبل القبض * وفي وكالة الوافعات الحسامية
 لو قال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها منه قبض مكانها فان قيل
 جازمه لانه صار الحق للموهوب له فملك الاستبداد انتهن * وهو مقتضى عدم
 صحة الاجوع من التسليط * وفي منية المفتي من الزكوة لا تصدق بالدين الذي

على فلان على زيد بنية الزكوة وامره لقبضه فقبضه اجزاء ومن هبة الزاوية وهب له ديناً على رجل وامره بقبضه جازاً استحساناً * وان لم يأمره لا * ويصح الدين لا يجوز ولو باعه من المديون او وهبه جازاً * والبنية لو وهبت مهرها من ايها او ابنتها الصغير من هذا الزوج ان امرت بالقبض صححت والا لا * لانه هبة الدين من غير من عليه الدين انتهى * وفي مديات القنية قضى دين غيره ليكون له ما على المطلوب فرضي جازم رقم الآخر بخلافه * ولو اعطى الوكيل بالبيع للأمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسداً ويرجع البائع على الأمر بما اعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله انتهى * ثم قال فيها لو قالت المهر الذي لي على زوجي لو الذي لا يجوز اقراها به انتهى * وخرج عن تملكك الدين لغير من هو عليه الحوالة فانها كذلك مع صحتها كما اشار اليه الزيلعي منها * وخرج ايضا الوصية بغير من هو عليه فانها جائزة كما في وصايا الزاوية فالمستثنى ثلث * وفرع الامام الاعظم رح على عدم صحة تملكه من غير من عليه انه لو وكله بشراء عبد بما عليه ولم يعين المبيع والبائع لم يصح التوكيل * وصح ان عين احدهما واجمعوا على انه لو وكل مديونه بان يتصدق بما عليه فانه يصح مطلقاً * ولو وكل المستأجر بان يعمر العين من الاجرة صح * وقد اوضحناه في وكالة البحر * الخامس لا تجب الزكوة فيه اذا كان المديون جاحداً او له دين عليه فلو كان على مقر وجبت الا اذا كان مفلساً فاذا قبض اربعين مما اصله بدل تجارة وجب عليه درهم وقد بيناه في كتاب الزكوة من شرح الكنز * انواع المديون ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع * الاول الماء في الطهارة يمنع الدين وجوب شرائه لقول الزيلعي في آخر باب التيمم * والمواد بالثمن الفاصل عن حاجته * الثاني السترة كذلك فيما ينبغي ولم اره * الثالث الزكوة والمراد به فيها ماله مطالب من العباد فلا يمنع دين التذرو الكفارات * ودين الزكوة مانع * الرابع تكفارة واختلاف في منعه وجوبها * والصحيح انه يمنعها بالكل كما في شرحنا على المناسك بحث الامر * الخامس صدقة الفطر واتفقوا على منعه وجوبها * تيممه * دين العبد لا يمنع وجوب صدقة الفطر * وينبغي وجوب زكوته ولو كان للتجارة كما بيناه فيه من ذلك المحل * السادس الحج بمنعه اتفاقاً *

السابغ نفقة القريب وينبغي ان يمنعه * لان الفتوى على عدم وجوبها الا بملك
 نصاب حر مان الصدقة * الثامن ضمان سرية الاعتاق ولا يمنعه * لان الدين
 لا يمنح ديناً آخر * التاسع الدية لا يمنع وجوبها * العاشر الاضحية يمنعه كصدقة الفطر *
 تمة * قدّمنا انه لا يمنع ملك الوارث للتركة ان لم يكن مستغفراً ويمنه ان كان مستغفراً
 * ويمنع نذاً الوصية التبرع من الربض ويسمى اخذ الزكوة * والدفع الى المديون
 افضل * ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت * اذا هلك المال في الزكوة بعد وجوبها
 لا تبقى في ذمته ولو بعد التمكن من دفعها وطلب الساعي بخلاف ما اذا استهلكه *
 وصدقة الفطر لا تسقط بعد وجوبها بهلاك المال وكذا الحج بخلاف ما اذا كان
 معسراً وقت الوجوب ثم ايسر بعده فانهما لا يجبان * وما يغير فيه بين الصوم وضرة
 فلا فرق فيه بين الغني والفقير كجزاء الصيد وفدية الحلق واللباس والطيب لغدر *
 وكفارة اليمين وما يكون الصوم مشروطاً باعساره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة
 الظهار وكفارة القتل ودم التمتع والقران فيفرق فيه بينهما فالاعتبار لا عساره
 وقت تكثيره بالصوم * وكذا يفرق في فدية الشيخ الفاني فلا وجوب على الفقير فاذا
 ايسر لا يلزمه الاخراج * ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه * اما حقوق الله تعالى
 كالزكوة وصدقة الفطر فسقط بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وقت التركة
 بالكل فلا كلام والاندام المتعلق بالعين على ما يتعلق بالذمة * وان اوصى بحقوق الله تعالى
 قدّمت الفرائض * وان اخرها كالْحَجِّ والزكوة والكفارات * وان تساوت في القوة
 بدأ بما بدأ به * وان اجتمعت الوصايا لا يقدم البعض على البعض الا العتق والحيابة
 ولا معتبر بالتقديم والتأخير ما لم ينص عليه * وتماه في وصايا الزيلعي * تذنب *
 فيما يقدم عند الاجتماع من غير المذكور ثلثة في السفر * جنب وحائض وميت وتمة
 ماء يكتفي لاحد هم فان كان الماء ملكا لاحد هم فهو أولى به * وان كان لهم جميعا لا يصرف
 لاحد هم ويجوز التيمم للكل * وان كان الماء مباحا كان الجنب أولى به * لان غسله
 فريضة وغسل الميت ستة * والرجل يصلح اما للمراة فيغتسل الجنب وتيمم المراة
 وتيمم الميت * ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب أولى به * لان له حق تملك
 مال الابن * ولو وهب لهم قدر ما يكفي لاحد هم فالرا الرجل أولى به * لان الميت

ليس من اهل قبول الهبة * والبرأة لاتصلح لامامة الرجل * قال مولانا وهذا الجواب
انما يستقيم على قول من يقول ان هبة الاشاع فيما يحتمل القسمة لانه المك وان
اتصل به القبض كذا في فتاوى قاضيان * ومراعاة من قوله ان غسل الميت سنة ان
وجوبه بها بخلاف غسل الجنب فانه في القرآن * وينبغي ان يلحق بما اذا كان مباحا
ما اذا اوصى به لاحوج الناس ولا يكفي الا لاحد هم * واما ما من به نجاسة وهو محدث
ووجد ماء يكفي لاحد هما فانه يجب صرفه الى النجاسة كما في فتح التذير من الانجاس *
وعلى هذا لو كان مع الثلثة ذ نجاسة يقدم عليهم ولم اره * اجتمعت جنازة وسنة وقتية
قد تمت الجنازة * واما اذا اجتمع كسوف وجمعة او فرض وقت لم اره * وينبغي
تقديم الفرض ان ضاق الوقت الا الكسوف * لانه يخشى فواته بالانجلاء * ولو اجتمع
عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة * وكذا واجتمعت مع جمعة او فرض وقت وفرض
ولم يخف خروج وقته وينبغي ايضا تقديم الكسوف على الوتر والتراويح * واما الحدود
اذا اجتمعت ففى المحيط واذا اجتمع حدان وقدر على درأ احد هما دري *
وان كان من اجناس مختلفة بان اجتمع حد الزنا * والسرقه * والشرب * والقذف *
والفأبى ابا الفأبى فاذا برئ حد القذف فاذا برئ ان شاء بدأ بالقذف ان شاء بدأ بحد
الزنا * وحد الشرب آخرها لثبوته بالاجتهاد من الصحابة رض * وان كان محصنا
يبدأ بالقذف ثم بالرجم ويلغى غيرها انتهى * ولو اجتمع التعزير
والحد ود قدم التعزير على الحد ود فى الاستيفاء لتخصه حقا للعبد كذا فى
الظهيرية * ولم ار الا ان ما اذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا * وينبغي تقديم
القصاص قطع الحق العبد * وما اذا اجتمع قتل الزنا والردة وينبغي تقديم الرجم *
لان به يحصل مقصودهما بخلاف ما اذا قدم قتل الردة فانه يفوت الرجم *
واذا قدم قتل القصاص وهو القتل بالسيف حصل مقصود القصاص والردة وان
ثات الرجم * فرع * تقرب من هذه المسائل مسائل اجتماع الفضيلة والنقيصة *
فمنها الصلوة اول الوقت بالتييم وآخرة بالوضوء فعندنا يستحب التأخير ان كان
طمع في وجود الماء آخرة والا فالتقديم افضل * ولم ار الا هما بنارح انه يتم في
اوله ويصلى فاذا ارجده آخرة تواضوا صلى ثانيا * ولا يبعد القول بافضليته * وقال

المشافعية انه النهاية في تحصيل الفضيلة * ومنها الوصلى منفردا صلّى في الوقت
 المستحب * وان اخرّنه صلّى مع الجماعة فالأفضل التأخير * ومنها لو كان بحيث
 لو اسبغ الوضوء تقوت الجماعة ولو اقتصر على مرة اذكرها فينبغي تفضيل الاقتصاد
 لا دراكها * ومنها غسل الرجلين افضل من المسح على الخفين لمن يربى جوارزه والا
 فهو افضل وكذا الحضرة من لا يراه * ومنها التوضي من الحوض افضل من النهر بحضرة
 من لا يراه والا * ومنها لو خاف فوت الركعة لومشى الى الصف ففى التيممة الا افضل
 اذا راكع في الركوع * واما قول النووي في شرح المذهب لم ارفده لاصحابنا ولا لغيرهم شيئا فقصور
 * ومنها لو كان بحيث لو صلّى في بيته صلّى قائما ولو صلّى في المسجد لم يقدر عليه ففى الخلاصة
 يخرج الى المسجد ويصلي قاعدا * ومنها الوصلى قاعدا اقدر على سنة القراءة وان صلّى
 قائما لا يقدر قرأها * ومنها الوضاق الوقت عن سنن الطهارة والصلوة تركها وجوبا *
 ومنها الوضاق الوقت المستحب من استيعاب السنن ينبغي تقديم الموكدة ثم الصلوة فى
 المستحب * ومنها تقديم الدين المتربّد في الصحة وما كان معلوم السبب على الدين
 المقربة في المرض * ومنها باب الامامة يقدم العلم * ثم الاقرأ * ثم الاورع * ثم الاسن
 * ثم الاصبح وجهها * ثم الاحسن خلقا * ثم الاحسن زوجة * ثم من له جاء * ثم الانظف
 نبويا * ثم المقيم على المسافر * ثم الحر الا صلّى على المعتق * ثم المتيّم عن الحدث على
 المتيّم عن الجنابة * وتعامد في الشرح * ويقرب من هذه المسائل بعض خصال الكفاءة
 يقابل البعض فالعالم العجمي كقول للعربية ولو شريفة * وعلمه يقابل نسبها وكذا اشرافه
 * حاتمة * لا يقدّم احد في التزام على الحقوق الا برجع * ومنه السبق كالازدحام
 في الدعوى والافتاء والدرس فان استوّوا في المجي افرع بينهم * القول في ثمن
 المثل واجرة المثل ومهر المثل وتوابعها * اما ثمن المثل فذكره في مواضع * منها باب
 التيمم * قال في الكنز ولولم يعطه الا ثمن المثل وله ثمنه لا يتيمم والا يتيمم * وفسره في
 العناية بمثل القيمة في اقرب موضع يعرفه الماء او يغيب يسير * وفسره الزيلعي بالقيمة
 في ذلك المكان لكن لم يبين انه في وقت عزّته او في اغلب الاوقات والظاهر الاول
 فان الاعتبار بالقيمة حالة التقويم * ويتعين ان لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة لسد
 الرمق وخوف الهلاك وربما تصل الشربة الى دنانير فيجب شراؤها على القادر

باضعاف قيمتها احياء لنفسه * ومنها باب الحج فمن المثل للزاد والماء القدر اللائق به وكذلك الرحلة كما في قسم القدير * ومنها على قول محمد رح اذا اختلف المتبايعان تحالفوا وتفاصحا وكان البيع هالكا فان البيع يفسخ على قيمة الهالك * وهل تعتبر قيمته يوم التلف او القبض او اقلهما * ومنها اذا وجب الرجوع بنقصان العيب عند تعذر رده كيف يرجع به * قال فاضحان وطريق معرفة النقصان ان يقوم صاحب الاصل عيب به ويقوم وبه العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كان حصة النقصان عشرا لثمنه انتهى * ولم يذكر اعتبارها يوم البيع او يوم القبض * وكذا لم يذكر الزيلعي وابن الهمام * وينبغي اعتبارها يوم البيع * ومنها المقبوض على سوم الشراء المضمون بتسمية الثمن اذا كان قيميا فلا اعتبار بقيمته يوم القبض او يوم التلف * ومنها المغصوب القيمي اذا هلك فالمعتبر قيمته يوم غصبه اتفاقا * ومنها المغصوب المثلّي اذا انقطع قال ابو حنيفة رح تعتبر قيمته يوم الخصومة * وقال ابو يوسف رح يوم الغصب * وقال محمد رح يوم الانقطاع * ومنها المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه * ومنها المقبوض بعقد فاسد تعتبر قيمته يوم القبض * لانه به دخل في ضمانه * وعند محمد رح تعتبر قيمته يوم التلف * لانه به يتقرر عليه ذكر الزيلعي في البيع الفاسد * ومنها العبد المجنى عليه تعتبر قيمته يوم الجناية * ومنها العبد اذا جنس فاعتقه السيد غير عالم بها وقتنا يضمن الاقل من قيمته ومن ارشده هل الاعتبار يوم الجناية او قيمته يوم اعتاقه * ومنها الرهن اذا هلك بالاقل من قيمته ومن الدين فالمعتبر قيمته يوم الهلاك لقولهم ان يده يد امانة حتى كانت نفقته على الرهن في حياته وكنته عليه اذا مات كما ذكره الزيلعي * ومنها الواخذ من الارز والعدس وما اشبه ذلك وقد كان دفع اليه دينار مثلا لينفق عليه ثم اختصما بعد ذلك في قيمة المال خوذ هل تعتبر قيمته يوم الاخذ او يوم الخصومة * قال في القيمة تعتبر يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئا بل كان يأخذ منه على ان يدهم اليه ثمن ما يجتمع عنده * قال يعتبر وقت الاخذ * لانه سوم حين ذكر الثمن انتهى * ومنها ضمان متق العبد المشترك اذا اعتقه احدهما وكان موسرا واختار الساكت تضمينه فالمعتبر القيمة يوم الاعتاق كما اعتبر خاله من اليسار والاعصار فيه كما ذكره الزيلعي * ومنها قيمة ولد المغرور المحرفنى الخلاصة

تعتبر قيمة يوم الخصومة * وما قصر عليه زكاه في النهاية * ثم حكمي من الاستيعابي انه يعتبر يوم القضاء * والظاهر ان خلاف في اعتبار يوم الخصومة * ومن اعتبر يوم القضاء فانما اعتبره بناء على ان القضاء لا يتراخى عنها ولهذا ذكر الزيلعي اولاً اعتبار يوم الخصومة * وثانياً اعتبار يوم القضاء * ولم اذكر من اعتبر يوم وضعه * ومنها ضمان جنين الامة قالوا لو كان ذكر او جيب على الضارب نصف عشر قيمته لو كان حياً * وعشر قيمته لو كان انثى كذا في الكنز * وفي الخاتبة وهما في القدر سواء * وظاهر كلامهم اعتبارها يوم الوضع * ومنها قيمة الصيد المتلف في الحرم او الاحرام ففي الكنز في الثاني بتقويم عدلين في مقتله او قرب موضع منه ولم يذكر الزمان * والظاهر فيها يوم قتله كما في المتلف * ومنها قيمة اللقطة اذا صدق بها او انتفع بها بعد التعريف ولم يجز مالها فالمعتبر قيمتها يوم التصديق لقولهم ان سبب الضمان تصرفه في مال غيره بغير اذنه ولم اره صريحاً * ومنها قيمة جارية الابن اذا احبها الاب وادعاه * والظاهر من كلامهم ان الاعتبار لقيمته قبل العاوق لقولهم ان الملك ثبت شرط الاستيلاء منه نالاً حكماً * ومنها قيمة الصداق اذا انتصف بالطلاق قبل الميس وكان هالكولم اره صريحاً * ويبغي ان يعتبر يوم القضاء به او التراضي لما قدمنا انه لا يعود الى ملك الزوج النصف الا باحدهما اذا كان بعد القبض فهذه تسعة عشر موضعاً ناقضتها * الكلام في اجرة المثل * يجب في مواضع * أحدها الاجارة في صور * منها الفاسدة * ومنها لو قال له الما اجر بعد انقضاء المدة ان فرغتها اليوم والا فعليك كل شهر كذا * وقيل يجب المسمى * ومنها لو قال مشتري العين للاجير اعمل كما كنت ولم يعلم بالا اجر بخلاف ما اذا علم فانه يجب * ومنها لو عمل له شيئاً ولم يستاجر * وكان الصانع معروفاً بتلك الصنعة وجب اجر المثل على قول محمد رح وبه يفتى * ومنها في فصيل المتافع اذا كان المصنوع مال يتيم او وقف او معدلاً لا استغلال على المفتي به * وليس منها ما اذا خالف المستاجر المجرى الى ثريان حمل اكثر من المشروط فانه لا يجب اجر ما زاد * لان الضمان والاجر لا يجتمعان * ومنها اذا فسدت المساقاة والمزارعة كان العامل اجر مثله * ومنها اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع فانه يترك باجر المثل الى ان يستحصده * ومنها اذا فسدت المضاربة فللعامل اجر مثله الا في مبسلة ذكرناها في الفوائد * ومنها

عامل الزكوة يستحق اجر مثل عمله بقدر ما يكفيه ويكفي امواله * وقاعدة ان المأخوذ
اجرة انه لو لم يعمل بان حمل ارباب الاموال اموالهم الى الامام فلا اجر له *
ومنها الناظر على الوقف اذا لم يشترط له الواقف فله اجر مثل عمله حتى لو كان الوقف
طاحونة يستغلها الموقوف عليهم فلا اجر له فيها كما في الخانية * وهذا اذا عين القاضي
له اجرا فان لم يعين له وسعى فيه سنة فلا شيء له كذا في القنية * ثم ذكر بعده انه يستحق
وان لم يشترط له القاضي * ولا يجتمع له اجر النظر والعمالة لو عمل مع العملة انتهى *
ومنها الوصي اذا نصبه القاضي وقين له اجرا بقدر اجرة مثله جاز * واما وصي
الميت فلا اجر له على الصحيح كما في القنية * ومنها القسام لو اتم يستأجره معين فانه
يستحق اجرا مثل * ومنها يستحق القاضي على كتابة المحاضر والمسجلات اجرة
مثله تنبيهات * الاول قولهم في الزرع بعد انقضاء مدة الاجارة يترك باجر المثل *
معناه بالقضاء او الرضاء والا فلا اجر له كما في القنية * الثاني اذا رجب
اجر المثل وكان هناك مسمى في عقد فاسد فان كان معلوما لا يزداد عليه ويقص
منه * وان كان مجهولا وجب بالغام بالغ * الثالث يجب اجر المثل من جنس الدراهم
والدينار * الرابع اذا وجب اجر المثل وكان متناولا منهم من يستقصي ومنهم
من يتساهل في الاجر يجب الوسط حتى لو كان اجر المثل اثني عشر عند بعضهم و
عند البعض عشرة وعند البعض احد عشر وجب احد عشر بخلاف التقويم او اختلف
المؤمنون في مستهلك تشهد اثنان ان قيمته عشرة وشهد اثنان ان قيمته اقل وجب
الاخذ بالاكثر ذكره الاقطع في باب السرقة * الخامس اجر المثل في الاجارة الفاسدة
بطيب وان كان الميب حراما والكل من القنية * وقد ما حكم زيادة اجر المثل في
الفوائد * الكلام في مهر المثل * الاصل في اعتبار حديث بروع بنت واشق * وبينما في
شرح الكبير ما هو ومن يعتبروا اما الكلام هنا في المواضع التي يجب فيها نكاح
في النكاح الصحيح معدوم التسمية او تسمية ما لا يصلح مهرا كالاحمر والخنزير * والحر *
والنمران * وخدمة زوج حر * ونكاح اخرى وهو نكاح الشغار * ومجهول الجنس *
والتسمية التي على خطر * وقوات ما شرطه لها من المنافع بشرط الدخول في الكل
او الميراث * واما اذا اطلقها فبها والمتعة ولا ينتصف * وفي النكاح الفاسد بعد الدخول *

وفي الوطى شبهة ان لم يقدر الملك سابقا كما في امة ابنة اذا اقبلها فلا مهر عليه *
 بيان ما يتعد فيه المهر يتعد الوطى وما لا يتعد * اما في النكاح الصحيح فجملة
 ابو حنيفة راجع منقسم على عدد الوطئات تقديرا فلا يتعد كما لا يتعد بوطى الاب
 جارية ابنة اذا اقبل * وكذا بوطى السيد مكاتبته * وفي النكاح الفاسد * ويتعد بوطى
 الابن جارية ابية * او الزوج جارية امرأته * واقتضى والد الصدر الشهيد بالتعدد
 في الجارية المشتركة وتماه في شرحنا على الكنز * تنبيه * يجب مهران فيما اذا زنى
 بامرأة ثم تزوجها وهو مخالف لها * مهرا مثل بالاول * والسمى بالعقد * ومهران
 ونصف فيما الوفاى كلما تزوجتك فانك طالق فتزوجه في يوم واحد ثلث مرات * ولو زان
 باثنى ودخل بها في كل مرة فعليه خمسة مهور ونصف * وبيانه في فتاوى قاضى خان *
 القول في الشرط والتعليق * التعليق ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون
 اخرى وفتر الشرط في التلويح بانه تعليق حصول مضمون جملة بحصول
 مضمون جملة انتهى * وشرط صحة التعليق ككون الشرط معدوما على حظر
 الوجود فالتعليق بكائن تنجيز * وبالمستحيل باطل * ووجود رابط حيث كان
 الجزاء مؤخرًا والالتجيز وعدم فاصل اجنبى بين الشرط والجزاء * وركنه اداة
 شرط وفعله وجزاء صالح فلواقتصروا على الاداة لا يتعلق * واختلفوا في تنجيزه او قدم
 الجزاء والفتوى على بطلانه كما بينا في شرح الكنز * ما يقبل التعليق وما لا يقبله *
 تعليق التمليكات والتقييدات بالشرط باطل كالبيع * والشراء * والاجارة * والاستيجار *
 والهبة * والصدقة * والنكاح * والاقرار * والابراء * ومزل الوكيل * وحجر الماذون *
 والرجعة * والتحكيم * والكتابة * والكفالة بغير الملائم * والوقف في رواية * والهبة
 بغير المتعارف * وما جاز تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد كطلاق * وصق *
 وحوالة * وكفالة * ويبطل الشرط ولا يبطل الرهن * والا فالة بالشرط الفاسد *
 وتعلق البيع بكلمة ان باطل الا اذا قال بعث ان رضى ابي ووقته كخيار الشرط *
 وبكلمة على صحيح ان كان مباحة تضيق العقد * او ملائمة * او جرى العرف به * او
 ورد الشرع به * او كان لا منفعة فيه لاحدهما * وقد ذكرنا في مداينات الفوائد
 ما خرج من قولهم لا يصح تعليق البراء بالشرط * وفي البروع ثلثين مسئلة يجوز تعليق

فيها * وجملة ما لا يصح تعليقه وبيطل بفساده ثلاثة عشر * البيع * القسمة * والاجارة *
 والرجعة * والصلح من مال * والابراء * والحجر * وعزل الوكيل في رواية * والاحباب
 الاعتكاف * والمزارعة * والمعاملة * والاقرار * والوقف في رواية * وما لا يبطل
 بالشرط العاسد * الطلاق * والعنق * والخلع * والرهن * والقرض * والهبة * والصدقة *
 والوصاية * والوصية * والنكاح * والشركة * والمضاربة * والقضاء * والامارة * والكفالة *
 والحوالة * والاقالة * والعصب * والكتابة * وامان القن * ودعوة الولد * والصلح
 عن القصاص * وحماية فصب * وعقد ذمة * ووديعة * وعارية اذا ضمنها رجل وشرط
 معها كفالة او حوالة * وتعليق الرد بعيب او بخيار شرط * وعزل قاض * والتحكيم
 عند محمد درج * وتمامه في جامع الفصولين والبرزازية * فائدة * من ملك التنجيز ملك
 التعليق الا الوكيل بالطلاق يملك التنجيز ولا يملك التعليق * ومن لا يملك التنجيز
 لا يملك التعليق الا اذا هلك بالملك اوسيه * الثانية العبد والمكاتب لو قال كل مملوك
 املكه فهو حر بعد متقي صح بخلاف الصبي * وتمامه في الجامع للصدر الشهيد سليمان
 من باب اليمين في ملك العبد والمكاتب * القول في احكام السفر * رخصة القصر
 والظروا المسح لثلاثة ايام بلبا لبها * واما التنقل على الدابة فحكم خارج المصر لا السفر *
 ومنها سقوط الجمعة والعيدين والاضحية وتكبير التشريق * واما صحة الجمعة فمن
 احكام المصر * ومن احكام السفر حرز مته على المرأة بغير زوج او محرم ولو كان واجبا
 ومن ثم كان وجود احدهما شرط الوجوب الحج عليها * واحتلوا في وجوب نفقته
 عليها اذا امتنع المحرم الالبها * والمعتمد الوجوب عليها بناء على انه شرط وجوب
 الاداء * ويستثنى من حرمة خروجها الا باحدهما فحرها من ذار الحرب الى
 دار الاسلام * ومن احكامه منع الولد مته الابرضاء ابويه الا في الحج اذا استغنيا عنه *
 وتعزيمه على المديون الا باذن الدائن الا اذا كان مؤجلا * ونختص ركوب البحر
 باحكام * منها سقوط الحج اذا غلبه الهلاك * وتعزيم السفريه * وضمان المودع لو سافر
 بها في البحر * وكذا الرمي * ويستويان في بقية الاحكام * منها فيما اذا غرم في البحر ومعه
 مرس فانه يستحق منهم الفارس كما في الخانية * القول في احكام الحرم * لا يدخله
 احد الا محرما * ونكره المجاورة به * ولا يقتل ولا يقطع من فعل خارجة والتجارية *

ويحرم التعرض لصيده * ويجب الجزاء بقتله * ويحرم قطع شجرة * ورعي خشبته الا الاذخر *
ويمن الغنل لدخوله * وتضاف فيه المصلوة * وحسناته كسبائته * ويواخذ فيه بالهم *
ولا يسكن فيه كافر وله الدخول فيه * ولا تمتنع ولا قران لكسبي * وتختص الهدايا به *
وبكره اخراج حجارته وترابه * وهو مسا وغيره عند نافي اللقطة والدية على القاتل
فيه خطأ * ولا حرم للمدينة عند نافي لا تثبت هذه الاحكام الا استبان الغسل لدخولها وكراهة
المجاورة بها والله سبحانه وتعالى اعلم * القول في احكام المسجد * هي كثيرة جدا وقد ذكرها
اصحاب الفتاوى في كتاب الصلوة في باب على حدة * فمنها تحريم دخوله على الحبس
والعائض والنفساء ولو على وجه العبور * وادخال نجاسة فيه يخاف منها التلويت *
ومنع ادخال الميت فيه * والصحيح ان المنع لصلوة الجنائز وان لم يكن الميت فيه
الا بعد رمطرا ونحوه * واختلفوا في علته فمنهم من ملل بخوف التلويت * ومنهم بانه
لم يبين لها * وعلى الاول هي تحريمية * وعلى الثاني هي تنزيهية * ورجح الاول العلامة
فاسم رح * ولم يعلل احد من نجاسة الميت لاجتماعهم على طهارته بالغسل حيث كان مسلما *
ومنها صحة الاعتكاف فيه * ومنها حرمة ادخال الصبيان والمجانين حيث قلب
انجسهم والافكره * ومنها منع القاء القملة بعد قتلها فيه * ومنها تحريم البول فيه ولو
في اناه * واما القصد فيه في اناه فلم اره * وينبغي ان لا فرق * ومنها منع اخذ شيء
من اجزائه قالوا في ترابه ان كان مجتمعاً جاز الاخذ منه ومسح الرجل عليه والآله
ومنها حرمة البصاق فيه والقاء الثخامة فوق الحصير اخف من وضعها تحتها ان
اضطر اليه دفة * ونكره المضمضة والوضوء فيه الا ان يكون منه موضع اعد لذلك
لا يصلي فيه اوفي اناه * وبكره مسح الرجل من الطين على صموده والبزاق على حيطانه *
ولا يحفر فيه بئرا * وتترك التديمة * وبكره غرس الاشجار فيه الا لمنفعة لبقل التربة *
ولا يجوز انخاذ طريق فيه للمروءة الا لعدو * ونكره الصنعة فيه من خياطة وكتابة باجر *
وتعليم صبيان باجر لا بغيره الا لحفظ المسجد في رواية * وبكره الجلوس فيه للمصيبة *
وتستحب التحية لداخله فان كان ممن يتكرر دخوله كفته ركعتان كل يوم * وتستحب
عقد النكاح فيه * وجلوس القاضي فيه * ويحرم اللوطي فيه وفوقه كالنخلي * وبكره
دخوله لمن اكل ذابيح كريمة ويمنع منه * وكذا كل مؤذنه ولو بالانه ومن البيع *

والشراء * وكل مقد لغير المعتكف بقدر حاجته ان لم تحضر السابعة * وانشاد الصلوة
والاشعار * والاكل والنوم لغير غريب ومعتكف * والكلام المباح * وفي فتح القد ير انه
ياكل الحسان كما تأكل النار الحطب * ورفع الصوت بالذكرا للتمتعة * واخراج
الريح فيه من الدبر * والخصومة * ويسن كسبه وتنظيفة وتطيينه وفرشه وايقاده * و
نقد يمين اليمنى على اليسرى عند خواته * وعكسه عند خروجه * ومن اعتاد المرور
فيه يأثم ويفسق * ويكره تخصيص مكان فيه لصلوته * ولا يتعين بالمالزمة فلا يزعج
غيره لو سبقه اليه * ولا هل المحللة جعل المسجد الواحد مسجدين * والاولى ان يكون
لكل طائفة مؤذن * ولهم جعل المسجدين واحد * ولا تجوز اعادة اذنه لمسجد آخر *
ولا يشغل المسجد بالمتاع الا الخوف في الفتنة العامة * خاتمة * اعظم المساجد حرمة
المسجد الحرام * ثم مسجد المدينة * ثم مسجد بيت المقدس * ثم الجوامع * ثم مساجد
المحال * ثم مساجد الشوارع * ثم مساجد البيوت * القول في احكام يوم الجمعة *
اختص باحكام * لزوم صلاة الجمعة * واشترائط الجماعة لها * وكونها ثلثة
ضوى الامام * والخطبة لها * وكونها قبلها شرطا * وقراءة السور المحصورة لها *
وتحريم السفر قبلها شرطا * وامتنان الغسل لها والطيب * وليس الا حسن *
وتقليم الاظفار * وحلق الشعر ولكن بعدها افضل * والخروج في المسجد * والتكبير لها *
والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب * ولا يسن الا ابرادها * ويكره افراد
بالصوم * وافراد ليلته بالقيام وقراءة الكهف فيه * ونفي كراهة النافلة وقت الاستواء
على قول ابي يوسف رح المصحح المعتمد * وهو حيرايا ام الاسبوع * ويوم عيد * وفيه
ساعة اجابة * وتجتمع فيه الارواح * وتزار فيه القبور * وبأمن الميت فيه من عذاب
القبور * ومن مات فيه اوفي ليلته امن من فتنة القبر وعذابه * ولا تسجرفيه جهنم *
وفيه خلق آدم * وفيه اخرج من الجنة * وفيه تقوم الساعة * وفيه يزور اهل الجنة ربهم
سبحانه وتعالى * وهذا احراما ووردا من فن الجمع والفرق مما يكثر دونه ويقبح
بالغيبه جهله والله الحمد والمنة * وله الحول والقوة * ثم الآن نشرع بحول الله تعالى
وقوته في الجمع والفرق * ما افرق فيه الوضوء والغسل * يسن تجديد الوضوء عند اختلاف
المجلس ويكره تجديد الغسل مطلقا * يسن فيه الخف وينزع للغسل * يسن فيه الترتيب

بخلاف الغسل * تسن المضمضة والاستنشاق فيه بخلاف الغسل ففريضة * بمسح
 الرأس فيه بخلاف العمل على قول * ما اُفترق فيه مسح الخف وفسل الرجل *
 يتأقت المسح دونه * ورأيت في بعض كتب الشافعية يجوز فسل الرجل المغصوبة
 بخلاف ولا يجوز مسح الخف المغصوب * وصورة الرجل المغصوبة ان يستبقى قطع
 وجهه فلا يمكن * منها يس ثلث الغسل دون المسح * يحب تعميم الرجل دون الخف *
 لا تنقصه الجناية بخلاف المسح * هو افضل من المسح لمن رآه * ما اُفترق فيه مسح
 الرأس والخف * يسن استيعاب الرأس دون الخف * لو ثلث مسح الرأس لم يكره
 وان لم يندب ويكره ثلث مسح الخف * ما اُفترق فيه الوضوء والتيمم *
 كونه في الوجه واليد بن فقط * ولا يجوز الا لعذر * ولا بمسح فيه الخف * ويفتقر الى
 النية * ولا يسن تجديده * ولا ثلثه * ويسن فيه النقض * ويستوي فيه الحدث الاصغر
 والاكبر * ما اُفترق فيه مسح الجبيرة ومسح الخف * لا يشترط شدها على وضوء ويشترط
 لبسه على كمال الطهارة * وتجمع مع الغسل بخلاف مسح الخف * ويجب تعميمها
 او اكبرها بخلاف الخف * وتصح الصلوة بدونه في رواية وهو المعتمد بخلاف المسح
 على الخف ان لم يغسلها * ولا يقدر به بخلافه * ولا ينقض اذا سقطت من غير به
 فلا تجب اعادته بخلاف الخف اذا سقط * لا تنزع للجناية بخلاف الخف * واذا كان
 على مضوجيرتان فسقطت احدهما اعادها بلا اعادة مسحها بخلاف نزاع احد الخفين *
 ما اُفترق فيه الحيض والنفس * اقل الحيض محدود ولا حد لقل النفس * واكثره
 عشرة واكثر النفس اربعون * ويكون به البلوغ والاستبراء دون النفس *
 والحيض لا يقطع المتابع في صوم الكفارة بخلاف النفس * وتنقص العدة به دون
 النفس * ويحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة بخلاف النفس فهي سبعة *
 فما في النهاية من الافتراق باربعة قصور * ما اُفترق فيه الاذان والاقامة * يجوز
 تراخي الصلوة عن الاذان دون الاقامة * يسن التمهيل فيه والاسراع فيها * نكرو
 اقامة المحدث لاذانه * ويكره التكرار فيها لانيه * ما اُفترق فيه سجود السهو والتلاوة *
 هو مجدتان وهي واحدة * هو في آخر صلوته بعد السلام وهي فيها * هو لا يتكرر بخلافها *
 لا يقوم له ويقوم لها * يتشهد له وبسلم بخلافها * الذكر المشروع في سجود التلاوة لا بشرع

فيه * ما اُتفق فيه سجود التلاوة والشكر * سجود الشكر لا يدخل الصلوة بخلافها *
وانفقوا على وجوب سجدة التلاوة بخلاف سجدة الشكر فانها جائزة عند ابي حنيفة
رح لا واجبة وهو معنى ما روي عنه انها ليست مشروعة اي وجوبا * ما اُتفق فيه
الامام والمأموم * نية الائتمام واجبة على المأموم دون الامام الا لصحة صلوة النساء
خلفه او لحصول الفضيلة * ولا تبطل صلوة الامام اذا بطلت صلوة المأموم بخلاف
مكسه * اذا عيّن الامام واخطأ لم يصح اقتداؤه بخلاف الامام اذا عيّن المأموم
وخطأ * ما اُتفق فيه الجمعة والعيد * الجمعة فرض والعيد واجب * وقتهما وقت
الظهر ووقته بعد طلوع الشمس الى زوالها * وشرطها الخطبة وكونها قبلها بخلافه فيهما *
وان لا تتعد في مصر على قول مرجوح بخلافه * يستحب في عيد الفطر ان يطعم قبل
خروجه الى المصلّى بخلافها * ما اُتفق فيه غسل الميت والحّي * تستحب البداية بغسل
وجه الميت بخلاف الحّي فانه يبدأ بغسل يديه * ولا يمضمض ولا يستنشق بخلاف
الحّي * ولا يؤخر غسل رجليه بخلاف الحّي ان كان في مستنقع الماء * ولا يمسح برأسه
في وضوء الغسل بخلاف الحّي في رواية * ما اُتفق فيه الزكوة وصدة الفطر * بشرط
في نصاب الزكوة النمو لو تقدروا بخلاف نصابها * ولا يجوز دفعها لذمي بخلافها *
ولا وقت لها لصدة الفطر وقت محدود يأثم بالتأخير عن اليوم الاول * ولا يجوز
تعجيلها قبل ملك النصاب بخلافها بعد وجود الراس * ما اُتفق فيه التمتع والقران *
بتحلل من العمرة بعد الفراغ منها ان لم يسق الهدى بخلافه * يحرم بالعمرة وحدها
من الميقات ويأتي بافعالها من الحرم بالحج من الحرم بخلاف القارن فانه يحرم بهما
معاً من الميقات * ما اُتفق فيه الهبة والابراء * بشرط لها القبول بخلافه * وله الرجوع
فيها عند عدم المانع بخلافه مطلقاً * ما اُتفق فيه الاجارة والبيع * التاقيت بقصده
وبصحها * ويملك العوض فيه بالعقد وفيها لا الابواحد من اربعة * وتفسخ بالاعتذار
بخلافه * وتفسخ بعيب حادث بخلافه * وتفسخ بموت احد * ما اذا انعقد هال نفسه بخلافه *
واذا هلك الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع واذا هلك الاجرة العين قبله انفسخت *
ما اُتفق فيه الزوجة والامة * لا قسم للامة بخلافها * ولا حصر لعدد الاماء بخلاف
الزوجات * ولا تقدر نفقتها بخلاف الزوجة فانها يحسب حالهما * ولا يسقطها النشوز

بخلاف الزوجة * ولا مد اقل لها بخلاف الزوجة * ما اُترق في نفقة الزوجة
 والقريب * نفقتها مقدرة بحالهما ونفقتها بالكفاية * ونفقتها لا تسقط بمضي الزمان
 بعد التقدير او الاصطلاح بخلاف نفقتها * وشرط نفقتها اصراره وزمانته ويسار المنفق
 بخلاف نفقتها * ما اُترق فيه المرتد والكاثر الا صلي * لا يقر المرتد ولو بجزية * ولا يصح
 نكاحه * ولا تحل ذبيحته * ويهدر دمه * ويوق ملكه وتصرفاته * ولا يسبي ولا يقاتل
 ولا يمن عليه * ولا يرث ولا يورث * ولا يدين في مقابر اهل ملته * ولا يتبعه مولده فيها *
 ما اُترق فيه العتق والطلاق * يقع الطلاق بالفاظ العتق دون عكسه * وهو بعض
 المباحات الى الله تعالى دون العتق * ويكون بدعي في بعض الاحوال دون العتق *
 ما اُترق فيه العتق والوقف * العتق يقبل التعاقب بخلاف الوقف * ولا يرتد بالرد
 بخلاف الوقف على معين * ما اُترق فيه المدبر وام الولد ثلثة عشر كما في فروق
 الكرايسى * لا تضمن بالعصب * وبالاقتاق * والبيع الفاسد * ولا يجوز القضاء
 ببيعها بخلافه * وتعتق من جميع المال وهو من الثلث * وقبضها ثلث قيمتها
 لو كانت ثلثة وهو النصف في رواية والثلثان في اخرى والجميع في اخرى *
 وعليها العدة اذا اعتقت او مات السيد لا على المدبرة * ولو استولده ام ولد مشتركة
 لا يملك نصيب صاحبه بالضمان بخلاف المدبرة * وينبت نسب ولدها بالسكوت
 دون ولد المدبرة * ولا تسعى لدين المولى بعد موته بخلافه * ولا يصح تدبيرها
 ويصح امتلاك المدبرة * ولا يملك الحر بي بيعها وله بيعه * ولو استولد جارية
 واده صم ولو صغيرا لود ثمر عبده لا * ما اُترق فيه البيع الفاسد والصحيح * يصح
 اعتاق البائع بعد قبض المشتري بتكثير انظر العتق بخلافه في الصحيح * ولو امره المشتري
 باعتاقه منه ففعل متى على البائع بخلافه في الصحيح * ولو امره المشتري بطعن
 الحنطة ففعل كان البائع بخلافه في الصحيح * ولو امره بذي الشاة ففعل كانت للبائع
 بخلافه في الصحيح * ولو ابرأه عن القيمة بعد فسخ الفاسد ثم هلك المبيع فعليه القيمة
 وفي الصحيح لا نمن عليه * ولا شفعة فيه بخلاف الصحيح * ما اُترق فيه الاما ما
 العظمى والقضاء * بشرط في الامام ان يكون فرسيا بخلاف القاضي * ولا يجوز
 نعه في مصر واحد جاز نعه في القاضي ولو في مصر واحد * ولا ينزل الامام بالنفق

بخلاف القاضي علي قول * ما اُتفق فيه القضاء والحسبة * للقاضي معاذ الدمري عموما والمحتسب فيما يتعلق بحسب او تطهير او قس * ولا يسمع البيعة ولا تجل * ما اُتفق فيه الشهادة والرواية * يشترط العدد فيها دون الرواية * لا تشترط الذكورة في الرواية مطلقا وتشترط في الشهادة بالحدود والقصاص * تشترط الحرية فيها دون الرواية * لا تقبل الشهادة لاصله وقرعه وزقيقه بخلاف الرواية * للعالم الحكم بعلمه في الجرح والتعديل في الرواية اتفاقا بخلاف القضاء بعلمه ففيه اختلاف الاصح قبول الجرح الميهم من العالم به بخلافه في الشهادة * لا تقبل الشهادة على الشهادة الا عند تعدد الاصل بخلاف الرواية * اذا روي شيئا ثم رجع عنه لا يعمل به بخلاف الرجوع عن الشهادة بعد الحكم * لا تقبل شهادة المحدود في قذف بعد التوبة وتقبل روايته * ما اُتفق فيه حبس الرهن والمبيع * لو كان المبيع غائبا لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا والرهن اذا كان غائبا عن المصروا تلحق المرتهن مؤنة في احضاره لم يلزمه احضاره قبل اخذ الدين * والمرتهن اذا اعار الرهن من الراهن لم يبطل حقه في الحبس فله رده بخلاف البائع اذا اعار المبيع او اودعه من المشتري سقط حقه فلا يملك رده * وهما في بيع السراج الواجب * والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد فيه زيوفا او بهرجة وردها ليس له استرداد المبيع وفي الرهن يستردها * ولو قبضه المشتري باذن البائع بعد نقد الثمن وتصرف فيه ببيع او هبة ثم وجد البائع بعد نقد الثمن زيوفا ليس له ابطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الاسيحاوي في المبيع * وقاضيان في الرهن * ما اُتفق فيه الوكيل بالمبيع والوكيل بقبض الدين * صح ابراء الاول من الثمن وحظه وضمن ولا يصح من الثاني * صح من الاول قبول الحوالة لمن الثاني * وصح من الاول اخذ الرهن لمن الثاني * وصح منهما احد الكفيل * وصح ضمان الوكيل بالقبض المديون فيه ولا يصح ضمان الوكيل في البيع المشتري في الثمن * وتقبل شهادة الوكيل بالقبض بالدين لا الوكيل بالبيع به * وللمشتري مطالبة الوكيل بما دفعه له اذا سلمه للموكل بعد نفع البيع بخلاف الوكيل بالقبض للثمن * ولا يصح نهي الموكل المشتري من الدفع الى الوكيل بالبيع بخلاف الوكيل بالقبض * ما اُتفق فيه النكاح والرجعة * لا يصح الا

بشهود بخلافها * لا بدفة من رضاها بخلافها * لا مهر فيها بخلافه * لا تصح الا للمعتدة بخلافه * ما اترق فيه الوكيل والوصي * يملك الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد القبول * لا يشترط القبول في الوكالة ويشترط في الوصاية * ويتقيد الوكيل بما قيد الموكل ولا يتقيد الوصي * ولا يستحق الوكيل اجرة على عمله بخلاف الوصي * ولا نصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح * وتصح الوصاية وان لم يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة * ويشترط في الوصي الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل الا العقل * واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضي غيره بخلاف موت الوكيل لا ينصب غيره الا من مفقود للحفظ * وفي ان القاضي يعزل وصي الميت لخيانة او تهمة بخلاف الوكيل * وفي ان الوصي اذا باع شيئاً من التركة نادى المشتري انه معيب ولا بينة فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل فانه يحلف على نفي العلم وهي في القنية * ولو ادعى الفقراء اهل بلخ فالافضل للوصي ان لا يجاوز بلخ فان اعطى في كورة اخرى جاز على الاصح * ولو ادعى بالتصدق على فقراء الحاج يجوز ان يتصدق على فقيرهم من الفقراء * ولو خص فقال انفقوا هذه السكة لم يجز كذا في وصايا خزانة المفتين * وفي الخانية لو قال الله تعالى علي ان اتصدق على جنس كذا فتصدق على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور انتهى * فهذا اسما خالف فيه الوصي الوكيل * ولو استأجر الموصي الوصي لتنفيذ الوصية كانت وصيته له بشرط العمل وهي في الخانية * ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صححت والا لا * ويجتمعان في ان كلاهما امين مقبول القول مع اليمين ويصح ابرأهما عما وجب بعقد هما ويضمنان * وكذا يصح حطهما وتاجيلهما * ولا يصح ذلك منهما فيما لم يجب بعقد هما * ما اترق فيه الوصي والوارث * اعلم ان الوصي والوارث يشتركان في الخلافة من الميت في التصرف والوارث انوى املكه العين فلو ادعى بعتق عبد معين فلكل منهما اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه تنجيزاً وتعليقاً وتدبيراً او كتابته ولا يملك الوصي الا التنجيز وهي في التلخيص * ولا يملك الوارث بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية ولو في ذممة الوصي الا بامر القاضي وهي في الخانية * وصي القاضي كوصي

الميت * ويفترقان في احكام ذكرناها في وصايا الفوائد * آمين القاضي كوصيه *
 ويفترقان في ان الامين لا تلحقه مهدة كالقاضي ووصيه تلحقه كوصي الميت *
 الحمد لله رب العالمين * ونختتم هذا الفن بقواعد شتى من ابواب متفرقة وفوائد
 لم تذكر فيما سبق * قاعدة * اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا
 ام لا * قال اصحابنا راجح لو قرأ القرآن كله في الصلوة وقع فرضا * ولو اطال الركوع
 والسجود فيها وقع فرضا * واختلفوا فيما اذا مسح جميع راسه فقبل يقع الكل فرضا *
 والمعتد وقوع الأربع فرضا والباقي سنة * واختلفوا في تكرار الفسل فقبل يقع الكل
 فرضا * والمعتدان الاول فرض والثانية مع الثالثة مؤكدة * ولم ار الآن ما اذا
 اخرج بعيرا عن خمس من الابل هل يقع فرضا او خمسة * وما اذا اندز به شاة فذبح
 بدنة * ولعل فائدته في النية هل ينوي في الكل الوجوب او لا * وفي الثواب هل
 يتأب على الكل ثواب الواجب او ثواب الثقل فيما زاد * وفي مسئلة الركوة لو استحق
 الاسترداد من العامل هل يرجع بقدر الواجب او الكل * ثم رأيتهم قالوا في الاضحية
 كما ذكره ابن وهبان معزيا الى الخلاصة * الغني اذا ضحى بشاتين وقعت واحدة
 منهما فرضا والاخرى تطوعا * وقيل الاخرى لحم انتهى * ولم ار حكم ما اذا وقف
 بعرفات ازيد من القدر الواجب * او زاد على حالهما في نفقة الزوجة * واكشف
 مورته في الخلاصة زائد على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع او لا * فائدة *
 تعلم العلم يكون فرض مبن وهو بقدر ما يحتاج اليه لهينه * وفرض كفاية وهو ما زاد
 عليه لنفع غيره * ومندوب وهو التبخر في الفقه * وعلم القلب * وحراما وهو علم الفلسفة
 والشعبذة والتنجيم والرمل وعلم الطبائعين والسحر * ودخل في الفلسفة المنطق * ومن
 هذا القسم علم الحرف والموسيقى * ومكروها وهو اشعار المولدين من الغزل و
 البطالة * ومباحا كما شعارهم النبي لاسخف فيها * وكذا النكاح ندخله الاحكام الخمسة
 كما بينا في شرح الكنز منه * وكذا الطلاق ندخله وكذا القتل * فائدة * ذكر البرازي
 في المناقب من الامام البخاري الرجل لا يصبر محدثا كاملا الا ان يكتب اربعمائة
 اربع كارب مع اربع في اربع عند اربع باربع على اربع من اربع * وهذه الرباعيات
 لا تتم الا باربع مع اربع فاذا تمت له كلها هانت عليه اربع وابتنى باربع فاصبر اكرمه

الله تعالى في الدنيا باريق واثابة في الآخرة باريق * أما الأولى فاخبار الرسول ﷺ
وشرائع * واخبار الصحابة ومقاديرهم * والتابعين واحوالهم * وسائر العباد *
وتواريخهم * مع أربع * اسماء رجالهم * وكناهم * وامكنتهم * وازمنتهم * بـ باريق *
التحميد مع الخطب * والدعاء مع التوسل * والتسبيح مع السورة * والتكبير مع الصلوات *
مع أربع * المسندات * والمرسلات * والموقوفات * والمقطوعات * في أربع * في صغره *
في ادراكه * في شبابه * في كهولته * عند أربع * عند شغله * عند فراغه * عند فقره * عند غناه *
باربع * بالبحال * بالبحار * بالبراري * بالبلدان * على أربع * على البحارة * على
الاخزاف * على الجلود * على الاكتاف الى الوقت الذي يمكن نقلها الى الادراق *
عن أربع * عن هوفوقه * ودونه * ومثله * ومن كتابه آية ان اعلم انه خطه * لاربع *
لوجه الله تعالى ورضاه * وللعمل به ان وافق كتاب الله تعالى * ولشرايين طائبيه *
ولاحياء ذكره بعد موته * ثم لا تتم له هذه الاشياء الا باريق * من كسب العبد وهو معرفته
الكتابة * واللغة * والصرف * والنحو * مع أربع * من مطاء الله تعالى الصحة *
والقدرة * والحرص * والحفظ * فاذ اتمت له هذه الاشياء هانت عليه أربع * الادل *
والواد * والمال * والوطن * وابتلى باريق * بشماتة الاعداء * وملازمة الاصدقاء *
وطعن الجهال * وحسد العلماء * فاذ اصبر اكرمه الله تعالى في الدنيا باريق * بعز القناعة *
وهيبة النفس * ولذة العلم * وحبوة الابد * واثابة في الآخرة باريق * بالشفاعة لمن اراد
من اخوانه * وبطل العرش حيث لا ظل الاظله * والشرب من الكونوت * وجوار النبين
في الملئ علبين * فان لم يطق احتمال هذه المشاق فعليه بالفقعة الذي يمكنه تعلمه وهو
في بيته فارسا كن لا يحتاج الى بعد اسفار * ووطي ديار * وركوب بحار * وهو مع ذلك
نمرة الحديث * وليس نواب الفقيه ومزاة قل من نواب المحدث ومزاة انتهى *
فائدة * قال في آخر المصنف اذ اسئلنا من مذ هبنا مذ هب مخالفينا في الفروع يجب
علينا ان نجيب بان مذ هبنا موافق الخطأ * ومذ هب مخالفينا خطأ بحتمل
المصواب * لانك لو قطعت القول لما صبح قولنا ان المجتهد يخطي ويصيب * واذ اسئلنا
من معتقدا ومعتقدا خصومنا في العائد يجب علينا ان نقول الحق مانحن عليه *
والباطل ما عليه خصومنا * هكذا نقل من المشائرح انتهى * فائدة * المفرد المضاف

الى معرفة للعموم مرحوا به في الاستدلال على ان الامر للوجوب في قوله تعالى
فليحذر الذي بين يديك لفون عن امره اي كل امر الله تعالى * ومن فروعه الفقهية
لو اوصى لولد زيد او وقف على ولده وكان له اولاد ذكور واثاث كان للكل ذكره
في فتح القدير من الوقف * وقد فروعه على القاعدة * ومن فروعهما لو قال لامرأته
ان كان حملك ذكرا فانت طالق واحدة وان كان انثى فنتين فولدت ذكرا ونثى قالوا
لا تطلق * لان الحمل اسم للكل فماله يكن الكل غلاما او جارية لم يوجد الشرط ذكره
الزبلي من باب التعليق وهو موافق للقاعدة * وفروعه عليها ولولتنا بعدم العموم
للزم وقوع الثلث * وخرج من القاعدة لو قال زوجتي طالق او صدي حر طلقت
واحدة وعق واحد والتعيين اليه * ومقتضاها طلاق الكل وعق الجميع
* وفي البرازية من الايمان ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان فاكثر طلقت
واحدة والبيان اليه انتهى * وكأنه انما خرج هذا الفرع عن الاصل لكونه من باب
الايمان المبنية على العرف كما لا يخفى * فائدة * قال بعض المشائخ العلوم ثلثة * علم
نفس وما احترق وهو علم النحو وعلم الاصول * وعلم لانفسج ولا احترق وهو علم البيان
والتفسير * وعلم نفسج واحترق وهو علم الفقه والحديث * فائدة * من الجوهرية قال
محمد ربح ثلث من الدناءة استقراض الخبز * والجلوس على باب الحمام * والنظر
في امرأة الحجام * فائدة * من المستطرف ليس من الحيوان من يدخل الجنة الا
خمس * كلب اصحاب الكهف * وكبش اسمعيل * وناقة صالح * وحمار عزيز *
وبراق النبي ﷺ * فائدة * منه المؤمن بقطعه خمس * ظلمة الغفلة * وغيم الشك *
وريح الفتنة * ودخان الحرام * ونار الهوى * فائدة في الدماء يرفع الطامون *
سئل عنه في طامون سنة تسع وستين وتسع مائة بالقاهرة * فاجبت بانني لم اراه
صريحا ولكن صرح في الغاية ومزاة الشمني اليها بانه اذا نزل بالمسلمين نازلة قتلت
الامام في صلوة الفجر وهو قول النوري واحمد * وقال جمهور اهل الحديث القنوت
عند التوازل مشروع في الصلوة كلها انتهى * وفي فتح القدير ان مشروعية القنوت
للتوازل مستمر لم ينسخ * وبه قال جماعة من اهل الحديث وحملوا عليه حديث
ابي جعفر من انس رض ما زال رسول الله ﷺ يفتن حتى فارق الدنيا اي عند

النوازل * وما ذكرنا من اخبار الخلفاء يفيد تقرر لغلهم ذلك بعد ^{منه} * وقد قنت
الصديق رض في محاربة الصحابة رض مسيلة * وعند محاربة اهل الكتاب * و
كد لك قنت ممرض * وكذ لك قنت ملي رض في محاربة معاوية وقنت معاوية في
محاربته انتهى * فالقوت عندنا في النازلة ثابت وهو الدعاء برفعها * ولا شك ان
الطاعون من اشد النوازل * قال في المصباح النازلة المصيبة الشديدة تنزل بالناس انتهى *
وفي القاموس النازلة الشديدة انتهى * وفي الصالح النازلة الشديدة من شدائد
الدهر تنزل بالناس انتهى * وذكر في السراج الوهاج قال الطحاوي ولا يثبت في
الفجر عندنا من غير بلية فان وقعت بلية فلا بأس به كما فعل رسول الله ^ﷺ فانه قنت
شهرا فيها يد مولى رعل وذكوان وبني لحيان ثم تركه كذا في الملتقط انتهى * فان
قلت هل له صلوة * قلت هو كما يحسوف لما في منية المفتي قبيل الزكوة * وفي الحسوف
والظلمة في النهار واشتداد الريح والمطر والتلج والافزاع وعموم المرض يصلي
وحدا انتهى * ولا شك ان الطاعون من قبيل عموم المرض فمن له ركعتان فرادى *
وذكر الزبلي في خسوف القمر انه يتضرع كل واحد لنفسه * وكذا في الظلمة الهائلة
بالنهار * والريح الشديدة * والزلازل * والصواعق * وانتشار الكواكب * والضوء
الهائل بالليل * والتلج * والامطار الدائمة * وعموم الامراض * والخوف الغالب
من العدو ونحو ذلك من الافزاع والاهوال * لان كل ذلك من الآيات المخوفة
انتهى * فان قلت هل يشرع الاجتماع للدعاء برفعكم كما يفعل الناس بالقاهرة بالجبل *
قلت هو كخسوف القمر * وقد قال في حزانة المفتين والصلوة في خسوف القمر تؤدى
فرادى * وكذلك في الظلمة والريح والعز لا بأس بان يصلوا فرادى * ويدعون
ويقتضعون الى ان يزول ذلك انتهى * فظاهر انهم يجتمعون للدعاء والتضرع * لانه
اقرب الى الاجابة وان كانت الصلوة فرادى * وفي المجتبى في خسوف القمر قبل الجماعة
جائزة عندنا لكنها ليست سنة انتهى * وفي السراج الوهاج يصلي كل واحد لنفسه في خسوف
القمر * وكذا في غير الحسوف من الافزاع كالريح الشديدة * والظلمة الهائلة *
والامطار الدائمة * والافزاع الغالبة * وحكمها حكم خسوف القمر كذا في الوجيز * وحاصله
ان العبد ينبغي له ان يفرغ الى الصلوة عند كل حادثة قد كان النبي ^ﷺ اذا حزبه

امر صلى الله عليه وسلم * وذكر شيخ الاسلام العيني رح في شرح الهداية الربيع الشديدة *
 والظلمة الهائلة بالنهار * والليل * والامطار الدائمة * والصوامق * والزلازل *
 وانتشار الكواكب * والصوء الهائل بالليل * وعموم الامراض وغير ذلك من التوازل
 والاهوال والانزع اذا وقعت صلوا وحدا ناسا لو اتضرعوا * وكذا في الخوف
 الغالب من العدو انتهى * وقد صرحوا بالاجتماع والدعاء بعموم الامراض * وقد
 صرح شارحو البخاري ومسلم والمتكلمون على الطاعون كابن حجر بن الرباء اسم لكل
 مرض عام * وان كل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا انتهى * فتصريح اصحابنا
 بالمرض العام بمنزلة تصريحهم بالوباء * وقد علمت انه يشمل الطاعون وبه علم جواز
 الاجتماع للدعاء برفعه لكن يصلون فرادى ركعتين ينوي ركعتي رفع الطاعون *
 وصرح ابن حجر بن الاجتماع للدعاء برفعه بدعة واطال الكلام فيه * وقد ذكر شيخ
 الاسلام العيني رح في شرح البخاري سببه وحكم من مات به ومن اقام في بلدة صابرا
 محتسبا * ومن خرج من بلد هو فيها * ومن دخلها * وبذلك علم ان اصحابنا رح
 لم يهملوا الكلام على الطاعون * وقد اوسع الكلام فيه الامام الشبلي رح قاضي القضاة
 من الحنفية كما ذكره شيخ الاسلام ابن حجر في كتابه المسمى ببذل الماعون في فوائد
 فصل الطاعون * وقد طالعته في تلك السنة من اوله الى آخره وقد ذكر فيه ان المرجح عند
 متأخرى الشافعية ان الطاعون اذا ظهر في بلد انه مخوف الى ان يزول منها فتعتبر
 تصرفاته من الثلث كالمرض * وعند المالكية روايتان * والمرجح منهما عندهم ان حكمه
 حكم الصحيح * واما الحنفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي
 ان يكون الحكم كما هو المصحح عند المالكية وهكذا قال لي جماعة من عامائهم انتهى *
 قلت انما كانت قواعدها انه في حكم الصحيح * لانهم قالوا في باب طلاق المريض
 لو طلق الزوج وهو محصور او في صف القتال لا يكون في حكم المريض فلا ميراث
 لزوجته * لان الغالب السلامة بخلاف من بارز رجلا او قدم ليقتل بقودا ورجم فانه
 في حكم المريض * لان الغالب الهلاك انتهى * وغاية الامر في الطاعون ان
 يكون من نزل يباهم كما اوافين في صف القتال فلذا قال جماعة من علمائنا لابن حجر
 ان قواعدها نفع ضعي ان يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد * اما اذا طعن واحد

فهو مريض حقيقة وليس الكلام فيه انما هو فيمن لم يطعن من اهل البلد الذي نزل بهم الطامون * وقد ذكر شيخ الاسلام ابن حجر رح في ذلك الكتاب المسئلة الثالثة تستنبط من احدا لا وجه في النبي من الدخول الى بلد الطامون وهو منع التعرض الى البلاء ومن الادلة الدالة على مشروعية الدواء التحرز في ايام الوباء من امور اوصى بها حذاق الاطباء مثل اخراج الرطوبات الفضلية * وتقليل الغذاء * وترك الرياضة * والمكث في الحمام * وملازمة السكون والدعة * وان لا يكثر من استنشاق الهواء الذي هو غفن * وصرح الرئيس ابو علي ابن سينا بان اول شيء يبدأ به في علاج الطامون الشرطة ان امكن فيسبل ما فيه * ولا يترك حتى يجمد فتزداد سميته فان احتيج الى مصه بالمحممة فليجعل بلطف * وقال ايضا يعالج الطامون بما يقبض ويبرد وباسنجة مغموسة في خل وماء اودهن ورد اودهن تَفَّاح اودهن آس * ويعالج بالاسترخاء بالنصد بما يحتمله الوقت او يوجر ما يخرج الخلط ثم يقبل على القلب بالخط والتقية بالمبرادات والعطرات ويجعل على القلب من ادوية اصحاب الخفقان الحار * قلت وقد افضل الاطباء في مصرنا وما قبله هذا التدبير فوق التفريط الشديد من توأطئهم على عدم التعرض لصاحب الطامون باخراج الدم حتى شاع ذلك فيهم وذاع بحيث صار عامتهم تعتقد تحريم ذلك * وهذا النقل عن رئيسهم يخالف ما اعتمدوه والعتل يوافق كما تقدم ان الطعن يثير الدم الكائن فيهم في البدن فيصل الى مكان منه ثم يصل اثر ضرره الى القلب فيقتل * ولذلك قال ابن سينا لا ذكر العلاج بالشرطة او النصد انه واجب انتهى كلام شيخ الاسلام رح * وفي البرازية اذا تزلزلت الارض وهو في بيت يستحب له الفرار الى الصحراء لقوله تعالى وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ * وفيه قيل الفرار مما لا يطاق من سنن المرسلين انتهى * وهويقد جواز الفرار من الطامون اذا تزلزلت ببلدة * والحديث في الصحيحين بخلافه * وروى العلامة في فتاواه انه عليه السلام مر بهدف مائل فاسرع المشي فقبل له افر من فضاء الله تعالى فقال عليه الصلوة والسلام فراري الى قضاء الله تعالى ايضا انتهى * فائدة * نقل الامام السيكي رح الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا تجوز اعادتها كما ذكره الاسير طي في حسن المحاضرة في اخبار مصر القاهرة عند

ذكر الامراء * ثلث يستنبط من ذلك انها اذا قفلت لاتفتح ولو بغير وجه كما وقع ذلك
في مصرنا بالقاهرة في كيسة تجارة زويلة فلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة رح
فلم تفتح الى الآن حتى ورد عليه الامر السلطاني بفتحها فلم يتجاسر حاكم على فتحها *
ولا ينافي ما نقله السبكي من الاجماع قول اصحابنا رح ويعاد المنهدم * لان الكلام
فيما هدمه الامام لا فيما انهدم فليتنا مل * فائدة * الفسق لا يمنع اهلية الشهادة *
والقضاء * والامارة * والساطنة * والامامة * والولاية في مال الولد * والتولية على
الاولاد * ولا تحل توليته كما كتبنا في الشرح * واذا فسق لا ينزل وانما يستحقه
بمعنى انه يجب عزله او يحسن عزله الا الاب السفيه فانه لا ولاية له في مال ولده
كما في رصاى الخانية * وقست عليه النظر فلانظر له في الوقف وان كان ابن الواقف المشروط له
* لان تصرفه لنفسه لا ينفذ فكيف يتصرف في غير ملكه * ولا يؤتمن على ماله * ولذا لا يدفع
الزكوة بنفسه ولا ينفق على نفسه كما ذكرناه في محله فكيف يؤتمن على مال الوقف *
وفي فتح القدير الصالح للنظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف *
ثم قال وصرح بانه مما يخرج به الناظر ما اذا ظهر به فسق كشرب الخمر نحوه انتهى *
والظاهر ان يخرج مبنى لما لم يسم فاعله فيخرجه القاضي * لانه ينزل به لما صرف
في القاضي * ثم اعلم ان السفه لا يستلزم الفسق لما في الذخيرة من حجب السفه المذر
المضيع لما له سواء كان في الشربان جمع اهل الشربان والفسقة في دارة ويطعمهم
ويستقيمهم ويسرف في النفقة ويفتنم باب الجائزة والعطاء عليهم * او في الخيران يصرف
ماله في بناء المساجد واشياء ذلك فحجب عليه القاضي ميانة لما له انتهى * وذكر
الزبلي ان السفه من عاداته التذبر والاسراف في النفقة * وان يتصرف تصرفا
لا لغرض او لغرض لا بعده العقل من اهل الدبانه فرضا مثل دفع المال الى المغني
واللعب وشراء الحمام الطيارة بثمن قال * والغبن في التجارات من غير محمودة *
واصل السفه المسامحات في التصرفات * والبر والاحسان مشروع * والاسراف حرام
كلا اسراف في الطعام والشرب انتهى * والغفلة من اسباب الحجب عندهما ايضا *
والغافل من ايسر بمغفلة ولا يقصده لكنه لا يهتدي الى التصرفات الواجبة فيغبن
في البياعات لسلامة قلبه ذكره الزبلي ايضا * ولم ار حكم شهادة السفه * ولا شك

انه ان كان مضيقا لما له في الشرب هو فاسق لا تقبل شهادته * وان كان في الخير فتقبل *
وان كان مغفلا لا تقبل شهادته لكن هل المراد بالمغفل في الشهادة المغفل في العجز *
قال في الحاشية ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته انتهى * وفي المغرب رجل مغفل
على اسم المفعول من التغفل وهو الذي لا فطنة له انتهى * وفي الصباح الغفلة غيبة
الشيء من بال الانسان وعدم تذكره له انتهى * والظاهر ان المغفل في العجز ضربه
في الشهادة وهو انه في العجز من لا يهتدي الى التصرف الرابع * وفي الشهادة من
لا يتذكر ما رآه او سمعه فلا قدرة له على ضبط المشهود به * فائدة * لا تكره الصلوة على
ميت موضوع على دكان ولا ينافيه قولهم ان له حكم الامام وهو يكره انفرادة على الدكان
* لانه معلل بالتشبيه باهل الكتاب وهو مفقود هنا * والاصل عدم الكراهة وبه اقيمت
* فائدة * ذكر الابي من كتاب القضاء في شرح مسلم الفرق بين علم القضاء
وفقه القضاء فرق ما بين الاخص والاعم فنقد القضاء اعم * لانه العلم بالاحكام الكلية *
وعلم القضاء الفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة *
ومن هذا المعنى ما ذكره ابن الرقيق ان اميرافريقية استفتى اسد ابن قرات في دخوله
الحمام مع جواريه دون ساترته ولهن * فافتا بالجواز * لانهن ملكه * واجاب
ابو محرز بمنع ذلك * وقال له ان جاز للملك النظر اليهن وجاز لهن النظر اليه
لم يجز لهن نظرهن ببعض فاهل اسد اعمال النظر في هذه الصورة الجزئية فلم
يعتبرها لهن فيما بينهن * واعتبرها ابو محرز رج * والفرق المذكور هو ايضا الفرق بين علم
الفتيا وفقه الفتيا فقه العلم بالاحكام الكلية وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع ترتيبها
على النوازل * ولما ولي الشيخ الفقيه الصالح ابو عبد الله بن شعيب رح قضاء القيروان
محل تحصيله في الفقه واصوله شهيرة فلما جلس الخصوم اليه ونصل بينهم دخل منزله
مقبو صا فتالت له زوجته ما شئت فقال لها عسر علي علم القضاء فتالت له رأيت الفتيا
عليك سهلة اجعل الخصمين كمتفتحين سالاك قال فاعتبرت ذلك فسهل علي
انتهى * فائدة * ذكر الآدمي ان شروط الامامة المتفق عليها ثمانية * الاجتهاد
في الاحكام الشرعية * وان يكون بصيرا بامور الحروب وتدبير الجيوش * وان يكون له
قوة بحيث لا تهوله اقامة الحدود وضرب الرقاب وانصاف المطاوع من الظالم * وان

يكون مدلا وعا بالغا ذكرنا حرا ناذ الحكم مطا ما قادرا على من خرج من طابخته * واما
المختلف فيها فكونه ورشياً وهاشمياً ومعصوما * وافضل اهل زمانه ذكره الأبي من كتاب
الامامة * فائدة * كل انسان غير الانبياء لم يعلم ما اراد الله تعالى له وبه * لان ارادته
غيب منا الا الفقهاء فانهم علموا ارادته تعالى بهم بخبر الصادق المصدوق بقوله
صلى الله عليه وسلم فمن يرد الله تعالى به خيرا ينقهه في الدين كذا في اول شرح
التهذيب للعراقي * فائدة * اذا ولي السلطان مدرسا ليس باهل لم تصح توليته فاقدمنا
من ان فعله مقيد بالمصلحة ولا مصلحة في تولية غير الاهل خصوصا انا نعلم من سلطان
زماننا انه انما يولى المدرس على اعتقاد الاهلية مكانها كالمشروطة * وقد قالوا في كتاب
القضاء لو ولي السلطان قاضيا عدلا ففسق ان عزل * لانه لما اعتمد عدلته صارت كانه
مشرورة وقت التولية * قال ابن الكمال وعليه الفتوى * فكذلك يقال ان السلطان
اعتمد اهليته فاذا لم تكن موجودة لم يصح تقريره خصوصا ان كان المقرر من مدرس
اهل فان الاهل لم يعزل * ومترح البزازي في الصلح ان السلطان اذا اعطى غير
المستحق فقد ظلم مرتين * بمنع المستحق * واعطاء غير المستحق * وقد قد من رسالة
ابي يوسف رح الى هارون الرشيد رح ان الامام ليس له ان يخرج شيئا من يد احد
الا بحق ثابت معروف * وعن فتاوى قاضيه خان ان امر السلطان انما ينفذ اذا وافق
الشرع والا فلا ينفذ * وفي مفيد النعم ومبيد النقم المدرس اذا لم يكن صالحا للتدريس
لم يحل له تناول المعلوم * ولا يستحق الفقهاء المنزلون معلوما * لان مدرستهم شاذرة
من مدرس انتهى * وهذا كله مع قطع النظر عن شرط الواقف في المدرس * اما اذا علم
شرطه ولم يكن المقرر متصفا به لم يصح تقريره وان كان اهلا للتدريس لوجوب اتباع
شرطه * والاهلية للتدريس لا يخفى على من له بصيرة * والذي يظهر انها بمعرفة منطوق
الكلام ومنه ومعرفة المفاهيم * وان يكون له سابقة اشتغال على المشائخ رح بحيث
صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على اخذ المسائل من الكتب * وان يكون له قدرة على
ان يسأل ويجيب اذا سئل * ويترقب ذلك على سابقة اشتغال في النحو والصرف
بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول الا غير ذلك واد اتر لا يلحق واذ الحسن فانه يحضرته
رده عليه * فائدة * ثلثة لا يستجاب دعاؤهم * رجل له امرأة ميتة فلا يطلقها *

ورجل اعطى ما لا سفيها * ورجل دائن ولم يشهد كذا في حيز المحيط * فائدة * كل شيء يسأل منه العبد يوم القيمة الا العلم فان الله تعالى لا يسأل منه * لانه طلب من نبيه ان يطلب الزيادة منه * قال الله تعالى وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي مِلًّا فكيف يسأل منه ذكره في الفصوص * فائدة * سئل عن مدرسة بها صفة لا يصلح فيها احد ولا يدرس والقاضي جالس فيها للحكم فهل له وضع الخزانة فيها لحفظ المحاضرات والسجلات لنفع العام ام لا * فاجبت بالجواز اخذ من قولهم لوضاق الطريق على المارة والمسجد واسع فلهن ان يوسعوا الطريق من المسجد * ومن قولهم لو وضع اثاث بيته ومتاعه في المسجد للخوف في الفتنة العامة جاز ولو كان الحبوب * ومن قولهم بان القضاء في الجامع اولى * وقالوا للناظر ان يوجر فناء * للتجار ليتجر وا فيه لمصلحة المسجد * وله وضع السرير بالا جارية في فناءه * ولا شك ان هذه الصفة من الفناء وحفظ السجلات من النفع العام فهم جوزوا جعل بعض المسجد طريقا دفعا للضرر العام * وجوزوا اشتغاله بالحبوب والاثاث والمنافع دفعا للضرر الخاص * وجوزوا وضع النعل على ردفه * وصرحوا بان القضاء بالجامع اولى من القضاء في بيته * وصرحوا بان القاضي يضع فطره من يمينه اذا جلس فيه للقضاء وهو ما فيه السجلات والمحاضرات والوثائق فجوزوا اشتغال بعضه بها فاذا كثرت وتعد رحله كل يوم من بيت القاضي الى الجامع دعت الضرورة الى حفظها به * فائدة * معنى قولهم الاشبه انه اشبه بالمنصوص رواية * والراجح دراية * فيكون الفتوى عليه كذا في قضاء البرازية * فائدة * اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح * قالوا لبراء او اقر له ضمن عقد فاسد فسد البراء كما في البرازية * وقالوا التعاطي ضمن عقد فاسد او باطل لا ينعقد به البيع كما في الخلاصة * وقالوا لو قال بعثك دمي بالى فقتله وجب القصاص كما في حزانة المقتين * ولا يعتبر ما في ضمنه من الاذن بقتله فانه لو قال اقتلني فقتله لانقاص عليه لبطانه فبطل ما في ضمنه وقالوا كما في الحزانة لو اجر الموقوف عليه ولم يكن ناظر احتجى لم تصح * وان اذن للمستاجر في العمارة فانفق لم يرجع على احد وكان متطوعا * فقلت لان الاجارة لما لم تصح لم يصح ما في ضمنها * او قال لو وجد النكاح منكوحته بهر لم يلزمه * فقلت لان النكاح

الثاني لم يصح فلم يلزم ما في ضمنه من المهر * وقد استثنى في القنية مستثنى يلزم
فيهما الوجود للزيادة للاحتياط * ولو قال لها ان ابرأتني فاني أمهركِ مهرًا جديدًا
فابراأتها فجدد لها مهرًا مع الحل في هذه الصورة ببراءة من المهر الاول ويجب الجديدي
* وقعت حادثته اشترى جامعًا مع اوراقه ووقفه وضمه الى وقف آخر وشرط له شروطًا *
فاقتب بطلان شروطه لبطلان المتضمن وهو شراء الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه *
وقالوا لو اشترى يمينه بمال لم يجز فكان له ان يستحلفه انتهى * قلت لان الشراء لا يبطل
بطل ما في ضمنه من اسقاط اليمين * ثم قلت يمكن ان يفرع عليه لو باع وطيفته في
الوقف لم يصح ولا يسقط حقه منها تخربا على هذه * وخرج عنها ما ذكره في البيوع لو باعه
التمار واجر الاشجار طاب له تركها مع بطلان الاجارة فمقتضى القاعدة ان لا يطيب
لشئ الاذن في ضمن الاجارة * وما ذكره في المكاتب لو ابرأ المولى من بدل
الكتابة فلم يقبل عتق وبقي البذل مع ان البراءة متضمنة للعتق وقد بطل المتضمن بالرد
ولم يبطل ما في ضمنه من العتق * وما ذكره في الشفعة لو صولح الشفع بمال لم يصح لكن
كان اسقاطا للشفعة مع ان المتضمن للاسقاط صاحبه وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه * وقالوا
لو باع شفعته بمال لم يصح سقطت فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن * وقالوا لو قال
العتيق لامرأته او المخير للمخيرة اختاري ترك الفسخ بالى فاختارت لم يلزم المال
وسقط حبارها فقد بطل التزام المال لا ما في ضمنه * وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة
على الصحيح فلا تجب المال وتسقط فائدة * يقرب من هذه القاعدة قولهم المني
على الفاسد فاسد * ويستثنى منها مستثناة الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة صحيح على
المحذور * وقيل لا * لان البناء على الفاسد فاسد ذكره البيهقي في الدعوى * وبينت في الشرح
قاعدة صحته بعد فسادها في المسئلة المختصة * فائدة * اذا اجتمع الحقان قدم حق العبد
لاحتياجه على حق الله تعالى لغناؤه باذنه الا فيما اذا احرم وفي ملكه صيد وجب
ايرسائه حق الله تعالى * ومنهم من يقول انه من باب الجمع بينهما لا الترجيح
ولذا يرسله على وجه لا يضيع والله سبحانه وتعالى اعلم *

* ثم الفن الثالث من الاشياء والنظائر *

* ويليه الفن الرابع *

* الفن الرابع من الاشياء والنظائر وهو في الالغاز *

بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله اولاً وآخراً * والصلاة والسلام على من كملت محاسنه باطناً وظاهراً
 * وبعد فهذا هو الفن الرابع من الاشياء والنظائر وهو في الالغاز * جمع لغز قال في
 الصحاح الغز في كلامه اذا عصى مراده والاسم للغز والجمع الالغاز مثل رطب و
 ارطاب * واصل اللغز حجر البريوع بين القاصعاء والنافقاء يحفر مستقيماً الى
 اسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله ورضايها فيخفى مكانه بتلك الالغاز انتهى *
 وقد طالعنا قديماً بيرة الغنهاء والعمدة فرأيتهما اشتغلا على كثير من ذلك ثم رأيت
 قريباً الذ خائراً الاشرفية في الالغاز الحنفية لشيخ الاسلام عبد البر بن شحنة فانتخبت
 منها اجسدها باختصار تاركا ما فرغ على قوله ضعيف اركان طاهراً *

* كتاب الطهارة *

ما افضل المياه * فقل ما نبع من امابعد عليه السلام * اي حوض صغير لا يتنجس برفوع النجاسة
 فيه * فقل حوض الحمام اذا كان الغرف متدarker * اي حيوان اذا اخرج من البرجبا
 نزع الجميع وان مات لا * فقل القارة ان كانت هاربة من الهرة ينزع كله والا لا * اي بئر
 يجب نزع دلوها حد منها * فقل بئر صبت فيها الدوا الاخير من بئر تنجست بموت نعوارة
 * اي ماء كثير لا يجوز الوضوء به وان نقص جاز * فقل هو ماء حوض املاء ضيق واسفله مشر
 في مشر * اي ماء ظهور يجوز الوضوء به ولا يجوز شربه * فقل ماء مات فيه صفدع بحري وتفتت

* كتاب الصلوة *

اي تكبير لا يكون به شارب فيها * فقل تكبير التعجب دون التعظيم * اي مكلف لا يجب
 عليه العشاء والوتر * فقل من كان في بلد اذا غربت الشمس فيها طلعت * اي مصل
 تقصد صلوته بقراءة القرآن * فقل من سبقه الحدث فقرأ في ذهابه * اي ماوة قرأه بعض
 السورة فيها افضل من مورة * فقل التراويح لاستحياب الحتم في رمضان فادقرأ
 بعض سورة كان افضل من قراءة سورة الاحدس * ويمكن ان يقال في غيره ايضا *

لان البعض اذا كان اكثر آيات كان افضل * اي صلوة افسدت خمساً او اي صلوة
 فسدت خمساً * فقل رجل ترك صلوة وصلى بعدها خمساً اكر الفائتة فان قضى
 الفائتة فسدت الخمس * وان صلى السادسة قبل قضائها فسدت الخمس * ولي فيه
 كلام في شرح الكنز * اي صلوة فسدت اصلها الحدث * فقل مصلّي الاربع اذا قام
 الى الخامسة قبل القعود قدر التشهد فوضع جبهة فحدث قبل الرفع تمت * ولو
 رفع قبل الحدث فسدت الفريضة * قال ابو يوسف رح صلوة فسدت اصلها
 الحدث تعجبا من قول محمد رح به * اي مصلّي قال نعم ولم تفسد صلوته * فقل من
 اعتانها في كلامه * اي مصلّي متوضي رأى الماء فسدت صلوته * فقل لمقتدي بامام
 مستقيم اذا رآه دون امامه * اي امرأة تصلح لامامة الرجال فقل اذا قرأت آية
 سجدة سجدت وتبعها السامعون * اي فريضة يجب ادؤها ويحرم قضاؤها * فقل الجمعة
 * اي رجل كور آية سجدة في مجلس واحد وتكرر الوجوب عليه * فقل اذا تلاها خارج
 * الصلوة وسجد لها ثم اعادها في الصلوة *

* كتاب الركوة *

اي مال وجبت فيه زكوة ثم سقطت بعد الحول ولم يهلك * فقل الموهوب اذا رجع
 الواهب فيه بعد الحول ولا زكوة على الواهب ايضا * اي نصاب حولي فارغ من الدين
 ولا زكوة فيه * فقل المهر قبل القبض ارمال الضمار * اي رجل يزكي ويحل له اخذها
 * فقل من يملك نصاب سائمة لا تساوي ما يتي درهم * اي رجل يملك نصابا من
 النقود حلت له * فقل من له ديون لم يقبضها * اي رجل ينبغي له اخفاء اخر اجها
 من بعض دون بعض * فقل المريض اذا خاف من ورثته يخرجهما سرا عنهم * اي رجل
 يستحب له اخذها * فقل الخائف من الظلمة لئلا يعلموا اكثر ماله * اي رجل غني
 مند الامام فلا تحل له وقير عند محمد رح فتحل له * فقل من له دور يستغلها ولا يملك نصابا

* كتاب الصوم *

اي رجل انظر بلا مذرو ولا كفارة عليه * فقل من رآه وحده ورد القاضي شهادة به
 ولك ان تقول من كان في صحة صومه اختلاف * اي رجل نوى رمضان في وقت
 النيف ووقع نفلا * فقل من بلغ بعد الطلوع * اي صائم ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة *

قتل من ابتلع ريق حبيبه * اي مائم افطرو لا قضاء عليه * قتل من شرع فيه مظنوننا
كمن شرع بنية القضاء فتيبين ان لا قضاء عليه * اي رجل نوى التطوع في وقته ولم يصح
* قتل الكافر اذا اسلم قبل الزوال ونواء *

* كتاب الحج *

اي فارن لادم عليه * قتل من احرم بهما قبل وقته ثم اتى بافعالهما في وقته * اي
قير يلزمه الا ستقراض للحج * قتل من كان فنيا ووجب عليه ثم استهلكه * اي
آفاني جاوزا المقات بلا احرام ولا دم عليه * قتل من لم يقصد دخول مكة او من
جاوزا اول الواقيت *

* كتاب النكاح *

اي اب زوج بنته من كفؤ ولم ينفذ عند الامام رح * قتل الاب السكران اذا تزوجها
باقل من مهر مثلها * اي امرأة اخذت ثلثة مهور من ثلثة ازواج في يوم واحد * قتل
امرأة حامل طلقت ثم وضعت فلها كمال المهر ثم تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم
تزوجت فمات * اي رجل مات من اربع نسوة واحدة منهن تطلب المهر والميراث *
والثانية لا مهر لها ولا ميراث * والثالثة لها المهر دون الميراث * والرابعة لها الميراث
دون المهر * قتل هو عبد وزوجه مولاه امته ثم اعتقه ثم تزوج حرة ونصرانية * اي صغير
نوف النكاح على اجازته * قتل المكاتب الصغير اذا زوجه مولاه * اي اب زوج
بنته فلم يررض الولي فبطل * قتل العبد * اي جماع لا يوجب حرمة المصاهرة * قتل جماع
الصغيرة والبيثة * اي مطلقة نكحها الثاني ولم تحل * قتل اذا كان العقد فاسدا *
اي معتدة امتنعت رجعتها ولم تحل لغيره * قتل اذا اختسلت وبقيت لمعة بلا فضل *

* كتاب الطلاق *

اي رجل طلق ولم يقع * قتل اذا قال عنيت الاخبار كماذا * اي رجل قال كل امرأة
انزوجها حتى تقوم الساعة فهي طالق فتزوج ولم يقع * قتل اذا قصد ذلك الساعة التي هو
فيها وهذا اذا سكن * اي رجل له امرأتان ارضعت احدهما مصبا حرمت الاخرى
عليه وحدها * قتل رجل زوج ابنه الصغير امة فامتنعت فاخترت نفسها فتزوجت
باخر وله زوجة فارضعت المصبي الذي كان زوج صغيرتها بلن هذا الرجل حرمت

فمنها على زوجها * لانه صار ابيه من الارضاع فصار مترجاً حليمة ابنه فلا يجوز *

* كتاب العتاق *

اي مبد متق بلا اعتناق وصار مولاه ملكا * فقل هر بې دخل دارنا مع عبده
بلا امان والعبد مسلم متق واستولى على سيده ملكه * ويسأل بوجه آخر * اي رجل
صار مملوكا لعبد وصار العبد حراً * اي زوجين مملوكين تولد منهما ولد حر *
فقل الزوج عبد تزوج بالاذن امة ابيه باذنه فالولد ملك للاب وهو حر * لانه ابن
ابنه * اي رجل اعتق عبده وباعه وجاهز * فقل اذا ارتد العبد بعد عتقه فسياء سيده
وباعه * اي عبد ملق معتقه على شرط ووجد ولم يعتق * فقل اذا قال له ان صليت
ركعة فانت حر فصلاها ثم تكلم * ولو صلى ركعتين متق فالركعة لا بد من ضم اخرى
اليها لتكون جائزة * اي رجل اقر يعتق عبده ولم يعتق * فقل اذا اسند الى حال صباه *

* كتاب الايمان *

قال لامرأته ان خرجت من هذا الماء فانت طالق فما الحيلة * فقل تخرج ولا يحسن *
لان الماء الذي كانت فيه زال بالجريان * رجل اتى الى امرأته بكيس فقال ان
حللتك فانت طالق * وان فصصته فانت طالق * وان لم تخرجي ما فيه فانت طالق *
فاخرجت ما في الكيس ولم يقع * فقل ان الكيس كان فيه سكر او ملح فوضعه في الماء
فذاب ما فيه * امرأة تزيت بالحرير فقال لها زوجها ان لم اجامعك في هذه الثياب
فانت طالق فزعمتها وابت لبسها فما الخلاص * فقل ان يلبسها هو ويجامعها فلا يحسن * قال
ان لم اطأك مع هذه المقنعة فانت طالق * وان وطئتك معها فانت طالق فما الخلاص *
فقل ان يطأها بغيرها ولا يحسن مادامت المقنعة باقية وهما حيان * حلق لابطاسواها
ارادة فما الخلاص * فقل ان ينوي الوطي برجله فيصدق دبانة * له ثلث نسوة وله
نوبان فقال ان لم تلبس كل واحدة منهن ثوباً منها في هذا الشهر مشربين يوماً والا فانني
طوائق كيف الخلاص * فقل تلبس اثنتان منهن كل ثوباً ثم تلبس احداهن ثوباً عشرة
وتنزع ثوبها الاخرى بقية الشهر * حلق انه يشبعها من الجماع اليوم ان لم يفرقها
حتى انزلت نكاحها * ان طئت عاريا نكدا ولا بد فكنه اما الخلاص * فقل يطأها
ونصفه مكشوف والنصف ممتد *

* كتاب الحدود *

آي رجل مرق مائة من حرز ولا يطع * فقل اذا امرتها لم يذعنات كل مرة اقل من
مشرة * آي رجل مرق من مال ابيه وقطع * فقل اذا كان من الرضاة * آي رجل
قال ان شربت الخمر طائعا فعبدني حرفش بها طائعا وثبت بالبينه وعتق العدو لم يحد *
فقل اذا كانت رجلا وامرأتين *

* كتاب السير *

آي رجل آمن الفاقيل ولم يقتلوا وقتل هو * فقل حربي طلب الا امان لاولي نعدّها
ولم يعد نفسه * آي مرتد لا يقتل * فقل من كان اسلامه تبعا وفيه شبهة * آي حصن
لا يجوز قتل اهله ولا امان لهم * فقل اذا كان فيهم ذمي لا يعرف فلو خرج البعض حل
قتل الباقي * آي رضيع يحكم بالسلامه بلا تبعيته * فقل لقيط في دار الاسلام *

* كتاب المفقود *

آي رجل يعد ميتا وهو حي بنعم * فقل المفقود *

* كتاب الوقف *

آي شيء اذا انقله بنفسه لا يجوز اذا وكل به جاز * فقل الوقف اذا قبضه الواقف
لا يجوز واذا قبضه وكيله جاز * آي وقف آجره انسان ثم مات فانفسخت * فقل الوقف
اذا آجره الواقف ثم ارتد فمات فانه يصير ملكا لورثته وتنفسخ بموته *

* كتاب البيع *

آي بيع اذا عقد المالك لا يجوز واذا عقد من قام مقامه جاز * فقل بيع المريض بمعابة
يسيرة لا يجوز ومن وصيه جاز * آي رجل باع اباة ومسح حلاله * فقل رجل اذن
لعبه ان يتزوج حرة ففعل فولدت ابنا وماتت فورثها ابنها فطالب الابن مالكا ابيه
بمهرامه فوكله الاولاد في بيع ابيه واستيناف المهر من ثمنه ففعل جاز * آي رجل اشترى امه
ولا تحل له * فقل اذا كانت موطوءة ابيه او ابنه او مجوسية او اخقه من الرضاع
او مطبقته بنتين * آي خبز لا يجوز بيعه الا من الشافعية * فقل ما مجن بماء نجس قليل
لم يجوز بيعه من اليهود والنصارى * لانه اذا اكلهم لا يشترونه ولم يجوز بيعه اطلاقا
بخلاف الشافعية فانه عندهم طاهر فيجوز منهم بلا اطلاق *

* كتاب الكفالة *

أي كنبيل بالامر اذا ادعى لم يرجع * قتل مبد كنبيل مبد وبامره فادعى بقدر متقه *

* كتاب القضاء *

أي بيع يجبر القاضي عليه * قتل بيع العبد المسلم لكافر * والمصحف المملوك لكافر *
أي قوم وجبت عليهم يمين فلما حلف واحد سقطت من الباقيين * قتل رجل اشترى
دارا بابها في مكة نافذة وتذكان فديما في مكة فغير نافذة فجدد الجيران ولا يئنه له فاعلموا
فان نكلوا قضى له بفتح الباب وان حلف واحد فلا يمين على الباقيين * لان فائدة
الكنول وقد امتنع الحكم به بحلف البعض ذكره العمادى من فتاوى ابي الليث رح *
* كتاب الشهادات *

أي شهود شهدوا على شريكين فقبلت على احد هما دون الآخر * قتل شهود نصراني
شهدوا على نصراني ومسلم يعتقد مبد مشترك * أي شهود تقبل شهادتهم ولا يعرفون
المشهود عليه * قتل في الشهادة على الشهادة * أي شاهد جازله الكتمان * قتل اذا كان
الحق يقوم بغيره * او كان القاضي فاسقا * او كان يعلم انه لا يقبل * أي مسلمين لم تقبل
شهادتهما بشي * وشهد نصرانيان بضده فقبلت * قتل نصراني مات له اثنان مسلمان
شهدا ابناه انه مات نصرانيا * ونصرانيان شهدا انه مات مسلما قبل النصرانيان *

* كتاب الاقرار *

أي اقرار لا بد من تكراره * قتل الاقرار بالزنا * والاقرار بالدين على غير طاهر الرواية
ذكره ابن الشحنة * والثاني من اقرب ما يكون والطاهر انه لا وجود لتلك الرواية *
* كتاب الصلح *

أي صلح لو وقع فانه يبطل حق المصالح ويرد الخصم اليه * قتل لحق الصلح من الشفعة *
* كتاب المضاربة *

أي مضارب يفرم ما انفق من مده * قتل اذا لم يبق في يده من مالها بشي *
* كتاب الهبة *

أي اب وهب لابنه وله الرجوع * قتل اذا كان الابن مملوكا لاجنبي * أي
موهوب وجب دفع نمسه الى الواهب * قتل المسلم فيه اذا وهبه رب السلم الى

المعلم اليه وجب عليه رد راس المال *

* كتاب الاجارة *

خاف المتأجر من فسخ الاجارة باقرار الموجد بدين ما الحيلة * نقل ان يجعل
للمنة الاولى قليلا من الاجرة ويجعل للاخيرة الاكثر *

* كتاب الوديعة *

أي رجل ادمى وديعة فصدته المدمى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه *
نقل اذا اقر الوارث بان المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره * ولو صدته
الغرماء فيقضى القاضي دين الميت ويرجع المدمى على الغرماء لتصدقتهم *
وكذا في الاجارة * والمضاربة * والعارية * والرهن * أي مودع ضمن بالهلاك
نقل اذا ظهرت مستحقة * أي مودع لم يخالف وضمن * نقل اذا امره بدفعها الى
بعض ورثته فدفعها اليه بعد موته *

* كتاب العارية *

أي مستعير ملك المئع بعد الطلب * نقل اذا اطلب السفينة في لجة البحر * او السيف
ليقتل به ظلما * او لظرب عدما صار الصبي لا يأخذ الا نديها * او فرس الغازي في
دار الحرب * او عارية الرهن قبل قضاء الدين *

* كتاب المكاتب *

أي كتابة ينقضها غير المتعاقدين * نقل اذا كان المكاتب مديونا للغرماء نقضها *
أي مكاتب ومدة بوجازيعة * نقل اذا كاتبه حربي في دار الحرب او دبره ثم
اخرجه الى دار الاسلام * او لحق بدار الحرب مودعا بين يديهما المولى *

* كتاب الماذون *

أي مديون لا يثبت اذنه بالسكوت اذا رآه مولا يبيع ويشترى * نقل مديون القاضي *
* كتاب الفصب *

أي رجل استهلك ثوبا فلزمه شتان * نقل اذا استهلك احد مصراحي الباب او
زوجي خفي * أي غاصب لا يبرأ بالرد على المالك * نقل اذا كان المالك لا يعقل *
أي مودع بضمن بلا تعدي * نقل مودع الغاصب *

* كتاب الشفة *

آي مفتر مسلم له الشفع ولم تبطل * فقل هو الوكيل بالبراء *

* كتاب القسمة *

آي شركاء فيما يمكن قسمته اذا طلبوها لم يقسم * فقل السكة الغير النافذة ليس لهم ان يقسموها وان اجمعوا على ذلك *

* كتاب الاضحية *

آي مسلم عاقل ذبح وممي ولم تحل * فقل اذا سمى ولم يرد بها التسمية على الذبيحة * آي رجل ذبح شاة غير تعديا ولم يضمن * فقل شاة الاضحية في ايامها * او قصاب شذها للذبيح *

* كتاب الكراهية *

آي اناء من غير النقد ين يحرم استعماله * فقل المتخذ من اجزاء الادمي * آي اناء مباح الاستعمال يكره الوضوء منه * فقل ما خصه لنفسه * آي مكان في المسجد تكره الصلوة فيه * فقل ما عينه لصلوته دون غيره * آي ماء مسيل لا يجوز الشرب منه * فقل ما وضع الصبي فيه كوزا من ماء * آي رجل هدم دار غيره بغير اذنه ولم يضمنها * فقل اذا وقع الحريق في محلة فهدمها لاطفائه باذن السلطان * كتاب الجنائيات *

آي جان اذا مات المجني عليه فعليه نصف الدية * واذا ماش فالدية الكاملة * فقل الختان قطع حشفة الصبي خطا باذن ابيه * آي رجل قطع اذن انسان وجب عليه خمسمائة دينار * وان قطع راسه فعليه خمسون دينارا * فقل اذا خرج راس الولد فقطع انسان اذنه ولم يمت فعليه دينها * وان قطع راسه فعليه الفرة * آي شيء في الانسان نجس باثلاث دية وثلاثة اخماسها * فقل الاسنان *

* كتاب الفرائض *

ما اول ميراث قسم في الام لام * فقل ميراث معدن الرجب كذا في المخط * آي رجل قيل له اومن فقال بما اومى انما ترثني همتاك * وخالتاك * وجدناك * واخناك * وزوجناك * فقل مسيح تزوج بجدتي رجل مريض ام امه وام ابيه *

والمريض متزوج بجدة تي الصحيح كذلك * فولدت كل من جدتي الصحيح من
المريض بنتين * فالبنان من جدتي الصحيح ام امه خالقاء * والبنان من ام ابيه ممتاز *
وقد كان ابو المريض متزوجا ام الصحيح فولدت بنتين * هما اخنا الصحيح لأمه
والمريض لآبيه * فاذامات المريض فلا مرا تبه النعم * وهما جدنا الصحيح * ولبناته
البنان وهن ممتازا الصحيح وخالقاء * ولجدة تبه العمدس وهما امراة الصحيح *
ولاختيه لآبيه ما بقي وهما اخنا الصحيح لأمه * والمسئلة تصح من ثمانية واربعين
والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب *

تم الفن الرابع من الاشياء والنظائر ويليه الخامس منه وهو فن العجل *

* الفن الخامس من الاشياء والنظائر *

بسم الله الرحمن الرحيم *
بسم الله الرحمن الرحيم *
بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله الذي يعلم دقائق الامور من غير التباس * ويحكم بمقتضى عامه وان جهل
الناس * والصلوة والسلام على افضل من اعتمد عليه * وفوض الامور كلها اليه *
وبعد فهذا النوع الخامس من الاشياء والنظائر وهو فن العجل جمع حيلة وهي
الحذق في تدبير الامور وهي تغليب الفكر حتى يهتدى الى المقصود * واسلمها
الوارث واحدا طلب الحيلة كذا في المصباح * واحتمل مشاغل خارج في التعبير من
ذلك فاحترار كثير التعبير بكتاب العجل * واحترار كثير بكتاب المعارج * واحتراره
في المتنظ * وقال قال ابو سليمان كذبوا على محمد رح ليس له كتاب العجل وانما
هو الهرب من الحرام والتخلص منه حسن * قال الله تعالى وَخَذِ يَدَكَ مِنْهُمَا
فَأُضْرِبْ بِهِ وَلَا تَقْنُتْ * زدك في الخمر ان رجلا اشترى ماعنا من تمر بصا من فقال له
عليه السلام اَرَبَيْتَ هَلَا بَعْتَ تَمْرَكَ بِالْأَلْعَةِ ثُمَّ اَبَعْتَ بِسَعَةِ تَمْرًا وَهَذَا كَلَهُ اِذَا لَمْ
يُؤَدَّ اِلَى الضَّرَرِّ بِأَحَدٍ اَنْتَهَى * وفيه فصول * الاول في الصلوة * اذا صلى الظهر
اربعا فاقممت في المسجد فالحيلة ان لا تجلس على راس الاربعة حتى تنقلب هذه
الصلوة نفلا ويصلي مع الامام * الثاني في الصوم * الترم صوم شهرين متتابعين

ومما رجا شعبان فاذا شعبان نتهى يوما * فالحيلة ان يسافر منه الى السفر فيلهى اليوم
 الاول من شهر رمضان عما التزم * او لو حلف لا يصوم رمضان هذا يسافر ويفطر
 الثالث في الزكوة * من انصاف اراد منع الوجوب عنه * فالحيلة ان يتصدق بدرهم
 منه قبل التمام او يهب النصاب لابنه الصغير قبل التمام يوم * واختلفوا في الكراهة
 ومشاخرا ج اخذوا يقول محمد ربح دفعاً للضرورة من الفقراء * ومن له على فقير دين
 واراد جعله من زكوة العين * فالحيلة ان يتصدق عليه ثم يأخذه عنه من دينه وهو
 افضل من غيره * ولو امتنع المديون من دفعه له يمد يده ويأخذه منه لكونه ظفر بجنس
 حقه فان مانعه رفعه الى القاضي فيكلفه قضاء الدين او يوكل المديون خادماً دائماً
 بقبض الزكوة ثم بقضاء دينه بقبض الوكيل صار ملكاً للموكل * ونظر فيه باعكان عزله
 فبدفعه وبأتي ما تقدم * ودفعه بان يوكله ويغيب المال الى الوكيل الا في غيبته *
 ومنهم من اختار ان يقول كلما عزلتك فانت وكيلي * ودفع بان في صحة هذا التوكيل
 اختلافاً فان كان للطالب شريك في الدين يخاف ان يشاركه في المقبوض * فالحيلة ان
 يتصدق الدائن بالدین وبه المديون ما قبضه للدائن فلا مشاركة * والحيلة
 في التكفين بها التصديق بها على فقير ثم هو يكف فيكون الثواب لهما وكذا في تعبير المساجد *
 الرابع في الفدية * اراد الفدية من صوم ابيه او صلواته وهو فقير وعطي منوبين من الحنطة
 فقيرا ثم يستوبه ثم يعطيه وهكذا الى ان يتم * الخامس في الحج * اذا اراد الافاق
 دخول مكة بغير حرام من الميقات قصد مكاناً آخر داخل اموافيت كستان بني عامر *
 اذا اراد ان يكون لبيته محرم في السفر فزوجها من مبدع يعلّمها فقط * السادس في النكاح *
 ادعت امرأة نكاحه فانكر ولا بينة ولا يمين عنده الا امام عليه فلا يمكنها التزوج ولا يؤمر
 بتطليقها * لانه يصير مقراً بالنكاح * فالحيلة ان يأمره القاضي ان يقول ان كنت
 امرأتى فانت طالق لنا * ولو ادعى نكاحها فانكرت * فالحيلة في دفع اليمين عنها على
 قولها ان تزوج باخر * واختلف في صحة اقرارها بنكاح غائب * والحيلة في صحة هبة
 الا بديشاً من مهر بنته للزوج انها ان كانت كبيرة فانه يهب له كذا ياذنها على انها ان
 انكرت الاذن فانما من قوسه * واذا كانت صغيرة بحيل الزوج البنت بدلك القدر
 على الاب ان كان ملياً فيصير ويرأى الزوج * وانه اراد ان يزوج عبداً على ان يكون

الا مزله يزوجه على ان امرأته المولى يطلقها المولى كله اراد * واذا خافت المرأة
 الاخراج من بلد ما تزوجه على مهر كذا على ان لا يخرجها فاذا اخرجها كان لها تمام
 مهر مثلها او تقر لابيها ولولدها بدين فاذا اراد اخرجها منعها المقرلة * فان خاف المقرلة
 ان يحلفه الزوج ان له عليها كذا ابامها به لك المال ثيابا فاذا حلف لا ياتم * والارلى ان
 نستزى شيئا ممن تنق به او تكفل له ليكون على قول الكل فان محمدا راح خالف
 في الافرار * اراد ان يتزوجها وخيف من اوليائها فوكلته ان يزوجه من نفسه ثم
 بقول بحضرة الشهود تزوجت المرأة التي جعلت امرها الي بصداق كذا جوزة
 الخصاف ان كان كفوا * وذكر الحلواني ان الخصاف رجل كبير في العلم يصح
 الاقتداء به * ولو ادعت عليه مهرها وكان قد دفعه الى ابيها وخاف انكارها ينكر اصل
 النكاح وجاز له الحلف انه ماتر زوجها على كذا فاضد اليوم والاعتبار لبيته حيث كان
 مطلوما * حلف لا يتزوج * والحيلة ان يزوجه فضولي ويجزى بالعلم * كذا الاستزوج *
 ولو حلف لا يتزوج بنته تزوجه فضولي واجازه الاب لم يحث * السابع في الطلاق *
 كتب الى امرأته كل امرأة في غيرك وغير فلانة طالق ثم معاذك فلانة وبعث بالكتاب
 لها لم تطلق فلانة * وهذه حيلة جيدة * والحيلة للمطقة ثلثا ان يقول المحلل قبل العقد
 ان تزوجتك واجمعتك فانك طالق ثلثا او بائنة فيقع بالجماع مرة * فان خافت من امساكه
 بالجماع يقول ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلثة ايام ولم اجامعك فيما بين ذلك *
 والا حسن ان تتروجه على ان امرها بيدها في الطلاق بشرط ايدتها لك ثم قبوله *
 اما اذا بدأ المحلل فقال تزوجتك على ان امرك بيدك فقبلت لم يضر بيدها الا اذا
 قال على ان امرك بيدك بعد ما تزوجك فقبلت * واذا خافت ظهور امرها في التحليل
 تهب لمن تنق به مالا يشترى به مملوكا مراها قايما مع منه ثم يزوجه منه فاذا دخل
 به هو هبه منها وتقبضه فيفسخ النكاح ثم تبتع به الى بلد يباع * ونظر فيها بان العبد ليس
 بكفو * ويمكن حمله على رضا لولي او انها لولي لها * حلف ليطلقها اليوم * والحيلة ان
 يقول لها انت طالق ان شاء الله تعالى * او هي الي فلم تقبل * حلف لا يطلقها فحلفها
 اجتنبي او دفع له بدله لم يحث * ولو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج فاذا
 حكما شاعبا حكم بطلاق اليمين صحيح * ولو قال ان لم اطالك اليوم فانك طالق ثلثا *

فَالْحَيْلَةُ ان يَقُولَ اِنَّا اِنْتِ طَالِقٌ عَلَيَّ الْبَرِّ وَهُمْ وَلَمْ يَقْبَلْ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ الْفَتْوَى * اَنْكَرَ
 طَلَقَهَا * فَالْحَيْلَةُ ان تَدْخُلَ بَيْتَانِمْ يَقَالُ لَهُ اَنْتِ امْرَاةٌ فِي هَذَا الْبَيْتِ فَيَقُولُ لَا لَعْدَمَ
 عِلْمِهِ فَيَقَالُ لَهُ كُلُّ امْرَاةٍ لَكَ فِيهِ فَيَقْبَلُ بَائِسًا فَيَجِبُ بِهِ لَكَ فَتُظْهِرُ فَيُشْهَدُ وَنَ عَلَيْهِ * حَلْفُ
 ان لَمْ تَطْبُخْ قَدَرًا نَصْفَهَا حَلَالًا وَنَصْفَهَا حَرَامٌ فَهِيَ طَالِقٌ * فَالْحَيْلَةُ ان تَجْعَلَ الْخَمْرَ فِي الْقَدَرِ
 نَمْ تَطْبُخُ الْبَيْضَ فِيهِ * حَلْفُ لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ * فَالْحَيْلَةُ حَمْلُهُ فِيهَا * فِي فِيهِ لَقْمَةٌ فَقَالِ
 ان اَكَلْتَهَا فَهِيَ طَالِقٌ وَاِنْ طَرَحْتَهَا فَهِيَ طَالِقٌ * فَالْحَيْلَةُ ان يَأْكُلَ النِّصْفَ وَيَطْرَحَ
 النِّصْفَ اَوْ يَأْخُذَ هَا مِنْ فِيهِ اِنْسَانٌ بَغِيْرَ امْرَاةٍ * الثَّامِنُ فِي الْخَلْعِ * سَمِعْتُ اِبْنَ حَنِيفَةَ رَحِ
 مِنْ رَجُلٍ قَالِ لَا مَرَأَتَكَ اَنْتِ طَالِقٌ ثَنَانٍ سَالَتْنِي الْخَلْعَ وَلَمْ اُخْلَعْكَ * وَحَلَفْتُ هِيَ
 بِالْعَتَقِ ان لَمْ تَسْأَلْهُ الْخَلْعَ قَبْلَ اللَّيْلِ فَقَالِ اِبْنُ حَنِيفَةَ رَحِ لِلْمَرْأَةِ سَائِلَةَ الْخَلْعِ فَمَا لَنَ فَقَالِ
 لَهُ قُلْ خَلَعْتُكَ عَلَيَّ الْبَرِّ فَقَالِ لَهَا قَوْلِي لَا اَقْبَلُ * فَقَالَتْ * فَقَالِ قَوْمِي وَاَذْهَبِي مَعَ
 زَوْجِكَ فَقَدْ بَرَّكَ لَكُمْ * وَحَيْلَةُ اُخْرَى ان تَبِيعَ الْمَرْأَةُ جَمِيعَ مَمَالِكِهَا مِمَّنْ تَتَّقِ بِدَقْلِ
 مَضِيِّ الْيَوْمِ نَمْ تَسْتَرِدُّهُ بَعْدَ * الثَّامِنُ فِي الْاِيْمَانِ * لَا يَتَزَوَّجُ بِالْكَوْفَةِ يَعْقِدُ خَارِجَهَا
 وَلَوْ فِي سَوَادِهَا مَا بِنَفْسِهِ اَوْ بَوَكِيلِهِ * لَا يَزَوِّجُ عِيْدَهُ مِنْ امْتِنَ نَمْ ارَادَهُ * فَالْحَيْلَةُ ان
 يَبِيعُهَا مِنْ ثَقَةٍ فَيَزَوِّجُهَا نَمْ يَسْتَرِدُّهَا * لَا يَطْلُقُهَا بِبَخَارٍ اِيْخْرَجُ مِنْهَا نَمْ يَطْلُقُهَا اَوْ يُوْكَلُ
 فَيَطْلُقُهَا خَارِجَهَا * حَلْفُ لَا يَتَزَوِّجُهَا يَعْقِدُ مَرَّتَيْنِ * قَالِ ان تَزَوَّجْتَهَا فَهِيَ طَالِقٌ تَزَوَّجَهَا
 اِلَّا وَلِيَّ ان يَطْلُقُهَا لِتَحِلَّ لِغَيْرِهِ بَيِّعْتَنِي * حَقَّقَتْهُ امْرَاَتُهُ بَانِ كُلِّ جَارِيَةٍ تَشْتَرِيهَا فَهِيَ حُرَّةٌ *
 فَقَالِ نَعَمْ نَاوِيَا قَرِيْبَةً عَيْنَهَا صَحَّتْ نَيْتُهُ * وَلَوْ نَوِيَا بِالْجَارِيَةِ السَّفِينَةَ صَحَّتْ نَيْتُهُ * وَلَوْ
 قَالِ كُلُّ امْرَاةٍ اَنْتِ زَوْجَتَا عَلَيَّ رَقَبَتِكَ صَحَّتْ * مَوْضُ طَلْقٍ غَيْرُهُ يَمِينًا فَقَالِ
 نَعَمْ لَا يَكْفِي وَلَا يَصْبِرُ حَالًا وَهُوَ الصَّحِيْحُ كَذَا فِي النَّاتَا رَخَانِيَّةٍ * وَطَلْقُ هَذَا اِنَّمَا يَقَعُ مِنْ
 التَّمَالِيْقِ فِي الْمَحَاكِمِ ان الشَّاهِدَ يَقُولُ لِلزَّوْجِ تَعَالَيْكَ فَيَقُولُ نَعَمْ لَا يَصِحُّ عَلَيَّ الصَّحِيْحُ *
 اَنْ فَعَلْتُ كَذَا فَعِيْدِي حَرِيْبِيْعُهُ نَمْ يَفْعَلُ نَمْ يَسْتَرِدُّ * اَلْحَيْلَةُ فِي بَيْعِ مَدْبُورٍ يَعْتَقُ بِمَوْتِ
 صِيْدِهِ ان يَقُولُ اِذَا مِتُّ وَاَنْتِ فِي مِلْكِي فَانْتِ حُرَّةٌ * اَنْتِضَّ الْبَيْعُ بِأَقَالَةٍ اَوْ خِيَارِ نَمْ اِدْعَى
 بِهِ * فَالْحَيْلَةُ ان يَحْلِفَ لِمَدْعَى عَلَيْهِ نَاوِيَا مَكَانًا فَيَمُرُّ مَكَانَهُ اَوْ مَكَانًا فَيَمُرُّ مَكَانَهُ * حَلْفُ لَا
 يَشْتَرِيهِ بَاثْنَا عَشْرَ دَرَاهِمًا يَشْتَرِيهِ بِأَحَدٍ عَشْرَ شَيْءٍ آخَرَ فَيُرَادُ رَاهِمٌ * لَا يَبِيعُ الثَّوْبَ مِنْ
 فُلَانٍ بِنَهْمٍ اَبَدًا * فَالْحَيْلَةُ بَيْعُ الثَّوْبِ مِنْهُ وَمِنْ آخَرٍ اَوْ يَبِيعُهُ مِنْهُ بَعْضٌ اَوْ يَبِيعُهُ الْبَعْضَ

وَهِيَ الْبَعْضُ * أَوْ بَوَّلَ بَيْعَهُ مِنْهُ * أَوْ بَيْعَهُ فَضُولِي مِنْهُ وَيَجْزِي الْبَيْعُ * لَا يَشْتَرِيهِ بِشَيْءٍ بِالْخَبَارِ
 * وَفِيهِ نَظَرٌ * أَوْ يَشْتَرِيهِ مَعَ آخَرٍ * أَوْ يَشْتَرِيهِ الْأَسْهُمَا ثُمَّ يَشْتَرِي السَّهْمَ لِابْنَةِ الصَّغِيرِ * عَبْدٌ
 حُرٌّ أَوْ أَخَذَ دَيْنَهُ مَتَرَفًا * يَأْخُذُهُ الْإِدْرَهْمَا * حَلْفٌ لِيَأْخُذَنَّ مِنْ فُلَانٍ حَقَّهُ أَوْ لِيَقْبِضَنَّ
 ثُمَّ إِرَادَانِ لَا يَأْخُذُ مِنْهُ يَأْخُذُ مِنْ وَكِيلِ الْحُلُوفِ عَلَيْهِ أَوْ مِنْ كَفِيلِهِ أَوْ مِنْ حَوِيلِهِ * وَقِيلَ
 يَحْنُثُ * أَنْ أَكَلْتُ مِنْ هَذَا الْخُبْزِ * يَدْفَعُهُ وَيَلْقِيهِ فِي عَصِيدَةٍ وَيَطْبُخُهُ حَتَّى يَصِيرَ هَالِكًا فَيَأْكُلُهُ *
 لَا يَأْكُلُ طَعَامًا لِفُلَانٍ * يَبِيعُهُ لَهُ أَوْ يَهْدِيهِ فَيَأْكُلُهُ * أَنْ صَعِدْتَ فَكُذِّا أَوْ أَنْ نَزَلْتَ فَكُذِّا *
 يَحْمِلُهَا وَيَنْزِلُ بِهَا * لَا يَنْفِقُ عَلَيْهَا * يَهْبِهَا مَا لَا تَنْفِقُ أَوْ يَبِينُهَا فَتَبْطُلَ الْيَمِينُ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا *
 أَوْ تَسْتَأْجِرُ زَوْجَهَا كُلَّ سَنَةٍ بِكَذِّ الْعُلَى أَنْ يَتَجَرَّ لَهَا فَمِ الْكَسْبِ لَهَا * وَأَنْ كَانَ مَا نَعَا تَسْتَأْجِرُهُ
 لِيَقْبِلَ الْعَمَلُ * طَلَبْتُ أَنْ يَطْلُقَ صَرَّتْهَا * فَالْحِمْلَةُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْرَى أَسْمَاهَا عَلَى اسْمِ
 الضَّرَةِ ثُمَّ يَقُولُ طَلَّقْتُ امْرَأَتِي فَلَانَةً أَوْ يَالْجَدِيدَةَ * أَوْ يَكْتُبُ اسْمَ الضَّرَةِ فِي كَفِّهِ الْيَسْرَى
 ثُمَّ يَقُولُ طَلَّقْتُ فَلَانَةَ مَشِيرًا بِالْيَمِينِ إِلَى مَا فِي كَفِّهِ الْيَسْرَى * حَلْفُهُ السَّرَاقُ أَنْ لَا يَخْبُرَ
 بِأَسْمَائِهِمْ * تَعَدُّ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ فَمَنْ لَيْسَ بِسَارِقٍ يَقُولُ لَا أَوْ بَالِسَارِقٍ يَسْكُتُ عَنْ اسْمِهِ فَيَعْلَمُ
 أَلَوْ إِلَى السَّرَاقِ وَلَا يَحْنُثُ الْحَالِفُ * لَا يَسْكُنُهَا وَشَقَّ عَلَيْهِ * نَقَلَ الْأَمْتَعَةَ * يَبِيعُهَا مِمَّنْ
 يَنْقُبُ بِهِ وَيُخْرِجُ * أَنْ لَمْ أَخْذْ مِنْكَ حَقِّي وَقَالَ الْآخِرَانِ اعْطَيْتُكَ * فَالْحِمْلَةُ لَهَا أَلَا خُذَ
 جَبْرًا * الْعَاشِرُ فِي الْأَعْتَاقِ وَتَوَابَعَةٍ * الْحِمْلَةُ لِلشَّرِيكِينِ فِي تَدْبِيرِ الْعَبْدِ وَكِتَابَتِهِ لَهَا أَنْ
 يُوَكَّلَا مِنْ فِعْلِهِ ذَلِكَ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ * الْحِمْلَةُ فِي صَتَقِ الْعَبْدِ فِي الْمَرَضِ بِلَا سَعَايَةٍ أَنْ يَبِيعَهُ
 مِنْ نَفْسِهِ وَيَقْبِضَ الْبَدَلَ مِنْهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْعَبْدِ مَالٌ دَفَعَ الْمَوْلَى لَهُ لِيَقْضِيَهُ مِنْهُ بِحَضْرَةِ
 الشُّهُودِ * وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ اقْرَأَ الْمَوْلَى لَهُ بِالْقَبْضِ * اعْتَقَهُ وَلَمْ يَشْهَدْ حَتَّى يَمْرُضَ
 فَإِنْ اقْرَأَ مَتَبَّرًا مِنَ الثَّلَاثِ * فَالْحِمْلَةُ أَنْ يَقْرَأَ بِالْعَبْدِ لِرَجُلٍ ثُمَّ الرَّجُلُ يَبْعَثُهُ * إِذَا إِرَادَانِ
 يَطْأُ جَارِيَتَهُ وَلَا يَمْتَنِعُ * يَبِيعُهَا لَوُلِدَتْ * يَهْبِهَا لِابْنَةِ الصَّغِيرِ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا فَإِذَا وَلَدَتْ فَالْأَوْلَادُ
 أَحْرَارٌ وَلَا تَكُونُ أُمٌّ وَلَدَ * الْعَادِي عَشْرُ فِي الْوَقْفِ وَالصَّدَقَةِ * إِرَادَ الْوَقْفَ فِي مَرَضٍ
 مَوْتِهِ وَخَافَ عَدَمَ اجَّازَةِ الْوَرِثَةِ يَقْرَأُهَا وَقَفَ رَجُلٌ وَأَنْ لَمْ يَسْمَهُ وَأَنَّهُ مَتَوَلِّيُهَا
 وَهِيَ فِي يَدِهِ * إِرَادَ وَقْفَ دَارَةٍ وَقَفَا صَحْبًا اتَّفَقَا لِيَجْعَلَهَا صَدَقَةً مَوْقُوفَةً عَلَى الْمَسَاكِينِ
 وَيُسَلِّمُهَا إِلَى الْمُتَوَلِّيِّ ثُمَّ يَتَنَازَعَانِ فَيَحْكُمُ الْقَاضِي بِاللِّزُومِ أَوْ يَقُولُ أَنْ قَاضِيًا حَكَمَ
 بِصِحَّتِهِ فَيُلْزَمُ وَإِنْ أَيْطَنَهُ قَاضٍ كَانَ دَفْعَةً * إِذَا شَرَى الشَّرِكَةُ * الْحِمْلَةُ فِي أَجْوَارِهَا

في العروص ان يبيع كل نصف متاعه بنصف متاع الآخر ثم يعقدانها وهي معروفة *
 الثالث مشر في الهبة * ارادت هبة المهر من الزوج على المهران خلصت من الولادة
 يعود المهر عليه * فالحيلة ان يبيعها شيئاً مستورا بمقدار المهر فاذا ولدت تنظر اليه فترده
 بخيار الروية * وان ماتت فقد برئ الزوج * وهكذا اقيم له دين واراد السفر على
 انه ان مات يبرأ المديون والافهوى على حاله يفعل ذلك * قال لها ان لم تهينني
 صدقك اليوم فانت طالق * فالحيلة فيه ان تشتري منه ثوباً ملفوفاً بمهرها ثم ترده
 بعد اليوم فيبقى المهر ولا حث * الرابع عشر في البيع والشراء * اراد بيع داره على
 انه ان امكده سلمها والارد الثمن * فالحيلة ان يقرأ المشتري ان البائع بامها وهي في
 يد ظالم يقرأ بالعصب ولم تكن في يد البائع ولولا ذلك لكان للمشتري حبس البائع
 على تسليمها هكذا ذكر الخصاص رح وهاجوا عليه تعليم الكذب * وكذلك قيب على
 الامام الاظم رح في قوله اذا باع حبلى وخاف المشتري من البائع ان يدمي
 حبلاها وينقض البيع * قال فالحيلة ان يأمر البائع بان يقربان الحبلى من عبده او من
 فلان حتى لو ادعاه لم تسمع * واجيب عنهما بأنه ليس امر بالكذب وانما المعنى انه
 لو فعل كذا لكان حكمه كذا * اراد شراء شيء وخاف ان يكون البائع قد باعه فاراد
 المشتري انه ان استحق يرجع على البائع بضعف الثمن ويكون حلاله * فالحيلة ان
 يبيع له بضعف الثمن ثوباً كمائة دينار مثلاً ثم يشتري الدار بمائة دينار ويدفع الثوب
 له بالمائة فاذا استحققت رجع بالمائتين * ولو اراد البيع بشرط الجزاء من كل عيب
 وخاف من شافعي باع من رجل غريب ثم الغريب يبيع من المشتري * الحيلة في
 بيع جارية يعتقها المشتري ان يقول ان اشتريتها فهي حرة فاذا اشتراها عتقت *
 واذا اراد المشتري ان يخذله زاد بعد موتي فتكون مدبرة * اراد شراء انا ذهب
 بالف وليس معه الا النصف ينقده ما معه ثم يستقرضه منه ثم ينقده فلا يفسد بالتفرق
 بعد ذلك * لم يرغب في القرض الا بربح * فالحيلة ان يشتري منه شيئاً قليلاً بقدر مراده
 من الربح ثم يستقرض * اذا اراد البائع ان لا يخاصمه المشتري ببيع يأمره البائع
 ليقول ان خاصمتك في هيب فهو صدقة * وان اراد البائع ان لا يرجع عليه المشتري
 اذا استحق * فالحيلة ان يقرأ المشتري بأنه باعه من البائع * الخامس عشر في الاستبراء *

الحيلة في عدم لزومه ان يزوجه البائع او لا ممن ليس تحته حرة ثم يبيعها ويقبضها
 ثم يطلقها قبل الدخول بها * ولوطلقها قبل القبض وجب على الاصح * او يزوجه
 المشتري قبل القبض كذلك ثم يقبضها فيطلقها * ولوخاف ان لا يطلقها يجعل امرها بيده
 كلما شاء * وانما قلنا كما شاء لثلاث مصلح على المجلس او يزوجه المشتري قبله ثم يشتريها
 ويقبضها * واختلفوا في كراهية الحيلة لا سقاطه * السادس عشر في المداينات * الحيلة
 في ابراء المدين ابراء باطلا * وتاجيله كذلك * او صلحه كذلك ان يقرأ الدائن
 بالدائن لرجل ينق به ويشهد ان اسمه كان عارية وبو كعله بقبضه ثم يذهب
 الى القاضي ويقول المقر له انه كان لي باسم هذا الرجل مائة فلان كذا وكذا فبقوله
 بذلك فيقول المقر له للقاضي امتنع هذا المقر من قبض المال وان يحدث فيه حدا
 او احجر عليه في ذلك فيحجر القاضي عليه ويمتنعه من قبضه فاذا فعل ذلك ثم ابرأ أو
 اجل او صالح كان باطلا * وانما احتيج الى حجر القاضي لان المقر هو الذي
 يملك القبض فلا تفيد الحيلة تنبته فانه يغفل منه ثم قال الخفاف رح بعده * وقال
 ابو حنيفة رح يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد اقراره وتاجيله وابهاهته وهبته *
 لانه لا يرعى الحجر جائزا * الحيلة في تحول الدين لغير الطالب اما لا قرار كما سبق *
 او الحوالة * او ان يبيع رجل من الطالب شيئا بماله على فلان * او يصالح معا على
 المطلوب بعده فيكون الدين لصاحب العبد * اذا اراد المدينون التاجيل وخاف
 ان الدائن ان اجله يكون وكيل في البيع فلم يصح تاجيله بعد العقد * فالحيلة ان يقرأ
 المال حين وجب كان مؤجلا الى وقت كذا * اذا اراد احد الشريكين في دين ان يؤجل
 نصيبه وابي الآخر لم يجز الا برضا * فالحيلة ان يقرأ ان حصته من الدين حين
 وجب كان مؤجلا الى كذا * واذا اراد المدينون التاجيل وخاف ان يكون الطالب
 اقرب الدين لغيره واخرج نفسه من قبضه * فالحيلة ان يضم الطالب للمطلوب ما يدركه
 من درك ما قبله من اقرار تلجئة وهبة وتوكيل وتعليك وحدث احده يطل به
 التاجيل الذي استحقه فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك او يرد عليه ما يلزمه *
 فاذا احتال بهذا ثم ظهر انه اقرب المال قبل التاجيل واخذ المال منه كان له حق الرجوع
 على الطالب فيكون عليه الى اجله * وحيلة اخرى ان يقرأ الطالب بقبض الدين

بتاريخ معين ثم يقرأ المطلوب بعده يوم بمثل الدين للطالب مؤجلاً فاذا خاف كل من صاحبه احضر الشهود وقال لا تشهد واعلينا الا بعد قراءة الكتابين فاذا اقر احداً وامتنع الآخر لا تشهد واعلى المقر * ونظر فيه فان للشاهد ان يشهد وان قال له المقر لا تشهد * وجوابه ان محله فيما اذا لم يقل له المقر لا تشهد على المقر * اما اذا قال له لا تسعه الشهادة * الحيلة في تأجيل الدين بعد موت من عليه فانه لا يصح اتفاقي الاصح ان يقر الوارث بانه ضمن ماعلى الميت في حيوته مؤجلاً الى كذا ويصدق الطالب انه كان مؤجلاً عليها ويقر الطالب بان الميت لم يترك شيئاً والا فقد حل الدين بموته فيؤمر الوارث بالبيع لقضاء الدين * وهذا على ظاهر الرواية من ان الدين اذا حل بموت المدين لا يحل على كفيله * السابع عشر في الاجارات * اشترأ المرمة على المستاجر يفسدها * والحيلة ان ينظر الى قدر ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يأمره الموجد بصرفه اليها فيكون المستاجر وكيل بالانفاق فان ادعى المستاجر الانفاق لم تقبل منه الا بحجة * ولو اشهد له الموجد ان قوله مقبول بلا حجة لم تقبل الا بها * والحيلة ان يجعل المستاجر للمرمة ويدفعه الى المؤجر ثم الموجد يدفعه الى المستاجر ويأمره بالانفاق في المرمة فيقبل بالبيان او يجعل مقدارها في يد عدل * وتواستاجر عرصه باجرة معينة واذن له رب العين بالبناء فيها من الاجر جاز * واذ انفق في البناء استوجب عليه قدر ما انفق فيلتميان قصاصاً ويتراد ان الفضل ان كان والبناء للمؤجر * ولو امره بالبناء فقط فبنى اختلفوا * قبل للآجر * وقيل للمستاجر * الحيلة في جواز اجارة الارض المشغولة بالزرع ان يبيع الزرع من المستاجر اولاً ثم يواجره * وقيل بعضهم بما اذا كان بيع رغبة * اما اذا كان بيع هزل ونجاسة فلا لبقائه على ملك البائع * وعامة الرغبة ان يكون بقيمته او بالكثرة وبقصان يسير * اشترأ خراج الارض على المستاجر غير جائز كاشترأ المرمة * والحيلة ان يزيد في الاجرة بقدره ثم يأذنه بصرفه * وفيه ما تقدم في المرمة * اشترأ العلف وطعام الغلام على المستاجر غير جائز * والحيلة ما تقدم في المرمة * الاجارة تنفسخ بموت احدهما * واذ اراد المستاجر ان لا تنفسخ بموت المؤجر يقر المؤجر بانها للمستاجر عشر سنين يزرع فيها ما شاء وما خرج فهو له * او يقر بانه آجره لرجل من المسلمين ويقر المستاجر بانه استأجره لرجل

المسلمين فلا تبطل بموت أحدهما * وإذا كان في الأرض عين نبط أو قمر فاراد أن يكون للمستاجر يقر رباها أنها للمستاجر عشرينين وله حق الانتفاع عشرينين فيجوز * إذا آجر أرضه وفيها نخل فاراد أن يسلم الثمر للمستاجر يدفع النخل إلى المستاجر معا ملة على أن يكون لرب المال جزء من ألف من الثمرة والباقى للمستاجر * الثامن عشر في منع الدعي * إذا ادعى عليه شيئا باطلا فالحيلة لمنع اليمين أن يقر به لا بینه الصغير أو الاجنبي * وفي الثاني اختلاف * أو يعبر لغيرة خفية فيعرضه المستعبر للبيع فساومه الدعي فتبطل دعواه ولو ادعى عدم العلم به * ولو صيغ الثوب فساومه بطلت ولو قال لم أعلم * أو يبيع المدعى عليه معن يثق به ثم يهبه للمدعى ثم يستحقه المشتري بالينة * التاسع عشر في الوكالة * الحيلة في جواز شراء الوكيل بالمعين لنفسه أن يشتريه بخلاف جنس ما أمر به أو بأكثر مما أمر به أو يصرح بالشراء لنفسه بحضرة موكله أو يوكل في شرائه * الحيلة في صحة إبراء الوكيل عن الثمن اتفاقا أن يدفع له الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن له * أراد الوكيل أنه إذا أرسل المتاع للموكل لا يضمن * فالحيلة أن يأذن له في بيعه * وكذا لو أراد الإيداع يستأذنه أو يرسله الوكيل مع أجير له * لأن الاجير الواحد من عياله * أو يرفع الوكيل الأمر إلى القاضي فيأذنه في إرسالها * العشرون في الشفعة * الحيلة أن يهب الدار من المشتري ثم يهبه قدر الثمن وكذا الصدقة * أو يقر بها لمن أراد شراء هائم يقر أنه خوله بقدر ثمنها * أو يهب له أو يتصدق عليه بجزء مما يلي دار الجار بطريقة ثم يبيعه الباقي * الحادي والعشرون في الصلح * مات وترك ابنا وزوجة ودار فادعى رجل أنه ارفصا لصاحبه على مال فان صاحبا على غير اقرار فمال عليهما اثنا عشر الدار بينهما اثنا عشر الا فمال عليهما نصفان كالدار * فالحيلة في جعل الاقرار كغيره أن يصالح اجنبي عنهما على اقرار على أن يسلم لها الثمن وله سبعة * أو يقر المدعي بأن لها الثمن والباقي لابن * الثاني والعشرون في الكفالة * الثالث والعشرون في الحوالة * الحيلة في عدم الرجوع إذا افلس المحال عليه أو مات مغلسا أن يكتب أن الحوالة على فلان مجهول * والحيلة في عدم براءة المحيل أن يضمن المحال عليه * الرابع والعشرون في الرهن * الحيلة في جواز رهن المشاع أن يبيع

منه النصف بالخيار ثم يوهنه النصف ثم يفسخ البيع * التحيلة في جواز انتفاع المرتهن
 بالرهن ان يستعير بعد الرهن فلا يطل بالعارية ويطل بالاجارة لكن يخرج من
 الضمان مادام مستعمله فاذا فرغ عاد الضمان * التحيلة في اثبات الرهن عند القاضي
 في غيبة الزاين ان يدعيه انسان فيدفعه بانه رهن عنده ويثبت فيقضى القاضي بالرهنية
 ودفع الخصومة * الخامس والعشرون في الوصية * الوصايا لا تقبل التخصيص بنوع
 ومكان وزمان فاذا خصص زيد بمصر وعمر بالشام واراد ان ينفرد كل * فالتحيلة
 ان يشترط لكل ان يوكل ويعمل برأيه او يشترط له الا نفراد * التحيلة في ان يملك
 الوصي عزل نفسه متى شاء ان يشترطه الموصي عزل نفسه وقت الايصاء * التحيلة
 في ان القاضي يعزل وصي الميت ان يدعي ديناً على الميت فيخرجه القاضي ان لم
 يبرأ منه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب *

* ثم الفن الخامس من الاشياء والنظائر ويتلوه الفن السادس منه هو فن الفروق *
 * الفن السادس من الاشياء والنظائر *

 * بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى * وبعد فهذا هو الفن السادس من كتاب
 الاشياء والنظائر وهو فن الفروق * ذكرت فيها من كل باب شيئاً جمعتها من فروق
 الامام الكرايسي المسمى بملقيح المحبوبي *
 * كتاب الصلوة وفيها بعض مسائل الطهارة *

البعرة ان سقطت في البئر لا تجس الماء ونصفها بجسه * والفرق ان البعرة عليها
 جلدة تمنع من الشروع ولا كذلك النصف * وفي الحلب على هذا القياس * ولا يجب
 عليه ان يوضي امرأته المريضة بخلاف عبده وامته * والفرق ان العبد ملكه فيجب عليه
 اصلاحه لا المرأة * لا يترج ماء البئر كنهه بالفارة و يترج من ذنبها * والفرق ان الدم
 يخرج من ذنبها فيترج الكل له * ولو نظر اصلي الى المصحف وقرأ منه فسدت لا الى
 فرج المرأة بشهوة * لان الاول تعليم وتعلم فيها لا الثاني * قال الامام بعد شهر كنت
 مجوسياً فلا اعادة عليهم * ولو قال صليت بلا وضوء اردني نوب نجس اعاد وان كان

متيقنا * والفرق ان اخباره الاول مستنكر بعيد والثاني محتمل * اقيمت بعد شروعه
متنقلا لا يقطعها ومفترضا يقطعها ولا يأنم * والفرق ان الثاني لا صلاحها لا الاول *
مور الفارة نجس لا يبولها للضرورة * وجد ميتاني دار الحرب مع زنا روفي حجره مصحف
يصلى عليه * وفي دار الاسلام لا * لانه في دار الحرب قد لا يجد امانا لاله بخلافه
* في دار الاسلام *

* كتاب الزكوة *

يجوز تعجيلها عن نصاب بعد ملك نصاب وقبل الحول * ولا يجوز تعجيل العشر بعد
الزرع قبل النبات * والفرق انه فيها تعجيل بعد وجود السبب وفيه قبله * الوكيل
بدفعها له دفعها لقرابته ونفسه وبالبيع لا يجوز * والفرق ان مبنی الصدقة على المساومة *
والمعاوضة على المضايقة * شك في ادائها بعد الحول اذ اها في اداء الصلوة بعد
الوقت لا * والفرق ان جميع العمر وقتها فهي كالصلوة اذ اشك في ادائها في الوقت *
اشترى زعفرانا ليجعله على كعك التجارة لا زكوة فيه ولو كان سمسا وجبت *
والفرق ان الاول مستهلك دون الثاني * والملح والحطب للطبخ * والحرص
والصابون للقصار * والشب والقرطلد باع كالزعفران * والمصفر والزعفران للصباغ
كالسهم * والفرق ظاهر *

* كتاب الصوم *

ند رصوم يومين في يوم لا يلزمه الا واحد * ولوند رحجتين في سنة لزمتاه * والفرق
امكان حجتين فيها بنفسه وبالنائب بخلافه * ذاق في رمضان من الملح قليلا كفر
لو كثير الا * لان قليله نافع وكثيره مضر * وقضى وكفر بابتلاع مسممة من خارج لان
مضغها * لانها تتلاشى بالمضغ دون الابتلاع *

* كتاب الحج *

لورمي الجمرة بالبعرجا زوبا لجواهر لا * لان في الاول استخفافا بالشيطان وفي الثاني
بمزا * لودل المحرم على قتل ميد لزمه الجراء ولودل على قتل مسلم لا * والفرق
ان الاول محظور احرامه والثاني محظور بكل حال * ولو غلطوا في وقت الوقوف
لا اعادة في الصوم والاضحية اما دوا * والفرق ان تدارك في الحج منعذ روفي

غزوة متيمر* أعتق العبد بعد حجه حج الاسلام ولو امتغنى الفقير كناه* والفرق
انعدام السبب في حق الفقير دون العبد* والصبي كالعبد* والاعمى والزمن
والمرأة بلا محرم كالفقير*

* كتاب النكاح *

النكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق والملك بالبيع ونحوه لا* والفرق ان النكاح
فيه حق الله تعالى* لان الحبل والحرمه حقه سبحانه وتنع بخلاف الملك* لانه حق العبد*
للأب قبض صدقتها قبل الدخول وهي بكر بالغه لا قبض ما وهبه الزوج لها* لو قبض
لها كان له الاسترداد* والفرق انها تستحي من قبض صدقتها فكان اذا دلالة
بخلافها في الموهوب* لو مس امرأة بشهوة حرم اصولها وفروعها ان لم ينزل وان
انزل لا* لان الاول دايع للجماع فاقيم مقامه بخلافه في الثاني* مس الدبر
بوجب حرمة المعاهرة لا جماعه* لان الاول دايع الى الولد لا الثاني* تزوج
امه على ان كل ولد تلده حرمه النكاح والشرط* ولو اشتراها كذلك فسد* لان
الثاني يفسد الشرط لا الاول*

* كتاب الطلاق *

قال لست امرأتي وقع ان نوى ولو زادوا لله لا وان نوى* لا احتمال الاول
الانشاء في الثاني تمحض للاخبار بحل وطئ المطلقة رجعا لا السفربها* والفرق ان
الوطئ رجعة بخلاف المسافرة* تقبيل ابن الزوج المعتدة من بائن لا يحرمها ولها
النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم مصادفته النكاح في الاول بخلافه في الثاني*
انت طالق ان دخلت الدار عشا فدخلت لا يقع شيء حتى تدخل عشا* ولو قال
انت طالق ان دخلت الدار ثلثا فدخلت مرة وقع الثلث* لان العدد في الاول لا يصح
للطلاق ويصح للدخول بخلافه في الثاني* للموكل عزل وكيله بالطلاق ولو وكلها
بطلاقها لا* لانه تملك لها يقع الطلاق والعناق والابراء والتدبير والنكاح وان
لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة* والفرق ان تلك
متعلقة بالانفاذ لا رضيا بخلاف الثانية*

* كتاب المعتاق *

لواضافه الى نرجه عتق لالاى ذكره * لان الاول يعبر به عن الكل بخلاف الثاني *
وتوال عتقك علي واجب لا يعتق بخلاف طلاقك علي واجب * لان الاول يوصف
به دون الثاني * وتوال كل عبدا شتر بتمه فهو حر فاشترائه فاسد انتم صحيحا لا يعتق *
وفي النكاح تطلق لانحلال اليمين في الاول بالفاسد بخلاف الثاني * اعتق احد عبديه
ثم قال لم اعن هذا يعتق الآخر وكذا في الطلاق بخلافه في الافرار فانه لا يتعين
الآخر * لان البيان واجب فيهما فكان متعينا اقامه له والله اعلم بالصواب *

تم الفن السادس من الاشياء والنظائر ويتلوه
الفن السابع منها وهو في الحكايات والمراسلات *
* الفن السابع من الاشياء والنظائر *

* بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى * وبعد فهذه احوال الفن السابع من الاشياء
والنظائر وبتامة وهو فن الحكايات والمراسلات وهو فن واسع قد كتبت طالع
او اخر كتب الفتاوى وطالعته مناقب الكردي مرارا وطبقات عبدا القادر لكنني
اختصرت في هذا الكراس منها الزبد مقتصر افا لبا على ما شتمل على احكام *
لما جلس ابو يوسف رح للتدريس من غير اعلام ابي حنيفة رح فارسل اليه ابو حنيفة رح
رجلا فسأله من خمس مسائل * الاولى قصار جعد الثوب وجاء به مقصورا هل يستحق
الاجرام لا * فاجاب ابو يوسف رح يستحق الاجر * فقال له الرجل اخطأت فقال
لا يستحق * فقال اخطأت * ثم قال له الرجل ان كانت القصارة قبل الجعد استحق
والالا * الثانية هل الدخول في الصلوة بالفرض ام بالسنة * فقال بالفرض * فقال
اخطأت * فقال بالسنة * فقال اخطأت * فتحيرا ابو يوسف رح * فقال الرجل بهما *
لان التكبير فرض ورفع اليدين سنة * الثالثة طبر سقط في قدر على النار فيه لحم ومرق
هل يؤكلان ام لا * فقال يؤكل فخطأ * فقال لا يؤكل فخطأ * ثم قال ان كان اللحم مطبوخا
قبل سقوط الطير يغسل لنا ويؤكل وتمرى المرقاة والا يرمى الكل * الرابعة مسلم له

زوجة ذميمة ماتت وهي حامل منه تدفن في ابي المقابر * فقال ابو يوسف رح في مقابر
 المسلمين فخطأ * فقال في مقابر اهل الذمة فخطأ * فحبر * فقال تدفن في مقابر
 اليهود لكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لان الولد في
 البطن يكون وجهه الى ظهر امه * الخامسة ام ولد لرجل تزوجت بغير اذن مولاه
 فمات المولى هل تجب العدة من المولى * فقال تجب فخطأ * فقال لا تجب فخطأ *
 ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها لا تجب والا وجبت * فعلم ابو يوسف تقصيره
 ثم د الى ابي حنيفة رح فقال تزيمت قبل ان تحصرم كذا في اجارات الفيز *
 وفي مناقب الكردي ان سبب انفرادة انه مرض مرضا شديدا فعاده الامام وقال
 لقد كنت اؤملك بعدي للمسلمين ولئن اصبحت ليموتن علم كثير فلما برأ اعجب بنفسه
 وهقد له مجلس الامالي وقال له حين جاء ما جاء بك الا مسئلة القصار * سبحان الله
 من رجل يتكلم في دين الله ويعتقد مجلسا لا يحسن مسئلة في الاجارة * ثم قال من
 ظن انه يستغني عن التعلم فليبك على نفسه انتهى * وقال في آخر الحاوي الحصري
 مسئلة جلييلة في ان المبيع يملك مع البيع او بعده قال ابو القاسم الصفار رح جرى
 الكلام بين سفيان وبشرى العقود متى يملك المالك بها معها او بعدها * قال الامر الى
 ان قال سفيان ارايت لو ان زجاجة سقطت فانكسرت اكان الكسر مع ملاقاتها الارض او
 قبلها او بعدها * وان الله تعالى خلق نار في فطنته فاحترقت مع الخلق احترقت او قبله او بعده
 * وقد قال غير سفيان وهو الصحيح عند اكثر اصحابنا ان الملك في المبيع يقع معه لا بعده فيقع
 البيع والملك جميعا من غير تقدم ولا تأخر * لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع الملك
 في الطرفين معا * وكذا الكلام في سائر العقود من النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلات
 الى آخر ما ذكره * وفي مناقب الكردي قال الامام الاعظم رح خدعتني امرأة *
 فقهرتني امرأة * زهدتني امرأة * اما الاولى قال كنت مجتازا فاشارت الي امرأة الى
 شيء مطروح في الطريق فتوهمت انها خرساء وان الشيء لها فلما راعته اليها قالت لقطعة احفظه
 حتى تسلمه لصاحبه * الثانية سألتني امرأة عن مسئلة في الحيض فلم اعرفها * قالت
 قولاً تعلمت الفقه من اجله * الثالثة مررت ببعض الطرقات فقالت امرؤ هذا الذي
 يصلى العجر بوضوء الغشاء فتعذت ذلك حتى صار دأبي * وسئل الامام رح عن

قال لا ارجو الجنة * ولا اخاف النار * ولا اخاف الله تعالى * وآكل الميتة * وأصلي
بلا فاقة وبلا ركوع وسجود * واشهد بمآل امرائه * وابغض الحق * وأحب الفتنه *
فقال أصحابه امر هذا الرجل مشكل * فقال الامام هذا الرجل يرجو الله لا الجنة *
ويخاف الله لا النار * ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه * ويأكل السمك
والجراد * ويصلي على الجنازة * ويشهد بالتوحيد * ويبغض الموت وهو حق * ويحب
المال والولد وهما فتنه * فقام السائل وقبل راسه وقال اشهد انك للعلم وعاء انتهى *
وفي آخر فتاوى الظهيرية سئل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن يقول
ان لا اخاف النار * ولا ارجو الجنة * وانما اخاف الله تعالى وارجوه * فقال قوله اني
لا اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله تعالى
فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ * ومن قيل له خف مما خوفك الله تعالى فقال
لا اخاف رد ذلك كفر انتهى * وفي مناقب الكرد ري قدم فتاة الكوفة فاجتمع
عليه الناس فقال سلوني عن الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المفقود * فقال
قول عمر بن تميم اربع سنين ثم تعدد الوفاة وتزوج بما شاءت * قال فان جاء
زوجها الاول وقال تزوجت وانا حي * وقال الثاني تزوجت ولك زوج ايها يلاعن
فغضب فتاة وقال لا اجيبكم بشي * قال الامام خرجنا مع حماد بن شعيب الا عشم
واعوز الماء للماء المغرب فافتنى حماد بالتميم لاول الوقت * فقلت يؤخر الى آخر
الوقت فان وجد الماء نتوضأ والا نتميم ففعلت فوجد في آخر الوقت * وهذه اول مسئلة
عالم فيها استاذة * وكان للامام جارية لها غلام اصاب منها دون الفرج فحبلت فقال
اهلها له كيف تلد وهي بكر فقال هل لها احد تنقبه قالوا اممتها * فقال تهب الغلام
منها ثم تزوجها منه فاذا ازال عذرتها ردت الغلام اليها فيبطل النكاح * وخرج الامام
الى بستان فلما رجع مع أصحابه اذا هو بابن ابي ليلى راكبا على بغلة فتساير اخمرا على
خيل يغنيون فسكتن * فقال الامام احسنن فنظر ابن ابي ليلى في قمطره فوجد قضية
فيها شهادة تدعى له يشهد في تلك القضية فلما شهد اسقط شهادته وقال قلت للمغنيات
احسنن * فقال متي قلت ذلك حين سكتن ام حين كن يغنين قال حين سكتن * قال
اردت بذلك احسنن باسكتن فامضيت شهادته * وكان ابو حنيفة رح في ربيعة

في الكوفة وفيها العلماء والاشراف وقد زوج صاحبها ابنته من اختين فغلطت النساء
 فزفت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها * فأتته سفيان بقضاء علي رض على كل
 منهما المهر وترجع كل الى زوجها * فسل الامام فقال علي بالغلامين فاتي بهما *
 فقال احب كل منكما ان يكون المصاب عنده قال نعم * فقال لكل منها طلاق التي عند
 اخيك فتعل * ثم امر بتجديد النكاح فقام سفيان مسرعاً فقبل بين عينية * وحكى الخطيب
 الخوارزمي ان كلب الروم ارسل الى الخليفة مالا جزيلاً على يد رسوله وامره ان
 يسأل العلماء من نلت مسائل فانهم اجابوا بادل لهم المال وان لم يجيبوا فاطلب
 من المسلمين الخراج * فسأل العلماء فلم يات احد بما فيه منقوع وكان الامام اذا كان
 صبيحاً حاضراً مع ابية فاستأذنه في جواب الرومي فلم يأذن له فقام واستأذن من
 الخليفة فاذن له وكان الرومي على المنبر فقال له اسائل انت قال نعم * قال انزل
 مكانك الارش ومكانى المنبر * فنزل الرومي وصعد ابو حنيفة رح فقال سل * فقال
 اي شيء كان قبل الله تعالى * قال هل تعرف العدد * قال نعم * قال ما قبل الواحد *
 قال هو الاول ليس قبله شيء * قال اذا لم يكن قبل الواحد المجازي اللفظي شيء
 فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي * فقال الرومي في اي جهة وجه الله تعالى * قال
 اذا وقدت السراج فالى اي وجه نوره * قال ذاك نور يستوي فيه الجهات الاربع *
 فقال اذا كان النور المجازي المستفاد الزائل لا وجه له الى جهة فنور خالق السموات
 والارض الباقي الدائم المقيض كيف يكون له جهة * قال الرومي بماذا يشتغل
 الله تعالى * قال اذا كان على المنبر مشبه مثلك انزله واذا كان على الارض موحد مثلي
 رفعه كل يوم هوني شان فترك المال وعاد الى الروم * احتاج الامام الى الماء في طريق
 الحاج فساوم امرأياً قرية ماء فلم يبعده الا بخمسة دراهم فاشترأ بها * ثم قال له كيف انت
 بالسويق * فقال اريد فوضعه بين يديه فاكل ما اراد وعطش فطلب الماء فلم يعطه
 حتى اشترأ منه شربة ماء بخمسة دراهم * وصية الامام الاعظم لابي يوسف رح بعد ان
 ظهر له منه الرشود وحسن السيرة والاقبال على الناس فقال له يا يعقوب وقو السلطان
 وعظم منزلته * واياك والكذب بين يديه والدخول عليه في كل وقت ما لم يدملك
 لحاجة علمية فانك اذا اكثرت اليه الاختلاف تهاون بك وصغرت منزلتك عنده فكن

منه كما انت من النار تنشف وتباعد ولا تدن منها فان السلطان لا يرى لاحد ما يرى
 نفسه * وآياك وكثرة الكلام بين يديه فانه يأخذ عليك ما قلته ليري من نفسه بين
 يدي حاشيته انه اعلم منك وانه بخطئك فتصغر في اعين لومه * ولتكن اذا دخلت
 عليه تعرف قدرك وقد رغبك * ولا تدحل عليه وعنده من اهل العلم من لا تعرفه
 فانك ان كنت ادون حاله لعلك تترفع عليه فيضرك * وان كنت اعلى منه لعلك
 تتخط عنه فتسقط بذلك من عين السلطان * واذا عرض عليك شئ من اعماله فلا تقبل
 منه الا بعد ان تعلم انه يرضاك ويرضى منه هبك في العلم والقضاء ياكل لا تحتاج الى
 ارتكاب منه هب غيرك في الحكومات * ولا تواكل اولياء السلطان وحاشيته بل
 تقرب اليه فقط وتباعد عن حاشيته ليكون مجدك وجاهك باقيا * ولا تتكلم بين يدي
 العامة الا بما تسأل عنه * وآياك والكلام في العامة والتجار الا بما يرجع الى العلم كيلا
 يوقف على حبك ورغبتك في المال فانهم يسيئون الظن بك ويعتدون ميلك الى اخذ
 الرشوة منهم * ولا تضحك ولا تتبسم بين يدي العامة * ولا تكثر الخروج الى الاسواق *
 ولا تتكلم المرءقين فانهم فتنة * ولا بأس ان تتكلم الاطفال وتمسح رؤسهم * ولا تمش
 في فارة الطريق مع المشائخ والعامة فانك ان قد متهم اذ رعى ذلك بعلمك
 وان اخرتهم اذ رعى بك حيث انه اسن منك فان النبي ﷺ قال من لم يرحم
 صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا * ولا تقعد على فوارج الطريق فاذا دعاك ذلك
 فاقعد في المسجد * ولا تأكل في الاسواق والمساجد * ولا تشرب من السقايات ولا
 من ايدي السقائين * ولا تقعد على الحوانيت * ولا تلبس الديباغ والحلي وانواع
 الابريس فان ذلك يفضي الى الرعونة * ولا تكثر الكلام في بيتك مع امرأتك في
 المنراش الا وقت حاجتك اليها بقدر ذلك * ولا تكثر لساها ومسها * ولا تقر بها الا
 بذكر الله تعالى * ولا تتكلم بامر نساء الغير بين يديها ولا بامر الجارية فانها تبسط
 اليك في كلامك * ولعلك اذا تكلمت من غيرها تكلمت من الرجال الاجانب *
 ولا تزوج امرأة كان لها بعل اوابا وام او بنت ان قدرت الا بشرط ان لا يدخل
 عليها احد من اقاربها فان المرأة اذا كانت ذمالة يد مي ابوها ان جميع ما هماله
 وانه عارية في يدها ولا تدخل بيت ابوها ما قدرت * وآياك وان ترض ان ترق في بيت
 آبيها فانهم يأخذون امرالك ويوطعون فيها غاية اللحم * وآياك وان تزوج بنتا

البنين والبنات فانها تخرج جميع المال لهم وتسرق من مالك وتنفق عليهم فان الولد
امر عليها منك * ولا تجمع بين امرأتين في دار واحدة ولا تنزوج الابعدان
تعلم انك تقدر على القيام بجميع حوائجها * وأطلب العلم اولاً ثم اجمع المال من
الحلال ثم تنزوج فانك ان طلبت المال في وقت التعلم عجزت من طلب العلم ودعاك
المال الى شراء الجوارى والعلمان وتشتغل بالديار والنساء قبل تحصيل العلم فيضيع
وقتك ويجمع عليك الولد ويكثر عليك فتحتاج الى القيام بمصالحهم وتترك
العلم * واشتغل بالعلم في صفوان شبابك ووقت فراغ قلبك وخاطرک ثم اشتغل بالمال
ليجتمع عندك فان كثرة الولد والعيال يشوش البال فاذا جمعت المال فتزوج *
وعليك بتقوى الله تعالى واداء الامانة والنصيحة لجميع الخاصة والعامة *
ولا تستخف بالناس * ووتر نفسك وقرهم ولا تكثر معاشرتهم الا بعد ان يعاشرهم
وقابل معاشرتهم بذكر المسائل فانه ان كان من اهله اشتغل بالعلم
وان لم يكن من اهله احبك * وآياك وان تتكلم العامة بامر الدين في الكلام
فانهم قوم بقلد ونك فيشتغلون بذلك * ومن جاءك يستفتيك في المسائل
فلا تجب الا من سؤاله ولا تضم اليه غيره فانه يشوش عليك جواب سؤاله * وان
بقيت عشر سنين بغير كسب ولا قوة فلا تعرض عن العلم فانك اذا اعرضت عنه كانت
معيشتك ضنك * واقبل على متفقيك كأنك اتخذت كل واحد منهم ابناً وولد التزديد
رضية في العلم * ومن ناقشك من العامة والسوقية فلا تناقشه فانه يذهب ماء وجهك *
ولا تحتشم من احد عند ذكر الحق وان كان سلطاناً * ولا ترخص لنفسك من العبادات
الا يكثر مما يفعل غيرك ويتعاطاها فالعامة اذا لم يروا منك الاقبال عليها باكثر مما
يفعلون اعتقدوا انك قلة الرضا واعتقدوا ان علمك لا ينفعك الا ما نفعهم الجهل
الذي هم فيه * واذا دخلت بلدة فيها اهل العلم فلا تتخذها لنفسك بل كن كواحد من
اهلها ليعلموا انك لا تقصد جاههم فلا يخرجون عليك باجمعهم ويطعنون في مذهبيك
والعامة يخرجون عليك وينظرون اليك باعينهم فتصير مطعوناً عندهم بلا فائدة * وان
استفتوك في المسائل فلا تناقشهم في المناطرات والمطارات * ولا تذكر لهم شيئاً الا
من دليل واضح * ولا تطعن في اسانذتهم فانهم يطعنون فيك * وكن من الناس على حذر
* وكن لله تعالى في سرّك كما انت له في علانيتك * ولا تصلح امر العلم الا بعد ان

تجعل شره كعلائقته * وآذا ولاك السلطان عملا لا يصلح لك فلا تقبل ذلك منه
 إلا بعد أن تعلم أنه إنما يؤتيك ذلك إلا لعلمك * وآياك وان تتكلم في مجلس
 النظر على خوف فإن ذلك يورث الخلل في الاحاطة والكل في اللسان * وآياك ان تكثر
 الضحك فانه يميمت القلب * ولا تمش الا على طمأنينة * ولا تكن عجولا في الامور *
 ومن دعاك من خلفك فلا تجبه فان البهائم تنادى من خلفها * وآذا تكلمت فلا تكثر
 صياحك ولا ترفع صوتك * واتخذ لنفسك السكوت وقلة الحركة عادة كي يتحقق عند
 الناس ثباتك * وأكثر ذكر الله تعالى فيما بين الناس ليتعلموا ذلك منك * واتخذ لنفسك
 ورد اخلف الصلوة تقرأ فيها القرآن وتذكر الله تعالى وتشكره على ما اودعك من الصبر
 واولاك من النعم * واتخذ لنفسك ايا ما معدودة من كل شهر تصوم فيها بالقتدي
 به غيرك بك * وراقب نفسك وحافظ على الغير لينتفع من دنياك وآخرتك بعلمك *
 ولا تشتر بنفسك ولا تبع بل اتخذ لك مصلحا يقوم باشغالك وتعتمد عليه في امورك *
 ولا تطمئن الى دنياك والى ما انت فيه فان الله تعالى يسألك من جميع ذلك * ولا تشتر
 الغلمان المردان * ولا تظهر من نفسك التقرب الى السلطان وان قربك فانه ترفع
 اليك الحوائج فان قمت اهانك وان لم تقم اعابك * ولا تتبع الناس في خطاياهم
 بل اتبع في صوابهم * وآذا عرفت انسانا بالشر فلا تذكره به بل اطلب منه خير فاذكره
 به الا في باب الدين فانك ان عرفت في دينه ذلك فاذكره للناس كي لا يتبعوه وتذكره
 وقال عليه السلام اذكروا الفاجر بما فيه حتى يحذره الناس وإن كان ذاك جارا ومنازة
 والذي يرى منه الخلل في الدين فاذكر ذلك ولا تبال من جأه فان الله تعالى
 معيبك وناصرك وناصر الدين فاذا فعلت ذلك مرة ها بوك ولم يتجاسر احد على اظهار
 البدعة في الدين * وآذا رأيت من سلطانك مالا يوافق العلم فاذكر ذلك مع طاعتك
 اياه فان يده اقوى من يدك تقول له انما طبع لك في الذي انت فيه سلطان ومسلط
 علي غير اني اذكر من سيرتك مالا يوافق العلم فاذا فعلت مع السلطان مرة كذاك *
 لانك اذا واظمت عليه ودمت لعلمهم يقهروك فيكون في ذلك قمع الدين فاذا فعل
 ذلك مرة او مرتين ليعرف منك الجدي في الدين والحرص في الامر بما يعرف فاذا
 فعل ذلك مرة اخرى فادخل عليه وحدك في داره وانصحه في الدين وناظره ان كان
 مبتدعا * وان كان سلطانا فاذكر له ما يحضرك من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله

﴿فَإِنْ قَبِلَ مِنْكَ وَالْأَمْسَالُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَحْفَظَكَ مِنْهُ﴾ وَأَذْكُرَا مَوْتَ * وَأَمْتَعْتُمْ
 لِّلْأَسَاذِ وَمِنْ أَخَذَتْ عَنْهُمْ الْعِلْمَ * وَدَاوَمَ عَلَى التَّلَاوَةِ * وَأَكْتَرَمِنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ وَالْمَشَافِحِ
 وَالْمَوَاضِعِ الْمُبَارَكَةِ * وَأَقْبَلَ مِنَ الْعَامَّةِ مَا يَعْرِضُونَ عَلَيْكَ مِنْ رُؤْيَاهُمْ فِي النَّبِيِّ
 ﴿وَفِي رُؤْيَا الصَّالِحِينَ فِي الْمَسَاجِدِ وَالْمَنَازِلِ وَالْمَقَابِرِ﴾ وَلَا تَجَالِسْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ
 الْأَهْوَاءِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الدُّعْوَةِ إِلَى الدِّينِ * وَلَا تَكْتَرِ اللَّعْنَ وَالشَّتْمَ * وَأَذْأِذِ
 الْمُؤْذِنِ فَتَأْهَبْ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ كَيْلَا تَتَقَدَّمَ عَلَيْكَ الْعَامَّةُ * وَلَا تَتَخَذَ دَارَكَ فِي جَوَارِ
 السُّلْطَانِ * وَمَا رَأَيْتَ عَلَى جَارِكَ فَاسْتَرْءَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ أَمَانَةٌ * وَلَا تَنْظُرْ أَسْرَارَ النَّاسِ * وَمَنْ
 اسْتَشَارَكَ فِي شَيْءٍ فَاسْتَرْءَ عَلَيْهِ بِمَا تَعْلَمُ أَنَّهُ يَقْرِيكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى * وَأَقْبَلَ وَصِيَّتِي هَذِهِ
 فَإِنَّكَ تَنْتَفِعُ بِهَا وَلَا تَكُ وَأَخْرَاكَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى * وَأَيَّاكَ وَالْبَخْلَ فَإِنَّهُ يَبْغِضُ بِهِ
 الْمَرْءَ * وَلَا تَكُ طَمَاعًا وَلَا كَذَّابًا وَلَا صَاحِبَ تَخْلِيْطٍ * بَلْ احْفَظْ مَرُوءَتَكَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا *
 وَالْأَمْسَ مِنَ الثِّيَابِ الْبَيْضِ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا * وَأَطْهَرْ غِنَا الْقَلْبِ مَظْهَرًا مِنْ نَفْسِكَ
 قِلَّةَ الْحَرَصِ وَالرَّفِيقَةِ فِي الدُّنْيَا * وَأَطْهَرْ مِنْ نَفْسِكَ الْغِنَا * وَلَا تَنْظُرْ الْفَقْرَ وَأَنْ كُنْتَ
 فَقِيرًا * وَكَرَنَ ذَاهِقَةً فَإِنْ مِنْ ضَعْفَتْ هَمَّتْهُ ضَعْفَتْ مِزْلَتُهُ * وَأَذْأَمَشِيَّتْ فِي الطَّرِيقِ
 فَلَا تَلْتَفِتْ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا بَلْ دَاوَمَ النَّظَرَ إِلَى الْأَرْضِ * وَأَذْأَدَخَلْتَ الْحَمَّامَ فَلَا تَسَاوِ
 النَّاسَ فِي أَجْرَةِ الْحَمَّامِ وَالْمَجْلِسِ بَلْ ارْجِعْ عَلَى مَا نَعُطِي الْعَامَّةَ لِنَظَرِ مَرُوءَتِكَ بَيْنَهُمْ
 قَبْضُكُمْ * وَلَا تَسْلَمْ إِلَّا مَتَعَةً إِلَى الْحَائِكِ وَسَائِرِ الصَّنَاعِ بَلْ اتَّخِذْ لِنَفْسِكَ ثِقَةً يَفْعَلُ
 ذَلِكَ * وَلَا تَمَّاكُسْ بِالْحَبَّاتِ وَالِدَوَانِيقِ * وَلَا تَزِنِ الدَّرَاهِمَ بَلْ اعْتَمِدْ عَلَى غَيْرِكَ *
 وَحَقَّرِ الدُّنْيَا الْمُحَقَّرَةَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فَإِنَّ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْهَا * وَوَلِّ أُمُورَكَ غَيْرَكَ
 لِيُمْكِنَكَ الْأَقْبَالُ عَلَى الْعِلْمِ فَإِنَّ ذَلِكَ احْفَظْ لِحَاجَتِكَ * وَأَيَّاكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ بِالْجَانِّينَ وَمَنْ
 لَا يَعْرِفُ الْمُنَاطَرَةَ وَالْعَجْجَةَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ * وَالَّذِينَ يَطْلُبُونَ الْجَاهَ وَيَسْتَغْفِرُونَ بِذِكْرِ
 الْمَسَائِلِ فَيَسْأَلُونَ النَّاسَ فَإِنَّهُمْ يَطْلُبُونَ تَخْجِيمَكَ وَلَا يَبَالُونَ مِنْكَ وَأَنْ عَرَفُوكَ عَلَى الْحَقِّ *
 وَأَذْأَنْ خُلِفْتَ عَلَى قَوْمٍ كِبَارٍ فَلَا تَرْفَعْ عَلَيْهِمْ مَا لَمْ يَرْفَعُوكَ كَيْلَا يَلْحَقُ بِكَ مِنْهُمْ أَذِيَّةٌ *
 وَأَذْأَكُنْتَ فِي قَوْمٍ فَلَا تَتَقَدَّمَ عَلَيْهِمْ فِي الصَّلَاةِ مَا لَمْ يَقْدَمْوكَ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ *
 وَأَذْأَدَخَلَ الْحَمَّامَ وَقَمَتِ الظُّهَيْرَةُ أَوْ الْغَدَاةُ * وَلَا تَخْرُجْ إِلَى الظَّارَاتِ * وَلَا تَحْضُرْ
 مَظَالِمَ السُّلَاطِينِ إِلَّا إِذَا عَرَفْتَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ شَيْئًا يَنْزِلُونَ عَلَى قَوْلِكَ بِالْحَقِّ فَإِنَّهُمْ أَنْ
 نَعَمْتَ أَوْ لَا يَجِبُ إِذَا نَعَمْتَ عِنْدَهُمْ أَوْ لَا تَمْلِكُ مِنْهُمْ وَيُطِيعُ النَّاسُ أَنْ ذَلِكَ حَقٌّ لِكُونِكَ

فبينهم وقت الاقدام عليه * وأباك والغضب في مجلس العلم * ولا تنص على العامة
فان الفاس لا بد له ان يكذب * وإذا اردت اتخاذ مجلس لا أحد من اهل العلم
فان كان مجلس فقه فاحضر بنفسك واذكر فيه ما نعامه كيلا يغتر الناس بحضورك
فيظنون انه على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة * وان كان يصلح للفتوى فانكر
منه ذلك والا فلا * ولا تغد ليدرس الآخرون يدريك بل اترك عنده من اصحابك
ليخبرك بكيفية كلامه وكمية علمه * ولا تحقر مجالس الاكرا ومن يتخذ مجلس عظة
بجاهك وتزكيتك له بل وجه اهل محلته وعامته الذين تعتمد عليهم مع واحد من
اصحابك * وفوض امر المناكم الى خطيب ناحيتك * وكذا صلوة الجنازة والعيدين *
ولا تسني من صالح دعائك * واقبل هذه الموصظة مني وانما اوصيك اصلحتك
ومصلحة المسلمين انتهى * وفي آخر تلقى المحبوبي قال الحاكم الجليل نظرت في
تلمذة جزء من الامامي ونواد راين سماعه حتى انتقلت كتاب المتقين * وقال حين
ابتلى بسخة القتل بمرور من جهة الا تراك هذا جزء من آثار الدنيا على الآخرة
والعالم متري اخفى علمه وترك حقه خيف عليه ان يتمن بما يسوء * وقيل كان سبب
ذلك انه لما رأى في كتب محمد مكررات وتطولات حبسها وحذف مكررها فرائى
محمد ارح في منامه فقال لما فعلت هذا يكتبي فقال لان في الفقهاء كسالى فحذفت المكرر
وذكرت المقرر تسهلا فغضب وقال قطعك الله كما قطعت كتبتي فابتلى بالاتراك
حتى جعلوه على راس شجرتين فتقطعت نصفين رحمه الله تعالى * قال المؤلف وهذا
آخر ما وردنا من كتاب الاشياء والنظائر في الفقه على مذهب الامام الاعظم
الشيخ النعمان رضي الله تعالى عنه وارضاه الجامع للفتوى السبعة التي وعدنا بها
في الخطبة الفريد في نوعه بحيث لم اطلع له على نظير في كتب اصحابنا رحمهم الله تعالى *
وكان الفراغ منه في السابع والعشرين من جمادى الآخرة سنة تسع وستين وتسعمائة
* وكانت مدة تاليفه ستة اشهر مع تخلل ايام * والله الحمد على التمام *

وعلى نبيه افضل الصلوة والسلام ومحبه البررة الكرام وتابعيه

يا حسان الى يوم القيام *

* بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله الذي جعل الفقه مبني للشرائع والاحكام * واساس القواعد عقائد الاسلام *
 منجيا من ظلمات الشكوك والاهواء * هاديا لمن سلك باقرب الطرق الى دار
 السلام * ما تقاربت الصحف والاقلام * وتعاقبت الانوار والظلام * والصلوة
 والسلام على افضل رسله محمد سيد الانام * وآله وصحبه البررة الكرام * وبعد فان هذا
 الكتاب المسمى بالاشياء والنظائر المشتمل على فنون زاهرة * وفصول ناضرة *
 وفوائد شريفة باهرت الزهر بنظامها البديع * وفوائد عجيبة ازرت انوارها بانوار
 الربيع * ما سمعت لها اذان الاذهان * وما صحت بها من قبل تاليفها انس ولا جان *
 مفيدة لكل مستفيد * مرشدة لكل راغب مسترشد رشيد * الف الفاضل الامجد *
 العالم الاوحد * زبدة الاصفياء * قدوة الاتقياء * خبير المتقدمين * سيد المتأخرين *
 جامع الفروع والاصول * حاروي المعقول والمنقول * وحيد العصر * تريد الدهر *
 صاحب الطبع السليم والذهن المستقيم * الذكي الالهي العليم * المشتهر بالشه
 زين العابدين ابن نجيم * بواها الله تعالى في الجنة النعيم *

* خاتمة الطبع *

قد وقع الفراغ من طبع هذا الكتاب يوم من شهر رمضان سنة ١٢٧٠ هجرية
 بتصحيح العالم النبيه الفاضل الفقيه * مدرّس المدرسة الكلتية المولوي محمد وجيه *
 والعالم التحرير المولوي محمد منير * والماهر الحسان المولوي غلام نبي خان *
 حفظهم الله تعالى من كل بلاء الدهر والزمان *

اعلموا يا ايها الطلاب اني لقد صرفت في اهتمام طبع هذا الكتاب جهدا كبيرا بلا
 تقصير * وبذل فيهِ بدرة الدراهم والدنانير * رجاء ان يهدي الله طالبه الى
 منافذ الباطنة والظاهرة * ويرشدهم الى الهداية الباهرة *

نظاما مبول من المشترين ان لا يركن احد منهم باشتراء الكتاب الذي ليس فيه خاتم
 المهتم مكتوب * لانه مسروق او مغصوب * وآخر قولنا ان الحمد لله رب العالمين *
 والصلوة والسلام على رسوله محمد سيد المرسلين وعلى آله واصحابه الذين هم هداة الدين *

